

المجلد الثالث « الافعال »
من كتاب
عرائس المحصل من نفائس المفصل
للإمام فخر الدين الرازى
(ت ٥٦٠٦ هـ)

دراسة وتحقيق

رسالة العالمية « الدكتواره »

إشراف

الأستاذ الدكتور / محمد عبد الحميد سعد

عميد كلية اللغة العربية بأسسوط سابقاً

وأستاذ اللغويات بالجامعة الإسلامية فى المدينة المنورة

إعداد

محمد محمد فهمى محمل عمر

المدرس المساعد فى قسم اللغويات

١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م



« قال رب اشرح لي صدري ويسر لي
أمرى واحلل عقدة من لساني
يفقهوا قولي »
(صدق الله العظيم)

القسم الثانى

التحقيق

(بسم الله الرحمن الرحيم)

— ١ —

(القسم الثاني : في تصنيف الأفعال) ونعده ببحثين :

المبحث الأول : أن الاسم منتزع بزيادة فضيلة وقوة لم توجد في الفعل ^(١) كما قرئ في أول الكتاب ^(٢) وقد عرفت أيضا أن مذهب البصريين أن الفعل مشتق من المصدر وفتح عليه ، فاستحق لذلك أن تكون رتبته متأخرة عن مرتبة الاسم ، فان قلت : أن الفعل شيء غير الصيغ الستة اصطلاح النحويين على تسميتها أفعالا ، فان كل أحد لا يترتاب في أن صيغة ضرب / وشي ضرب ونحوهما ليست فعلا حقيقيا ، ويعمد الظن أن تسميتها

(١) قال سيبويه ٦/١ " وأظن أن بعض الكلام ليس من بعض ، فالأفعال أثقل من الأسماء ، لأن الأسماء هي الأولى وهي أشد تمكنا ، فمن ثم لم يلحقها تنوين ، ولحقها الجنم والسكون وانما هي من الأسماء ، ألا ترى أن الفعل لا بد له من الاسم والا لم يكن كلاما ، والاسم قد يستغنى عن الفعل ، تقول : أئله الهناء ، وعهد الله أخونا " ولأن الاسم يدل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران بالزمان بخلاف الفعل ولأن الاسم يقبل الاسناد بطرفيه ، والفعل بطرف واحد .
انظر الفصل ص ٦ ، والأشعوني ٢٣/١ .

(٢) قال الشارح " والمشهور أن الاسم يكون مستندا ومستندا اليه نحو زيد قائم والقائم زيد ، والفعل يكون مستندا لا غير نحو ضرب زيد ، فان الضرب مستند الى الفاعل ، ولو قلت : زيد ضرب كان الفعل أيضا مستندا الى الضمير المستكن فيه " .
انظر الورقة (٧ ظ) من الكتاب

وقال ابن الحاجب في الايضاح شرح الفصل ص ١٠ " أنا علمنا من كلامهم ما يخبر به ويخبر عنه فسمينا اسما ، وما يخبر به ولا يخبر عنه فسميناه فعلا ، وما لا يخبر به ولا يخبر عنه فسميناه حرفا " .

وانظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٧/١ (رسالة)

(٣) قال سيبويه ٢/١ " وأما للفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء " .
يقصد بذلك أن الأفعال أبنية أشتقت من الأسماء وتتابع في ذلك بجمهور البصريين .
وقال الكوفيون : أن الفعل سابق المصدر ، والمصدر مأخوذ من الفعل .
ونذكر كل من الفريقين حججا تؤيد مذهبه .
وانظر الانصاف ٢٣٥/١ (المسألة ٢٨) ، والايضاح للزجاجي ص ٥٦ .

كان باعتبار أنه مجاز ، لأن من لوازم المجاز صحة سلبه عن معطه المجازي ، ولا يحسن في هذه الصناعة أن يقال : ضَرَبَ ليس بفعل ، وأن فعل الأمر ليس بفعل ونحوهما .
قلت : لا شك أن هذه التسمية ليست لغوية ، وإنما هي من جنس الحقلق الصرفية ، لأن لكل فن من العلوم ألفاظا ^(٤) اصطلاح عليها أهل ذلك الفن بحيث لا تتبادر ^(٥) أذهانهم عند إطلاقها إلا إلى فهم المعنى الذي اصطالحوا على وضع ذلك اللفظ بإزائه وإن كان مجازاً بالنسبة إلى الوضع اللغوي ، وحينئذ فيستقيم أن يقال : إن هذه الصيغ ليست أفعالا حقيقية باعتبار { الوضع } اللغوي ولا يستقيم ذلك باعتبار الوضع النحوي ^(٦) .

(٤) في (أ) أَلْفَاظ ، بالرفع ، والمصواب : أَلْفَاظ ، بالنصب اسم أن مؤخر .
(٥) في (ب) لا يتبادر . (٦) نقص في (أ)
(٧) يريد الشارح أن يوضح أن استعمال اللفظ إنما أن يكون من قبيل الحقيقة اللغوية أو من قبيل المجاز أو قبيل الاصطلاح الصرفي .
فصيغة " ضَرَبَ " ، و" ضَرَبَ " ونحوهما ليست من قبيل الحقيقة اللغوية ولا من قبيل المجاز ، وإنما من قبيل الاصطلاح الصرفي لملء النحو العربي .
وقال السيرافي " وأما الفعل فللسائل أن ينتقل فيقول : لِمَ لُقِبَ هذا بالفعل ؟
وقد علمنا أن الأشياء كلها أفعال لله تعالى وخلقها ؟
فالجواب في ذلك : أن الفعل في حقيقته ما فعله فاعله واحد ، وإنما لُقِبَ النحويون أشياء من ألفاظهم ليرثاؤا بها الضالمون ويتناولوها من قرب . . . الخ " .
انظر شرح كتاب سيوريه ١٤/١ (رسالة)

البحث الثاني : المشهور أن الفعل ينقسم باعتبار الزمان الى ثلاثة أقسام : ماضي ، وحاضر ، ومستقبل ، نقول : قد صلى زيد ، وهو يصلي الآن ، وسيصلي بعد الزوال .
 وأنكر بعض النحويين ذلك وقال : الفعل إما ماضي وإما مستقبل ، والحاضر لا يحصل وقوعه . لأن الفعل لا ينفك عن جزأين : أحدهما : منقضي ^(٨) ، والآخر : متروك ،
 والأول هو الماضي ، والثاني هو المستقبل ، وقد اختار هذا المذهب بعض المتأخرين من أهل هذه الصناعة . ^(٩)

(٨) في (١) منقضي ، بإثبات الياء ، والصواب حذفها .

(٩) وفي ابن يحيى ٤/٧ " وأما الحاضر فهو الذي يصل إليه المستقبل ويسرى منسبه الماضي ، فيكون زمان الاخبار عنه هو زمان وجوده وقد أنكر بعض المتكلمين فصل الحال وقال : وإن كان قد وجد فيكون ماضياً وإلا فهو مستقبل ، وليس ثم ثالث ، والحق ما ذكرناه وإن لطف زمان الحال لما ذكرناه . "

وقال ابن الحاجب في شرح المفصل ص ١٢ " ان الفعل المضارع يدل على أحد الزمانين ، فلا ينطق العربي ولا من يتكلم بكلامه إلا وهو قاصد بدلالته على أحد الزمانين ، وإنما اتفق أن دلالاته مشتركة بينهما فيقع اللبس عند عدم القرائن طسعي السامع ، فيفهم أنه لا دلالة له ، وليس كالنفيق والصبوح ، فإنه لا دلالة لهما على أصل الأزمنة الثلاثة البتة لا بتعيين ولا اشتراك ، وإنما احتمل لهما للأزمنة احتمال وجودي ، وغرضنا الدلالة اللغوية لا الاحتمالات الوجودية . "

وقصّل السيوطي في الجمع آراء النحاة في زمان المضارع فقال ٧/١ " في زمان المضارع خمسة أقوال :

أحدها : أنه لا يكون إلا للحال وطبقة ابن الطراوة . قال : لأن المستقبل غير محقق الوجود ، فإذا قلت : زيد يقوم هذا فمعناه ينوي أن يقوم هذا .

الثاني : أنه لا يكون إلا للمستقبل وطبقة الزجاج . وأنكر أن يكون للحال صيغة لتصره ، فلا يصح العبارة ، لأنك بقدر ما تنطقي بحرف من حروف الفعل صار ماضياً .
 وأجيب بأن مرادهم بالحال الماضي غير المنقطع لا الآن الفاصل بين الماضي والمستقبل .

الثالث : وهو رأي الجمهور وسيبويه أنه صالح لهما حقيقة ، فيكون مشتركا بينهما لأن إطلاقه على كل منهما لا يتوقف على صوغ وإن ركب ، بخلاف إطلاقه على الماضي .

وجوابه : أن الفعل قد يكون مُقْتَضِيًا بجميع أجزائه نحو قولك صَلَّى زَيْدٌ ، وهو المسمى عندهم بالماضي ، وقد يكون بمعنى لم يدخل شيء من أجزائه في الوجود كقولك : سَيَصَلِّي ، وهو المسمى بالمستقبل وقد يكون محصل بعض أجزائه ، وفاعله آخذ فيسمى بإيجاد جزء متصل به يحق الأول ويليه ، وهو المسمى بالحاضر نحو قولك : هو يُصَلِّي ولم يتم صلاته ، ولا شك في الانقسام على هذا التخصيص إلى ثلاثة أقسام .

== فانه مجاز لثبوته على صوغ ==

الرابع : أنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وطول الفارسي وآبن أبي ركنب . وهو المختار عندى بدليل حمل على الحال عند التجرد من القرائن ، وهذا شمسان الحقيقة ، ودخول المعين عليه لفائدة الاستقبال ، ولا تدخل الحالة إلا على الفروع كعلامات التشبيه والجمع والتأنيث والنسب .

الخاص : عكسه وطويه ابن طاهر ، لأن أصل أحوال الفعل أن يكون منتظرا ثم سماه حالا ثم ماضيا ، فالمستقبل أسبق فهو أحق بالحال ورد بأنه لا يلوم من سبق المعنى سبقية المثال .

والرأي الراجح فيما أرى هو رأي الجمهور وسببهم ، لأن المضارع صالح لهما حقيقة ، فهو يصلح لما أنت فيه ، ولما لم يبق ، وانظر المختضب ١/٢ ، وشرح الرضي على الكافي ١٠/٢ ، ٦١١ ، والتسهيل ص ٤

قوله (الفعل ما دل على اقتران حدثين) .
اعلم أن المراد من الحدث الحدث ، وهذا اللفظ مستدرك من أوجه ذكرناها أول الكتاب (٢)

(١٠) ذكر الشارح عند شرحه من المصنف لحد الاسم أنه مستدرك بوجه ثلاثة :
"الأول : أنه أغفل ما هو أهم من القيود الثلاثة ، وهو اللفظ ، وحقه أن يقول
هو اللفظ الدال ليخرج عنه ما دل بالخط ، والاشارة ، والمقد ، وكل ما يتكلف
جوابا منتف من تصديده ذلك في حد الكلمة .
الثاني : أن الاقتران أهم من خصوص الاقتران بكل واحد من المعاني المفاييسرة
للزمان ، فان أراد تجرده من عموم الاقتران ، فهو ظاهر الفساد ، لأن سلب
العام يستلزم سلب الخاص ، وحينئذ لا يقارن شيئا من الأسماء دلالة تضمن ، ولا
دلالة التزام ، وان أراد اقترانا خاصا ، وفسره بالاقتران بالزمان كان قيذا رابعا
ويحتتم ذكره .

الثالث : أن التجرد قد يكون في نفس الأمر ، وقد يكون في الذهن ، والمقام
لا يدل على ما هو أخص منه لا بالوضع ولا بالاستلزام ، فلا بد من تبيين المراد .
أنظر الورقة (٨ و) من الكتاب .

وقد اعترض ابن يعيش على المصنف أينما في حده للفعل ووصفه بأنه ردي فقال
٢/٧ ، ٣ " قول صاحب الكتاب في حده : ما دل على اقتران حدثين بزمان
ردي " بن وجهين :

أحدهما : أن الحد ينهني أن يؤتى فيه بالجنس القريب ثم بالفصل الذاتى
وقوله " ما دل " ف " ما " من الفاظ العموم ، فهو جنس بعيد والجيد أن
يقال : كلمة أو لفظة أو نحوهما ، لأنهما أقرب إلى الفعل من " ما " فان قلت :
" ما " ها هنا وان كان عاما فالمراد به الخصوص ، ووضع العام موضع الخاص جائز .
قيل : حاصل ما ذكرتم المجاز ، والحد المطلوب به اثبات حقيقة الشيء ، فلا
يستعمل فيه مجاز ولا استعارة .

والآخر : قوله " على اقتران حدثين بزمان " لأن الفعل لم يوضع دليلة على
الاقتران نفسه ، وإنما وضع دليلة على الحدث القترن بالزمان ، والاقتران وجيد
تبعا ، فلا يؤخذ في الحد على ما تقدم ثم هذا يبطل بقولهم : القتال اليوم ،
فهذا حدث قترن بزمان وليس فعلا ، فوجب أن يؤخذ في الحد " كلمة " حتى
يندفع هذا الأشكال .

ولأن الحروف الجارة المتعلقة بالأفعال في نسق قولك : في الدار زيد كلها فعل ^(١١) على اقتضائ الحدوث بالزمان ضرورة ، لأنها دالة على الفعل الذي تعلقت به ، وكذلك سائر أسماء الأفعال ، ألا ترى أن معنى " صبه " : أسكت ، ومعنى هبهاك " : بعه ذلك ، فالأولى أن يقال في هذه : هو اللفظ الدال على معنى في نفسه فترن بأحد الأركان الثلاثة ، بخلاف الاسم فإنه وضع لمعنى مجرد من هذه الأوقات أو لوقت مجرد من هذه الأوقات أو لوقت مجرد من هذه الأوقات التي يسميها التحويلات بالصادر .

قوله (ومن خصائصه صحة دخول قد)

اعلم أنه إنما اعتبر صحة الدخول ولم يعتبر الدخول نفسه كما ذكرنا أول الكتاب فسمى خصائص الاسم ^(١٢) ، وقد اقتصر النصف على ذكر خمس من الخصائص :
الأولى : صحة دخول قد . تقول : قد صلى ، وقد صام ، ولا يجوز قد زيد ، وقد خال .
ثاني ^(١٣) : وجدت كلمة وترددت في كونها من الأسماء أو من الأفعال أو من المعروف اهترتها .
يقد ، فإن استقام دخول قد عليها ثبتت نقل أو استعمال ، قضيت بأن الكلمة من

وعرف الفارسي الفصل بقوله " وأما الفصل فما كان سندا إلى شيء ولم يند إلى شيء " . مثال ذلك : خرج عبد الله ، وتطلق بكسر .
وقال الشافعي في شرح اللع والفعل : ما أخبر به ولم يخبر عنه ، وحدّث به ولم يحدّث عنه ، وأسند ولم يسند إليه نحو قام زيد ، ويذهب عسرا .
وقال ابن مالك في التسهيل " والفعل كلمة تمثل أبدا قابلة لعلامة فرقة المستقلة إليه " .

أنظر الإيضاح المضدي ص ٧ ، وشرح اللع ص ٢٣ (رسالة) ، وأسرار العربية ص ٣٦ (رسالة) ، والتسهيل ص ٣ .

(١١) في (ب) يدل .

(١٢) قال الفارح فقد حديثه من خصائص الاسم " قوله : ودخول حرف التمرسيف يريد جواز دخوله ، كما في المصطوف عليه " .

أنظر الورقة (٨ و) من الكتاب .

(١٣) في (ب) وإذا .

الأفعال ، وإن لم يظهر لك ذلك اختصت من الحكم بذلك . (١٤)

الثانية : صحة دخول حروف الاستقبال على الكلمة ، وقد اقتصر على تذكر حرفين ~~نحو~~

قولك : سَيَصَلِّي ، وَسَوْفَ يَصَلِّي . (١٥)

الثالثة : صحة دخول الجوازم من الأسماء والحروف ، كقولك : لَمْ يَضْرِبْ ، وَمَنْ يَكْرِمْ أَكْرِمَ . (١٦)

(١٤) اختصت " قد " بآند خول على الأفعال لأنها لتقريب الماضي من الحال ، وهذا

معنى في الأفعال ، وتدخل على الماضي والمضارع فتقول في الماضي : قَدْ ذَهَبَ ،

وفي المضارع : قَدْ يَذْهَبُ .

ولا تدخل على الأمر والنهي ، لأن الأمر والنهي لَمْ يَقَمَّا فلم يكن فعل تقريبي " قد "

وتثبت للحال ، ولا تجتمع مع السين أو سوف لأن " قد " للحال والسين وسوف

يخلصان الفعل للاستقبال ، ولا يجوز أن يكون الفعل الواحد للحال والمستقبال .

ولا يجوز أن تدخل " قد " على " لَنْ " لأن " لَنْ " تنفي المستقبل ، " وقد "

تثبت الحال ، ولا يجوز أن يكون الفعل متبعا متفيا في حال واحدة ، ولا يجوز

أن تدخل على " مَا " لأن " مَا " لنفي الحال وقد لإثباته ، ولا تدخل

على " لَا " لأن " لَا " تنفي المستقبل فلم يبق شيء تثبت به " قد " .

أنظر سيبويه ٤٥٨/٢ ، وشرح اللع ص ٢٤ ، وابن يعيش ٣/٧ .

(١٥) اختصت السين وسوف بالدخول على الأفعال لأنها لتخليص الفعل للمستقبل بعمله ،

فهما في الأفعال بمنزلة الألف واللام في الأسماء .

وشما مختصان بالفعل المضارع فتقول : سَيَصَلِّي ، وَسَوْفَ يَصَلِّي ولا يجوز أن تدخل

السين أو سوف على الماضي ، لأن الماضي لا يصير مستقبلا ، وإنما تدخلان على فعل

يصلح للحال أو الاستقبال فيدل دخولهما على أن الفعل منتظر لم يقع بعد .

ولا تدخل السين أو سوف على الأمر ، لأن الأمر إنما هو لِمَا لَمْ يَقَعْ لِيَقَعْ ، فاستغنى

به عن السين أو سوف ، ولا تدخل السين أو سوف على النهي ، لأن النهي إنما

هو الكف عن فعل لم يقع بعد ، والسين وسوف للإثبات .

أنظر سيبويه ٤٥٨/٢ وما بعدها ، وشرح اللع ص ٢٥ ، وابن يعيش ٣/٧ .

(١٦) وفي ابن يعيش ٣/٧ " وكذلك حروف الجزاء نحو : إِنْ تَقَمَّ أَقَمَّ " لأن معنى

تعليق الشيء على شرط إنما هو وقوف دخوله في الوجود على دخول غيره فسمى

الوجود ، والأسماء ثابتة موجودة ، فلا يصح هذا المعنى فيها لأنها موجودة .

ولذلك لا يكون الشرط إلا بالمستقبل من الأفعال ، ولا يكون بالماضي ولا الحاضر

لأنهما موجودان .

الرابعة : لحوق تاء الضمير نحو : فَعَلْتُ ، وألفه نحو : فَعَلَا وواو نحو : فَعَلُوا ، ونونه نحو : فَعَلَنْ ، وياو نحو : افْعَلِي (١٧) .

الخامسة : صحة لحوق تاء التانيث الساكنة نحو : نَحِمْتُ هَيْثُ ، وَبَسَّسْتُ نَعْسَهُ (١٨) ، وإذا عرفت هذا فقوله : (قَدْ فَعَلَ ، وَقَدْ يَفْعَلُ) هي الخامسة الأولى .

وقوله : (سَيَفْعَلُ ، وَسَوْفَ يَفْعَلُ) هي الثانية .

وقوله : (وَلَمْ يَفْعَلْ) هي الثالثة (١٩) . وقوله : (فَعَلْتُ ، وَيَفْعَلَنْ ، وافْعَلِي)

هي الضمائر المتصلة البارزة ، وهي الخامسة الرابعة .

(١٧) وفي ابن يمين ٣/٧ " إنما قيد بالبارز تحريزا من الصفات نحو : ضارب ، وضروب ، وحسن ، وشديد ، فان هذه الأسماء تتحمل الضمائر كتحمل الأفعال إلا أن الضمير لا تبرز له صورة كما يكون في الأفعال نحو : ضَرَبْتُ ، فالتاء فاعله وهو ضارب المتكلم ، ويفعلان : ضمير جملة المؤنث ، وافعلى ضمير المؤنثة المخاطبة ، وهو بارز غير مستتر كما يكون في ضارب من قوله : زيد ضارب ، ألا ترى أن في ضارب ضميرا يرجع إلى زيد إلا أنه ليس له صورة بارزة ، وذلك لقوة الأفعال فليس اتصالها بالفاظين ، وكونها الأصل في تحليل الضمير .

وهذه الأسماء إنما تحملت الضمير بحكم جريانها على الأفعال وكونها في لفظها " .

(١٨) وفي ابن يمين ٣/٧ " وإنما قيد ذلك بكونها ساكنة للفرق بين التاء اللاحقة للأفعال ، وبين التاء اللاحقة للأسماء ، وذلك أن التاء إذا لحقت الفعل فهي لتأنيث الفاعل لا لتأنيث الفعل ، فهي في حكم المتصلة من الفعل ولذلك كانت ساكنة ، وبما الفعل قبلها على ما كان .

والتاء اللاحقة بالأسماء لتأنيثها في نفسها فهي كحرف من حروف الاسم ، فلذلك امتزجت بها ، وصارت حرف اعراب الاسم ، تتحرك بحركات الاعراب .
فلذلك جعلها إذا كانت ساكنة من خصائص الأفعال " .

(١٩) في (أ) الثانية

وقوله : (وَفَعَلْتُ) هي الخاصة (٢٠) .

فإن قلت : فهلا جعل قوله : (الْفِعْلُ مَا دَلَّ عَلَى اقْتِرَانِ حَدَثَيْ يَوْمَانِ) من الخصائص وما الموجب لجعله قسيما لها ؟

قلت : ما ذكره أولاً حد الفعل أو رسمه ، ويشترط في كل واحد منهما أن يكون مطرداً أو منفكساً ، ولا يشترط [في الخاصة] (٢١) ، بل قد تكون شاملة أفراد ذلك النوع ، وقد تكون غير شاملة بمنزلة الأمانة والعلامة ، فيدل وجودها على وجود ما يثبت لـه ، ولا يدل عليها على عدمه ، ألا ترى أن وجود البناء يدل على وجود الباني ، ولا يدل عدمه على عدمه ؟

(٢٠) زاد بعض النحاة خصائص أخرى للفعل فقال الثماني في شرح اللع ص ٢٥ • ٢٦ " ومن علامات الفعل أن يكون أمراً مشتقاً من صدر نحو : قم ولا تقم ، ومن علامات الفعل أن يتصرف وينقل في الأزمنة نحو : ضرب يضرب ضرباً ، وأكرم يكرم إكراماً ، ومن علامات الفعل أن يكون مشتقاً من صدر ويدل على زمان مخصوص " .

وبالتأمل في هذه الخصائص التي ذكرها الثماني فأننا نجد أنها لا تتوفر في بعض الأفعال التي ندرجها تحت النحاة على فعليتها ، فمثلاً : نسم ، ونفس ، وليس ، ونحى ، الجمهور على أنها أفعال ، وذلك فهي جامدة لا يأتي منها ضمائر ولا أمر .

قال ابن جنى " والفعل ما حسن فيه قد ، وكونه أمراً نحو قولك : قم واقم " فابن جنى وتلوه الثماني بصريان ، فصحت أن يختلفا في هذا النوع من الأفعال .

أنظر شرح اللع ص ٢٥ ، ٢٦ (رسالة) ، والجمل لمحمد القاهر الجرجاني ص ٦٥٥ ، وحاشية المطار على شرح الأزهري ص ٢٩ : ٣١ .

(٢١) نقص في (ب) .

ولقائل أن يقول : فى عبارة [المصنف] (٢٢) صاهل .

بيان ذلك أنه قال : (القسم الثانى فى تصنيف الأفعال) ثم ذكر بعده حـسـبـه
الفعل ، وخصائصه ، وذلك مغاير لتصنيف الفعل وتقسيمه ، فقد أدخل فى القسم
الثانى ما هو خارج عنه ، ولو قال : القسم الثانى فى تمييز الفعل وتصنيفه ، سقط
ما ذكرناه من الاعتراض (٢٣)

وأصنافه اثنا عشر :

المصنف الأول : الفعل الماضى (وَهُوَ الدَّالُّ عَلَى اقْتِرَانِ حَدَثٍ بِزَمَانٍ قَبْلَ زَمَانِيكَ)
أظم أنك إذا قلت : قَامَ زيدٌ ، فقد دلت صيغة " قام " على أن الصدر الذى هو القيام
وقع فى زمان انقضى ، ولقائل أن يقول : فى عبارة المصنف نظر ، فان قولك : الاعْتِبَاسُ
لِذِيكَ (٢٤) ، والاصْطِبَاحُ شِفَاءٌ (٢٥) ، ونحوه يدل على اقتران الحدث بالزمان وليس بفعل
فضلا عن كونه ماضيا الى غير ذلك من الاعتراضات المقدمة (٢٦) .

(٢٢) نقص فى (ب) .

(٢٣) لعل المصنف أراد بذكره حد الفعل وخصائصه أن يقدم لحديثه عن أصناف
الأفعال حتى تكمل الصورة للقارىء باستيعاب كل ما يتعلق بأصناف الفعل قبل

أن يبدأ فى شرح كل صنف على حدة .

(٢٤) القَبِيْقُ والتَقَبُّقُ والاعْتِبَاسُ : شَرِبُ العَشِيقِ ، والشَّرْبُ بِالمَشِيقِ : الشَّرْبُ بِالمَشِيقِ .

أنظر مادة " غبق " فى اللسان ٣٢١/٥ ، ٣٢١/١

(٢٥) اصْطَبَحَ القَوْمُ : شَرَبُوا الصَّبُوحَ ، وفى الحديث : وَمَا لَنَا صَبِي يَصْطَبِحُ أى ليس

لنا لبن يتدر ما يشربه الصبي بكوة بن الجذرب والقَعَطُ فضلا عن الكبير .

أنظر اللسان مادة " صبح " ٢٣٨٨/٤ ، ٢٣٩١

(٢٦) يقصد بالاعتراضات المقدمة عند شرحه لحد الفعل . أنظر ص ٥

وقال ابن الحاجب فى شرح الفصل ص ١١ هذه شرحه لحد الاسم .

" هذا الحد يرد عليه أمور : أحدها : أن القَبِيْقَ والصَّبُوحَ لا يدخل فى هذا

الحد لدلالته على الزمان ، وهو من قبيل الأسماء بالاعتراض .

والجواب : أنه لا يدل على زمان من الأرضة الثلاثة ، وإنما يدل على الزمان

الذى هو أول النهار وآخره ، وقد قيدنا الأرضة بالماضى والحاضر والمستقبل .

فيجب دخوله فى الحد . "

قوله : (وَمَوْ مَنِيْ / عَلَى الْفَحِّ إِلَّا أَنِّيْ يَحْتَرِضُ مَا يُوجِبُ سُكُونَتَهُ أَوْضَحُ)
اعلم أن هذا الكلام يتضمن خصي دعاء (٥٤) :

(٦٨) في (أ) ، (ب) قولك ، والصواب تركه لأنه من كلام المصنف .

ثم قال " فإذا حسن مع الفعل أمي " فهو ماض لا غير " وهو على ضربين : ماض في اللفظ والمعنى ، وماضي في المعنى لا في اللفظ ، فإذا حسن مع الفعل أمي وليس في أوله لم ، فهو ماض في اللفظ والمعنى نحو قام أمي ، وقعد أول من أمي ، وإذا حسن مع الفعل أمي ، وفي أوله لم " فهو الماضي في المنسب لا في اللفظ نحو : لَمْ يَقُمْ أُمِّي ، وَلَمْ يَجْلِسْ أَوَّلُ مَنْ أَطْعَمَ " .
وانظر ابن محيى ٤/٧ ، ٥ ، ٦ ، والتمهيد ص ٦٤٦ ، والهمع ٩/١ .

(۳۰) فی (أ) دعاوی •

الأولى : أنه معنى : وقد ذكرنا أول الكتاب أن الأصل في الأفعال أن تكون مفعولة .
وأقينا الحجة على ذلك . (٣١)

(٣١) قال الشارح " اعلم أن أصل الأسماء الاعراب ، وأصل الأفعال والحروف البناء ،
والموجب لذلك أن الاسم يكون فيه معانٍ توجب الاختلاف كالفاعلية والمفعولية
والإضافة ، فلو لم يوضع الاختلاف في أواخر الكلمة لم تتبين المقاصد ، فقول :
مَا أَحْمَنَ زَيْدًا ، فتنبه زيد إذا أردت التمجيد ، فإن أردت النفي رفعت زيدا ،
وإن أردت الاستفهام جررت زيدا ، وضمنت نون أحمن ، وليس كذلك الأفعال
والحروف لأنها تدل بصيغها على معانيها ، ألا ترى أن ضَرَبَ بصيغتها تدل على
الماضي وَسَيَضْرِبُ للمستقبل ، وكذلك كل واحد من معاني الحروف يدل بموقعه
على معناه ، وليس فيها شيء من المعاني التي توجب اختلاف اللفظ .
فلو قلت : ضَرَبَ وَضَرَبَ وَضَرَبَ ، بالفتح ، الضم والكسر ، أو قلت : سَوَّفَ ، وسَوَّفَ ،
وسَوَّفَ ، بالحركات الثلاث لم يقد على الاختلاف شيئا ولم يتغير المعنى لتغير اللفظ
ولأنك لو أردت أن تغير حركة اللفظ لتغير المعنى الذي وضعت له بصيغتها
لم تجد إليه سبيلا ، فلهذا قيل إنَّ الأصل في الأفعال والحروف البناء ، والأصل
في الأسماء الاعراب ثم إن الاسم قد ينشأ على الحرف في البناء ، والفعل على
يدخل على الاسم في الاعراب لأجل المشابهة .
أنظر الورقة (١٦ و) من الكتاب .

وقال المبرد في المختضب ١ / ٢ " اعلم أن الأفعال إنما دخلها الاعراب لضارعتها
الأسماء ، ولولا ذلك لم يجب أن يعرب منها شيء . " ويرى ابن مالك أيضا أن
الاعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال وأن البناء أصل في الأفعال فرع في
الأسماء .

وفصل الصيوطي القول في هذه المسألة فقال " ذهب البصريين : أن الأسماء
أصل في الأسماء فرع في الأفعال ، لأن الاسم يقبل بصيغة واحدة معاني مختلفة
وهي الفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة ، فلولا الاعراب ما طعت هذه المعاني من
الصيغة ، وذلك نحو :

مَا أَحْمَنَ زَيْدًا بالنصب في التمجيد ، وبالرفع في النفي ، وبالجزم في الاستفهام ،
فلولا الاعراب لوقع اللبس ، بخلاف الفعل ، فإن الالهام فيه لا يعرض لاختلاف .

الثانية : أنه يجب أن يكون بناؤه على الحركة (٣٢) ، واحتجوا على ذلك بوجهين :
أولهما : تفضيله على فعل الأمر المبنى على الساكن لأنه أشبه الأسماء في الوصف
بـه ، ألا ترى أنك تقول : مررت برجل ضارب ، كما تقول مررت برجل ضارب ، ولا كـلـك
فعل الأمر ، فإنه لا يستقيم أن يوصف به (٣٣) .

صيغة باشتلاف النحائي .

وقال الكوفيون : أنه أصل فيهما ، لأن اللبس الذي أوجب الأعراب في الأسماء
موجود في الأفعال في بعض المواضع نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، بالنصب
نهي عن الجمع بينهما ، وبالجزم نهى عنهما مطلقا ، وبالرفع نهى عن الأول
واباحة للثاني .

وأجيب بأن النصب على اضطرار ، والجزم على إرادة " لا " ، والرفع على القطع ،
فلو أظهرت الحواشي المضمرة لم تحتج إلى الأعراب ، وذهب بعض المتأخرين إلى أن
الفعل أحق بالأعراب من الاسم ، لأنه وجد فيه بغير سبب ، فهو له بذاته
بخلاف الاسم ، فهو له لا بذاته . . . الخ .

وانظر التسهيل ج ٧ ، والمهجع ١٥/١ ، والأشعري ٥٨/١

(٣٢) وفي سيبويه ٤/١ " والنح في الأفعال التي لم تجر مجرى المضارة قولهم :
ضرب ، وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه (فعل) ، ولم يسكوا آخر (فعل)
لأن فيها بعض في المضارة . تقول : هذا رجل ضربنا ، فتصف بها النكرة
وتكون في موضع ضارب إذا قلت هذا رجل ضارب . . . الخ .

وفي ابن يمش ٤/٧ " وللسائل أن يسأل فيقول : ثم لم يبن الفعل الماضي
على النح ؟ فالجواب أن أصل الأفعال كلها أن تكون ساكنة الآخر ، وذلك مسن
قبل أن الحلة التي من أجلها وجب أعراب الأسماء غير موجودة فيها ، لأن الحلة
الموجبة لأعراب الأسماء الفصل بين فاعلها ومفعولها ، وليس ذلك في الأفعال .

وانظر المختضب ٢/٢ .

(٣٣) في سيبويه ٤/١ " والوقف قولهم : اضربه في الأمر لم يحركوها لأنها لا يوصف
بها ، ولا تقع موقع المضارة .

وقال الجبر في المختضب ٣/٢ " وأما الأفعال التي تقع للأمر فلا تضارع المتكسرين ،
لأنها لا تقع موقع المضارع ، ولا ينعت بها ، فلذلك سكن آخرها .

وثانيهما : أن الفعل الماضي أشبه الفعل المضارع **بأن** وقوعه شرطا وجزاء ، نفسول
 إن قمتَ قمتُ ، والمعنى فيه إن تَقَمَّ أَقَمَّ ، وقد عرفت أن الفعل المضارع ^(٣٤) **كشابه**
 للأسماء ، فيكون الفعل الماضي شبيهه ما شابه الاسم من هذا الوجه ، فوجب بشاؤه
 على الحركة تفضيلا له ، وتوقيرا لحكم المشابهة بقدر الامكان .

الدعوة الثالثة : أنه يجب أن تكون الحركة فتحة ، وقرروا ذلك بوجهين :

الأول : أنهم منعه الجرح ذارا من الثقل مع أنت مفارق ، فلأن ينمى الكسر وثقله
 لازم أولى ، وإذا امتنع بناؤه على الكسر كان امتناع بناءه على الضم أظهر ، لأن الضمة
 أثقل من الكسرة ، ولأن بناء ^(٣٤) على الضم قد يفضى إلى اللبس على بعض اللغات ، فإن من
 الحرب من يجتزى بالضمة عن الواو ، فيقول في : قَاتُوا ، قام بضم الميم لا فير ، وفي كَانُوا :
 كَانْ ، قال الشاعر :

{ ١ } فَلَوْ أَنَّ الْأَطِبَّاءَ كَانُوا حَوْلِي . . . وَكَانَ مَعَ الْأَطِبَّاءِ الشِّفَاءُ ^(٣٦)

(٣٤) نقص في (١) .

(٣٥) الوجه الثاني من الوجهين

(٣٦) هذا البيت لم يميزه أحد الى قائل ، ويحضره الوافر .

والأطباء : جمع طبيب : وهو الذي يعالج الأسقام ، وأصله : الأطباء ، فقصره
 الشاعر ، والشفاء : مصدر شفى ، ويروى : الأساة جمع آسى من قولك : آسى
 الجرح يأسوه ، إذا عالج له ليبراً ، ويروى : الشفاء جمع ساق ، من سقاء
 الدواء يشقوه ، ويروى : الشفاء جمع شفاء .

وموضع الشاهد : كَانُ حَوْلِي ، فان الأصل : كَانُوا بواو الجماعة التي تعود إلى
 الأطباء ، فحذف الشاعر الواو ، واكتفى بالضمة للدلالة عليها .

وقد اختلف النحاة في حذف حرف المد ، والاجتزاء بالحركة منه للدلالة عليه .
 وهو ضرورة من ضرورات الشعر ، أم هو لغة لبعض العرب ؟

فظاهر كلام سيبويه أن ذلك ضرورة ، قال في باب ما يحتمل الشعر ٨ / ١ : اعلم
 أنه يجوز في الشعر مالا يجوز في الكلام من صرف مالا ينصرف ، يشبهونه بمسا
 ينصرف من الأسماء لأنها أسماء كما أنها أسماء ، ومن حذف مالا يحذف يشبهونه
 بما قد حذف ، واستعمل محذوفا .

الشاهد فيه : أنه استغنى بضمه النون في " كَانُ " الأولى عن الواو والأصل : كَانُوا
تحوّلي

الرابعة : أن الفعل الماضي قد يحذف له السكون في موضعين :
أولهما : أن تكون ^(٣٧) لام الفعل محذوفة واو نحو : دعا ، أرى ، نحو : رمى ، لأن
حرف الملة فيما هذا شأنه ينتقل ألفا ، والألف لا تكون إلا ساكنة .
وثانيهما : أن تلحقه تاء الضمير ونونه في نحو : قَمَلْتُ ، وَقَمَلْنَا وَقَمَلْنَ ، فإن ما قبل
هذه الضمائر لا يكون إلا ساكنا . (٣٨)

الخامسة : أنه قد يحذف له أن يكون ضموماً ، وذلك عند الحاق واو الضمير به في نحو :
ضَرَبُوا ، وَذَهَبُوا ، لأن ما قبل واو الضمير لا يكون إلا ضموماً طلباً للتجانس ، ولأن الخروج
من الضمة إلى الواو الساكنة أسهل من الخروج من المفتوح أو المكسور إليها . (٣٩)

ويرى الفراء أنه لغة لبعض العرب في هوازن وعليها قيس .
أنظر مجالس ثعلب ١ / ٨٨ ، والانصاف ١ / ٣٨٥ وما بعدها ، وابن يمين ٥ / ٧ ،
والخزانة ٢ / ٢٨٥ ، ٣٨٦ ، والهمع ١ / ٥٠٠ .
(٣٢) في (ب) يكون .

(٣٨) يجب أن يكون آخر الفعل ساكناً عند الحاق تاء الضمير وتاء الفاعلين ونون النسوة
به حتى لا يتوالى أربع حركات لوزام في كلمة متهمة في أصل الوضع على الخفة .
أنظر ابن يمين ٥ / ٧ ، ٦٠٥ .

(٣٩) وفي ابن يمين ٦ / ٧ " فان قيل : وقد يقال : رَدَّوْا ، وَغَزَّوْا فيكون ما قبلها مفتوحاً .
فيل الأصل : رَعَوْا ، وَغَزَّوْا ، فحركات الياء والواو وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفين .
ثم وقعت الواو التي هي ضمير الفاعل بعدها ، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين .
وبقيت الفتحة قبلها تدل على الألف المحذوفة ، فالفتح في الأفعال الماضية هو
الأصل ، والإسكان والضم طارئ فيها " .

المصنف الثامن : في الفعل المضارع

قال المصنف في تعريفه (وَهُوَ مَا تَحْتَقِبُ ^(٤٠) فِي مَذِيرِ الْهَمْزَةِ وَالنُّونِ وَالنَّاءِ وَالْمَاءِ) (٨١)

اعلم أن هذه الزوائد لا تدخل على شَرْبٍ من شُرُوبِ الفعل إلا على الفعل المضارع ، وإنما زِيدَتْ ^(٤٢) هذه الأحرف دون غيرها لأن الأصل أن تزداد حروف المد ، واللين ، وهى : الواو والياء ، والألف كما عرفت ^(٤٣) ، إلا أنه لما تمذرت زيادة الألف أولا لكونها ساكنة ، والابتداء بالساكن محال ، أكثر المحققين ^(٤٤) ، أبدلوا منها الهجوة اقرب مخرجها ، لأنها حرفان هوائيان يخرجان من أنف ، نطق ، وكذلك الواو أيضا لما لم يمكن ^(٤٥) زيادتها أولا لما تلتها من أنه ليس فى كلام العرب واو زيدت أولا [إلا] ^(٤٦) أبدلوا بها الناء ، لأنها تبدل منها كثيرا ، ألا ترى أنهم قالوا فى : رَبَّاه ، وَرَأَتْ ، وَخَمَّه ، وَتَجَاهَ وَتَرَأَتْ وَتَخَّه وَتَهَّه ^(٤٧) ؟

(٤٠) فى (ب) يمتقب . (٤١) وانظر ميبويه ٣ / ١ ، والمقضب ١ / ٢

(٤٢) فى (أ) زيد

(٤٣) عند ابن هشام فصلا فيما تعرف به الأصول والزوائد .

انظر ارضع المسالك ص ٢٩٥ وما بعدها .

(٤٤) أجاز ابن درستويه الابتداء بالساكن وصف مختصرا سماه كتاب جواز الابتداء

بالحرف الساكن ، ذكر فيه أن جميع أهل العربية قد أخطأوا فى اعتقادهم

تمذرا الابتداء بالساكن ، واحتج عليهم بوجوه وصفها الشارح بأنها ضمنية ،

ونقل منها وجهين .

وقال ابن جنى فى المصنف ٥٣ / ١ " وليس لقول من جوز الابتداء بالساكن من

القدر ما يتشاكل بانصاده ، وإنما سهيل فى هذا سهيل من شك فى المشادات من

السوفسطية ، ومن ليس بكامل العقل " .

وانظر ص ١٥٢ ، ٢٥٣ ، والسراج المنير ص ١٢٩ .

(٤٥) فى (أ) لما لم يكن (٤٦) زيادة على الأصل المخطوط يتطلب المعنى إثباتها .

(٤٧) انظر الورقة (٣٧٥ و) من الكتاب ، وشرح السيرافى ٤٨٦ / ٦ (رسالة) .

وأما الياء فزيدت لأنه لم يصرض فيها ما يمنع من زيادتها كما عرض في الألف والواو .
وأما النون فإنما زيدت لأنها تشبّه بحروف الدال واللين كما قررناه فيما تقدم (٤١) ، ولأنها
تزداد مصها في باب التثنية والجمع . (٥٥)

قوله (كَقَوْلِكَ لِلْمَخَاطِبِ هـ وَالْفَائِئِبَةِ تَفْعَلُ)

اعلم أن التاء بنقطتين من فوق يكون لأحد شخصين .

أحدهما : المخاطب .

والآخر : للمؤنثة الفائبة . تقول : للمخاطب : أنت تذهب ، وتحوك أنت ، والفائبة
المؤنثة : همد تنطلق . وترجع نعمة قوله (وَلِلْفَائِبِ يَفْعَلُ) . اعلم أن الياء بنقطتين
من تحت يكون للمذكر الفائب كقوله : زيد يدخل ، ويخرج بكر (٥٢) .

قوله (وَلِلْمُكَلِّمِ أَفْعَلُ) اعلم أن المؤنثة تكون للمتكلم وحده نحو قوله : أَنَا أَصَبُّهُمْ .
وَأَفْطِرُ أَنَا .

قوله (وَلَوْ كَانَ مَعَهُ غَيْرُهُ سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ الْفَيْرُ وَاحِدًا أَوْ عَدَدًا) [تفعل] (٥٣)
نقول : نَحْنُ نَسَافِرُ هُوَ [نَحْجُ] (٥٥) نَحْضُ (٥٦)

(٤٨) في (أ) لما . (٤٩) انظر الورقة (١٨٥ ط) من الكتاب .

(٥٠) تحدث ابن هشام عن مواضع زيادة النون مصدرية ومتوسطة ومتأخرة .

انظر أوضح المسالك ص ٢٩٧ .

(٥١) في الفصل ص ٢٤٤ . وذلك قوله للمخاطب أو الفائبة تَفْعَلُ .

(٥٢) في (ب) زيد يخرج ويدخل بكر .

(٥٣) نقص في (ج) .

(٥٤) في الفصل ص ٢٤٤ . وفي (ب) " وله إذا كان معه غيره واحدا أو جماعة
تَفْعَلُ " .

(٥٥) نقص في (أ) .

(٥٦) وانظر صيبويه ٣/١ . والمقتضب ١/٢ .

ولقائل أن يقول فيما ذكره المصنف نظراً وجهين :

الأول : أن أبا البركات (٥٧) وغيره يقولون الأصل أن يخبر الإنسان أولاً عن نفسه ، ثم
ثانياً عن نفسه وتعيين مفعله ، ثم يخبر بعد ذلك عن المخاطب ، ثم عن الغائب (٥٨) .
والمصنف قد أحل بهذا الترتيب في الذكر كما تسراه .

(٥٧) هو عبد الرحمن بن محمد بن حميد الله بن مصعب بن أبي سعيد كمال الديلمي

أبو البركات الأنباري .

اختلفت كتب الطبقات اختلافاً كبيراً في تسميته .

ولد سنة ثلاث عشرة وخمسمائة ، وتوفي سنة سبع وسبعين وخمسمائة ، بلغه

مؤلفاته نحو ثلاثة وسبعين مؤلفاً في مختلف العلوم .

أنظر ترجمته في : أنباء الرواة ١٧١/٢ ، وشذرات الذهب ٣٥٩/٤ وطبقات

الشافعية ٢٤٨/٤ ، وبغية الوعاة ٨٦/٢ : ٨٨ ، ومقدمة البيان في غريب

إعراب القرآن ص ٥ : ١٦ ، ونشأة النحو ص ١٧٧ : ١٧٨ .

(٥٨) قال أبو البركات في أسرار العربية ص ٤٦ (رسالة)

" والتحقق في ترتيب هذه الحروف أن تقدم الهمزة ، ثم النون ، ثم التاء ، ثم

الياء . وذلك أن الهمزة للتكلم وحده ، والنون للتكلم ولعن مفعله ، والتاء

للمخاطب ، والياء للغائب .

والأصل أن يخبر الإنسان عن نفسه ، ثم عن مفعله ، ثم عن المخاطب ، ثم الغائب .

فهذا هو التحقيق في ترتيب هذه الحروف في أول الفعل المضارع .

وهذا الترتيب الذي ذكره بن الأنباري واحتج به الشارح لم يلتزم به شيخ

النحاة ميبه . كما لم يلتزم به الجرد في المختص .

يقول ميبه ٣/١ " وحروف الاعراب للأسماء التامة والأفعال المضارعة للأسماء

الفاطمين التي أوائلها الزوائد الأربع : الهمزة والتاء والياء والنون ، وذلك قولك :

أَفْعَلْ أَنَا ، وَتَفْعَلْ أَنْتَ أَوْ هِيَ ، وَفَعْلٌ هُوَ ، وَفَعْلٌ نَحْنُ .

ويقول الجرد في المختص ١/٢ " والزوائد : الألف ، وهي علامة المتكلم

وحقها أن يقال همزة ، والياء : هي علامة الغائب ، والتاء : هي علامة

المخاطب ، وعلاوة الأنشئ النائية ، والنون : وهي للتكلم إذا كان مفعله غائبه ،

وذلك قولك : أَفْعَلْ أَنَا وَتَفْعَلْ أَنْتَ أَوْ هِيَ ، وَفَعْلٌ نَحْنُ ، وَفَعْلٌ هُوَ .

الثاني : أنه ان أراد بقوله : (هو ما تعتقب في صدره الهزة والنون) مجرره صلاحية لقبول الاعتقاب لزم أن تكون المصادر بأشهرها أفعالا مضارعة ، لأن كل واحد منها صالح لما ذكره من الاعتقاب ، وإن أراد الاعتقاب بالفعل نفسه لزم أن يخرج عنه جوسج الأفعال المضارعة التي لم تدخل عليها إلا إحدى هذه الزوائد لا غير .

والصواب تفسيره بما ذكره الجمهور ، وهو أنه الذي يكون أوله إحدى الزوائد الأربع ولم يحتجوا الاعتقاب حذرا من لزوم ما ذكرناه من السؤال .

قوله : (وَتَسَمَّى الزَّوَادُ الأَرْبَعُ) يريد أنه اسم علم لها ، ولا يتبادر الذهن الى فهم غيرها من حروف الزيادة عند الاطلاق فيما بينهم ، وهو من باب تخصيص اللفظ العام ببعض معيّناته ، كما أن لفظ الدابة في الأصل اسم لكل ما دبّ ، ودبّج ، ثم خصصوه بزوائد الأربع .

قوله : (وَيَشْتَرِكُ فِيهِ الْحَاضِرُ وَالْمُسْتَقْبَلُ) اعلم أنك اذا قلت : زيد يَلْصُقُ ، كسان هذا الفعل المضارع صالحا لأن يراد به الحال أو الاستقبال على ما ذكرناه من التفسير (٦٠) .

وقد [اختلف] (٦١) النحويون في أن استعماله في كل واحد من الزمانين حقيقة أو مجاز الى ثلاثة أقوال .

الأول : وهو المشهور / وعليه الأكثر أن مدلوله معنى واحد عام مشترك بين الزمانين ولا دلالة له على خصوصية الحضور والاستقبال ، كما أن سائر أسماء الأجناس كذلك (٦٢) .

(٥٩) في (ب) يمتقب .

(٦٠) أنظر ص ٤

(٦١) نقص في (أ)

(٦٢) هذا مذهب الجمهور وسيبويه . أنظر ص ٣ ، ٤

قال ابن السراج ^(٦٣) إِنَّ الْحَاضِرَ يَصْلُحُ لِمَا أَنْتَ فِيهِ مِنَ الزَّمَانِ ، وَلِمَا يَسْتَقْبِلُ وَلَا دَلِيلَ فِي لَفْظِهِ عَلَى أَحَدِ الزَّمَانَيْنِ بِخُصُوصِهِ ، وَلَا يَنْتَهِمُ عَنْهُ مَا يَرِيدُ ، الْمُتَكَلِّمُ مِنْهُمَا ، كَمَا أَنَّهُ لَا دَلِيلَ فِي قَوْلِكَ : رَجُلٌ فَعَلَ كَذَا عَلَى خُصُوصِ رَجُلٍ بِمَعْنَاهُ ^(٦٤) .

الثاني : أَنَّهُ حَقِيقَةُ فِي الزَّمَانِ الْحَاضِرِ ، وَدَّيَّازَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، قَالُوا لِأَنَّ حُلَّ اللَّفْظِ عَلَى إِرَادَةِ الزَّمَانِ الْمُتَحَقِّقِ أَوَّلَى مِنْ حُلِّهِ عَلَى إِرَادَةِ الْمَعْدُومِ ^(٦٥) .

الثالث : هُوَ مُجَازٌ فِي الْحَالِ حَقِيقَةٌ فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، لِأَنَّ اسْتِمَالَهُ فِي الزَّمَانِ الْمُسْتَقْبَلِ ^(٦٦) أَكْثَرُ مِنْ اسْتِمَالِهِ فِي الْحَاضِرِ عِنْدَ مُجَرَّدِ إِطْلَاقِهِ ، وَلِأَنَّهُ أَعَمُّ تَنَاوُلًا ، فَكَيْسَانِ لِحَقِّقَادِ كَوْنِهِ حَقِيقَةً فِيهِ أَجْدَرُ ^(٦٧) .

وَيَحْتَطِلُ قَوْلًا رَابِعًا وَهُوَ : أَنَّهُ يَكُونُ اللَّفْظُ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا ، وَيَدُلُّ عَلَى ظُهُورِ هَذَا الْإِحْتِمَالِ : حُصْنُ قَوْلِ السَّامِعِ : هُوَ يَصَلِّي الْآنَ أَوْ بَعْدَ الزَّوَالِ ، وَصَحَّةُ الِاسْتِفْهَامِ دَلِيلُ كَوْنِ اللَّفْظِ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا ، فَإِنْ قُلْتَ : إِنْ صَحَّتِ الِاسْتِفْهَامُ إِنَّمَا كَانَ لِكَوْنِهِ اسْمَ جِنْسٍ ، لَا لِكَوْنِهِ مُشْتَرَكًا [بَيْنَهُمَا] ^(٦٨) ، قُلْتَ : اِعْتِقَادُ ذَلِكَ يَوْجِبُ أَنَّ تَكُونَ لَهُ دَلَالَةٌ عَلَى خُصُوصِيَّةٍ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الزَّمَانَيْنِ ، وَالْأَصْلُ يَنْفِيهِ لِقَلَّةِ فَائِدَتِهِ .

(٦٣) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَزْزِيِّ الْبَغْدَادِيُّ النُّحْوِيُّ أَبُو بَكْرٍ بْنُ السَّرَاجِ . أَحَدُ أَصْحَابِ الْمَجَرَدِ سَنًا ، وَكَانَ يَقْرَأُ عَلَيْهِ كِتَابَ سَيَبَوَيْهِ ، ثُمَّ اشْتَغَلَ بِالْمَوْسِيقَى ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْكِتَابِ مَرَّةً أُخْرَى .

أَخَذَ عَنْهُ الزَّجَاجِيُّ وَالْمِصْرَاقِيُّ وَالْفَارَسِيُّ وَالرَّمَانِيُّ .
تَوَفَّى فِي ذِي الْحِجَّةِ سَنَةَ سِتِّ عَشْرَةٍ وَثَلَاثِينَ ، وَلَهُ مِنَ الْكُتُبِ الْأَصُولُ الْكَبِيرُ ، وَجِبِلُّ الْأَصُولِ ، وَالْمَوْجِزُ ، وَشَرْحُ سَيَبَوَيْهِ ، وَغَيْرُهَا .
أَنْظَرَ تَرْجُمَتَهُ فِي : نَزْهَةِ الْأَلْبَا ١٨٦ : ١٨٧ ، وَأَخْبَارِ النُّحَوِيِّينَ الْبَصْرِيِّينَ ١٠٨ ، ١٠٩ ، وَأَنْبَاءِ الرُّوَاهِ ١٤٥/٣ : ١٤٩ ، وَمَصْجَمِ الْأَدْبَاءِ ١٩٧/٨ : ٢٠١ ، وَالْبَيْئَةِ ١٠٩/١ : ١١٠ .

(٦٤) أَنْظَرَ أَوَّلَ ابْنِ السَّرَاجِ ٣/١ ، ٤ (رِسَالَةٌ) .

(٦٥) اخْتَارَهُ السَّيَوِيُّ وَنَسَبَهُ لِلْفَارَسِيِّ وَابْنِ أَبِي رَكْبٍ . أَنْظَرَ الْهَمْعَ ٧/١ .

(٦٦) نَقَصَ فِي (١) .

(٦٧) نَسَبَهُ السَّيَوِيُّ فِي الْهَمْعِ لِابْنِ طَاهِرٍ . أَنْظَرَ الْهَمْعَ ٧/١ . (٦٨) نَقَصَ فِي (١) .

قوله : (وَيَقْتَرِكُ فِيهِ) الضمير يرجع الى الفعل المضارع ، ويحسن أيضا أن يرجع الى صيغة " ما " من قوله (وهو ما تَحْتَقِبُ) ، وربما وقع في بعض النسخ " فيها " ،
وحيث أنه يكون الضمير المؤنث عائدا الى ما ذكره من الأمثلة ، أو الى الزوائد .

والمعنى يشترك فيها الزمان . الحاضر ، والزمان المستقبل ، والمشهور إنما هو تذكير
الضمير .

قوله (وَاللَّامُ فِي قَوْلِكَ : إِنَّ زَيْدًا لَيَفْعَلُ مُخْلِصَةً لِلْحَالِ كَالسَّيْنِ وَسَوْفَ لِلْأَسْتِقْبَالِ)
أعلم أن هذا الكلام جواب عن سؤال مقدر .

بيان ذلك : أنه لما ذكر أن الفعل المضارع يشترك فيه الحاضر والمستقبل ، قيل له :
فبأي شيء تميز إرادة أحدهما عن إرادة الآخر ؟

فأجابه بأن اللام إذا اقترنت بالفعل المضارع دل ذلك على إرادة الحال منه ، وإن اقترنت
بـ السين أو سوف دل ذلك على إرادة المستقبل ، وهذه لام الابتداء ، وهي مفتوحة (٦٩) .
قال الله تعالى : " إِنَّ رَسَّكَ لَيَمْلِكَنَّ " (٧٠) فخلص المضارع للحال ، كما أن قولك :
" رجل " يكون شائعا في جنسه ، فإذا أضيفت عليه الهزة واللام فقلت : المرجع
تمين للواحد (٧١) .

-
- (٦٩) تحدث ابن هشام عن لام الابتداء ، وذكر فائدتها فقال في المغنى " لام الابتداء " وفائدتها أمران : توكيد مضمون الجملة ، ولهذا زحلقتها في باب إن عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام بتوكيد وتخليص المضارع للحال ، كما قال الآخرون .
أنظر تفصيل ذلك في المغنى ٢٢٨/١ : ٢٣١ .
(٧٠) سورة النمل الآية ٧٤ ، وانظر الكشف ١٥٨/٣ .
(٧١) في (أ) الواحد .
وانظر سيموسه ٣/١ ، والمقتضب ٢/٢ ، الجمع ٨/١ ، ١٨ ، والمغنى ٢٢٨/١ .

قوله (وَيَدْخُولُهُمَا طَلَيْتُ قَدْ ضَارَعَ الْأَسْمَ فَأَعْرَبَ بِالرُّضْعِ وَالنَّصَبِ وَالْجَزْمِ مَكَانَ الْجَمْرِ) *
 اعلم أنا قد ذكرنا أول الكتاب أن ضارعة الفعل المضارع للأسماء ثابتة من ثلاثة أوجه :
 أحدها : عروض التخصيص لكل واحد منهما بعد شيوعه تقول : رجل ، فيكون شاعما ،
 ثم تشعده فتقول : الرجل ، وكذلك تقول : يضرب ، فيكون شاعما في الحال أو الاستقبال
 ثم تشعده باللام ، وحررتي الاستقبال كما ذكرناه (٧٢) وهذا معنى قوله : (ويدخولهما
 عليه قد ضارع الاسم فأعرب) .

اعلم أن الضمير الخفي في قوله : (ويدخولهما عليه) يعود إلى المميزين ، وهما حرف
 اللام ، ومجموع حرفي الاستقبال .
 قوله : (والجزم مكان الجر) اعلم أن الجزم في الفعل نظير الجر في الاسم ، ولا يكون
 الجر في الأفعال ، ولا الجزم في الأسماء (٧٣) ، وإنما اختص الجزم بالفعل لوجهين :

(٧٢) ذكر الشارح أن الفعل شابه الاسم من ثلاثة أوجه :

* الأول : استواء ضارب ويضرب في كون الحرف الأول مفتوحا والثاني ساكنا ، والثالث
 مكسورا .

والثاني : عروض التخصيص لكل واحد منهما بعد شيوعه ، تقول : رجل ، ثم تخصصه
 وتقول : الرجل ، كذلك تقول : يضرب ثم تخصصه بقولك ليضرب إذا أردت الحال ،
 وبقولك : سيضرب إن أردت الاستقبال .

الثالث : دخول لام الابتداء على كل واحد منهما في مثل : لضارب ، وليضرب * .
 أنظر الورقة (١٦ و) من الكتاب .

وأنظر الانصاف ٥٥٤٩/٢ ، ٥٥٥ (المسألة ٧٣) ، والمخني ٢٢٨/١ .

(٧٣) في سيبويه ٣/١ " وليس في الأفعال المضارعة جر كما أنه ليس في الأسماء جزم ،
 لأن المجرور داخل في الضاف إليه محاقب للتنوين ، وليس ذلك في الأفعال
 الأفعال " .

وأنظر ٤٠٩/١ ، وابن يمين ٧/٦ ، ١٠

أولهما : أنه اسقاط وتخفيف ، والفعل أثقل من الاسم ، ويدل على ذلك ما ذكرناه أولاً من أنهم لم يصوغوا فعلاً خماسياً كما صاغوه في الاسم في سفرجل ونظائره من الأسماء الخماسية ، فناسب لزيادة ثقله أن يختص بها هو أخف . (٧٤)

ثانيهما : أن الأعراب في الفعل فرع على الأعراب في الاسم (٧٥) ، فانتضى لذلك أن يكون له من الحركات الأعرابية حركات لا غير ، ويكون الوجد الثالث بالسكون لاظهار انحطاط رتبة الفرع عن رتبة أصله ، فان قلت : مقتضى ما قررتموه أنه يحسن دخول الجزم على الأفعال ، وليس فيه ما يدل على أن الجزم دخل عوضاً عن الجر ، وضح مكانه كما أشار إليه المصنف .

(٧٤) قال الشارح : " إن من الأسماء ما يكون على خمسة أحرف كلها أصول لا زيادة فيها عند الجمهور خلافاً لقوم ، واتفقوا على أنه لا يكون ذلك في الأفعال ، فإذا وجدت فعلاً عدد حروفه خمسة كان فيها واحد زائد البتة .

قال المازني : وإنما وجب تخصيص الخماسي بالأسماء دون الأفعال لقومها واستغنائها عن الأفعال ، واحتياج الأفعال إليها : فجعلوا لها فضيلة على الأفعال ، وجعلوها أصول الأسماء ثلاثة ، ثلاثي ، ورباعي ، وخماسي ، وقصر في الأفعال على أصليين : ثلاثي ورباعي ، ولم يجيزوا أن يكون فعلاً من بنات الخمسة البتة .

وقال غيبويه في هذا المعنى تقرير آخر ، وذلك أن الأفعال يلزمها الزوائد لسمان نحو حروف المضارعة ، وتأ المطاوعة في نحو تدحرج ، وألف الوصل وللننون في اخرنجم ، فكروا أن يلزمها ذلك على طولها " .

أنظر الورقة (٢٥٤ ظ) من الكتاب .

(٧٥) وانظر القنطرب ١/٢ ، والتسهيل ص ٢ ، والمجمع ١٥/١ ، والأشعرى ٥٨/١ .

(٧٦) في (ب) السكون .

قلت : وإذا ثبت استحقاقه الجزم اذ دخل الجر عليه لأنه لو أعرب بالجر أيضا كان له أربعة أوجه من الأعراب •

والاسم الذي هو الأصل ليس له إلا ثلاثة لا غير ، فيكون الفرع راجعا على أصله [و] (٧٧) هذا خلف •

قوله : (وَهُوَ إِذَا كَانَ فَاعِلُهُ ضَمِيرًا اثْنَيْنِ أَوْ جَمَاعَةً أَوْ مُخَاطَبٌ دُونَتْ لِحِقَّتُهُ مَعَهُ)^(٧٨) في حال الرفع نونٌ مكسورة بعد الألف مفتوحة بعد أُخْتَيْهَا) •

اعلم أن الضمير الأول المرفوع المنفصل يرجع إلى الفعل المضارع والضمير المجزور بإضافة اسم الفاعل إليه في قوله : (فاعله) يعود إلى اسم كان المستتر فيها ، وذلك المستتر يرجع أيضا إلى الفعل المضارع •

وقوله : (لحقته معه) فيه ضميران : منصوب ومجزور •

فالأول منهما : ضمير بارز [متصل] (٧٩) منصوب يرجع إلى الفعل المضارع ، والثاني : ضمير مجزور يعود إلى ضمير اثنين والجماعة والمخاطبة ، والضمير العنوت من قوله (أُخْتَيْهَا) يعود إلى الألف ، والبراد بالأختين الواو والياء ، لأن حروف العلة مقاربة في الحكم ، فنزلت منزلة الأخوات ، وهذه الأمثلة الخمسة ليس لها نظير في كلامهم لما ستمر به •

والنون في كل واحد منها علامة الرفع مثل الضمة التي في لام الفعل في نحو : زيد يَضْرِبُ ، ومقوطة علامه الجزم ، كما أن سقوط الضمة في قولك : زيد لم يَضْرِبْ علامه الجزم •

والأمثلة تنسب بحسب التقسيم إلى اثني عشر بناءً ، والأعراب بالنون اثباتاً وحذفاً لا يكون ^{٢٥٧} ط

(٧٨) في (ب) لحقه •

(٧٧) نقص في (أ) •

(٧٩) نقص في (أ) •

الا في خمسة منها كما ستقف عليه .

قوله : (كقولك هَمَّا يَفْعَلَانِ ، وَأَنْتُمَا تَفْعَلَانِ) .

اعلم ان ضمير الاثنين هو الألف الواقعة قبل النون ، وهذه الألف اسم ، وليست كالألف في الزيدان " لأن ألف " الزيدان " حرف مجرد عن الاسمية (٨٠) ، كما تقدم في مباحث التنئية (٨١) .

(٨٠) وقال سيبويه ٥ / ١ " واعلم ان التنئية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامة للفاعلين لحقتها ألف ونون ، ولم تكن الألف حرف الاعراب لأنك لم ترد أن تنثنى " يَفْعَلُ " هذا البناء فضم اليه " يَفْعَلُ " آخر ، ولكك إنما ألحقته هذا علامة للفاعلين ، ولم تكن مؤنسة ، ولا يلزمها الحركة لأنه يدركها الجزم والمكون فتكون الأولى حرف الاعراب ، والثانية كالتنوين ، فكما كانت حالها في الواحد غير حال الاسم ، وفي التنئية لم تكن بمنزلة ، فجعلوا اعرابها في الرفع ثبات النون لتكون له نفس التنئية علامة للرفع كما كان في الواحد ، إنه مضع حرف الاعراب . وجعلوا النون مكسورة كحالها في الاسم ، ولم يجعلوها حرف الاعراب إذ كانت موحدة لا تثبت في الجزم ، ولم يكونوا ليحدفوا الألف لأنها علامة الاضمار والتنئية في قول من قال : أكلوني البراغيث ، ومنزلة التاء في قلك وقالت فأشبهوها في الرفع ، وحذفوها في الجزم كما حذفوا الحركة في الواحد " . وأنظر المختص لمبد القاهر الجرجاني (١ / ١٢٣) رسالة) ، وابن يعيش ٨٥٧ / ٢

(٨١) ذكر الشارح آراء النحاة في الألف والواو والياء التي تلحق المثني والجمع العلم فقال : " اختلفت مذاهب أئمة النحو في التنئية والجمع إلى خمسة :

الأول : قال سيبويه إن كل واحد من الحروف الثلاثة حرف اعراب ، وهو منقول عن أئمة البصريين .

الثاني : قاله الأخفش والجهد والمازني وأتباعهم أنها ليست اعراباً ، ولا حرف اعراب ، وإنما هي لهليل على الاعراب .

الثالث : زعمه الجرجاني أن انقلابها ولحقها نفس الاعراب .

الرابع : تخيلته الفراء ونطرب والزيادي أنها نفس الاعراب ، فالألف والواو والياء

في التنئية والجمع بمنزلة النخعة والضة والكمرة ، وقال محمد بن القاسم ذهسب

(٨٢) وهذه الألف هي اسم لا تسقط في حالتي النصب والجزم ، بخلاف ألف الزيدان ، وثبات النون بعد الألف علامة الرفع ، وسقوطها علامة النصب والجزم تقول في الرفع : الزَيْدُ أَنْ يَفْعَلَ . وفي النصب لَنْ يَفْعَلَ ، وكذلك تسقط أيضا (٨٣) في الجزم ، وتقول : لَمْ يَفْعَلًا وهذا الحثني قد يكون للخاص كقولك : هُمَا يَفْعَلَانِ ، وقد يكون للحاضر نحو : أَنْتُمَا تَفْعَلَانِ (٨٤) ، ويستوى في ذلك المذكر والمؤنث وفيه يزيد بحث ستقف عليه فسي البحث الثاني . (٨٥)

وقوله : (وَهَمْ يَفْعَلُونَ ، وَأَنْتُمْ تَفْعَلُونَ) فالواو ها هنا ضمير جماعة الذكور ، وهو اسم بخلاف الواو في قولك : زيدون والكلام فيه على سياق ما ذكرناه (٨٦) في ضمير الاثنين من غير فرق ، وهذا مختص بجمع المذكور دون جمع المؤنث كما ستعرفه . قوله : (وَأَنْتِ تَفْعَلِينَ) اعلم أن الواحدة المؤنثة تعرب بالنون في حال الحضور دون الغيبة تقول : يا هند أَنْتِ تَفْعَلِينَ ويكون ثبات النون فيها علامة الرفع ، وسقوطها علامة النصب والجزم .

قوله : (وَجُمِلَ فِي حَالِ النصب كغير المُحَرَك) . اعلم أنه يريد بذلك المجزوم ، وفي اللفظ تنبيه على أن الأصل في سقوط النون في هذه الأمثلة الذميمة أن تكون علم الجزم ، ثم حُلِيَ النصب عليه ألا ترى أنه قال بعده : (فَعِيلٌ لَنْ يَفْعَلَ ، وَلَنْ تَفْعَلُوا كَمَا قِيلَ : لَمْ يَفْعَلَا ، وَلَمْ يَفْعَلُوا) فجعل كون حذف النون علامة النصب فرعا بالنسبة إلى كونها علم الجزم ، وذلك لأن الجزم مختص بالأفعال ،

= قوم إلى أن هذا مذهب سيبويه وليس بصحيح .
الخامس : قاله الزجاج : أن التشية والجمع مهران ، قال في كتاب الانصباف وهذا خلاف الاجماع .

أنظر الورقة (١٨) ظ ٤ من الكتاب .

(٨٢) في (ب) التي هي . (٨٣) في (ب) تسقط النون أيضا .

(٨٤) الفقرة التي بين مقوسفين مكررة في (أ) .

(٨٥) أنظر ص ٢٨ وما بعدها . (٨٦) في (أ) ما ذكرناه .

والنصب يشترك فيه الاسم والفعل ، وما كان أخص فهو أقوى وأثبت ، فكان بالاصالة
أجدر . ولأن الجازم من شأنه أخذ شيء من الفعل إما الحركة أو الحرف بخلاف الناصب
فإن مقتضاه إثبات حركة أو زيادة حرف كما عرفت ، فكان سقوط النون أقرب إلى الجازم من
الناصب فناسب لذلك أن يكون الجزم أصلا بالنسبة إلى النصب .

ويتعلق بهذا الفصل بحثان :

البحث الأول : أن التقسيم ينتهي بأبنية الأمثلة إلى اثني عشر بناء ، لأن الفعل المضارع
إما أن يكون ضميره واحداً أو اثنين أو ثلاثة ، وكل واحد من هذه الأفعال له أربعة أمثلة
باعتبار التذكير والتأنيث ، والفية والحضور إذا ضمت ثلاثة في أربعة بلغ العدد اثني
عشر مثلاً إلا أنه سقط من المفرد ثلاثة أبنية ، وهو المذكر الحاضر والغائب ، والمؤنثة
الغائبة لاغير ، فإن النون لا تدخل على [كل] (٨٧) واحد من هذه الأفعال الثلاثة
وإنما تدخل على بناء واحد ، وهو ما كان ضمير مخاطبة مؤنثة نحو : أنتِ تفعلين وسقط من
أمثلة المضارع الذي ضميره جماعة بناءً لهما : ما كان ضميره لجماعة المؤنث مخاطبات
أو غائبات (٨٨) نحو : أنتن تفعلن (٨٩) ، وهن يفعلن ، فإن الفعل فيها مبني غير مصرّب (٩٠)
كما سنقره ، فيبقى من الأمثلة سبعة : (٩١)

واحد للمؤنث ، واثنان للجماعة ، وأربعة للمثنى إلا أن أربعة المثنى على صورة بناء يسمن
لاغير ، لأن التاء في تفعلان تكون للمذكر الحاضر ، والمؤنث حاضراً كان أو غائباً ، فلذلك
كانت الأمثلة المصربة بثبات النون ، وحذفها خمسة لاغير .

(٨٧) نقص في (أ)

(٨٨) في (أ) مخاطبين أو غائبين .

(٨٩) في (ب) أنتن تفعلين .

(٩٠) لاتصاله بنون النسوة ، فهو مبني على السكون ، والنون ضمير فاعل ، وليست علامة
اعراب . ولم يصرب لمماوضة شبه الاسم بما هو من خصائص الأفعال ، فرجع إلى أصله
من البناء ، فيبنى على الفتح مع نون التوكيد لتركيبة مصها تركيب خمسة عشر وعظمى
السكون مع نون النسوة حملاً على الماضي المتصل بها لأنهما مستويان في أصالة السكون
وعروض الحركة . أنظر الأشعري ١/ ٦١ ، ٦٢ ، وأنظر ص ٢٩ ، ٣٠ .

(٩١) في (ب) فبقى .

إذا عرفت هذا فلنقل أن يقول : قول المصنف (وهو إذا كَانَ فَاطِئَةً ضمير اثنين أو جماعة) فيه تساهل ، لأن الممدود في الأمثلة الخمسة إنما هو ضمير جماعة الذكور دون الإناث ، فالأجند ربه أن يقول : أو جماعة الذكور ، لا بد من هذا التيد .

البحث الثاني : أنه إذا لحق الفعل المضارع الألف التي تكون ضمير الفاعلين ، والواو التي تكون ضمير الفاعلين ، والياء التي هي ضمير الذات المخاطبة ، فإن ثبات نونه علامة الرفع في كل موضع يكون الفعل المضارع فيه إذا تجرد عن هذه الضمائر مرفوعاً ، وتسقط فسمي النصب والجزم كما عرفت .

قال سيبويه (٩٢) : لحقت النون علامة الرفع لأن ضمير الفاعلين وهو الألف فتح الأعراب الذي كان يكون في آخر الفعل ، وانفتح للألف ما قبلها والمضارعة الموجبة للأعراب قائمة في هذا الفعل ، فوجب إعرابه بها ولم يكن سبيل إلى إعراب ما قبل الألف ، فجعلت الأعراب بعدها ، وجعلت النون هي الأعراب لحشاكتها حروف البدن واللين ، وكسرت للالتقاء السكتين ، وجعل سقوطها علامة للجزم والنصب ، والأصل في سقوطها الجزم ، والنصب محمول عليه كما حمل النصب على الجر في الأسماء (٩٣) لأن الجر والجزم ناليران لما ذكرناه أولاً (٩٤) ، وكذا لك الكلام في الواو التي هي ضمير الجمع ، والياء غمسي

(٩٢) هو : عمرو بن قنبر إمام البصريين سيبويه أبو بشر ، ويقال : أبو الحسن مولى بني الحارث بن كعب ، لقب بسيبويه وممنه رائحة التفاح ، وهو فارسي الأصل نشأ بالبصرة وأخذ عن الخليل ويونس وأبي الخطاب الأخفري ومحمّد بن عيسى صنف كتاباً من ألف ورقة ، ونال به شهرة كبيرة .
توفي سنة ثمانين ومائة ، وقيل سنة إحدى وستين ومائة وقيل سنة إحدى وتسعين ومائة .

أنظر ترجمته في : نزهة الألبا ٥٤ : ٥٨ ، ومنية الوطء ٢٢٩ / ٢ ، ٢٣٠ ، وطبقات

الزبدي ٦٦ : ٧٤ ، وأنها الرواه ٢٤٦ / ٢ ومجمع الأدباء ١١٤ / ١٦ : ١٢٧ .

(٩٣) أنظر سيبويه ٥ / ١ بتصرف ، والمقتضب ٨٢ / ٤ ، وابن عمير ٨ / ٧ .

(٩٤) في (ب) وكما ذكرناه (٩٥) أنظر ص ٢٢ ، ٢٣ .

المؤنث لأن كل واحد منهما قد وقع الأعراب الذي يستحقه الفعل الضارع • وإنما خصصه
النون في الجمع والمؤنث استقالاتا لكثرتهما مع الواو والياء • فإن قلت : إذا كان الألف والواو
والياء ضمير الفاعل • فلم وقعت النون ثلاث نسخ الفعل • وقد فصلت بينهما وبين المفعول
بالتأنيب ودل في الكلام إعراب شيء ليس فيه ؟

قلت : إن سيبويه قد أجاب عن هذا السؤال فقال : إن الأعراب إنما يشترط أن يكون في
المعرب إذا كان حركة لأن الحركة إنما تكون في الضمير لثبوتها وفرض قيامها بغيره لو بنفسها
فلما إذا كان حرفا فهو قائم بنفسه متصل بما أعرب • وقد صارت الألف التي هي ضمير
الاثنتين • الواو التي هي ضمير الجماعة والياء التي هي ضمير المؤنثة بمنزلة حرف من حروف
الفعل لأنه لا يلوم بنفسه • فلما كان لذلك لحق الأعراب بعدها • وقد يفعل العرب
تدوير هذا في الاسماء الظاهرة من ذلك قولهم : هذا حب رمانيس • وإنما يريد الحكم بضافته
الحب إلى نفسه لا الرمان • لأنه لا يملكه • ولكن الرمان لما كان الحب ضافا إليه •
والضاف والضاف إليه كاسم واحد ^(٩٦) • فإذا كان هذا من كلامهم كما ذكرناه أولى •
قوله (وإذا اتصل بي ^(٩٧) نون جماعة المؤنث رجعت مثنيا • ونم تسمى رضىو المواطن لذتيا ^(٩٨) •
ولم تحفظ كما لا تحفظ الألف والواو والياء • لأن من ضمائر لآنها • وذلك قوله :
لَمْ يَفْقَرِيَنَّ وَلَنْ يَفْقَرِيَنَّ •

اعلم أن الفعل الضارع إذا لحقت نون جمادات المؤنث صار مثنيا • ولم يختلف في الرفع
والنصب والجرم فنقول : مَنْ يَفْعَلَنَّ • وَلَنْ يَفْعَلَنَّ • وَلَمْ يَفْعَلَنَّ • وَلَا تَفْعَلَنَّ • لأنهم
ما هنا اسم ضمير • كما أن الألف والواو والياء كذلك •

(٩٦) أنار سيبويه ٢١٢/١ بتصرف •

(٩٧) في الفصل ص ٢٤٤ • إذا اتصلت به •

(٩٨) في الفصل ص ٢٤٤ • ظم •

قال سيبيوس : إن جمع المونث بالنون كما أن جمع الخذ كزبالواو ، وتكون النون ضهر جماعة المونث في حال ، وتكون في حال أخرى علامة الجمع فيمن يقدم العلامة وهم الذين يقولون : أكلوني البراغيث . (١٩)

قال في الحواشي : (١٠١) إنما بُنيَ يَقْمَلْنَ لِشَابِهَتِهِ قَمَلَنْ (١٠١)

وشابِهتُه له من وجهين :

أحد هما : أن يَقْمَلْنَ قَمَلٌ كما أن قَمَلَنْ قَمَلٌ .

والآخر : أن لام الفعل سكن من يَقْمَلْنَ لدخول ضهر المونث كما سكن في كَعَلَنْ وَنَمَلْتُمْ قَوْلَانِ

سكن لام الفعل لثلاثا مجتمع في كلمة واحدة أربع حركات . (١٠٢)

(١٩) هذا ضمن كلام سيبيوس قال ٦ / ٥ ، ٦ : وأما أردت جمع المونث في الفصل

المضارع الحقت للعلامة نونا وكانت علامة الاضمار والجمع فيمن قال : أكلوني البراغيث .

وانظر المختضب ٨٣ / ٤ ، ٨٤ .

(١٠٠) هذه الحواشي ذكرها جار الله العلامة أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري طي

بواضح من كتابه المفعول لبيان ما في هذه الحواشي من غرض .

وهو مخطوط رقم ١٦٤ في مكتبة ليدن في هولندا . ومنه نسخة مصورة في مخطوئي .

(١٠١) أنظر ورقة ٥٥ ط من الحواشي .

(١٠٢) قال سيبيوس ٦ / ١ : وأمكن ما كان في الواحد حرفي الاعراب كما فعلت فلك في

قَمَلٌ حين قلت : قَمَلْتُ ، وَقَمَلَنْ ، فأسكن هذا هاهنا : وبني على هذه العلامة

كما أسكن قَمَلٌ لأنه فَعَلٌ كما أنه فَعَلٌ ، وهو مشعر كما أنه مشعر . . . الخ .

وانظر المختضب ٨٤ / ٤ ، وابن يمين ١٥ / ٧ ، والمهجع ١ / ٥ ، والأصحح ٦٦ / ٦٦ .

قوليه (لَا تَهَيَّأْ يَهَيَّأُ) فيه ضميران :

الأول ضمير مفرّد منصوب * ويرجع إلى النون *

والثاني : ضمير مجرور لما لا يحقل يرجع إلى الضمائر *

والمعنى أن النون لا تسقط في جماعة المؤنث في عالتى النصب والجزم لأنها ضمير * وليست بحرف * راب كما كانت في الأمثلة الخمسة * فضاهت غيرها من الضمائر * وكانت واحدا منها * وقد أهمل المصنف ذكر مثال ثبات النون في حالة الرفع في نحو قولك : هُنَّ يَقْمَلْنَ للاستغناء عنه لعدم تعلق الاستشهاد بحال الرفع * وهما هنا بحث يحسن الإشارة إليه * وذلك أنك تقول في جماعة المذكور هُنَّ يَقْمَلْنَ * وفي جماعة المؤنث هُنَّ يَقْمَلْنَ * فهما في اللفظ متفقان لكهما مختلفان في المعنى .

بيان ذلك : أن الواو في : هُنَّ يَقْمَلْنَ اسم ضمير الفاعلين * ولا م الفعل منه محذوف * والنون فيه حرف إعراب نازلة منزلة النمة ووزنه يَقْمَلْنَ * ولا م الفعل ساقطة كما تسراه * والواو في هُنَّ يَقْمَلْنَ حرف * وهى لام الفعل * والنون فيه اسم بمنزلة الألف * والمسمو والياء التى هى ضمائر * والوزن يَقْمَلْنَ باثبات اللام قبل النون * قال الله تعالى :
إِلَّا أَنْ يَحْفُوقُوا أَوْ يَخِفُّ الْقَرَىٰ بِيَدِهِ عَتَدَةُ السَّكَاخِ (١٠٣)
(١٠٤)
فأثبت النون في جماعة المؤنث في حال النصب لكونها اسما * وحذفها في جملة المذكر كسر علامة على أن الفعل منصوب كما تقدم بيانه *

(١٠٣) سورة البقرة الآية ٢٣٢ *

وقال الزمخشري في الكشاف ٣٧٤/١ "فإن قلت : أى فرق بين قولك : الرجال

يَقْمَلُونَ * والنساء يَحْفُوقُونَ ؟

قلت : الواو في الأول ضميرهم والنون علم الرفع والواو في الثانى لام الفعل والنون ضميرهم * والفعل هنى لا أثر في لفته للحا طى * وهو في محل النصب * ويحْفُوقُ عطاف على محله *

وأنظر البهتان في غريب أعراب القرآن ١٦٢/١ ، ١٦٣ ، وابن عيمش ١٠/٧

(١٠٤) في (أ) لا في حال *

قولہ : (وَبَيَّنَّا أَيْضًا مَعَ النُّونِ الْمَوْكُةَ وَكَقَوْلِكَ : لَا تُضَيِّرُنَّ وَلَا تَهْمِلُنَّ)

اعلم أن النون المؤكدة قليلة كانت أو خفيفة يؤكد بها القول المستقبل الذي فيه مضموني

الطالب كما يتعرفه في القسم الثالث * (١٠٥)

وانما بنى الفعل معها لأن اتصال النون به صيرته بمنزلة بعلبة، وغيره من المركبات. (١٠٦)

قال في الحواشي : إندابني لمشابهته نون ضمير جماعة المؤنث . (١٠٧)

قولہ : (لِتُكْرَ وَجُوهُ اَعْرَابِ الضَّالِّينَ) : الرِّفْخُ وَالنَّصَبُ وَالْجَزْمُ (۱۰۸)

العلم أن منعمون هذا الكلام أربع دعاء (١٠٩)

الأولى : أن إعرابه يكون على أحد أنحاء ثلاثة ، وقد ذكرنا طعة ذلك (١٠)

الثانية : أنه يشارنا لاسم في وجهين من الاعراب ، وهما ^(١١) الرفع والنصب ، فيقسم

بواحد ، وهو الجزم .

الثالثة: أنه يصنع أن يجعل أعرابه بأحد وجوه أربعة بإضافة الجبر الى ما ذكره مسبقا

الأوجه الثلاثة •

الرابعة : أنه يحتاج أن يكون اعرابه بالجر ، وقد ذكرنا على جميعه في هذه المسماوى

فيما تقدم (115)

(١٠٥) ثَقُولٌ : اِصْرَيْنِ ، وَاَصْرَيْنِ ، وَاصْبِرِينَ ، وَاصْبِرِينَ ، وَاصْبِرِينَ ، وَثِقُولٌ :

اضْرِبَانَّ ، واضْرِبَانَّ ، ولا تقول : اضْرِبَانَّ ولا اضْرِبَانَّ إِلَّا عِنْدَ يُونُسَ .

أنظر الورقة (٣٣٩) من الكتاب

(١٠٦) وانظر الأشمونى ١/٦١ • ٦٢ •

(١٥٧) أنظر الحواشي ورقة (٥٠ ظ) (١٥٨) في (ب) أعراب الفعل المضارع.

(۱۰۹) فی (۱) دعاوی • (۱۱۰) انظر ص ۲۲ و ۲۳

(۱۱۱) نفي (أ) ومثلي . (۱۱۲) أنظر ص ۲۲ و ۲۳

قولته: (وَلَمْ يَكُنْ هَذِهِ الْوُجُوهُ بِأَعْلَامٍ عَلَى مَعَانٍ كَوَجْهِ إِعْرَابِ الْأَسْمَاءِ لِأَنَّ الْفِعْلَ فِي الْإِعْرَابِ
غَيْرُ أَصْلٍ بَلْ هُوَ فِيهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ بِمَنْزِلَةِ الْأَلْفِ وَالنُّونِ مِنَ الْأَلْفَيْنِ فِي مَنَعِ الصَّرْفِ) *

اعلم أن مقصود المصنف من هذا الكلام يتلخص ببحثين :

البحث الأول : أن الفعل المضارع محمول على الاسم في الإعراب والاسم هو الأصل فليس
ذلك ، والفعل فرع عليه ، لأن الأسماء تتضمن معاني (١١٣) مختلفة نحو الفاعلية والمفعولية

والإضافة ، فلو لم تحرب التبعست هذه المعاني بعضها ببعض ، ألا ترى أنك لو قلت :

مَا أَحْسَنَ زَيْدًا بِالنَّصَبِ كَتَّ مُتَّحِبًا ، ولو قلت : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا بِالرَّيْعِ كَتَّ نَافِيسًا ،

ولو قلت : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا بِالْجَرِّ كَتَّ مُسْتَفْهِمًا بخلاف الأفعال ، فإنها تدل على ما وضعت

لها بصيغها ، فعدم الإعراب لا يخل بمعانيها ، ولا يوجب لبسًا فيها .

إذا عرفت هذا فالمعنى الموجب لإعراب الكلمة مفتقد في الفعل لكسره لما سببه الفصل

المضارع الاسم فيما ذكرناه أول الكتاب من الأوجه الثلاثة ، أوجبت مشابهته له (١١٤)

أن يكون مصرعًا بالحركة والحرف والسكون كما بيناه فيما تقدم (١١٥)

البحث الثاني : أن كل ألف ونون ضارح ألقي التانيث ، فأنه يحد سببًا مانعًا من العرف

على تفصيل ذكرناه في باب ما لا ينصرف (١١٦) .

(١١٣) في (أ) معان (١١٤) في (أ) لها (١١٥) أنظر ص ٢٣

(١١٦) ذكر الشارح أن السبب التامع لمنع الاسم من الصرف * الألف والنون للضمر مثل

لَأَلْقَى التَّانِيثَ * وقسم هذا المسبب إلى ضربين :

ضرب لا ينصرف في مصرفة ولا تنكرة ، وهو كل فَعْلَانْ كَانَتْ لِنَشَاءِ فَعْلَى نحو فَعْلَانْ

وَفَعْلَى وَعَطْشَانْ وَعَطْشَى .

وضرب لا ينصرف في المصرفة وينصرف في تنكرة ، وهو كل فَعْلَانْ لِهَسْتِ لِهَسْتِ فَعْلَى

نحو عمران وحدها .

أنظر تفصيل ذلك في الورقة (٢٣ و ٢٤) من الكتاب

وفي ابن جيمس ١١ / ٢ * يعني أن خذلة دخول الإعراب في الأفعال المضارعة

بمنزلة الألف والنون في سكران وعطشان ، لأن الألف والنون إنما ضمتا للصرف

لشبهتهما بألقى التانيث في نحو مِثْأَ * ومِثْأَ * وإن كان منع الصرف في النفس *

والألف والنون لا يقتضيان (١١٧) / منع الصرف من حيث هما كذلك ، لكنهما لما شابهتا ألفى ٢٥٨
ظ

التأنيث في امتناع لحوق تاء التأنيث بهما ، فلا يجوز أن يقال : سكرانه ، كما لا يجوز أن
يقال : حمراء (١١٨) اقتضت هذه المشابهة أن يدخل الألف والنون على ما فيه ألفسا
التأنيث في نونه سببا مانعا من الصرف .

إذا عرفت هذا ، فقول المصنف (وليست هذه الوجوه بأعلام على ممان كوجوه إعراب الاسم) .
المراد منه أن وجوه الإعراب لا تفيد [فيه] (١٢٠) معاني لم تكن مستفادة من خصوص
صيغته وإنما بخلاف الاسم (١٢١) فإنه يفيد اختلاف وجوه الإعراب فيه اختلافا في معانيه
كما بينه في البحث الأول (١٢٢) .

قال أبو البركات : إن الأفعال والحروف تدل على ما وضعت له بصيغها ، فعدم الإعراب
لا يخل بمعانيها ، ولا يورث لبسا فيها والإعراب زيادة لا تجدى فائدة . (١٢٣)

التأنيث إنما هو للتأنيث ولزومه ، وليس منع الصرف في نحو سكران وعطشان كذلك
بل بالحمل على ألفى التأنيث كما كان دخول الإعراب في الأسماء الحاجة للأسماء
إليه في الفصل بين المعاني ، وفي الأفعال على غير هذا المنهاج .
وانظر الهج ١ / ٣٠

(١١٧) في (ب) لا يقتضيان (١١٨) في (أ) حمراء .
(١١٩) في (أ) ألفى التأنيث ، والصواب ألفا بالرفع (١٢٠) نقص في (ب)
(١٢١) في (أ) الإعراب .
(١٢٢) أنظر ص ٣٣

وقال ابن يحيى ١١ / ٧ " معنى أن الإعراب في الاسم إنما كان للتفصل بين
المعاني ، فكل واحد من أنواعه آداة على معنى فالرفع علم القاطية ، والنصب
علم المفعولية ، والجر علم الإضافة وليس في الأفعال كذلك ، وإنما دخل فيها
لضرب من الاستحسان وشارحة الاسم ، ولم يدل الرفع فيها على معنى القاطية
ولا النصب على معنى المفعولية كما كان في الأسماء كذلك " .

(١٢٣) في أسرار العربية ص ٤٧ (رسالة) " إن الأفعال والحروف تدل على ما وضعت
له بصيغها ، فعدم الإعراب لا يخل بمعانيها ، ولا يورث لبسا فيها ، والإعراب
زيادة ، والحكيم لا يزيد شيئا لخير فائدة " .

ولقائل أن يقول : **لَمْ يَدْخُلْ** قلعة : **سَرَّعَتْ** حتى أدخلها بالرفع كان لا على دخول حاصل
في الحل وواقع : وإن قلت : حتى أدخلها بالنصب كان المفعول موقفاً فقط مستقبل وكان
النصب لا على أنه غير واقع في الحال : **وَكُنَّا** إذا دخلت حروف الشرط نقلته **مِنْ**
الثبوت إلى النفي والتحليق ومنه أنك إذا قلت : **مَا يَلَلُ حَاجَةً فِي اللَّيْلِ بِالرَّفْعِ** والنصب
لولا الرفع والنصب لم يتبين المعنى لأن في النصب نفي الظلم : وفي الرفع إثبات الظلم .
وهذه المعاني مستفادة من اختلاف عوالم الإعراب طيه .

قوله : (لأن الفعل في الإعراب غير أصيل) وقد بينا ذلك وحكيما طنته : وأن الأصل
في الأفعال البناء .^(١٢٤)

ولقائل أن يقول : في كلام المصنف نثر من حيث إنما أدخل لام التحليل **[لَمْ يَدْخُلْ]** ^(١٢٥) وجمله
طلة لا يناسب أن يكون طلة لما قبله .

بيان ذلك : أنه ادعى أولاً أن وجه الإعراب التي هي الرفع والنصب والنحو لم يسم
بأعلام على معاني ^(١٢٦) كوجه إعراب الاسم ثم استدل على هذه المفارقة بقوله : (لأن الفعل
في الإعراب غير أصيل) ولا يخفى أنما أدخل عليه حرف التحليل لا يناسب كونه طلة
لما قبله : قوله : (بل هو فيه من الاسم بمنزلة الألف والنون من الألفين في ضمير الصرف) .
اعلم أن الضمير الأول المنفصل المرفوع يرجع إلى الفعل المضارع : والضمير الثاني المجزور
يمود إلى الإعراب ولقائل أن يقول : في عبارة المصنف تامل من حيث إنما لو أجبت
على ظاهرها لم يكن الكلام مستقيماً : بل لابد من تقدير إضطر .

ويكون المعنى : بل الفعل المضارع في الإعراب نازل من الاسم منزلة الألف والنون **مِنْ**
الألفين : وتكون ^(١٢٧) الباء صلة زائدة : والمزاد بالألفين ألفا ^(١٢٨) التانيث : وقد ذكرنا
وجه التشابه : وطريقة النسبة بينهما في البحث الثاني فيما سبق ^(١٢٩)

(١٢٤) أنظر تفصيل ذلك ص ١٢

(١٢٥) زيادة على الأصل ليستقيم المعنى . (١٢٦) في (أ) معاني .

(١٢٧) في (ب) ويكون . (١٢٨) في (أ) ألفي . (١٢٩) أنظر ص ٣٣ . ٣٤

قوله : (وَمَا ارْتَفَعَ بِهِ الْفَعْلُ ، وَانْتَصَبَ وَانْجَزَمَ فِيمَا اسْتَوْجِبَ بِهِ الْأَعْرَابُ) •

اعلم أن قولنا الفعل المضارع معرب حكم أهم من قولنا إنه مرفوع أو منصوب أو مجزوم • فإن كل واحد من هذه الأحكام الثلاثة أخص من كونه معربا • ألا ترى أنه قد تجده معربا مع عدم كل واحد من هذه الوجوه الثلاثة على البدل • والموجب للحكم الخاص يجسب أن يكون مغايرا لموجب الحكم العام البتة • ولذلك عكسه على معنى أنه يمنع أن يكون الموجب للحكم العام هو الموجب للحكم الخاص من حيث هو كذلك • وإلاً خرج الخاص عن كونه خاصا • والعام عن كونه عاما • هذا خلف •

وضمنون كلام المصنف دعواه المغايرة بين الموجب لمطلق الإعراب • وبين الموجب للخصوص الرفع والنصب والجزم • ولم يذكر على المغايرة بينهما دليلا يدل عليه بوضوح • قوله : (وَهَذَا بَيَانُ ذَلِكَ) •

اعلم أن المعنى • وهذا الذي أنا ذا كسر ^(١٣٠) فيه بعد بيان المغايرة بين الموجبين • وما يذكره عند التحقيق لا يدل على المغايرة بينهما دلالة وضعية • وإنما يدل عليه بواسطة الالتزام على الوجه الذي ذكرناه لك • والثلاث هي عوامل إعرابه يتصلق بثلاثة أطراف • الطرف الأول : في عامل الرفع • وهو أمر معنوي •

قوله : (الْمَرْفُوعُ هُوَ فِي الِارْتِفَاعِ بِحَالٍ مَعْنَوِيٍّ نَظِيرِ الْمَتَدَا وَخَيْرُهُ) (١٣١)

اعلم أن هذا الكلام يتضمن دعوتين :

أحدهما ^(١٣٢) أن عامل الرفع عامل معنوي

(١٣٠) في (أ) ذا كسر •

(١٣١) وفي ابن يمين ١١ / ٢ " يريد أن الرفع فيه بحال • وهو وقوعه فوق الاسم • والنصب بالنواصب • والجزم بالجوازيم • فأما لأعراب فبأنه وهو لمستحقاقه لدخول هذه الأنواع عليه فيها الحضارة " •

وأنظر الانصاف ٥٤٩ / ٢ • ٥٥٠ • والمقتضب ٥ / ٢ •

وتوضيح الأزهرى ٦٦ / ١ • ٢٨٩ / ٢ • والأشباه والنظائر ٢٤٣ / ١ • ٢٤٤ •

(١٣٢) في (أ) واحده بينهما •

والأخرى : أن المائل في رفع الفعل المضارع نظير المائل في المبتدأ وخبره ، وفي كسل واحد منهما خلاف بين النحويين كما يأتيك آخر الفصل .
قوله (وَذَلِكَ الْمَعْنَى وَقَوْمُهُ بِحَيْثُ يَجْعَلُ وَقَوْعُ الْأَسْمَاءِ) اعلم أن هذا جواب دخل قدر .
بيان ذلك أنه لما ذكر أن عامل الرفع معنوي قول له : وما ذلك المائل المعنوي ؟ فقال : هو وقوعه في موضع يصح وقوع الاسم فيه ، ولا يحتفل بكون ذلك الموضع مما يوجب رفع الاسم أو نصبه أو جره ، وإنما المعتبر مجرد صحة وقوع الاسم في ذلك الموضع الذي تصح فيه الفعل .

قال سيبويه : الأفعال المضارعة إذا كانت في موضع اسم المبتدأ أو اسم تهنئ على المبتدأ أو في موضع اسم مجرور أو منصوب فإنها مرتفعة : وكيثونة الأفعال في هذه المواضع ألزمتها الرفع ، وهي سبب دخول الرفع فيها كما ترفع الاسم لكيثونته مبتدأ . (١٣٢)

(١٣٣) أنظر سيبويه ٤٠٩/١ يتصرف .

قال سيبويه " هذا باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء . اعلم أنها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ أو موضع اسم تهنئ على مبتدأ أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ، ولا تهنئ على مبتدأ ، أو في موضع اسم مجرور أو منصوب فإنها مرتفعة ، وكيثونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع ، وهي سبب دخول الرفع فيها .

وطئته : أن ما عمل في الأسماء لم يعمل في هذه الأفعال طئ حد عمله في الأسماء ، كما أن ما يعمل في الأفعال فينصبها أو يجزمها لا يعمل في الأسماء وكيثونتها في موضع الأسماء ترفعها كما ترفع الاسم كيثونته مبتدأ .

وقال (١٠/١)

" ومن زعم أن الأفعال ترتفع بالابتداء فإنه ينبغي له أن ينصبها إذا كانت في موضع ينتصب فيه الاسم أو يجرها إذا كانت في موضع يجر فيه الاسم ، ولكنها ترتفع بكيثونتها في موضع الاسم .

وفي المقتضب ٥/٢ " اعلم أن هذه الأفعال المضارعة ترتفع بوقوعها في مواقع الأسماء ، مرفوعة كانت الأسماء أو منصوبة أو مخفوضة ، فتوقعها مواقع الأسماء هو الذي يرفعها .

وقد أورد الحنف من ذلك صورتين :

[الأولى] (١٣٤) : ما يكون الفعل المضارع فيها واقعا في موضع الخبر (١٣٥)

والثانية : ما يكون الفعل فيها واقعا في موضع المبتدأ كما سنبينه .

الأولى : (قولك : زيدٌ يضربُ) .

الشاهد فيه : أن الفعل المضارع الذي هو يضرب مرفوع ، وعاطل رفعه معنى ، وهو

وقوعه في موضع يستقيم وقوع الاسم / فيه ، ألا ترى أنكما ساغ أن يقال : زيدٌ يضربُ ٢٥٩

يسوغ أيضا أن يقال : زيدٌ ضاربٌ .

قوامه : (رفعته لأن ما بعد المبتدأ من مثنان صحة وقوع الاسماء)

اعلم أن هذا الكلام في معنى ما ذكرناه ، وضمونه شيان :

أحدهما : الحكم برفع يضرب . والآخر : ذكر الموجب لرفعه وهو وقوعه في موضع وقوع

الاسم في ذلك الموضع .

قال الجوهري (١٣٦) : مَظِنَّةُ الشَّيْءِ : مَوْجِعُهُ ، وَنَائِطُهُ الَّذِي يُبْغِى كَوْنَهُ فِيهِ وَالْجَمْعُ مِثْلَانُ (١٣٧)

الثانية : قوله : (وكذلك إذا قلت : يضربُ الزيدانُ) .

الشاهد فيه : أن الفعل المضارع ، وهو " يضرب " وقع في مثنان وقوع الاسم المبتدأ ،

وهذا الوقوع عاطل معنوي أوجب رفعه والكلام فيه على سياق (١٣٨) ما تقدم في الصورة الأولى .

= ولا تنتصب إذا كانت الاسماء في موضع نصب ، ولا تنخفض على كل حال ، وإن كانت

الاسماء في موضع خفض .

وذهب حذاق الكوفيين منهم الفراء إلى أن الرفع للمضارع المجرد من الناصب والجازم .

وقال ثعلب : نفس المضارعة ، ونسب للكسائي أن الرفع حروف المضارعة .

وانظر تفصيل ذلك في الانصاف (المسألة ٧٤) ٥٥٠٦٢ وما بعدها ، وابن يمين

١٢/٧ ، ١٣ ، والأشباه والنظائر ٢٤٣/١ ، ٢٤٤ ، وشرح الكافية ٢٢٧/٢ ،

والهبع ١٦٤/١ ، وشرح الأسموني ٢٧٢/٣

(١٣٤) نقص في (أ) (١٣٥) في (ب) موقع .

(١٣٦) هو اسماعيل بن حماد الجوهري . صاحب الصحاح الامام أبو نصر الفارابي

قال ياقوت : كان من أعاجيب الزمان ذكاء وفطنة وعلم ، قرأ على أبي علي الفارسي
والسيرافي .

وقد ذكر سيبويه هاتين الصورتين بعبارة [أخرى] موجزة ، فقال : (١٣٩)

وأما ما كان في موضع المبتدأ فتقولك : يقول زيد ذاك ، وأما ما كان في موضع الصنى طسى (١٤٠)

المبتدأ فتقولك : زيد يقول ذاك .

قوله : (لأن من ابتدأ كلاماً منتقلاً إلى النطق عن الصمت لم يلزمه أن يكون أول كلمة تفوه بها اسماً أو فعلاً بل مبتدأ كلاميه موضع خيرة في أي قبيل شاء) *

اعلم أن حاصل ما ذكره يرجع إلى أن ما يتقدم به التكلم لا يتعين أن يكون اسماً ، ولا فعلاً ، بل زمام الخيرة إليه ، فإن شاء ابتدأ بالاسم ، وإن شاء ابتدأ بالفصل ، فإذا بدأ بالفعل كان الفعل واقفاً في موضع يستقيم أن يقع الاسم فيه ، وهذا الصنى هو الصالح للرفع في الفعل في قولك : يخرّب الزمان .

قال الجوهري : تقول فُهِتْ بالكلمة أي تَأَفَّطَتْ بِهَا ، وَمَا فُهِتْ بِكَلِمَةٍ ، وَمَا تَفَوَّهَتْ بِمَعْنَى أَيْ مَا فَتَحَتْ فَمَوْسَى بِهـ . (١٤١)

قوله (موضع خيرة) بكسر الخاء وفتح الياء ، وقد نقلنا فيه عدة لغات في ديباجة الكتاب . (١٤٢)

صنف كتاباً في العروض ، ومقدمة في النحو ، والصحاح في اللغة وهو الكتاب الذي بأيدي الناس اليوم ، وعليه اعتمادهم ، مات سنة ٣٩٣ هـ ، وقيل في حدود الأربعمائة .

أنظر معجم الأدباء ١٥١/٦ ، والهيبة ٤٤٦/١ : ٤٤٨ ، وشذرات الذهب ١٤٢/٣ ، ونزهة الألبا ص ٢٥٢ : ٢٥٤ .

(١٣٧) أنظر الصحاح مادة (ظنن) ٦١٦٠/٥ ، واللسان مادة (ظنن) ٢٧٦٢/٤ : ٢٧٦٤ .

(١٣٨) في (ب) مساق . (١٣٩) نقص في (أ)

(١٤٠) أنظر سيبويه ١٥٩/١ (١٤١) أنظر الصحاح مادة (فوه) ٢٢٤٤/٤ ، ٢٢٤٥ .

(١٤٢) قال الشارح : " قوله : خيرة رسله . اعلم أن المشهور بخيرة بكسر الخاء وفتح الياء على مثال عينه من قولك : اختاره الله من خلقه وقد روى أيضاً بفتح الخاء وتسكين الياء " .

أنظر الورقة (٣ ، ٤ ، ٥) من الكتاب وفي اللسان مادة " خير " وفائدة الفخيرة من العرائن ، وهي الخيرة والخيرة ، والنخوري ، والخيري ٢٩٨/٢ .

قال في شامل اللغة : ^(١٤٣) الخيرة اسم الاختيار *

قوله : (وقولهم : كاد زيد يقوم ، وجعل يدعرب ، وطفق يأكل) *

اعلم أنه لما ذكر أن الموجب لرفع الفعل المضارع إنما هو وقوعه في موضع يصح وقوع الاسم فيه [أورد ثلاث صور وقع الفعل المضارع المرفوع فيها موضعاً لا يصح وقوع الاسم فيه ^(١٤٤)] مرفوعاً ، وذلك يبطل ما ذكرتم ^(١٤٥) *

الأولي : قولهم : كاد زيد يقوم *

الشاهد فيه أن " كاد " من الأفعال الناقصة ، ولها اسم وخبر ، ويشتنع أن يكون خبرها اسماً ، وإنما يكون فعلاً مضارعاً كما ذكرناه ، وهو غير واقع في موضع يستقيم وقوع الاسم فيه ، وهو مرفوع مع عدم ما ذكرتم من الحالة الدوجية للرفع *

وجوابه : ضح اقتناع وقوع الاسم بالنظر إلى الأصل ، وإنما لم يقع الاسم لفرض *

(١٤٣) شامل اللغة : لأبي منصور محمد بن علي بن عمر بن الجبان الأصمهاني ، كان من ندباء الصاحب بن عباد ، ثم استوحش منه ، وهو من أصحاب أبي علي ، وصنف بالاضافة إلى شامل في اللغة : أبيت الأفعال ، وشرح الفصيح ، وانتهاز الفرص في تفسير المقلوب من كلام العرب *

وقرى عليه في سنة ست مائة وأربعمائة *

أنظر بنية الوفاء ١/ ١٨٥ ، ١٨٦ ، وزيل كشف التنون ٤/ ٣٩ ، وهذا يسيرة المارفين ٦/ ٧٦ ، وكتاب شامل في اللغة من الكتب المفقودة التي لم يحشر عليها بعد *

(١٤٤) نقص في (أ)

(١٤٥) لما قرر المصنف أن الفعل المضارع مرفوع بوقوعه بوقع الاسم اعترض على نفسه بمسألة يحتفل أن يعترض به عليه غيره ، ثم أجاب عن كل اعتراض بما يدفعه *

وانظر ابن يمين ٢/ ١٣ *

(١٤٦) وانظر ص ٣٠٤ وما بعدها *

(١٤٧) قال محمد القاهر : الأصل أن يقال : كَادَ زيدٌ قائماً كما يقال : كَانَ زيدٌ قائماً ، وإنما ترك الأصل لأجل أن " كاد " موضوع للتقريب من الحال بخلاف اسم الفاعل ، فإنه لا تختص صيغته بالحال دون الماضي ألا تراك تقول : مررتُ برجلٍ قائمٍ أمسٍ وزيدٌ ضاربٌ الآن وغداً ، فلما كان اسم الفاعل غير موضوع للحال كما وضع " يفعل " له ، خصصوا خبر كاد به ليكون أدل على مقتضى كاد ، إنه لو قيل : كَادَ زيدٌ قائماً إجاز أن يـلـسـن أنه في المستقبل الضراحي ، أو في ما مضى من الزمان .

وإذا كان الأمر على ما وصفناه لك ، لم يكن رفع الفعل في قولك : كاد زيد يقوم إلا بوقوعه موقع الاسم . (١٤٨)

(١٤٩) وقال أبو حميد : وأما كَذَبْتُ أَفْعَلُ ونحو ذلك مما يلزم فيه الفعل فالأصل فيه الاسم ، وإنما ألزموا فيه الفعل لأنه أريد به الدلالة بصيغة الفعل على مقارنة زمانه أو مدانائه ، وفوق الالتباس به ، فكان تخصيص الفعل بالخبر أدل على هذه المقارنة من اسم الفاعل . (١٥٠)

(١٤٧) هو عهد القاهر بن عهد الرحمن الجرجاني النحوي الأمام المشهور أبو بكر . أخذ النحو عن ابن أخت الفارسي ، ولم يأخذ عن غيره لأنه لم يخرج عن بلدته ، وكان من كبار أئمة الصوفية والبيان ، صنف المعنى في شرح الإيضاح ، والمقتصد في شرحه ، وأعجاز القرآن الكبير والصغير ، والجلد ، والحوامل المائة ، والصدرة في التصريف ، وغير ذلك .

مات سنة إحدى - وقيل أربع - وسبعين وأربعمائة .

وانظر ترجمته في : طبقات ابن قاضي شهبه ٩٥/٢ ، ونهضة الولاة ١٠٦/٢

وشذرات الذهب ٣/٣٤٥ ، ونزهة الألبا ص ٢٦٤ ، ٢٦٥ .

(١٤٨) أنظر المقتصد شرح الإيضاح لمحمد القاهر الجرجاني ٩٨٢/٢ ، ٩٨٣ (رسالة)

(١٤٩) هو الحسن بن محمد الله بن المزيان أبو حميد الميراني النحوي ، ولد بمسيرا

قبل السبعين ومائتين ، وتوفي سنة ثلاثمائة وثمانية وستين ، وله من التصانيف :

شرح كتاب حبيبويه ، والافتاح في النحو ، وألفات القطع والوصل وغيره

وانظر ترجمته في نزهة الألبا ص ٢٢٢ : ٢٢٨ ، أنباه الرواة ٣١٢/١ : ٣١٥ ،

معجم الألبا ١٤٥/٨ ، ٢٣٢ ، وشذرات الذهب ٦٥/٣ ، وطبقات الزبيدي ص ١٢٩

(١٥٠) فصل الميراني هذه المسألة تفصيلاً دقيقاً ، أنظر ٤٩ : ٤٥/١ من شرحه لكتاب حبيبويه

الثانية : قولهم : جَمَلَ زَيْدٌ يَضْرِبُ *

اعلم أن " جَمَلَ " يأتي على عدة أوجه كما ذكرناه فيما تقدم ^(١٥١) ، ومن جعلها أنهما تستعمل استعمال " كاد " نقول : جَمَلَ يَقْمَلُ كَذَا كما نقول : كَادَ يَقْمَلُ كَذَا ، وحينئذ يجوز أن يقع اسم الفاعل موضع الفعل المضارع ، إلا أنهم امتنعوا من استحالة تحقيقها لموضع المقارنة والمداواة كما بيناه *

(١٥١) ذكر الشارح في ديباجة الكتاب " أن جعل لفظ عام في الأفعال وهو أعم من خَلَقَ

وَصَنَعَ ، وهما ، ويتصرف على خمسة أوجه :

الأول : بمعنى طَفِقَ وَصَارَ ، فلا يتعدى نحو جَمَلَ زَيْدٌ يَقُولُ كَذَا : *

الثاني : بمعنى خَلَقَ وَأَوْجَدَ ، فيتعدى إلى مفعول واحد كقولته تعالى : " وَجَمَلَ

الظلمات والنور " *

الثالث : بمعنى جَعَلَ شَيْءٍ مِنْ شَيْءٍ وَتَوَكَّنْهُ كقولته : " جَمَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ

أزواجاً " *

الرابع : بمعنى تَصْيِيرُ الشَّيْءِ عَلَى حَالَةٍ دُونَ حَالَةٍ كقولته : " وَجَمَلَ الْقَمَرَ فِيهِمْ نُوراً " *

الخامس : الحكم بالشئ على الشئ كقولته : وَجَمَلَ اللَّهُ مَا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ

وَالْأَنْعَامِ نَصِيْباً " *

أنظر الورقة (٢ ظ) من ديباجة الكتاب ، وأنظر ص

وذكر الفارسي في تفسيره للمصاعل المشكلة في أول المقتضب أن جَمَلْتُ على أربعة

أوجه يجمعها أصلا ن :

أحدهما : أن تكون بمعنى " صيرت " فلا بد أن تتعدى إلى مفعولين *

والآخر : أن تكون بمعنى " عَمِلْتُ " و " خَلَقْتُ " فلا تتعدى إلا إلى واحد *

أنظر تفصيل ذلك ص ٢٩٤ ، ٢٩٥ وأنظر الهج ١/٢٥٥ *

الثالثة : قولهم : طَفِقَ يَأْكُلُ بكسر الماضى وفتح المستقبل *
وقال الأخفش ^(١٥٦) خلافة ، فجعل المين مفتوحة فى الماضى ، ومكسورة فى المستقبل ^(١٥٣)

قال الجوهري : معناه جَمَلَ ، والكلام فيه على سياق ما تقدم ^(١٥٤) *

قوله : (ولكن عدل عن الاسم إلى الفعل لفرض)

اعلم أن المراد بالفرض ما ذكرناه من تحقيق التشبيب ، وتقرير موضوع " كاد " *

قوله : (وقد استعمل على الأصل فيمن روى بيت الحماسة

[٢] فَأَبَتْ إِلَى فَنَهَمَ وَمَا كَدَتْ آيِسًا

وَكَمْ مِثْلَهَا فَأَرْقَتْهَا وَهِيَ تَصْفِرُ ^(١٥٥)

(١٥٦) هو أبو الحسن سعيد بن محمد قولى بنى مجاشع بن دارم ، أوسط الأخافشة

الثالثة ، قبله أبو الخطاب الأخفش الكبير شيخ سيويه ومعه أبو الحسن

الأخفش الأصغر تلميذ المبرد وشلمب *

دخل بغداد وأقام بها مدة ، وروى وصنف بها ، ومن مصنفاته معانى القرآن ،

المقاييس فى النحو ، الاشتقاق وغيرها *

مات سنة عشر وقيل خمس عشرة وقيل إحدى وعشرين ومائتين *

وانظر ترجمته فى : معجم الأدباء ٢٢٤/١١ : ٢٣٠ ، نزهة الألبا ص ١٠٧ :

١٠٩ ، وطبقات الزبيدي ٧٤ : ٧٦ ، وبغية الوعاة ١/٥٩٠ : ٥٩١ ، بشارة

النحو ٨٨ : ٩١ *

(١٥٣) فى أوضح المسالك ص ٥٤ " حكى الأخفش : طفوقا عن قال طَفِقَ بالفتح ،

وطَفِقًا عَنْ قَالَ : طَفِقَ بالكسر "

وانظر الهمع ١/٢٨ ، وشرح الأشموني ١/٢٦٣ ، واللسان مادة (طفق) ٢٦٨١/٤

(١٥٤) فى الصحاح مادة (طفق) ١٥١٧/٤ " طَفِقَ يُفَعِّلُ كَذَا يَأْفِقُ طَفِقًا ، أَيْ جَمَلَ

يُفَعِّلُ ، وَضَعَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : " وَطَفِقًا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا "

قال الأخفش : وبعضهم يقول : طَفِقَ بِالْفَتْحِ يَطْفِقُ طُفُوقًا *

وفى الكشاف ٢/٧٣ " ويقال طَفِقَ يُفَعِّلُ كَذَا بِمَعْنَى جَمَلَ يُفَعِّلُ كَذَا " *

(١٥٥) قائله تأبط شرا واسمه ثابت بن جابر ومحوه الطويل وأبَتْ : مِنْ آتٍ يَسْتَوْبُ

إِنَاءً رَجَعَ ، وَفَنَهُمْ اسْمُ قَبِيلَتِهِ ، وَنَسَبُ فَنَهُمْ بَنُو عَمْرِو بْنِ قَيْسِ بْنِ عِيْلَانَ ، وَتَصْفِرُ مِنْ

صغير الطائر وهو صوته *

الشاهد فيه : أن الشاعر جعل خبر " كاد " اسماً كما هو الأصل ، ولم يحتفل بمسما ذكرناه من الفرض الناشئ من جعل الخبر فعلاً .

وقوله (فيمن روى بيت الحماسة) يشير إلى أن فيه رواية ثانية وهي :

وأبت إلى فهم ولم أك آيباً . (١٥٦)

قال المزدق (١٥٧) وجندت الرواية الأولى في أصل شعره (١٥٨)

والمعنى أني رجعت إلى قبيلتي " فهم " ، وكذا لا أأوب لأنني شافيت التلف .

ويجوز أن يريد : ولم أك آيباً في تقديرهم ولنهم .

قوله (وكتم مثليها) أي كم مثل هذه القبيلة (١٥٩) فارقتها بالخروج منها وهي مطلوبة تصغر أو أنا الغالب .

وصفير الطائر معروف ، ومنه ما في الدار صافراً أي ذو صفير ، هذا مذهب البصريين (١٦٠)

والشاهد فيه : أنه استعمل خبر كاد اسماً مفرداً على الأصل ، وإنما قياسه الفعل .

ويروى : وما كنت آيباً ، وعليه فلا شاهد فيه .

والمعنى : رجعت إلى هذه القبيلة بعد ما كنت ألا أرجع إليها ، وكتم مثليها من القبائل فارقتها وهي مغفرة من أهلها لإبادتي إياهم بالقتل .

وانظر ابن جني ١٣/٢ ، ١٤ ، والمفضل شرح أبيات الفضل ص ٢٤٥ ، والهمع

١٣/١ ، والأشعري ٢٥٩/١ .

(١٥٦) وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه لأن " آيباً " خبر " أك " وليس خبراً لـ " كاد " .

والرواية الأولى أصح لسلامة المعنى عليها ، أنظر اللسان مادة (كيد) ٣٩٦٥/٥ .

(١٥٧) هو أحمد بن محمد بن الحسن الإمام المزدق أبو علي من أهل أصبهان ، كان

غاية في الذكاء والفطنة ، قرأ على أبي علي الفارسي

صنف شرح الحماسة ، وشرح الفصح ، وشرح الفضليات وشرح أشعار هذيل

وشرح الموجز وغيرها .

مات سنة إحدى وعشرين وأربعمائة في ذي الحجة .

أنظر ترجمته في بشية الوفاة ٣٦٥/١ .

(١٥٨) أنظر شرح الحماسة للمزدق ص ٨٤ : ٧٤ . (١٥٩) هذه الكلمة غير واضحة في الأصل .

(١٦٠) أي أن رافع المضارع هو وقوعه موقع الاسم .

وأما أهل الكوفة فقد اختلفوا في عامل الرفع : فذهب أكثرهم إلى أن عامله تحريكه من الحوامل
الناصبية والجازية ، وذهب الكسائي إلى أنهم ليسوا الزوائد في أوله .^(١٦١)
^(١٦٢)

الطرف الثاني : في عوامل النصب

قوله : (المنصوب انتصابه بأن وأخواته) .

^(١٦٣) اعلم أن عامل النصب في الأفعال المضارعة لغائي ، بخلاف عامل الرفع .

وهو أربعة : أن ، ولن ، وكى ، وإذن على تفصيل سيرد عليك ، وما عدا هذه / الأربعة ^{٢٥٩}
ظ

فهو عند التحقيق راجع إليها ، وإنما خصص المصنف " أن " بالذكر في قوله :

(بأن وأخواته) لوجهين :

الأول : أنها أم الباب ، ألا ترى أنها هي التي تضر بعد الأحرف الخمسة ^(١٦٤) ، ويضمع

إضمار أخواتها .

الثاني : أنهم اتفقوا على أنها عاملة بنفسها ، واختلفوا في الثلاثة الباقية كما سنبينه .

(١٦١) هو أبو الحسن علي بن حمزة مولى بني أسد ، فارسي الأصل سئل عن تلقيبه
بالكسائي فقال : لأنني أحرمت في كساء ، وقيل غير ذلك . نشأ بالكوفة ، وتحلم
النحو على كبر .

له مصنفات كثيرة منها في النحو : مختصر ، واختار لنفسه قراءة صارت إحدى
القراءات السبع ، توفي سنة ١٨٩ هـ .

أنظر ترجمته في : نزهة الألبا ٥٨ : ٦٥ ، وأنباء الرواة ٢ / ٢٥٦ هـ ، وطبقات
الزبيدي ص ١٣٨ ، ومثية الوعاة ٢ / ١٦٢ هـ ، ١٦٤ هـ ونشأة النحو ص ٩٨ :

• ١٠٠ •

(١٦٢) وانظر ص ٣٧ ، ٣٨ .

(١٦٣) لأن عامل الرفع معنوي وهو وقوعه موقع الاسم على رأى البصريين .

(١٦٤) وهي : الفاء ، والواو ، وأو ، وحتى ، واللام المكسورة .

وقد حكى عن الخليل أن الناصب إنما هو حرف " أن " لا غير (١٦٥)

ويعملق بهذا الفصل بحثان :

البحث الأول : المشهور أن هذه الأحرف الأربعة نواصب للفعل ونقل صاحب التفصلة (١٦٧)
قولين فريبيين أشرنا إليهما فيما تقدم (١٦٨)

(١٦٥) هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي ، ولد بالبصرة ، ونسب
على حب العلم ، فتلحق عن أبي عمرو بن الملاء وهسي بن عمر الثقفي وغيرهما ،
هو أول من استخرج الغروض وألف كتاب المصين .
توفي رحمة الله بالبصرة متأثراً بصدمة في دماغه من سارية سنة ١٧٥ هـ على الأصح ،
أنظر ترجمته في :

أخبار النحويين البصريين ص ٣٨ ، ونزهة الألبا ص ٤٥ : ٤٧ ، وأنيسله
الرواة ٣٤١/١ ، ونضية الوباء ٥٥٧/١ : ٥٦٠ ، ونشأة النحو ص ٦٤ ، ٦٥ .
(١٦٦) في المقتضب ٦/٢ " فإن " هي أمكن الحروف في نصب الأفعال ، وكان الخليل
يقول : لا ينتصب فعل البتة إلا بأن مضرة أو مظهرية ، وليس القول كما قال
وفي ابن يمين ١٥/٢ " والأصل في هذه الأربعة أن وسائر النواصب محمولة
عليها ، وإنما عطلت لاختصاصها بالأفعال كما عطلت حروف الجر في الأسماء لاختصاصها
بها " .

وانظر البهيم ٢/٢ ، وحاشية الصبان على الأشموني ٢٨٢/٣ .
(١٦٧) هو : أحمد بن محمد البهتي المعروف بالخازنجي أبو حاتم ، كان أصمماً الأدب
بخرسان في عصره ، شهد له أبو عمرو والزاهد وشايخ الطرق بالتقدم ، صنف :
تكملة كتاب المصين ، وشرح أبيات أدب الكاتب ، وكتاب التفصلة .

مات سنة ثمان وأربعين وثلاثمائة .
أنظر البهية ٣٨٨/١ ، والأنصاب ص ١٨٤ .
ولم أعثر على شيء من مصنفاته .
(١٦٨) أنظر الورقة (١٩٧) من الكتاب .

أولهما : عن طي ، أنها ترفع الفعل المضارع بهذه النواصب الأربعة فنقول : لَا بُدَّ أَنْ تَعْمَلُونَ
(٦٩) كَذَا بآثبات النون ، وأنشد الفراء

{ ٣ } إِذَا كَانَ أَمْرُ النَّاسِ عِنْدَ عَجْوزِهِمْ
(١٧٠) فَلَا بُدَّ أَنْ يَلْقُونَ كُلَّ ثَبُورٍ

الشامد : أنه رفع بأن ، وأثبت النون في " يَلْقُونَ " .
وتقول أيضا : أَرَدْتُ أَنْ تَقُومَ بضم الجيم ، وَلَا أَبْرَحُ حَتَّى يَخْرُجَ بضم الجيم علامة للرفع .
قال صاحب التفضلة : وهذا أحسن ، وإن كان مخالفا للأصل المجمع عليه لأن حركت
الفعل ليست بإعراب ، ولا أدلة على المعنى ، وحركة الفعل وسكونه سواء ، ولا تزيدك
الحركة أيضا حالا لم يكن معلوما من نظم صيغة الفعل *

(١٦٩) هو أبو زكريا يحيى بن زياد مولى بني أسد لقب بالفراء لأنه كان يفرى الكلام ،
ولد بالكوفة من أصل فارسي وتلقى عن الكسائي وغيره ، تقصى أطراف النحو
حتى قيل فيه : الفراء أمير المؤمنين في النحو ،
صنف معاني القرآن ، الحدود ، المذكر والمؤنث وغير ذلك ،
أنظر ترجمته في : أنباء الرواة ص ٨١ ، ومجمع الأدباء ١٤/٩ ، وشيئة
الوعاة ٣٣٣/٢ ، ونشأة النحو ص ١٤١ ، ١٤٢ *

(١٧٠) البيت من بحر التاويل ، ولم أعثر له على قائل
وأستشبه به على إهمال " أَنْ حملا على إختها " كما " المصدرية " ،
ففي الجمع ٣/٢ " ويجوز إهمال أَنْ حملا على إختها " كما " المصدرية " ،
فيرفع الفعل بعدها ، وخرج عليه قراءة " أَنْ يتم الرضاعة " بالرفع
والشهور : الهلاك والويل ،
والحمى : إذا كان أمر الناس بين عجزهم ، فلا بد من الخسران والهلاك ،
أنظر اللسان مادة (ثبر) ٤٦٩/١
(١٧١) في (ب) ولا يزيدك *

وثانيهما : من بعض العرب أنهم يجزمون الفعل الضارع بهذه الحروف الأربعة ، فيقول :
 أَحَبُّ أَنْ تَمُدَّ رَئِي بِإِسْكَانِ الرَّاءِ ، وَلَنْ أَجُكَّ بِإِسْقَاطِ الْيَاءِ الَّتِي هِيَ لَامُ الْكَلِمَةِ ، وَجُتَّسُكَ
 لِتُكْرِفَنِي بِإِسْكَانِ الْحِمِّ * (١٧٢)

البحث الثاني : قالوا : انما وجب أن تكون هذه الأربعة عاملة لاختصاصها بالفعل ، وانما
 وجب أن يكون عطفها هو النصب لأوجه ثلاثة *

الأول : نقله في الحواشي : أنها قد شابهت " أن " المخففة لفظا و " أن " المخففة
 تنصب الأسماء إذا وقعت بعدها ، فلذلك اقتضت هذه نصب الأفعال التي تليها * (١٧٣)

الثاني : قاله صاحب أسرار العربية أن " أَنْ " الخفيفة تشبه " أَنَّ " الثقيلة ،
 وَأَنَّ " الثقيلة تنصب الاسم ، فكذلك " أَنْ " هذه وجب أن تنصب الفعل ، ثم حطمت
 الثلاثة الباقية عليها لما بينها من المشابهة ، وهو أَنَّ كل واحدٍ [منها] يَخْلُصُ
 الفعل الضارع للاستقبال * (١٧٤)

(١٧٢) وفي الجمع ٣/٢ " ولا يجوز الجزم بأن عند الجمهور ، وجوزه بعض الكوفيين
 قال الرواسي " من الكوفيين : فصحاء العرب ينصبون بَأَنَّ وأخواتها الفمسل ،
 ودونهم قوم يرفمون بها ، ودونهم قوم يجزمون بها ، وأشد على الجزم *
 أَحَادَرُ أَنَّ تَمَلُّمَ بِهَسَا فَرَدَّ هَسَا
 ومن حكى الجزم بها لفة من البصريين أبو عبيدة ، واللحياني ، وقالا : إنها
 لفة بني صباح * *

وانظر المغني ٤٠/١ وما بعدها ، والأشمونى ٢٧٨/٣

(١٧٣) أنظر الحواشي ورقة (٥٠ ظه ، ٥١ و)

(١٧٤) صاحب أسرار العربية : هو أبو البركات بن الأنباري ، أنظر ترجمته ص ١٢ *

(١٧٥) نقص في (أ) *

(١٧٦) أنظر أسرار العربية لابن الأنباري ص ٢٤١ (رسالة)

وذكر ابن يعيش أن " أَنْ " الخفيفة تشبه " أَنَّ " الثقيلة الناصبة للاسم من جهة
 المعنى *

فأما من جهة اللفظ فهما مثلان ، وإن كانت المخففة أنقص ، وأما من جهة المعنى .
 لأنها تتوول مع الفعل بحذر كما هو حال " أَنَّ " الثقيلة مع اللجطة للاسمية بعدها *

أنظر ابن يعيش ١٥/٢ ، وأنظر سيبويه ٤٧٥/١ *

الثالث : أن الجملة تقع بعدها مفردة في نسق قولك : ^{محببتك} ^{محببتك} مِنْ أَنْ ضَرَبَ زَيْدٌ أَيَّ عَجَبَتْ ^(١٧٧) مِنْ ضَرَبَ زَيْدٍ كما تقع بعد " أَنْ " المشددة المفتوحة الناصبة للاسم وما بعدها من الاسم والخبر بمنزلة المصدر *

قال أبو سميده : هما يشتركان فيما كان من الأفعال للظن ^(١٧٨) والخوف كقولك : حَسِبْتُ أَنَّكَ لَا تَقُومُ ، وَخَشِيتُ أَلَّا تَقُومَ ، ولأنهما يتحابقان على الأفعال التي للإيجاب ، وغير الإيجاب ، فما كان للإيجاب انفرد به المشددة كقولك : عَرَفْتُ أَنَّكَ تَخْرُجُ وما كان لغير الإيجاب انفرد به المخففة كقولك : اِسْتَمَهَيْتُ أَنْ تَخْرُجَ ، فحطل نصب الفعل بأن على نصب الاسم بأن ^(١٧٩) *

وقد أورد الحنفى لكل واحد من النواصب الأربعة مثالا

الأول : (قولك : أَرْجُو أَنْ يَفْقَرَ اللَّهُ لِي) *

اعلم أن " أَنْ " تأتي على أقسام :

أحدها : أن تكون مخففة من الثقيلة ^(١٨٠) *

(١٧٧) نقص في (ب) (١٧٨) في (أ) الظن *

(١٧٩) لم أثر على هذا النص في شرح السيرافي لكتاب سيبويه ، وما عثرت عليه هــ قوله في علة النصب بأن " فأما علة نصبها فمن قبل أن (أَنْ) وما بعدها من الفعل بمنزلة المصدر كما أن (أَنْ) المشددة وما بعدها من الاسم والخبر بمنزلة اسم واحد ، فلما كانت المشددة ناصبة للاسم جعلت هذه ناصبة للفعل " * أنظر شرح السيرافي ٥١/١ ، ٥٣ (رسالة) ، والهمع ٢/٢ ، والأشمونى

٢٨٣ ، ٢٨ ٢/٣

(١٨٠) وذلك بعد أفعال اليقين نحو " عِلِمَ أَنْ سَيَكُونُ " أو ما نَزَلَ منزله نحو قول الشاعر:

زَعَمَ الْفَرَزْدَقُ أَنْ سَيَقْلُ مَرِيَمًا

أَبَشَرَ بِطُولِ سَلَامَةٍ يَا مَرْيَمُ

وأن هذه ثلاثية الوضع ، وهى مصدرية أيضا ، وتنصب الاسم وترفع الخبر خلافا

للكوفيين زعموا أنها لا تحمل شيئا *

أنظر الحنفى ٣٠/١ ، ٣١ ، والأشمونى ٢٨ ٢/٣ ، ٢٨٣

وثانيها : أن تكون بمعنى أَيْ (١٨١) . وثالثها : أن تكون زائدة (١٨٢)
 ورابعها : أن تكون ناصبة للفعل المضارع (١٨٣) عرفت أن هذه مع الفعل في تقدير المصدر ،
 ألا ترى أن المبنى فيما ذكره من المثال : أَرْجُو عَفْرَانَ اللَّيْلِ لِي *
 الثاني : قوله في التنزيل (فَلَنْ أُبْرِجَ الْأَرْضَ) (١٨٤) وهي نفى سَيَفْعَلُ أو سَوْفَ يَفْعَلُ *

(١٨١) وهي الضميمة وضابطها : أن تسبق جملة فيها معنى القول دون حروفه نحو
 قوله تعالى " فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ " أى اصنع ، وقوله " وَأَنْطَلِقَ الْمَلَأُ
 مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا " *

أنظر المبنى ٣١/١ : ٣٣ والأشمنى ٢٨٥/٣ *
 (١٨٢) وهي التالية لـ " لَمَّا " التوقيفية نحو " فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ " والواقعة بين الكاف

ومجرورها كقول الشاعر :

كَأَنَّ ظَبْيَةً تَحْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

في رواية جر " ظبيّة "

وبين القسم ولو كقول الشاعر :

فَأَقْسِمَنَّ لَوْ التَّقِينَا وَأَنْتَسِمُ

لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُنْظَمٌ

وبعد إذا كقول الشاعر :

فَأَمْهَلَهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَانَهُ

مُعَاطِي يَدِي فِي لُجَّةِ الْمَاءِ غَامِسٌ

أنظر المبنى ٣٣/١ ، ٣٤ ، والأشمنى ٢٨٥/٣ : ٢٨٦

(١٨٣) وتقع في مضمين :

أحدهما : في الابتداء فتكون في موضع رفع نحو " وَأَنْ تَعْمُوا خَيْرٌ لَكُمْ "

والثاني : بعد لفظة دال على معنى غير اليقين ، فتكون في موضع رفع نحو
 " أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ "

أنظر المبنى ٢٢/١ ، ٢٨ ، والمقتصد لمجد القاهر ٤٨٧/١ : ٤٨٩ *

(١٨٤) الآية ٨٠ من سورة يوسف ، وأنظر الكشاف ٣٣٧/٢ *

وقد اختلفوا في أنها تقتضى النفي دائما أو غير دائم ، وفي أنها مركبة من حروف المحلى
أو من الحروف البسيطة كما يأتيك تفصيله في القسم الثالث (١٨٥)
وقوله (الأرض) فصول أربع ، والمبنى : لا أفارق الأرض ويجوز أن يكون " الأرض "
مضموبا باعتبار أنه ظرف *

(١٨٥) أنظر الورقة (٣٢٣ ظ ، ٣٢٤ و) من الكتاب

وفي سيبويه ٤٠٧/١

" وَلَنْ : فأما الخليل فزعم أنها لا أَنْ ، ولكم حذفوا لكثرة في كلامهم
كما قالوا : وَيَلَمَّ (يريدون وفي لَامٍ) وكما قالوا يَوْمَنَ ، وجعلت بمنزلة حرف
واحد كما جعلوها بمنزلة حرف واحد ، فإنما هي هل ولا .
وأما غيره فزعم أنه ليس في " لَنْ " زيادة ، وليست من كلمتين ، ولكنها بمنزلة
شيء على حرفين ليست فيه زيادة وأنها في حروف النصب بمنزلة " لَمْ " في حروف
الجزم في أنه ليس واحد من الحرفين زائدا ، ولو كانت على ما يقول الخليل
لما قلت : أَمَا زَيْدًا فَلَنْ أَشْرَبَ لَأَنَّ هذا اسم والفعل صلة فكانه قال : أَمَا زَيْدًا
فَلَا أَشْرَبُ لَمْ "

وقال الزمخشري في الكشاف (٢٤٨/١) عند قوله تعالى : " فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا " :

" فَإِنْ قُلْتَ : ما حقيقة " لَنْ " في باب النفي ؟ قلت : لا وَلَنْ أختان في نفي
المستقبل إلا أَنَّ في لَنْ تأكيداً وتشديداً تقول لصاحبك : لا أَقِيمُ غَدًا ، فإِنْ
أَنْكَرَ عَلَيْكَ قُلْتَ : لَنْ أَقِيمَ غَدًا فكما تفعل في أَنَا حَقِيمٌ ، وَأَبْنَى حَقِيمٌ ، وهي عند
الخليل في إحدى الروايتين عنه أصلها لا أَنْ ، وعند الفراء لا أبدلت ألفها
نوناً ، وعند سيبويه إحدى الروايتين عن الخليل حروف تقتضيه لتأكيد نفي المستقبل
وقال ابن هشام في المصنف (٢٨٤/١) " ولا تفيد " لَنْ " تأكيد النفي خلافاً
للزمخشري في كشافه ، ولا تأييده خلافاً له في أموزجه ، وكلاهما له عرى
بلا دليل "

وانظر شرح السيراني ٥٧/١ ، والقنطري ٨/٢ ، الصائلي المشهور للفارسي ص
١٤٤ وسر السنانة (٣٠٤/١) ، التفسير الكبير للإمام الفخر الرازي ٢/٢٦١ ،
وابن يمين ١٥/٧ ، ١٦ ، والهج ٣/٢ ، ٤ ، والأشعري ٢٧٨/٣ *

الثالث : قولك : (جئتُ كىَ تَمَظِينِ)

اعلم أن ما بعد كى منصوب ، واختلفوا فى عاقل النصب ، فالمشهور وهو اختيار المصنف أنها هى الناصبة للفعل بنفسها ونقل عن بعض العرب أنه زعم أنها حرف من حروف الجر وأنها نازلة منزلة حتى ، وحينئذ لا تكون " كى " ناصبة بنفسها ، وإنما ينتصب الفعل بعدها بأن ضمرة كما ينتصب بعد حتى بأن الضميرة .

الرابع : قولك : (إِذَنْ أَكْرَمَكَ)

اعلم أن " إِذَا " لها ثلاثة مواضع :

موضع تعمل فيه لا غير ، وموضع لا تعمل فيه ويجب إلفاؤها ، وموضع يعوج فيه الأمران .
قال عبد القاهر : إِذَنْ لا تعمل إلا بعد ثلاث شرائط .

أولها : أن تكون جواباً وثانيها : أن يكون الفعل بعدها غير ممتد على ما قبلها
وثالثها : أن يكون الفعل مستقبلاً ، وذلك قولك : لمن يقول : أَنَا أَتِيكَ إِذَنْ أَكْرَمَكَ
وهذا جواب لقوله : أَتِيكَ والفعل بعدها غير ممتد على ما قبلها ، ألا ترى أن " أَكْرَمَكَ " كلام مستأنف ، وهو مستقبل ، فان قلت لمن يقول : أَنَا أَتِيكَ ، أَنَا إِذَا أَكْرَمَكَ لم يجز النصب لأنه قد اعتمد الفعل بعدها على ما قبلها ، لأن قولك " أَنَا " مبتدأ ، وأكرمك خبره ، وهو أولى به لكونه خبراً عنه ، فيبطل على " إِذَنْ " لأن خبر المبتدأ اسم

(١٨٦) فى سيبويه ٤٠٨ / ١ " وبعض العرب يجعل " كى " بمنزلة حتى وذلك أنهم يقولون : كَيْمَه فى الاستفهام ، فيعملونها فى الاسماء ، كما قالوا : حَتَّامَه وحتى متى ، ولمه ، فمن قال : كَيْمَه فإنه يضر أن بعدها ، وأما من أدخل عليها اللام ، ولم يكن من كلامه كيد ، فإنها عندهم بجولة أن ، وتدخل عليها اللام كما تدخل على أن ، ومن قال : كَيْمَه جعلها بمنزلة اللام .
وانظر السمرانى ٦٠ / ١ ، والمقتضب ٩ / ٢ ، والمسائل المنثورة ١٤٤ ، وابن يعيش ١٧ / ٢ ، ١٨ ، والتسهيل ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، والهمع ٥ / ٢ ، ٦ ، والاشعرونى ٢٨٢ ، ٢٧٨ / ٣ .

(١٨٧) فى سيبويه ٤١٠ / ١ (١٢ / ٣ هارون)

" هذا باب إِذَنْ ، اعلم أن " إِذَنْ " إذا كانت جواباً ، وكانت مبتدأة عملت فى "

والاسم إذا وقع موقعه الفعل ، كان مرفوعا فهو بمنزلة قولك : أنا إذا تكلمت ، وليس
 "إذا" بحرف وضع على العمل البتة حتى لا يجوز إبطال عمله كما كان ذلك في "أن"
 لأنها تقع حيث لا يجوز عملها ، كقولك : إذا أنا عاقل كذا وإذا كان "إذا" مما يلغى
 ثم وقع المبتدأ قبله نحو : أنا إذا أكرمتك كان المبتدأ بالفعل أولى من إذا ،
 وكذا إذا قلت : إن تكرمني إذا أكرمتك ، لم يجز النصب ووجب الجزم لأجل أن قولك :
 إن تكرمني يقتضي الجواب ، وهو قبل إذا ، فاستحقاقه الفعل أقوى من استحقاق إذا ،
 فإذا اقتضى الفعل الشرط جزمه ، وإذا جزم لم يكن لا إذا فيه خطأ إذ المجزوم لا
 ينصب فلو قلت : / إن تكرمني إذا أكرمتك فنصب الفعل باذن أبطلت حكم الشرط ، وذلك
 فاسد من حيث إن "إذا" يصح له معنى من غير نصب ، ولا يصح للشرط معنى من
 غير الجزاء ، فإذا قلت : إن تكرمني لم يحصل الغرض ما لم تأت بالجزاء فتقول : أكرمتك ،
 وإذا كان الأمر على هذا وجب إبطال عمل "إذا" وجعل الفعل مجزوما بالجزاء لأن ذلك
 لا ينقص معنى "إذا" وإعمال "إذا" ينقص معنى الشرط ، وتقول : والله إذا لا أقمل
 فلفظ إذا لأجل أن الفعل الذي هو لا أقمل معتمد على اليمين فلو نصبت فقلت : إذا لا
 أقمل أبطلت حكم اليمين ، ولم تأت لها بجواب ، فجري في الفساد مجرى قولك : إن تكرمني
 إذا أكرمتك بالنصب (١٨٩)

الفعل عمل أرى في الاسم إذا كانت متدأة ، وذلك قولك : اذن أجيبك ،
 اذن آتيك .

وانظر شرح الميراثي ٦٢/١ ، ٦٤ ، والمقتضب ١٠/٢ ، ١٣ ، والمائل
 المنثورة ١٤٤ ، ١٤٥ وابن يمين ١٦/٢ ، ١٧ ، والهمج ٦/٢ ، ٧ ،
 والاشموني ٢٨٢ : ٢٩١ .

(١٨٨) في (ب) فنصب

(١٨٩) أنظر المقتصد ٩٩١/٢ ، ٩٩٢ (رسالة)

وفي سيويه ٤١١/١ ، ٤١٢ "ومن ذلك أيضا والله اذن لا أقمل من قبيل أن
 أقمل معتمد على اليمين واذن لغو ، وليس الكلام هاهنا بمنزلة إذا كانت
 اذن في أوله لأن اليمين هاهنا الفالبة ، ألا ترى أنك تقول : إذا كانت اذن
 متدأة - اذن والله لا أقمل لأن الكلام على اذن ، والله لا يحط شيئا "
 وانظر ٤١٠/١ ، والمقتضب ١١/٢

وإذا كان الفعل بعد "اذن" ممتد على ما قبلها لم تكن ممتدة أيضا ، فهذه الأحوال التي ذكرنا نحو : **إِنْ تَكْرِمْنِي إِذَا أَكْرَمَكَ** قد حصل فيها سببان :

أحدهما : **الجواب ألا ترى أن قولك : أَكْرَمَكَ جواب** .

والثاني : **الاستقبال لأن الجزاء لا يكون بالحال أبدا** ، ألا ترى أنك إذا قلت : **إِنْ تَأْتِنِي** أنك لم يتصور حضور الفعل ، ولو جاز ذلك لجاز أن تقول : **ان تأتني أدرك** ، وأنت في حال الايتان هذا خلف .

والسبب الثالث : **لم يحصل وهو أن يكون الفعل منقطعا ما قبل اذن كما كان في قولك لمن يقول : أنا أتيتك اذن أَكْرَمَكَ** ، فلم يكن لها على ، وكذا ما ذكره من أن الرجل يحدثك بعد يث فتقول له : **إِذَا أَتَيْتَكَ كَأَيْدٍ بَأْتِرِدْ** أنك في حال الزمان ، لا يكون لاذن على لأجل أنه وان كان : **وابا** ، وكان الفعل منقطعا عما قبلها إذ ليس قبله ممتداً يكون ألتك خيرا له ، ولا شرط يكون ألتك جزاء له إلا أنه لما كان فعل حال لم يحمل فيه اذن لأن هذا الباب مبنى على الاستقبال ألا ترى أن **إِنْ تَأْتِنِي** ^(١٩٠) ولن ، وكى واذن لا حدثلهن في الحال ، فلا تقول **يمجهني أن يخرج زيد** ولا **لن يخرج زيد** ، وأنت تريد الحال ، وكذا لا تقول : **جئتكم كي تمطيني** ، وأنت تريد أنه في حال الإعطاء ، فاذن بمنزلة باب نلت في أنها تلغى وتميل كما ستعرفه ^(١٩١) .

وإذا جاز الإعمال والإلغاء في موضع كان التقدير مختلفا ، وذلك قولك : **ان تأتني ألتك** وإذا **أَكْرَمَكَ** ، **إِنْ جَعَلْتَ أَكْرَمَكَ** كلاما متأنفا عَمِلْتَ ^(١٩٢) اذن لأنها جواب ، والفعل بعدها غير ممتد على ما قبلها ، وان جعلته داخلها فيما قبله لم يكن لاذن على لكون الفعل

(١٩٠) نقص في (ب) (١٩١) وانظر سيبويه ٤١٢/١ ، والمقتضب ١٠/٢

(١٩٢) في (ب) أعطت

(١٩٣) هذا هو الموضع الذي يجوز فيه الأمران وذلك إذا كانت اذن بين النفساء والواو وبين الفعل ،

قال سيبويه ٤١١/١ " وأعلم أن اذن إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل فإنك فيها بالخيار أن شئت أعطتها كعمالك أرى وحسبت إذا كانت واحدة منها بين اسمين ... الخ "

وانظر المقتضب ١١/٢ ١٢٤

بعدها مفعدا على ما قبلها فجزمه ، فنقول : وَإِذْ أَنْكَرَ كَمَا نَغُولُ آتَكَ فَأَكْرَمُكَ ^(١٩٤) ،
فالحاصل أن " اذن " إذا وقعت بعد شرط أو مبتدأ أو قسم أو كان الفعل حالا كانت
لغوا لا تملأ ، قال الفراء : وتكتب اذن بالنون إذا عَطِلَتْ ^(١٩٥) ، وبالألف إذا كانت لغوا ^(١٩٦) .

(١٩٤) في (أ) وآتَكَ أَكْرَمَكَ .

وفي سيبويه ٤١٢/١

" ونقول : إِنْ تَأْتِنِي آتَكَ وَإِذْ أَنْكَرَ كَمَا إِذَا جُمِلَتِ الْكَلَامُ عَلَى أَوَّلِهِ . وَلَمْ تَقْطَعْ
وعطفته على الأول وإن جملة مستقبلا نصبت ، وإن شئت رفعت على قول من
ألغى ، وهذا قول يونس ، وهو حسن لأنك إذا قطعت من الأول فهو بمنزلة
قولك : فَإِذَا نَفَعْتُ ، إِذَا كُنْتُ جَبِيًّا رَجُلًا " .

(١٩٥) في (ب) إذا عَطِلَتْ (١٩٦) في (أ) الألف

(١٩٧) في الأسموني ٢٩١/٣ " اختلف في لفظها عند الوقف عليها ، والصحيح أن نونها
تبدل ألفا تشبيها لها بتنوين المنصوب ، وقيل : يوقف بالنون لأنها كون لسن
وأن روى ذلك عن المازني والمبرد ، ويبني على هذا الخلاف خلاف في كتابتها ،
والجمهور يكتبونها بالألف ، وكذا رسمت في الصحاح ، والمازني والمبرد بالنون
وعن الفراء : إِنْ عَطِلَتْ كُتِبَ بِالْأَلْفِ ، وَإِلَّا كُتِبَ بِالنُّونِ لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ إِذَا ،
وتبسمه ابن خروف " .

وانظر حاشية المطالع على شرح الأزمهرية ص ١٥٢ .

(١٩٨) وَنُتَبَّ بِأَنَّ هُضْمَرَهُ بِمَعْنَى أَحْرَفَ ، وَهِيَ حَتَّى ، وَاللَّامُ ، وَأَوْ بِمَعْنَى إِلَى ، وَأَوْ

الْجَمْعُ ، وَالْفَاءُ فِي جَوَابِ الْأَشْيَاءِ الْمُنْتَهَةِ)

التفسير * ونحوه بأريحية أبحاث :

البحث الأول : في رسم مسائل اختلف فيها البصريون والكوفيون وهي خمس :

المسألة الأولى : في " حَتَّى " ، وفيها ثلاثة مذاهب :

الأول : وهو مذهب أهل البصرة أنه حرف جر سواء وقع بعدها الفعل أو الاسم * إلا أن

في صور وقوع الفعل بعدها يجب إضمار " أَنْ " لأن حرف الجر لا يدخل على الفصل ،

والفعل منصوب بعدها بأن المضمره ، وليس منصوباً بحتى نفسها ، وفي صور وقوع الاسم

بعدها هي ماملة فيسه الجر بنفسها * (٢٠٠)

الثاني : وهو مذهب أهل الكوفة أن " حَتَّى " تحمل في الفعل المضارع النصب * وفي

الاسم الجر من غير حاجة إلى إضمار ناصب في الفعل ، وجار في الاسم عقول في المفصلة :
أَبْجَحِ اللَّهُ حَتَّى يَدْخُلَكَ الْجَنَّةَ ، وفي الاسم : مَطْلَعُهُ حَتَّى الشِّتَاءِ ، وَسَوْفَ تُسْأَلُ حَتَّى الصَّيْفِ * (٢٠١)

الثالث : وهو معتقد الكسائي أنها تنصب الفعل بنفسها ، وأما الاسم فلا تحمل فيسه ،

وإنما يُنْجَرُ بعدها بإلى هضمة أو مظهره * (٢٠٢)

(١٩٨) في (أ) ، (ب) (وهو) ، وفي المفصل ص ٢٤٦ * وابن يمينش ١٨٠ / ٢ (وهو)

(١٩٩) في (ب) بعد *

(٢٠٠) أنظر الانصاف ٥٩٧ / ٢ وما بعدها (مسألة ٨٣) * والمقتضب ٣٨ / ٢ ، والمفنى

١٢٢ / ١ وما بعدها *

(٢٠١) العَطْلُ : التَّسْوِيفُ وَالْمُدَافَعَةُ بِالْحَيْدَةِ وَالذَّيْنِ * أنظر اللسان مادة " مَطْل " ٢٢٥ / ٦

(٢٠٢) أنظر الانصاف ٥٩٧ / ٢ * والهمع ٨ / ٢ * والأشمونى ٢٩٨ / ٣ *

والتَّسْوِيفُ : التأخير من قولك : سَوْفَ أَفْعَلُ *

أنظر اللسان مادة " سَوْفَ " ٢١٥٢ / ٣

(٢٠٣) في الانصاف ٥٩٨ / ٢ * وأما الكسائي فقال : إنما قلت : إنها تخفف بإلى هضمة

أو مظهره لأن التقدير في قولك : ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدٍ * حتى انتهى ضربى إلى

زيد ، ثم حذف " انتهى ضربى إلى " تخفيفاً ، فوجب أن تكون إلى هي العاملة

وأنظر الهمع ٨ / ٢ *

السؤال الثانية : في اللام الداخلة على كي ، ولام الحجد •

أما لام " كي " فنحو قولك : جِئْتُكَ لِتَكْرِمَنِي ، وفيها مذهبان :

أحدهما : قاله أهل البصرة أنها لا تحمل بنفسها في الفعل ، وإنما الناصب للفعل
بعدها شيء مضمرة ، وهو " أَنْ " والأصل : جِئْتُكَ لِأَنْ تُكْرِمَنِي ،^(٢٠٤)

والذهب الثاني : معتقد أهل الكوفة أن لام كي هي الناصبة للفعل بنفسها من غير تقدير
" أَنْ " بعدها ،^(٢٠٥)

قال ابن درستويه :^(٢٠٦) وإنما سموا لام كي لأنه لا يجوز أن تظهر بعدها كي ، كما
تظهر " أَنْ " لِأَنَّ معناها واحد ، وعلمها واحد والمحل لها لا للام .^(٢٠٧)

(٢٠٤) أنظر الانصاف ٥٧٥ / ٢ وما بعدها (المسألة ٧٩) ، وشرح الأشموني ٢٩٢ / ٣

(٢٠٥) أنظر الانصاف ٥٧٥ / ٢ وما بعدها ، وشرح ابن عييش ١٩٩ / ٧ ، ٢٠٠ وشرح

الأشموني ٢٩٢ / ٣

(٢٠٦) هو أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه الفارسي ، نشأ بفارس من بلاد

فارس ، وأقام ببغداد ، وتلقى عن ابن قتيبة والبهرد وشمس وغيرهم •

ومن تصانيفه في النحو : الارشاد ، وأسرار النحو ، والرد على ثعلب في اختلاف

النحويين ، وأخبار النحويين ، وشرح مختصر الجرمي وغيرها ، توفي ببغداد

سنة ٣٤٧ هـ •

أنظر ترجمته في بغية الوعاة ٣٦ / ٢ ، ونزهة الألبا ص ٢١٣ ، ٢١٤ ، ووفيات

الأعيان ٤١٦ / ٣ ، ونشأة النحو ص ١٥٠ •

(٢٠٧) لم أشر على هذا الرأي لابن درستويه في أمهات كتب النحو ، ورأيه هكذا

أحد أدلة الكوفيين على أنَّ لام كي هي الناصبة للفعل المضارع بنفسها ، قال

ابن الأنباري في الانصاف ٥٧٥ / ٢ (المسألة ٧٩) : أما الكوفيون فاحتجوا

بأن قالوا : إنما قلنا إنها هي الناصبة لأنها قامت مقام كي ، ولهذا تشتل على

معنى كي ، وكما أنَّ كي تنصب الفعل فكذلك ما قام مقامه •

(٢٠٨) وأما لام الجحد فتحو قولك : مَا كَانَ زَيْدٌ لِيَدْخُلَ دَارَكَ ، وَمَا كَانَ خَالِدٌ لِيَأْكُلَ طَعَامَكَ .
وقد اختلف فيها أهل البصرة والكوفة ، فذهب الكوفيون إلى أنها هي الناصبة بنفسها ،
ويجوز إظهار " أَنْ " يحمدها للتوكيد ، فتقول : مَا كَانَ زَيْدٌ لِأَنْ يَدْخُلَ دَارَكَ ، وَمَا كَانَ
بَكْرٌ لِأَنْ يَأْكُلَ طَعَامَكَ .

وسمّوها تقديم مفعول الفعل المنصوب بهذه اللام عليها نحو : مَا كَانَ زَيْدٌ دَارَكَ لِيَدْخُلَ .
وَمَا كَانَ عَمْرٌو طَعَامَكَ لِيَأْكُلَ .

وذهب البصريين أنه لا يجوز أن تكون عاملة بنفسها ، وإنما ينتصب الفعل بعدها بـ "أَنْ"
ضمرة ، ويحتج إظهارها ، ولا يجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بعدها عليها .
وإنما سُمي لام الجحد بسبب الجحد الذي في أول الكلام ، وهو قوله : وَمَا كَانَ ، فأما
اللام نفسها فليست للجحد . (٢١١)

المسألة الثالثة : في " أو " والفعل المضارع بعدها منصوب بأن ضمرة ، وقد اختلفوا في
تقديره :

فذهب بعضهم إلى أن تقديره إِلَّا أَنْ ، وذهب آخرون إلى أَنْ تقديره إِلَى أَنْ ، والممضى
فيه : أن معنى " أو " مع أَنَّ الضمرة على أحد هذين التأويلين ، وليس المراد أن " أو "
وحدها بمفهومها . (٢١٢)

(٢٠٨) في (أ) نحو .

(٢٠٩) الْجَحْدُ ، وَالْجَحْوَةُ الْإِنْكَارُ ، وسُميت بذلك من تسمية المام بالخاص لأن الْجَحْوَةَ
إِنْكَارُ الْحَقِّ لَا مَطْلَقَ النَفْيِ ، والنحويون أطلقوه وأرادوا الثاني .
وسمّاها النحاس لام النفي وهو السواب .

أنظر حاشية الصبان على الأشموني ٢٩٢/٣ ، والهمع ١٧/٢ .

(٢١٠) أنظر تفصيل ذلك في الانصاف ٥٩٣/٢ (المسألة ٨٢) وشرح المرحلي على الكافية
٢٣٣/٢ .

(٢١١) وأنظر سيبويه ٤٠٨/١ ، والمقتضب ٧/٢ ، والانصاف ٥٩٣/٢ (المسألة ٨٢)

(٢١٢) أنظر سيبويه ٤٢٧/١ ، والمقتضب ٢٨/٢ ، والأشموني ٢٩٦/٣ .

وقول للمصنف (أو بمعنى إلى) هو المصواب : أن " أَلَفَ " للغير بعد " أَوْ " ليست

دخلة في معنى " أو " ولا جزاء من معناه .

وقد وقع في كثير من النسخ : و أو بمعنى إلى أن ، والرواية عن المصنف إنما هو / بمعنى . ٢٦٠

إلى لا غير من غير تقدير أن ، وهو كذلك لما ذكرناه .

(٢١٣) قال الخنيزي : ويصلح فيها كي في بعض المواضع . (٢١٤)

المسألة الرابعة : وأو الجمع في نحو قولك : لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ ، بنصب
" تشرب " والمعنى لا تجمع بينهما وفي عالم النصب في الفعل الضارع المعطوف (٢١٥)

ثلاثة أقوال :

أولها : قاله أهل الكوفة إنه منصوب على الصرف ، وقد ذكرنا تقريره وتزييفه أول الكتاب . (٢١٦)
وثانيها : قاله أهل البصرة : إنه منصوب بأن ضمرة ، والمعنى : لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَأَنْ
تَشْرَبِ اللَّبَنَ (٢١٨)

(٢١٣) هو : عبد الله بن زيد بن الحارث الخنيزي البصري أبو بحر بن أبي إسحاق أحمد
الأخمة في القراءات والصربية ، وكان واسع العلم بكلام العرب ، سئل عنه
يونس فقال : هو والنحو سواء ، أي هو الفاية فيه ، مات سنة سبع وعشرين
ومائة عن ثمان وثمانين سنة .

أنظر ترجمته في : بخية الورقة ٢/ ٤٢ ، ونشأة النحو ص ٥٨ : ٦١ .

(٢١٤) فيكون ذلك بالقياس على (حتى) لأنها تحتصل بمعنى إلى ، ومعنى كى .

أنظر الأصول لابن الصراج ٢/ ١٢٥ (رسالة) ، والقتضب ٢/ ٢٩

(٢١٥) وأنظر سيبويه ١/ ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، والقتضب ٢/ ٢٥ ، والهج ٢/ ١٣

(٢١٦) أنظر الانصاف ٢/ ٥٥٥ وما بعدها (المسألة ٧٥)

ومعنى الصرف : أن تأتي بالواو مبطونة على كلام في أوله عادة لا تحتقسم

إعادتها على ما عطف عليها ، فإذا كان كذلك فهو الصرف .

أنظر معاني القرآن للفراء ١/ ٣٣

وقال في ٢٣٥/ ١ " والصرف أن يجتمع الفعلان بالواو أو ثم أو الفاء أو " أو "

وفي أوله جحد أو استفهام ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام مقنعا أن يكرر

في المصنف وذلك الصرف . وأنظر المصنف ٢/ ٣٦١ ، وحاشية الدسوقي على المصنف ٢/ ٢٣

(٢١٧) أنظر الورقة (٢٩ ظ) من الكتاب ، والانصاف المسألة ٧٥

(٢١٨) أنظر سيبويه ١/ ٤٢٥ ، والقتضب ٢/ ٢٥ ، والانصاف ٢/ ٥٥٥ وما بعدها (المسألة ٧٥)

وثالثها : قاله الجرجي : ^(٢١٩) أَنَّ النَّاصِبَ لِلْفِعْلِ الضَّارِحِ هُوَ الْوَائِدُ نَفْسُهَا لَا غَيْرُهَا ^(٢٢٠)
عن أن تكون للمحطف ، فَصَحَّحَ لَذَلِكَ عَمَلُهَا فِي الْفِعْلِ الَّذِي يَمْدُهَا *

المسألة الخامسة : اختلفوا في الفعل الضارح الواقع بعد الفاء التي هي جواب أحسن
الأشياء الستة ^(٢٢١) كما متفق عليه إلى ثلاثة أقوال كما في واو الجمع *

فذهب الكوفيون إلى أنه منصوب بالخلاف ، وذهب البصريون إلى أنه منصوب بالضمس ^(٢٢٢)
أن ، وقال الجرجي : هو منصوب بالفاء ووافقه في ذلك بعض أهل الكوفة ، والاشتغال
بمقريه كل واحد من هذه المذاهب وإبطاله لا يجدى كثير فائدة ، وينافي ما توخناه
من الإيجاز *

(٢١٩) هو أبو عمر صالح بن إسحاق مولى بنى جرم من قبائل اليمن نشأ بالبصرة ،
وتعلم عن شيوخها النحو واللغة ، وسجع من يونس والأخفش الأوسط ،
ومصنفاته كثيرة منها في النحو مختصره المشهور ، وكتابه شرح فيه كلب
سبويه وغيرها ، توفي في بغداد سنة خمس وعشرين مائتين
أنظر ترجمته في البنية ٨ / ٩ : ٩٠ ، وتاريخ بغداد ٣١٣ / ١ : ٣١٥ ،
ونشأة النحو ص ٩٢ *

(٢٢٠) أنظر الانصاف ٥٥٥ / ٢ وما بعدها ، وابن يمين ٢١ / ٧ ،
(٢٢١) الأشياء الستة هي : الأمر والنهي والنفس والامتثال والتمني
والعرض *

وزعم بعض النحاة أنها سبعة وزاد الدعاء ، وزاد بعضهم التحضيض ،
وانظر الجمع ١٠ / ٢ : ١٣

(٢٢٢) أنظر الانصاف ٥٥٧ / ٢ وما بعدها (المسألة ٧٦)

البحث الثاني : أن الفاء تقع في جواب أحد الأشياء الستة بشرط أن يكون ما قبل الفاء غير موجب ، ويكون معلقا بما بعد الفاء شرطا على وجوه مختلفة ، وهي الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتعني والترضی *

وزعم بعضهم أن تلك الأشياء سبعة وزاد الدعا نحو قولهم: اللهم لا تؤاخذنا بذنوبنا فنهلك *

وقال آخرون : الدعا من قسم الأمر لكنها سبعة والزائد هو التحضيض نحو قولك : هـللاً زرت زيدا فيكرمك (٢٢٤) *

وقال صاحب المشرق : الفاء ينصب بعدها الفعل بانضمام أن إذا كانت جوابا لأمر ثمانية أشياء ، وزاد على ما ذكرناه من الستة الدعا والتحضيض جميعا (٢٢٥) *

فإن قلت : فلم يجب تقدير إضمار " أن " بعد هذه الفاء ، وبعد الأحرف الأربعة قلت : أما اللام ، وحتى فلما عرفت من تمذر دخول حرف الجر على الفعل ، وأما الثلاثسة الباقية فلأن المضاف بها غير حقيقى لدالاتها على معانٍ مختلفة كما ذكره في الحماسة الثالث ، فإن قلت : فلم يجب تخصيص " أن " بالانضمام دون أخواتها قلت : قال أبو البركات إنما يجب إضمار " أن " بعد هذه الأحرف الخمسة لأوجه ثلاثة :

(٢٢٣) في (ب) أحد أشياء ستة *

(٢٢٤) في (أ) فأكرمك *

وانظر المسائل المنقولة من ١٤٩ ، وابن يمين ٢٦/٧ ، والهمع ١٠/١٢ : *

(٢٢٥) هو : أبو الهيثم أحمد بن عبد الرحمن اللخمي " القرطبي بن عاصم بن ضاء

كان مغريا مجودا ، محدثا مكثرًا ، واسع الرواية ، شاعرا بارعا *

صنف المشرق في النحو ، والرد على النحويين ، وتنزيه القرآن عما لا

يليق بالبيان *

مات بأشبيلية سنة ثنتين وتسعين وخمسمائة ، وله ذكر في جمع الجوامع

انظر بشيخ الوفاة ١/٢٢٣ *

(٢٢٦) قال في كتابه الرد على النحاة من ١١٥ " الفاء ينصب بعدها الفعل إذا كانت

جوابا لأحد ثمانية أشياء : الأمر والنهي ، والاستفهام ، والنفي والحسرس ،

والتعني ، والتحضيض ، والدعا *

الأول : أَنَّ " أَنْ " بمعنى الأصل في المصلى ، فكانت بالإسمار لنصب ما بعدها من الفعل
أولَى من غيرها .

الثاني : أنه ليس لها معنى في نفسها بخلاف لَنْ وَكَيْ وَإِنْ فلنقمان معناهما كسان
تقديرهما أولَى من تقدير سائر أخواتها .

الثالث : أنها لما كانت تصلى في الماضي والمستقبل دون أخواتها ، كانت مختصة بمزية
على أخواتها في حال الإسمار ، فناسب ذلك تخصيصها بالإسمار عن أخواتها .
(٢٢٨)

والتحقيق فيه ما سنحكيه لك عن ابن درستويه .

البحث الثالث : قال ابن درستويه : إنما احتج إلى إسمار " أَنْ " بعد الفاء السواو
وأو من أجل أن الفعل المصطوف بهما على ما قبلها مخالف للمصطوف عليه ، فإذا قلت :
لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبْنَ ، فإنما تريد : لا تأكل السمك مع شرب اللبن ، وليس
تريد أن تنهيه عن الشرب كما تنهيه عن الأكل ، ولو أردت ذلك لكان الجزم في " تشرب "
هو الوجه ، لأنه عند ساوي ما قبله في النهي ، الواو هي المشرقة بينهما في الإعراب
لاشتراكهما في المعنى ، فلما خالف الثاني الأول لم يجز عاقبه عليه إلا بأن مسووي
بينهما ، فحفظ الثاني على معنى الأول لا على لفظة فأنمر " أَنْ " فصار كأنه قال :
ولا أَنْ تشرب اللبن ، لأن أن تشرب بمنزلة شريك .
(٢٢٠)

(٢٢٧) في (ب) فكان .
(٢٢٨) أنار أسرار الصربية ص ٢٤٤ (رسالة) ، وابن يمين ٢٠ / ٧
(٢٢٩) وفي ميبويه ٤٢٥ / ١ " وتقول : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، فلو أدخلت
الفاء منهما فسد المعنى ، وإن شئت جزم على النهي في غير هذا الموضع
قال جرير :

وَلَا تَشْرَبِ الْوَلَى وَتَشْرَبِ أَنْ تَشْرَبِ

فَأَنْتَ إِنْ تَفَعَّلَ تَفَعَّلَ وَتَشْرَبِ

وضمك أن ينجزم في الأول لأنه إنما أراد أن يقول له لا تجمع بين اللبن
والسمك ، ولا ينهيه أن يأكل السمك على حدة ويشرب اللبن على حدة ، فإذا جزم
فكانه نهيه أن يأكل السمك على كل حال أو يشرب اللبن على كل حال .

وأنار المقضب ٢٥ / ٢ ، وابن يمين ٢٣ / ٧ ، ٢٤ ، والأشعري ٣٠٨ / ٣ .

وقوله : " لا تأكل " بمنزلة قولك : لا يكن منك أكل [فكانه عطف مصدر على مصدر
 (٢٣٠) إذا كان معناه : لا يكن منك أكل وشرب] .
 وكذلك قولهم : لا تنقطع عنا فنجفوك ، يمنع (٢٣١) حمل الفصل الواقع بعد الفاء على الفصل
 الواقع قبلها لأن ذلك يوجب دخوله فيما دخل عليه الأول ، ويصير المعنى : لا تنقطع
 عنا ولا نجفوك وحينئذ يفسد المعنى المقصود ، فقصدوا إلى صيغ تبين قصدكم أن الانقطاع
 سبب الجفاء ، فنزلوا قولهم : لا تنقطع عنا منزلة المصدر تقولك : لا يكن منك انقطاع ، ولما
 نزل منزلة المصدر وجب إضمار " أن " بعد الفاء ليكون عطف الاسم على اسم ، فقبيل :
 لا تنقطع عنا فنجفوك ، ومعناه لا يكن منك انقطاع فأن نجفوك ، كما قلت : ينجبني ضرب
 زيد ويغضب زيد وأن يغضب كأنه قيل : لا يكن منك انقطاع فجاء ما كما كان التقدير :
 ينجبني ضرب زيد ويغضبه ، ومعناه إذا ذاك : لا يكن منك انقطاع ولا [يكن] ما جفاء ،
 وهذا ظاهر في أن الانقطاع سبب الجفاء ، وأنه لا يكون حتى يكون ، إذا عرفت ذلك
 عرفت أن الموجب لتخصيصه بالاضمار هذه الحكمة التي ذكرناها [لك] (٢٣٤)
 البحث الرابع : إنما سمي الفصل المضارع الواقع بعد الفاء في جواب الأسماء الستة
 (٢٣٥) جوابا لما قبل الفاء لدخول معنى الشرط في بعض صورها كما سنبينه لك .
 ولا يُلزم لها ما سمي جوابا في جميع صورها تضمن معنى الشرط ، وإن جزمه في صور عدم
 (٢٣٦) الفاء تقول : زرتني أحسن إليك فتجزم أحسن لأن الفاء لم تدخل على الجواب ، ومعنى
 المطف شامل لجميع الصور كما سنفصله للنفي كل مثال .

(٢٣٠) نقص في (أ)

(٢٣١) في (أ) يمنع

(٢٣٢) في (ب) بمنزلة

(٢٣٣) نقص في (ب)

(٢٣٤) نقص في (ب) * وانظر سيبويه ١/ ٤٢٠ ، والمقتضب ٢/ ١٤ ، ١٥

(٢٣٥) في (أ) فصل

(٢٣٦) في (أ) جزمه

قال أبو سعيد : إِنَّ الفاء في الأصل في جميع أمكنها عاطفة ، وقد يتناول الماصـل
الشيئين بإعراب واحد ولفظ واحد على وجهين مختلفين تقولك : لَوْتُركَ زيدٌ والثريدُ لأَكَلَهُ ،
وَلَوْتُركَ أخوانك لَنَلَمَ أَحدهُما الآخر ، فلفظ الترك قد وقع عليهما وهما مختلفان / لأن ^{٢٦١}
أحدهما ممنوع ، والآخر ممنوع منه .

ومعنى الترك لهما مختلف لا يظهر في اللفظ ، وقد عرف معناه ، والمصاف بالفاء على
وجهين :

أحدهما : عطف ظاهر * والآخر : عطف ضاير
فالمعطف الظاهر أن تعطف ما بعدهما على ما قبلهما ، فقد خله في إعرابه و^(٢٣٧)اللاهـسـر
معناه كما أن المعطف بحرف ثم كذلك ، تقول : زيد ، يأتيك فيحدثك * برفع المعطوف والمعطوف
عليه كما يقال : زَيْدٌ يَأْتِيكَ ثُمَّ يَخْذُ ثُمَّ يَرْفَعُهَا *^(٢٣٨)

وتقول : أَحَبُّ أَنْ تَأْتِيَنِي فَتَحَدِّثَنِي بنصبهما جميعا ، والمنصوب بعد الفاء في هذا الوجه
ليس باضمار " أن " بل الناصب له هو الذي نصب ما قبل الفاء * كما تقول : أُرِيدُ أَنْ
تَأْتِيَنِي ثُمَّ تَحَدِّثَنِي ، فنصب تحت ثني بالمعطف وعاطفه ^(٢٣٩) [عاطف] ما قبل ثم ، وأمما
المعطف الضاير فهو أن يكون ما قبل الفاء غير موجب ، ويكون مملقا بما بعد الفاء شرطيا
على وجوه مختلفة أحوجت إلى التخيير ، وإلى إضمار أن ليدل على تلك الوجوه كما يأتيناك
مفصلاً في كل مثال .

وهو هذا الفصل عشر :

الأولى : قولك : (سِرْتُ حَتَّى أَدْخَلَهَا) بالنصب ، وحتى بمعنى إلى ، وأن الناصبة ضمرة
بعدها ، والمعنى : سِرْتُ إِلَى أَنْ أَدْخَلَهَا .

هذا مذهب البصريين ، ومعتقد أهل الكوفة أن حتى نفسها هي الناصبة للفعل الضارع
بعدها ، ويشترط في الفعل المنصوب أن يكون مستقبلا أو في معناه ، فان جملته
للحال رفعت كما سنقره في مباحث الفصل الثالث *^(٢٤٠)
^(٢٤١)

(٢٣٧) في (أ) فظاهر (٢٣٨) أنظر شرح السيراني ٥٣٩/٣ (٢٣٩) نقص في (أ)
(٢٤٠) أنظر ص ٥٦
(٢٤١) أنظر ص ٩٥

الصورة الثانية : قولك : (جِئْتُكَ لِتُكْرِمَنِي) بالنصب .

واللام على ضربين : أحدهما : بمعنى كي كما ذكرناه ، ولا يجوز إظهار أن مع هذه السلام
نحو جِئْتُكَ لِأَنْ تُكْرِمَنِي ، ويجب إظهارها مع لا نحو : لئلا تخطيئني ، قال الله تعالى :
" لئلا يعلم أهل الكتاب " (٢٤٦)

والثاني : لتأكيد النفي نحو : مَا كُنْتُ لِأُشْرِكَكَ ، ويلزم إظهار أن مع هذه اللام ، وسنبين
سلسلة جميع ذلك فيما بعد ، وقد اختلف أهل البصرة والكوفة في أن الناصب نفس اللام أو
أن الضممة بعدها كما عرفت في البحث الأول (٢٤٤)

الثالثة : قولك : (لِأَلْزِمَنَّكَ أَوْ تَخْطِئَنِي حَقِّي)

اعلم أن " أو " تنصب الفعل بعدها إذا كان المعنى إلى أن ، أو إلا أن ، فإذا قلت :
لألزمَنَّكَ ، أو تخْطِئَنِي حَقِّي ، كَانَ [فـ] المعنى كأنك قلت : لَيَكُونَنَّ اللَّزْمُ أَوْ الْمَخْطِئَةُ (٢٤٥)

(٢٤٦) سورة الحديد آية ٢٩ ، وانظر سيبويه ٤٨١/١

والحقنصب ٣٢/٢ ، والكشاف ٦٨/٤ ، والبحر المحيط ٢٢٩/٨ ، وفي معاني
القرآن للقراء ١٣٧/٣ " وفي قراءة عبد الله : لِكَيْ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْتَدِرُونَ ،
والعرب تجعل " لا " صلة في كل كلام دخل في آخره جحد أو في أوله جحد
غير مصحح ، فهذا ما دخل آخره الجحد ، فجعلت " لا " في أوله صلة ،
وأما الجحد السابق الذي لم يصرح به بقوله هو وجل " وَمَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ " ، الخ " (٢٤٣)

(٢٤٣) فقلوه " مَا كُنْتُ " نفس ، ودخول اللام على الفعل المضارع تأكيد للنفي السابق .

(٢٤٤) أنظر ص ٥٧

(٢٤٥) نقص في (أ)

(٢٤٦) الشارح هنا يناقض نفسه فقد ذكر أن أو بمعنى إلى دون أن وقال وهو

الصواب عن المصنف وفي كلامه هنا يقول : " إذا كان المعنى إلى أن " .

أنظر ص ٥٩

قال ابن السراج : كل موضع وقعت فيه " أو " يصلح فيه إلا أن أو حتى ، فالفصل منصوب ، فإن جاء فعل لا يصلح هذا فيه رفعت ، وذلك نحو قوله : أَتَجْلِسُ أَوْ تَقُومُ يَا فَتَى .

والمعنى : أياكون منك أحد هذين الشيئين ، وهل تكلمنا أو تبسط إلينا . لا معنى للنصب هنا . (٢٤٧)

الرابعة : قولك : (لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ) بالنصب .
أي لا تجمع بينهما على الوجه الذي بيناه في البحث الأول . (٢٤٨)

وإنما نصبت الواو ما بعد ما في غير الواجب من حيث انتصب بعد الفاء ، وإنما يكون كذلك إذا لم ترد الإشراك بين الفعلين ، وأردت صلف الفعل على صدر الفعل الذي قبلها كما كان في الفاء ، وأضمرت أن ، ويكون الواو في هذا المعنى بمعنى " مع " فقد ، وذلك قولك : لا تأكل السمك وتشرب اللبن أي لا تجمع بين أكل السمك وشرب اللبن ، فإن نهاه عن كل واحد منهما على حال قال : لا تأكل السمك وتشرب اللبن أي لا تأكل السمك على حال ، ولا تشرب اللبن على حال ، وتقول : لا يمحى شيء ويمحى منك ، فتعصب " يمحى " قال ابن السراج : ولا معنى للرفع في " يمحى " لأنه ليس يخبر أن الأشياء تلمسها لا تمسحها ، وأن الأشياء لا تمحى منك ، إنما معنى لا يجمع [أن معنى] شيء ويمحى منك . (٢٥٣)

(٢٤٧) أنظر الأصول لابن السراج ٢ / ١٢٩ ، ١٣٠ (رسالة)

(٢٤٨) أنظر تفصيل ذلك ص ٥٩

(٢٤٩) في (أ) ما بعد الفاء (٢٥٠) في (ب) يرد

(٢٥١) في سيبويه ٢٤٥ / ١ " وتقول : لَا يَسْمُنِي شَيْءٌ وَيَحْجِزُ عَنْكَ " فانتصاب الفعل ههنا من الوجه الذي انتصب به في الفاء إلا أن الواو لا يكون موضعها فسي الكلام موضع الفاء .

وأنظر المختضب ٢ / ٢٥ ، ٢٦ ، والمسائل المنثورة للفارسي ١٥٠ ، ١٥١ .

(٢٥٢) نقص في (أ)

(٢٥٣) أنظر الأصول لابن السراج ٢ / ١٢٨ (رسالة)

الخامسة : الفاء الواقعة في جواب الأمر نحو قولك : (أتيتني فأكرمك) •
اعلم أن ما بعد الفاء منصوب بأن ضمرة ، ولا يحسن اظهارها فلا تقول : أتيتني فأن أكرمك ،
وسند ذكر غلطة ذلك •

قال ابن السراج : الفاء عاطفة في الفعل كما تحذف في الاسم ، فإذا قلت : زيد يقوم فيتحداث ، فقد عطفت فعلا موجبا على موجب ، وإذا قلت : زيد ما يقوم فيتحداث ، فقد عطفت فعلا منفيا على فعل منفى ، فمتى جئت بالفاء ، وخالف ما بعدها ما قبلها لم يجوز أن يحل عليه ، فحينئذ يحل الأول على معناه ، وينتصب الثاني باضمار أن ، وذلك قولك : ما تأتيتني فقلزمني ، وما أزورك فتحدثني لم ترد ما أزورك وما تحدثني ، ولو أردت ذلك لرغبت ، ولكك لما خالفت في المعنى فصار ما أزورك فكيف تحدثني ، وما أزورك إلا لم تحدثني حلل الثاني على مصدر الفعل الأول ، وأسمرا أن كى تحذف الاسم على الاسم ،
(٢٥٤) فصار المعنى ما يكون زيارة منى فحديث منك • كما بيناه في البحث الثالث •
(٢٥٥) (٢٥٦)

وكذلك كل ما كان غير واجب نحو : الأمر والنهى والاستفهام ، وإنما يضر أن في الأمر ونحوه متى خالف الأول الثانى ، ومتى أشركت الفاء الفعل الثانى بالأول فلا تضر أن ، وكذلك إذا وقعت موضع مبتدأ أو منى على مبتدأ وفيها معنى الشرط والمطف جيمعا ، وتقد يسر الحذف : ليكون منك أتيتني فأكرام منى •

(٢٥٤) في (ب) إسماء على اسم • أنظر الأصول لابن السراج ٢/ ٢٢٧ •
(٢٥٦) أنظر البحث الثالث ص ٦٢ • ٦٣ •

وفى سيبويه ٤١٩/١ " وتقول : ما تأتيتني فتحدثني ، فالنصب على وجهين معنى المصانئ أحدهما : ما تأتيتني فكيف تحدثني أى لو أتيتني لحدثني •
والآخر : فما تأتيتني أبدا إلا لم تحدثني أى منك أتيتني كثيرا ولا حديث منك •
وإن شئت أشركت بين الأول والآخر ، فدخل الآخر فيما دخل فيه الأول ، فتقول :
ما تأتيتني فتحدثني كأنك قلت : ما تأتيتني وما تحدثني •
وانظر المقضب ١٦/٢ •

وتقدير الشرط : ان أتيتني أكرمك ، ألا ترى أنه يسوغ جزمه عند عدم الفاء ، فيقال :
أتيتني أكرمك . (٢٥٧)

السادسة : جواب النهي نحو قوله في التنزيل :
” وَلَا تَطْفُوا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ مِنْهُ ” . (٢٥٨)

الشاهد فيه : أن ” يحل ” جواب النهي ، وهو منصوب عند أهل البصرة بأن ضمة بعد
الفاء ، والتقدير : فَنَاحٍ يَحِلُّ .

وعند أهل الكوفة : هو منصوب على الخلاف .
ومعتقد الجرمي هو منصوب بالفاء نفسها كما عرقه . (٢٥٩)

ولقائل أن يقول كما احتمل النصب بأنه جواب النهي احتمل أن يكون معطوفا ، وحيث
يكون نهيا ، ولا يكون من هذا الباب . (٢٦١)

وتقول : لَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ قِيَاكَ لَكَ . فنصب ما بعد الفاء لأنه جواب النهي ، وفيه معنى
المطف دون الشرط ، أما تقدير المطف فلأن معناه : لَا يَكُنْ [مَلِكًا] دَنُو فَالْكَ . (٢٦٢)
وأما امتناع تقدير الشرط فلأن ذلك يوجب أن يكون عدم الدنو من الأسد شرطا في الأكل ،
هذا خلف ، ولا يطرده تقدير امتناع الشرط في جميع صور النهي . (٢٦٣)

(٢٥٧) وفي سيبويه ٤١٨/١ ” اعلم أن ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إظهار أن
وما لم ينتصب فإنه يشترك الفعل الأول فيما دخل فيه ، أو يكون في موضع
متدا أو منى على متدا أو موضع اسم مما سوى ذلك . . . الخ ”
وانظر ص ٦٢

(٢٥٨) سورة طه آية ٨١ . وانظر الكشف ٥٤٧/٢ ، ٥٤٨ ، والفتا ١٥/٢ ،
وابن عيش ٢٦/٢ .

(٢٥٩) انظر ص ٦٠

(٢٦٠) في (١) الفاء .

(٢٦١) أي ليس من باب نصب المضارع بأن ضمة بعد الفاء بل هو من باب المطف فيعطف
فعل منه على فعل منه .

(٢٦٢) نقص في (١)

(٢٦٣) وانظر أصول ابن السراج ١٣٦/٢ (رسالة) ، والأشعري ٣١١/٣ .

المباحة : جواب النفي نحو قولك : (مَا تَأْتِينَا فَتَحَدِّثْنَا) .

الشاهد فيه : أن الفعل المضارع بعد الفاء جواب قولك : ما تأتينا ، وهو منصوب ، وفي عاقله ما ذكرناه من الأقوال الثلاثة ، وله في النصب تأويلان ، وكذلك في الرفع كما نبينه (٢٦٤) في موضعه .

ويمتنع أن يدخله معنى الشرط لكنه متضمن معنى المظف على الوجه الذي ذكرناه .

وفي عاقل النصب ما ذكرناه من الأقوال الثلاثة .

الثامنة : جواب الاستفهام نحو قوله تعالى في التنزيل :
” قَهِّلْ لَنَا مِنْ شَفْعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ” (٢٦٥)

الشاهد فيه : أن قوله : ” فَيَشْفَعُوا جواب الاستفهام ، وهو منصوب وعلامة النصب سقوط النون كما بيناه في الأمثلة الخمسة ، وفي عاقل النصب ما ذكرناه من الاختلاف (٢٦٦)

وتقول : مَنْ يَقْصِدُنِي فَأَكْرِمْهُ ، وتنصب ما بعد الفاء لأنه جواب الاستفهام ، ويستقيم

فيه تقدير المظف والشرط جميعا ، أما تقدير المظف فلأن المعنى أيكون قصد فأكرام .

وأما تأويل الشرط فلأن تقديره : إِنْ يَكُنْ مِنْ أَحَدٍ قَصْدٌ أَكْرِمْهُ .

(٢٦٤) وانظر سيبويه ٤١٩/١ ، والمقتضب ١٦/٢ ، وخلاصة ما ذكره سيبويه والمبرد في (ما تأتيني فتحدثنني) أن نصب الفعل (فتحدثنني) يخرج على وجهين : أولهما : أن يكون المعنى نفى الحديث لانتفاء شرطه ، وسببه هو الاتيان ثانيهما : أن يكون المعنى نفى الحديث أي ما يكون منك اتيان يحقبه حديث وانما كان منك اتيان لا حديث بعده .

ورفع الفعل (فتحدثنني) يخرج على وجهين أيضا :

أولهما : المظف كأنك قلت : ما تأتيني وما تحدثنني ، فهما جملتان منفيتان . ثانيهما : أن يكون المعنى نفى الاتيان ، والتقدير ما تأتيني فأنت تجهل أمري وتحدثنني بما يحدث به الجاهل بحالي .

وانظر ابن عبيد ٢٧/٢ : ٣٦ ، وشرح الكافية للرضي ٢٣٠/٢ والأشبهاء

والنلائر ٥٣/٣ : ٥٤ ، وهامش المقتضب ١٦/٢ : ١٧ .

(٢٦٥) سورة الأعراف الآية ٥٣ ، وانظر الكشاف ٨٢/٢ .

(٢٦٦) أنظر ص ٦٠

التاسعة : جواب التمنى نحو قوله تعالى في التنزيل : " يا ليتنى كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً " (٢٦٧)

الشاهد فيه : أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء منصوب لأنه جواب التمنى ، وفي طلي (٢٦٨)

النصب عن الاختلاف ما عرّفه فيه .

والنداءى محذوف في الآية ، والتقدير : يا قوم ليتنى .

وَأَبُو طَلْحَةَ يَقُولُ فِي [نَحْوِ] هَذَا لَيْسَ فِي الْكَلَامِ مَنَادٌ مَحْذُوفٌ بَلْ تَدْخُلُ " يَا " عَلَى الْفِعْلِ ، (٢٦٩) (٢٧٠)

ويكون الحرف للتنبيه لا للنداء . (٢٧١)

(٢٦٧) سورة النساء الآية ٧٣ ، وانظر الكشاف ١/ ٥٥٤١ ، ٥٥٤٢ ، وقال ابن الأنباري

" يا ليتنى " النداءى محذوف ، وتقديره يا هذا ليتنى كقوله تعالى " ألا يا معلى
أسجدوا " أراد يا هؤلاء أسجدوا فحذف ، وحذف الضمير كغيره في كلامهم
" فأفوز فوزاً " تقرأ بالرفع والنصب ، فالرفع على تقدير : فأنا أنفق وهو النصب على
جواب التمنى بالفاء بتقدير أن ، وتقديره فأن أفوز .

انظر البيان في غريب أعراب القرآن ١/ ٢٥٩ ، والمفني ٢/ ٣٧٣ ، ٣٧٤ ،

والتسهيل ص ١٧٩ .

(٢٦٨) في (أ) عرف .

(٢٦٩) هو أبو طلي الحسن بن أحمد (الناصري) نشأ بنفسه من بلاد فارس ثم ركن ببغداد

فأخذ النحو عن الزجاج وهو من وابن السراج وابن الخطيب وغيرهم .
ومن مصنفاته : الإيضاح ، والتكملة والتذكرة ، والمصاغل النونية والنونية أدوية
والشرازية ، والحجة في النقراة وغيرها ، توفي ببغداد سنة ٣٧٧ هـ .

انظر ترجمته في : نزهة الألباء ص ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، وفي تاريخ بغداد ٧/ ٢٧٥ ،
والبغية ١/ ٤٩٦ : ٤٩٨ ، ونشأة النحو ١٧١ : ١٧٢ .

(٢٧٠) نقص في (ب)

(٢٧١) انظر المسائل المطبوعة للفراسي ص ١٥١ (رسالة)

وقال ابن هشام في المفني في هذا الموضع ، قيل هي للنداء ، والنداءى محذوف

وقيل : هي لمجرد التنبيه ، لئلا يلزم الاحتجاج بحذف الجملة كلها .

وقال ابن مالك : أو وليها دعاء كقول الشاعر :

أَلَا يَا أَسْقِيَانِي بِحَدِّ غَارَةِ سَجَالٍ . . . وَقَبْلَ مَنَاءٍ عَائِدَاتٍ وَأَوْجَسَالٍ

أو أمر نحو قوله تعالى " ألا يا أسجدوا " .

فهى للنداء ، لكثرة وقوة النداء قبلها نحو " يا آدم اسكن " " يا نوح اهبط " ونحو " ما مالك ليتنى طيناً ريك " .

والا فهى للتنبيه .

انظر المفني ٢/ ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، واللسان مادة (يا) ٦/ ٤٩٧٨ .

(٢٧٢) وقرا الحسن " فأنور " بالرفع ، والتقدير : يَا نَيْتَنِي أَنْوَرُ ، ولا يجعله جوابا ، ، ^(٢٧٣) ^{محمدة} ويحتل وجهين من الإعراب :

الأول : أن تكون الناء زائدة ، والمعنى يَا لَيْتَنِي كُنْتُ أَنْوَرُ .
والثاني : أن تكون عاطفة ، ويكون التقدير : فَأَنَا أَنْوَرُ ، ونقول : لَيْتَهُ عِنْدَنَا فَكُرَّمَهُ ،
وتنصب ما بعد الناء لأنه جواب التحنى ، وفي عامل النصب الأقوال الثلاثة ، وفيه معنى
المحذف والشرط جميعا ، وتقدير المحظف : لَيْتَ كُونَهُ عِنْدَنَا فَأَكْرَمَّا ^(٢٧٤) ^{محمدة} [لَهُ] ^(٢٧٥) ،
وتقدير الشرط : إِنْ يَكُنْ عِنْدَنَا أَكْرَمَانَهُ .

والمعنى : أنه تمنى كونه عنده وجعل له جزاءً إِنْ وَفَّعَ .
الماشرة : جواب العرض تقولك : (أَلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا فَصِيبَ خَيْرًا) .
الشاهد فيه : أن فعل العرض غير موجب كما أن الفعل فيما تقدمه من الصور أيضا غير
موجب ، ولما كان الفعل بعد الناء جوابا لغير موجب حسن نصبه ، ويحسن فيه تقدير
المحظف والشرط جميعا .

وتقدير المحظف : لَا يَكُنْ نَزُولٌ فَأَكْرَمًا .
وتقدير الشرط : إِنْ نَزَلْتَ أَكْرَمَانَا ^(٢٧٦) .
قوله : (وَلَقَوْلِكَ : مَا تَأْتِينَا فَحَدَّثْنَا مَعْنِيَانِ) .

أظن أن تلخيص مضمون هذا الفصل وبيان ما يحتاج إلى تقديم تمهيد يتضح به المقصود
فقول : إِنْ كُلُّ شَيْءٍ كَانَ شَرْطًا لَشَيْءٍ فَلَا بَدَّ وَأَنْ يَكُونَ لَدُنْهُ الشَّرْطُ مَعْ شَرْطِهِ هَيْئَةً
اجتماعية أَلَا تَرَى أَنَّ وَجُودَ الْبَآئِي لَمَّا كَانَ شَرْطًا فِي وَجُودِ الْبَنَاءِ كَانَ لِمَجْمُوعِهِمَا هَيْئَةً
اجتماعية مركبة منهما ، فإذا رُمَتْ نفى هذه الهيئة الاجتماعية كان لذلك طريقان :

(٢٧٢) هو : أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن يعشار البصري ، رأى بعض الصحابة وروى
عن بعضهم ، وكان فصيحا ، وهو من القراء ، توفي سنة ١١٠ هـ عن ٨٨ سنة

أنظر ترجمته في : وفيات الأعيان ٣٥٤/١ ، والشهد ٢٧٠/٢ .

(٢٧٣) أنظر الكشف ٥٤١/١ ، وغريب أعراب القرآن ٢٥٩/١

(٢٧٤) في (أ) المنهى (٢٧٥) نقص في (ب)

(٢٧٦) أنظر سيبويه ٤٢١/١ ، وابن يحيى ٢٧/٢ .

(٢٧٧)

أحدهما : نفى الباني .

(٢٧٨)

والآخر : نفى البناء . فان نفيت وجود الباني كان وجود البناء ايضا متفيا جزئيا ،
وحيث تكون تلك الهيئة [متفيا] بكل واحد من جزأيه ، وان نفيت وجود البناء جاز
أن يكون الباني موجودا وجاز أن يكون معدوما ، وذلك لأن انتفاء الشرط يستلزم انتفاء
مشروطه ، ولا ينحصر ، فلا يلزم من انتفاء المشروط انتفاء شرطه إذا عرفت هذا فالإتيان
والحديث فيما نحن فيه من قبيل الشرط والمشرط ، فإن الإتيان شرط الحديث ، فإنه
لا يعقل حديث من غير إتيان ، وإذا كانا من قبيل الشرط والمشرط كان لهما هيئة
اجتماعية لا محالة ، فإن نفيت تلك الهيئة الاجتماعية بنفى الإتيان انتفى الحديث أيضا
لا محالة ، وان نفيت الحديث جاز أن يكون الإتيان موجودا وجاز أن يكون معدوما كما بيناه .
إذا عرفت هذا التمهيد فقول المصنف (أحدهما : ما تأتينا فكيف تحدثنا)

المعنى فيه : أنك لم تأت إلينا فكيف يتصور أن تحدثنا ، والأمر كذلك لأن الإتيان شرط
الحديث ، فإذا انتفى الشرط انتفى مشروطه جزما ، وهو الحديث ، فالذي منع من
الحديث ترك الإتيان .

ولقائل أن يقول في قوله : (أَوْ لَوْ أَتَيْنَا لَعَدَّتْنَا) نظريان ذلك أنه لا يلزم من وجود
الشرط وجود المشروط ، وهذا ظاهر ، وحيث فلا يلزم من وجود الإتيان وجود الحديث
كما لا يلزم من وجود الباني وجود البناء .

(٢٧٧) في (أ) الثاني .

(٢٧٨) في (ب) فإذا .

(٢٧٩) نقص في (ب)

قوله : (الآخر : مَا تَأْتِينَا أَبَدًا إِلَّا لَمْ تَحْدَثْنَا) *

اعلم أنه في هذا الوجه نفى مجرد الحديث ، وأثبت الإتيان ، فكأنه قال : وجد منك إتياننا ولم يوجد منك حَدِيثُنَا ، فإن قلت : أليس أنكم قد ادعيتم أنه لا يلزم من عدم المشروط وجود شرطه ، والنفى هاهنا إنما هو الحديث لا غير ، وليس فيه دلالة على اثبات الإتيان ولا على نفيه ، فكيف يستقيم تفسيره بما ذكره سيبويه ؟
(٢٨٠)

قلت : إنا قد ذكرنا أنه لا يلزم من عدم المشروط عدم شرطه ، ولا اثبات الشرط ، ولم يدع أنه يلزم من عدم المشروط عدم شرطه البتة بل جاز أن يعدم المشروط ويكون الشرط ثابتا وهو كبير / النفاثر ، وحينئذ يستقيم أن يريد المتكلم من كلامه نفى المشروط واثبات ^{٢٨٢} الشرط ، وحينئذ يكون اثبات الإتيان مرادا ، ويكون النفي هو الحديث لا غير كما فسره سيبويه ، وليس مراد سيبويه أن مدلول الكلام بالوضع هو المفسر لا غير ، وإنما أراد التحثيل لبعض صور إرادة اثبات اللازم عند نفى طروقه *

وقد ذكر في الحواشي ما يقرب مما ذكرناه ، فقال : أن الذي ضح من الحديث ففسى الأول ترك الإتيان ، ومعنى الوجه الآخر ما تأتينا ^{٢٨١} ، أي قد تأتينا إِلَّا أَنْكَ لَا تَحْدُثُنَا ، أو لا تأتينا فيكون عقيب الإتيان حديث *

وقال عبد القاهر : إذا قلت : مَا تَأْتِينَا [فَحْدُثْنَا] ^(٢٨٢) كان المعنى إِنْ أَتَيْتَ حَدَثَنَا ، وقد يراد بقولك : مَا تَأْتِينَا فَحْدُثْنَا أَنْكَ تَأْتِينَا إِنْ أَنْكَ لَا يَجُودُ مِنْكَ ، وذلك يتقرر ، على أَنَّ ترك الإتيان الذي لا يكون للحديث بمنزلة المحذوم كقولهم :

(٢٨٠) قال سيبويه ٤١٩ / ١ " وتقول : مَا تَأْتِينِي فَحْدُثْنِي ، فالنصب على وجهين من

المعاني : أحدهما : ما تأتيني فكيف تحدثني ، أي لو أتيتني لحديثني .

وأما الآخر : فما تأتيني أبدا إلا لم تحدثني ، أي منك إتيان كثير ولا حديث .
وان شئت أشركت بين الأول والآخر ، فدخل الآخر فيما دخل فيه الأول فتقول :

ما تأتيني فتحدثني كأنك قلت : ما تأتيني وما تحدثني .

وانظر المقتضب ١٦ / ٢ وانظر ابن يمين ٢٧ / ٢ ، ٢٨ .

(٢٨١) ثم قال بعد ذلك : " هذه فائدة الفاء " .

انظر الحواشي للزمخشري ورقة (٥١ و) .

(٢٨٢) نقص في (ب)

تَكَلَّمْتُ وَلَمْ تَتَكَلَّمْ • فكانه يقال : ما تأتينا حقيقة فتحد ثنا • أى أتيانك مختزل غير حقيقى •

كما أن المقصود فى قولهم : تَكَلَّمْتُ وَلَمْ تَتَكَلَّمْ أَنَّ سَدَّكَ لم ينفذ فيما يجحد • فصار بمنزلة

(٢٨٣)

الحقوق لعدم الفاعلة •

(٢٨٤)

وما ذكرناه أقرب وأوضح فاعبه •

وينمطف على ما ذكرناه من الصور بحثان :

(٢٨٥)

البحث الأول : أنهم إنما حصوا هذه الصور الست بالجواب بالفاء لأنها كلها غير واجبة •

فإذا جاء بالجواب بالفاء على إسماره " أَنْ " جعل فيها معنى الشرط والجزاء إلا ما شذ •

وكان الأول سبب الثانى كما بيناه لك فى كل صورة • وليس يحصل معنى الشرط والجزاء •

فيما يتعمق الواجب • ألا ترى أنك لو قلت : تأتيني فأعطيك لم يكن منه معنى إن تأتيني

(٢٨٦)

أعطيك •

ولو قلت : ما تأتيني فأعطيك • لكان المعنى إن تأتني أعطك فلما كان الواجب لا يحصل منه

معنى الشرط لم يأت الفاء بحدة وجاءت بحدة هذه الستة لفصول معنى الشرط فيها • فإن

قلت : فلم يحصل معنى الشرط فى غير الواجب دون الوجوب ؟ قلت : لأنه قد شارك الشرط

فى كونه غير واجب • واقتضت هذه المشاركة تقدير معنى الشرط فى غير الواجب دون الواجب •

(٢٨٣) أنظر المختص لعمد القاهر ٢/ ١٠٠٧ (رسالة)

(٢٨٤) فى (أ) فاعبه

(٢٨٥) فى (أ) الستة •

(٢٨٦) الفعل بعد الفاء فى مثل هذه الصورة مرفوع • والفاء عاطفة مطلقا ظاهرا •

أنظر ص ٦٣ • ٦٤ •

وقد جاء النصب بـ "م" الفاء في الواجب شاذاً ، قال الشاعر :

[٤] سَأَتَرُكَ مَزَلِي لِيَنِي تَحِيَّيْمٌ ، وَالْحَقَّ بِالْحِجَارِ فَاسْتَرِحَا (٢٨٨)

(٢٨٧) وفي سيبويه ٤٢٣ / ١ •

" وقد يجوز النصب في الواجب في انذار الشعر ، ونصبه في الاضطراب من حيث أنتصب في غير الواجب ، وذلك لأنك تجعل أن المماثلة " .
وفي المقنن ٢٣ / ٢ " وأعلم أن الشاعر إذا اضطرر إلى أن ينصب فـ "م" الواجب ، والنصب على الضمار " أن " يذهب بالأول إلى الاسم على المعنى ، فيقول : أنت تأتيني فـ "م" تـ "م" أنت يكون منك اتيان فـ "م" فـ "م" لا يجوز في الكلام وإنما يجوز في الشعر للضرورة " .

(٢٨٨) بحره الوافر ، وقائله المفيرة بن حنبل ، وليس في ديوانه وفي شواهد المعنى أنه للمفيرة بن حنبل التميمي الحنظلي •
والشاهد فيه : نصب الفعل المضارع " فاسترحا " بـ "م" الفاء في الإيجاب وهذا شاذ عند الشارح وضرورة عند سيبويه والمبرد •
وقال الأعلم الشمتري " ويرى لأسترحا فلا ضرورة فيه على هذا " ، ورواية المقنن " وألحق بالمراق " .

وقال السيوطي في الخزائن " وقال الدماميني في الحاشية الهندية : لقائل أن يقول لا نسلم أن " استرح " منصوب بل هو مرفوع مؤكد بالنون الخفيفة موقوف عليها بالألف ، وتأكد مثل هذا جائز في الضرورة " .

أنظر سيبويه وهامشه للأعلم ٤٢٣ / ١ ، والمقنن ٢٤ / ٢ والمصنوع ١٩٧ / ١ والخزائن ٦٠٠ / ٣ ، والبهج ٧٧ / ١ ، ٢ ، ١٠ ، ٧٣ ، وشرح الأشموني ٣٠٥ / ٣ ، وشواهد المعنى هامش الأشموني ٣٠٥ / ٣ ، والسرطاني النحاة ص ١١٩ •

البحث الثاني : أنك قد عرفت بما حققته في كل صورة أن المطف [الفاء] في هذه
الصور الست راجع إلى عطف مصدر على مصدر ، وأنه من قبيل عطف الاسم المفرد ،
وأنه في معنى الشرط والجزاء من حيث أن الأول سبب لوجود الثاني كما بيناه ، فصار
ما بعد الفاء كجواب الشرط لما بينهما من المشابهة ، وإن لم يكن في الحقيقة جواباً
للشرط ولهذا لم يكن مجزئاً .

قوله : (وَيَمْتَنِعُ الظَّهَارُ أَنْ مَعَ هَذِهِ الْأَحْرُفِ إِلَّا أَنْ أَمَّا إِنْ كَانَتْ لَا مَعْنَى) .

اعلم أن مراده من الأحرف ما ذكره من الأحرف الخمسة ، وضمون هذا الفصل ثلاث مسائل .
المسألة الأولى : أنه يمتنع الظهار أن مع أربعة أحرف :
حتى ، و أو ، وواو الجمع ، والفاء ، ويمتنع أيضاً الظهار أن مع لام الجحد ، فلا يجوز
أن تقول : سرتَ حتى أن أدخلها ولا تقول : استنى فأن أكرمك ، وكذلك البواقى .
واحتجوا على ذلك بثلاثة أوجه :

أولها : دليل إرادتها ، وتقديرها ظاهراً كما بيناه لك ، وهي كثيرة في الاستعمال فحذفنا
من اللفظ ، وألزمنا الضمار تخفيفاً لمقصود الإيجاز والتخفيف .

وثانيها : أن الفاء في هذه الحواضغ فاء الجواب ، فهي في باب الشرط ، وكما أن الفاء في
جواب الشرط لا يقع بعدها أن فلا تقول : إن تضربَ فأن أضربَ فذلك ملهنا يمتنع
إظهار أن الناصبة في اللفظ توقيراً لحكم المشابهة بقدر الإمكان .

وثالثها : أن إظهار أن في اللفظ يقضى إلى عطف الاسم على الفعل ، وأنه ممنوع .
بيان ذلك : أن صيغة " أن " مع الفعل الثاني في معنى الجحد ، والأول فعل ، فلم
أظهروا أن بعد الفاء ، وقالوا : زرتني فأن أكرمك كان المصدر مضافاً على صيغة الفصل
ولا يخفى امتناعه .

(٢٨٩) نقص في (أ)

(٢٩١) في (ب) الظهار

(٢٩٣) في (هـ) فكما

(٢٩٤) وانظر صهيبي ٤١٨ / ١ ، وابن يمش ٢٨ / ٢ ، ٢٩

(٢٩٠) في (أ) الستة .

(٢٩٢) في (أ) فاء لجواب

المسألة الثانية : أنه يمتنع أيضا إظهار أن بعد لام الجحد في نحو قولك : مَا كَانَ زَيْدٌ
ليدخل دأرك ، واحتجوا عليه بأربعة أوجه :

الأول : أن قولهم : ما كان زيد ليدخل دأرك جواب فعل ليس بتقدير الاسم ، ولا
لفظ لفظ الاسم لأنه جواب قائل : زيد سوف يدخل ، وعمرو سوف يأكل ، فلو قلنا : ما
كان زيد لأن يدخل وما كان عمرو لأن يأكل بإظهار أن لكما جعلنا مقابل سوف يدخل
وسوف يأكل اسما لأن " أن " مع الفعل بمنزلة المصدر ، وهو اسم ، فذلك لم يجز
إظهارها ، كما لا يجوز إظهار الفعل في قولك : يَا زَيْدُ (٢٩٥)

الثاني : أن التقدير عندهم : ما كان زيد مقدرا لأن يدخل ونحو ذلك من التقديرات التي
توجب المستقبل من الفعل ، و " أن " توجب الاستقبال ، فاستغنى بما تضمن الكلام من
تقدير الاستقبال عن ذكر أن .

الثالث : أنه إنما امتنع إظهار " أن " بعد لام الجحد لأنها صارت بدلا من اللفظ
بها لأنك إذا قلت : مَا كَانَ زَيْدٌ يَدْخُلُ كَانَ نَفِيًا لِيَدْخُلَ ، كما لو أظهرت " أن " قلت :
ما كان زيد لأن يدخل ، فلما صارت بدلا منها لم يجوز إظهارها كما أن ألف الاستفهام
لما كانت بدلا من واو القسم في قولهم : وَاللَّهِ لَا قُوَّةَ ، لم يجوز إظهارها إذا كانت السلام
بدلا منها فكانها مظهرة (٢٩٦)

الرابع : قاله في الحواشي : إنما وجب إضمار أن بعد لام التأكيد لأنها زائدة ، فناسب
الزام الإظهار ، توقيرا لمقصود الإيجاز والاختصار (٢٩٧)

(٢٩٥) في الأشعري ١٨٨/٣ " وأظم أن التحذير على نوعين :

الأول : أن يكون بإيائك ونحوه .

والثاني : بدونه ، فالأول يجب ستر عاطفه مطلقا ، كما أشار إليه بقوله إيماك

والشر ، ونحوه * وأنظر التسهيل ص ١٩٢

(٢٩٦) في (أ) إذا (٢٩٧) الأصل : والله لأقومن ، ثم أبدلت الهزة من واو القسم

ولا يجوز الجمع بين الواو والهزة لأنه لا يجمع بين البدل والبدل منه .

وأنظر ابن جيمس ٢٩/٢ . (٢٩٨) في (أ) فناسب .

(٢٩٩) قال في الحواشي ورقة ٥١ و " وإنما وجب إضمار أن بعد لام التأكيد لأن هذه

اللام زائدة ، والاضمار أولى للإيجاز والاختصار وليس كذلك اللام إذا كانت لام

كي لأنها لا تكون زائدة بل تكون لمعنى أصلي .

وقد ذكرنا فيما تقدم أنها إنما سميت لام الجحد لأجل الجحد الذي في أول الكلام .
وهي تولد تعالى :

" وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ^(٣٠٤)

فأما اللام نفسها / فليست للجحد .

٢٦٢
ظ

المسألة الثالثة : في حكم اللام المسجلة بلام كي ، وتسمط على وجهين :

أحدهما : بغير " لا " كقولك : جئتكَ لتُكرِّمَنِي .

والثاني : مع " لا " كقولك : لئلاَّ يَطمِئِنِّي .

ويجوز في الأولى إظهار " أن " بعدها ، وفي الثانية إظهار " أن " بعدها ،
فتقول في الأولى : أطع الله لأنَّ يدُ سُلَطةِ الجَنَّةِ قالوا : إنما ساغ إظهار أن هنا لأن اللام

ليست من حروف الحذف وإنما حرف من حروف النبر ، والجار لا يدخل على الفعل ، فجاز

لذلك إظهار أن ، ليظهر أن اللام غير داخل على الفعل ، ولكن الإظهار ليس

بواجب بل أنت مخير إن شئت أظهرتها ، وإن شئت أضمرتها كما يجوز إظهار الفمـلـ

واضماره بعد " إن " في قولهم : إن خيراً فخير وإن شراً فشر ^(٣٠٦) .

وتقول في الثانية : احتج على لئلاَّ يَطمِئِنِّي حقّي .

قال الله تعالى : " لئلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ ^(٣٠٣)

ولا بد من إظهار أن بعد هذه اللام بخلاف التي قبلها .

(٣٠٤) سورة الأنفال الآية ٣٣ ، وانظر الكشاف ١٥٥ / ٢ ، ١٥٦ .

(٣٠١) في (ب) هاهنا .

(٣٠٢) في «سبويه» ٤٠٨ / ١ : وأما اللام في قولك : جئتكَ لتفعلَ بمنزلة " إن " فـيـ

قولك : إن خيراً فخير ، وإن شراً فشر ، إن شئت أظهرت الفعل هاهنا ، وإن

شئت خزلته وأضمرته وكذلك " أن " بعد اللام أن شئت أظهرته ، وإن شئت

أضمرته .

وانظر المقتضب ٢ / ٢٩ ، وابن يمين ٢ / ٢٨

(٣٠٣) سورة الحديد الآية ٢٩ ، وانظر الكشاف ٦٨ / ٤

قال في الحواشي : إنما وجب إظهار " آن " في ثلثا حذراً من تولي لامين الأولسي
منها لام كي ، والأخرى لام كلمة " لا " (٣٠٤)

وقيل إنما وجب الإظهار هاهنا لأن أن مصدرية ، وكونها مصدرية مما يوهم أنها لا تدخل
إلا على نفس الفعل ، فإذا دخلت على الحرف وجب إبرازها لئلا يتوهم السامع أن الكلام
غير متضمن لها ، وقيل إنما وجب ذلك لأن حرف النفي له صدر الكلام ، وإنما يجوزوا
دخول " لا " هذه جملة صلة لأن مثلاً في قوله : جاءني الذي لا يخرج ، فلو حذفتم
" آن " ووليتها حرف الجر كان كحذف حرف الجر عن الوصول ، وبإزالة النفي في الصلة ،
وذلك يمتنع . (٣٠٥)

والفرق بين لام " كي " ولام الجحد من ثلاثة أوجه .

الأول : أن لام كي للتحليل ، ولام الجحد ليست للتحليل .

الثاني : أن لام الجحد لو أسقطت لم يخل ما هو المراد من الكلام وذلك لو أسقطت اختل .

الثالث : أن لام الجحد إنما تكون بعد نفي دخل على كان ، ولام كي ليست كذلك . (٣٠٦)

فقد ظهر لك أن الأفعال المضارعة المنصوبة جاءت على ثلاثة أقسام :

فعل ينتصب بحرف ظاهر لا يجوز إضماره ، وفعل ينتصب بحرف يجوز أن يظهر وأن يضم .
وفعل ينتصب بحرف لا يكون إلا ضمرا .

قوله : (وليس بحتبان ينتصب الفعل في هذه المواضع بل للمدول به إلى غير ذلك من

معنى وجهة من الإعراب صاغ) .

اعلم أنه لما ذكر أن الفعل المضارع ينتصب بعد كل واحد من الحروف الخمسة التي ذكرها
بإضمار أن على الوجه الذي بينه في كل مثال بخصوصه قال بعده : ولا تظن أنه لا بد
من انتصابه على التأويل الذي ذكرناه بل يجوز أن يرتفع ، ويجوز أن ينجزم على التأويل
مقابر لتأويل النص كما سنبينه في مباحث كل حرف .

(٣٠٤) أنظر الحواشي ورقة (٥١ و)

(٣٠٥) وأنظر سيبويه ٤٨١/١ ، والمقتضب ٣٢/٢ ، والبحر المحيط ٢٢٩/٨ .

(٣٠٦) وأنظر ابن يمش ٢٨/٢ ، ٢٩ ، (٣٠٧) في (ب) الوجه .

قوله : (بل للمدول إلى غير ذلك من معنى وجهته من الاعراب مَسَاغٌ) ، تقول : عَدَلْتُ
بِهِ عَنِ الطَّرِيقِ الْمَسْلُوكِ إِلَى غَيْرِهِ * أَيْ أَمَلْتُهُ وَصَرَفْتُهُ عَنْهُ (٣٠٨) وتقول : مَسَاغَ لَهُ مَا فَصَلَ
أَيْ جَاذَلَهُ ذَلِكَ ، وَأَنَا سَوَّغْتُهُ (٣٠٧) لَهُ مَا أَيْ جَوَّزْتُهُ (٣١٠) ، وقوله " مَسَاغٌ " مرفوع بالابتداء ،
وما قبله خبره ، والضمير في قوله به يرجع إلى الفعل المنتصب في تلك المواضع .
وقوله : (إلى غير ذلك) أي إلى غير ما كان عليه من المعنى ومن الاعراب بالنصب كما
سنبينه لك .

وقوله : (مِنْ مَعْنَى وَجْهَةٍ مِنَ الْإِعْرَابِ) .
اعلم أن (معنى) منون ، وقوله : (وجهة) الواو فيه للحطف ، وقوله : (مِنْ
الاعراب) مطلق بجهة ، وقد تخيل قوم أن الواو في الكلمة ، وأن معنى ضاف إلى وجهة
كما كانت الواو في الكلمة في قوله تعالى : " وَلَكِنَّ وَجْهَهُ هُوَ مَوْلَاهُ " (٣١١)
والصواب ما هنا حرف عطف لأنك ستعرف المنايعة بينهما ثابتة من وجهين :

- أحدهما : من جهة المعنى
- والآخر : من جهة الإعراب (٣١٢)

- (٣٠٨) وانظر اللسان مادة " عدل " ٢٨٣٨/٤ وما بعدها .
- (٣٠٩) نقص في (ب) .
- (٣١٠) وانظر اللسان مادة " سوغ " ٢١٥٢/٣ .
- (٣١١) سورة البقرة الآية ١٤٨ ، وانظر الكشاف ٣٢٢/١ .
- (٣١٢) الجهة معناها : الناحية ، والوجهة : معناها القبلة ، ولذلك قرأ أبي " وَلَكِنَّ
قَبْلَهُ هُوَ مَوْلَاهُ " هذا من ناحية المعنى أما من ناحية الإعراب فالواو حرف عطف
و " جهة " مصطوف على معنى .
أي يجوز في الفعل المضارع في هذه المواضع السابقة غير النصب من ناحية
المعنى والاعراب .
وفي اللسان مادة " وجه " ٢٢٥/٦ :
" التَّوَجُّهُ وَالْجِهَةُ بِمَعْنَى ، والهَاءُ عوض عن الواو ، والاسم الْوَجْهَةُ وَالْوَجْهَانَةُ .
بكسر الواو وضمها ، الواو تثبت في الأسماء كما قالوا وَلَدَةٌ ، وإنما لا تجتمع مع
الهَاءِ في المصادر ."

ولقائل أن يقول في عبارة المصنف نظر ، فإنَّ المنصوب بعد اللام لا يجوز المدول عنه (٣١٣)
إلى غيره ، وإنما المدول جائز في الأحرف الأربعة الباقية ، وهي : حتى ، وأو ، والفاء ،
والواو ، وليس في عبارته ما يدل على أن اللام مستثناة عما ذكره من الحكم ، ومخالفة
لأخواتها الأربعة ، وقد أورد المصنف صاحب كل حرف من الأحرف الأربعة بفصل يخصه .
الفصل الأول : في مباحث " حتى "

اعلم أن الفعل المضارع يستقيم أن ينصب بعد " حتى " ويستقيم أيضا أن يرفع ، أما
النصب فمن وجهين *

أحدهما : أن يكون " حتى " بمعنى " إلى " .

والآخر : أن يكون بمعنى " كي " ، وسنذكر الفرق بينهما (٣١٤) *

وأما الرفع فهو أن يكون " حتى " عاطفة ، وارتفاع الفعل بعدها يقع على وجهين أيضا :

الأول : أن يكون الفعل الذي بعدها متصلا بالفعل الذي قبلها *

والثاني : أن يكون منقطعا عنه (٣١٥) *

(٣١٣) في (ب) به *

(٣١٤) وفي سيبويه ٤١٣/١ " اعلم أن " حتى " تنصب على وجهين :

فأحدهما : أن تجعل الدخول غاية لمسيرك ، وذلك قولك : سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا
كانك قلت : سِرْتُ إِلَى أَنْ أَدْخُلَهَا فالناصب للفعل هاهنا هو الجار في الاسم
إذا كان غاية ، فالفعل إذا كان غاية منصوب ، والاسم إذا كان غاية جر ، وهذا
قول الخليل *

وأما الوجه الآخر : فإن يكون السير قد كان ، والدخول لم يكن وذلك إذا جاءت
مثل " كي " التي فيها إضمار " أَنْ " وفي معناها وذلك قولك : كَلَّمْتُكَ حَتَّى تَأْمُرَ
بِشَيْءٍ *

وانظر المختضب ٣٨/٢ ، وابن يمين ٤٠/٧ ، والأشعرى ٦٩٢/٣ وما بعدها *

(٣١٥) وفي سيبويه ٤١٣/١ " وأعلم أن حتى يرفع الفعل بعدها على وجهين :

تقول سرت حتى أَدْخُلَهَا ، تعني أنه تَأَن دَخول متصل بالسير كاتصاله به
بالفاء إذا قلت : سرت فأَدْخُلَهَا ، وأَدْخُلَهَا هاهنا على قولك : هو يدخل ، وهو
يضربُ إذا كَتَّ تَخْبِرُ أَنَّه في عطسه وأنَّ عطسه لم ينقطع ، فإذا قال : حَتَّى =

وقد أهمل المصنف هاهنا ذكر بعض هذه الأوجه الأربعة كما سنبينه لك .
 قوله : (فَأَمَّا بَعْدَ حَتَّى ، حَالَتَانِ كَوْنِي أَحَدَهُمَا مُسْتَقْبَلٌ أَوْ فِي حُكْمِ الْمُسْتَقْبَلِ)

فينصب ، وفي الأخرى حال^(٣١٧) أَوْ فِي حُكْمِ الْحَالِ فَيُفْرَغُ) .
 اعلم أن الفعل المضارع بعد " حتى " لا يجوز نصبه إلا إذا كان^(٣١٨) [زمانه] مستقبلا بالنسبة إلى زمان وجود الفعل الأول الذي هو سبب الفعل الثاني ، ولا يجوز رفعه إلا إذا كان زمانه حالا بالنسبة إلى زمان الفعل المتقدم ، ولا يشترط في النصب أن يكون الفعل مستقبلا بالنسبة إلى زمان وجود الفعل الذي قبله ، وإن كان قد مضى وانقضى وكذلك لا يشترط في الحال كونه حاضرا زمان الإخبار بل يجوز أن يكون قد انقضى ، ويكون حكاية حال ماضية كما ذكرناه .

وقد أورد المصنف في المنصب من صور الفعل المضارع الواقع بعد حتى ، وزمانه مستقبل

٢٦٣

و

بالنسبة إلى زمان الاخبار / ثلاث صور :

الأولى : (قولك : سِرْتُ حَتَّى أَدْخَلْتُهَا) .

اعلم أنك إذا أردت بحتى معنى " كى " صار التقدير : سرت كى أَدْخَلْتُهَا ، وكان الفصل المضارع منصوبا مستقبلا [لسم]^(٣١٩) يوجد بعده وكان سببه وهو السير واقعا لا محالة^(٣٢٠) .

أَدْخَلْتُهَا فَكَأَنَّهُ يَقُولُ : سرت فإذا أنا في حال دخول ، فالدخول يتصل بالسير كاتصاله بالفاء ، فحتى صارت هاهنا بمنزلة إذا ، وما أشبهها من حروف الابتداء ، لأنها لم تجز على معنى " إلى أن " ، ولا معنى " كى " فخرجت من حروف النصب كما خرجت " إذن " منها في قولك : إذن أظنك .
 أما الوجه الآخر : فإنه يكون السير قد كان ، وما أشبهه ويكون الدخول وما أشبهه الآن فمن ذلك : لقد سرت حتى أَدْخَلْتُهَا ما أضغ أى حتى إلى الآن أَدْخَلْتُهَا كيف شئت . . . الخ "

وانظر المقتضب ٣٩ / ٢ وما بعدها ، وابن يعيش ٣٠ / ٧ وما بعدها ، والأشعري

٢٩٨ / ٣ وما بعدها .

(٣١٦) في (أ) أحديهما . (٣١٧) في (أ) الآخر .

(٣١٨) نقص في (ب) (٣١٩) (أ) كى .

(٣٢٠) نفس في (ب) (٣٢١) وانظر سيبويه ٤١٣ / ١ ، وابن يعيش ٣٠ / ٧

الثانية : (قولهم : أسلمتُ حتى أدخل الجنة) .

الشاهد فيه : أن حتى فيه بمعنى " كى " والإسلام الذى هو سببه كان ووقع ، ودخول الجنة لم يكن بعد ، ولم يوجد لكنه [موجود] (٣٢٢) ومترقب ، والفعل المضارع فيه مستقبل بالنسبة إلى زمان الإخبار .

الثالثة : (قولك : كلمته حتى يأمر لي بشئ) .

الشاهد فيه : أن الكلام الذى هو سببه قد تحقق ، ووقع ، ومسببه وهو الأمر له بشئ . مستقبل مترقب لم يوجد ، والكلام [في] (٣٢٣) على نحو ما قبله ، فقد اشتركت هذه الصور الثلاث فى أن الفعل فيها بعد حتى منصوب ومترقب لم يوجد ، وهو المراك من قوله : (هو فى أحدهما مستقبل) فإن مراده الاستقبال بالنسبة إلى زمان الإخبار كما بيناه لك فى كل واحدة من الصور الثلاث .

قوله : (أَوْ كَانَ مَقْتَبًا إِلَّا أَنَّهُ فِي حُكْمِ الْمُسْتَقْبَلِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ فِي وَقْتِ وُجُودِ الْمَسْبُورِ الْمَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ) (٣٢٤) كَانَ مَرْتَبًا) .

اعلم أن الضمير العرفى الذى هو اسم " كان " والضمير المنصوب الذى هو اسم " أن " يرجعان إلى الفعل المضارع المنصوب الواقع بحث حتى و " المفعول " مجرور صفة الحير ، والضمير المجرور بالإضافة فى قوله : (من أجله) يرجع إلى الفعل المضارع المنصوب بمسند حتى لأن الفعل الأول إنما أوجده المتكلم لأجل وقوع الفعل الثانى فيما يستقبل ، والمعنى أن الفعل المستقبل فى هذا الضرب قد وجد وانقضى بالنسبة إلى زمان الإخبار ، إلا أنك إذا نسبتته إلى زمان وجود الفعل الأول الذى هو سببه كان مستقبلا بالنسبة إلى تلك الحال ، وهو فى زمان الإخبار حكاية حال ماضية نحو قولك : سرتُ أميَ حتى أدخلها فنصب ، وليس القصد من الفعل المضارع ما هنا هو الزمان المترقب عند الإخبار ، وإنما

(٣٢٢) زيادة فى (أ)

(٣٢٣) نقص فى (ب)

(٣٢٤) فى (أ) أحدهما .

(٣٢٥) فى (ب) لأجله .

المقصود هو الزمان الذي كان متربطاً عند السير بالأمس ، لأن المعتبر في النصب أن يكون الفعل مستقبلاً بالنسبة إلى زمان وجود الفعل الأول الذي هو سبب لا غير ، ويستوى فسي ذلك ما كان متربطاً عند الإخبار ، ولم يوجد بعمد ، وما كان قد تنقضى ووقع قبل زمان الإخبار كما بيناه .

ولقائل أن يقول : فيما ذكره المصنف نظر من وجهين :

الأول : أنه أهمل هنا تمثيل المنصوب بما كانت حتى فيه بمعنى " إلى أن " واقتصر على ذكر ما كانت " حتى " فيه بمعنى " كي " . (٣٢٦)

قال ابن السراج : تقول : أنا أسيرُ حتى أدخلها ، والتقدير : أسيرُ إلى أن أدخلها ، ومقتضاه : سرت إلى دخولها ، والدخول غاية للسير ، وليس بملة للسير . (٣٢٧)

قال طي بن عيسى : الفرق بين " حتى " إذا نصبت الفعل بمعنى إلى أن ، وبينها إذا نصبت بمعنى " كي " . (٣٢٨)

أن الغاية في " إلى " هي المقصودة ، وأن يتصل الصل فيها من ابتداء إلى انتهائه بمنزلة قولك : سرت سيراً متصلاً حتى أدخلها ، فلم يكن هناك فصل بين السير والدخول ،

(٣٢٦) اعترضها الشارح هذا يمكن الرد عليه بأن المصنف ذكر المثال الأول وهو " سرت حتى أدخلها " فحتى هنا يمكن أن تكون للشاية أي أن سيرى مستمراً إلى أن أدخل البلدة التي أتوجه إليها .

وقد مثل بهذا المثال سيبويه حتى التي للغاية ، وحتى التي بمعنى " كي " . أنظر سيبويه ٤١٣/١

ومثل ابن يمين قوله : سرت حتى تطلع الشمس ، فهن فيها لا تكون إلا بمعنى إلى أن فقط .

أنظر ابن يمين ٢٠/٢

ولعل الشارح يقصد بهذا الاعتراض أن المصنف لم يذكر مثلاً تكون فيه " حتى " بمعنى " إلى أن " فقط دون احتمال لمعنى كي .

(٣٢٧) أنظر أصول ابن السراج ١٥٢/٢ (رسالة)

(٣٢٨) هو أبو الحسن طي بن عيسى (الرماني) نشأ بالرباط (قصر بواسط بالمراق)

ثم وفد إلى بغداد ، فأخذه من الزجاج وابن دريد وابن السراج وغيرهم ، ونهغ =

بل أحدهما متصل بالآخر ^(٣٢٩) بخلاف النصب " بكى " فإنه لا يشترط الاتصال كما عرفت .
 الثانى : أنه ذكر من صور المستقبل بالنسبة إلى زمان الإخبار ثلاث صور ، وأهل بالكلية
 ذكر صور ما انقضى ووقع وكان مستقبلا بالنسبة إلى زمان وجود السبب ، واقتصر على ذكر
 حكمه .

قولس : (وَيَرْفَعُ إِذَا كَانَ الدُّخُولُ يُوجَدُ فِي الْحَالِ)
 اعلم أنه ذكر أول الفصل أن الفعل المضارع الواقع بعد " حتى " إنما يرفع إذا كان حالا
 أو فى حكم الحال ، والمراء من حكم الحال ما كان حكاية حال ماضية كما كلن المراد من
 حكم المستقبل ما هو حكاية حال ماضية .

وقد ذكر مما كان حالا مثالين ، ومما كان حكاية حال مثلا واحدا .
 الأول : (قَوْلُكَ : سِرْتُ حَتَّى أَدْخَلْتُهَا) بالرفع ، كانت قلت : حتى أنا أَدْخَلْتُهَا الآن .
 قال ابن السراج : إن حتى إذا جاءت بمعنى المطف ارتفع ما بعدها وارتفع السراج
 الفعل بعدها على ضربين :

أحدهما : أن يكون الفعل الذى بعدها متصلا بالفعل الذى قبلها .
 والآخر : أن يكون مقطوعا منه ، ولا بد فى الجميع من أن يكون الفعل الثانى يؤدیه
 الفعل الأول ^(٣٣٠) .
 يريد أن يكون الفعل الثانى محلول الفعل الأول ، فتقول فى المتصل سرت حتى أَدْخَلْتُهَا ،
 ذكرت أن الدخول اتصل بالسير بلا مهلة بينهما كمعنى القاء إذا عطفت بها قلت : سرت

فى الصرية يؤيد المذهب البصرى مع ميل إلى الفلسفة لأنه معتزلى ، وظهر
 ذلك فى دراسته وتأليفه .
 ومن مؤلفاته فى النحو : شرح كتاب سيوسيه ، شرح مقتضب المبرد ، وشرح
 أصول ابن السراج .
 توفى ببغداد سنة أربع وثمانين وثلاثمائة .
 وأنظر ترجمته فى : معجم الأدباء ٧٣/١٤ : ٧٨ ، ونزهة الألبا ص ٣١٨ :
 ٣١٩ ، وأنباء الرواة ٢/٢٩٤ : ٢٩٦ ، وبغية الوعاة ٢/١٨٠ : ١٨١ ،
 ونشأة النحو ١٧٢ : ١٧٣ .

(٣٢٩) أنظر شرح الرماني لكتاب سيوسيه ٣/ قسم ١٠٤/٢ وما بعدها .
 (٣٣٠) أنظر أصول ابن السراج ٢/٢٦ (رسالة)

فأنا أدخلها ، وصلت الدخول بالسير ، وجعلت ^(٣٣١) السير ، وجعلت السير علبة
للدخول فلو قلت : سرت حتى يدخل زيد ، فرفعت يدخل * لم يجوز لأن سيرك لا يكون
علة لدخول زيد ، ولا يؤدي إليه ، فإن نصبت وجعلته غاية جاز ، ويكون المعنى إلى
أن يدخل زيد .

وتقول : سرت حتى تطلع الشمس بالنصب ، لأن الطلوع قد يكون غاية لسيرك ، ويمنع
الرفع ، لأن الطلوع ليس مملول سيرك ، وكذلك تقول : صعدت السطح حتى أسمع أذان
المؤذن ، لأن صعود السطح قد يكون سببا لسماع صوت المؤذن ويمنع أن تقول : صعدت
حتى يؤذن المؤذن ، لأن الصعود ليس سببا لاذان المؤذن .

ويجوز أن يكون ما قبله منقطعا منه ، وذلك لتقولك : لقد سرت حتى أدخلها ما أسمع أي
حتى أنى الآن أدخلها كيفما شئت .

الثانية : (قولهم : مرغى حتى لا يرجونه) بالرفع ، وعلامة الرفع إثبات النون ، والتقدير
حتى هم لا يرجونه ^(٣٣٢) .

قال ابن السراج : إنما يريد أنه الآن لا يرجونه ، وأن هذه حالة قبل وقت كلامك ،
فحتى هاهنا كحرف من حروف الابتداء ^(٣٣٣) .

فقد اشتركت هاتان الصورتان في أن الفعل المضارع بعد حتى في كل واحدة / منهما ^(٣٣٤) ^ط
بمعنى الحال العاصرة ، الثالثة : قولهم : (شربت الأبل حتى يجى البعير يجر مظنة)
الشاهد فيه : أن الشرب لما كان سببا لجى البعير بهذه الصفة التى هى جسر
البطن استقام رفع " يجى " ، وهو مهبوز اللام ، والكلام فيه على نحو ما تقدم .

(٣٣١) فى (ب) ورفعت .

(٣٣٢) وانظر سيبويه ٤١٣/١ ، والحقنصب ٤٠/٢ ، وابن يمين ٣١/٧ .

(٣٣٣) أنظر أصول ابن السراج ١٢٧/٢ (رسالة)

(٣٣٤) كناية عن الاضلاع وكثرة الشرب .

وانظر سيبويه ٤١٣/١ ، وابن يمين ٣١/٧ .

(٣٣٥)

الرابعة : قوله في التنزيل : "وَزَلْزَلُوا حَتَّى يَخْسِرَ الرَّسُولُ" *

(٣٣٦)

برفع " يقول " وهي قراءة نافع وحده ، وذلك لأن الفعل الواقع بعد حتى فعل حال ،

والفعل المضارع يرتفع بعد حتى إذا كان للمحال .

وما كان من ذلك فلا يخلو إما أن يكون حالا في حين الإخبار نحو مرض حتى لا يرجو نفسه

وأمثاله ، وإما أن يكون حالا قد ضمت ، فتحكيها على ما وقمت ، والاية من هذا القبيل .

والرفع فيه باعتبار أنه حكاية حال ماضية ، والنصب قراءة باقى الثمانية ، وذلك لأن الفعل

المضارع قد انتصب بعد حتى باضمار أن ، فهو على الاستقبال لأن المعنى الى أن يقول

كما تقدم .

قوله : (رتقول : كَانَ سَيْرِي حَتَّى أَدْخَلَهَا بِالنَّصَبِ لَيْسَ إِلَّا) *

اعلم أن كان الناقصة لا بد لها من اسم وخبر كما سيأتيك ، فإذا قلت : كان سيري حتى

أدخلها ، ونصبت الفعل بعد حتى كان الكلام صحيحا ، ووقع حتى وما يتعلق به خبرا

لكان ، فإن رفعت الفعل بعد حتى بقيت كان الناقصة بخبر خبر ، وفسد الكلام .

وقد نص ابن السراج وغيره على علة ذلك فقالوا : إذا نصبت يكون المعنى " إلى أن " .

أدخلها ، وكى أدخلها ، فتكون حتى وما عطف عليه خبر كان ، فإن رفعت ما بعدها

لم يجز لأن ذلك يقتضى ترك كان الناقصة بخبر خبر ، وأنه فاسد ، لأن معنى حتى

حينئذ يكون بمعنى الفاء ، فكذلك قلت : كان سيري فادخلها وهذا لا يجوز ، لأنك لم

(٣٣٧)

تأت بخبر كان .

(٣٣٥) سورة البقرة من الآية ٢١٤ *

وفي سيبويه ٤١٢/١ " وبلغنا أن مجاهد قرأ هذه الآية " وزلزلوا حتى يقول

الرسول " وهي قراءة أهل الحجاز .

والذى يعنيه سيبويه بأهل الحجاز هو نافع المدني .

وانظر البيان في غريب إعراب القرآن ١٥٠/١ ، وشرح اللمع ٤٣٠ ، وابن يعيش

٣١/٧ ، ٣٢ ، والبحر المحيط ١٤٠/٢ ، واتفق فضلاء البشر ١٥٦ - ١٥٧ .

والنشر ٢٢٢/٢ .

(٣٣٦) هو نافع الفقيه مولى ابن عمر ، له قراءة مشهورة ، توفي سنة ١١٧ هـ

انظر التهذيب ٤١٢/١٠

(٣٣٧) انظر أصول ابن السراج ١٢٧/٢ (رسالة) ، وابن يعيش ٣٢/٧ .

قال في الحواشي : لأن حتى في موضع خبر كان ، وكأنه قال : كان سيري إلى هذا
(٣٣٨)
الفعل .

فإن زدت في المسألة ما يكون خيرا لكان جاز ، فقلت : كان سيري أمي^(٣٣٩) .
قوله : (وَلَقَدْ كَانَ) يريد وجعلت أم خبرا لكان جاز له ، أن ترفع الفعل بمصدر
حتى لأن كان الناقصة قد استوفت اسمها وخبرها ، فلم يضر انقطاع حتى وما عطلت فيسه
عنها .

قوله : (أَوْ قُلْتَ سِيرًا مُّصَبًّا) .

اعلم أنك إذا جعلت السير الموصوف بكونه مفعلا خيرا لكان كالصورة التي قبلها حُسن رفع
الفعل المضارع بمصدر حتى ، وانقطاعه عن كان لأن كان لما استوفت الخبر لم تحتج إلى
شيء آخر يتعلق بها^(٣٤٠) .

قوله : (أَوْ أَرَدْتَ كَانَ التَّامَّةَ) .

اعلم أن الموجب لا تمنع الرفع في كان الناقصة فيما ذكره من الصورة إنما بقاؤها بخبر خبر
وكان التامة مكثفة بفاعلها ، وغير مفتقرة إلى خبر كما شتمزفه ، فلم يكن انقطاع ما بمصدر
فعلها عنها مثلا بالمعنى الذي أريد منها بتشلاف كان الناقصة^(٣٤١) .
قوله : (جَازَ فِيهِ الْوُجْهَانِ) يريد الرفع على الابتداء ، والنصب باضمار أن ، أو جعل
حتى بمعنى كي .

والمعنى في النصب بكل واحد منهما يخالف للآخر كما ذكرناه .

قوله : (وَقُولُ : أَمَرْتُ حَتَّى تَدْخُلَهَا بِالنِّصْبِ) .

اعلم أنا قد ذكرنا فيما تقدم أن شرط الرفع أن يكون الفعل الأول علة للثاني ، وسببا له
فإذا أدخلت همزة الاستفهام على الفعل الأول دل ذلك على الشك في وجود السبب ،
فلو رفعت الفعل المضارع بمصدر حتى كنت جازما بثبوت المملول مع الشك في وجود علتسه ،

(٣٣٨) أنظر الحواشي الورقة (٥١ و)

(٣٣٩) وعلى ذلك إذا قلت : كان سيري أم حتى أدخلها . جاز في (أدخلها)
الرفع والنصب على تقديرين :

ان جعلت أم خبرا جاز الرفع لحصول الخبر ، وان علقته بالمصدر الذي هو

السير وجب النصب ولم يجز الرفع لأنك لم تأت بخبر ، وانظر سيبويه ٤١٦/١

(٣٤٠) وانظر سيبويه ٤١٥/١ ، وابن يمين ٣٢/٧ (٣٤١) في (أ) مخلص

(٣٤٢) وانظر ابن يمين ٣٢/٧ .

هذا خلف لأن الاستفهام تعلق بالسبب ^(٣٤٣) .

ولقائل أن يقول : إن المصنف قال في خبر كان بالنصب ليس إلا فأنبت جواز النصب ، وضع جواز غيره بقوله : (لَيْسَ إِلَّا) ، وفي صورة الاستفهام اقتصر على ذكر النصب وحده ، ولم يتمرض لنفي جواز الرفع ، وإن كان ذلك مراداً منه ، فلو صرح بسد كان أجدر .

قوله : (وَأَيُّهُمْ سَارَ حَتَّى يَدْخُلَهَا بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ) ^(٣٤٤)

اعلم أن الخلل في الصورة الأولى إنما نشأ من الشك في وجود السبب كما ذكرناه ، وهمزة الاستفهام في هذه الصورة لم تدخل على السبب بل وجود السير الذي هو السبب مجزوم به ، والشك عارض بالنسبة إلى الشخص السائر لا بالنسبة إلى السير ، ألا ترى أنك إذا قلت في جواب المستفهم عن السائر هو زيد أو عمرو كان حسناً ومنطقياً ، ولو قلت : وجد السبب أو لم يوجد كان فاسداً فكذلك ما غ فيه الرفع والنصب على الوجه الذي ذكرنا أولاً ^(٣٤٥) .

الفصل الثاني : في أحكام " أو " ، ونصده ببحثين :

الأول : أن " أو " من حروف المطف كما ستعرفه ، وحروف المطف إنما تطف ما دخل في معنى الأول فإن لم يدخل في معنى رفع على الاستئناف قولك : ^(٣٤٦) [أريد] أن تزورني فلا تزورني ، وأريد أن تأتيني فتقم عني ^(٣٤٧) ، وأريد أن تطيعني وتخالفني .

(٣٤٣) وانظر ابن يمين ٣٢/٧ (٣٤٤) في (أ) ساروا .

(٣٤٥) في (أ) السبب

(٣٤٦) وفي سيبريه ٤١٦/١ " وتقول : أَيُّهُمْ سَارَ حَتَّى يَدْخُلَهَا لَأَنَّكَ قَدْ زَعَمْتَ أَنَّهُ كَانَ سِيرُودَ خَوْلٍ ، وَأَنَا سَأَلْتُ عَنْ الْفَاعِلِ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ قُلْتَ : أَيْنَ السَّيْرِ سَارَ حَتَّى يَدْخُلَهَا ، وَقَدْ دَخَلَهَا لَنَا حَسَنًا وَلَجَازَ هَذَا الَّذِي يَكُونُ لَمَّا قَدْ وَقَعَ ، لِأَنَّ الْفَصْلَ ثُمَّ وَقَعَ " .

وفي ابن يمين ٣٢/٧ " فَأَمَّا إِذَا قُلْتَ : أَيُّهُمْ سَارَ حَتَّى يَدْخُلَهَا فَإِنَّهُ يَجُوزُ مَعَهُ الْأَمْرَانِ لِأَنَّ السُّؤَالَ إِنَّمَا وَقَعَ عَنْ فَاعِلِ السَّيْرِ وَتَحْمِينِهِ ، أَمَّا السَّيْرِ فَتَحْقِيقُ ، فَجَازَ أَنْ يَكُونَ سَبَبًا وَمَوْجِبًا ، فَحِينَئِذٍ يَجُوزُ الِرْفَعُ لِأَنَّهُ سَبَبٌ ، وَالنَّصْبُ عِلْمٌ بِالْغَايَةِ أَوْ مَعْنَى كَى " .

(٣٤٧) نقص في (أ) (٣٤٨) في (أ) تاني .

فما بعد الفاء والواو في هذا ونحوه مرفوع لا غير لأنه لم يدخل في الإرادة "و" "لن" .
 الناصبة كانت في صلة الإرادة ، فلو نصبنا الثاني ومطابقه على الأول كان قد دخل في
 الإرادة ، وإنما ينتصب بحروف المطفأ ^(٣٤٩) ما يصح دخوله في معنى الأول نحو : أريد
 أن تأتي فحدثني وأحب أن أزورك وأصحبك ونحوه مما يستقيم دخوله في الإرادة ^(٣٥٠)
 وما هذا شأنه يجوز عطفه على ما قبل "أو" ويشارك في حكمه ، ويجوز أن يقطع
 عنه ويستأنف ، ثم الاشتراك والقطع بالاستئناف قد يجوز كل واحد منهما في بعض
 الصور ، وقد يجوز أحدهما ويمنع الآخر في بعض الصور كما ستمعرفه / في صور هذا الفصل ^{٢٦٤}
 قال ابن السراج : كل موضع وقعت فيه "أو" "أو" وحسن فيه تقدير إلا أن أو حتى
 فالفعل منصوب ، فان جاء فعل لا يصلح هذا فيه رفعت ، وذلك قولك : أتجلس أو تقوم
 يا فتى ، وهل تكلمنا أو تسيطر إلينا ، لا معنى للنصب هاهنا .
 قال الله تعالى : "هل يسمعونكم إذ تدعون أو ينصرون أو يضرعون" ^(٣٥١)
 فهذا مرفوع لا يجوز فيه النصب لأنه موضع لا يصلح فيه إلا أن ^(٣٥٢) .
 البحث الثاني : قال أبو سعيد : أصل "أو" أن تكون للمطفأ حيث كانت ، والمنصوب بعدها
 على وجهين : أحدهما : أن يتقدم فعل منصوب بناصب من الحروف ، ثم يحطف عليه بأو كما
 يحطف بسائر حروف المطفأ كقولك أريد أن تخرج إلى الكوفة أو تلزم زميلا ،
 وحدث الأمير كي يهب لي شيئا أو يحطني على دابة ، ومعناها أحد الأمرين ، وفي
 هذا المعنى يجوز أن يكون ما بعدها مرفوعا ومجزوما ، فالمرفوع نحو قولك : أنا ألزمك
 أو أخرج إلى ضيقتك ، والمجزوم ^(٣٥٣) ليخرج زيد إلى البصرة أو يقيم في مكانه ^(٣٥٤) .
 والآخر : أن يخالف ما بعدها ما قبلها ويكون معناها مع ما بعدها معنى إلا أن ^(٣٥٥) .

(٣٤٩) نقص في (أ) (٣٥٠) في (أ) وتحدثني .

(٣٥١) سورة الشعراء الآية ٧٢ ، ٧٣ .

وانظر سيبويه ٤٨٦/١ ، والمقتضب ٢٩/٢ ، والكشاف ١١٦/٣

(٣٥٢) أنظر أصول ابن السراج ١٢٩/٢ ، ١٣٠ ، وابن يمين ٣٢/٧ ، ٣٣ .

(٣٥٣) نقص في (أ) (٣٥٤) في (ب) أو ليقم

(٣٥٥) أنظر شرح السيرافي ٥٦١/٣ ، ٥٦٢ .

والفرق بين هذا وبين الأول أن الأول لا تعلق فيه بين ما قبل أو ، وبين ما بعدهما
 وإنما هو دلالة على أحد الأمرين ، وليس بين الأمرين ملازمة ، كما لا ملازمة بين قوله
 تعالى : " تَقَاتِلُونَهُمْ " وبين قوله : " أَوْ يَسْلَمُوا " (٣٥٦)
 وإنما هو إخبار بوجود أحدهما كما سبق منه . (٣٥٧)
 وكذلك : أنا ألزمتك أو أخرج إلى ضيقتك ، إنما هو إخبار بوجود لزوم أو وجود خروج
 إلى الضيقة ، وهذا كطلف الاسم بأو وكقولك : جاءني زيد أو عمرو ، ونحوه ، وأن الوجه
 الثاني الفعل الأول فيه قبل [أو] كاللزام في كل زمان ، والثاني كالمخرج بين عمومته ،
 ولذلك صير معنى إلا أن ، ألا ترى أن قولك : لألزمك ، مضمن للأوقات المستقبلية ،
 وكذلك لأضربك ، فإذا قلت : أوتفضيني أو تسبقني ، فقد أخرجت بعض الأوقات المستقبلية
 من ذلك التضمين ، وكان التقدير : لألزمك إلا الوقت المحتال الذي أوله قضاءك
 ديني ، ولأضربك إلا الوقت الذي أوله سبقك إياي . (٣٥٩)

(٣٥٦) سورة الفتح الآية ١٦

وفي سيبويه ٤٢٧/١ " وقال جل وعز " مَتَدَعُونَ إِلَى ثَوَمٍ أُولَى بِأَسِيْدٍ يَسِيْدٍ
 تَقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسَلِّمُونَ " إن شئت كان على الاشتراك ، وإن شئت كان على
 أو هم يسلمون "

وقال السيرافي ٥٦٢/٣ تحليقا على هذه الآية " الثاني عطف على الأول والذي
 يقع من ذلك أحد الأمرين : إما القتال وإما الإسلام وذكر في بعض المصاحف
 " أو يسلموا " ويسلموا نصب على معنى إلا أن ، فيجوز أن يقع القتال ثم
 يرتفع بالإسلام . "

وانظر معاني الفراء ٧١/٢ ، ٦٦/٣ ، غريب إعراب القرآن ٣٧٧/٢ ،
 والمقتضب ٢٨/٢ ، وشواند ابن خالويه ص ١٤٢ ، وابن يمين ٣٣/٧ ،
 والبحر المحيط ٩٤/٨

(٣٥٧) أنظر ص ٩٢ (٣٥٨) نقص في (أ) *

(٣٥٩) وفي سيبويه ٤٢٧/١ " وأعلم أن معنى ما انتصب بعد أو على إلا أن ، كما كان
 معنى ما انتصب بعد الفاء على غير معنى التمثيل تقول :
 لألزمك أو تفضيني ، ولأضربك أو تسبقني ، فالمنى لألزمك إلا أن تفضيني ،
 ولأضربك إلا أن تسبقني ، هذا معنى النص . "

وقد اجتمع "أو" والا التي للاستثناء في هذا المبنى للشبه الذي بينهما في المدول
عما أوجبه اللفظ الأول ، وذلك أنا إذا قلنا :

جاءني القوم الا زيدا ، فاللفظ الأول قد أوجب دخول زيد في القوم لأنه بهم ، فإذا
قلت : الا فقد أبطلت ما أوجبه الأول ، وإذا قلت : جاءني زيد أو عمرو ، فقد وجب
المجئ لزيد في اللفظ الأول قبل دخول "أو" ، فلما دخلت بطل ذلك الوجوب ،
ولهذا المعنى احتيج الى تقدير الفعل صدرا ، وراف الثاني عليه .

والذكر من صور هذا الفصل ثلاث :

الأولى : قوله تعالى : "تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسَلِّمُونَ" (٣٦٢)

المشهور قراءة الرفع في "يُسَلِّمُونَ" وعلة رفعه ثبات النون كما ذكرناه في إعراب
الأمثلة الخمسة ، وللرفع وجهان من الإعراب :

أولهما : الاشتراك بين "يُسَلِّمُونَ" و "تُقَاتِلُونَهُمْ" ، وحينئذ يكون عطف فعل على
فعل ، وهو معتقد الكسائي .

وثانيهما : الرفع على الابتداء ، وحينئذ يكون استئنافا ، والتقدير أو هم يسلمون ، فيكون
عطف جملة على جملة ، وهو اختيار الزجاج في هذه الآية .

(٣٦٠) لأن الاستثناء إخراج بإلا أو إحدى أخواتها لما كان داخلا أو منزلا منزلة الداخل .
أنظر الأشموني ١٤١/٢ .

(٣٦١) نقص في (أ) سورة الفتح الآية ١٦ ،

(٣٦٣) أنظر البيان في غريب إعراب القرآن ٣٢٢/٢ ، وابن يمش ٣٣/٧ ، وأنظر

ص ٩١

(٣٦٤) هو إبراهيم بن السري بن سهل أبو اسحاق الزجاج ، ولقب بالزجاج لأنه كان
يخرط الزجاج ، نشأ ببغداد ، وتلقى عن ثعلب ثم عن الجرد .

توفي ببغداد سنة عشر وثلاثمائة وقيل سنة إحدى عشرة وثلاثمائة ، ومن مؤلفاته :
مختصر النحو ، وما ينصرف وما لا ينصرف وشرح أبيات سيويه ، وكتاب فملست
وأفعلت ، معاني القرآن وغيرها .

أنظر ترجمته في البنية ٤١١/١ : ٤١٣ ، تاريخ بغداد ٩١/٦ : ٩٣ ،

نشأة النحو ص ١٤٨ .

(٣٦٥) قال ابن الأنباري في غريب إعراب القرآن ٣٢٢/٢ "يسلمون فيه وجهان : أحدهما : =

والمعنى على القولين : أنه لا بد من أحد الأمرين إما المقاتلة أو الإسلام لا ثالث لهما •
وتقاتلونهم يجوز أن يكون مستأنفا منقطعا عما قبله • ويجوز أن يكون حالا مقدرة • وأو
يسلمون يسوغ فيه الرفع من وجهين كما بينا • لك • وفى مصنف أبي بن كعب أو يسلموا •
(٣٦٦)
وقال الكسائي معناه حتى يسلموا • (٣٦٧)

الثانية : قولك : (هو قَاتِلِي أو أَقْتَدِي منه) •

يجوز فيه نصب الفعل المضارع بـمد أو على تأويل إلا أن • أو إلى أن • وحينئذ تحرك
الياء بالنصب • ويجوز فيه الرفع على تأويل الاستئناف والابتداء • والتقدير : أو أنا
أقْتَدِي • ويكون الياء ساكنة • ولا يسوغ فيه الرفع [بالاشتراك] (٣٦٨) • لأن ما قبل أو اسم
وما بعده فعل • ويمنع عطف الفعل على الاسم • (٣٦٩)

الثالثة : قول امرئ القيس بن حجر :

[٥] بَكَى صَاحِبِي لَمَّا رَأَى النَّبَّاءَ دُونَهُ • وَأَيَّقَنَ أَنَا لَا حِثَّانَ يَقِيصُّرَا
فَقُلْتُ لَهُ لَا تَبْكُ مِنِّي إِنَّمَا • نَحَاوُلُ مَلَكًا أَوْ نَمُوتُ فَنَمُوتُ دَرَا • (٣٧٠)

= أن يكون مملوفا على تقاتلونهم • والثاني : أن يكون مستأنفا وتقديره أو هم
يسلمون • وهو قول الزجاج • وقري أو يسلموا • الخ •

(٣٦٦) أبي بن كعب صحابي جليل • شهد الحقة ودرا • قال عنه الرسول صلى الله
عليه وسلم " وأقرؤهم أبي بن كعب " • ولذلك لقب بسيد القراء •

أنظر أسد الغابة ٦١/١ • والتهديب ١٨٢/١ •

(٣٦٧) أنظر همانى الفراء ٧١/٢ • والبحر المحيط ٤/٨ • (٣٦٨) نقص فى (ب)

(٣٦٩) وأنظر سيبويه ٤٢٨/١ • وابن يحيى ٣٣/٧ •

وقال الأشموني " يمنع عطف الفعل على الاسم الذى لا يشبه الفعل لاختلاف
الجنس • أما إذا كان الاسم يشبه الفعل جاز المطف لاتحاد الجنس نحو قوله
تعالى " صافات ويقيضن " • وقوله " فالمفريات صبحا فأثرن "

الأشموني ١١٩/٣ وما بعدها •

(٣٧٠) البيت من التلويل • واستشهد به سيبويه ٤٢٧/١ على نصب المضارع بأن ضمرة

بعد " أو "

والمعنى إلا أن نموت • ثم قال " ولو رفعت لكان عربيا جائزا على وجهين :

على أن تشرك بين الأول والآخر • وعلى أن يكون متدا مملوفا من الأول • معنى =

الشاهد فيه أنه نصب "نوت" باضمار أن ، لمخالفة الأول الثاني في المعنى •
(٣٧١)
وتقدير المطف فيه : إنما يكون محاولة ملك أو موت فمقدر

والمعنى : إلا أن نموت ، أو إلى أن نموت •

(٣٧٢)

ولا يحسن فيه "كى" لفساد المعنى ، وإن حسن تقديرها في بعض الصور •

ويجوز الرفع في "نوت" على التقطع والابتداء ، ويكون معناه : أو نحن نموت •

وقال سيوريه "لو رفعت لكان عربيا جائزا على وجهين :

(٣٧٣)

على أن تشرك بين الأول والآخر ، وعلى أن يكون مبتدأ مقطوعا من الأول •

وحينئذ يكون النصب في قوله "فنحذر" على نحو قول الشاعر :

..... * * * وألحق بالحجاز فأستريح

(٣٧٤)

كما ذكرناه في مباحث الفاء ، والضمير في قوله : "له" يعود إلى صاحبه ،

والقصة : أن امرأ القيس لما قتلت بنو أسد أباه توجه إلى ملك الروم يستنجد به لطلب

ملك أبيه ، وصحبه عمرو بن قميئة الشاعر في سفره ، ولم يملكه امرؤ القيس بمراده ، ولا إلى

أين يقصد فلما وصلا إلى الدرب ، وهو أحد الدروب التي من أرض الشام وبلاك الروم

اعتزتهم فاشدائد ، وأشرنا على الهلاك ، فبكى صاحبه من ذلك فأخبره امرؤ القيس بما هو

مقصوده ومقصده ، وقال له : من معني في طلب الملك لم يستعظم أن ينزل به مثل

هذه المهالك فانه / إن أصاب بعفيتة قلبها سمى ، وإن مات غدر في سفره وتغريه

٢٦٤
ع

= أو نحن مهن يموت •

والمعنى أن رفيقه عمرو بن قميئة اليشكري حينما استصحبه في صيرة إلى قيصر بكى

لما وقع في بلاد غير بلاده ، فنهأ عن ذلك ، وقال له : إنما خرجنا نطلب

ملكا ، فاما أن نناله أو نحذر باليأس في عدم الحصول عليه بعدم التقصير في طلبه •

وانظر ديوان امرئ القيس ص ٦٥ وما بعدها ، ومصانف الفراء ٢/ ٢٠ ، ٧١ ،

والمقتضب ٢/ ٢٨ ، والخصائص ١/ ٢٦٣ ، والخزانة ٣/ ٦٠٩ ، وابن يمين

٢٢/ ٢ ، ٢٣ ، ٣٣ ، والفضل ص ٢٤٧ ، والأشمونى ٣/ ٢٩٥ •

(٣٧١) في (ب) فنحذر •

(٣٧٢) لأن الموت ليس علة للخروج ، وإنما علة الخروج محاولة الوصول إلى الملك •

(٣٧٣) (٢٧٤) أنظر تفصيل ذلك ص ٢٤ ، ٢٥

(٣٧٣) سيوريه ١/ ٢٢٧

(٣٧٥) في (أ) الدرب

لأنه لم يكن سفره الا ليحصل له الملك، ولم يـ ارادته شيئا من المال .
 ويروى " فنمذرا " بكسر الذال أى نبلغ العذر .
 (٣٧٦)

الفصل الثالث : فى بيان أنه لا يتحتم نصب ما بعد الواو من الأفعال المضارعة فى غير
 الواجب ، بل كما يجوز نصبه قد يجوز رفعه ، وقد يجوز جزؤه كما يأتيك فى موضعه ،
 ونصده ببحثين :

البحث الأول : قال سيبويه : إن الواو ينتصب ما بعدها فى غير الواجب من حيث انتصب
 ما بعد الفاء ، وأنها قد تشرك بين الأول والآخر كما تشرك الفاء ، وأنها يستقبح فيها
 أن تشرك فيها بين الأول والآخر كما يستقبح ذلك فى الفاء ، وأنها يجىء ما بعدها مرتفعا
 منقلبا من الأول كما جاء ذلك فى الفاء .
 (٣٧٧)
 فاذا قيل : لا تأكل السمك وتشرب اللبن جاز فى الفعل الواقع بعد الواو ، وهو " تشرب " .
 ثلاثة أوجه من الاعراب :

النصب ، والرفع ، والجزم .

فمن نصب نهى عن الجمع بينهما كما بيناه فيما تقدم .

ومن رفع فأنما نهاه عن أكل السمك ثم عرفه أنه من يشرب اللبن تنبيهها له على ذلك .
 ومن جزم جعله نهيا معطوفا على نهى ، والمعنى : نهيه عن كل واحد منهما على حدة
 على كل حال .
 (٣٧٨)

البحث الثانى : قال ابن السراج : انما ينتصب الفعل المضارع بعد الواو فى غير الواجب
 اذا لم ترد الاشراك بين الفعلين ، وأردت عطف الفعل على صدر الفعل الذى قبلها كما
 كان فى الفاء ، وأضمرت " أن " .
 (٣٧٩)
 ويكون الواو فى هذا المعنى بمعنى " مع " فقط كما قررناه فيما تقدم .
 (٣٨٠)

(٣٧٧) سيبويه ٤٢٤/١

(٣٧٦) وانظر ابن يمين ٣٣/٧

والمعنى ٤٨٢/٢ ، والأشمونى ٣٠٨/٣

(٣٧٨) وانظر ص ٦٢ ، ٦٣

(٣٧٩) أنظر أصول ابن السراج ١٢٨/٢ (رسالة)

(٣٨٠) أنظر ص ٦٢ ، ٦٣

وقال أبو سعيد : ان الواو وان جرت مجرى الفاء في هذا المجزى ، فان معناها ومعنى
الفاء مختلفان ، ألا ترى أن الأخطل قال :

[٦] لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي بِظُلْمَةٍ * عَارُ ظَايِكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمَ (٣٨١)

فلو أدخلت الفاء هاهنا لأفسدت المعنى ، وانما أراد لا يجتمعن النسي والاثيان ،
فصار نصب " تأتى " على إضمار " أن " (٣٨٢)

ومما يدل لك أيضا أن الفاء ليست كالواو قولك : من تبنى ، ومن تبنى ، ومن تبنى ، ومن تبنى ، ومن تبنى ،
أن يعلم بالفاء أنه بعد الأول وليس الواو .

وتقول : لا تأكل المدحج ، وتشرب اللبن ، ولم أدخل الفاء هاهنا فسد المعنى . (٣٨٣)

(٣٨١) البيت من الكافي ، ونسبه الشارح للأخطل كما نسبه سيويه ويقول البغدادي في
الخرائط ٦١٧/٣ " والبيت وجد في قصائد كثيرة - نسبه أبو حميد القاسم بسن
سلام في أمثاله الى المتوكل الكنانى وكذلك الأمدى في المؤلف والمختلف ،
والزمخشري في المستقصى والبحترى في الحماسة ، ونسبه الحائى لمابى
البربرى ، ونسبه اللخمي الى أبى الأسود الدؤلى * الخ بتصرف *
والصواب أنه لأبى الأسود الدؤلى (ملحقات ديوانه ١٣٠)
واستشهد به النحاة على نصب " تأتى " بإضمار أن بعد واو المعية ، والتقدير :
لا يكن منك نهى واثيان .

في الخرائط ٦١٧/٣ " يجوز الرفع على أن الجملة " خبر مبتدأ محذوف أى وأنت
تأتى ، وعار خبر مبتدأ محذوف وعظيم صفته .

والتقدير : وهو عار عليك عظيم ، وهذه الجملة دليل جواب إذا "
وانظر سيويه ٤٦٤/١ ، وشرح السيرافى ٥٥٣/٣ ، ٥٥٤ ، والمقتضب ٢٦/٢
وابن يعيش ٢٤/٧ ، ٣٤ ، وحماسة البحترى ص ١٧٤ ، والمؤلف والمختلف
ص ١٧٩ ، والتصريح ٢٣٨/٢ ، والأندلسى ٣٠٧/٣ ، معجم الصحراء للمرياني
٤١٠ ، وابن خضار ص ١٢١ .

(٣٨٢) أنظر شرح السيرافى ٥٥٣/٣ ، ٥٥٤ ، وأصول ابن السراج ١٢٨/٢ ١٢٣٩٠
(رسالة)

(٣٨٣) وانظر سيويه ٤٦٤/١ .

والذكر هاهنا من الصور التي لم يتحتم نصب الفعل المضارع فيها بعد الواو في تفسير
الواجب أربع :

الأولى : قوله تعالى : " وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْفُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ " (٣٨٤)

الشاهد فيه : أن الفعل المضارع بعد الواو وهو " تكفوا " يجوز أن يكون منصوباً ،
ويجوز أن يكون مجزوماً ، وليس اعتقاد كونه منصوباً أمراً لازماً بل هما جائزان .

أما النصب فعلى الجمعية على ما بينا ، وأما الجزم فعلى الاشتراك بين الفعلين في النهي . (٣٨٥)
ونقل صاحب البيان في علم التفسير أن قوله " تكفوا " جزم عند أهل البصرة بالمطسّف
على " تلبسوا " ،

وقال الكوفيون : هو نصب عطيف على الصّرف ، و " لا " حرف نهى ، و " تلبسوا " جزم بلا
وعلاوة جزمه سقوط النون كما تقدم ، و " الحق " منصوب مفعول به ، وقوله " بالباطل "
جار ومجرور معلق " تلبسوا " ، و " الحق " منصوب " بتكفوا " ، وأنتم رفع بالابتداء ،
و " تعلمون " مرفوع لوقوعه موقع الاسم ، وهو في موضع الخبر للمبتدأ ومفعول " تعلمون "
محذوف وتقديره : وأنتم تعلمون ذلك وأنتم قهيج ، أو أنكم مؤخذون به إلى غير ذلك من
المعاني المحتملة ، والجملة في موضع الحال من الضمير في " تكفوا " ، ويجوز أن يكون
ذو الحال هو الضمير في " تلبسوا " ، والخائض في الحال " تكفوا " و " تلبسوا " . (٣٨٧)

(٣٨٤) سورة البقرة الآية ٤٢

وفي الكشف ٢٧٧/١ " وتكفوا " جزم داخل تحت حكم النهي بمعنى " ولا تكفوا "
أو منصوب باضمار أن ، والواو بمعنى الجمع أي ولا تجمعوا بين لبس الحق
بالباطل وكمان الحق .

وانظر سيبويه ٤٢٦/١ ، ومعاني الفراء ٣٣/١ ، والتبيان للحكيري ٥٨/١

(٣٨٥) في (أ) الجزم .

(٣٨٦) هو الفضل بن أساطيل التميمي أبو عامر الجرجاني النحوي ، قرأ على عبد القاهر
وصح من ابن نصر بن راسم ، وأبى القاسم النوقاني ، وردنهما بوجه ، ومن حنفاته :
البيان في علم القرآن ، وعروق الذهب من أشعار العرب وسلوة الخربا .
ولم تملك سنة وفاته ، ولم يعثر على شيء من مؤلفاته .

انظر ترجمته في بنية الوعا ٢٤٥/٢ ، وكشف الظنون ٢٦٣/١ .

(٣٨٧) وانظر غريب أعراب القرآن ٧٨/١ ، والكشاف ٢٧٧/١ ، وجامع البيان للطبري ١/١
٥٥٦٩

قال في الحواشي : هذا خطاب لقوم كانوا يجتمعون بين اللبس والكتمان فنأهم الله تعالى
عن ذلك ، وتخصيص النهي بالجمع لا يدل على جواز فعل كل واحد منهما مفردا ، لأن
الجمع من الأفراد معلوم بدليل آخر ، ونحو أن الأصل في كل فعل قبيح الحرمة .
(٣٨٨)

الثانية : قول الشاعر :

[٧] وَلَا تَمْشِ فِي الْحَرْبِ الضَّرَاءَ وَلَا تَطْعُ ۞ ذَوِي الضُّفْنِ عِنْدَ الْمَازِي الْمُحْتَظِلِ
وَلَا تَشْتُمِ الْمَوْلَى وَتَبْلُغْ أَذْنَهُ ۞ فَإِنَّكَ إِنْ فَعَلْتَ تَسَفَّ وَتَجْهَلِ
(٣٨٨)

الشاهد فيه أنه جزم " تبلغ " وعطفه على " تشتم " ولم ينصبه على الجواب بالواو ،
فلم أن النصب بعد الواو ليس أمرا لازما والمصنف أورد هذا البيت لبيان أنه يستقيم
اعتقاد الجزم في قوله " ولا تكلموا " ودليلا على أنه شائع في العربية .
والضراء : أن يستتر الرجل بالشجر ، والمأزق : ضيق الحرب وموضع اشتدادها .
والمحتفل : الذي يجتمع فيه الناس .

والمولى : ابن العم والحليف تقول : لا تكن خفيا في الحرب تتواري وتستتر بل أظهر
نفسك بالمبارزة والقتال حتى تذكر وتصرف ولا تكن خافلا ، ولا تطع ذوى الضفك الذين
يستترون بالانهزام والروغان ، ولا تشتم بني عمك وحلفائك ، فإنك إن فعلت تسببت إلى
السفاهة وجهلت .

(٣٨٨) قال في الحواشي ورقة ٥١ و ٥١ ظ " هذا خطاب لقوم يجتمعون بين اللبس
والكتمان فنهاهم الله عن ذلك ، وليس لقائل أن يقول إذا لم يجوز الجمع جاز
الأفراد ، لأننا علمنا أنه لا يجوز الأفراد أيضا بالدليل وهو أنه تعالى لا يفمل
القبيح أو يأمربه " .

(٣٨٩) البيتان من قصيدة من بحر الطويل قيل لجريز كفا في سيبويه وليست في ديوانه
وقيل لجندب المكي ، وقيل للخطيم المكي .

وموضع الشاهد في البيت الثاني حيث أنه جزم " تبلغ " وعطفه على " تشتم " .
ولأن الأرية ، وتصفه تنسب إلى السفه وهو وضع الشيء في غير موضعه ، وتجهل
تكون جاهلا .

أنظر سيبويه ٤٢٤/١ ، وابن السيرافي ١٧٧/٢ ، وابن مناة ص ١٢٢ ،
وابن يعين ٢٤٤/٧ ، والمفضل ص ٢٤٨ .

(٣٩٠) وقد نقل سيبويه هذا * واختلقوا في غائلته * فقل إنهم جعفر المكي * وتغل هـ
للخطيم المكي *

الثالثة : قولك : (زُرْنِي وَأَزُورَكَ) *

المشاهد فيه : أنه يجوز نصب الفعل المضارع بعد الواو * ويجوز رفعه وليس النصب
أما لازما بل كل واحد منهما جائز *

قال سيبويه : تقول : زُرْنِي وَأَزُورَكَ * أي أنا من قد أوجب على نفسه زيارتك [ولم يرد
أن يقول لتجتمع منك الزيارة وأن أزورك * ولكنه أراد أن يقول زيارتك] واجبة على كل
حال * فلتكن منك زيارة *

قوله : (بالنصبِ يَعْنِي لِتَجْتَمِعَ الزِّيَارَتَانِ) *

اعلم أن النصب على معنى الجممية * وكذلك فسر به بقوله : (يعني لتجتمع الزيارتان) *
[ورأيت في نسخة قرئت على المصنف قد كشط منها يعني * وكتب بدلته أي لتجتمع
الزيارتان] * وهو منقذ لأن احتمال أي / هاهنا أحسن من احتمال يعني * ٢٦٥
وقوله : (لتجتمع الزيارتان) جملة منقطعة عن الأول * ومفعلة له والفعل الذي هو
" لتجتمع " مجزوم * ولا يستقيم نصبه *

(٣٩٠) أنظر سيبويه ٤٢٤/١ (٣٩١) نقص في (أ)

(٣٩٢) في سيبويه ٤٢٦/١ (٤٥/٣ هارون) " وتقول : زرنى وأزورك * أي أنا من
قد أوجب زيارتك على نفسه * ولم ترد أن تقول لتجتمع منك الزيارة وأن أزورك تمنى
لتجتمع منك الزيارة فزيارة منى * ولكنه أراد أن يقول زيارتك واجبة على كل حال
فلتكن منك زيارة "

وفي القنطرب ٢٦/٢ " ألا ترى أن قولك : زرنى وأزورك إنما هو لتكن منك زيارة
وزيارة منى * ولو أراد الأمر في الثاني لقال : زرنى ولأزرك * حتى يكون الأمر
جاريا عليهما *

(٣٩٣) نقص في (أ)

قوله : (وبالرفع) يرفع في المثال لا فيما أنشد من البيت (٣٩٤)

قال أبو محمد : وأزورك عطف على مصدر الفعل الذي قبلها ، والمعنى ليكن زيارة ضحك
وزيارة منى ، والواو هاهنا واو الصرف .

قوله : (دعنى ولا أعود) معناه : لا أعود فدعنى (٣٩٥)

قوله : (فإن أردت الأمر أَدْخَلْتَ اللامَ فقلت ، وإلا فلا محط لأن تقول : زرنى
وأزرك ، لأن الأول موقوف) .

اعلم أن معتقد أهل البصرة أن " زرنى " منى ، وأن " أزورك " مضرب ، وأنه لا يجوز
إضمار هذه اللام إلا في ضرورة الشعر كما ستعرفه في مباحث الأمر .
وحينئذ يمنع عطف أحدهما على الآخر لأن قضية المطف أن تشرك بين المصطوف والمصطوف
عليه في الإعراب ، فإذا كان الإعراب في أحدهما مثمتما تمذر الإشراك في الإعراب .
فإن قلت : ليس يستقيم عطف الاسم المضرب على الاسم المبنى نحو قولك : جئتني هذا
وزيد ، ويكون الإشراك باعتبار الموضع دون اللفظ قلت : إن المصطوف هاهنا مضرب لفظاً
لا تقديرا بخلاف الاسم ، ولأن الإشراك باعتبار الموضع إنما يكون فيما ثبت له الإعراب
في الأصل ومنعه مانع كما في الأسماء .

(٣٩٤) فهو : زرنى وأزورك

(٣٩٥) بيت بريجة بن حشم

فَقَلْتُ : ادْعِنِي وَادْعُو إِنِّي أَنْدَى . . . لِيَصُوتَ أَنْ يُنَادِيَ دَائِمًا

(٣٩٦) لعله عبد الله بن عيسى أو محمد الشلبى ، ولد سنة ٤٨٤ هـ بشلب

وهو عالم من علماء الأندلس ، أقام بمكة وجاور البيت الحرام ، ودخل

الحراق وخرسان ، وتوفي في هراة سنة ٥٥١ هـ وقيل سنة ٥٤٨ هـ

أنظر دائرة المعارف للبيهقي ٤٤٦/١١

(٣٩٧) وأنظر سيبويه ٤٢٦/١ ، والرد على النحاة ص ١٢٥

(٣٩٨) في المفصل ص ٢٤٩ " وأن "

(٣٩٩) أنظر ص ١٦٣

وأما فعل الأمر فلا أعراب له البتة لا في الأصل ولا في الفرعية فلا يستقيم تقديره
الأعراب فيه (٤٠٠)

وقول المصنف : (لقول ربيعة بن جشم :

[٨] فقلت ادعى وأدعو إن أنشدني * ليصوت أن ينادي داعيان (٤٠١) *

فليس من قبيل ما نحن فيه ، فإن المقصود من هذا الفصل رسم المسائل التي لا يتحتم
فيها نصب الفعل المضارع بعد الواو ، بل يسوغ غيره من الرفع والجزم كما بيناه في الصور
المقدمة ، وإنما ذكره لبيان أن النصب جائز في الفعل المضارع بعد الواو .

ولقائل أن يقول : إن جواز النصب بعد الواو أمر مفروغ عنه في هذا الفصل ، لأنه قد
سبق تقرير جواز نصبه فيما تقدم ، فلا وجه لتقريره ثانيا في هذا الفصل ، لأنه قد
قال في الحواشي : إن حالا للصوت ، ونوعا له رأدي مناداة داعيين (٤٠٢)

(٤٠٠) هذا معتقد أهل البصرة ، وذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر للمواجه المعري
عن حرف المضارعة نحو " أفعل " معرب مجزوم ، لأن الأصل " لتفعل " كقولهم
في الأمر للفائب " ليفعل " .
أنظر الانصاف ٢ / ٢٤٠ (المسألة ٧٢)

(٤٠١) بحره الواقف ، ونسب في اللسان مادة " ندى " ٤٣٨٨ / ٦ لدار بن شيبان
النخري ، ونسبه سيوي ٤٢٦ / ١ ، وابن ضا ١٢٤ للأعشى وليس في
ديوانه ، ونسبه القالي ٨٨ / ٢ ، ١٠٠ إلى الفرزدق ، ونسب أيضا إلى الحطيئة
وليس في ديوانيهما .

والتواب أنه لدار ، وقبله
تقول خطي لي لما أشتكينا * سيدركنا بنو القرم الهجان
وروى " وأدح " على الأمر بحذف اللام إذ أصله " لأدح " وأندى أفعل من الندى
وهو بعد ذهاب الصوت .

والمعنى : قلت لتلك المرأة ينبغي أن يجتمع دعائي ودعاؤك ، فإن أرفع صوت
دعا داعيين .

والشاهد فيه : " وأدعو " يجوز فيه نصب باضمار أن ، والجزم بحذف لام الأمر ،
والرفع على تقدير فأننا أدعو .

وأنظر شرح السيرافي ٧٠ / ١ ، ومجالر شملب ٤٥٦ / ٢ ، وابن يمين ٣٥ / ٢ ،
والمعنى ٣٩٢ / ٢ ، وشذور الذهب ٣١١ ، والأشعوني ٣٠٧ / ٣ ،
(٤٠٢) أنظر الحواشي ورقة (٥١ ظ) .

قال الجوهري : النَّدَى بِحَدِّ الصَّوْتِ ، تَقُولُ فَلَانٌ أَنْدَى صَوْتًا مِنْ فَلَانٍ إِذَا كَانَ بِمِيسَدِ
(٤٠٣)
الصَّوْتِ .

وقال أبو حاتم : هَذَا الْبَيْتُ وَقَعَ فِي قَصِيدَةٍ تَبْلُغُ ثَلَاثَةَ عَشْرِ بَيْتًا لِدَيَّارِ بْنِ شَيْبَانَ النَّمَرِيِّ
قَالَهَا حِينَ هَجَا الْحَطِيطَةَ الزَّبْرَقَانَ ، وَحَبَسَهُ عَمْرُ بْنُ رَضَى اللَّهِ عَنْهُ ، يَمَارِشُ الْحَطِيطَةَ ، وَيَسْجِدُ
(٤٠٤)
الزَّبْرَقَانَ .

قال الأعشى : هُوَ مَصْنُوعٌ بُولَدُ .
(٤٠٦)
وَلَقَائِلُ أَنْ يَقُولَ : أَنْ الْأَصْمَعِي قَدْ رَوَى هَذَا الْبَيْتَ مَجْزُومًا ، وَأَنْشَدَ
(٤٠٧)
فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُ فَإِنَّ أَنْدَى * * لَصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَاكَ .
فَأَسْقَطَ الْوَاوَ عِلَامَةَ الْجَزْمِ ، فَكَانَ ذِكْرُهُ هَاهُنَا عَلَى رِوَايَةِ الْأَصْمَعِيِّ أَجْدَرُ ، لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ
يَكُونُ مِنْ صُورِ هَذَا الْفَصْلِ لِدَلَالَتِهِ عَلَى أَنَّ النَّصْبَ لَيْسَ بِإِلْزَامٍ .

(٤٠٣) فِي الصَّحَاحِ مَادَةٌ (نَدَا) ٢٥٠٦/٦ * النَّدَى : الْخَايَةُ مِثْلُ الْمَدَى وَالنَّدَى
أَيْضًا بِحَدِّ ذِي هَبِّ الصَّوْتِ ، يُقَالُ : فَلَانٌ أَنْدَى صَوْتًا مِنْ فَلَانٍ إِذَا كَانَ بِمِيسَدِ الصَّوْتِ *
(٤٠٤) هُوَ أَبُو حَاتِمِ السَّجْعَتَانِي : سَهْلُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، نَشَأَ بِالْبَصْرَةِ ، وَأَخَذَ عَنْ أَبِي زَيْدٍ ،
وَالْأَصْمَعِيِّ وَأَبِي عُبَيْدَةَ ، وَقَرَأَ كِتَابَ سَبِيحِيَّةِ مَرْتِينَ عَلَى الْأَخْفَشِ ، ثُمَّ تَبِعَهُ شَانِسُ .
فَانْتَفَعَ النَّاسُ بِدِرَاسَتِهِ ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ حَازِقًا بِالنَّحْوِ
لِسَبْهِ مَصْنُوعَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ ، وَكِتَابِ الْإِدْعَامِ وَغَيْرِهَا ، تَوَفَّى سَنَةَ ٢٥٠ هـ
وَقِيلَ سَنَةَ ٢٥٥ هـ ، وَقِيلَ سَنَةَ ٢٥٤ هـ وَقِيلَ سَنَةَ ٢٤٨ هـ .
أَنْ تَرْتَجِمَهُ فِي : أَخْبَارِ النَّحْوِيِّينَ الْبَصْرِيِّينَ ص ٩٣ ، وَنَزْهَةِ الْأَنْبِيَاءِ ص ١٤٥ :
١٤٨ وَالبغية ١/٦٠٦ ، ٦٠٧ ، وَنَشْأَةُ النَّحْوِ ص ٩٤
(٤٠٥) أَنْ تَرْتَجِمَهُ فِي : أَخْبَارِ النَّحْوِيِّينَ الْبَصْرِيِّينَ ص ٩٣ ، وَنَشْأَةُ النَّحْوِ ص ٩٤
(٤٠٦) هُوَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ قُرَيْبٍ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَصْمَعَ أَبُو مَعْيَدٍ الْأَصْمَعِيُّ ، وَلَدَ
سَنَةَ ١٢٣ هـ .

وَمِنْ مَصْنُوعَاتِهِ : غَرِيبُ الْقُرْآنِ ، كِتَابُ الْقَلْبِ وَالْإِبْدَالِ ، كِتَابُ الْجَوَادِ وَغَيْرِهَا .
تَوَفَّى سَنَةَ ٢١٠ هـ وَقِيلَ سَنَةَ ٢١٥ هـ وَقِيلَ سَنَةَ ٢١٦ هـ
وَأَنْ تَرْتَجِمَهُ فِي الْبَغِيَّةِ ٢/١١٢ - ١١٣ ، هَامِشُ نَشْأَةِ النَّحْوِ ص ٩٤ .
(٤٠٧) أَنْ تَرْتَجِمَهُ فِي : أَخْبَارِ النَّحْوِيِّينَ الْبَصْرِيِّينَ ص ٩٣ ، وَنَشْأَةُ النَّحْوِ ص ٩٤ .
(٤٠٨) أَنْ تَرْتَجِمَهُ فِي : أَخْبَارِ النَّحْوِيِّينَ الْبَصْرِيِّينَ ص ٩٣ ، وَنَشْأَةُ النَّحْوِ ص ٩٤ .

الرابعة : قول الشاعر :

[٩] وَمَا أَنَا لِلشَّيْءِ الَّذِي لَيْسَ نَافِصِي * وَيَنْضَبُّ مِنْهُ صَاحِبِي يَقُولُ (٤٠٨)

الشاهد فيه : أن الرفع والنصب جائزان في " يفضب " وأن النصب بحد الواو ليس بحتم * قال أبو سعيد : الأجود رفع " يفضب " ويكون في صفة " الذي " عطفا على موضع " ليس " * تقديره : الذي لا ينفقني وينضب منه صاحبي * (٤٠٩)

وعطفه على موضع " لا " فهذا وجه ظاهر قريب المتناول صحيح المعنى والنصب متناول * ومنه على ظاهره غير صحيح لأننا إذا نصبناه قدرناه معطوفاً على الشيء * وليس الشيء * بحد ظاهره * فيسهل عطفه عليه * فإذا عطفناه صار في موضع خفض باللام * واللام في صلة قول " فيسير التقدير : ما أنا لنضب صاحبي بقول * والنضب لا يكون مفعولاً للقول * وباب جوازه وما أنا للقول الذي يوجب غضب صاحبي بقول * (٤١٠) (٤١١) ورد المبرد على سبويه تقديم النصب على الرفع لما ذكرناه * (٤١٧)

(٤٠٨) بحره الطويل * وقائله كعب الخنوي * واستشهد به على جواز الرفع والنصب في " وينضب " فالرفع على أن يكون له اخلا في صلة الذي معطوفاً على قوله " وليس نافسي " والنصب باضمار أن بعد الواو وعطف المصدر على الشيء المقدم * والمعنى : لا أقول الشيء الذي لا ينفقني وينضب منه صاحبي * وأنظر سيبويه وشواهد للأعلم ٤٢٦/١ - ٤٢٧ * والمقتضب ١٩/٢ والأصمات ص ٧١ - ٧٤ * وابن يمين ٣٥/٧ - ٣٦ والخزانة ٦١٩/٣ - ٦٢١ * وابن مناة ص ١٢٥ * والفضل ص ٢٤٩ * وشرح الكافية ٢٣٢/٢ * (٤٠٩) أنظر شرح العيراني ٥٥٧/٣ ، ٥٥٨ (٤١٠) في (أ) فيرد (٤١١) هو : محمد بن يزيد المبرد * نشأ بالبصرة * ثم طلب إلى سمرقند رأى من الخليفة المتوكل * تلقى الحلم من أشياخ عصره * فقرأ كتاب سيبويه على الجرمي * وحدثه على المازني * وتلفذ وهو صغير على أبي حاتم السجستاني * ومن مصنفاته المقتضب * والكافي * والفاضل وغيرها * توفي سنة ٢٨٥ هـ * وقيل سنة ٢٨٦ هـ وقيل سنة ٢٨٢ هـ

أنظر ترجمته في : طبقات الزبيدي ص ١٠٨ - ١٢٠ * ومجموع الأدباء ١١١/ - ١٢٢ * والبخيه ٢٦٥/١ * مقدمة كتاب تفسير المسائل المشككة ص ٣ - ٧ * (٤١٢) يقول المبرد " فان الرفع الوجه لأن " يفضب " في صلة الذي لأن معناه الذي يفضب منه صاحبي * =

وأجاب المتأخرون عنه بأن سيبويه لم يقدم النصب لاختياره ذلك وإنما قدمه لأن البيت
الذي ذكره فيه للنصب دون الرفع ، فقدّم ما يتنبيه الباب وخاتمه .^(٤١٣)

وقد اختلف في قائل هذا البيت ، فقال سيبويه : سمعنا من ينشد هذا البيت [٤١٤] من
المرب لكعب القنوي^(٤١٥)
وقتل بعضهم البيت لطفي^(٤١٦) .

قال في الحواشي : الصحة أنه لكعب ، لأنني راجعت ديوان طغريل فلم أرفعه تصنيده
على هذا الروي .

قال معناه : لا ينفعني ويغضب ، أي اجتمع فيه عدم نفسي وغضب صاحبي .^(٤١٧)
وقال أبو محمد : الرفع في " يغضب " على المصطف كأنه قال : ليس ينفعني ويغضب ،
والنصب على اضمار أن ، والرفع أظهر من وجهين :

الأول : أن ناقص اسم ، ويغضب فعل ، وعطف الفعل على اسم غير مصدر ضعيف .
الثاني : أنه لا بد في نصب " يغضب " من تقدير بخلاف الرفع لأنه إذ ذاك يكون عطف
جملة مثبتة على جملة منفية ، فتكون داخلية في صلة الذي على ما ذكره أبو سعيد ، ولذا لست
أحتج فيها إلى ضمير يرجع ضما إلى الذي .^(٤١٨)

وكان سيبويه يقدم النصب وينتهي بالرفع ، وليس القول عندي كما قال لأن المعنى
الذي يصح عليه الكلام إنما يكون بأن يقع " يغضب " في الصلة كما ذكرنا لك .
ومن أجاز النصب فإنما يجعل " يغضب " مملوفا على الشيء ، وذلك جائز
ولكنه بعيد .
المقتضب ٢/ ١٩ .

(٤١٣) دافع الأعلم الشنخري عن سيبويه في تقديمه للنصب على الرفع فقال : " وقد رد
المبرد على سيبويه تقديمه النصب على الرفع ، ولم يقدمه سيبويه لأنه عنده
أحسن من الرفع ، وإنما قدمه لما بنى عليه الباب من النصب باضمار أن " .
أنظر شرح الشواهد للأعلم هاشم سيبويه ١/ ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، وابن يعيش ٢/ ٣٦
وشرح الرضي للكافية ٢/ ٢٣٢ ، وابن ضياء ص ١٢٥ .

(٤١٤) نقص في (أ) (٤١٥) أنظر سيبويه ١/ ٢٦٦

(٤١٦) قال في الحواشي ورقة ٥١ ظ " وبعضهم يروي البيت لطفي " .

(٤١٧) أنظر الحواشي ورقة ٥١ ظ . (٤١٨) وأنظر ص ١٠٣

فان قلت : إنَّ الشئ الموصوف بما ذكره أمر مقول في الذهن ، فكيف يستقيم أن يكون عين ذلك الشئ مقولا .

قلت : في الكلام مضاف مقدر في المعنى ، وان كان محذوفا من اللفظ وتقدير الكلام : وما أنا لقول الشئ الذي هذا شأنه بقول ، فحذف المضاف من اللفظ للملم به .
قوله : (قال الله تعالى : لَنَبِيِّنَ لَكُمْ وَنَقُرُ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ)^(٤١٩)

اعلم أن المصنف أورد الآية في معرض الدلالة على أنه يجوز رفع قول الشاعر " ويغضب " ،
الآتراه / قال : (أَيْ وَنَحْنُ نَقُرُّ) فاقصر على ذكر تأويل الرفع ، وهي قراءة ائمة ^{٢٦٥}
الثمانية .

قال عبد الجبار : ^(٤٢٠) " ونقر " بالرفع على الاستئناف إذ ليس المعنى خلقناكم ، وقسرى
بالنصب على أن يكون معطوفا في اللفظ ، والمعنى مختلف لأن اللام في قوله " لنبيين " ^(٤٢١)
للتحليل ، واللام المقدرة مع " نقر " للصيرورة .

(٤١٩) سورة الحج الآية ٥

وفي سيبويه ٤٣٠/١ " وقال عز وجل لَنَبِيِّنَ لَكُمْ وَنَقُرُ فِي الْأَرْحَامِ " أي ونحن
نقر في الأرحام لأنه ذكر الحديث للبيان ، ولم يذكره للإقرار .
وقال الزمخشري في الكشاف ٦٥٥/٣ " وقرأ ابن أبي عملة لَنَبِيِّنَ لَكُمْ وَنَقُرُ بِالْيَاءِ ،
وقرى نَقَرُ ونَخْرَجُكُمْ بالنون والنصب ، ونقر ويخرجكم بالنصب والرفع ، وعن يعقوب
نَقَرُ بالنون وضم القاف من قر الماء إذا سبه ، فالقراءة بالرفع إخبار بأنه يقر .
وانظر القنطرب ٣٥/٢ ، ابن يحيى ٣٦/٧ ، ومعاني الفراء ٢١٦/٢ ، وغريب
إعراب القرآن ١٦٩/٢ .

(٤٢٠) هو قاضي القضاة أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد بن الخليل الهذلي الأسدي
أبادى ، لم تحدد كتب التراجم تاريخ مولده ، إلا أن مصنفه الذين كتبوا عنه
اتفقوا على أنه توفي سنة ٤١٥ هـ ، وقيل سنة ٤١٤ هـ ، وقيل سنة ٤١٦ هـ ، وكان
مصروما من تسمين سنة ، ومن مؤلفاته : آداب القرآن ، والتفسير الكبير ، وتنزيه
القرآن عن المطاعن ومثابه القرآن ، والجدل وغيرها .
أنظر معجم الأدباء ٢٤٥/١ ، والأنساب ص ٣٢ .

(٤٢١) لعل هذا الرأي لمبد الجبار في كتابه التفسير الكبير وهو موقوف ، وقال في هذا
الموضع في مثابه القرآن ص ٥٥٦ .
" والجواب عن ذلك : أن ظاهره إنما يقتضى أنه يقر في الأرحام ما يشاء وليس فيه
بيان ما يقره ، فلا تحلق لهم به في أن الأنزال يجب أن يكون من فعله وخلقه " .

(٤٢٢) والنصب قراءة عاصم من طريق الشواذ . (٤٢٣)

ولقائل أن يقول : إنه لو أورد الآية لعلنا أن النصب ليس يحتم بعد الواو كان أجدر من إيرادها للدلالة على أنه يجوز رفع " يفضب " في قول الشاعر لأن الأول أوفى بقصده (٤٢٤)
الفصل .

الفصل الرابع : فيما يجوز رفعه بعد الفاء وتنصبه .

أظم أن الفاء عاطفة في الفعل كما تحذف في الاسم ، فإذا قلت زيد يقرم فتحدثت ، فقد عطف فعلًا موجبًا على فعل موجب ، فإذا قلت : زيد ما يقوم فتحدثت ، فقد عطف فعلًا منفيًا على فعل منفي ، فمضى جئت بالفاء ، وخالف ما بعدها ما قبلها لم يجوز أن تحصل عليه ، فحينئذ تحل الأول على معناه ، وتنصب الثاني بإضمار أن وذلك قولك : ما تأتيني فتكرمني ، وما أزورك فتحدثني ، لم ترد : ما أزورك وما تحدثني ، ولو أردت ذلك لرفعت ، ولكك لما خالفت في المصنوع فصار ما أزورك فكيف تحدثني ، وما أزورك إلا لم تحدثني حمل

(٤٢٢) هو : عاصم بن أبي النجوم ، له قراءة مشهورة

أنظر ترجمته في التهذيب ٣٨/٥ .

(٤٢٣) أنظر معاني الفراء ٤١٦/٢ ، والكشاف ٥٥/٣ ، ٦ .

(٤٢٤) ذكر المصنف هذه الآية بعد بيت كعب الطملي الذي أشار فيه إلى جسواز النصب والرفع في " يفضب " لبيان ما يجب فيه الرفع لأن الواو ليست بمضمرة مع " بدليل قوله " أي ونحن نقر " ولم يذكر الآية للدلالة على أنه يجوز الرفع في " يفضب " في قول الشاعر كما ذكر الشارح .

وقال السيرافي هامش الكتاب ٣٠/١ : لا يصح نصب " نشر " وحمله على نبين ، وذلك أن الله عز وجل ذكر خلق الإنسان من تراب ، ونقله من حال إلى حال ، وهم معترفون بذلك ليبين به البحث الذي لا يحترفون به . . الخ

وانظر ابن يمين ٣٦/٢ .

(٤٢٥) في (ب) وإذا .

الثاني على صدر الفعل الأول ، وأضمر " أن " كي تحذف اسما على اسم ، فصار الممنى ما تكون زيارة منى فحديث منك ، وكذلك كي ما كان غير واجب نحو الأمر والنهي والاستفهام .
فالأمر نحو قولك : **إِيتِنِي فَأَكْرِمَكَ** .

والنهي : **لَا تَأْتِنِي فَأَضْرِكْ** .
والاستفهام : **أَتَأْتِنِي فَأَعْطِيكَ** ، لأنه إنما استفهم عن الإتيان ، ولم يستفهم عن الإعطاء . (٤٢٦)
وإنما تضر " أن " إذا خالف الأول الثاني ، فمتى أشركت الفاء الفعل الثاني بالأول فسلأ تضر " أن " ، وكذلك إذا وقعت موضع مبتدأ أو منى على مبتدأ كما ذكرناه غير مرة . (٤٢٧)

والذكر من صور هذا الباب تسع :
الأولى : قولك : (**مَا تَأْتِنَا فَحَدِّثْنَا**) ، وقد ذكرنا فيما تقدم أنه يجوز فيه النصب من وجهين ، وبيننا كل واحد منهما

وهو أيضا جازز الرفع من وجهين :
أولهما : الرفع على الإشراف ، وهو أن تحذف " تحدثنا " على " تأتينا " ، ويكون حرف النفي مشتقاً عليهما جميعاً في النفي ، وكأنه قال : لا تأتينا ولا تحدثنا ، وهو عطف فعل منفي على فعل منفي بالفعل .

وثانيهما : أن يكون الإتيان منفياً والحديث موجهاً ، ويكون الفاء حينئذ عاطفة جطة مثبتة على جملة منفية ، وكأنه قال : ما تأتينا ثم أنت تحدثنا الآن ، وليس يتصلق أحدهما بالآخر ولا هو شرط فيه ، هكذا فسره أبو سبيح .

(٤٢٦) وفي سيبويه ٤٢٤/١ " وكان أبو عمرو يقول : **لَا تَأْتِنَا فَتَضْمَكْ** " بالرفع فـ

غير الضرورة السد رية ، وكذلك يونس في النفي والاستفهام " .

(٤٢٧) أنظر ص ٦٢ وما بعدها . (٤٢٨) أنظر ص ٦٩

(٤٢٩) قال السيرافي " وجهها النصب في تحدثنا جيدان ، وإن كان الفعل الأول ماضياً

والجواب مستقبلاً .

وأما الرفع فأحد وجهيه جيد ، والآخر ضعيف ، فاما الوجه الجيد : فملى قولك ما تأتينا فانت تحدثنا الساعة ، وأما الوجه الضعيف فأن تريد : ما تأتينا فحدثنا .
والجيد في ذلك ، وحد الكلام أن تحذف الماضي على الماضي ، ولكن الذي رفعه .
حطه على (ما) إذا وقع بعدها فعل يعرب لم يكن إلا مرفوعاً ، وصار موضع الماضي =

وقول المصنف : (وعلى الابتداء كأنك قلت : ما تأتينا فأنت تجهل أمرنا) .

يريد أن الجطة الثانية موجبة ، والجطة الأولى مضافة كما نقلناه عن أبي سعيد .

قال في الحواشي : معناه لمدح إتيانك تجهل أمرنا فأنت تحد ثنا بذلك بما لا يحدث
(٤٣٠)
العارف بأحوالنا .

قال أبو محمد : يريد كما أن قولك : فأنت تجهل أمرنا يتعين رفعه لا محالة ، فكذلك
قولك : فتحد ثنا بالرفع .

الثانية : قوله : (" وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ")
(٤٣١)

قال صاحب الاستغناء : قوله : " فيعتذرون " عطف على " يؤذن " وليس بجواب

النفي ، إذ لو كان جوابا لحذف النون وقال : فيعتذروا وزعم الثراء أنه اختير فيه
(٤٣٢)
الرفع لتتفق الآيات .

= موضح رفع ، فذلك رفع المستقبل الذي بعده ، وهو في موضع حدثنا ، ومعناه

معنى ما كنت تأتينا فتحد ثنا ، والإتيان والحديث مضافان فيما نفى .

أنظر شرح السيرافي ٥٤٣/٣ وما بعدها .

(٤٣٠) أنظر الحواشي ورقة ٥١ ظ

(٤٣١) سورة البرصيات الآية ٣٦

قال الزمخشري في الكشاف ٢٠٥/٤ " فيعتذرون عطف على يؤذن منخرط فسي

سلك النفي ، والمعنى ولا يكون لهم إذن واعتذار متعقب له من غير أن يجملى

الاعتذار سببا عن الإذن ، ولو نصب لكان سببا عنه لا محالة .

وأنظر تفسير الجلالين ٢٤١/٢ .

(٤٣٢) هذا الكتاب مائة مجلد للشيخ الإمام أبي بكر محمد بن علي بن أحمد الأندلسي

الضوفي سنة ثمان وثلاثمائة ، وقال صاحب تدية العارفين هذا الكتاب عشرون

مجلدا ، وهو مفقود ولم يحضر عليه بعد .

أنظر كشف الظنون ٧٩/١ ، وهديّة المارفين ٥٦/٦

(٤٣٣) قال الثراء " نوبت بالفاء أن يكون تبعا على ما قبلها ، واختير ذلك لأن الآيات

بالنون ، فلو قيل : فيعتذروا لم يوافق الآيات ، وقد قال الله جل وعز لا يقضى

عليهم فيموتوا " بالنصب وكل صواب .

أنظر معاني الثراء ٢٢٦/٣

وقول سيبويه : أنه محطوف على " يؤذن " معناه لا يدعون إلى الاعتذار ، ولا يحتذرون بما ينتفع به ، ولو كان جاء منصوبا لكان جائزا في المربة .

وإذا عرفت أنه يجوز نصب ما بعد الفاء في هذه الآية ورفع في علم المربة ، فلنأمل أن يقول / أن الصنف أورد الآية دليلا على أنه يجوز الرفع في قوله " فحدثنا " على الاشراف على الوجه الذي قرأناه ، ولو أنه جعل الآية من صور الفصل واستشهد بها على أنه كما يجوز النصب بعد الفاء كذلك يجوز الرفع كان أجدر وأوفى بقصود الفصل .

الثالثة : (قول المنبيري :

﴿ ١٠ ﴾ غير أنا لم تأتينا بيقين . . . فنرجى وتكثير التأيلا (٤٣٧)

الشاهد فيه : أن الفعل المضارع بعد الفاء مرفوع لوقوعه موقع الخبر لأن التقدير : فنحن نرجى ، والرجاء بالحد الأول .

قالوا : ولا يحتل إلا الرفع لأن المعنى على أن الآتي لم يأت بيقين فنحن نرجوا خلاف ما أتى به لانتفاء اليقين عما أتى به ولا يفيد هذا المعنى إلا الرفع قوله (ومثله قول المنبيري) اعلم أن الضمير المجرور في " مثله " يرجع إلى الوجه الثاني ، وهو الرفع على الابتداء .

(٤٣٤) نقص في (أ) .

(٤٣٥) مثل سيبويه بهذه الآية على جواز الرفع فقال ٤١٩/١ " ومثل الرفع قوله عز وجل : هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ كما مثل للنصب بقوله عز وجل " لَا يَقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا " .

(٤٣٦) استشهد الصنف بهذه الآية على أنها دليل الرفع على الاشتراك في قولك : ما تأتينا فحدثنا ، بدليل ما ذكره في الكشاف (هامش ٤٣١) ولم يهدف الصنف من استشاده بها أنها دليل على جواز الرفع والنصب حتى يجعلها من صور الفصل كما أراد الشارح .

وأما ابن يعيش ٣٦/٧ ، ٣٧

(٤٣٧) بحره الخفيف وقائله المنبيري كما نص عليه الزمخشري ، وفي سيبويه وابن يعيش

وابن ضاء بمض الحارثيين .

وفي الخزانة " أنه من شواهد سيبويه التي لم يحرف لها قائل " .

وفي الفضل " نسبة هنا للمنبري وربما كان هو قريظ ابن أنيف " .

واستشهد به على رفع الفعل المضارع بعد الفاء لوقوعه موقع الخبر ، ونرجى : من الرجاء ، والتأمل : مصدر أطلعه إذا رجوته .

الرايعة : قبل جميل

{ ١١ } (أَلَمْ تَسْأَلِ الرِّيحَ الْقِيَومَ فَنُطِيقُ ۞ وَهَلْ تُخَيِّرُكَ الْيَوْمَ بَيْدًا سَلَقَ)
(٤٣٨) وَمُخْتَلَفُ الْأَرْوَاحِ بَيْنَ سَوَاقِيةٍ ۞ وَأَحْدَبَ كَأَن تَبْعَدَ عَهْدُكَ تَخْلُقُ

الشاهد فيه : على رفع " فينطق " على الاستتلاف خير ، يريد فهو ينطق ،
والقيوم : المكان القفر ، والبيد : الصحراء الواسعة ، والسلق : التي لا شيء بها
من نبت ولا غيره وهي جرداء مستوية ، وقولس : سويقته موضع بحينه ، وأحدب : مكان
بحينه أيضا ومختلف الأرواح : الموضع الذي تهب [فيه] الرياح من كل وجه [أى]
كادت هذه المنازل تخلق بعد أن عهدها عذرة

قوله : (قال سيدي : لَمْ يَجْمَلِ الْأَوَّلَ سَبَبَ الْآخِرِ ، وَلَكِنَّهُ جَمَلَهُ يَنْطِقُ عَلَى كُلِّ حَالٍ
كَأَنَّهُ قَالَ : فَهُوَ مِمَّا يَنْطِقُ) (٤٤٢)

اعلم أن الشاعر لم يجمع سؤال الريح سبب نطقه ، وإنما أراد أن النطق حاصل به على كل
حال على سبيل الامتحارة ، والتجوز لما هو عليه من التفسير والاندراج

وهشون كلام ميبويه دعوتان :

= أنظر ميبويه ٤١٩/١ ، والخزانة ١٠٦/٣ ، ٦١٥ ، والمفضل ص ٢٤٩ ، ٢٥٠ ،
وابن هضاه ص ١٢١ ، وابن يحيى ص ٣٦/٢ ، ٣٧

(٢٣٨) البيتان لجميل بن ممر المذري صاحب بثينة من قصيدة من بحر الدوئل " ديوانه ص ١٤٤
والمضى : أَلَمْ تَسْأَلِ الْمَنْزِلَ الْخَالِي عَنْ أَهْلِهِ ، ثُمَّ أَنْكَرَ ذَلِكَ عَلَى نَفْسِهِ فَقَالَ : وَكَيْفَ
يَجِيبُ السُّؤَالَ أَرْضٌ بَقَرَةٌ لَاشِئٍ فِيهَا ، وَهَذِهِ الْأَمَاكِنُ الَّتِي كَانَتْ طَامِرَةً كَادَتْ تَخْلُقُ
وتبلى لتبعدنا عنها

ورواية البت الأول في معاني الفراء

أَلَمْ تَسْأَلِ الرِّيحَ الْقَدِيمَ فَنُطِيقُ ۞ فهل تخبر لك اليوم ببيداه سلق

ورأيت في اللسان " القديم " بدل القوام

واستشهد به على رفع " فينطق " على الاستئناف خبر لجمدا محذوف والتقدير :
فهو ينطق

أنظر ميبويه ٤٢٢/١ ، ومعاني الفراء ٢٢٩/٢ ، وابن هضاه ص ١٢٥ ، ١٢١ ،
وابن يعين ص ٣٦/٢ ، ٣٧ ، والخزانة ٦٠١/٣ ، واللحمان مادة " سلق " ٢١٠١/٣

وما بعدها ، والمضى ١٦٨/١ ، والهج ١١/٢ ، ١٣١ ، والمفضل ص ٢٥٠ ،
والدرر ٨/٢ ١٢١

(٤٣٩) في (أ) استئناف (٤٤٠) نقص في (أ) (٤٤١) نقص في (أ)

(٤٤٢) أنظر ميبويه ٤٢٢/١ (٤٤٣) في (أ) شبه لنطقه

إحدهما : (٤٤٤) أنه لم يجعل الأول سبب الآخر ، وهذا ينفي / كونه مقصودا لأن الشرط ٢٦٦
٩

في المنصوب أن يكون الأول سببه كما عرّفه .

والثانية : قوله : (ولكنه جملة ينطق على كل حال) وهذا ينفي الجزم لأنه قصد

الابتداء والاستئناف على الوجه الذي فسره بقوله : (كأنه قال فهو ما ينطق) .

قوله : (تقول : اتئني فأحدئك أي فأنا ممن يحادثك على كل حال) .

اعلم أنه لما ذكر أن " ينطق " مرفوع على تأويل أنه خبر مبتدأ محذوف في اللفظ احتج

على أن الرفع سائغ على ما ذكره من التأويل بما ذكره من المثال ، فان قولك : فتحدثني

مرفوع بأنه خبر مبتدأ محذوف كما ذكره ، والرفع حصن والنصب والجزم جائزان أيضا غسيير

(٤٤٧)

مقنمين *

الخامسة : قولهم (ودّلوا تأتيه فتحدث به) .

الشاهد فيه : أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء والتضي يجوز فيه النصب على أنه

واقع جواب التضي ، ويجوز فيه الرفع من وجهين :

إحدهما : الإشراك ، والآخر : الاستئناف كما عرّفه .

السادسة : قوله تعالى (ودّلوا لوتة حين فيدّهنون) .

وقد اختلف العلماء في معناه إلى أوجه كثيرة وأقربها قال ابن عباس معنى ذلك : ودّلوا

المكذّبون بآيات الله لوتكفر بالله يا محمد فيكفرون .

(٤٤٤) في (أ) إحدهما (٤٤٥) في (أ) جمل (٤٤٦) زيادة في (أ)

(٤٤٧) وانظر سيبويه ٤٢٢/١ وابن يحيى ٣٨/٧

(٤٤٨) وانظر المرجعين السابقين *

(٤٤٩) سورة القلم آية ٩ وانظر الكشاف ١٤٢/٤

(٤٥٠) وفي تفسير ابن كثير ٤٢٨/٤ " قال ابن عباس : لوتكفروا بهم فيرخصون "

وفي معاني الفراء ١٧٣/٣ " يقال : ودّلوا لوتلين في دينك فيلّينون في دينهم ،

وقال بعضهم : لوتكفروا فيكفرون أي فيتمونك على الكفر . "

وفي الكشاف ١٤٢/٤ " ودّلوا إدهانك فهم الآن يدهنون لهم في إدهانك "

وانظر البحر المحيط ٣٠٩/٨ ، وتفسير الجلالين ٢٢٥/٢

وقوله : " وَدَّوا " فعل ماضٍ ، والواو ضمير الفاعلين ، ووزن وَدَّوا إذا أظهرت التضمين على قِيلُوا بكسر الميم ، " لو تدهن " فعل مستقبل ، " فيدهنون " مضطوف على تدهن ، وليس بجواب ، ولو كان جواباً لحذفت النون (٤٥١) .
وحكى أبو سعيد أن هارون قال : رأيت في بعض المصاحف " فيدهنوا " بإسقاط النون (٤٥٢) علامة نصب . (٤٥٣)

المباحة : قول ابن أحمر
[٢] يَمَالِجٌ عَاقِرًا أَقْبَتَ طَيْبٌ * لِيَلْقِيَهَا فَيَنْتَجِبَهَا حَوَارَا (٤٥٤)
الشاهد فيه : أن قوله " فينتجها " يستقيم رفعه ونصبه ، ولا يكون نصبه بمصدر الفاء أمراً لازماً ، فإن نصبته عطفاً على " ليلقها " كانت الجملة واحدة ، وإن رفعت كان الكلام على جملتين .
قال الجوهري : تقول : نَتَجَتِ الناقةُ على ما لم يسم فاعله نَتَجَتْ وقد نتجها أهلها . (٤٥٥)

(٤٥١) وفي الكشف ١٤٢/٤ " فان قلت : لم رفع فيدهنون ، ولم ينصب باضمار أن وهو جواب التمني ؟
قلت : قد عدل به الى طريق آخر وهو أنه جملة خبر مبتدأ محذوف أى فهم يدهنون كقوله تعالى " فمن يؤمن بربه فلا يخاف " على معنى : ودوا لو تدهن فهم يدهنون حينئذ .
(٤٥٢) هارون بن موسى الأزدي المحدثي البصري ، صاحب القراءات روى عن أبي عمرو بن الحلاء والخليل بن أحمد وابن إسحاق وغيرهم ، مات في حدود السبعين ومائة . أنظر ترجمته في : تهذيب التهذيب ١٤/١١ ، والبغية ٢١/٣٠٦ .
(٤٥٣) وقال سيويه " وزعم هارون أنها في بعض المصاحف " ودوا لو تدهن فيدهنوا " .
أنظر الكتاب ٤٢٢/١ ، وشرح السيرافي ٥٤٣/٣ ، والبحر المحيط ٣٠٩/٨ ، والكشاف ١٤٢/٢ .
(٤٥٤) البيت من الوافر .

والشاهد فيه : " فينتجها " يجوز فيه الرفع بالمطف على يمالج كأنه قال : يمالج فينتج ، أو على القطع عما قبله والابتداء به ويجوز فيه الت نصب عطفاً على " ليلقها " المنصوب قبله .
قال ابن يمين " وعمو أجود لأنه إذا رفع فقد أوجب وجوهه وتناجى الماقر " والمعنى : أن هذه الناقة عاقر لا تلد ، فالفعل يطررها مرة بعد مرة لتحمل فتلد .
وانظر سيويه ٤٣٠/١ ، ٤٣١ ، وابن يمين ٣٨/٧ ، والفضل ص ٢٥١ .
(٤٥٥) " وأنتجت الفرس : إذا حان نتاجها " أنظر الصحاح ٣٤٣/١ (مادة : نتج)

والخَوَارِ : بالحاء المهلهضة وضوطة ولسد الناقصة ، ولا تزال حوارا حتى يفصله ، فإذا فصل عن أمه حتى فصيلا .

قال في الحواشي : نتاج الخَوَارِ من الماقر محال ، ولكنه أخرج الكلام على حسب ما يحتقده صاحبه من القدرة على معادته التي شبهها بالماقر استهزاء به واستخفافا .
(٤٥٦)
لـ

وقال أبو سميد : كل واحد من وجهي الرفع لا يصلح في " ينتجها " لأنك إن عطفت على " يمالجها " لم يجز لأن العلاج للماقر يكون ونتاجها لا يكون كما يقال : فـمـلـن يدالب ما لا يكون .

وإذا جمعتهم صانفا بمعنى فهو ينتجها لم يصح أيضا لأنها عاقر .
(٤٥٧)
قوله : (وتقول : أريد أن تأتيني ثم تحدد ثني ويجوز الرفع)

اطمأننك إذا عطفت ثم جاز نصب الفعل المضارع بعد ثم ، وجلز أيضا رفعه .
أما النصب فيها عطفا على " تأتيني " .

وأما الرفع فيها ابتداء والاستئناف ، وكأنك قلت : أريد أتيتك ثم تحدد ثني ، ومثله أريد أن تفعل ذلك وتحسن إلى .
(٤٥٨)

ولقائل أن يقول : إن هذا المثال ليس من قبيل ما نحن فيه ، لأن المقصود هاهنا ليس إلا أن نصب الفعل ليس بحتم فيما ذكره من المواضع ، وهو ما بعد أحد الحروف الأربعة .
لكن سيبيوي أورد هذا المثال من باب اشراك الفعل في أن وانقطاع الآخر من الأول السذي على فيه أن ، وقال : فالحروف التي تشرك الواو والفاء وأو وثم ، ويجوز الرفع في جميعها
(٤٥٩)

(٤٥٦) أنظر الحواشي ورقة (٥١) (٤٥٧) أنظر شرح السيرافي ٥٧٣/٣

(٤٥٨) " وتحسن " يجوز فيه النصب عطفا على " أن تفعل " ويجوز فيه الرفع على الاستئناف ، أي أريد فملك وأنت تحسن إلى .

(٤٥٩) قال سيبيوي ٤٣٠/١ " فالحروف التي تشرك : الواو والفاء وثم وأو ، وذلك قولك : أريد أن تأتيني ثم تحدد ثني ، وأريد أن تفعل ذلك وتحسن وأريد أن تأتيني ثم تفعل ههنا ، وأريد أن تنطق بجمل أو تمسكت ، ولو قلت : أريد أن تأتيني ثم تحدد ثني جاز كأنك قلت : أريد أتيتك ثم تحدد ثني .

وجوز الرفع في جميع هذه الحروف التي تشرك على هذا المثال .

الثامنة : قول عروة المذري

[١٣] وَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ أَرَاهَا فَجَسَسْتُهَا * فَأَبَيْتَ حَقِّي لَا أَكَادُ أَجَسَسْتُهَا (٤٦٠)

قال سيبويه : سألت الخليل عن رفع " أبهت " فقال : أنت فيه بالخيار ، إن شئت

حطته على أن ، وإن شئت لم تحطه عليه فرفعت كأنك قلت : ما هو إلا الراى فأبتهت * (٤٦١)

وكان عروة سأل عمه أن يزوجه بنته عفراء فلم يجبه إلى خطبته وزوجها من ابن أعم له

فبينما عروة سائر في بعض البوادي رأى جارية شمير مع ركب في محط ، فقال : والله كأنها

شمائل عفراء ، فلما علم أنها عفراء تخير لونه ، ولبس ثائبا وأشد هذا البيت مع أبيات أخرى (٤٦٢)

شمائل عفراء ، فلما علم أنها عفراء تخير لونه ، ولبس ثائبا وأشد هذا البيت مع أبيات أخرى (٤٦٣)

الثامنة : (قول أبي اللحاح التخلبي) وعزه أبو سعيد إلى عبد الرحمن بن أم الحكم (٤٦٤)

(٤٦٠) هو لعروة بن حزام المذري أحد عشاق العرب المشهورين وقيل لبعض الحجازيين

كما في سيبويه ، وقيل لبعض الحارثيين كما في ابن يحيى ، وقيل لعمرو كمال

في حماسة ابن الشجرى وسخره الطويل

والشاهد فيه : " فأبتهت " يجوز فيه الرفع على القطع والنصب على المحطف *

والفجاءة بالمد البخشه ، وأبتهت : أدهش ، وروايته في كل المراجع " ما أكاد "

وعند الشارح " لا أكاد "

أنظر ديوان عروة المذري ص ٥ ، سيبويه ٤٣١/١ ، وابن يحيى ٣٩٤٣٨/٧

والخزانة ٦١٤/٣ ، الفضل ص ٢٥١ ، ٢٥٢ *

(٤٦١) سيبويه ٤٣٠/١ (٤٦٢) في (أ) سائرا

(٤٦٣) في (ب) يبنى (٤٦٤) أنظر ديوان عروة ص ٥

(٤٦٥) أختلف في قائل هذا البيت فقيل إنه لأبي اللحاح التخلبي كما في الخزانة

٦١٣/٣ ، واللسان مادة " قصد " ٣٦٤٢/٥ وقيل لمبد الرحمن بن أم الحكم

كما في سيبويه ٤٣١/١ *

والراجع أنه لأبي اللحاح التخلبي واسمه خربت تصغير حرث وقد أورد أبو عمرو

الشيبانى قصيدة أوى اللحاح التى فيها هذه البيت فى أشعار تغلب واختار منها

أبو تمام خمسة أبيات فى مختار أشعار القبائل *

ورجح ابن يمين بنسبته إلى عبد الرحمن بن أم الحكم كما فعل سيبويه والسيرافى

فقال " البيت لمبد الرحمن بن أم الحكم وقيل هو لأبي اللحاح التخلبي " *

أنظر شرح السيرافى ٥٦٩/٣ ، وابن يحيى ٣٩٩/٧ ، ٤٠ ، والفضل ص ٢٥٢

﴿١٦﴾ أَلَمْ عَلَى الْحَكَمِ الْمَأْتِي يَوْمًا إِنَّهُ أَقْسَمَ * قضيه ألا يجوز ويقصد

قال سيويه : كأنه قال : عليه غير الجور ولكنه يقصد أو هو قاصد فابتدأ ، ولم يحمل الكلام على أن كما تقول : عليه أن لا يجوز وينبغي له كذا وكذا ، فلا يتدأ في هذا أسبق وأعرف *

وقوله : على الحكم أي المرضى بحكمه ، والباقي : المقصود إليه * ولا يجوز أن تصطف " يقصد " على يجوز لو كانت التصيد : منصوبة وقع من جهة المعنى لأن قوله : عليه أن لا يجوز معناه عليه ترك الجور ولا يجوز أن تقول : عليه ترك القصد ، والمعنى واضح * (٤٦٨)

هذا تمام الكلام في مباحث المنصوبات ، وما يتعلق بها *

(٤٦٦) بحره الطويل

والشاهد فيه : رفع يقصد وقطعه عما قبله ، ولا يجوز أن تصطف " يقصد " على يجوز لفساد المعنى *
وقال الأخفش " أراد وينبغي أن يقصد ، فلما حذفه وأوقع يقصد موقع ينهض رفعه لوقعه موقع المرفوع " وقال الفراء " رفعه للمخالفة لأن معناه مخالفت لما قبله ، فخولف بينهما في الإعراب " أنظر اللسان " قصد " ٣٦٤ ٢/٥ ، وابن الميراني ١٧٣/٢ ، والتنبيه والإيضاح لابن برّي ٤٨/٢ *

(٤٦٧) سيويه ٤٣١/١

(٤٦٨) وقال ابن برّي " أي على الحكم المرضى بحكمه العائن إليه له حكم ألا يجوز في حكمه بل يقصد أي يمدل ، ولهذا رفعه ولم ينصبه عطفا على قوله ألا يجوز لفساد المعنى لأنه يصير التقدير عليه ألا يجوز ، وعليه ألا يقصد وليس المعنى على ذلك بل المعنى وينبغي له أن يقصد هو خبر بمصنعي الأمر أي يقصد " *

أنظر التنبيه والإيضاح ٤٨/٢ *

الطرف الثالث : في مباحث المجزومات

قوله : (المَجْزُومُ يَصَلُّ فِيهِ حُرُوفُ وَأَسْمَاءُ)

اعلم أنه يريد بالمجزوم الفعل المضارع لأن عوامل الجزم لا تجزم إلا الأفعال ، وقيل شرح كلام المصنف تشير إلى بحثين :

للبحث الأول : أنه لا يكون الجزم إلا في الأفعال المضارعة للأسماء كما أن الجر لا يكون إلا في الأسماء ، فليس للاسم في الجزم نصيب وليس للفعل في الجر نصيب (٤٧٠).

وعوامل الجزم ثلاثة أصناف : محروف وأسماء ، وظروف وقد ذكر في مباحث الأسماء الجنوبية وجه تسمي الأسماء والظروف التي يجزم بها معنى الشرط فليطلب منه ١٠ (٤٧١)

ولقائل أن يقول : إن المصنف أهمل ذكر الظروف الجازمة وهي أحد أصناف عوامل الجزم ، فان قلت : إن الظروف دخلت تحت الاسم ، فلا حاجة إلى ذكرها قلت : ذلك محض لكثرة احتله في التمثيل ، ولم يذكر مثاله ، ولا في لفظه ما يدل أنه أراد بالاسم القسم المشترك بين الظروف وغيرها .

البحث الثاني : في المحروف التي يجزم بها وهي خمسة : لم ، ولما ، واللام في الأمر ، ولا في النهي ، وإن في الجزاء ، وهذه الحروف تنقسم قسمين :

(٤٦٩) في (ب) أن . (٤٧٠) أنظر سيوريه ٤٠٩/١

(٤٧١) الأسماء والظروف الجازمة . مئة معنى إن الشرطية ، وقد تحدث عنها الشارح في مباحث الأسماء الصنية ضمن استعمالاتها الصمدية فحدث عن استعمالات " ما " ، " ومن " ، " وأين " ، " ومتى " ، " وأى " ، " وأيان " وذكر منها استعمالاتها شرطية . قال في أبي الشرطية " الثاني : ما تكون بمعنى الشرط والجزاء وهو أيهم يأتي أكرمه ، الشاهد فيه : أن أيهم دخلنا دخل طين جملتين فعليتين ، وجزم الفعل فوهم كما تجزعه إن الشرطية ، وعلامة الجزم في الفعل الأول سقوط الياء وفي الثاني سكون المعجم .

أنظر الورقة (١٦١ و) من الكتاب

(٤٧٢) في (ب) الأسماء . (٤٧٣) في (ب) التي تجزم .

(٤٧٤) القسم الأول : أربعة منها لا يقع موقعها غيرها ، ولا تحذف من الكلام إذا أريدت
وهي :

لم ، ولما ، واللام في الأمر ، ولا في النهي .

والقسم الآخر : حرف الجزاء ، وقد يحذف ، ويقع موقعه غيره في الأسماء .
وحذف حروف الجزاء على ضربين :

ضرب يقوم مقامه اسم يجازى به .

وضرب يحذف البتة ، ويكون في الكلام لعل عليه .

والأسماء التي يجازى بها على ضربين :

اسم غير ظرف ، واسم ظرف ، وهي ثمانية :

مَنْ ، وَمَا ، وَأَيُّ ، وَلَيْتَ ، وَهَيَّ ، وَحَيْثُ ، وَمَهْمَا ، وَإِذَا مَا (٤٧٥)

وإذا عرفت هذا فمضمون هذا الفصل صنفان :

الصنف الأول : في مباحث الحروف الجازمة ، وهي خمسة :

الأول : " لنسم " تدخل على الأفعال المضارعة ، ويكون اللفظ لفظ المضارع ، والمضارع
معنى المضى تقول :

لَمْ يَشْمَ زَيْدٌ أَمْ ، ولا يجوز أن تقول : لم يجلس خالد غداً (٤٧٦)

قوله : (نحو قولك : لم يخرج) يريد فيما مضى من الزمان ولو أراد المضارع لم يجوز
لما ذكرناه (٤٧٧)

فإذا قلت : ذهب زيد وانطلق عمرو ، فقال الناقض لذلك : لم يذهب زيد ، ولم ينطلق
عمرو كان مكذبا لك فيما أخبرت به .

ولو قلت : يذهب زيد وينطلق عمرو ، فقال قائل : لم يذهب زيد ولم ينطلق عمرو لم يمكن
إدخال الكلام ولا مكذبا لك ، لأنك أخبرت بفعل مستقبل ، والرأى نفى فعلا ماضيا ، فعلا

(٤٧٤) زيادة على الأصل بتطبيقاتها المعنى .

(٤٧٥) الظروف : أي ، وحتى ، وأين ، وأنى ، وحَيْثُما ، وغير الظروف : من ، وما ، وأهمهم

وانظر صبيو ١/٣١ ، والمقتضب ٢/٤٦

(٤٧٦) وانظر الحضي ١/٢٧٧ ، والأشعر ٤/٥ ، وقضايا التراكيب ص ٢٧٧ .

(٤٧٧) لأنها تدخل على المضارع فيكون اللفظ لفظ المضارع والمضارع معنى المضى .

يكون مكذبا ما أخبرت به ، ولو استعمل " لا " عوض " لم " فقال : لا يذهب ولا ينطلق
 كان مكذبا ، وكذلك لو استعمل " لن " لأن كل واحد منهما لنفي المستقبل .
 الثاني : " لما " وهي تأتي على ممان مختلفة يأتيك تفصيلها في مباحث الحروف .
 وإذا كانت بمعنى " لم " جزم الفعل الضارع ، قال الله تعالى : " كلا لما يقض ما أمره " .
 وقوله : " ولما يعلم الله " وقال صاحب التفصلة : هي مركبة من " لم " ومن " ما " .
 النفي جمع بين حرفي النفي للتأكيد فإن شئت حملت الفعل معها على لفظ " ما " وإن شئت
 على لفظ " لم " تقول : رأيت فلانا عاما أول ولما بقل وجهه بعد ، فهذا محمول على لفظ
 " ما " كأنه قال : رأيته عاما أول ولما بقل وجهه بعد ، ولذلك أخرجته على لفظة
 الحاضی ، وكذلك تقول : خرجت من البلد شبيب رمضان ولما أهل الهلال بعد .

(٤٧٨) وانظر سيبويه ٤٦٠/١

(٤٧٩) ذكر الشارح تفصيل هذه المحاني ، فذكر أنها تأتي بمعنى لم لقلب معنى الضارع
 إلى الماضي ، وإن كان بينهما فرقا ، وهو أن لم يفعل نفي قتل ولما يفعل نفي
 قد قتل ، وهي لم ضمت إليها ما فإزدادت في معناها أن تضمنت معنى التوقع
 والانتظار واستطال زمان فعلها . انظر الورقة (٣٢٢ من الكتاب) .

(٤٨٠) سورة عبس آية ٢٣ ، قال الراجزي في الكشاف ٢١٩/٤ " لما يقض " لم يقض
 بعد مع تطاول الزمان وإزداده ، من لدن آدم إلى هذه الخاية .
 وانظر محاني الفراء ٢٣٨/٣ .

(٤٨١) سورة آل عمران آية ١٤٢

وانظر سيبويه ٤٢٦/١ ، والكشاف ٤٦٦/١ ، ٤٦٧ ، والبحر المحيط ٦٦/٣
 وقد وقع خطأ في النص في (١) فكبت " ولم يعلم الله " .

(٤٨٢) في اللسان مادة (بقل) ٣٦٩/١ " وبقل وجهه الغلام يبقل بقلًا ويقولا وأبقل وبقل
 وخرج شعرة ، وكره بعضهم التشديد " .

(٤٨٣) فصل الأستاذ الدكتور / محمد عبد الحميد سعد القول في " لما " استمالاتها
 هل هي مركبة أو بسيطة ؟ انظر قضايا التركيب ص ٢٧٨ وما بعدها ، وانظر سيبويه
 ٣١٢/٢ ، ومحاني الفراء ٢٩/٢ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٤٥٤/٣ ، والحفصيني
 ٢٧٨/١ وما بعدها والمجمع ٥٧/٢ ، والأشمونى ٧/٤ وما بعدها .

فإذا قلت : رأيته عاما أول ^(٤٨٤) ولما ^(٤٨٤) يبتل وجهه بحد ، فإنه محمول على لفظ " لسم " .
كأنك قلت : رأيته عاما أول ولم يبتل وجهه بحد ، ولذلك أخرجه على لفظ المستقبل
وجزمه .

قال ابن السراج : وأما " لما " فهي " لم " ضمت إليها " ما " ونبتت معها ففسرت
حال " لم " ، ألا ترى أنك تقول " لما " وتقف فلا تتبعها شيئا ، ولا تقول ذلك في لم ،
وجواب لما قد فعل ، يقول القائل : لما يفعل تقول : قد فعل ^(٤٨٥) .
قال صاحب الإقناع ^(٤٨٦) وأما لما فإنها نفى على غير وجهه لم ، ولكنها نفى لقد فعل ، يقول
القائل : جاء زيد وقد غضب ، فيقول النافي جاء زيد ولما يغضب أي : جاء زيد ولم يكن قد
غضب ^(٤٨٧) .

ولما هذه لا تقع صدر الكلام كما تقع " لم " ، ولما لها موضع آخر يكون بحدها الفمسل
الحاضر ، ولا يقع بحدها المستقبل ، وتقع في أول الكلام وتحتاج إلى جواب ، ومعناها
كمعنى اللزوم من الزمان تقول :

لما جاء زيد أكرمه ، ولما جاء عمرو ندمته كأنك قلت : ^(٤٨٨) [حين] جاءني زيد أكرمه .

(٤٨٤) نقص في (أ) (٤٨٥) أنظر أصول ابن السراج ١٣١/٢ (رسالة)

(٤٨٦) من كتب السيرافي التي مات قبل أن يتمها ، وأتم ابنه يوسف السيرافي هذا
الكتاب ، وقال عنه : وضع أبي النحو في الخرابل بالإقناع " أي سهلة جدا فلا
يحتاج إلى شارح .

وقال أبو الملا المصري " إن أبا سعيد كتب في الإقناع حتى باب التفسير وأن
ولده يوسف أكمل بحد وفاة أبيه الكتاب " .

أن الروفيات الأيمان ٤٦١/٣ ، ومعجم الأدباء ٣٠٧/٢ ، والبنية ٣٥٥/٢ ،
ورسالة انفقران للمصري ص ٤١٦ ، وشرح أبيات سيبويه المقدمة ص ١٩ .

(٤٨٧) وأنظر سيبويه ٤٦٠/١ ، والأشعوني ٥/٤ وما بعده .

(٤٨٨) لأنها ظرف بمعنى حين ، أو بمعنى إذ كما قال ابن مالك

أنظر الأشعوني ٧/٤

(٤٨٩) نقص في (أ) .

وتكون بعدها أن زائدة هـ : لَمَّا أَنْ جَاءَ زَيْدٌ أَكْرَمَهُ . (٤٩٠)

وقال أبو سميذ : ولما معناها معنى " لم " وزنها لجزمها ، وهي تزيد على " لم " بتطويل زمان لما ، يقول القائل : ندّم زيد ولم تنفصه الندامة أي عقيب ندّمه ، وإذا قال : ولما تنفصه الندامة أي إلى وقتها . (٤٩١)

قولهم : (ولما يحضر) جواب لمن قال : قد حضر زيد ، ويدل على طول المدة . قال ابن درستويه : لما ليست عاطفة للجزم بنفسها وإنما الحامل ما اشتطت عليه وهو لم . الثالث : لا للأمر نحو قولك : ليضرب زيد غمرا ، وليقم خالد ويجوز حذف هذه اللام في الشعر ، ولا يجوز أن يضم لم ولا في ضرورة الشعر كما أضمرت اللام . قال ابن السراج : لأنها لو أضمرت لالتبس النفي باللام . (٤٩٢) (٤٩٣) (٤٩٤) (٤٩٥)

(٤٩٠) فهي حرف وجود الوجود ، ويضمهم يقول : حرف وجوب بالوجوب ويكون جوابها فعلا ماضيا اتفاقا ، وجملة اسمية مقرونة بأذا الفجائية أو الفاء عند ابن مالك ، وفعلا مضارفا عند ابن عصفور ، أنصر الضمى ٢٨٠ / ١ وما بعدها ، والهمج ٢ / ٧ وقضايا التركيب ص ٢٧٨ وما بعدها .

(٤٩١) نقر في (أ)

(٤٩٢) أنظر شرح السيرافي ٦٣٥ / ٣ ، وأنظر تفصيل الأسموني مواضع الاتفاق والاختلاف بين لم ولما ٥ / ٤ : ٧ ، والمضنى ٢٧٨ / ١ : ٢٨١ .

وقال الأندلسي شارح الضمى " هي كلم تحتل الاتصال والانفصال ويكون ضمها موقعا ثبوته نحو لما يذوقوا عذاب " أنظر الهمج ٢ / ٤٧ .

(٤٩٣) أنظر الأزهية ص ٢٠٦ : ٢٠٨ ، والصاحبي لابن فارس ص ١٣٥ ، وشوح الرضى للكافية ٢٥١ / ٢ ، والأشبه ٢٩٥ / ١ ، ودراسات عظيم ٦٢٠ / ٢ وما بعدها ، وقضايا التركيب ص ٢٧٨ : ٢٨١ .

(٤٩٤) في الهمج ٥٥ / ٢ ، وحذفها أي اللام فيه أقوال : أحدها يجوز مالمقا فسمى الاختيار بحد قول امر وهو رأى الكسائي قال كقوله تعالى : " قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا أي ليقموا " ثانيها لا يجوز مالمقا ولا في الشعر وهو رأى الصهر ، وثالثها وهو الصحيح يجوز في الشعر فقد كقوله : محمد فقد نفسك كل نفس .

وأنظر سيبويه ٤٠٨ / ١ : ٤٠٦ ، والانصاف ٥٣٠ / ٢ : ٥٣١ ، والمضنى ١ / ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، والاسموني ٤ / ٤ : ٥ .

(٤٩٥) أنظر أصول ابن السراج ١٣٢ / ٢ (رسالة)

(٤٩٦)

الرابع : لا فى النهى تقول : لا تفعل فتجزم الفعل بها *

قال ابن السراج : لا فى النهى والنهى بمعنى واحد لأنك إنما تأمره بأن يكون الموجب
منفياً ، ألا ترى أنك إذا قلت : قم إنما تأمره أن يكون منه قيام ، فإذا نهيت فقلت :
لا تقم ، فقد أردت منه نفي ذلك ، وكما أن الأمر يراى بمعنى الإيجاب كذلك النهى يراى
بمعنى النفي . (٤٩٧)

الخامس : حرف الجزاء كقولك : إن تكرمنى أكرمك

فإن الخفيفة هذه الأصل فى الباب ، ويقال لها : أم الجزاء (٤٩٨) ، فقولك إن تكرمنى شرط ،
وأكرمك جوابه ، ولا بد للشرط من جواب وإلا لم يتم الكلام ، فهو نكير المبتدأ الذى لا بد
لـه من خبر ، ألا ترى أنك لو قلت : إن تكرمنى ، واقتصرت عليه لم يكن كلاماً يقال فيه
صدق وكذب ، كما أنك إذا قلت : زيد لم يكن كلاماً يقال فيه صدق وكذب ، فإذا قلت :
منطلق تم الكلام ، فكذلك إذا قلت : إن أكرمنى لم يتم الكلام حتى تقول : أكرمك .
وحقق " إن " فى الجزاء أن يليها المستقبل من الفعل ، فإن يليها فعل ماضى أحالت
معناه إلى الاستقبال كما أحالت " لم " معنى المستقبل إلى الماضى .

فإذا قلت : إن قمت قمت فالعنى أن يقرأ ، وفيه مزيد بحث يأتيك فى موضعه *

٢٦٢

فان قلت : فلم كانت هذه الأحرف الخمسة / عاطية ، ولم كان عطفاً هو الجزم ؟
قلت : قال أبو البركات : إنما وجب أن تحمل اختصاصها بالفعل وإنما وجب أن تحمل
الجزم ، أما فى حرف الجزاء ، فلأنه يقتضى جنتين كما بيناه لك ، فلما يقتضيه
حرف الشرط ناسب أن يكون عطفاً الجزم ، لأن طول الكلام يقتضى تخفيفه بقدر الامكان . (٤٩٩)

(٤٩٦) وتكون للدعاء أيضاً فتجزم الضمان

أنظر الأسمونى ٢/٤

(٤٩٧) أنظر أصول ابن السراج ١٣١/٢ (رسالة)

(٤٩٨) وأنظر سيبويه ٤٣٥/١ ، والمقتضب ٢/٢٦٦

(٤٩٩) أنظر أسرار الصربية ص ٢٤٤ و ٢٤٥ ، وابن يمين ٤١/٧ وحاشية الصبان

على الأسمونى ٢/٤ *

وأما " لسم " فإنما عطيت الجزم لأنها لما كانت تدخل على المستقبل فنقلته إلى الماضي (٥٠٠)
 الماضي اقتضت هذه المشابهة حتى " لم " على حرف الشرط في عمله ، ولما كذلك *
 وأما لام الأمر فإنما عطيت الجزم لأن الأمر باللام وبغير اللام في اللفظ واحد في المعنى
 فوجب أن يعطى اللام الجزم ليكون الأمر باللام مثل الأمر بغير اللام (٥٠٢) في اللفظ وإن كان
 أحدهما جزءا والآخر وقتا ، والنهي محمول على الأمر لأنه النهي ضد الأمر ، وهم يخلطون
 الشيء على ذممه كما يخلطونه على نكيره ، ولما كان الأمر مبنيا على الوقف ، وقد وجب
 حتى النهي عليه جعل النهي نظيرا له في اللفظ وإن كان أحدهما جزءا والآخر وقتا * (٥٠٣)
 فإن قلت : فما الصالح في جواب الشرط ؟

قلت : اختلف النحويون فيه إلى أربعة أقوال :
 أولها : أن الصالح فيه حرف الشرط كما يعطى في الشرط * (٥٠٤)
 وثانيها : أن حرف الشرط وفعل الشرط جميعا يصلان في جواب الشرط * (٥٠٥)

(٥٠٠) في الأصل المختلط " الماضي " (٥٠١) في الأصل المختلط " المستقبل " (٥٠٢) نقص في (١)
 (٥٠٣) وأنظر ابن يحيى ٤١/٢ ، وحاشية الصبان ٢/٤
 (٥٠٤) هذا مذهب المحققين من البصريين ، وعزه السيرافي لمسيبويه واختاره الجزولي
 وابن عصفور والامدي *
 أنظر الهمع ٦١/٢ والأشعوني ١٦/٤
 (٥٠٥) نسب إلى الأخفش قال : " المجموع هو الدال على المعاني " وقال الجبر " إن تأتني آتاك و " تأتني " مجزومة بان و " آتاك " مجزومة بـ " إن " وتأتني " ونسبه الأشعوني للخليل وسيبويه *
 أنظر المختضب ٤٩/٢ ، والخصائص ٣٨٨/٢ ، وإيضاح على النحوص ١٤٠ ،
 والأنصاف ٦٠٢/٢ (المسألة ٨٤) وابن يحيى ٤١/٢ ، ٤٢ ، والهمع
 ٦١/٢ ، والأشعوني ١٦/٤ *

وثالثها : أن حرف الشرط يخط في فعل الشرط وفعل الشرط يخط في جواب الشرط .
 ورابعها : قاله الحارثي (٥٠٧) أنه منى على الوقت (٥٠٨)
 هذا تمام الكلام في الحروف الجوارم .

(٥٠٦) قاله الأخفش واختاره ابن مالك لأنه مستطاع بما أحدثت فيه الأداة من
 المعنى والاستلزام .

أنظر المصحح ٦١ / ٢ ، والأشمونى ١٦ / ٤

(٥٠٧) هو أبو عثمان بكر بن محمد بن بركة ، نزل في بطن مازن فنسب اليهم ، وسمو
 بصرى ، روى عن أبي عبيدة والأصمى وأبي زيد ، وروى عنه الجرد واليزيدى
 وجماعة .

كان أظما في العربية له من التصانيف :

كتاب في القرآن ، وظل النحر ، وتفسير كتاب سيبويه ، والتصريف وغيرها .
 مات سنة تسع أو ثمان أو سبع وأربعين ومائتين ، وقيل سنة ثلاثين ومائتين .
 أنظر ترجمته في : معجم الأدباء ١٠٧ / ٧ ، ونزهة الألبا ص ١٤٠ : ١٤٥
 وسخية الوعاء ٤٦٣ / ١ : ٤٦٦ ، ونشأة النحو ص ٩٣ : ٩٤

(٥٠٨) قال السيوطي في المصحح ٦١ / ٢ وقيل فعل الجواب منى وفعل الشرط مصرب
 وقيل هو والشرط أيضا منيان والقولان للحارثي ، استدل على بناءهما بـسـسـان
 الفصل لا يقع موقع الاسم في المصطلح ، فلا يكون معربا بناء على أن سبب اعراب
 الحذف وقوعه موقع الاسم واستدل لبناء الجواب فقط بأنه لم يكن له عامل
 فكان منها لأنه لم يصح فاعله على ما تقدم فيه ، قال أبو حيان والحارثي
 في رأيه مخالف للمصحح النحويين ، وأنظر الانصاف ٦٠٢ / ٢ (الصالة ٨٤)
 وعنايت رأى خامن قاله الكوفيون : قالوا ان الماضى في الجواب هو الجوار
 قياما على الجر بالجوار .

أنظر المصحح ٦٦ / ٢ ، والأشمونى ١٦ / ٤

المصنف الثاني : في مباحث الاسماء الجازمة :

قال سيوريه : فما يجازى به من الأسماء غير الأرواف : من وما وأبهم ، وما يجازى به من الأرواف : أي عين ، ومثي وأين وأنى وحيشا ، ومن غيرها ان وان ما ، ولا يكون الجزاء في حيث وفي إذ حتى يضم إلى كل واحدة منهما " ما " ^(٥٠٩) ففسير " إذ " مع " ما " بمنزلة انما ، وكأنما ^(٥١٠) ليست " ما " فیهما بل هو ، ولكن كل واحد منهما مع " ما " بمنزلة حشر واحد ^(٥١١) .

وقد اقتصر المصنف على ما ذكر الاسماء الثلاثة ونحو :

" ما " و " أن " و " من " ، وقد بينا وجه تضمين كل واحد منها للمعنى الشرط ففسر مباحث المنيات فلا يحسن بنا اعادته ^(٥١٢) .

قال ابن السراج : تقول : من تكرم أكرم ، وكان الأصل ان تكرم زيدا وأشبهه زيد أكرم ، فوعدت من لمن يحق كما وقعت في الاستفهام مبهمة لما في ذلك من الدجالة ، وقد لستك : ما تمنع أصنع ، وأبهم تضرب تضرب تنصب " أبهم " بتضرب لأن المعنى : ان تضرب أي انسان مبهمة تضرب ، ولكن لا يجوز أن تقدم " تضرب " على أي ، لأن هذه الاسماء اذا كانت جزاء أو استفهاما ظهرا صدر الكلام كما كان للمعروف التي وقعت مواضعها .

(٥٠٩) نقص في (أ) (٥١٠) في (ب) تأنيها (٥١١) أنظر سيوريه ٤٣١/١ ٤٣٢ .

(٥١٢) قال الشارح في " ما " الشرطية : " الثانية : قوله تعالى " وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله " الشاهد فيه : أن " ما " فيه شرطية جازمة لتقدموا ونحو موضع نصب يتقدموا ، ومن خير في موضع نصب على التمييز ، والتمييز " ما " وتجدوه جواب الشرط والمعنى : تجدوا ثوابه ، فحذف الضيف ، قانوا : والايهام في ما الشرطية أكثر منه في ان ، تقول اذا أردت الابهام : ما تفعل أغسل وما يأكل زيد أكله ، فان أردت الايضاح قلت : ان يأكل زيد الثمر أغسله ، وان يضرب زيد أغرسه .

وقال في من الشرطية " الثالثة : التي تكون للشرط والجزاء كقوله تعالى : " ومن ياتكم منكم نذره فذابا كبيرا " وقوله تعالى " من يعمل سوءا يعجزه " وتقول :

من يأتني أكرمه ، ومن يأتني أعلمه .

أنظر الورقة (١٥٨) و (١٥٩) من الكتاب

وأنظر حقه يشبه عن أي ص ١١٦

وكذلك من وط اذا قلت : من تكسرهم أنكرهم وط تصنع أصنع فوضعت نصب ، واذا أردت أن

تبين موضعها من الاعراب فضع موضعها " أيا " حتى يتبين لك *

فاذا قلت : من يقسم أتم اليه فوضع " من " رفع لأنها غير مفعولة وكذلك أيهم ينسرب

(٥١٣)

زيدا أنكره ، وأيهم يأتيه أحسن اليه *

(٥١٤)

قوله (وينجزم بأن ضمرة)

قال أبو سعيد : جزم جواب الأمر والنهي والاستفهام والتعني والمرغز بانحار شرط في ذلك

تلك ، والدليل على ذلك الأعمال التي تهر بحث هذه الأهياء انط من شطانات ينضمها

وموايد بحثها الأمر والمفادى والصفتهم والتعني والمفادى ، وليست شطانات مطلقة ولا ذات

واجبة على كل حال ، وإنما هي مطلقة بمعنى أن كان يوجد وجب الشمان والمعدة ، وإن لم

(٥١٥)

يوجد لم يحدث *

وانخذتور من عبوره خمس :

الأولى : تولهم (أكرمتك) *

الثانية فيه : أن الفصل الضمان الذي هو " أكرمتك " مجزوم بأن وعاطفه ضمير بحسب

فصل الأمر .

والثالث : أكرمتي فإنك إن تكرفني أكرمتك ، فهضم حرف الشرط وكذلك فعل الشرط ، ويجب

أن يكون فعل الشرط الضمر من جنس الضمير الذي قبله ، فإن كان الضمير موجبا كسان

فعل الشرط الضمر أيضا موجبا ، وإن كان ضفيا كان فعل الشرط الضمر أيضا مثله منقوبا

(٥١٣) أنظر أصول ابن السراج ١٣٣/٢ (رسالة) ، والمقتضب ٢/٤٠ ، ٥٣ ، والمغنى

٧٧/١ ، والأشعوني ٩/٤ : ١٢

(٥١٤) في الفصل من ٢٥٢ (وينجزم) *

(٥١٥) أنظر شرح الميراثي ٣/٦٤٤ ، ٦٤٥ *

وفي جزم جواب الطلب والاستفهام والتعني والمرغز رأيان أولهما : أن الجازم أن

الشرائية التقدير وهو مذنب ميبوه وطوله الخارج *

ثانيهما : أن الجازم هو الطلب نفسه لما قام مقام أداة الشرط وهو مذهب

الغليل ويرى للمبرر رأي الغليل *

أنظر ميبوه ١/٤٤٩ ، والمقتضب ٢/٨٢ ، ١٣٥ وشرح الثانية ٢/٢٤٧

وقد حتى ابن هشام في التعني وأبو حيان في البحر الصحيح مذهب ميبوه

والغليل على أنه مذهب واحد وهو الجزم بنفس الطلب *

أنظر المغنى ١/٢٦٦ ، والبحر الصحيح ١/١٧٥ *

وهذا الشرط لابد منه في اضرار إن الجازمة ، اذا عرفت هذا فالمدة بالاكرام لم تست
ولجبة على كل حال ، وانما هي متعلقة باكرام المخاطب الأمر أولا ، ثم بعد تحقق الاكرام
من المخاطب يجب اكرام الأمر للمخاطب ثانيا لأن اكرام المأمور الأمر شرط في اكرام المأمور
إياه .

الثانية : قولهم : (لَا تَقْمَلْ يَكُنْ خَيْرًا لَكَ) *

المعنى فيه أن " يكن " جزوم ، والأصل " يكون " فلما سكنت النون التي هي لام الفعل
سقطت الواو التي هي عينة لاجتماع الساكنين وظن الجزم ان الشرطية وهي ضمرة بمصدر
النهى وفعلهم *

والتقدير : لا تفعل فانك إن لم تفعل يكن خيرا لك ، فجعل فعل الشرط الضمر نفيسا
وعطا كما أن المفعول كذلك * (٥١٦)

الثالثة : قولهم في الاستفهام (أَلَا تَأْتِينِي أَحَدُكَ ، وَأَيْنَ بَيْتُكَ أُرْزَكَ)
اعلم أن هذه عبارة ميبوية *

قال أبو سعيد : تقدير معها إن ، ويكون التقدير : ان تأتيني أحدك ، وأين بيتك ان
أعرف مكانك أُرْزَكَ ، فجعل فعل الشرط الضمر من جنس المظهر كما تراه * (٥١٨)

الرابعة : قولهم في التضي (أَلَا مَا أَهْرَمَهُ وَلَيْشَهُ عِنْدَنَا يَحْدُثُنَا)

قال أبو سعيد : كأنه قال : ألا ما إن أجده أهْرَمَهُ ، ولَيْشَهُ عِنْدَنَا إن يكن عندنا
يحدثنا ، فجزم في كل واحدة من الصورتين بان ضمرة ، وجعل فعل الشرط الضمر من
جنس المظهر ، لما ذكرناه [لك] * (٥١٩) (٥٢٠)

(٥١٦) وانظر سيبويه ٤٤٩/١

(٥١٧) عبارة سيبويه " وأما ما انجزم بالاستفهام فتقولك : ألا تأتيني أحدك ؟ وأين
تكون أُرْزَكَ ؟ " سيبويه ٤٤٩/١

(٥١٨) انظر شرح السيرافي ٦٤٥/٣ وفيه " أين تكون أُرْزَكَ " *

(٥١٩) انظر شرح السيرافي ٦٤٥/٣

وقال ابن يعيش : حدثت بدخول همزة الاستفهام معنى التضي ولذلك جاز أن
يجاب بالجزم فيقال : أهْرَمَهُ كما لو صرحت بالتضي وقلت : ليت لي ماء أهْرَمَهُ *

انظر ابن يعيش ٤٩/٢

(٥٢٠) نقص في (أ) *

الخاصة : قولك في المرضي : (أَلَا تَنْزِلُ تُصِيبُ خَيْرًا) (٥٢١)

قال أبو سعيد كأنه قال : أَلَا تَنْزِلُ إِنْ تَنْزِلُ تُصِيبُ خَيْرًا ، فجزم " تصيب " (٥٢٢)

والأصل " تصيب " فلما سكن لام الفعل للجزم سقطت الياء التي هي عين الكلمة لالتقاء

الساكين .

قال / أبو سعيد : وهذه الأشياء الخمسة يغني ذكرها عن ذكر الشرط بمحدها ، ويتكفى (٢٢٢)

بذكرها عن ذكرها . (٥٢٣)

فهذا معنى قول المصنف : (وَجَوَّازُ إِضْمَارِهَا لِدَلَالَةِ طَيِّ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ) (٥٢٤)

والضمير المؤنث في " اضمارها " يرجع إلى " إِنْ " والمراد بالأشياء ما ذكره من الأمور الخمسة .

قوله : (قال الخليل : إِنْ هَذِهِ الْأَوَائِلُ عَلَيْهَا نَيْبُهَا مَعْنَى إِنْ ، فذلك انجزم الجواب) .

اعلم أن المشهور أن عامل الجزم فيما ذكرناه من الأجوبة الخمسة ليس هو أوائلها ، وإنما

العامل إِنْ الضميرة بعد أوائل كما ذكرناه وخالف الخليل في ذلك وقال : انه لا اضمار

في الكلام ، وإنما العامل أوائل كل واحد منها لشمولها معنى إِنْ . (٥٢٥)

قال سيبويه : وزعم الخليل أن هذه أوائل كلها فيها معنى إِنْ ، فذلك انجزم الجواب

لأنه إذا قال : اشئني آتاك فان كلامه ان يكن منك آتيان آتاك ، وإذا قال : أين بيتك

أزرك ؟ فكانه قال : ان أعلم مكانك [بيتك] (٥٢٦) أزرك لأن قوله : أين بيتك يريد

(٥٢١) وقال ابن ميسرة ٤٩/٢ " فقولك : أَلَا تَنْزِلُ هو المرضي يقول الربط للآخر ألا

تفعل كذا وكذا يمرضه عليه ، وتصيب خيرا بجوابه ، وهو داخل في جواب

الاستفهام إلا أنه لما كان القصد فيه إلى المرضي وإن كان قد استغنى عما

عرضا وتقديره إِنْ تَنْزِلُ هَذَا تُصِيبُ خَيْرًا "

(٥٢٢) أنظر شرح السيرافي ٦٤٥/٣ .

(٥٢٣) أنظر شرح السيرافي ٦٤٥/٣ .

(٥٢٤) عبارة المصنف في الفصل ٢٥٢ " وجواز اضمارها لدلالة هذه الأشياء عليها "

(٥٢٥) أنظر سيبويه ٤٤٩/١

(٥٢٦) نقص في (أ)

أعلمني ، وإذا قال : ليتني عندنا يحد ثنا ، فان معنى هذا الكلام ان يكن عندنا
يحد ثنا ، وهو يريد هاهنا اذا تمنى ما أراد في الأمر ، وإذا قال : لو نزلت فكانت
قال : انزل . (٥٢٨)

قوله : (وَمَا فِيهِ مَعْنَى الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ بِمَنْزِلَتِهِمَا) .
اعلم أنه لما ذكر أن جواب النهي يجوز أن يكون مجزوما قال بعده وقد جاءت جملة خبرية
ومعناها معنى الأمر ، وان كان لفظها لفظ الخبر ، واستقام لذلك دخول الفاء في جوابها ،
وقد أورد المصنف من ذلك مثالين :

أولهما : (اتَّقَى اللَّهَ أَمْرًا فَعَمِلَ خَيْرًا يَثْبَغُ فِيهِ) (٥٢٩)

الظاهر فيه : أن المتقدم جملة خبرية ، و " يثب " مجزوم باعتبار أنه جوابه حملا
للخبر على الأمر لاتحاد معناهما .

قال أبو حميد : قوله : اتقى الله أمرًا ، وان كان لفظه لفظ الخبر فمعناه الأمر ، لأن
هذا يقوله الواظف لمن يسمح كلامه ، وليس قصده أن يخبر عن انسان بأنه قد اتقى
الله ، ومثله غفر الله لزيد ورحمه لفظه لفظ الخبر ومعناه الدعاء .
وثانيهما : قوله (حَسْبُكَ يَقْسِمُ النَّاسُ) (٥٣١)

قال أبو حميد : أما قوله " حسبك " وكحك وشرحك فهي أسماء مبتدأة وأخبارها معذوفة
لحلم المخاطب بها ، وذلك أنه لا يقال شي من هذا الا لمن كان في عطف قد بلغ فيه
صلحا فيه كفاية ، فيقال له هذا ليك ويكفي بما قد عطيه من ، فتقديره حسبك هذا
وحسبك ما قد عطيته ونحو ذلك ، وفيه معنى الأمر لأنه يراد به اكتف بما قد عطيته .
(٥٣٢)

(٥٢٢) في (أ) لا تنزل (٥٢٨) أنظر سيبويه ٤٤٩/١ .

(٥٢٩) هذا القول لبعض العرب كما في التصريح والأشعوني

قال سيبويه ٤٥٢/١ " لأن فيه معنى ليتق الله امرؤ ليفعل خيرا وكذلك
ما أشبه هذا " .

وأنظر التصريح ٢٤٣/٢ ، والأشعوني ٣١١/٣ والنص فيها " فعل خيرا " بدون
واو وفي سيبويه " وفعل خيرا " بالواو وكذا الفضل ص ٢٥٣ ، وابن يعيش ٤٩/٢

(٥٣٠) أنظر شرح السيرافي ٥/٤ (٥٣١) وأنظر سيبويه ٤٥٢/١ ، والأشعوني ٣١٢/٣

(٥٣٢) أنظر شرح السيرافي ٥/٤ .

(٥٣٣) وقد حكى أبو عمرو : وشرعك منصوبا إذا نيهه ، ونفيه معنى المرفوع لأن المرفوع مبرأ منه
الكعاقب الفعل وقطعه ، وينم النامر جوابه لأن معناه معنى الأمروان كان مبتدأ (٥٣٤)
قوله : (وَحَقَّ الضَّمِيرُ أَنْ يَكُونَ مِنْ جِنْسِ الْمُنْظَرِ) *

اعلم أنا قد بينا فيما تقدم أنك إذا جزمت بأن ضمرة فلا بد وأن تقدر بعد لفظة الأمر والنهي
والاستفهام والتمني والمرضى حرف الشرط ثم تقدر بعده فعل الشرط ، وتجعل الفعل
المضارع المفعول به جزاء لذلك الشرط فتجزمه *

وذكرنا أيضا أن ذلك الفعل المضمر يجب أن يكون من جنس المنظر قبله على معنى أنه
إن كان موجبا جعلت فعل الشرط المضمر موجبا ، وإن كان نفيا جعلت فعل الشرط المضمر
نفيا ، وقررنا كل واحد من هاتين الدعوتين كما وقع عليه (٥٣٥)
إذا عرفت هذا فقول المصنف (وحق الضمير أن يكون من جنس المنظر) يريد به أنه
يجب أن يجعل فعل الشرط الذي يضمه من جنس ما قبله في الإيجاب والنفي كما ذكرناه *
قوله : (فلا يجوز أن تقول : لا تدن من الأسد يأكلك بالجزم لأن النفي لا يدل على

(٥٣٦)
الاثبات)

اعلم أن هذه المسألة من فروع ما تقدم من الأصل *

(٥٣٣) هو زيان بن العلاء بن عمار المازني التميمي قال ياقوت * واختلف في اسمه على
أحد وعشرين قولاً والصحيح أنه زيان أخذ النحوعن نصر بن عاصم وغيره ، واشتهر
بالقرائن المبرية وأيام العرب ولهجات القبائل توفي رحمة الله في الكوفة وهو عائد
من دمشق سنة ١٥٤ هـ * أنظر ترجمته في : نزهة الألبا ص ٢٣٠ ، ٣٥٠ والبهجة
٢ / ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ونشأة النحوع ص ٦١ ، ٦٢

(٥٣٤) أنظر اللسان مادة (شج) ٢٢٤٠ / ٤ (٥٣٥) أنظر ص

(٥٣٦) وفي سيبويه ٤٠١ / ١ ، وتقول : لا تدن من الأسد يكن خيرا لك فإن قلت :
لا تدن من الأسد يأكلك فهو قبيح أن جزمت ، ولينفر وجهه كلام النامر لأنك لا تريد
أن تجعل تباعده من الأسد سببا لأكله ، فإن رفعت فالكلام حسن كأنك قلت :
لا تدن منه فإنه يأكلك ، وإن أدخلت الفاء فهو حسن وذلك قولك : لا تدن
منه فيأكلك ولينفر كل موضع تدخل فيه الفاء يحسن فيه الجزاء ... الخ *

وقال المبريد في المختضب ٨٢ / ٢ ، وكذلك : لا تدن من الأسد يأكلك لا يجوز
لأنك إذا قلت " لا تدن " فأنما تريد تباعده ، ولو قلت : تباعد من الأسد يأكلك
فإن محالا لأن تباعده منه لا يوجب أكله أياه ولكن لو رفعت كان جيدا تريد فإنه
ما يأكلك * وأنظر أصول ابن السراج ١٣٦ / ٢ ، وابن يعيش ٤٩ / ٢ ، ٥٠ *

بيان ذلك أنه لما ذكر أنه يجب أن يكون فعل الشرط الضمر من جنس ما قبله في الإيجاب والمظهر هاهنا نفى ، وهو قوله : لا تدن من الأسد وجب أن يكون فعل الشرط الضمر بعد إن أيضا نفى ، ويصير التقدير : لا تدن من الأسد فإنك إن لا تدن منه يأكلك ، وهو فاسد لأنه جعل تباعده من الأسد شرطا لأكل الأسد إياه .

قال أبو سعيد : فان أدخلت الفاء فصحت وذلك قوله : لا تدن من الأسد فيالكلك .
ولفاعل أن يقول في عبارة المصنف نظر لأن المراد من قوله لأن النفي لا يدل على الإثبات أن نفى الدنو من الأسد لا يدل على ذلك من حيث الوضع والاصطلاح .

ونقل أبو عمر عن الكسائي أنه أجاز الجزم في جواب لا تدن من الأسد يأكلك .
ولم يعلل لا يجعل الضمر من جنس المظهر ، وإنما يضم أمرا موجبا وهو الدنو لظهور كونه مقصودا .

قوله : (ولذا لك امتنع الإضمار في النفي ، فلم يقل : ما تأتينا تحذثنا) .

اعلم أنه لما ادعى أن النفي لا يدل على الإثبات على الوجه الذي فسرناه لك ، احتج على هذه الدعوى بما ذكره ، ووجه التقريب أن تقدير الكلام ما تأتينا فان لا تأتينا تحذثنا ، فيكون عدم الاتيان شرط الحدوث ، وأنه فاسد ، وليس وجه كلام النحاة ، لأنك لا تريد أن تجعل عدم اثباته سببا للحديث .

(٥٣٧) أنظر شرح السيرافي ٦٥١/٣

(٥٣٨) في السمع ١٤/٢ ، ١٥ " ويجوز التماس الجزم فيها ونسبه ابن صفور للكوفيين ،

وذكر أبو عمر الجرم في الفرج أنه يجوز على رداه وقبحه .
قال أبو حيان : وفيه مذاهب أخر أنه يجوز الجزم لا على أنه جواب بل محملا على اللغز لأن الأول مجزوم وإلى هذا ذهب الأخفش أما النفي فلا يجوز الجزم بعده على الصحيح لأنه خبر محض ، فليس فيه شبه الشرط كما في البواقى .
وعن أبي القاسم الزجاجي أنه أجاز الجزم في النفي ، وقال بعضهم نختر فيه الرفع ، ويجوز الجزم وهو موافق لإطلاق بعضهم أن كل ما ينصب فيه بالفساد يجزم ، ولم يستثن النفي ... الخ .

(٥٣٩) في (١) تأتينا . بإثبات الياء .

قوله (ولتك ترفع على القطع ^(٥٤٠))

قال أبو سعيد : فان رفعت فالكلام حسن كأنه قال : لا تدن منه يأكلك ، وان أدخلت الفاء ونصبت فحسن أيضا ، وذلك قولك : لا تدن منه فيأكلك ، وليس كل موضع يدخل فيه الفاء يحسن فيه الجزاء ، ألا ترى أنك تقول : ما تأتينا / فعدت بنا بالنصب وهو حسن ^{٢٦٨} كما بيناه بخلاف الجزاء ، وانما فتح الجزم فيه { لأنه } ^(٥٤٢) لا يجرى المعنى الذي يجزى إذا أدخلت الفاء كما عرفت ^(٥٤٣) .

قوله : (وإن لم تقصد الجزاء فرفعت كأن الحرف على أحد ، ثلاثة أوجه)

اعلم أن الجزم فيما ذكره من المواضع الخمسة ليس يحتمل يحمين المصير إليه ، وانما يسوغ ذلك عند قصد الحدة والضمك كما قررناه فيما تقدم فان لم تقصد الجزاء في تلك المواضع رفعت الفعل الضارع الواقع بعد كل واحد منها على أحد أوجه ثلاثة ^(٥٤٤) : إما الصفة ، أو الحال ، أو الاستئناف .

وقد يسوغ في بعض الصور كل واحد من الأوجه الثلاثة ، وقد يكون الجائر وجهين أو وجهاً واحداً لا غير ، كما ستقف عليه في مباحث الأصول المذكورة ومن خمس :

الأولى : قوله في التنزيل " فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرْثُنِي وَيَرْثِ مِنْ آلِ يَمْقُوتِ " ^(٥٤٦) الشاهد فيه : أن قوله " يَرْثُنِي يَجُوزُ إعرابه بكل واحد من الأوجه الثلاثة :

(٥٤٠) في (أ) ولذلك (٥٤١) أنظر شرح السيرافي ٦٥٢/٣

(٥٤٢) نقص في (أ) (٥٤٣) وانظر سيبويه ٤٥١/١ ، وابن يعيش ٥٠/٧

(٥٤٤) في (ب) على أحد ثلاثة أوجه (٥٤٥) في (ب) كل واحد من هذه الأوجه

(٥٤٦) سورة مريم الآية ٥ ، ٦

قال الفراء في معاني القرآن ١٦١/٢ ، ١٦٢ " يَرْثُنِي " تقرأ جزماً ورفعاً قراها يحيى بن وثاب جزماً ، والجزم الوجه لأن يَرْثُنِي من آية سوى الأولى فحسن الجزاء ، وإذا رفعت كانت صلة للولي : هب لي الذي يَرْثُنِي ، ومثله " يَرْثُنِي " يَصَدَّقُنِي ، وَصَّةٌ قُنِي " .

وقال في الكشاف ٥٠٢/٢ ، ٥٠٣ " يَرْثُنِي وَيَرْثِ " الجزم جواب الدعاء ، والرفع صفة ونحوه " يَصَدَّقُنِي " ، وعن ابن عباس والجمهدري يَرْثُنِي وأرث آل يَمْقُوتِ نصب على الحال " .

أولها : الجزم على أنه جواب الدعا وهو قوله " فهب " ، وهي قراءة الكسائي وأبي عمرو ، لأن (٥٤٧) الدعا طلب ، والمطلوب هو ولي مخصوص ، وهو الولي الوارث .
فكأنه قال : فهب لي من لدنك وليا وارثا يرثني ، ويكون من باب وضع (اللفظ) (٥٤٨) المصام موضع الخاص لأن الولي أهم من كونه وارثا ، لأن الولي هو الذي يلي أمه بعده ، وهو أهم من كونه وارثا أو غير وارث .

وثانيهما : أن ترفع " يرثني " ، وهي قراءة باقي الشطانية ، وتكون صفة لأن الجمل بمصد التكرات صفات ، وكأنه قال : وليا وارثا كما تقول : مررت برجل يضرب أي ضارب ، والرفع من يرثني أولى من الجزم على الجواب لأن ذلك يستلزم أحد أمرين :
إما كون كل ولي وارثا ، أو إطلاق اللفظ العام وإرادة الخاص والاول مشتق في نفس الأمر ، والثاني خلاف الأصل .

وثالثهما : أن يكون قوله " يرثني " مرفوعا على أنه حال ، ويكون ذو الحال المضمول به ، وهو " وليا " ، وهذا التأويل إنما يستقيم عند من يجوز كون ذي الحال مكسرة ، ولا يشترط كونه مرفوعة كما نقلناه في مباحث الحال (٥٥٠) .

= وقال ابن الأنباري في غريب إعراب القرآن ٢ / ١٢٠

" قرئ : (يرثني) جزما ورفعا

فالجزم على جواب الأمر ، وهو في الحقيقة جواب شرط مقدّر وتقديره : هب لي إن تهب لي يرث .

والرفع على أن يكون صفة لقوله " وليا " وتقديره : فهب لي من لدنك وليا وارثا . ونظيره في الوجهين قوله تعالى " رداه يصدقني " قرئ بالجزم والرفع ، فالجزم على الجواب والرفع على الوصف .

وانظر تفسير الجلالين ٢ / ١٢٠ ، وابن جني ٧ / ٥٠ ، ٥١

(٥٤٧) في (أ) ولأن (٥٤٨) نقص في (ب)

(٥٤٩) في (أ) وارث

(٥٥٠) قال الشارح : " وصرح صاحب الاقتل بجواز كون ذي الحال نكرة وإن لم يوصف "

أنظر الورقة (٢٢ ظ) من الكتاب .

الصورة الثانية : قوله تعالى (ثُمَّ ذَرَهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْمِزُونَ) (٥٥١)

نصب على الحال ، وصاحب الحال الضمير في " ذرهم " ،
قال عبد الجبار : قوله " قل الله " جواب " قل من أنزل " (٥٥٢)

وارتفاعه بفعل محذوف أي أنزله الله ، ونحو ذلك " في خوضهم " يجوز أن يتصلق
بذرهم على أنه ظرف له ، وأن يكون حالا من ضمير المفعول أي ذرهم خائضين ، ويجوز
أن يكون متعلقا بـ " يلمزون " ويلبسون في موضع الحال ، وذو الحال الضمير في " ذرهم " ،
إذا لم تجمل " في خوضهم " حالا منه ، فان جعلته حالا منه كانت الحال الثانية
من ضمير الاستقرار في الحال الأولى ، ويجوز أن تكون حالا من الضمير المجرور فمسي

" خوضهم " ، ويكون العامل المصدر ، والمجرور غاي في المعنى ،
وقد وقع في نسخ الكتاب " وذرهم في طغيانهم يعمهون " وليس من التنزيل (٥٥٣)

(٥٥١) سورة الأنعام آية ٩١

وقال سيبويه ٤٥١/١ " ومن الرفع قوله تعالى جده " ذرهم في خوضهم يلمزون " ،
وقال المبرد في القفض ٨٦/٢ " وأما قوله " ذرهم في خوضهم يلمزون " فانه
ليس بجواب ، ولكن المعنى : ذرهم ليعين أي ذرهم في حال لعمريهم " ،
وقال الزمخشري في الكشاف ٣٥/٢ " يلمزون حال من ذرهم أو من خوضهم " ، ويجوز
أن يكون في خوضهم حالا من يلمزون وأن يكون صلة لهم أو لذرهم " ،

وأما غريب إعراب القرآن ٣٣١/١ ، والبحر المحیط ١٧٨/٤ وابن يعيش ٥١/٢
(٥٥٢) الآية " قل من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى نورا وهدى للناس فجعلونهم

قرايين تبدونها وتخفون كثيرا وغلظم ما لم تحملوا أنتم ولا آباؤكم قل الله ثم
ذرهم في خوضهم يلمزون " ،

سورة الأنعام الآية ٩١

(٥٥٣) في نسخة ابن يعيش ذكرت الآية في متن المصنف " ذرهم في طغيانهم يعمهون " ،
وفي الشرح ذكرت الآية " ذرهم في خوضهم يلمزون " دون تعليل

على الخطأ في النسخ في متن المصنف .

أنظر ابن يعيش ٥٠/٧ ، ٥١ ،

وفي نسخة الفضل (ط - بيروت) ص ٢٥٣ " وذرهم في طغيانهم يعمهون " ،
الأنعام آية ١١٠ ، والأعراف الآية ١٨٦ في قراءة ابن كثير وأما آية البقرة فهي

" وذرهم في طغيانهم يعمهون " آية ١٥

الثالثة : قولهم : (لَا تَذْهَبْ بِهِ تَغْلِبْ عَلَيْهِ)

الشاهد فيه : أن قوله " تغلب عليه " مرفوع بالابتداء والاستئناف لما بعده ، ولا تعلق له بما قبله من النهي ، وكأنه لما قيل له : لا تذهب به قال : لأى سبب ، قيل له : لأنك تغلب عليه ، ويؤخذ منك قهرا ويمتنع فيه الجزم على أنه جواب النهي لأن التقدير حينئذ : لا تذهب به [فانك إن لم تذهب به] تغلب عليه وهو فاسد لأن عدم الذهاب ليس سببا لأن يغلب عليه ، قال سيبويه : وسقطنا عربيا مؤثقا بحريته يقول : لا تذهب به تغلب عليه كما تقول : لاتدن من الأسد يا كلك (٥٥٤)

يريد أنه يتمين رفع " تغلب " على القطع عما قبله والاستئناف لما بعده ، ويمتنع جزمه على الجواب كما تمين الرفع وامتنع الجزم في " يا كلك " كما قررناه فيما تقدم (٥٥٦)

الرابعة : قوله : (قُمْ يَدْعُوكَ)

الشاهد فيه : أن الفعل المضارع الذى هو " يدعوك " مرفوع أيضا على القطع والاستئناف وعلامة رفعه ثبوت الواو التى هى لام الفعل ، وكأنه لما قيل له : قم قال : لأى سبب أقوم ؟ ، فقيل له : لأن الأمير يدعوك ، ولا يستقيم جزمه على أنه جواب " قسم " لأنه يصير التقدير : قُمْ فَإِنَّكَ إِنْ قُمْ يَدْعُوكَ ، وهو فاسد ، لأن القيام ليس سببا للدعاء وإنما دعاء الأمر هو الموجب لقيامه ، فان أردت جعل القيام سببا على خلاف الاستعمال جاز لك أن تجزم ،

قال سيبويه : وتقول : قم يدعوك لأنك لم ترد أن تجعل دعاء بعد قيامه ، ويكون القيام سببا له ، وإنما أردت قسم لأنه يدعوك فان أردت ذلك المسمى جزمت (٥٥٧)

الخامسة : قول الشاعر :

(٥٥٨) (وَقَالَ رَأَيْدَهُمْ أَرْسُوا نَزَاوِلَهُمْ) فَلَ حَتْفِ امْرِئٍ يَجْرِي بِمَقْسَدٍ اِرْ ()

الشاهد فيه : أنه قطع نزاولها عما قبله ، وهو الأمر ، ولم يجعله جوابا لمسيمة

(٥٥٤) نقص في (١)

(٥٥٥) أنظر سيبويه ٤٥١/١ ، وابن جني ٥١/٢ (٥٥٦) أنظر ص

(٥٥٧) أنظر سيبويه ٤٥١/١ ، وابن جني ٥١/٢

(٥٥٨) البيت من بحر البسيط ، ونحوه سيبويه الفارج للأخطل ، وليس في ديسموان

شعره الذى رأيت (ديسموان سنة ١٨٠١ هـ)

واستشهد به على رفع نزاولها على الاستئناف والقطع والتقدير : نعم نزاولها

ورفعه على الاستئناف •

قال سيبويه : تقول : اتنى أنك تعجزم على ما وصفناه • وإن شئت رفعت على أن لا تجمله
محملاً بالأول • ولكن تبدئه • وتجمل الأول مستغنيا عنه كأنه يقول : اتنى أنا
أتيك • ومثل ذلك قول الشاعر

(٥٥٩)

وقال رائدهم أرسوا نزاولها

وقائله : الأخطى • والكلام فيه على نحو ما ذكرناه فى " يدعوك "

قال النجوهري : الرائد : الذى يرسل فى طلب الكلاء يقال : لا يكدب الرائد أهله (٥٦٠)

وقال فى شامى اللغة : المزولة معالجة الأشياء • وتقول : رضى الشئ يرضو بجمعى

ثبت • وقوله : أرسوا صيغة أمر بفتح الهزة لأنه من أرسيت • السفينة إذا حسمها ^{٢٦٨}
بالمزاة عن الجرى (٥٦١)

ورأيت فى ديوان الأخطى : وقال سيدهم •

ولم لك أنهم لما رأوا السفينة تجمعوا فى أحدها • فأمر أمير [القوم] ^(٥٦٢) انطلقوا بأرساء

السفينة طمعا فى أخذها كما فى البيت •

ورأيت فى سيبويه " يقضى لحدار " وابن يمش " يقضى بحدار " والمضى :

قال قدم القوم لمن معه أتبعوا نضوم نار الحرب ونعالجها فان موت كل أحد

بحدار لا يؤخره الاحجام ولا يمجله الاقدام •

وبدل على هذا المعنى البيت الذى بعه

اما موت كراما أو نفوز بها • فواجد الدهر من كد وأسفار

وقد ذكر الأعلام معنى آخر لهذا البيت ووافقه ابن يمش • ذكر أنه فى وصف

شرب ذهب رائدهم فى طلب الخمر فالتف بها فقال لهم : أرسوا أى أنزلوا نثرها :

نزاولها : نقاتل صاحبها عنهما فكل حنف امرى • يقضى بحدار أى الموت لا بد منه

فلنحصل على لذة النفس قبل الموت •

أنظر سيبويه وشواهد للأطعم ٤٥٠/١ • والخزانة ٦٥٩/٢ • ومجاهد التنصيص

٩٢/١ • وابن يمش ٥١/٧ • ٥٢ • والمفضل ص ٢٥٣ • ٢٥٤

(٥٥٩) أنظر سيبويه ٤٥٠/١

(٥٦٠) أنظر الصحاح ٤٧٨/٢ مادة (روى) • واللسان مادة (روى) ١٧٧٢/٣

(٥٦١) وأنظر اللسان مادة (زول) ١٨٦٣/٣ • ومادة (رسا) ١٦٤٧/٣ •

(٥٦٢) نقض فى (ب) •

وانتد بعده

إِنَّمَا نَحْنُ كِرَامًا أَوْ يَفُوزَ بِهِمَا * فَوَاجِدُ الدَّهْرِ مِنْ كِبَرٍ وَأَسْفَارٍ

فان قلت : ان قول المسنف (وَمِمَّا يَحْتِطُّ الْأَمْرَيْنِ الْحَالُ وَالْقَطْعُ)

يؤهم أن ما قبله من الصور المذكورة ليس كذلك ، وقد ذكرتم أن بعضها يحتل كل واحد من الأوجه الثلاثة *
(٥٦٣)

قلت [إنه] قد خص كل واحد من الأمثلة المتقدمة بوجه واحد من الأرباع في هذا الفصل *
الفصل

بيان ذلك أن قوله " يرثنى " لا يجوز اعتقاد كونه مجزوما هاهنا لأن هذا الفصل معقود فيما لم يقصد فيه الجزاء ، ولا ظن كونه حالا لأن من مذهبه أنه يستلزم أن يكون ذو الحال [إلا] معرفة ، فظن أن يكون مرفوعا على أنه صفة لا غير *
(٥٦٤)

وأما قوله : " ثُمَّ ذَرَفَتْ فِي خَوَاصِّهِمْ يَلْحَبُونَ " * قال لأمر فيه أنه للحال واحتمال غيره مرجوح كما عرفت *
(٥٦٥)

وقولهم : لَا تَذْهَبْ بِهِ تَغْلَبْ عَلَيْهِ * متعين للقطع بما قبله بخلاف الصور الأربع الأخيرة ، فان كل واحد منها يحتل وجهين من الإعراب كما ذكره ، وإنما أهمل ذكر الجزم مع احتمال لأن الفصل عقد ، على ذكر الصور التي لم يقصد فيها الجزاء *
(٥٦٦)

والذكر من صور ما يحتل الأمرين أربع *
(٥٦٦)

أولها : (قولهم : ذَرَفَتْ يَقُولُ ذَاكَ) *
(٥٦٦)

الشاهد فيه : أنه يستقيم أن تجعل يقول " جواب الأمر الذي هو " ذره " وتجزئته بأن ضمرة ، فنقول : ذَرَفَتْ يَقُولُ ذَاكَ ، والتقدير ذَرَفَتْ فَإِنَّكَ إِذَا ذَرَفَتْ يَقُولُ ذَاكَ ، ويستقيم

(٥٦٣) نقص في (أ)

(٥٦٤) نقص في (أ) * وانظر الفصل ص ٦٣

(٥٦٥) سورة الأنعام الآية ٩١ ، وانظر ص ١٣٣

(٥٦٦) وفي سيبويه ٤٥٦/١ : ونقول : ذره يقول ذاك ، وذره يقول ذاك ، فالرفع مسموع

وجميع

أحمد هما : الابتداء * والآخر : على قول : ذره قائلا ذاك فتجعل يقول في موضع

قائل *

وانظر ابن جني ٥٢/٧ *

أن ترفعه على أنه حال من مفعول الأمر وهو النسيب المنصوب ، والتقدير : ذره قائلاً
 ذاك ويستقيم أن ترفعه على القاطع من الأمر ، وجعله مستأنفا ، والتقدير : ذره قائم
 يقول .

فإن قلت : لم أهمل المصنف ذكر الجزم مع أنه محتمل .

قلت : لأن الفصل مقود فيما لم يقصد فيه الجزاء ، وما هذا شأنه يمتنع احتماله الجزم .
 وثانيهما : قولهم : (مَرَّوْ يَحْفَرُهَا)^(٥٦٧)

قال أبو سعيد : إذا قلت : مَرَّوْ يَحْفَرُهَا جاز في " يَحْفَرُهَا " الرفع من وجهين فيمَا
 ذكره سيبويه :

أحدهما : على الابتداء والاستئناف ، وكأنه قال : مَرَّوْ يَحْفَرُهَا ولا يخالف أمره
 والآخر : أن التقدير : مَرَّوْ أن يَحْفَرُهَا باضمار أن الناصبة وأسقط أن وزفع كما تقول :
 عسى أن يفعل ، ثم تسقط أن وتقول عسى يفعل ، ويجوز الجزم على الجواب .
 والتقدير : مَرَّوْ فأنك إن ثَامَرَّوْ يَحْفَرُهَا ثقة بأن الثاني يقع إذا وقع الأول^(٥٦٨) .

(٥٦٧) وقال سيبويه " وقد جاء رفعه على شيء هو قليل في الكلام على مَرَّوْ أن يَحْفَرُهَا
 فإذا لم يذكر أن جعلوا المعنى بمنزلة في عسناً نفعل ، وهو في الكلام
 قليل لا يكادون يتكلمون به فإذا تكلموا به فالفعل كأنه في موضع اسم منصوب
 كأنه قال عسى زيد قائلاً ، ثم وضع يقول في موضعه " .
 أنظر سيبويه ٤٥٢/١ ، ٤٥٢

وذكر الجبره في المقنض أن الرفع على ثلاثة أوجه : قال ٨٤/٢ " وأما الرفع
 فأحد وجوهه أن يكون (يَحْفَرُهَا) على قولك فإنه من يَحْفَرُهَا كما كان لا تدن
 من الأسد يأكلك ويكون على الحال كأنه قال : مرة في حال حفره ، فلو كان
 اسماً لكان مَرَّوْ حافراً لها .

ويكون على شيء هو قليل في الكلام وذلك أن ترمض : مَرَّوْ أن يَحْفَرُهَا فحذف أن
 وترفع الفعل لأن عامله لا يضر " .

ويجوز فيه الجزم وهو أجود من الرفع لأنه على الجواب كأنه قال إن أمرته
 حفرها وأجاز بعض النحويين من غير البصريين نصب على اضمار أن ، والبصريون
 يابون ذلك إلا أن يكون منها هوض نحو الفاء والواو وأو وحتى .

أنظر المقنض ٨٤/٢ ، ٨٥ ، وابن جني ٢/٧

(٥٦٨) أنظر شرح السيرافي ٢٥٢/٣

والثبنا : (قول الأخطل :

[١٦] كَرُّوا إِلَى حَرَّتِكُمْ تَعْمُرُونَهَا سَمَا * كَمَا تَكُرُّ إِلَى أَوْطَانِهَا الْبَقَرُ (٥٦٩)

الشاهد فيه : أنه رفع " تعمرونها " وهو موضح الحال كأنه قال : كروا عامرين ، ولم يجزمه على جواب " كروا " .

يريد أرجعوا إلى الحجاز إلى موضعكم والجرار التي لكم هناك ، فليست الجزيرة وما قرب منها ديارا لكم لأننا (٥٧٠) لا ندعكم فيها وهو على تقدير : كَرُّوا عامرين ، وليسوا بعامرين فسي وقت خروجهم إلى ديارهم * .

ومعناه كروا مقدرين لمطارتها * .

ومثله قوله تعالى : " فَأَدْخَلُوهَا خَالِدِينَ " (٥٧١) أي مقدرين الخلود ، وقوله : كما تكرر إلى أوطانها البقر يريد كما ترجع بقر الوحش إلى أوطانها إذا خافت ، وقد يجوز أن يريد البقر الانسية أي أرجعوا إلى مواضعكم التي كنتم فيها كما ترجع البقر التي تحرث السبي مواضعها التي تلوئ إليها * .

وقال في كتاب شرح شعر الأخطل : (٥٧٢) كَرُّوا مالم يسم فاعله يقول : رَدُّوا إلى حرثهم سَمَ منهم زين إلى بلادهم سوقا كما يساق البقر * .

(٥٦٩) البيت من البسيط ، واستشهد به على رفع " تعمرونها " إما على الاستئناف وقطعه عما قبله ، وإما على الحال كأنه قال : عامرين أي مقدرين ذلك وصائرين إليه ، ولو أمكنه الجزم على الجواب لجاز * .
وَكُرُّوا : أرجعوا ، والحرّة : أرض ذات حجارة سود ، وهي حرة بنى سليمان ، وتناها بحرة أخرى تجاورها * .

والمحني : أرجعوا إلى بلادكم فالاقامة فيها خير لكم من النزول هنا * .
أنظر ديوان الأخطل ص ١٠٨ ، وسيبويه ٤٥١/١ ، وابن جني ٥٢/٢ ،
والأشعري ٣٠٩/٣ ، والمفضل ص ٢٥٤ * .

(٥٧٠) في (أ) لأنها (٥٧١) في (ب) عامرين * .

(٥٧٢) سورة الزمر الآية ٧٣ ، وفي الأصل اخطوط : " أدخلوها خالدين " * .

وأنظر الكشف ٤١٩/٣ * .

(٥٧٣) ذكره صاحب كشف الظنون ٧٧٤/١ ، ولم يذكر اسم المفسر

ورابعهما : (قوله تعالى : " فَاصْرِبْ لَهُنَّ مِثْقَالَ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرْكًا وَلَا تَخْشَى ") (٥٧٤)

قال أبو سعيد : الرفع في قوله " لا تخاف " على وجهين :

على الابتداء ، وعلى الحال من الضمير في " اصرب " كما تقول : اصربه غير خائف . ويجوز فيه الجزم على الجواب ، وقوله " طريقا " معناه موضع طريق فهو مفعول به على التامر .

ونظيره قوله : ضربت له بمهم وييسا بالفتح مدد رأى ذات ييس ، أو أنه وصفهم بالمدد ر صالفة . (٥٧٥)

والجزم أيضا جائز وهو قراءة حفصة وحده ، والوجه : اصرب فإنك إن تَصْرِبْ لَا تَخَفْ ، ويجوز أن يكون النهي وانجزاه بالنهي لا الجواب . (٥٧٦)

قوله (وتقول إن تَأْتِنِي تَسْأَلْنِي أُعْطِكَ) .

اعلم أنه إذا توسل بين فعلين الشرط والجزاء المجزوين ضارح جاز رفعه في جميع الصور وجزمه في بعضها على البدل من فعل الشرط . (٥٧٨)

قال أبو سعيد : ما يقع بين فعلين الشرط والجزاء المجزوين من الفعل على قسمين :

(٥٧٤) سورة طه الآية ٧٧

قال الفراء " لا تخاف دركا ولا تخشى " رفع على الاستئناف بلا كما قال " وأمر أهلك بالصلاة واصطبر عليها لا نسألك رزقا " وأكثر ما جاء في جواب الأمر بالرفع مع لا ، وقد قرأ حفصة ، لا تخف دركا " فجزم على الجزاء ، ورفع " ولا تخشى " على الاستئناف كما قال " يواوكم الأدبار ثم لا ينصرون " فاستأنف بهم فهذا مثله ، ولو نوى حفصة بقوله " ولا تخشى " الجزم وإن كانت فيه النية كان جوابا كما قال الشاعر : هُزِّي إِلَيْكَ الْجَنَى يَجْنِيكَ الْجَنَى ولم يقل : يجنك الجنى "

أنظر معاني الفراء ١٨٧/٢ ، ١٨٨ ، والكشاف ٥٤٦/٢ ، ٥٤٧ ، وفهرست

إعراب القرآن ٤٦/١ ، ١٤٩/٢ ، ١٥٠ ، وابن جنيش ٥٢/٧ ، ٥٣

(٥٧٥) أنظر شرح السجرات ٢٠٣/٢٥٠

(٥٧٦) هو حفصة بن حبيب الزيات ، أحد أئمة القراء السبعة أخذ عن الكشاف ، توفي سنة ١٥٦ هـ ، أنظر ترجمته في التهذيب ٢٧/٣ ، ودليمة النعماني ١٠

(٥٧٧) أنظر معاني الفراء ١٨٧/٢ ، وفهرست إعراب القرآن ١٥٠/٢

(٥٧٨) وأنظر سيبويه ٤٤٥/١ ، والمقتضب ٦٥/٢ ، وابن جنيش ٥٢/٧

أحدهما : ما لا يخالف معناه معنى فعل الشرط .

والآخر : ما يخالفه ، فان كان الأول جاز فيه الرفع على الاستئناف على تأويل الحال ،
والجزم على البدل ، وان كان الثاني لم يجز فيه غير الرفع وموقعه موقع الحال ، ولذلك
ارتفع لأنه يحسن في موضع الاسم ، كما سنبينه لك والذکور من صورته أربع :
الأولى : قولك : ^(٥٧٩) إِنْ تَأْتِنِي تَسْأَلُنِي أَحَبَّكَ ^(٥٨٠) .

الشاهد فيه : أن فعل الشرط الذي هو " تأتني " مجزوم بحرف الشرط وعلامة جزمه
مقوطة حرف الهمزة التي هي لام الفعل ، وكذلك فعل الجزاء مجزوم ، والفعل المتوسط
بينهما وهو " تسألني " مرفوع على الحال ، وصاحب الحال الفاعل المستقر في فعل الشرط ،
ويمكن المعنى : ان تأتني سائلا : ويمنع جزمه على البدل من فعل الشرط ،

٢٦٩
و

قال أبو سعيد : لأن السؤال ليس في معنى الإتيان

ومثله ان تأتني تضحك أحسن إليك يمتنع فيه الجزم على البدل لأن الضحك [ليس]
في معنى الإتيان * ^(٥٨٢)

الثانية : قوله : (إِنْ تَأْتِنِي تَمْشِي أَمْشِي مَعَكَ) .

الشاهد فيه : أن فعل الشرط وجزاء وكلاهما مجزومان ، والفعل المتصارع المتوسط بينهما
هو " تمشي " في معنى فعل الشرط الذي هو الإتيان فيسوغ الرفع على أنه حال من
الفاعل ، ويكون المعنى : إِنْ تَأْتِنِي مَاشِيًا أَمْشِي مَعَكَ .

ويجوز فيه الجزم على البدل من فعل الشرط ، فنقول : ان تأتني تمشي أَمْشِي مَعَكَ ، ومثله :
إِنْ تَأْتِنِي تَمْشِي أَحْسَنَ إِلَيْكَ * ^(٥٨٣)

(٥٧٩) أنظر شرح السيرافي ٦٢٤/٣ (٥٨٠) في (أ) قوله .

(٥٨١) نقص في (أ) (٥٨٢) أنظر شرح السيرافي ٦٢٤/٣

(٥٨٣) وقال سيبويه بعد أن ذكر بيتين أنشد هما الأصمعي عن أبي عمرو لبعض بني أسد
" وسألتك : من يكون إِنْ تَأْتِنَا تَسْأَلُنَا نَمُطُّكَ ؟ فقال : هذا يجوز على غير

أن يكون مثل الأول لأن الأول الفعل الآخر تفسير له وهو هو ، والسؤال لا

يكون الإتيان ، ولكنه يجوز على الغلط والنسيان ثم يتدارك كذا .

ونظير ذلك في الأسماء : مررت برجل حمار كأنه نسي ثم تدارك كأنه .

سيبويه ٤٤٦/١ ، وأنظر ابن جني ٥٥٣/٧

قال أبو سعيد : وليس في بدل الفعل من الفعل ما يقع في وجه بدل الاسم من الاسم من بدل التبعيض والاشتغال لأن الفعل لا يجمع فيكون له بعض يبدل من جميعه ، ولا يقع فيه ما يقع في الاسم من الاشتغال وقد يقع فيه من بدل الخلط ما يقع في الاسم لأن ذلك إنما هو سبق اللسان إلى لفظ والمعاد غيره فتتلاقى .
(٥٨٤)

الثالثة : (قول الخطيب)

[١٧] متى تأتبه تمشو إلى ضسوء نسارة . تجد خير نار عند هذا خير . (٥٨٥)

قاله : يندح بذلك بفيض بن شماس ، وهو من بني سعد بن مناه ، وهو " الحوقد " في البيت ، وتمشو : يندحر ببصر ضعيف يريد أنه ابتداء بالنظر إلى النار على بعد ، فقصدها بذلك النظر حتى قرب منها ، فأضأت له .

والشاهد على أن " تمشو " في موضع عايشا منصوب على الحال والمعنى واضح .
وقد روى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لما أنشد البيت : كذبت تلك نار موسى عليه السلام .

و " متى " ظرف زمان معناه الشرط ، " تأتبه " مجزوم به ، والظرف منصوب به ، و " تجد " مجزوم على جوابه ، و " خير نار " مفعول تجد ومعناه : نصب من وجد ان الضالعة ، وخير موقد . متدا وخبره في الظرف [منه] (٥٨٦) والجملة صفة لنار ، والأجود أن يرتفع مع " خير " بالظرف على الفاعل له لأن الظرف في موضع الصفة للنار ، ولا يجوز عند سيبويه (٥٨٧) غيره .

(٥٨٤) أنظر شرح السيرافي ٦٣٠/٣

(٥٨٥) بحره الطويل . (ديوانه ص ٣٢)

واستشهد به سيبويه على رفع الفعل " تمشو " لوقعه موقع الحان ، وقال الأظم : متى تأتبه عايشا أي في اللذام وهو العشاء ، واستشهد به الأشموني على جزم

" متى " للفعلين (تأتبه وتجد) وتمشو : تنظر نظرا ضعيفا بخير تثبيت .
أنظر سيبويه وشواهده للأظم ٤٤٥/١ ، ومجالس شملب ٥٣٩٩/٢ ، ٤٠٠ والمقتضب ٦٥/٢ ، وابن السيرافي ٧٧/٢ ، وابن الشجري ٢٧٨/٢ ، وابن يمين ٤٥/٧

٤٦٤ ، ٥٣ ، والأشموني ١٠/٤ ، وشواهد المينى هاشم الأشموني ١٨/٤ ، واللسان مائة " عشا " ٢٩٦٠/٤ (٥٨٦) نقص في (ب)

(٥٨٧) أنظر سيبويه ٤٤٥/١ ، وابن يمين ٤٥/٧ ، وأنظر أعراب البيت في الخليل شرح أبيات المفضل ص ٢٥٤

الرابعة : (قول عبيد الله بن الحر الجعفي :

{ ١٨ } متى تأتينا تلهم بنا في ديارنا * * * تجد حطبا جزلا ونارا تأججا (٥٨٩)

الشاهد فيه : أنه يجوز رفع " تلهم " على الحال من الفاعل ، والتقدير : " ويطا " ويجوز
جزمه على البدل من فعل الشرط .

والجزل : غارت الحطاب ، يريد أنهم يوقدون من الحطب لتقوى نارهم فيظروا إليها الضيفان
على بعد فيقصدوها ، وقوله : " ونارا تأججا " ذكر " تأججا " وفيه ضمير يعود إلى
النار ، وكان ينبغي أن يقول " تأججت " وإنما ذكر لأنه في تأويل الشهاب ، فكانه
قال : وشهابا تأججا * ويرى : متى تأتينا في منزل قد نزلته * * * * *
وليس في هذه الرواية شاهد على المقصود .

فإن أبو سعيد : في " تأججا " ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تجعل الألف للثنية ، وهي للحطب والنار وكذا لتذكير الحطب .

الثاني : أن تكون للحطب .

والثالث : أن تجعل النار في تأويل الشهاب ، كما ذكرناه (٥٩٠) .

ولقائل أن يقول في كلام المصنف دلالة لأن الصورة الأولى والثالثة لا يجوز فيهما إلا الرفع ،
ويجوز فيهما الجزم على البدل .

والصورة الثانية والرابعة يجوز فيهما الرفع والجزم جميعا كما بيناه ، فلو أخرج ذكر الصورة
الثانية من قول الحطبة كان أجدر .

(٥٨٨) البيت من قصيدة لعبيد الله بن الحر كما في الخزانة ٣ / ٦٦٠ ، ٦٦٤ ، وقيل

للحطبة وليس في ديوانه .

(٥٨٩) بحره الداهل * استشهد به سيوري ١ / ٤٤٦ على جزم الفعل (تلهم) لأنه

بدل من " تأتينا " .

واستشهد به الشارح هنا على جواز الرفع والجملة حالية ، والجزم على البدل
من تأتينا .

وانظر القنطري ٢ / ٦٣ ، وابن يمين ٢ / ٥٣ ، ٥٤ ، والهمع ٢ / ٢٨ ، والمفضل

ص ٢٥٤ ، والأشعري ٣ / ١٣١ ، ومن ٢ / ١٦٢ ، والأنصاف ٢ / ٥٨٣

(٥٩٠) أنظر شرح الجعفي ٣ / ٦٣٠ .

(وتقول : إِنْ تَأْتَنِي آتَاكَ فَأَحَدُكَ بِالْجُزْمِ ، وَبِالرَّفْعِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ)

أظلم أنك إذا عطفت فعلا مضارعا على فعل الجزاء بحرف من حروف المعطف جاز فيه نسي
الشهور وجهان من الأعراب :

أحدهما : الجزم عطفًا على فعل الجزاء

والآخر : الرفع بالاستئناف والابتداء

قال أبو سعيد : وإذا عطفت فعلا على الجواب المجزوم فلك ثلاثة أوجه الجزم والرفع
والنصب

فالجزم والرفع جيدان مختاران ، والنصب دونهما تقول : إِنْ تَأْتَنِي آتَاكَ فَأَحَدُكَ ، بجزمه
بالمعطف على آتاك ، والرفع بالقطع من الأول والاستئناف لما بعده ، والنصب بانضمامه (٥٩١)
قال سيوطي : وهو ضعيف ، وسبب ضعفه أن جواب الشرط خبر موجب (٥٩٢)

الثانية : (قوله تعالى :

” مَنْ يُضِلِّي اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ ” (٥٩٣)

المشاهد فيه : أنه يجوز في المعطوف الرفع والجزم

(٥٩١) أنظر شرح السراfi ٦٣٠/٣

(٥٩٢) قال سيوطي : ٤٤٧/١ ” وتقول : إِنْ تَأْتَنِي آتَاكَ فَأَحَدُكَ هَذَا الْوَجْه ”

وإن شئت ابتدأت ، وكذلك الواو وثم ، وإن شئت نصبت بالواو والفاء كما نصبت

ما كان بين المجزومين ” ثم صرح بعده ذلك بما يفيد أن النصب قليل فقال

٤٤٧/١ ” ألا أنه قد يجوز النصب بالفاء والواو ”

وقال ٤٤٨/١ ” وأظلم أن النصب بالفاء والواو في قوله : إِنْ تَأْتَنِي آتَاكَ

وأعذليك ضعيف ، وهو نحو من قوله :

والحق بالبحار فاسترحا ”

وأنظر ابن يمين ٥٥/٧ ، والأشعري ٢٤/٤

(٥٩٣) سورة الأعراف الآية ١٨٦

وأنظر سيوطي ٤٤٨/١ ، والكشاف ١٣٣/٢ ، ١٣٤ ، وغريب أعراب القرآن ١/

٣٨٠ ، البحر المحيط ٤٣٣/٤ ، والإتحاف ٢٣٣ ، وغريب النشر ١١٦

فالرفع بالنون قراءة ابن كثير ^(٥٩٤) ونافع وابن عامر ^(٥٩٥) ، وبالياء قراءة أبي عمرو وعاصم وعقوب ^(٥٩٦) لأنه متأنف لما بعده وهذلول عما قبله كما عرفت .

والجزم بالياء قراءة حمزة والكسائي ، واحتجا على ذلك بأنه عطف على موضع الفاء ، وما دخل عليه الفاء وهو قوله تعالى " فلا هادي له " لأن موضعه جزم ، والنقد يسير : من يضل الله لم يهد ، هاد ويذرهم الله .

فقوله : هذ وهم محذول على الموضع ^(٥٩٧) ، وقيل : أنها سكنت الراء حذرا من توالي الحركات ^(٥٩٨) .

الثالثة : (قوله تعالى :

"وَأَنْ تَتَوَلَّوْا يَمْتَدِّعَ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمُ" ^(٥٩٩))

الشاهد فيه : أنه جزم الفعل المضاف بشم على يمتدع ، والمصطوف عليه مجزوم لأنه جواب الشرط ، ويجوز من حيث العربية رفعه على القطع عما قبله والاستثناء لما بعده .

الرابعة : (قوله تعالى :

"وَأَنْ يَقَاتِلَوكُمْ يُولُوكُمُ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يَنْصُرُونَ" ^(٦٠٠))

الشاهد أنه رفع الفعل المضارع بعد ثم على الاستثناء ، ولم يعرضه بالمصطف على الشرط .

(٥٩٤) هو : عبد الله بن كثير الحارثي أبو محمد ، كان إماما في القراءات بمكة ، توفي

سنة ١٢٠ هـ ، أنظر النشر ١/ ١٢٠ (ط - بيروت)

(٥٩٥) هو : عبد الله بن عامر الهضبي أبو عمران ، توفي به شق سنة ١١٠ هـ

أنظر النشر ١/ ١٤٤ (ط - بيروت)

(٥٩٦) هو ناسخ القراء المشرفة أبو محمد يعقوب بن إسحاق البصري كان إماما كبيرا ثقة

عالم انتبهت إليه رئاسة الاقراء بعد أبي عمرو ، توفي سنة ٢٥٥ هـ

أنظر طبعة النشر ص ١١

(٥٩٧) هذه قراءة حمزة والكسائي

وقرائتهما بالياء والجزم حملا على موضع الفاء أي بالمصطف على موضع جملته

" فلا هادي له " لأنها في محل جزم جواب الشرط " من "

(٥٩٨) أنظر البحر المحیط ٤/ ٤٣٤ ، والإتحاف ص ٢٣٣

(٥٩٩) سورة محمد الآية ٣٨ ، وأنظر الكشف ٣/ ٥٤٠

(٦٠٠) سورة آل عمران الآية ١١١

وأنظر سيبويه ١/ ٤٤٧ ، والكشاف ١/ ٤٥٥

وطامة رفعه ثبات النون كما عرفته في الأمثلة الخمسة ويجوز جزمه من حيث الصلابة

بالمطوف على جزاء الشرط وهو " يولوكم " ، " الأدبار " فمقول ثان *

قال عبد الجبار / : ذهب بعضهم الى أنه لا يجوز الجزم علقا على جواب الشرط ^{٢٦٩}

إذا كان حرف العطف " ثم " لأن جواب الشرط يقع عقيب الشرط ، وشم

للتراخي ، فذلك لا يصلح في جواب الشرط والمطوف على الجواب كالجواب ، ويطلبه ^(١٠١)

ما تلونه من الآية قبله وإنما استوفها هنا ليدل على أن الله تعالى لا ينصرهم

قاتلوا أو لم يقاتلوا ^(١٠٢)

قوله : (وسأل سيبيويه الخليل عن قوله عز وجل : " فَأَصْدَقَ وَأَكْنَ مِنَ الصَّالِحِينَ ") ^(١٠٣)

اعلم أن القراء الثانية يقرءون " وأكن " بالجزم سوى أبي عمرو فإنه قرأ " وأكون " بالنصب ،

وحجته ظاهرة لأنه مطوف على فعل ضارع منصوب فوجب أن يكون منصوبا تحوية بسين ^(١٠٤)

المطوف والمطوف عليه في جهة الإعراب *

بيان ذلك : أنه مطوف على قوله : " فأصدق " وهو منصوب لأنه جواب بالفاء لصا

هو أمر في المعنى لأن قوله " لولا أخرتني " في معنى " أخرتني " فكانه قال : أخرتني

فأصدق ، فأجاب عن الأمر بالفاء على اضمار أن الناصبة بعد الفاء ، ويكون التقدير

فإن أخرتني أصدق كما قرئناه في الأمر بالفاء *

وأما قراءة باقي الثانية " وأكن " بالجزم فقد أشكل وجه ذلك على سيبيويه ، وقال في

باب الحروف تنزل منزلة الأمر والنهي لأن فيها معنى الأمر والنهي :

(٦٠١) ذهب سيبيويه والمبرد إلى جواز الرفع والجزم إذا عطفت بضم على جواب الشرط

ويضغ النصب *

انظر سيبيويه ٤٤٧/١ ، والمقتضب ٦٧/٢ ، والأشعرى ٢٤/٤ *

(٦٠٢) الآية : " وإن يتولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم " *

(٦٠٣) وانظر الكشاف ٤٥٥/١ *

(٦٠٤) سورة المنافقون الآية ١٥ ، وانظر سيبيويه ٤٥٢/١ ، ومضائق الفراء ١٦٠/٣ ،

والكشاف ١١٢/٤ ، والبحر المحيط ٢٧٥/٨ ، وتفسير القرطبي ١٣١/١٨ ،

وابن ضاء ص ١١٨

(٦٠٥) في (أ) ليسويه *

سألت { الخليل }^(١٠٦) عن الموجب لجزمه ، فأجاب بأن هذا كقول زهير^(١٠٧)
 [١٩] بَدَأَ لِي أَنِّي لَسْتُ مَدْرِكَ مَا هَضَى * وَلَا سَابِقَ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِئِيًا^(١٠٨)
 لأن الأول قد يدخله الباء ، فيقال : بمدرك ما هضى ، فجاءوا بالثاني وهو " سابق " مجرورا
 لذلك ، فقد روا الباء التي يمكن دخولها على خبر ليس داخله حقيقة وثابته في
 اللفظ ، ثم عطفوا على الاسم المجرور توهمها ، وتقديرا " سابقا " ، وجروه في اللفظ
 لما ذكرناه .

قوله تعالى " وأكن " نظير ذلك ، لأن الفعل المحطوف عليه ، وهو قوله " فأصدق " ،
 يستقيم أن يكون مجزوما على بعض التقادير ، وهو تقدير خلوه عن الفاء ، فقد روي خاليا عن
 الفاء مجزوما كما قد روا " مدركا " مجرورا ، ثم لما قد روي مجزوما جزموا الفعل المحطوف
 عليه وهو " أكن " كما فعلوا في " سابق " بناء على أن المتوقع عندهم قد يكون فسي
 حكم الواقع .^(١٠٩)

(١٠٦) نقص في (أ)

(١٠٧) هو : زهير بن أبي سلمى ، أنظر ديوانه ص ٢٨٧
 ونسبه سيويه ١٥٤/١ لمرسة الأنصاري ، ونسبه ١٦٥/١ ، ١٥٥/٢ ، ٢٩/٣ ، ٥١ ، ١٥٠ ، ١٦٠/٤ (هارون) إلى زهير ، وكذا ابن السيراني
 ٥٤/١

وفي الفضل ص ٢٥٦ " اضطرب سيويه في قائله ، فارة ينسبه لزهير ونساره
 ينسبه لابن خلف "

قال الأعمى الشنتمري النحوي في شرح ديوان زهير : وقد أنكر الأصمعي أن تكون
 هذه القصيدة من شعر زهير ، ومن قرأ شعر زهير علم أنها ليست منه " .
 (١٠٨) بحره الطويل ، واستشهد به سيويه على جر (سابق) بالمطاف طسسي
 مدرك لتوهم دخول الياء عليه

وقال ابن هشام في المصنف ٤٧٦/٢ " المطاف على التوهم نحو لمزيد قائما
 ولا قائم بالحذف على توهم دخول الياء في الخبر ، وشرط جوازه صحة دخول
 ذلك الحامل التوهم ، وشرط حسنه كثرة دخوله هناك ، ولهذا حسن قول
 زهير : بَدَأَ لِي أَنِّي لَسْتُ مَدْرِكَ مَا هَضَى * وَلَا سَابِقَ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِئِيًا
 أنظر سيويه ٤٥٢/١ ، وابن يحيى ٥٦/٧ ، ٥٧ ، والمصنف ٦٦/١ ، ٢٨٨ ،
 ٤٦٠/٢ ، ٤٧٦ ، ٤٧٨ ، ٥٥١ ، ٦٧٨

(١٠٩) وانظر معاني الفراء ١٦٠/٣ ، وجامع أحكام القرآن للقرطبي ١٩/٧ ومعالم

وقول الصنف : (كَمَا جَزَّوَا الثَّانِي لِأَنَّ الْأَوَّلَ قَدْ يَدْخُلُهُ الْبَاءُ)

يريد بالثاني " سابق " ، ويريد بالأول " هـ ذك " فأنه خبر ليس ويستقيم دخول الباء في خبرها ، والضمير المؤنث في " كأنها " ^(٢١٠) يرجع إلى الباء الجارة لذكره ، والضمير المذكور من المجرور في " فيه " يرجع إلى الأول وهو ذك خبر ليس .
قوله : (فَكَذَلِكَ جَزَّوَا الثَّانِي لِأَنَّ الْأَوَّلَ يَكُونُ مَجْزُومًا ، وَلَا فَاءَ فِيهِ فَكَأَنَّهُ مَجْزُومٌ)

أظم أنه لما جعل الجرف في " سابق " على ما ذكره من التأويل أصلاً الحق به الجموم في " أكن " وجعله فرعا بالنسبة إليه كما بيناه لك قوله : (فَكَذَلِكَ جَزَّوَا الثَّانِي) يريد المصطوف ، وهو قوله " وأكن " وقوله : (لِأَنَّ الْأَوَّلَ) يريد المصطوف عليه ، وهو " فأصدق " قوله : (وَيَكُونُ مَجْزُومًا وَلَا فَاءَ فِيهِ) في موضع الحال من الأول

والصنف : أن قوله : فأصدق ينجزم إذا لم يكن الفاء معه كما بيناه وخلصه عن اللبس .
أمر صكن ، فكان إمكان جزمه نازلاً منزلة جزمه حقيقة لأن التوقع كثيراً ما يجعل كالواقع .
وانما أهل الصنف الكلام فيما أنشده عمرو بن ممدى كرب ^(٢١١) لأنه نيل الآية ، فأستغنى بالكلام في الآية عن تأويله .

وبيان المشابهة بينهما أن المصطوف عليه في البيت قوله " فأذهب " وهو منصوب كما أن " فأصدق " منصوب ، وقوله " وأهلك " مجزوم ، وعلامة جزمه سقوط الياء ، والقياس أن يقال : وأهلك باثبات الياء لأنه مصطوف على فعل منصوب ، وهو قوله : " فأذهب " وانما استقام جزمه لما ذكرناه من التأويل في الآية .

ولقائل أن يقول : لو قيل ان قوله : " وأكن " مجزوم بالمطف على موضع الفاء ، ومما بعده كان جمعنا ، وأغنى عن ارتكاب هذا التصنف .

التنزيل للمخوى ٢٩٤/١ ، والرماني النحوى ص ٢٧٢ ، ٢٧٣ .

(٢١٠) أي في قول الصنف " فكأنها ثابتة فيه " أنظر الفصل ص ٢٥٦

(٢١١) في (أ) الواقع .

(٢١٢) البيت هو : دَعْنِي فَأَذْهَبْ جَانِبًا ، يَوْمًا وَأَهْلِكَ جَانِبًا

والشاهد فيه أنه عطف " أهلك " مجزوماً على جواب الأمر المنصوب وهو " فأذهب " على توهم سقوط فاء السببية ، والمعنى أنركى أذهب في جانب من الأرض ، وأهلك جانباً من الجوانب التي تتوجه إليها .
أنظر ابن جني ٥٦/٧ ، والفصل ص ٢٢٥ ، ٢٥٦ .

ببيان ذلك : أن موضع قوله " فأصدق " جزم بأنه جواب الشرط فان تقدير قوله " لو
أخترني الى أجل قريب فأصدق " أخرى أصدق بالجزم لأنه جواب المجازاة ، والعسرط
مقدر ، والتقدير أخرى فانك ان تؤخرني أصدق كما تقول : زرنى أزرى ، فإذا ^(٦١٣) [كان] موضع
فأصدق جزما بأنه جواب الشرط على ما ذكرناه استقام عطف وأكن على الموضع ، وكسان
(٦١٤)
مجزوماً "

قال يوسف بن الحسن ^(٦١٥) البيت في الكتاب منسوب الى صرمة الأنصاري وهو ينسب الى زهير
بن ابي سلمى ، ومعنى يده الى : ظهر لى ، أنى لست مدرك ما فاتنى ، وأنى وما اتصل
بمه فى موضع رفع لأنه فاعل " يدا " يعنى أنه ظهر له العلم بأنه لا يدرك ما فاتته
من الأشياء الماضية ، ولا يفوته ما قدر عليه من الأشياء الجائئة ،
قوله : (وتقول : والله إن أتيتنى لا أقبل بالرفع ، وأنا والله إن تأتيتنى لا آتوك بالجزم)
^(٦١٦)

اعلم أن ضمن هذا الكلام سالتان :

السؤال الأولى : ما وقع فيه فعل الجزاء جواباً للقسم لاجزاء للشرط ، وحكمه الرفع ،
ونذلك فى كل صورة يكون القسم فيها له صدر الكلام نحو قولهم : والله ان أتيتنى لا أقبل
فترفع الفعل المضارع الذى هو " لا أقبل " لأنه جواب القسم لاجزاء الشرط ، وان سب
(٦١٨)
صدر الجزاء "

(٦١٣) نقص فى (أ)

(٦١٤) وانظر صمانى الفراء ١٦٥ / ٣ ، والكشاف ١١٢ / ٤

(٦١٥) هو : يوسف بن الحسن بن عبد الله الامام أبو محمد بن السيرافى قرأ على والده ،
وخلفه فى جوع علومه ، وتم كبا كان قد شرف فيها منها الاقتناع ، وله أيضاً
شرح أبيات الكتاب ، وشرح أبيات الاصلاح وغيرها .

توفى سنة ثلاثمائة وخمسة وثمانين عن خمس وخمسين سنة

انظر ترجمته فى البهجة ٣٥٥ / ٢ ، ومجمع الأدباء ٣٥٧ / ٢ ، ومقدمة شرح

أبيات سيبويه ص ١٩

(٦١٦) انظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ٥٤ / ١

(٦١٧) فى الفصل من ٢٥٦ (لا أقبل كذا بالرفع)

(٦١٨) وفى مبيته ٤٤٤ / ١ " هذا باب الجزاء اذا كان القسم فى أوله ، وذلك
قولك : والله ان أتيتنى لا أقبل ، لا يكون الا معطوفاً عليه الجيمن ، ألا "

وكل صورة تقدم فيها القسم فلا بد أن يكون فعل الشرط ماضيا كما تراء في المثال في أو فو
 حكم الماضي ، وإنما لزم كونه فعلا ماضيا لأنهم لما جعلوا الكلام للقسم وأبطلوا / فعمل
 الشرط في الجزاء ناسب ذلك أن يكون فعل الشرط ماضيا حتى لا يكون لحرف الشرط فيه
 على أيضا لتطابق فعل الشرط وفعل الجزاء في أنه لا على لحرف الشرط في كل واحد
 ليتطابق فعل الشرط وفعل الجزاء في أنه لا على لحرف الشرط في كل واحد منهما لقطا .
 فان قلت : ليس ارتباط الجزاء بشرطه أكسد [من] ^(٦١٩) تعلقه بالقسم الذي ما هو كالأجنبي
 عنه ، فهلا جزموه ، وألغوا القسم ؟

قلت : إن تقدم القسم وتصدر الكلام به يدل على زيادة الاعتناء به فلما تضمنر أن
 يكون الجزاء معلقا بالشرط والقسم جميعا وجب ربطه بالقسم وقطعه عن الشرط ترجيحاً
 لجانب ما هو أهم عند الضمك .

قال أبو الحسن : ويجوز تعليقه بالشرط وجزمه في ضرورة الشعر ^(٦٢١)

السؤال الثانية : ما يقع فيه فعل الجزاء معلقا بالشرط ويجزوما به وذلك في كل صورة
 يتوسط فيها القسم ، أما يتقدم حرف الشرط عليه أو يتقدم غيره نحو قولك : إن تأتيني
 والله لا آتك ، وقولك : أنا والله إن تأتني لا آتك ، فالجزء وهو قولك : لا آتك مجزوم ^(٦٢٢)
 لأن القسم لما لم يكن له صدر الكلام ضعف لغوات ما كان دليلاً على زيادة الاعتناء به .
 وهو وقوعه صدراً ، فلذلك سقط اعتباره وجعل طغى ^(٦٢٤)

= ترى أنك لو قلت : والله إن تأتني آتك لم يجز ، ولو قلت : والله من يأتني آته
 كان محالاً ، واليهن لا تكون لغوا كلا والألف لأن اليهن لآخر الكلام ، وما بينهما
 لا يمنع الآخر أن يكون على اليهن .

وانظر ابن عيسى ٥٧/٢ ، ٥٨ ، والأشعري ٢٢/٤ وما بعدها

(٦١٩) نقص في (أ) (٦٢٠) في (أ) بالأجنبي

(٦٢١) أنظر حاشية الصبان هامش الأشعري ٢٢/٤

(٦٢٢) في (أ) " مجزوم " (٦٢٣) في (أ) والجزاء

(٦٢٤) وفي سيبويه ٤٤٥/١ " وتقول : أنا والله إن تأتني لا آتك لأن هذا الكلام

هني على أنا ألا توى أنه حسن أن تقول : أنا والله إن تأتني آتك فالقسم

هاهنا لغو ، فإذا بدأت بالقسم لم يجز إلا أن يكون طيه ، ألا ترى أنك تقول

أتوتني لا أفعل ذلك لأنها لا م القسم ، ولا يحسن في الكلام لأن تأتني لا أفعل

لأن الأخير لا يكون جزماً . وانظر الأشعري ٢٨/٤

(٦٢٥) قال عبد المجيد : ان القسم اذا توسط بتقديم حرف الشرط عليه أو تقدمه غيره جاز أن يعتبر وجاز أن يلغى ، أما اعتباره مع الشرط في صور تأخره فلا يمكن اعتباره جميعاً ، ويستقيم أن تقول : **إِنْ أَتَيْتَنِي فَوَاللَّهِ لَا تَيْتَكَ** ، فتوفر على كل واحد من الشرط والقسم ما يقتضيه لوقوع الفاء في جواب الشرط ، ووقوع اللام في جواب القسم ، ويستقيم أن يلغى القسم ويحذف حرف الشرط في فعل الجزاء لأنه لما تقدم ذلك دلّ تقدمه على زيادة الاعتناء به ، فنقول : **إِنْ أَتَيْتَنِي وَاللَّهِ لَا آتَكَ** ، فتحذف الفاء من القسم وتجزم " لا آتَكَ " بحسب شرط الشرط ، وتجعل القسم طغى .

وأما اعتباره مع تقدم غير الشرط عليه فنحو قولك : **أَنَا وَاللَّهِ إِنْ أَتَيْتَنِي لَا آتَكَ** ، فأنسك أن جمعت " واللّه " ابتداءً جطة هي وما في خبرها خبر المبتدأ الذي هو " أنا " . وجب اعتبار القسم وجعل فعل الجزاء مرفوعاً على أنه جواب له لأنه يصير من باب ما تقدم على الشرط كالمسألة الأولى وإن جمعت الشرط والجزاء خبر المبتدأ وجب أن تغلبه نحو قولك : **زَيْدٌ وَاللَّهِ قَائِمٌ** ، وقد عرفت الموجب لالفاء القسم فيما هذا شأنه . والحاصل أن الكلام في المسألة الأولى مبنى على القسم ، وفي المسألة الثانية مبنى على الابتداء .

(٦٢٦) هذا تمام الكلام في مباحث الصنف الثاني من أصناف الأفعال .

(٦٢٥) لحسنه عبد المجيد بن إسماعيل بن محمد القيسى أبو سعيد الهروى

كان من علماء النحو ، توفي في هـ ٥٣٧

أنظر كشف القناع ٦١٩/٥ .

(٦٢٦) في (أ) الأول ، والصواب الثاني لأنه تحدث عن الماضى والحاضر .

(٦٢٧) وفي (ب) " ويتلوه الصنف الثالث مثال الأمر ان شاء الله تعالى رب العالمين ،

والصلاة والسلام على محمد خاتم النبيين وسيد الأنبياء والمرسلين ، وخير الأولين

والآخرين وآله الطيبين الطاهرين وصحبه الكرام البررة الأتقياء أجمعين " .

الصف الثالث : من أصناف الفعل مثال الأمر *

التفسير ونصده بثلاثة أبحاث :

البحث الأول : في كيفية الأمر ولقائه : ان تنظر الى الفعل المستقبل الذي تأمر به ،

فحذف منه علامة الاستقبال من فعل المخاطب ، وهو تاء المخاطب ، فإذا حذف هذا

الحرف ، فباقى الفعل بعد حذف هذا الحرف هو لفظ الأمر إذا كان أول ما بقى متحركاً ،

فإن كان ساكناً احتاج الى ألف الوصل كما يأتيك بيانه في شرح صور المتن *

وهذه الوصل في الأمر مكسورة في جميع المواضع الا فيما كانت عين الفعل في المستقبل مضمومة

لفظاً أو تقديرًا ، فانهم لم يكسروها كراهة الخروج من كسرة الى ضمة ، وليس ذلك في أصل

كلامهم ، ولا في أبينهم والحرف الساكن الذي بينهما ليس بحاجة حصين ، وقد عرفت فيما

تقدم أن الخروج من الكسر الى الضم انما يمنع فيما كان بناءً لازماً غير عارض ، الا تراك تقول

في أمر الجماعة " امشوا " فتخرج من كسر الى ضم لأن الضمة عارضة ، والأصل انما همسوا

(٦٢٨)

" امشيوا " بكسر الشين *

فإن قلت : فهلاً فحوا ألف الوصل فيما كانت عينه مفتوحة ، وجعلوا حركاتها عارضة لحركة

(٦٢٨) سمعت بذلك لأنه يتوصل بها الى النطق بالساكن وهذا مذهب البصريين ، وقيل

لسقوطها عنه وصل الكلمة بها قبلها والاضافة تكون بأدنى ملاحظة ، وهذا مذهب

الكوفيين ، وكان الخليل يسميها علم اللسان *

انظر التصحيح ٣٦٤/٢ (طه الحلبى) ، والأشعري ٢٧٣/٤ *

(٦٢٩) ويقول الجبر في المختضب ٨٩/٢ ، ٩٥ ، واعلم أن ألف الوصل تتألف مكسورة

الا أن يكون ثالث الحروف مضموماً في جميع الأفعال والأسماء فأما الفعل فقولك :

أذهب ، استخرج ، اقتدر ، وطالم فذكره فذكره حاله ، وأما الأسماء فقولك :

ابن اسم ، انطلاق ، استخراج ، اقتدار أمرو فاعلم *

وأما ما ثالثه مضموم فإن ألف الوصف تبدأ فيه مضمومة ، والحسنة في ذلك أنه

لا يوجد ضم بعد كسر الا أن يكون ضم اعراب نحو قحيد فاعلم ، ولا يكون اسم

على فقل ولا غير اسم ، فلما كان الثالث مضموماً ، ولم يكن يوضه وبين الألف الا

حرف ساكن لم يكن حاجزاً ، واستوفت مضمومة ، تقول : استخف زيد ، وانطلق

بضم اللام ، وكذلك الأمر تقول : ادخل ، اقم ، و " أركض برجلك "

وانظر ٨١/١ ، وابن يمشير ٥٨/٢ ، والأشعري ٢٧٨/٤ *

(٦٣٠) انظر الورقة (١٣٨ ط) من الكتاب *

(٦٣١) مذهب البصريين إذا كانت عين الحذف مضمومة ضمة عارضة كما إذا أخذت الأمر من

يرى ، ويمشى ، ويضئ ، وكل منها مكسور العين ، واستندته الى واو

المعين كما فعلوا ذلك في مكسر المعين وضمومها قلت : انما عدلوا من ذلك فرارا من لغزوم
الاشتبا في بعض المواضع .

الا ترى أنه لو قال : اتح واضح ، ووقف ساكنا لم يعلم المخاطب أن مراد المتكلم بذلك
الاخبار عن فعله ذلك ، أو مراده بذلك الأمر بخبره ، ولما تمذر الاتباع حركوا همزة الوصل
بالكسر لتكونه أخف من الضم ، أو لأنه الأصل في تحريك همزة الوصل لأنها ساكنة فسي
الأصل ، فإذا لقيها ساكن بعدها كسرت لأنه الأصل في التقاء الساكنين وقد سبق
(٦٣١)
تقرير ذلك .

وانما كان لفظ الأمر مأخوذا من الفصل الخارج دون الماضي لأن الماضي وقع وحده ، فمضغ
(٦٣٢)
الأمر به .

الجماعة فالتعقيل : ارموا ، وانشوا ، واضروا بضم المعين لأجل واو الجماعة ،
فتكون الضمة عارضة وإذا كانت ضمة المعين كذلك لم يجب ضم الهمزة بل يجب
كسرها لأن أصل حركتها الكسر .

والكوفون يذهبون إلى أن همزة الوصل في الأمر تابعة لثالث المستقبل إن كان
ضموما ضمتها ، وإن كان مكسورا كسرتها ، ولا يغلطون ذلك في الفتحة لئلا
يلتبس الأمر باخبار المتكلم عن نفسه نحو اطعم وأعلم .

أنظر الانصاف (مسألة ١٠٧) ٧٣٧/٢ ، وابن جني ٥٨/٧ ، والمراج الخيزر
ص ١٣٨ .

(٦٣٢) قال الشارح : " إن الأصل في التقاء الساكنين انما هو التحريك بالكسر ، وبدل
عليه ثلاثة أوجه : الأول : أن الكسرة لا تكون اعرابا الا باقتران التنوين بها
أو ما يقوم مقامه بخلاف الضمة والفتحة فانها قد يكونان اعرابين في باب ما لا
ينصرف من غير تنوين ، ولا شيء يقوم مقام التنوين ، فإذا اضطررنا إلى تحريك
الحرف حركناه بحركة لا نوههم أنها حركة اعراب ، وهي الكسرة .

الثاني : أن الجر مختص بالاسم ، والجزم مختص بالفعل ، فقد صار كل واحد
منهما في الزوم باسمه ، والاختصاص به مثل صاحبه ، فإذا اجتمعنا السمي
تحريك الساكن منهما حركناه بحركة نظيره الثالث : أن المجزوم الساكن قد يلقاه
ساكن بعده ، فلو حركناه بالضم أو الفتح احتطى أن يوههم السامع أنه فمصل
مضروب أو مرفوع ، ولا كذلك لو حركناه بالكسر ، فان الكسر ليس في اعراب الفصل
ما هو على صورته " أنظر الورقة (١٣٨ ط) من الكتاب .

البحث الثاني : أنهم أجمعوا على أنه إذا كان أول ما بقى بعد ناء الخطاب ساكنا ، فلا بد وأن تجلب ألف الوصل لتمذر الابتداء بالحرف الساكن ، وقد خالفهم في ذلك ابن درستويه ، وصنف مختصرا مله كتاب جواز الابتداء بالحرف الساكن ، وذكر فيه أن جميع أهل العربية قد أخطأوا في اعتقادهم ذلك ، واحتج عليهم بوجه ضئيلة لا يليق بكتابنا هذا نقلها فيه ، وأقربها وجهان :

أولهما : أنه قال : وجدت الابتداء بالحرف الساكن ممكنا في الفارسية ، وفحصت من غير الفارسية فأخبرني السريانيون بأنهم يبتدون بالساكين في لغتهم ، ووجدت الروم / أيضا ٢٢٥ على يبتدون به ، وامتلان الابتداء به في بعض اللغات دليل على إمكانه بنفسه ، غاية ما في الباب أن العرب لم تعتد به ، لكن لا يلزم من عدم استعمالهم ذلك اختلافه في نفسه .

وثانيهما : أنهم اتفقوا على أن النطق بالحرف الساكن ممكن إذا وقع غير أول ، واعتقدوا أيضا على جواز اجتماع الساكنين وسط الكلمة نحو دابة ، وشابهة ، وجواز اجتماع ثلاثية ساكن آخر الكلمة في الوقف نحو المسار ، والضار ، المراد ، وذلك يدل على جواز الابتداء بالساكين .

بيان ذلك : أن الكلمة إذا تفوه بها المتكلم استحال أن ينطق بجميع حروفها دفعة واحدة ، بل يشترط في وجود كل حرف إتمام الباقي ، وحيث أنه يكون كل حرف مسن حروف الكلمة منقطعها عما قبله ، ولا تعلق له به بوجه من وجوه المطازجسة والمخالطة ، وإنما يبتدأ بكل حرف بعد انقضاء الأول وهذا يدل على جواز الابتداء بالساكين ، وقد حكينا فيما سبق أيضا عن قوم أنهم جوزوا الابتداء بالحرف الساكن .

(٦٣٤) أنظر أنها الروا ١١٣/٢ فيه ثبت ما أول بتصانيفه ، وكتابه هذا من الكتب المحقوقة التي لم يشر عليها بعد .

(٦٣٥) في الأصل (ثلاث) (٦٣٦) في الأصل (الهاء)

(٦٣٧) وقال ابن جني في الخصف ٥٣/١ " وليس لقول من جوز الابتداء بالساكين مسن القدر ما يتشغل باقصاءه ، وإنما سبيله في هذا سبيل من شك في المشاهدات من الموصطية ، ومن لهم بكافى الحقل " .

وانظر الرد على النحاة لابن هشام من ١٢٩ والسراج المنير من ١٢٩ .

البحث الثالث : الأمر يقع على أحد ضرب أريمة ، لأن الشخص المأمور قد يكون فاعلاً
مخاطباً ، وقد يمد فيه كل واحد من هذين الوصفين جميعاً ، وقد يكون فاعلاً لكسبه
غير مخاطب ، وقد يكون على الحكم من ذلك .

فنفر كل واحد منها بالبيان *

الأول : أن يكون المأمور فاعلاً مخاطباً نحو قوله للشخص الحاضر لديك : قَسِّمْ ، وأذهب ،
فالمأمور في هذا وأمثاله مخاطباً وفاعلاً ، فكل ما اجتمع فيه هذا الوصفان ، فلا بد
وأن يكون مصرى عن لام الأمر وحروف المضارعة كما تراه .

الا فيما شذ كما في قراءة يعقوب * فلتفرحوا (٦٣٨) بتاء الخطاب وسيأتي الكلام فيه . (٦٣٩)

وقال صاحب المشرق : إذا كان الأمر للمخاطب جاز أن تدخل عليه باللام فيقال : لتقس
يا زيد ، وتركها أوضح ، وهذا الضرب من الأمر هو المثنى عند أهل البصرة دون غيره من
الأضرب الثلاثة *

وزهب أهل التوفيق إلى أن هذا الضرب أيضاً مصرى مجزوم بلام ضمرة وقالوا : الأصل فسق
قولك : قَسِّمْ * لتقس (٦٤٠) *

(٦٣٨) سورة يونس من الآية ٥٨ (فبذلِكَ فلتفرحوا) وهي قراءة عشرية

قال الزمخشري * وقرئ * فلتفرحوا * بالتاء وهو الأصل والقياس وهو قسرة
رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما روى عنه : ولتأخذوا هذا جحيم قالها
في بعض الخزوات ، وفي قراءة أبي فافرحوا *

وفي النشر * روى رويس بالخطاب ، وفي قراءة أبي ، ورويناها مستندة عن النبي
صلى الله عليه وسلم ، وهي لفظة لبعض العرب *

أخبرنا شيخنا * * * * عن أبي بن كعب رضى الله عنه أن النبي صلى الله
عليه وسلم قرأ * قل بفضل الله وبرحمته فبذلِكَ فلتفرحوا هو خير مما تجمعون *
يحنى بالخطاب فيهما * حيث حسن أخرجه أبو داود *

أنظر الكشاف ٢/ ٢٤٢ ، والبحر المحيط ٥/ ١٧٢ ، والنشر ٢/ ٢٨٥ والإتحاف
ص ٢٥٢ *

(٦٣٩) أنظر ص ١٦١ *

(٦٤٠) أنظر الإنصاف (المسألة ٧٢) ٢/ ٢٤٠ وما يمددها *

وسيرد عليك تفصيل كل واحد من المفهين في الفصل الرابع *

الثاني : أن يكون المأمور مفعولا غائبا أو متعلما ن وتقولك في أمر الغائب : **لَتَضْرِبَ** يا زيد بضم التاء على البناء للمفعول ، وقول المتكلم أمرا نفسه **لَأُضْرِبَ** أنا بضم الهجزة على البناء للمفعول أيضا ، فقد هم في هذا الضرب كون المأمور فاعلا ، وكونه مخاطبا ، ولا يسد فيه من تاء الخطاب ولا م الأمر جميعا كما تراه ، وهو محرب مجزوم بلام الأمر بالاتفاق * (٦٤١)

الثالث : أن يكون المأمور فاعلا لكنه غير مخاطب نحو قول المتكلم **لَأُضْرِبَ** أنا بفتح الهجزة ، وتقولك للغائب **لَيَضْرِبَ** هو بفتح الياء على البناء للفاعل في كل واحد منهما ، فالمأمور في كل واحدة من الصورتين فاعل لكنه غير مخاطب ، ولا بد في هذا الضرب أيضا من حذف الخطاب ولا م الأمر كما تراه ، وهو محرب مجزوم بإرجاعهم * (٦٤٢)

الرابع : ما يكون المأمور نفسه مخاطبا لكنه غير فاعل نحو قولك لمن بين يديك : **لَتَضْرِبَ** يا خالد بضم تاء الخطاب على البناء للمفعول ، وحكمه حكم الضرب الثاني والثالث * (٦٤٣)

فقد ظهر لك بما بينا ، أن الضرب الأول يخالف ما بعده من الضروب الثلاثة في أنه مبنى على السكون ، وأنه يقتنع فيه بقاء حرف الخطاب ودخول لام الأمر عليه ، وأن الأضرب الثلاثة المتأخرة مصرية مجزومة ، ولا بد في كل واحد منها من حرف الخطاب ، ولا م الأمر إلا ما شذ * (٦٤٤)

إذا عرفت هذا ، فنعود إلى شرح المتن :

قوله : (وَمِنْ أَصْنَافِ الْفِعْلِ ثَلَاثُ الْأَمْْرِ) *

اعلم أن المراد من المثال هاهنا البناء أو الصيغة *

(٦٤١) وانظر المختضب ١٣١/٢ ، والانصاف (المسألة ٧٢) ٢٤/٢ وما بعدهما

وأسرار الصرية ص ٣١٦ : ٣٢١ *

(٦٤٢) وانظر المختضب ١٣١/٢

(٦٤٣) أي هو محرب مجزوم ، ولا بد فيه من حرف الخطاب ولا م الأمر *

(٦٤٤) أجاز حيويه حذف هذه اللام في الضرورة الشعرية وتحمل ضرورة تشبيهها لها

بأن إن أعطوها ضرورة *

وأنكر ذلك المبرد وقال " لأن عوالم الأفعال لا تضر "

انظر حيويه ٤٠٨/١ ، والمختضب ١٣٢/٢ ، ١٣٣ والأشعوني ٤/٤ ، *

والانصاف المسألة ٧٢) ٢٩/٢ وما بعدهما *

(٦٤٥) قال المحدث : الِثَّالُ وَالْوَزَنُ وَالزَّيْنُ وَالْوِزَانُ وَالْبَيْتَةُ بمعنى واحد *
والدعاء : في قولك : اللهم اغفر لي من باب الأمر عندهم (٦٤٦)

قوله : (وهو الذي على طريقة المضارع للمخاطب لا تنال بصيغته صيغته إلا
أن تفرغ الزائدة ، فتقول في تضع • فتح • وفي تضارب • ضارب • وفي تدخير • تدخير
ونحوها ما أوله محرك فان سكن زدت • لثلاثا • بالساكن • همزة وصل • فتقول :
في تضرب • اضرب • وفي تنطلق • تستخرج • انطلق • واستخرج)

أعلم أن الضمير في قوله : (وهو) يرجع إلى مثال الأمر • والثاني ضمير مجرور بميم
أيضا إلى مثال الأمر • والثالث : ضمير مجرور يرجع إلى المضارع • (٦٤٦)

(٦٤٥) هو : أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم المحدث النحوي أبو الفضل الإمام
الفاضل الأديب النحوي اللغوي •
صنف : الأمثال • والمساكن في الأساس • والأنموذج في النحو • والحصادر
ونزهة الطرف في علم الصرف • وشرح الفضليات • وغير ذلك •
توفي سنة ٥١٨ هـ

أنظر ترجمته في : معجم الأدباء ٤٥/٥ ، البنية ٣٥٦/١ ، ٣٥٧ •
(٦٤٦) أنظر معجم الأمثال ٦/١ ، وأنظر مادة " مثل " في اللسان ٤١٣٦/٥ وما
بعدها •

(٦٤٧) قال المحدث هو : القنضب ١٣٢/٢
" وأعلم أن الدعاء بمنزلة الأمر • والنهي في الجزم والحذف عند المخاطبة وإنما
قيل : دعاء • وطلب للمعنى • لأنك تأمر من هو ذاك • وتطلب إلى من أنت
دونه • وذلك قولك : ليغفر الله لزيد • وتقول : اللهم اغفر لي • كما تقول :
اضرب عمرا •
وانظر ٤٤/٢

(٦٤٨) في الفضل " زدت همزة وصل لثلاثا يبتدأ بالساكن •
(٦٤٩) الضمير المضاف إليه في " بصيغته •
(٦٥٠) الضمير المضاف إليه في " صيغته •

قوله : (إلا أن تنزع الزائدة) يريد علامة الاستقبال ، وهى تاء الخطاب ، فان قلت : إنَّ ضروب الأمر أربعة على ما تبينتم فى البحث الثالث ، وظاهر كلام المصنف يدل على أن الأمر منحصر فيما كان للفاعل المخاطب لا غير .

قلت : قال قوم : مثال الأمر فى الأصل إنما هو للفاعل المخاطب وغيره محمول عليه ، فعمل المصنف ذهب إلى هذا المذهب .
(٦٥١)

ويمكن أن يقال إن قوله : (وأما ما ليس للفاعل فانه يؤمر بالحرف داخل على الضارع

دخول لا ، ولم) إلى آخر الفصل من تمام تعريف مثال الأمر ، وحينئذ يكون ما ذكره من من تعريف مثال الأمر شاملا لكل واحد مما ذكرناه من الضروب الأربعة : لكن لا يحسن بالصنف تمييز أحد قيدهم التعريف عن الآخر بذكر فصل بينهما .
(٦٥٢)

والجذور من إمثلة هذا الفصل ستة :

ثلاثة منها مستثنية عن إلحاق ألف الوصل بأوائلها ، وثلاثة مفتقرة إلى ذلك ، فنفرده كل واحد منها بشرحه .

الأول : قولك فى الأمر من الثلاثى المجرد المتحرك أوله بحذف الزائدة نحو قولك فى تَضَعُ . ضَعَّ .

اعلم أنَّ الأصل : تَضَعُ إلا أنَّ الواو حذفت لأن فاء الكلمة فى الضارع إذا كانت واوا من فعل يُفَعِّلُ تحذف إذا كان مكسور العين لفتلا نحو : يَمِيدُ ، والأصل : يَوِجُ ، أو تقديرا نحو يَشَعُّ وَيَقَعُّ ، والتقدير فى الأصل يَوِجُ ويَقَعُّ بكسر عين الفعل فهما إلا أنها تحذف لأجل حرف الحلق ، ولا يجوز أن تدخل اللام عليه ، فنقول : لَيَضَعُ فى اللغة الفصيحة .
(٦٥٣)

(٦٥١) وانظر المختضب ٤٥/٢ ، ١٣١ ، وشرح الثانية ٢٣٤/٢

(٦٥٢) لأن المصنف بعد أن ذكر طريقة الأمر من الضارع قال : (فصل) وأما ما ليس للفاعل فانه يؤمر بالحرف . الخ .

فصل أحد قيدهم التعريف عن الآخر بذكر (فصل) انظر المفصل ص ٢٥٦ ، ٢٥٧

(٦٥٣) وفى الأشمونى ٣٤١/٤ " وأما حذف الواو من يَقَعُّ وَيَضَعُّ فلهكسر الخدر لأن الأصل فيها كسر العين إذ ماضيتها فَعَّلَ بالفتح فَيَضَعُّ ماضيا بها يفعل بالكسرة . فتش لأجل حرف الحلق تخفيفا ، فكان الكسر فيه مقدرا " وقد اختلف النحاة فى علة حذف هذه الواو فقال البصريون : إن الملة هى وقح الواو بين ياء وكسرة ، وقال

الكوفيون إن الملة هى قصد هم الفرق بين الفعل المتعدي والفعل اللازم .
وانظر الانصاف ٧٨٢/٢ (المسألة ١١٢) ، والهمج ٦١٨/٢ وأوضح المسالك ص ٣١٦

الثاني : قولك : في الأمر من الثلاثي المزيد من نحو : تُضَارِبُ * ضَارِبٌ *
الشاهد فيه : أنك لما أردت أمر الفاعل المخاطب سكنت آخر الفعل ولم تغير الضمار
عما كان عليه من البناء * .

الثالث : قولك في الأمر من الرباعي المجرد في نحو : تَدَحْرَجُ * دَحْرَجٌ *
الشاهد فيه : أنك لما رُصِّت الأمر بالفعل الرباعي لم تغير من مستقبله شيئاً سوى
ما ذكرناه من الحذف والإسكان * فقد اشتركت هذه الأبنية الثلاثة في أن كل واحد منها
في الأمر به مستغن عن إلحاق ألف الوصل لتحريك الحرف الأول من الباقي بعد حذف
علامة الاستقبال * .

الرابع : قولك في الأمر من الثلاثي المجرد الساكن أول باقية بعد الحذف من نحو
تَضْرِبُ * اضْرِبْ *
الشاهد فيه : أنك لما حذفت تاء المخاطب * وكانت الضاد ساكنة تعذر الابتداء بها * .

فلم يكن بد من إلحاق ألف الوصل أولاً لتحركة لتوصل بها إلى النطق بالسكن *
الخامس : الأمر من المزيد الثلاثي بحرف واحد مما أوله ساكن بعد الحذف من نحو
تَنْطَلِقُ * انْطَلِقْ *
الشاهد فيه : أنك لما حذفت علامة الاستقبال * وهي تاء المخاطب بقيت النون الزائدة

ساكنة وتعذر الابتداء بالساكن * فاحتجت إلى اجتلاب ألف الوصل *
السادس : قولك في الأمر من مزيد الثلاثي بحرفين مما أول باقية بعد الحذف ساكناً
قولك : تَسْتَحِجُّ * اسْتَخِجْ *
الشاهد فيه : أنك لما حذفت تاء المخاطب تعذر الابتداء بالسكن الساكنة فلم يكن بد

من ألف الوصل * وهذه الألف متحركة بالكسر في كل واحدة من هذه الصور الثلاثة *
(٦٥٤)
وقد اشتركت جميع صور هذا الفعل في أن الأمر فيها للفاعل المخاطب * وأنه ليس
بفصح إدخال الأمر على حرف الاستقبال في واحدة منها * وأنه منية على السكون
عند أهل البصرة * وأن الأمر في كل واحد منها مأخوذ من الفعل المستقبل الذي فيه

(٦٥٤) لأن ثالث هذه الأفعال ليس مضموماً حتى تنضم الصفرة * .

وانظر الانصاف ٢ / ٢٤٤ * (المسألة ٧٢)

تاء المخاطب (٦٥٥)

فان قلت : ان المصنف قال : (تنزع الزائدة) ولم يخصك لك بتاء المخاطب ، بل جمل الزوائد الأربع في النزع سواء .

قلت : ان صاحب الاقتناع قد نص على أن الزائدة المحذوف ، وهو تاء الخطاب دون غيره ، وهو حسن ، فحمل كلام المصنف عليه مما لا يكون ذلك من باب اطلاق اللفظ العام ، واردة الخاص كما عرفت غير مرة (٦٥٦)

قوله : (والأصل في تَكْرِمٍ ، تَأْكِرِمُ كَدَحِرَجٍ ، فعلى هذا خرج أَكْرِمٌ) .

اعلم أن هذا الكلام جواب عن سؤال مقدر ، بيان ذلك أنه لما قال : (فان سكن زدت لمثلا تبتدىء بالمساكن همزة وصل)

قيل له : ليس الأمر على ما ذكرته ، فان الأمر من مثال : أَكْرَمَ تَكْرِمٌ لا يزداد فيه همزة الوصل بعد حذف الزائدة منه ، وإنما يزداد فيه همزة القطع مفتوحة ، فيقال في الأمر للفاعل المخاطب من تَكْرِمٍ : أَكْرِمُ .

فأجاب أنه لم يمكن الحذف الذي بعد الزائدة ليجب ما ذكرتم بل بعد الزائدة حرف متحرك بالفتح من أصل الكلمة ، وهو همزة القطع الثابتة في الدج (٦٥٧)

والأصل : تَأْكِرِمُ على مثال تَدَحِرَجُ في أن انصرف الثاني من كل واحد منهما متحرك بالفتح إلا أنهم حذفوا الهمزة مع حرف الضارعة في الحكاية في قول القائل : أَكْرَمَ حَذَارًا مِّنْ اجْتِمَاعِ هَمَزَيْنِ ، ثم تصبوا حذفها جميعا بنية الضار طردا للباب ، كما فعلوا ذلك في الواو التي هي فاء الفعل في نحو : بَعِدَ كما بيناه فيما سبق (٦٥٨)

(٦٥٥) وانظر أمرار الضميمة ص ٣١٦ : ٣٢١ ، والأنصاف ٢ / ٢٤ ، (المسألة ٧٢)

(٦٥٦) وانظر المختضب ٢ / ١٣١ .

(٦٥٧) وفي الأنصاف ١ / ١١ " وحذفوا الهمزة من أخوات أكرم نحو تكرم ، وتكرم ، ويكرم ،

والأصل فيه توكرم ، وتوكرم ويوكرم كما قال :

فانه أهل لأن يوكرما .

وانظر اللسان مادة " كرم " ٣٨٦١ / ٥ ، وابن يعيش ٥٩ / ٢

(٦٥٨) في الأصل : مع حرف الضار . (٦٥٩) انظر ص ١٥٧ .

فإذا أمرت به * وحذفت حرف المضارعة زال المانع من الاتيان بهمزة القطع * ولزم الاتيان
بها * وحينئذ يكون ما بقى من المضارع بعده حذف الزائدة منه أوله متحركاً * ولا يحتاج
إلى اجتلاب همزة الوصل كما لا يحتاج إليها فى الأمر من تدخّر *

قوله : (فعلى ذلك خرج أكرم) *

اعلم أنه لما قال : إن الأصل فى تكريم تأكرم قال بعده : فعلى ما ذكرته من الأصل
خرج أكرم لأن همزة القطع من نفس الكلمة كما أن الدال من تدخّر كذلك على الوجه الذى
بيناه لك *

قوله : (وأما ما ليس للفاعل فانه يؤمر بالحرف دخلا على المضارع دخول لا ولم) *
اعلم أن أمر غير الفاعل المخاطب ثلاثة أضرب كما بيناه فى البحث الثالث * لكن المصنف
حصره فى صورتين :

(٦٦١)
أحدهما : ما انتفى عن المأمور وصف كونه فاعلاً *

(٦٦٢)
والأخرى : ما انتفى عنه وصف كونه مخاطباً *

الضرب الأول : أمر المفعول * وهو صنفان :

أولهما : ما يكون مخاطباً كقولك : لتضرب أنت بضم تاء الخطاب على البناء للمفعول * ولا بد

فيه من إدخال لام الأمر على حرف المضارعة وهو تاء الخطاب / كما تراه * وهذا الأمر
مضرب مجزوم بالاتفاق (٦٦٣)

وثانيهما : ما يكون مفعولاً غير مخاطب كقولك فى أمر الغائب : ليضرب زيد بضم الياء على

البناء للمفعول * وفى المتكلم لأضرب أنا بضم الهمزة على البناء للمفعول أيضاً * فقد اشترك

هذان الصنفان فى أن المأمور فى كل واحد منهما للمفعول إلا أن الأول مخاطب والثانى

غير مخاطب لكونه غائباً أو متكلماً كما بيناه (٦٦٤) *

(٦٦٠) أنظر تفصيل ذلك فى ص ١٥٤

(٦٦١) فى الأصل أحدهما (٦٦٢) فى الأصل الآخر *

(٦٦٣) وأنظر المقتضب ٢ / ١٣١ * والانصاف ٢ / ٢٤٠ (المسألة ٧٢)

(٦٦٤) أنظر ص ١٥٤

المضرب الثاني : ما هو أمر للفاعل الذي ليس مخاطباً ، وذلك في أمر الخائب والمتكلم تقول
في أمر الفاعل الخائب : نهض زيد بفتح الياء على البناء للفاعل ، وفي المتكلم : لأضرب
أنا بفتح الهمزة فكل واحد من هذين الضربين مصوب مجزوم ، ولا بد فيه من إظهار لام
الأمر داخل على حرف المضارعة كما تراه فيما ذكرنا من الأبنية .

إذا عرفت هذا فقول المصنف : (فَإِنَّهُ يُؤْمَرُ بِالْحَرْفِ دَاخِلًا عَلَى الضَّارِعِ دُخُولًا وَلَمْ) ،
يريد أنك تدخل اللام على الفعل المضارع ، ولا تحذف الزائدة منه بل تتركها باقية كما
تتركها عند دخول لا ولم ، وشجزم باللام كما تجزم بلا ولم ، فتقول : لَيَقْمَ زيد كما تقول :
لَا يَقْمَ زيد ، ولم يَقْمَ زيد ، ولا تحذف حرف المضارعة .

ولقائل أن يقول : في عبارة المصنف تساهل من ثلاثة أوجه :

- الأول : قوله : (فَإِنَّهُ يُؤْمَرُ بِالْحَرْفِ) والمراد منه خصوص لام الأمر .
- الثاني : قوله : (دُخُولًا لَا) والمراد لا التي للنهي دون غيرها .
- الثالث : أنه خصَّ ما ليس للفاعل المخاطب في ضربين ، وهو عند التحقيق يرجع إلى ثلاثة
أضرب كما بيناه في البحث الثالث .

قوله : (وَقَدْ جَاءَ قَلِيلًا أَنْ يُؤْمَرَ الْفَاعِلُ الْمُخَاطَبُ بِالْحَرْفِ)

اعلم أن المراد بالحرف اللام ، وكلمة " قد " هاهنا للتقليل

قوله : (ومنه) يريد من أمر الفاعل المخاطب بالحرف ، ويجوز أن يكون المراد من ذلك
التقليل .

قوله : (قراءة النبي عليه السلام " فَيَذَلِكْ فَلَفَّرَحُوا ")

الشاهد فيه : أن القياس أن يقال إذا أريد به الفاعل المخاطب فذلك افترحوا كما هي
قراءة أبي .

(٦٦٥) أنظر البحث الثالث ص ١٥٤

(٦٦٦) وانظر معاني " قد " واستحالاتها في المشنى ١٧٥ : ١٧٥

(٦٦٧) سورة يونس من الآية ٥٨ ، وانظر ص ١٥٤

(٦٦٨) أنظر الكشف ٢/ ٢٤ ، والنشر ٢/ ٢٨٥ ، والبحر المحيط ١٧٢/ ٥ ، والأتحاف

وإن أريد به الفاعل للكتاب فقياسه في ذلك فليقرحوا كما هي قراءة الأئمة العظماء
مولى يعقوب *

فترك القيام وأدخل لام الأمر على تاء الخطاب كما تراه ، وهي قراءة عثمان بن عفان وأنس
بن مالك ، والحسن البصري ، وصحف بن ممرين ، وأبي عبد الرحمن السلمي ، وأبي جعفر
يزيد بن قهقح المدني ، وأبي الرجا المطاردي ، وعاصم الجحدري ، وأبي التياح ،
وقتادة ، والأعرج ، والهلال بن أساف ، والأعمش ، وعمرو قائد ، وعطية بن قيس فاجماع
هؤلاء الأئمة الستة عشر على هذه القراءة دليل على جوازها في اللغة العربية ، لكن
المشهور جواز الاختصار على المصنوع دون غيره *

(٦٦٩) هو : محمد بن سيرين الأنباري البصري ، روى عن بعض الصحابة *

توفي سنة ١١٠ هـ * أنظر مصجم الأدباء ٧٩/١ *

(٦٧٠) أخذ القراء بالكوفة * أنظر تقريب النشر ص ١٩

(٦٧١) تابض جليل أخذ القراءة عن الصحابة ، وانتهت إليه رئاسة القراء بالمدينة ،

وهو ثامن القراء * توفي سنة ١٣٠ هـ * أنظر طبية النشر ص ١١

(٦٧٢) أخذ القراء بالبصرة * أنظر تقريب النشر ص ١٩

(٦٧٣) لم أعثر له على ترجمة ، وذكره ابن الأنباري *

أنظر الانصاف ٢٥/٢ هـ

(٦٧٤) هو ابن دعامة ، ولد أكمه ، وروى عن أنس بن مالك ، كان مشهورا بالحفظ

توفي سنة ١١٧ هـ * أنظر التهذيب ٣٥١/٨ *

(٦٧٥) هو جعفر بن قيس الأعرج * أخذ القراء مكة * أنظر تقريب النشر ص ١٩

(٦٧٦) في الانصاف ٢٥/٢ هـ هلال بن يساف *

(٦٧٧) هو سليمان بن مهران أبو تراب الأعمش ، كان مشهورا بالإقراء * توفي سنة ١٤٨ هـ

أنظر وفيات الأعيان ٢٦٧/١ *

(٦٧٨) هو : عمرو بن ميمون * أنظر تقريب النشر ص ١٩ *

(٦٧٩) أخذ القراء بالكوفة * أنظر تقريب النشر ص ١٩

(٦٨٠) المذكور خمسة عشر من أئمة القراء والسادس عشر هو : يعقوب الحضرمي * وقال

ابن الأنباري * وغيرهم من القراء *

أنظر الانصاف ٢٥/٢ هـ

(٦٨١)

والفاء في قوله : " فلتفرحوا " زائدة كما هي في قول الشاعر :

[٢٥] لَا تَجْزِعِي إِنْ مَضِيَ أَمَلُكَ ۝ وَإِذَا هَلَكْتَ فَمِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزِعِي (٦٨٢)

والتقدير : فبذلك افرحوا ، وفمنند ذلك اجزعي .

قوله : (وَتَوَهَّيْ عَلَى الْوَقْفِ عِنْدَ أَصْعَابِنَا الْبَصَرِيِّينَ ، وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ هُوَ مَجْزُومٌ بِالْمَلَامِ

ضمرة) .

وحجة أهل البصرة : أن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية ، والأصل في البناء أن يكون

على السكون كما قررناه فيما تقدم ٥ وإنما أعرب ما أعرب منها أو بنى منها على القحضة (٦٨٣)

لمشابهته الأسماء بوجه من الوجوه ، ولا مشابهة بين فعل الأمر وبين الأسماء بوجه

ما ، فكان باقيا على أصله في البناء والسكون ، وقد احتج بعضهم بوجه آخر فقال :

إنما كان من أسماء الفعل على زنة فعالٍ بفح الفاء مبنى ، وطلة بنائه أنه ناب عن فعل

الأمر ، فتزال نَابَ عن انْزَلْ ، وتَرَكَ نَابَ عن اتَرَكَ وكذلك مَنَعَ وَحَذَرَ وَنَظَرَ ، وتحو ذلك ،

(٦٨٤)

ولولم يكن فعل الأمر مبنيا لما استقام بهذا التمليل .

(٦٨١) قائله النمر بن تولب من قصيدة يصف فيها نفسه بالكرم ، ويمتاب زوجته لما لامه

على اتلاف ماله جزعا من الفقر فقال لها : لا تجزعي الا عند هلاكى " أنظر

ديوانه ص ٧٢ .

(٦٨٢) بحر الكافي . استشهد به سيويه ٦٧/١ على نصب (مضى) باضمار فعل

يندل طيه المذكور .

واستشهد به الشارح هنا على زيادة الفاء في فعل الأمر " فاجزعي " قال ابو علي

في " فمنند ذلك فاجزعي " الفاء الأولى زائدة ، والثانية فاء الجزاء ، ثم قال :

اجمل الزائدة أيهما شئت .

ومضى : الشئ الذي يتناظر فيه ويرغب .

وانظر المقضب ٧٦/٢ وابن يعيش ٣٨/٢ ، وابن مضاء ص ١٠٦ ، والخزانة

١٥٢/١ ، ٤٥٠ ، ٦٤٦/٣ ، ٤١٠/٤ ، وابن السجوري ٣٣٢/١ ، واللسان

مادة (نفس) ٤٥٠٣/٦ ، والأشعوني ٧٥/٢ .

(٦٨٣) أنظر ص ١٢

(٦٨٤) أنظر الانصاف ٥٣٤/٢ ، ٥٣٥ (المسألة ٧٢)

وقال الكوفيون : انه مصرب مجزوم بلام ضمرة ، والأصل في قولك : قم • لتقم • وفي قولك :
انذهب • لتذهب يدلل ما روينا من القراءة ، والحدِيث (١٨٥) ، ولأن المصرب استعملته باظهار
لام الأمر في كثير من أشعارهم ، وذلك يدل على أنه مصرب مجزوم باللام الا أنه لما كثر
في كلامهم وغلب على ألسنتهم استعملوا مجيء اللام فيه من كثرة استعماله ، فثبت فيهم مع
حرف المضارعة ، وهوتاء المخاطب تخفيفا ، كما قالوا : ايشي ، والأصل أي شي ، وويله
والأصل فيه : ويل لأمة (١٨٧)

وزاد قوم وجهين آخرين :

أولهما : قياس الأمر على النهي •

قالوا : لانا أجمعنا على أن النهي مصرب مجزوم بالحرف ، فوجب أن يكون الأمر كذلك
لأنهم كما يحملون الشيء على دليله يحملونه على ضده ، وقد ذكرناه فيما تقدم غير مرة (١٦٩) (١٨٨)

(٦٨٥) " فبذلك فلتفرحوا هو خير مما يجمعون " قراءة النبي صلى الله عليه وسلم التي
ذكرت عن طريق أبي بن كعب ورويت عن أئمة القراء أنظر ص ١٦١
وقول النبي صلى الله عليه وسلم " ولتزره ولو يشوكة " أي زره وجاء منه صلوات
الله عليه أنه قال في بعض مخازينه " لتأخذوا مصافكم " أي خذوا ، وقال
صلوات الله عليه مرة أخرى " لتقوموا إلى مصافكم " أي قوموا •
أنظر الانصاف ٢ / ٥٢٥

(٦٨٦) ذكر ابن الأنباري أكثر من شاهد شمري في معرض حديثه عن حجة الكوفيين على
أن الأمر مصرب مجزوم بلام ضمرة وأن المصرب ألهرت اللام في أشعارها منها :
لتقم أنت يا بن خضير قمش • • • فقتلني حوائج المسلمين
فالشاهد فيه : لتقم : أي قم
أنظر الانصاف ٢ / ٥٢٥ : ٥٢٧ (الصلاة ٧٣)

(٦٨٧) أنظر الانصاف ٢ / ٥٢٨

(٦٨٨) في الأصل (دليل)

(٦٨٩) تحدث الشارح عن الجمل على الدليل عند حديثه عن أدلة الزيادة فقال :
" أحط على الدليل وهو أن يضمن الحرف في بعض المواضع فتجده كثيرا ما يقع
زائدا في ذلك الموضع بالاشتغال ، فإذا ورد الحرف في ذلك الموضع ، ولا اشتغال
قضى عليه بالزيادة حلا على ما قد عرف أنه زائد "
أنظر الورقة (٢٥٥ ظ) من الكتاب ، والانصاف ٢ / ٥٢٨

وثانيهما : أنه تقول في مثل اللام في الأمر : أغز ، أزم ، أغش ، فحذف حرف الملة
كما تحذفه بالجواز في قولك : لم يغز ، ولم يزم ولم يغش .
فإن قلت : إنه لا يجوز إضمار الـ أزم كما لا يجوز إضمار حرف الجر .
قلت : لا نسلم أنه لا يجوز إضمار حرف الجر في الأسماء ، وقد بينا فيما تقدم أن المرب
أضمرت حرف الجر في كثير من المواضع ، وقد جاء إضمار حرف الجزم في كثير من أسماء المرب
وكلامهم .
من ذلك قول الشاعر :
(٦٩١)

(٦٩٠) تحدث الشارح عن إضمار حرف الجر بانه تمثيل في الإضافة المعنوية
أنظر الورقة (١٠١ من الكتاب)

وقال في الورقة (١٣٨ و) عند حديثه عن قوله تعالى : " واتقوا الله الذي
تساءلون به والأرحام " في قراءة بحر الأرحام .
" أن الأرحام مجرورة بباء مقدرة غير الطغول بها ، وتقديره : وبالأرحام فحذف
الجار لدلالة الأول عليه ، ومن عادة النصب أنها تحذف الشيء إذا كان فاسق
الكلام ما يدل عليه ، وقد نقلناه عن سيبويه أنه كان يجوز حذف حرف الجر
إذا تقدم ما يدل عليه "

وقال ابن الأنباري في معرض حديثه عن حجة الكوفيين " قالوا : ولا يجوز أن
يقال أن حرف الجر لا يمل مع الحذف ، فحرف الجر أولى ، لأن حرف الجر
أقوى من حرف الجزم ، لأن حرف الجر من عوالم الأسماء ، وحرف الجزم من عوالم
الأفعال ، وعوالم الأسماء أقوى من عوالم الأفعال ، فإذا كان الأقوى لا يمل
مع الحذف فالأضعف أولى .

لا يستقيم على أصلكم ، فلا يصلح الزمان لكم ، فإنكم تذهبون إلى أن " رب " تمل
الخفص مع الحذف بعد الواو والفاء ويل . . . الخ .
أنظر الانصاف ٢ / ٢٩٦ ، والصفى ١ / ١٠٢ ، وأوضح الصالح ص ١٣٥ وما
بعدها .

(٦٩١) نسبه للرضي في شرح التكاية ٢ / ٢٤٩ إلى حسان بن ثابت ، وليس في ديوانه
ونسبه ابن هشام في شرح شعور الذهب ص ٢١١ إلى أبي طالب يخاطب النبي
صلى الله عليه وسلم ، ونسب إلى الأعشى وليس في ديوانه .

[٢١] مَحْطَةٌ تَقْدِرُ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَهْتَمُّ بِالْأَمْرِ

والتقدير فيه : لتقدر نفسك ، فحذفت اللام من اللفظ ، وهى ضمرة ولهذا كان المفصل مجزوماً .

وقال المقررون لذهب أهل البصرة : ما احتج به الكوفيون / باطل أما الوجه الأول : ٢٢٢

فلأنه لو كان الحذف لما ذكروه من كثرة الاستعمال وجب أن يختص بما كثر استعماله دون ما قل ونذر نحو قولك فى الأمر اقم نسس واحرنجم واعطوط ونحو ذلك ، فان استعمال هذا ونحوه قليل جداً والأمر على خلافه .

وأما القياس على النهى : فان الفرق واضح لأن النهى فى أوله حرف المضارعة الذى أوجب مشابهة الفعل بالاسم ، فاستحق النهى الاعراب لذلك دون الأمر ،

(٦٩٢) بحره الوافر ، واستشهد به سيويه ٤٠٨/١ على حذف لام الأمر فى الشعر

قال " واعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها فى الشعر ، وتعمل ضمرة ، كأنهم شبهوها بأن إذا أعطوها ضمرة " .

وقال الأعظم هاشم سيويه ٤٠٨/١ " الشاهد فيه إضمار لام الأمر فى قوله تند ، والمعنى : لتند نفسك ، وهذا من أقبح الضرورة لأن الجازم أضف من الجار ، وحرف الجر لا يضم " .

ويرى : إذا خفت من أمر تبالا .

والتبأل : سوء الماقبة ، وهو بمعنى الوبال ، فكان التاء بدل من الواو .

وانظر شرح السيرافى ٢٨/١ (رسالة) ، والمقتضب ١٣٢/٢ ، ١٣٣ ، وابن يمين

٣٥/٧ ، ٦٠ ، والمفنى ٢٢٤/١ ، ٢٢٥ ، وشواهد الكشاف ٢٥٣ ، والانصاف

٥٣٠/٢ ، ٥٣١ ، والانصاف من الانصاف هاشم الانصاف ٥٣٠/٢ ، ٥٣١ ،

وشروح سقط الزند ١١٢٥ ، والخزانة ٦٣٠/٣ .

(٦٩٣) وهو قول الكوفيين : ان الأصل فى افعل لتفعل " ،

(٦٩٤) وانظر الانصاف ٥٤٠/٢ ، ٥٤١

(٦٩٥) وانظر الانصاف ٥٤١/٢ ، ٥٤٢

وأضاف المقررون لذهب أهل البصرة رداً آخر على هذا الوجه الذى ذكره الكوفيون

قال فى الانصاف ٥٤٢/٢ " والذى يدل على ذلك أن لام التأكيد التى تدخل

على الفعل المضارع نحو " ان زيدا يقوم " كما تقول " ان زيدا لقاءهم " .

لا يجوز دخولها على فعل الأمر كما لا يصح دخولها على الفعل الماضى ، وان =

(٦٩٦)

وأما الوجه الأخير : فلا نعلم أن حذف حرف الطلة دليل على الجزم .

قال أبو البركات : إنما حذف في الأمر للبناء لا للإعراب حملا للفعل الممثل على الفصل

الصحيح لأن الفعل الصحيح هو الأصل ، والممثل في عليه والأصل حط الفرع على

الأصل ، ولأن اعتقاد كونه مجزوما يقتضي أن يكون حرف الجزم ضمرا ، والدليل ينفيه .

(٦٩٨)

وما أنشده من البيت فقد أنكره المبرد .

قال أبو البركات : الصحيح صحته ، وقوله : تنفد نفسك ليس مجزوما بلام مقدرة ، وليس

الأصل فيه : لتنفد نفسك ، وإنما الأصل تنفدي نفسك من غير تقدير اللام لأنه خبر يراد

به الدعاء كقولهم : غفر الله لك ، وبرحمتك الله ، وإنما حذف الياء لضرورة الشعر

(٦٩٩)

اجتزاء بالكسرة عن الياء ، وهذا كثير في كلامهم ، ثم لو صح أن التقدير فيه لتنفد نفسك

(٧٠٠)

كما زعم ، فقول : إنما حذف اللام لضرورة الشعر لا يجعل أصلا يقاس عليه .

= كان الماضي أقوى من فعل الأمر بدلالة الوصف به ، والشرط به ، ونائبه على حركة تشبه حركة الإعراب ، وبدليل أنه لا يلحق آخره ها السكت كما لا يلحق آخر الاسم المعرب ، وإذا كان الماضي لا تدخله هذه اللام مع وجود شبهه ما بالأسماء ، فلأن لا تدخل هذه اللام فعل الأمر مع عدم شبهه ما بالأسماء كان ذلك من طريق الأولى ، وإذا ثبت أنها لا تدخله دل على أنه لا مشابهة بينه وبين الاسم ، وإذا لم يكن بينه وبين الاسم مشابهة كان منيا على أصله .

(٦٩٦) أي حذف الواو ، والياء ، والألف من نحو أغز ، وأرم ، وأخش كما تحذفها من نحو : لم يغز ، ولم يرم ، ولم يخش .

أنظر الانصاف ٥٤٢/٢

(٦٩٧) أنظر الانصاف ٥٤٢/٢ ، ٥٤٣

(٦٩٨) قال المبرد (والنحويون يجيزون إضمار هذه اللام للشاعر إذا اضطر)

فلا أرى ذلك على ما قالوا : لأن عوامل الأفعال لا تنضم وأضمتها الجازمة ،

لأن الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء الخ .

أنظر المختضب ١٣٢/٢ ، ١٣٣

(٦٩٩) ذكر ابن الأنباري مجموعة من أشعار العرب فيها حذف الياء اجتزاء بالكسرة عن

الياء منها : قول الأعشى :

وأخو الضوان مَن يَشَأْ يَصْرِفُ مَنَّهُ °° وَيَصْرِنُ أَعْدَاءَ بَصِيدٍ وَدَادٍ

أراد : الغواني ، فاجتزأ بالكسرة عن الياء . أنظر الانصاف ٥٤٥/٢ ، ٥٤٦

(٧٠٠) أنظر الانصاف ٥٤٤/٢ : ٥٤٧

قولته : (وهذا خلف من القول) بفتح الخاء ، وسكون اللام : يريد خطأ .
قال الجوهري : الخلف : الردى من القول ، يقال : سكت ألفا ونطق خلفاً . أى سكت
عن ألف قلعة ثم تكلم بالخطأ . (٧٠١)

• ووجه كونه خطأ ما ذكرناه في تقدم (٧٠٢)

الصف الرابع من أصناف الفعل : الممضى وغير الممضى •

التفسير ونصده ببحثين :

البحث الأول : فى حقيقة التمضية واللزوم •

قال عبد المجيد : الفعل اللازم : كل فعل أحدثه الفاعل ، فانتهى فى نفسه حاله
الإحداث ، ولم يتخطاه إلى غير نحو : نَامَ ، وَقَعَدَ ، وَذَهَبَ وانما سعى لازماً لتمامه
نفس الفاعل . (٧٠٣)

والممضى : كل فعل إذا أحدثه الفاعل تجاوزه إلى غيره نحو : ضَرَبَ زَيْدٌ بَكْرًا ، وَشَتَمَ
عَمْرُو خَالِدًا ، وَقَتَلَ سَعْدٌ بِشْرًا •

(٧٠١) فى الصحاح " ثم تكلم بخطأ " أنار مادة (خلف) ١٣٥٤/٤

(٧٠٢) أنظر الصفحة السابقة •

(٧٠٣) وقال ابن يمين ٦٢/٧ بعد حديثه عن الممضى

" وطالم ينبىء لفظة عن ذلك فهو لازم غير ممتد نحو قام وذهب ألا تسرى
أن القيام لا يتجاوز الفاعل ، وكذلك الذهاب ، ولذلك لا يقال : هذا الذهاب
بين وقع وكذلك القيام بخلاف ضرب وأشابهه " .

وانار سيويه ١٤/١ ، وتسهيل الفوائد ص ٨٣ وشذور الذهب ص ٣٥٤ ،

والأشعري ٨٧/٢ ، ٨٨ •

وانما سعى محمد يا لانه تمدى الفاعل إلى غيره * وبقيت نفس الفاعل خالية من وقوع ذلك
(٧٠٤)

الحدث بها *

وقال في كتاب الدر المنطوق في التمدية واللزوم : إنَّ معنى الفعل اللازم هو ما يلزم وقوعه
(٧٠٥)

نفس الموقع له فيصير نفس المحدث لذلك الفعل فاعلا ومفعولا معا ، أما كونه فاعلا

فالأجل انشاء الفعل وأما كونه مفعولا فلأجل اقتصار الفعل عليه ، ولما زعمت إيمانه

فإذا قيل : قام زيد فمضاه : فعل زيد القيام في نفسه ، وكذلك ذهب معناه : فعل

الذهاب في نفسه بنفسه ، إذا هو فاعل ومفعول ولهذا المعنى قالوا : كان زيد قائما ،

(٧٠٦)

شبهوا زيدا بالفاعل ، وقائما بالمفعول ، وهما شيء واحد ، وكذلك يقال في الحال :

(٧٠٧)

جاء زيد راكبا فأعلموا " جاء " في راكب ، وهو زيد بميئته *

البحث الثاني : اتفقوا على أن جميع الأفعال تمديدية كانت أو لازمة يجوز أن تمدى إلى
(٧٠٨)

خمس مفعولات ، وهي :

(٧٠٤) وقال ابن يحيى ٦٢/٧ " والتمددى ما يفقر وجوده إلى محل غير الفاعل ،

والتمددى التجاوز ، يقال : عدا طوره أى تجاوز حده أى أن الفعل تجاوز

الفاعل إلى محل غيره ، وذلك المحل هو المفعول به ، وهو الذى يحسن أن

يقع في جواب بمن فعلت ، فيقال : قَمَلْتُ يَفْلَانَ ، فكل ما أنها لفاته عن حلوته

في حيز غير الفاعل فهو تمدد نحو ضرب وقتل ألا ترى أن الضرب والقتل يقتضيان

هسوبا وقتولا " *

ويسميه ابن مالك في التسهيل ص ٨٣ " تمديدا ، ووقعا ، ومجاورا " *

وانظر سيميوس ١٤/١ ، وشذور الذهب ص ٣٥٤ ، والأشمونى ٨٧/٢ *

(٧٠٥) لم أعثر على هذا الكتاب ، ولا على اسم صاحبه ، ولملحه من الكتب التى فقدت

في حروب التتار *

(٧٠٦) هذا مذهب البصريين في نصب خبر " كان " وثاني مفعولى " ظننت " وذهب

الكوفيين إلى أن خبر كان والمفعول الثانى لـ " ظننت " نصب على الحال *

انظر الانصاف ٨٢١/٢ (المسألة ١١٩)

(٧٠٤) وانظر حديث النخاعة عن الحامل في الحال في الأشمونى ١٨٠/٢ وما بعده هنا

(٧٠٨) ذكر لفظ الممدد " خص " لأنه اعبر لفظ الجمع في الممدود " مفعولات " وهذا

مذهب البغداديين والكسائي ، ومذهب الجمهور أن المعتبر تذكير الواحد وتانيته

لا تذكير الجمع وتانيته ، فيقال : ثلاثة حمامات . انظر الاشمونى ٦١/٤ : ٦٣ *

المصدر ، وظرف الزمان ، وظرف المكان ، والحال ، والمفعول له .
 تقول في الفعل اللازم : ذَهَبَ زَيْدٌ نَهَابًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ خَلْفَكَ ضَاحِكًا موافقةً لك ، فيتمديه
 إلى خمس مفعولات كما تراه .

وأما المتعدي إلى مفعول واحد ، فيتمدى إلى ست مفعولات كقولك : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ضَرْبَتَيْنِ
 يَوْمَ السَّبْتِ بَابِ الْأَمِيرِ مُفْتَاظًا تَأْدِيًّا لَهُ .

وأما المتعدي إلى مفعولين فيتمدى إلى سبع مفعولات كقولك :
 أَعْطَى زَيْدٌ عَمْرًا دَرَهْمًا إِعْطَاءً يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَسَطَ الدَّارِ مُهْلِلًا إِكْرَامًا لَهُ .
 وأما المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل فيتمدى إلى ثمان مفعولات كقولك :
 أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا فَاضِلًا إِعْلَامًا عَشِيَّةَ الْأَحَدِ فَوْقَ الْمَنَارَةِ رَافِعًا الصَّوْتَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ (٧٠٩)
 قوله : (وَالشَّعَلَاءُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرَبٍ) .

أعلم أنه يريد بذلك المتعدي إلى مفعول به دون غيره من المفعولات الخمسة كما عرفت ،
 ولا دليل على أنه لا يريد في تمديته إلى ثلاثة مفاعيل سوى الاستقراء (٧١١)
 قوله : (وَالثَّانِي نَحْوُ كَسَوْتُ زَيْدًا جُبَّةً ، وَعَلِمْتُ زَيْدًا فَاضِلًا) .

أعلم أن المتعدي إلى مفعولين على ضربين :
 أحدهما : ما يكون فيه المفعول الثاني مضافاً للمفعول الأول (٧١٢)
 والآخر : ما يكون فيه الثاني نفس الأول ومتمم له (٧١٣)

(٧٠٩) ليس معنى هذا أن المتعدي إلى واحد أو اثنين أو ثلاثة خرج عن حقيقته بهذه
 المفعولات الخمسة لأنه يمكن الاستغناء عنها ، ويبقى الفعل مع مفعول واحد ان
 كان متعدياً إلى واحد ، أو اثنين ان كان متعدياً إلى مفعولين ، أو ثلاثة ان
 كان متعدياً إلى ثلاثة .

وكذلك اللازم يمكن أن يستغنى بفاعله عن هذه المفعولات الخمسة .
 (٧١٠) في الفصل ص ٢٥٧ (فالمتعدي) (٧١١) في الأصل (على)
 (٧١٢) أى : المتعدي إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر .

وانظر سيبويه ١٦/١ ، ١٧ ، والمقتضب ٩٣/٣
 (٧١٣) أى : المتعدي إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، لأن كل واحد منهما نفس
 الآخر ومتمم له . وانظر سيبويه ١٨/١ ، والمقتضب ٩٥/٣

وقد أشار المصنف إلى كل واحد منهما •

مثال الأول : قوله : (كموت زيدا جبة) ويجوز لك أن تقتصر على أحدهما فتقول :

(٧١٤)

كموت زيدا • ولا تذكر ما كسوته • أو تقول كموت جبة • ولا تذكر من كسوته •

ومثال الثاني : (علمت زيدا فاضلا) فلا بد من ذكر كل واحد من المفعولين جديدا • ويجتمع

(٧١٥)

أن يقتصر على ذكر أحدهما • فلا يجوز : علمت زيدا • ولا علمت فاضلا •

(٧١٦)

قوله : (والثالث نحو أعلم الله عمروا زيدا فاضلا) •

فقال أبو سعيد : هذا منقول مما تمدهى إلى مفعولين لا يميز الاقتصار على أحدهما •

وذلك أنك نقلت الفعل من الفاعل إلى مفعلي أدخله في فعله • فصار الفاعل مفعولا •

(٧١٧)

واجتمع ثلاثة مفعولين • وصار المدخل له في الفعل هو الفاعل • وذلك إذا قلت / أعلم ٢٧٢

ظ

زيد عمرا مطلقا • فيجوز أن يكون ذلك العلم لم يحصل له من تلقاء نفسه • وإنما حصل

له بتعليم غيره إياه • فإذا ذكرت ذلك الغير المعلوم صيرت زيدا مفعولا • وقلت :

أعلم خالد زيدا عمرا مطلقا • ومثله : أراى الله أخاك فاضلا • ونهأتى عمرو أباك

(٧١٨)

ذاهبا •

وهذه الأفعال لا تتمدى بنفسها إلى ثلاثة مفاعيل • وإنما تمتد بنفسها إلى مفعولين

(٧٢٠)

اثنين • ثم عدت بالهمزة إلى مفعول آخر واحد فصارت متمدية إلى ثلاثة مفاعيل كما تراه •

فإن أردت ألا تسمى الفاعل منها أقمت المفعول الأول منها مقام الفاعل • قلت : أعلم زيدا

عمرا أخاك •

(٧١٤) وانظر سيبويه ١٦/١ • ١٧ • والمقتضب ٩٣/٣

(٧١٥) في الأصل " ولا علمت مطلقا " وانظر المرجعين السابقين •

(٧١٦) في الفصل ص ٢٥٧ " والثالث نحو أعلمت زيدا عمرا فاضلا "

(٧١٧) في الأصل " ثلاث مفعولين " • وكلمة " مفعولين " تمبير سيبويه • انظر

سيبويه ١٩/١

(٧١٨) انظر شرح السيرافى ٢٧٠/٢ وما يمددها (رسالة)

(٧١٩) في الأصل (ثلاث)

(٧٢٠) في الأصل (ثلاث) •

قوله : (وغير المتعدي ضرب واحد ، وهو ما تخصص بالفاعل كذهب ومكث وخرج ، ونحو

ذلك) .

(٧٢١)

وقد عرفت معنى تخصص الفعل بالفاعل فيما تقدم .

قال أبو محمد : غير المتعدي على ضربين :

(٧٢٢)

أحدهما : أن يكون ضميا كقولك : قام زيد .

(٧٢٣)

والثاني : أن يكون جمليا نحو قولك : ضرب زيد على صيغة البناء للدفعول

قوله : (وللتعدي أسباب ثلاثة) .

اعلم أنه لا يستقيم هذا الكلام إلا بنوع من الإضمار ، والمعنى : وللتعدي أحد أسباب

ثلاثة .

قوله : (وهى الهمزة ، وتثقيل الحشو ، وغرف الجر ، تتصل ثلاثها بغير المتعدي فتصير

متعديا ، وبالمتعدي إلى مفعول واحد فتصير ذا مفعولين) .

(٧٢٤)

اعلم أن الهمزة تدخل على أول الفعل نحو : أذهب زيد عمرا ، وحرف الجر يدخل على

الاسم ، وهو المفعول به نحو : دخلت بزيد الدار وتثقيل الحشو يكون بتضمين عين

الفعل ، وكل واحد من هذه الأسباب الثلاثة إنما يفيد التعدي إلى مفعول واحد ، فإن كان

الفعل لازما متعديا بما دخل عليه منها إلى مفعول واحد ، وإن كان متعديا إلى واحد

لاغير صار متعديا به إلى مفعولين لاغير ، وإن كان متعديا إلى اثنين صار بالهمزة

(٧٢٥)

متعديا إلى ثلاثة .

(٧٢١) أى : يلزم الفعل نفس الفاعل ، ولذلك سمي لازما . أنظر ص ١٦٩ .

(٧٢٢) أى وضع فى الأصل اللغوى على أنه يكفي بالفاعل .

(٧٢٣) هو فى الأصل متعدي إلى مفعول واحد ، ثم تحول إلى صيغة البناء للمفعول فصار

المفعول نائبا عن الفاعل ، واكفى الفعل به .

(٧٢٤) تسمى هذه الهمزة همزة النقل أو التعدي .

(٧٢٥) أنظر تفصيل ذلك فى : .

ابن يحيى ٦٤/٧ ، ٦٥ ، التسهيل ص ٨٥ ، وشذور الذهب ص ٣٧٦ : ٣٧٧ .

وذكر الأصول أن اللازم يصير متعديا بسبب ما أشيا .

همزة النقل نحو أسلفته ، وتضمين العين نحو فرحت زيدا والمفاعلة نحو : جالمت

وقد أشار الصنف إلى جميع هذه الأحكام فيما ذكره من الصور .

الأولى : قوله : (أَذْهَبَتْهُ) .

الشاهد فيه أنك تقول : ذهب زيد ، فجد الفعل مختصا بفاعله ، فإذا رمت تعديته بالهمزة أدخلتها على الفعل ، وعديته إلى مفعول واحد لا غير ، وقلت : أذهب زيدا ، ونحوه : جلس زيد ، وأجلس زيد عمرا .

الثانية : قولك : (فَرَّحْتُ) بتشديد الراء التي هي عين الفعل .

الشاهد فيه : أنك تقول : فَرَّحَ زيدٌ ، فجد الفعل لازما ، ومختصا بفاعله فإذا أردت تعديته شددت عين الفعل ، وتعدى إلى مفعول واحد لا غير ، وقلت : فَرَّحَ خالدٌ بشرا . (٧٢٦)

الثالثة : قولك : (خَرَجْتُ) .

الشاهد فيه أن خرج لما كان لازما ، وقصدت تعديته بحرف الجر تمين إدخال الحرف الجار على الاسم ، وهو المفعول به ، فتقول : خرج زيد ، ثم تعديه وتقول : خَرَجَ زيد بمصرو .

فقد اشتركت هذه الصور الثلاثة في أن الفعل في كل واحد منها لازم في الأصل ، وقد تعدى إلى مفعول واحد . (٧٢٧)

الرابعة : ما يكون الفعل فيه متعديا بنفسه إلى مفعول واحد ، وتعدى بإدخال الهمزة على الفعل إلى مفعولين تقول : حَفَرْتُ بئرا ، فجد الفعل متعديا إلى مفعول واحد ، ثم تدخل الهمزة على الفعل وتقول : أَحَفَرْتُهُ بئرا ، فيصير متعديا إلى مفعولين .

زيدا وَمَا شَيْئُهُ وَسَايَرْتُهُ ، واستعمل للطلب أو النسبة للشيء نحو : استخرجت المال ، واستخفرت الله ذنبا لست أحصيه وصوغ الفعل على فَعَلْتُ بالفتح أَفْعَلُ بالنظم لإفادة القلبية نحو : كرمت زيدا أَكْرَمَهُ أى غلبته في الكرم ، والتضمين نحو قوله تعالى " ولا تمزقوا عدة النكاح " أى لا تنووا ، واسقاط الجار توسعا في نحو قوله تعالى " أعجلتم أمر ربكم " أى عن أمره .
أنظر الأشعري ٩٦/٢ ، ٩٧

(٧٢٦) وابن مالك يرى أن الأصل في التعدية الهمزة ، ويغنى عنها قليلا تضعيف العين

مالم تكن همزة ، وقل ذلك في غيرها من حروف الحلق ، أنظر التسهيل ص ٨٥

(٧٢٧) ولا يجوز أن تجمع بين الهمزة أو التضعيف وحرف الجر ، لأن الفرض تعدية الفعل فبأى شيء حصل أغنى عن الآخر ، ولا حاجة إلى الجمع بينهما . أنظر ابن يمين ٦٥/٧ .

الخاصة : قولك : (عَلَّمَهُ الْقُرْآنَ) •

الشاهد فيه : أنك تقول : علمت القرآن ، ثم تثقل اللام التي هي عين الكلمة للفعل
وتقول : علمته القرآن ، فيصير الفعل متعديا إلى مفعولين •

السادسة : قولك : (غَضِبْتُ عَلَيْهِ الضَّيِّقَةَ) •

الشاهد فيه : أنه تعدى إلى مفعولين أحدهما بحرف الجر •
قال الجوهري : غَضِبْتُ مِنْهُ ، وَغَضِبْتُ عَلَيْهِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ • (٧٢٨)

وكذلك غضبت لك درهمًا ، واخترت من الرجال زيدا •

ولقائل أن يقول : ان " على " في قوله : غَضِبْتُ عَلَيْهِ زائدة كقوله تعالى : " تَنَبَّأَ
بِالدُّنْيَانِ " (٧٢٩) لأنه يستقيم أن يقال : غَضِبْتُ الضَّيِّقَةَ وَحِينَئِذٍ لَا يَكُونُ مِنْ قَبِيلِ مَا نَحْنُ فِيهِ • (٧٣٠)

السابعة : أن يكون الفعل متعديا بنفسه إلى مفعولين ، فإذا رُمِتْ أن تجعله متعديا
إلى ثلاثة فاعيل أدخلت الهزة على الفعل ، فيصير متعديا إلى ثلاثة ، ووجهه ما حكيناه
أولا عن أبي سعيد في قولك : أعلمت زيدا عمرا فاضلا • (٧٣١)

ويتملق بما ذكره بحثان :

البحث الأول : في بيان علة حاجة الأفعال إلى حروف الجر لتتعدى •

(٧٢٨) في الصحاح ١٩٤/١ مادة (غضب) " الغضب أخذ الشيء ، ظلما • تقول : غَضِبْتُ
مِنْهُ ، وَغَضِبْتُ عَلَيْهِ بِمَعْنَى ، وَالْإِغْتِصَابُ مِثْلُهُ ، وَالشَّيْءُ غَضِبَ وَمُغْضَبٌ " •
أنظر اللسان مادة (غَضِبَ) (٣٢٦/٥) •

(٧٢٩) سورة المؤمن الآية ٢٠ ، فالقراء يقول " تَنَبَّأَ بِالدُّنْيَانِ " وقرأ الحسن " تَنَبَّأَ
بِالدُّنْيَانِ " وهما لغتان يقال نبتت ، وأنبتت •

وقال ابن الأنباري " وتنبت يقرأ بفتح الفاء وضمها ، فمن قرأ بالفتح جعل الباء
للتعدية ، ومن قرأ بالضم جعله من أنبت ، وهو راعى ، ففي الباء ثلاثة أوجه :
الأول : أن تكون الباء للتعدية ، وتكون " أنبت " بمعنى نبت وهما لغتان •
والثاني : أن تكون الباء زائدة لأن الفعل متعد بالهزة ، وتقديره تَنَبَّأَ الدُّنْيَانِ
كقوله تعالى : " وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ " •

أنظر معاني الفراء ٢٣٢/٢ ، والبيان في غريب أعراب القرآن ٢٨٢/٢ ، والكشاف
٢٩/٣ ، والمضني ١٠٢/١ •

(٧٣٠) أي يخرج عن دائرة التعدى إلى مفعولين أحدهما بحرف الجر لأنه متعد إلى
مفعولين دون حرف الجر •

(٧٣١) أنظر ص ١٢٩

قال صاحب الضلوم : ان الباء ، واللام ، ومن ، وعن ، وعلى ، وأشهادها انما استمين
بها في أفعال ضُمَّتْ عن التجاوز إلى المفعول فاحتاجت إلى واسطة لتعتمدين بها على :

تناول المفعول ، والوصول إليه

لا تقول : عَجِبْتُ زَيْدًا ، ولكن تقول : عَجِبْتُ مِنْ زَيْدٍ ، وكذلك لا تقول : ذهبت بكرة ، وانما

تقول : ذهبت ببيكر ، ولا مرت سحدا ولكن مرت بسحد *

وقد نقل ابن الأعرابي عن بعضهم : مرت زيدا ، وهو شاذ ، واختصاص كل قبيل من
(٧٣٦) (٧٣٣)

الأفعال بقبيل من هذه الحروف موقوف على السهل وانما جعلوا الحروف المعدنية جارة مع

أن القياس يقتضي أن تكون ناصبة لأنهم أرادوا أن يجعلوا بين الفعل الواصل إلى مفعوله

بنفسه ، وبين الفعل الواصل إلى مفعوله بغيره فرقا ليُمَيِّزُوا الأتقى من الأضعف وقد رفضوا

هذا المقصود ، وجروا على القياس في حرفين :

أحدهما : حرف إلا في الاستثناء ،

والآخر : الواو في نحو : قمت وزيدا ، واستوى الماء والخشب فانهم أوصلوا النصب

بواسطتها إلى المفعول / (٧٣٤)

٢٢٣

و

(٧٣٢) هو محمد بن زياد أبو عبيد الله بن الأعرابي ، من موالى بني هاشم قال الجاحظ

كان نحويا عالما باللغة والشعر ، مات يَحْرَمَنَّ رَأَى سنة ٢٣٠ هـ ، وقيل سنة ٢٣١ هـ

وقيل سنة ٢٣٣ هـ ، ومن مصنفاته : النوادر ، والأنواء ، وتفسير الأمثال ،

ونوادر الزبيريين ونوادر بني قحط ، وغيرها *

أنظر ترجمته في البقية ١٠٥/١ : ١٠٦ هـ ، وطبقات النحويين واللغويين ص

٢١٤ : ٢١٥ *

(٧٣٣) لأن الفعل قاصر ولا يتمد إلى المفعول إلا بواسطة حرف الجر

أما قول الشاعر : تَصْرُونَ الدِيَارَ وَلَمْ تَعْمُوا ، كَلَّا نَكْمَ عَلَى إِذَا حَرَامٌ

فالتقدير : بالديار أو على الديار ، فحذف الجار للضرورة الشعرية ولا يجوز

حذفه في غير الشعر الا حيث سمع ، وقالوا : فَرَّقْتَهُ ، وَفَرَّقْتَهُ *

أنظر تفصيل ذلك في سيبويه ١٥/١ : ١٦ هـ ، وسر صناعة الإعراب ١٤٠/١ والمقرب

لابن عصفور ٦٢/١ : والأشمونى ٨٩/٢ وما بعدها ، والشذور ص ٣٥٥ *

(٧٣٤) أما الحرف الأول : " إلا " في الاستثناء فذهب الجمهور ، أنها ناصبة

للمستثنى بنفسها لا ما قبلها بواسطة خلاف لبعض النحاة *

البحث الثاني: في الطرق التي يحرف بها تون الفحل لا زماً ومحمدياً والله كور ضيها سجمة:
الأول: أن كل فعل ينسب إلى عضو معين فهو مضمّد ، وكل فعل ينسب إلى جميع البدن
فهو لازم ، تقول في الأول: ضَرَبَ يده ، وَرَكَلَ بِرِجْلِهِ ، وَذَاقَ بِفِيهِ ، وَتَكَلَّمَ بِلِسَانِهِ ،
وَعَلِمَ بِقَلْبِهِ .

وفي الثاني: قصد ، وقام ، وذهب ، وخرج ، فكل واحد ضيها منسوب إلى جميع البدن ،
ومشتملاً عليه ، ومستوياً له .

قال الأشموني ١٤٣/٢ ، ١٤٤ " ناصب المستثنى هو إلا ، لا ما قبلها
بواسطتها ، ولا مستقلاً ، ولا استثنى ضمراً خلافاً لزاعى ذلك على ما أشعر به
كلامه ، وصرح باختياره في غير هذا الكتاب ، وقال انه مذهب سيبيه والمبرد
والجرجاني ، ومشى عليه ولده لأنها حرف يختص بالأسماء غير منزل منها منزلة
الجزء ، وما كان كذلك فهو عامل فيجب في إلا أن تكون عاملة ما لم يتوسط بين
عامل مفرع ومموله فلتنضم وجوبا ان كان التفرع محققاً نحو ما قام إلا زيد ،
وجوازا ان كان مقدراً نحو: ما قام أحد إلا زيد ، فإنه في تقدير: ما قام
إلا زيد ، لأن أحداً مبدل منه ، والمبدل منه في حكم الطرح ، وإنما لم تعمل
الجر لأن عمل الجر بحروف تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء وتنسبها إليهم ،
وإلا ليست كذلك ، فإنها لا تنسب إلى الاسم الذي بعدها شيئاً بل تخرجه
من النسبة ، فلما خالفت الحروف الجارة لم تعمل عليها " وأنظر شرح الكافية
٢٢٦/١ ، والهمع ٢٢٤/١ .

وأما الحرف الثاني: وهو الواو التي بمعنى " مع " فإن نصب الاسم الذي بعدها
إنما هو بما تقدم في الجملة قبله من فعل أو شبهه خلافاً للجرجاني في دعواه
أن النصب بالواو .

قال الأشموني ١٣٥/٢ " إذ لو كان الأمر كما ادعى لوجب اتصال الضمير بهما ،
فكان يقال: جلست وك ، كما يتصل بخيرها من الحروف العاطفة نحو: إنك ،
وذلك ، وذلك متنع باتفاق ، وأيضاً فهي حينئذ حرف مختص بالاسم غير منزل
منزلة الجراء ، فحقه ألا يعمل إلا الجر كحروف الجر ، ولا بالخلاف " .
وانظر حاشية الصبان على الأشموني ١٣٥/٢ ، ١٣٦ .

(٧٣٥)

الثاني: أن أفعال القلب ، والحواس الخمسة كلها معدومة ، وهذا غنى عن التمثيل .
 الثالث : كل ما كان على فَعَلٍ يَفْعَلُ بضم العين في الماضي والمستقبل جميعا ، فهو لازم
 أبدا نحو تَلَفَ يَتَلَفُ ، وَعَلِمَ يَعْلَمُ ، وَكَبُرَ يَكْبُرُ ، وَصَغُرَ يَصْغُرُ ، ونحوه .
 الرابع : كل ما جاء على انْفَعَلَ يَنْفَعِلُ ، فهو لازم أبدا نحو : انْجَبَرَ وانْكَسَرَ ، وانْقَطَعَ ،
 وظائره كثيرة .

الخامس : ما كان على فَعِلَ بكسر العين في الماضي وفصحها في المستقبل وكان من الخلق
 والألوان فهو لازم ، ونعت المذكر منه على أَفْعَلَ والمؤنث على فَعَلَاءَ كقولك : نَعِجَ يَدْعِجُ
 فهو أدْعِجُ وهي دَعَجَاءُ وكذلك جَوَرٌ وَحَوَلٌ ونحوه .

السادس : كل فعل مكسور العين محتل الفاء فهو لازم أبدا كقولك ويهل يوجل ، ويثقي
 يوثق .

وأما ما كان عين الفعل مفتوحة في الماضي ، وواو ساكنة في المستقبل فإنه يتمدى أبدا
 نحو : وَضَعَ يَضَعُ ، وَزَجَّ يَزِجُ إلا قولهم : رَقَعَ الشئُ إذا سَقَطَ ، فإنه لازم لاغير .

السابع : كل فعل يستقيم أن تضيفه إلى نفسك بالنون والياء فهو متمد كقولك : ضَرَبَنِي ،
 وَشَتَنِي ، وكل فعل لا يستقيم أن تضيفه إلى نفسك بهما ، فهو لازم نعتي : خَرَجْتُمْ
 وَجَلَسْتُمْ وفي أمثال هذه الْمُضَرَّاتِ كثرة يطول نقلها .

(٧٣٥) مثل : رَأَيْتَ الْهَلَالَ ، وَشَمَمْتَ الطَّيْبَ ، وَذُقْتَ الطَّعَامَ ، وَشَمَمْتَ الْأَذَانَ ، وَلَمَسْتَ
 الْمَرَأَةَ . هذه أفعال الحواس ، وأما أفعال القلوب فنحو : قَوْلُهُ تَعَالَى " إِنَّهُمْ
 يَرَوْنَهُ بَحِيدًا وَنَرَاهُ قَرِيبًا " فرأى بمعنى علم ، وكذلك كل أخواتها : علم ووجد
 ودرى ، تحلم وخال ، وظن ، ونعسب ، وزعم ، وعد ، وحبا ، وجمل ، وهب .
 أنظر للأشعري ١٩/٢ وما بعدها ، والشذور ص ٣٥٦ ، وابن عقيل ص ١٤٦

(٧٣٦) في الأصل (متعد)

(٧٣٧) هذه الكلمة غير واضحة في الأصل المخطوط وأظن المتن أنها " الْمُضَرَّاتِ " أي
 الحارة من النون والياء أمثلها كثيرة يطول نقلها .

قوله : (والأفعال الحمديّة إلى ثلاثة على ثلاثة أضرب) .

اعلم أنه لا دليل على ذلك سوى الاستقراء .

الضرب الأول : منها ما كان محمدياً إلى مفعولين لا يجوز الاقتصار على أحدهما ^(٧٣٨) من الأفعال السبعة التي هي أفعال القلوب .

وقد اتفقوا على أن فعلين منها يجوز أن يتمديا إلى ثلاثة مفاعيل وهما : علم ، ورأى ، واختلفا في الخصة الباقية .

تقول : علمت زيدا مطلقا ، ورأيت خاله سالحا ، فإذا أدخلت الههزة على كل واحد من هذين الفعلين صار محمدياً إلى ثلاثة مفاعيل ، فتقول : أعلمت زيدا بكرا مطلقا ، ورأيت سعدا بشرا ذاهبا .

وأما الخمسة الباقية : فالمشهور أنه لا يجوز أن تمدي إلى ثلاثة مفاعيل ، لأن المرب إنما تتعلم ورأى ، والتمدية على خلاف الأصل ، فوجب أن يقتصر فيه على المفعول ، ويمنع القيام عليه وخالف الأخفش الجمهور ، وسوغ أن تمدي كل واحد من الأفعال السبعة ، وقال : كما جاز أن يتمدي علم ورأى إلى ثلاثة مفاعيل كذلك يجوز أن يتمدي ظن ، وحسب ، وأخواتها لتقاربها في المعنى .

وقد أسهل المصنف ذكر صورة من الصور المختلف فيها وهي : وجد وأورد أربعة :

(٧٣٨) أي على أحد المفعولين لأن أصلهما المبتدأ والخبر .

(٧٣٩) في الأصل (يتمدي) .

(٧٤٠) وفي المصحح ١٥٩/١ " المجمع على تمديته إلى ثلاثة أعلم وأرى وزاد سيويه تبأ

قوله : وَنَبِئْتُ قِيَمًا وَلَمْ أَبْلِسْ ، كما زعموا خير أهل اليمن

وزاد ابن هشام اللخمي أنها وعرف وأشعر وأدري ، وزاد الفراء في معانيه خبر بالتشديد كقوله

وتخبرت سوداء القلوب مريضة ، وقوله : وما عليك إذا خبرتني دنفسا وزاد الكوفيون حدث ، وتبعهم المتأخرون كالنخشي وابن مالك ، وقال أبو حيان وأكثر أصحابنا كقوله :

فمن حد شمو له علينا الملا

وزاد الحريري في شرح اللوحة : علم المنقولة بالتضعيف ، قال أبو حيان

الأولى : " نَلْنَتْ " تقول : ظننت زيدا قائما ، فالذين قد تعدى إلى مفعولين لا يجوز

الاقتصار على أحدهما ، ويستقيم على مذهب الأخفش أن تدخل الهمزة على الذين ، وتعدى

إلى مفعول ثالث ، فنقول : أظننت زيدا عمرا أخاك ، و " زيدا " المفعول الأول ، وعمرا

(٧٤١)

المفعول الثاني ، و " أخاك " المفعول الثالث .

الثانية : " حَسِبَ "

والشهور أنه لا يجوز أن تعدى إلى ثلاثة مفاعيل خلافا للأخفش تقول : أحسبت زيدا

صدقه الله قالما .

الثالثة : " زَعَمَ "

(٧٤٢)

وهو متعدى إلى مفعولين لا يجوز الاقتصار على أحدهما ، فإذا أدخلت عليه الهمزة تعدى

إلى ثلاثة مفاعيل تقول : أزعمتك ذاك أباه ، فالها المفعول الأول ، و " ذاك "

(٧٤٣)

المفعول الثاني ، و " أباه " المفعول الثالث .

الرابعة : " خَلَسَتْ "

والكلام فيها على نحو ما تقدم في أخواتها .

ولم توجد في لسان العرب تعدية إلى ثلاثة ، وزاد ابن مالك أرى الطيمسة

كقوله تعالى " إذ يريكهم الله في منامك قليلا ولو أراهم كثيرا " وزاد الأخفش

وابن السراج أظن ، وأحسب ، وأخال ، وأزعم وأوجد قياسا على أعلم وأرى ، ولم

يسمح ، وزاد الجرجاني : استمطى وزاد بعضهم أكسى ، فخلعت أفعال الباب

تسعة عشر .

والجمهور منصوا ذلك ، وأولسوا المستشهد به على التضمن أو حذف

حرف الجر أو الحال .

وانظر سيبويه ١٩/١ ، وابن يمين ٦٦/٢ ، ٦٧ ، والأشعوني ٤٠/٢ : ٤٢ .

(٧٤١) أنظر الهمع ١٥٩/١

(٧٤٢) في الأصل (متعدى)

(٧٤٣) تعديته بالهمزة إلى ثلاثة مفاعيل هو مذهب الأخفش وابن السراج

أنظر الهمع ١٥٩/١ ، والأشعوني ٤٢/٢ .

الضرب الثاني : ما كان من الأفعال متعديا إلى مفعول واحد لكسبه في معنى " فعلت " نحو :
 " حَدَّثْتُ " وأخواتها ، فيستقيم أن تعدى ما هذا شأنه إلى ثلاثة مفاعيل .

قال أبو سميده : هو ما كان في معنى الخبر ، والتقدير فيه " عن " وهو في خمسة أفعال :
 أنبأت ، ونبأت ، وأخبرت ، وخبرت ، وحدّثت .

تقول : أنبأت أباك زيدا منطلقا ، ونبأت بشرا بعد إذا هبها ، وأخبرت خالد عمرا صالحا ،
 وخبرت محمدا عليا عالما ، وحدّثت سميدا سمودا أخاك . (٧٤٤)

والحجة على جواز تعدى " حدّث " إلى ثلاثة مفاعيل قول الحارث ابن حلزة اليشكري
 بالحاء المهملة واللام المشدودة والزاي المصحفة . (٧٤٥)

[٢٢] وَضِعْتُمْ مَا تَسْأَلُونَ فَمَنْ حَدَّثَ . . . تَتَمَوُّ لِهَ عَلَيْنَا الْمَلَاءُ (٧٤٦)

الشاهد فيه : أن الفعل الذي هو " حدّث " على البناء للمفعول قد تعدى إلى ثلاثة
 مفاعيل .

(٧٤٤) أنظر شرح السيرافي لكتاب سيبويه ٢/ ٢٧٣ (رسالة)

(٧٤٥) هذا هو البيت الحادي والثلاثون من معلقة الحارث بن حلزة التي مطلعها

آذنتنا بينهما أسماء . . . رب ثلوي يملّ منه الثواء

ورواة البيت في الفصل ص ٢٥٨ ، وابن يمين ٦٦/ ٧ " أن مضمت " ، وفي

الأشمونى ٤١/ ٢ " له علينا الولاء " .

(٧٤٦) بحره الخفيف ، واستشهد به على صحة تعديه " حدّث " إلى ثلاثة مفاعيل

والمعنى : أن مضمتونا ما سألكم إياه من الانصاف ، فمن حدّثتم عنه أنه

قمهرنا واستد لنا ، يريد أنكم أن لم تبدلوا لنا ما نطلبه منكم اختيارا أخذ نسله

منكم قمرا وقهرا .

أو المعنى : أو مضمت ما تسألون من النصفة فيما بيننا وبينكم ، فلاى شئ كان

ذلك منكم مع ما تمرنون من عزنا واعتنا .

وانظر شرح السيرافي ٢/ ٢٧٣ ، وابن يمين ٦٦/ ٧ ، والمهجع ١٥٦/ ١ ، والأشمونى

٤١/ ٢ ، والفضل ص ٢٥٨ ، وشواهد المعنى ٤١/ ٢ .

بيان ذلك : أن التاء والهم المفعول الأول ، وقد أقيم مقام الفاعل والهاء المفعول الثانى
وله علينا الملاء جطة إسمية فى موضع المفعول ثالث * (٧٤٧)

وقد أشار فى الحواشى إلى ما ذكرناه بعبارة موجزة فقال : قوله فمن حدّثنوه ، وضهير
الفاعل والمفعول مفعولان ، والجطة مفعول ثالث وهو معنى ما فصلناه * (٧٤٨)

قال أبو حميد : وهذا ان الضربان المفعول الثالث فيهما خبر عن المفعول الثانى ، لأن
المفعول الأول فى هذين الضربين بخولة الفاعل ، والفاعل يجوز أن يقتصر عليه ، ألا ترى
أن قولنا : أطم الله زيدا عمرا مطلقا ، أصله : علم زيد عمرا مطلقا ، وأنت لو قلت :
علم زيد ، وسكت عليه جاز ، وكذلك يجوز أن تقول : أعطت زيدا ، ونبأت خالدا ، ولا

تذكر أى شىء نباته ، ويجوز أن لا تذكر / المفعول الأول وتذكر المفعولين الآخرين * (٧٤٩)
فتقول : أعطت ذكرا طيبة ، وأنت تريد : أعطت زيدا ، لأن زيدا ليس يتحلى به
بالمفعولين الآخرين ، وليس يضطر المتكلم إلى ذكره لأنه مفعول مستثنى عنه * (٧٥٠)

الضرب الثالث : ما يتمدى إلى مفعولين ، وإلى الطرف المتسع فيه وهذا الضرب مختلف
فى إمكانه ، والذي عليه الأكثر أنه يجوز أقامة الطرف مقام المفعول به الثالث ،

(٧٤٧) ولا يجوز أن تكون حالا لأنها هى المنحذ بها * أنظر شواهد المعنى ٤١ / ٢

(٧٤٨) أنظر الحواشى ورقة (٥٢ و)

(٧٤٩) فى الأصل (الأول) (٧٥٠) فى الأصل الثانى

(٧٥١) فى شرح السيرافى (دارك)

(٧٥٢) أنظر شرح السيرافى ٢٧٣ / ٢ ، ٢٧٤

وأما سيبويه فقال " الذى يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين ، ولا يجوز أن تقتصر
على مفعول منهم واحد دون الثلاثة ، لأن المفعول ههنا كالفاعل فى البسبب الأول
الذى قبله فى المعنى *

وذلك قوله : أرن الله بشرا زيدا أباك ، ونبأت زيدا عمرا أبا فلان ، وأطم
الله زيدا عمرا خيرا منك "

وفسر السيرافى قول سيبويه : ولا يجوز أن تقتصر على مفعول واحد دون الثلاثة

بمعنى : لا يحسن *

أنظر سيبويه ١٩ / ١

(٧٥٣)

ويمتنع ان ذاك تقدير معنى الطرفية فيه ،

وقال عبد المجيد : وأما التمدى الى ثلاثة ، فالأكثر على أنه لا يتسع فيه ، إذ ليس

من الأفعال ما يتعدى الى أربعة ، وكسره بعضهم الاتساع فيه مع المفعولين .

ولم ينقل أبو سميد خلافاً في جواز الاتساع في الطرف إذا كان متمدياً الى ثلاثة مفاعيل

فقال : ومن النحويين من يقول بأن الطرف لا يجمل مفعولاً على السمة إذا تمعدى

الفعل الى ثلاثة مفعولين ، لأنها نهاية التمدى ، وإنما يجمل مفعولاً على السمة فيما

(٧٥٤)

يتعدى الى مفعول واحد ، واثنين للتحقق بما يتعدى الى ثلاثة .

وهذا الضرب تحشه صنفان :

أحدهما : ما يكون فيه حرف الجر محذوفاً في اللفظ ، وذلك فيما يكون الفعل فيه

تمدياً الى مفعول واحد .

والآخر : ما لا حذف فيه ، وهو كل فعل تعدى بنفسه الى مفعولين ، وقد أشار

المصنف بما مثله الى كل واحد من الصنفين :

مثال الأول : قوله : (سرق زيد عبد الله الثوب الليلة) .

الشاهد فيه : أن عبد الله هو المفعول الأول ، وقد سقط منه حرف الجر والثوب

هو المفعول الصحيح ، واللييلة ظرف جعلت مفعولاً على السمة .

(٧٥٣) قال سيبويه ١٩/١ " وأعلم أن هذه الأفعال إذا انتهت الى ما ذكرت لك من

المفعولين ، فلم يكن بعد ذلك تمعدى ، تمتد الى جميع ما يتمدد اليه الفعل

الذى لا يتمددى الفاعل ، وذلك قولك : أعطى عبد الله زيدا المال عطفاً

جميلاً ، وسرقت عبد الله الثوب الليلة ، لا تجمله ظرفاً ، ولكن كما تقسول :

يا سارق الليلة زيدا الثوب ، لم تجعلها ظرفاً .

(٧٥٤) أنظر شرح السيراني ٢٧٥/٢ .

قال في الحواشي : الليلة صرقة من حيث العبارة ، ويطى الطرف الجمع أحكام المفعول
(٧٥٥)

بـه في اللفظ كـوله : ويوم شهدناه أي شهدنا فيه .

ومثال الثاني : قولك : (أعطيت عبد الله ثوبا اليوم) .

الشاهد فيه : أن أعطيت " تحدى بنفسه إلى مفعولين ، واليوم مفعولا ثالثا على السمة ،

والأصل أن يكون ظرف زمان للإعطاء ، وأن يكون " في " مقدرة فيه ، والمضى : فـى

اليوم ، إلا أنه اتسع فيه ، ولم يقدر فيه معنى " في " وجعل معطى من حيث

المباراة ، كما كانت الليلة كذلك .

قوله : (ومن النحويين من أبى الاتساع في الطرف في الأفعال ذات المفعولين) .

اعلم أن المفعولين بكسر اللام وفتح النون على صيغة الجمع ، ومعناه إنما تحدى من

الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل لا يجوز عند قوم الاتساع في الطرف ، وجعله مفعولا رابعا كما

حكينا عن أبي سميذ لليلة التي ذكرها ، ويجوز أن يحل لفظ المفعولين على التثنية كما
(٧٥٦)

نقلناه عن عبد المجيد ، والظاهر أنه على لفظ الجمع كما ذكره أبو سميذ وغيره .

(٧٥٥) ويوم شهدناه إشارة إلى قول الشاعر

ويوم شهدناه سَلِينًا وَغَامِسًا ، قليل سوى الطعن النّهال نَوَافِلُهُ

والشاهد فيه : نصب ضمير " يوم " بالفعل على التشبيه بالمفعول به اتساعا

أنظر حواشي الزمخشري ورقة ٥٢ و .

وقال في الورقة ٢١ ظ ، ٢٢ و " وغير المختار أن يقول : سير عليه ، أويل ، أي

زمان طويل ، وإنما بينى الفعل له إذا جعل جاريا مجرى المفعول به كـوله

ويوم شهدناه .

، ويروى " يوما " بالنصب بالفعل اتساعا

وقال ابن عصفور بعد ذكر هذا البيت " فـجـمـل الـيـوم مشهودا اتساعا ، وإن كان

مشهودا فيه ، ولا يتصح في الطرف إلا إذا كان الماثل فيه فعلا غير مجسد

أو متحديا إلى واحد ، أو ما عطف عليه أن كان من جنس ما ينصب المفعول به .

وأنظر تفصيل هذه المسألة في : المقضب ١٠٥/٣ ، والكاظمي ١٣٩/١ وسيبويه

٨٩/١ ، ٩٠ ، وتفسير المسائل المشككة في أول المقضب من ٣٣٠ : ٣٣٢ ،

والمقضب لابن عصفور ١٤٧/١ ، ١٤٨ ، وأما ابن الشجري ٦/١ ، ١٨٦ ،

وابن يمين ٦٨/٧ ، والهمع ٢٠٣/١ .

(٧٥٦) أنظر ص ١٨١ .

وينبغي أن يعلم أن الاتساع في الظرف ، وإقامته مقام المفعول ليس أمرا لازما ، وإنما
ذلك موهن إلى خيرة المتكلم ، فإن شاء أجرا مطلقا للظرف ، وقدر فيه معنى " فسى " ،
وإن شاء اتسع ، وجعله مفعولا به ، ونزح منه معنى " فى " كما عرفت .

قوله : (وَالْمُعْتَدَى وَغَيْرُ الْمُتَعَدَى سَيِّانٌ فِي نَصْبِ مَاعِدَا الْمَفْعُولِ بِهِ مِنَ الْمَفَاعِيلِ الْأَرْحَةِ
وَمَا يُنْصَبُ بِالنَّصْبِ بِالْفِعْلِ مِنَ الْمُلْحَقَاتِ بِهِنَ)

اعلم أنه لما ذكر أول الكتاب أن المفاعيل خمسة ، فإذا استثنى منها المفعول به بقى
أربعة ، المفعول المطلق ، وهو المصدر ، والمفعول فيه ، وهو الظرف ، والمفعول له ،
والمفعول معه ، فكل فعل يتمدى بنفسه إلى هذه المفاعيل الأربعة سواء كان ذلك
الفعل متعديا أو لازما ، وكذلك أيضا يتمدى كل فعل إلى الملحقات بالمفاعيل المنتصبة
بالأفعال نحو الحال ، والتمييز ، وغير ذلك مما كان الحامل فى نصبه فعلا ، والضمير فى
قوله " بهن " يرجع إلى المفاعيل .

قوله : (كَمَا تَنْصَبُ ذَلِكَ بِنَحْوِ : ضَرَبَ ، وَكَسَى ، وَأَطَمَ تَنْصِبُهُ بِنَحْوِ ذَهَبَ ، وَقَرَّبَ)
اعلم أن حرف الإشارة فى قوله " ذلك " يتعلق بما بعد المفعول به وهو شيان :
أحدهما : المفاعيل الأربعة .

والآخر : ما انتصب بالفعل من الملحقات ، والضمير المنصوب فى قوله : " تَنْصِبُهُ " ،
يرجع أيضا إلى ماعدا المفعول به .

والمعنى أن الفعل المتعدي إلى مفعول واحد نحو ضرب ، وإلى اثنين نحو : كسى ، أو
إلى ثلاثة نحو : أعلم ، والفعل اللازم نحو ذهب ، وقرب كلاهما متساويان فى نصب ماعدا

(٢٥٧) فى الفصل " وما ينصب بالفعل " أنظر ٢٥٨

(٢٥٨) أنظر تفصيل هذه المفاعيل . الورقة (٣٩) وما بعدها (من الكتاب

وأنظر الفصل ص ٣٤ : ٦٠

(٢٥٩) وأنظر ابن عيش ٦٨/٧ ، ٦٩ .

المفعول به كما نقلناه من نزهة الطرف . (٧٦٠)

ولا يتعمد اللازم إلى مفعول ، ويتعمد إلى خمسة أشياء وهي :

المصدر ، وظرف الزمان ، وظرف المكان ، والحال ، والمفعول له تقول : جَلَسَ زَيْدٌ
جُلُوساً يومَ الجمعةِ عندَ عمرو ضاحكاً إكراماً له .

فهذه الخمسة لابد لكل منها فعل (٧٦١) ذكرت أو لم تذكر ، سواء كان الفعل متعدياً أو لازماً ،
فإن كان متعدياً زاد مفعولاً آخر ، وهو ما حلَّ الفصل به .

المنفرد الخامس : أن الفعل المبني للمفعول به .

التفسير : ونصده به بحثين :

البحث الأول : في بيان أن الأفعال إنما تستقيم أن تبني للمفعول إذا كانت متعمدية إلى
مفعول به ، فأما الأفعال التي لا تتحدى فإنه يستحيل أن يبني منها فعل للمفعول به
نحو قام ، وجلس .

لا يجوز أن تقول : قِيمَ زَيْدٌ ، ولا جُلِيَ عمرو ، إذ كنت إنما تبني الفعل للمفعول
به ، فإذا كان الفعل لا يتعمد إلى مفعول به ، فمن أين لك مفعول تبنيه له ؟

وإذا كان الفعل يتعمد إلى مفعول به واحد نحو : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، أزلت الفاعل ، وقلت

ضَرَبَ زَيْدٌ ، فصار / المفعول به يقوم مقام الفاعل ، ويبقى الكلام بغير اسم منصوب ، لأن ٢٧٤

٩

(٧٦٠) في الأصل (كما قلناه في نزهة الطرف)

قال الميداني في نزهة الطرف ص ٢٢ " أعلم أن الفعل على ضربين : لازم ومتعمد ،
فاللازم ما يلزمك ولا يتحداك مثل قام وقعد وشرف وكرم وسرح ويطو ، ولا تلحقه
الكساية لا تقول : قعد ، ولا كرمه والمتعمد ما تحداك إلى غيرك نحو : ضربته
وأكرمه ، وهو على ثلاثة أضرب متعمد إلى مفعول واحد ، ومتعمد إلى مفعولين ،
ومتعمد إلى ثلاثة مفاعيل " وانظر ص ٢٨ .

(٧٦١) في الأصل (لكل فعل منها)

(٧٦٢) قال ابن يحيى ٦٩/٧

" فكل فعل يبني لما لم يسم فاعله ، فلا بد فيه من عمل ثلاثة أشياء حذف
الفاعل ، إقامة المفعول مقامه ، تغيير الفعل إلى صيغة فُعِلَ " .

الذى كان منصوبا قد ارتفع باسناد الفعل إليه على معنى أن الفعل صار حدثا عنه . (٧٦٣)

فإن قلت : كيف يستقيم إقامة المفعول مقام الفاعل ، وهو ضده في المعنى .

قلت : هذا غير غريب في الاستعمال ، فإنه إذا جاز أن يقال مات زيد ، وسمى زيد فاعلا

ولم يحدث بنفسه الموت ، وهو مفعول به في المعنى جاز أن يقام المفعول هاهنا مقام

الفاعل ، وإن كان مفعولا في المعنى ، هذا إذا كان الفعل يتمدى إلى مفعول به واحد .

فإن كان يتمدى إلى مفعولين صار يتمدى إلى مفعول واحد ، وإن كان يتمدى إلى ثلاثة

مفعولين ، ورد دته إلى ما لم يسم فاعله صار يتمدى إلى مفعولين اثنين لا غير . (٧٦٥)

فبناء الفعل للمفعول به نقيض نقله بأحد أبواب التحدية التي هي الهوة والضميف

وحرف الجر ، ألا ترى أن الفعل إذا كان متحديا إلى مفعول واحد صار بها متحديا

إلى مفعولين ، وإن كان يتمدى إلى مفعولين اثنين صار بها متحديا إلى ثلاثة مفاعيل ، لأن

أسباب التحدية تجعل الفاعل مفعولا ، وبناء الفعل للمفعول به يجعل المفعول فاعلا .

البحث الثاني : قال ابن السراج : أما خولف بين بنائه وبين بناء الفعل المبني للفاعل

لثلاثا يلتصق المفعول بالفاعل .

وارتفاع المفعول بالفعل الذي تحدث له عنه تارتفاع الفاعل إذا كان الكلام لا يتم إلا به

ولا يستغنى عنه ، فتقول في الماضي : قُبل بضم الفاء وكسر الميم نحو ضُرب ، وكذلك

تقول : أُفعل نحو أكرم ، ويقول المتكلم : أقمل ونحو أكرم وللمخاطب : تفعل نحو تضرب ،

وللمخائب : يُفعل نحو يُضرب . (٧٦٦) وسند كروابط يصف بها كيفية بناء الفعل لما لم يسم فاعله

في كل واحد من الثلاثي ، والرباعي ، والزيد ، والصحيح والممثل ما ضيا ومستقبلا .

(٧٦٣) أي يصح به وبفعله الفائدة ، ويحسن السكوت عليه كما يحسن السكوت على

الفاعل ، ويصاغ لمن وقع منه ، ويقال له فعل ما لم يسم فاعله . أي فمصل

المفعول الذي لم يسم فاعله .

أنظر ابن يعيش ٦٩/٧

(٧٦٤) لأن فاعل الموت الحقيقي هو الله ، و " زيد " اتصف بالموت فهو مفعول به في

المعنى . وأنظر ابن يعيش ٧٠/٧

(٧٦٥) وأنظر سيبويه ١٦/١ ، ٢٠ ، والمقتضب ٥٠/٤ وما بعدها ، الهمع ١٦٢/١ .

(٧٦٦) أنظر أصول ابن السراج ٣٦/١ ، ٣٧ (رسالة)

قوله : (الفعل المبني للمفعول هو ما استغنى عن فاعله ، فأقيم المفعول مقامه ،
وأُسند إليه معدولا عن صيغة فعل إلى فعل)

اعلم أن هذا التعريف يشتمل على أربعة قيود :

الأول : قوله : (هو ما استغنى عن فاعله) .

اعلم أن الأصل في الفعل أن تحدث به عن فاعله لكن قد تمررنا أشياء تضع من ذكر
 الفاعل ، بأن يكون مقصود المتكلم أنما هو الأخبار عن وقع عليه الفعل لا عن صدر منه
 الفعل ، أو تعظيما للفاعل عن نسبة ذلك الفعل إليه ، أو للجمل به ، أو لبيان
 أو لطلب الإيجاز والاختصار إلى غير ذلك من المقاصد .
 (٧٦٧)

ولابد من تقدير إضمار في كلام المصنف ، والتقدير : هو ما استغنى المتكلم بذلك عن ذكر
 فاعله .

الثاني : قوله : (فأقيم المفعول مقامه) .

اعلم أنه إذا حذف الفاعل من اللفظ ، وجب أن يقام اسم آخر مقامه ، لأن الفعل لابد
 له من فاعل لئلا يبقى الفعل حديثا من غير محدث منه ، فإذا حذف من اللفظ وجب
 أن يقام اسم آخر مقامه ليكون الفعل حديثا .
 (٧٦٨)
 قال عبد الباقي : إنما كان المفعول أولى بالاقامة من غيره لأنه أقرب الفضلات إلى الفاعل .
 (٧٦٩)

(٧٦٧) وانظر ابن يمين ٦٩/٧ ، ٧٠ ، والهمع ١/١٦١ ، ١٦٢ والأشعري ٦١/٢
 (٧٦٨) هو : عبد الباقي بن محمد بن الحسن بن عبد الله النحوي ، قرأ على الفارسي وغيره ،
 ومن مصنفاته : الداوة واشتقاقها ، وشرح حروف المطف وغيرها .
 توفي نيف وتسعين وثلاثمائة أنار ترجمته في بخية الوفا ٧١/٢ .

(٧٦٩) اختلف النحاة في إقامة غير المفعول به مقام الفاعل مع وجوده إلى ثلاثة مذاهب :
 الأول : مذهب البصريين لا يجوز لأنه شريك الفاعل الثاني : مذهب الكوفيين
 والأخفش وابن مالك أنه لا يجوز لورود قرأ أبو جعفر " ليُجزى قوما بما كانوا يكسبون "
 الثالث : جواز ذلك إذا تأخر المفعول به . نقله ابن الدهان عن الأخفش
 أما إذا فقد المفعول به جاز إقامة غيره مقامه من مصدر أو ظرف أو مجرور
 بشروط خاصة .

الثالث : قوله : (وأسند إليه) *

اعلم أن المراد بالاستناد جعل الفعل حديثاً عن اسم المفعول ، وقد عرفت طه ذلك (٧٧٠) *

وفى قوله : أسند إليه ضميران :

الأول منهما : مستتر فاعل " أسند " ، ويرجع إلى الفعل *

والآخر : مجرور بالي يعمود إلى اسم المفعول الذي أقيم مقام الفعل *

الرابع : قوله : (معدولا عن صيغة فعل) *

اعلم أن الموجب لمخالفة صيغة الفعل ما ذكرناه من محذور الالتباس (٧٧١) *

ولقائل أن يقول : إن الأفعال المخبر بها عما ليسم فاعله غير مضمرة في فعل ، بل هي متشعبة تنتهي أصولها إلى أربعة وثلاثين بناء ، ومنها ما هو صحيح ، ومنها ما هو معتل الفاء ، ومنها ما هو ممتل المين ، ومنها ما هو معتل اللام ، ولكل واحد في بنائه للمفعول به في الماضي ، وفى المستقبل بناء يخصه منشير إليه *

وحينئذ لا يكون قوله : معدولا به عن فعل إلى فعل وانما بالمقصود ، وشاملا لجميع الأبنية *

قوله : (ويسمى فعل ما لم يسم فاعله) *

اعلم أن الضمير المستكن في " يسمى " يرجع إلى الفعل ، وأما الاسم المرتفع به فيسمى المفعول الذي لم يسم من فعل به ، ووجه التسمية بذلك ظاهر ، وسيبويه يسميه فعل المفعول به ، ويسمى فعل ما سمي فاعله فعل الفاعل (٧٧٢) *

= أنار تفصيل هذه المسألة في : المختضب ٥٠/٤ ، شرح الكافية ٧٥/١ ، الجمع ١٦٢/١ ، ١٦٣ ، والأشعوني ٦٧/٦ ، ٦٨

(٧٧٠) لأن الذى كان منصوباً قد ارتفع باستناد الفعل إليه على معنى أن الفعل صار حديثاً عنه * أنظر ص ١٨٥ • ١٨٦

(٧٧١) لئلا يلتبس المفعول بالفاعل ، أنظر ص ١٨٧ •

(٧٧٢) والمبرزة يسموه المفعول الذى لا يذكر فاعله *

أنظر سيبويه ١٦/١ ، والمختضب ٥٠/٤ •

قال عبد المجيد : ان جمهور النحويين يسمون هذا الفعل فعل الفاعل به لأنه قد كان للفاعل ، فحذف ، وغيّر لفظ الفعل بالحركات ، والمحل فيها واحد ، فالذى يرفع بالفعل هو الذى شغل الفعل به سواء كان فاعلا أو مفعولا أقيم مقام الفاعل ، ومضى شغل الفعل به أنك تجمله خبرا له غير مشتق عنه ، لأنك إذا قلت : ضرب زيد لم تستغل بغيره ، لو شغلت الفعل بغيره لفصلته كقولك : ضرب زيد عمرا .

قوله : (والفاعل سواء فى صحة بنائه لها) .

اعلم أن الضمير المفرد المذكور فى " بنائه " يرجع إلى الفعل ، والضمير المجمع المؤنث فى " لها " يرجع إلى الفاعل الخاصة إلا ما استثناء من الصور ، والمعنى أنه يجوز أن تقيم المصدر ، والظروف من الأرضية ، ومن الأمكنة مقام الفاعل فى هذا الباب إذا جعلتها مفعولات على السمة نحو قولك : سير يزيد سيرشدا ، وضرب من أجل زيد عشرون سوطا ، واختلف إليه شهران ، ومضى به فرسخان

وقد يجوز نصبهما فى هذا الموضع ، وإن كنت لم تقم المجرور مقام الفاعل ، أغنى قولك : يزيد ، على أن تحذف ما يقوم مقام الفاعل ، وتضمه (٧٧٣)
(٧٧٤)
قال ابن السراج : وهذا [الضمير] على ضربين :

أما أن يكون الذى [قام مقام الفاعل] مصدرا استغنى عن ذكره بدلالة الفعل عليه / (٧٧٤)
وأما أن يكون مكانا دخل عليه الفعلى أيضا إن كان الفعل لا يخلو من أن يكون فى مكان ، كما أنه لابد من أن يكون مشتقا من مصدر نحو قولك : سير يزيد فرسخا ، أضربت السير ، لأن الفعل يدل على المصدر ، فيكون ذكر الفعل ذكرا للمصدر كما تقدم بيانه غير مرة . (٧٧٦)

(٧٧٣) وانظر المقتضب ٥١/٤ وما بعدها ، وابن يمين ٧٢/٧

(٧٧٤) نقص فى الأصل . (٧٧٥) نقص فى الأصل .

(٧٧٦) أنظر الأصول لابن السراج ٣٩/١ (رسالة) ، والمقتضب ٥١/٤

فيكون "سير" دالا على السير ، وتأنك قلت : سير السير يزيد فرسخا ، ثم حذفت
 السير ، ولم تحتج إلى ذكره محضه كما تقول : من كذب كان شرأ له ولم تذكر الكذب ،
 تريد كان الكذب شرأ له لأن^(٧٧٧) "كذب" قد دل عليه ، وأما الذي يدل عليه الفعل
 من المكان فإن تضمن في هذه المسألة ما يدل عليه "سير نحو الطريق" وما أشبهه من
 الأمكنة ، ألا ترى أن السير لابد من أن يكون في طريق وتأنك قلت : سير عليه الطريق
 فرسخا ، ثم حذفك الطريق لملم المخاطب به ، فقد صار في قوله : سير بزييد
 ثلاثة أوجه :

أجودها أن تقيم "يزيد" مقام الفاعل ، فيكون مضمعه رفعا ، وإن كان مجرورا ففى
 اللفظ^(٧٧٨) .

والوجه الثاني : يليه في الجودة أن تريد المصدر ، فتقيمه مقام الفاعل فتحذفه^(٧٧٩) .
 والوجه الثالث : وهو أبجدها أن تريد المكان ، فتقيمه مقام الفاعل ، ثم تحذفه^(٧٨٠) ،
 وعليه فقس .

وكلام المصنف مقتضاها أثبات المساواة والمماثلة بين المفاعيل التي تقام مقام الفاعل في مجرد
 جه ذلك من حيث الصناعة لا غير ، لكن قد يكون بعضها أولى بإقامته مقام الفاعل من
 بقية المفاعيل المذكورة معه كما ذكرناه .

قوله : (إلا المفعول الثاني في باب علمت)
 اطمأن الاستثناء متصل ، والمستثنى منه المساواة في أصل جواز الإقامة مقام الفاعل وهى
 أرفع :

(٧٧٧) فى الأصل (لا) (٧٧٨) وانظر المقتضب ٥٢/٤

(٧٧٩) وقال المبرد " واعلم أنك إذا قلت : سير يزيد سيرا ، فالوجه النصب لأنك

لم تغد بقولك : سير شيئا لم يكن فى سير أكثر من التوكيد .

فإن وصفه قلت : سيرا شديدا أو هينا ، فالوجه الرفع ، لأنك لما نعتته

قربت من الأسماء ، وحدت به فائدة لم تكن فى سير "

انظر المقتضب ٥٣/٤ وشرح الكافية للرضى ٧٦/١ .

(٧٨٠) وانظر المقتضب ٥٣/٤ وشرح الكافية للرضى ٧٦/١ .

الأولى : المفعول الثانى فى باب علمت .

تقول : علمت زيدا مطلقا ، ف " زيد " المفعول الأول ، و " مطلقا " المفعول الثانى .
فإن أردت أن تبني الفعل لما لم يسم فاعله ، وتقيم المفعول الأول مقام الفاعل جازا ،
فتقول : عَلِمَ زيدٌ مطلقا برفع " زيد " بأنه الفاعل وترك " مطلقا " منصوبا على أنه
مفعول به ، ويكون الكلام منتظما ومستقيما ، وإن رمت أن تقيم المفعول الثانى مقام الفاعل ،
وتقول : عَلِمَ مطلقٌ زيدا ، أو علم زيدا مطلق لم يجز ذلك . (٧٨١)

قال أبو محمد : إنما امتنع هذا لأن المفعول الثانى بمنزلة المفعول غير الصحيح ألا ترى
أنك إذا قلت : علمت زيدا مطلقا كان بمنزلة قولك : علمت زيدا على الانطلاق ، وإذا اجتمع
مفعولان أحدهما : صحيح والآخر على خلافه تمين جواز إقامة المفعول الصحيح مقام
الفاعل وامتنع إقامة غير الصحيح مقام الفاعل كما سيرد عليك تقريره فيما بعد . (٧٨٢)

وقال عبد المجيد : إنما امتنع ذلك لأن الانطلاق فى المبنى مستند إلى زيد فى قولك :
زيد مطلق ، فإذا أدخلت " علمت " على هذه الجملة الاسمية صار المصنف مستندا إليه
فى جملة واحدة . (٧٨٣)

وقد أشار بعضهم إلى هذا المبنى بعبارة أخرى ، وقال : إنما امتنع أن يقع المفعول الثانى
فاعلا لأن الأفعال تدخل على المبتدأ والخبر ، والمفعول الثانى فى باب علمت خبرا لمبتدأ
فى المبنى ، فلو أقيم مقام الفاعل صار مخبرا عنه بالفعل ، وأنه باطل لأنه يصير الخبر
مخبرا عنه ، وأنه خلاف الأصل . (٧٨٤)

وقد نص صاحب الإقناع على جواز الإسناد إلى المفعول [الثانى] (٧٨٥)

(٧٨١) وقال الرضى " والمتقدمون ضموا من قيام ثانى مفعولى علمت مطلقا ٠٠٠ الخ "
أنظر شرح الكافية ٧٤/١ ٧٥ ، والهمج ١٦٢/١ ، والأشعرونى ٦٩/٢ ٧٠ ،
(٧٨٢) أنظر ص ١٩٦ (٧٨٣) وأنظر شرح الرضى للكافية ٧٤/١ ٧٥ ،
(٧٨٤) وأنظر ابن عيمش ٧٢/٧ ، والهمج ١٦٢/١ .

(٨٨٥) هذه الكلمة يقتضيه المبنى وغير موجودة فى الأصل المخطوط
" ولما كان كإب " الاقناع " للسيرافى من الكتب التى لم يشر عليها بعد فاننا
لا نستطيع التحقق من نص السيرافى على جواز الإسناد إلى المفعول الثانى فى
باب علمت .

وقال غيره يجوز الإسناد إلى كل واحد منهما إلا أن المفعول الأول أولى بإقامته مقام الفاعل (٧٨٦) •

الثانية : من صور الاستثناء : المفعول الثالث في باب أعلمت في قولك : أعلمت زيدا عمرا
منطلقا ، يتمتع إقامة " منطلقا " مقام الفاعل ، وهو إسناد العلم إليه إذا بنيت الفاعل
لما لم يسم فاعله ، فلا يجوز أن تقول : أعلم زيدا عمرا منطلقا ، لما ذكرناه من الوجوه (٧٨٧)
الثلاثة في الصورة المتقدمة •

الثالثة : من الصور المستثناة : المفعول له •

تقول : ضربت زيدا تأديبا له ، فإذا بنيت الفعل لما لم يسم فاعله جاز أن تقيم
المفعول به ، وهو " زيد " مقام الفاعل ، وترفعه وامنح أن تقيم " تأديبا " مقام
الفاعل ، وترفعه بإسناد الفعل إليه لأن لام التحليل مقدرة في المفعول له ، والصنى
ضرته لأجل التأديب ولأنه جواب عن سؤال مقدر ، وهو السؤال عن علة الضرب ، فإذا
بنيت الفعل للمفعول ، وأسندته إليه لم يفهم من ظاهر الكلام ونالمة ما ذكرناه من
الأمير ، واختل المحنى الذى وضع له ، وقد أشار ابن السراج إلى هذه الحلة (٧٨٨) •

الرابعة : من صور الاستثناء : المفعول منه نحو قولك : ما زلت أسير والنيل •

وقد عرفت في صاغت المفاعيل أن الواو الكائنة فيه بمعنى مع .

= ونقل السيوطى فى المصح ١٦٢/١ عن أبى حيان قوله : " فان عدم المفعول
الأول ، ونصب الجملة ، فقتضى ذهب الكوفيين الجواز نحو علم أيهم أخوك ،
وصرح به السيرافى والنحاس وضمنه الفارسى " .

(٧٨٦) وانظر المصح ١٦٢/١

(٧٨٧) فى الأصل (منطلقا)

(٧٨٨) وهى : تقدير لام التحليل ، وتكونه جوابا عن سؤال مقدر

وانظر أصول ابن السراج ٤١/١ (رسالة) ، وابن يحيى ٧٢/٧ •

ويصنع إقامته مقام الفاعل ، ورفعه بإسناد الفعل إليه ، لأنك إن حذف الواو خرج
المفعول معه عن كونه مفعولا معه ، وإن لم تحذفها امتنع بناء الفعل لما لم يسم
فاعله ، لأنه يكون عطفًا على غير مصروف عليه .
(٧٨٩)

قال عبد المجيد : إنما امتنع إقامته مقام الفاعل لأن معنى كونه مفعولا معه أنه
مشارك بينهما وبين فاعل في الفعل ، فلو حذف الفاعل من الكلام ، وأقيم المفعول مقامه
ذهبت المشاركة ، وخرج المفعول معه عن كونه مفعولا معه ، فكذلك امتنع أن يسند
إليه الفعل .
(٧٩٠)

وقد أورد الصنف أمثلة ما يستقيم إقامته مقام الفاعل من الضاعيل وهي أربعة :
أولها : قوله : (ضَرَبَ زَيْدٌ) .

الشاهد فيه : أن الأصل / ضَرَبَ عمرو زيدا ، فحذف الفاعل وأقيم المفعول الصحيح وهو
" زيد " مقام الفاعل ، وشغل الفعل به وصار خبرا عنه .

وثانيها : (سَيرَ سَيِّرٌ شَدِيدٌ) .

الشاهد فيه : أن الأصل سَارَ زيد سيرا شديداً ، فلما حذف أسند الفعل إلى المصدر ،
وارتفع المصدر به ، وصار الفعل خبرا عنه .

(٧٨٩) وأضاف ابن يمين على هذه الصور الأربع الحال والتمييز

قال ٢٢/٢ " وكذلك الحال والتمييز والمفعول له والمفعول معه لا يقام شي
منها مقام الفاعل ، فأما الحال والتمييز فلا يجوز أن يجعل شي منها في موضع
الفاعل ، فإذا قلت : سَيرَ بزيد قائما ، وتصيب بدن عمرو عرقا ، فلا يجوز أن تقيم
قائما أو عرقا مقام الفاعل ، لأنهما لا يكونان إلا نكرتين ، والفاعل وما قام مقامه
يضمّر كما يظهر ، والمضمول لا يتون إلا مخرجة " .

وأجاز الكمائي نيابة التمييز ، فتقول في : احلّت الدار رجالاً أطلّ رجالاً .
أنظر الهمع ١/١٦٤ ، والأشعري ٢/٢٠

(٧٩٠) وفي ابن يمين ٨٢/٧ " وأما المفعول معه فلا يجوز أيضا أن يقوم مقام الفاعل
في ما لم يسم فاعله ، لأنهم قد توسموا فيه ، وأقاموا وار الحيف فيه مقام
مع ، فلو توسموا فيه وأقاموه مقام الفاعل لبعد عن الأصل ، وبطلت الدلالة
على الصاحبة ، ويكون تراجعا عما اعتزموه ، ونقضا للعرض الذي قصده " .
وانظر الهمع ١/١٦٤ .

ولا يجوز إقامة مجرد المصدر مقام الفاعل ، فلا يجوز أن تقول : سير سيرة ، لأنه لا فائدة فيه لأن قولك : سير يدل على أنه وقع سير ، لأن الفعل يدل على مصدره ، وإنما يقام مقام الفاعل المصدر الموصوف ، أو المثنى ، أو المجمع ، أو المحلى بلام المصدر نحو : ضرب به ضربتان ، وثلاث ضربات ، وسير السير .

والثبوت : قوله : (سير يوم الجمعة) .

الشاهد فيه : أن الأصل : سار خالد يوم الجمعة ، ف " يوم " منصوب بأنه ظرف زمان ، فإذا حذفت الفاعل ، وأسندت الفعل إلى اليوم رفعت به ، وصار الفعل حديثاً عنه ، وتم الكلام بذلك ، وقلت : سير يوم الجمعة .

وراجعها : قوله : (سير فرسخان) .

الشاهد فيه : أنه أقيم ظرف المكان مقام الفاعل ، وارتفع بالفعل على الوجه الذي عرفت .

وقد اشتركت هذه الصور الأربعة في أنه لم يجتمع فيها الفعول الصحيح مع غير الصحيح كما نراه .

قال ابن السراج : وأما الحال والتمييز فلا يجوز أن يجمل واحد منهما في محل الفاعل إذا قلت : سير يزيد قائماً ، أو تصيب بدن زيد عرقاً ، فلا يجوز أن تقيم " قائماً " و " عرقاً " مقام الفاعل لأنهما لا يكونان إلا نكرة ، والفاعل وما قام مقامه يضرر كما يتلوه ، والضمير لا يكون إلا معرفة .

(٧٩١) وأنظر المقتضب ٥٣/٤ ، وابن يحيى ٧٢/٧ ، الهج ١٦٣/١ .

(٧٩٢) وفي المقتضب ٥٣/٤ " وأنظر بهذه المنزلة ، لو قلت : سير يزيد مكاناً أو يوماً ، لكان الوجه نصب .

فإن قلت : يوم كذا ، أو يوماً طيباً ، أو مكاناً بحيداً أخير الرفع لما ذكرت لك .

وأنظر شرح الكافية للرضي ٧٦/١ .

(٧٩٣) أنظر أصول ابن السراج ٤١/١ (رسالة) .

وقد أجاز قوم في : كان زيد قائما أن يردوه إلى ما لم يسم فاعله فيقولون : كَيْنَ قائم (٧٩٤)
قال أبو بكر : وهذا عندي لا يجوز من قبل أن كان فعل غير حقيقي وإنما يدخل على التثنية
والخبر ، فالفاعل غير فاعل في الحقيقة ، والمفعول غير مفعول على الصحة ، فليس فيـه
مفعول يقام مقام الفاعل (٧٩٥) .

قوله : (وَإِذَا كَانَ لِلْفِعْلِ غَيْرُ مَفْعُولٍ ، فَبَيِّنْ لَوَاحِدَ بَقِيٍّ مَا بَقِيَ عَلَى اتِّصَابِهِ)
يريد أنه إذا ذكر في بعض الصور مفاعيل متعددة لا يقوم مقام الناطق إلا واحد منها ،
وتبقى بقيتها منصوبة على ما كانت عليه ، لأن الفعل لا يكون له إلا فاعل واحد ،
ويمنح أسناده إلى فاعلين مستقلين بالأسناد ، والمذكور من صوره ثلاث :

الأولى : ما يكون الفعل فيها متعديا إلى مفعولين ، ويجوز الاقتصاد على أحدهما .
(كقولك : أعطى زيد درهما)

الشاهد فيه : أن الفعل الذي هو " أعطى " يتمدى إلى مفعولين يجوز الاقتصاد على
أحدهما ، واسقاط الآخر كما بيناه فيما تقدم ، فإذا أردت أن ترد الفعل الذي هو هذا
شأنه إلى بناء فعل ما لم يسم فاعله غيرت بناءه ، وأسندته إلى أي المفعولين شئت ،
ورفعت به بأسناد الفعل إليه ، وترك المفعول الآخر منصوبا على ما كان عليه ، فتقول :
أعطى الدرهم زيدا ، وإن شئت قلت : أعطى زيد درهما .

(٧٩٤) قال السيوطي في الهمع ١٦٤/١ " إذا جوزنا بناء كان للمفعول فقد اختلف فيما
يقام مقام المرفوع فقليل ضمير هـ وها ، ويجذف الاسم والخبر ، وعلية السيرافى
وابن خروف وقيل : أرف أو مجرور مفعول لها بناء على أنها تملأ فيهما ، ويجذف
الاسم والخبر أيضا ، وعلية ابن مسفور ، وجوز القراء إقامة الخبر المفرد نحو
كين قائم في كان زيد قائما ، وجوز أيضا إقامة الفعل في كان زيد يقوم أو قام ،
فيقال : كين يقام . . . الخ "

وانظر الأشعري ٢٠/٢

(٧٩٥) انظر أصول ابن السراج ٤١/١

(٧٩٦) في الأصل (الفعل)

(٧٩٧) وانظر سيبويه ١٩/١ ، والمقتضب ٥٣/٤ ، وابن جنيش ٢٢/٧ ، والأشعري

٦٨/٢ ، ٦٩

الثانية : ما يكون الفعل فيها يتمدى إلى مفعولين ، ولا يجوز الاقتضاء على أحدهما نحو قولك : علمت أخاك منطلقا .

الشاهد فيه : أنه يجوز لأن تقيم المفعول الأول مقام الفاعل ، وتجعل الفعل حديثا عنه ، فتقول : علم أخوك منطلقا ، ويمتنع أن تقيم المفعول الثانى ، وهو " منطلق " مقام الفاعل لما ذكرناه فى الفعل المتقدم (٧٩٨)

الثالثة : ما يكون الفعل فيها تمديدا إلى ثلاثة مفاعيل نحو : أعطت زيدا عمرا خيرا الناس . الشاهد فيه : أنه يجوز أن تقيم المفعول الأول مقام الفاعل ، وتترك المفعولين الآخرين على ما كانا عليه من النصب ، فتقول : أعطت زيدا عمرا خيرا الناس ، ويمتنع إقامة المفعول الثالث مقام الفاعل لما عرفت .

إذا عرفت هذا فقول المصنف : (وإذا كان للفعل غير مفعول) لابد فيه من إضمار ، والمعنى غير مفعول واحد ، بل مفعوله اثنان أو ثلاثة كما بيناه .

قوله : (وللمفعول به التمدى إليه بغير حرف من الفضل على سائر ما بنى له أنه متى تفرسه فى الكلام ، فممتنع أن يسند إلى غيره)

اعلم أن قوله : التمدى بفتح الدال على البناء للمفعول ، والتفسير فى " له " يرجع إلى المفعول ، والمعنى : أنه إنما يجوز أن يسند الفعل المبنى لما لم يسم فاعله إلى الجار والمجرور ، وغيره من الفضلات عند عدم المفعول به الصحيح وهو الذى يتمدى إليه الفعل بنفسه ، أما إذا كان الفعل تمديدا بنفسه إلى المفعول به ، فإنه لا يجوز أن يسند إلى غيره من المنصوبات . (٧٩٩)

فلا يقال : ضرب زيد ضربا شديدا بنصب زيد ، ورفع الصدر ، ولا ضرب بكرى يوم الجمعة ، ولا ضرب بشرا أمام الأمير ، ولا دفع إلى زيد الطان بنصب الطان ، وإنما يسند الفعل إلى المفعول به الذى تمدى إليه بنفسه ، فيقال : ضرب زيد ضربا شديدا يوم الجمعة

(٧٩٨) أنظر ص ١٩٠ ، ١٩١

(٧٩٩) أنظر تفصيل هذه المسألة فى : المقتضب ٥٠ / ٤ ، وشرح الرضى للكنافة ٧٥ / ١ ، والهمع ١٦٢ / ١ ، ١٦٣ ، والأشعرونى ٦٧ / ٢ ، ٦٨ .

[٢٣] وَلَوْ وَلَدَتْ فَقِيرَةً جَرَوْهُ كَلْبًا ، لَسَبَّ بِذَلِكَ الْجَسْرُ الْكَلْبِيَّ (٨٠٧)

الشاهد فيه : أنه أقام المفعول غير الصحيح وهو " بذلك " مقام الفاعل وترك المفعول به الصحيح ، وهو " الكلاب " منصوبا ، ولم يصبه مقام الفاعل . ويجوز أن يكون الفعل المبني للمفعول ، وهو " سَبَّ " سندا إلى المصدر المحلّ بسلام المهد ، ويكون التقدير : لَسَبَّ الْعَسْبُ هَالِفَةً ،

قال المصنف : وأحسن من ذلك أن ينصب " الكلاب " على التشبيه بانفعال به لما أضمر " السب " وجعله المصوب هالفة ، فنصب على التشبيه (٨٠٨) كما جاء في الحديث " إِنَّ أُمَّةً كَانَتْ تُهْرَاقُ الدَّمَاءَ " (٨٠٩)

أقلنى اللوم على ما ذكره والمتأين : . . . وتولى . . . أن أصبت - لقد أصابا

أنظر معاهد التنصيص ٢٢٨ / ١ ، وفتح ابن يعيش ٧٥ / ٧ .

(٨٠٧) . يحرقه الوافر ، واستشهد به الكثر من وبعض المتأخرين على أنه يجوز انابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به الصريح . وقيل : هذا من أقبح الضرورة ، ومثله لا يحتد به أصلا ، بل لا يثبت الا شاذا محتقرا .

وقال ابن يعيش " فقد حمل به بعضهم على الشذوذ من اقامة المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول به ، وهو الكلاب ، وقد تأوله بعضهم بأن جعل الكلاب منصوبا بولدت ، ونصب جرو كلب على النداء ، وحينئذ يخلو الفعل من مفعول به ، فحسن اقامة المصدر مقام الفاعل ويكون التقدير : فلو ولدت فقيرة الكلاب يا جرو كلب لسب السب بذلك " .

وقفيرة - مصغر - اسم أم الفززدق ، وهو فكهية وهو تحريف

وفي ابن يعيش " فقيرة " وهو خطأ في الشبط ، وصدر البيت " فلو ولدت "

وانظر شرح المقدمة النحوية لابن باب شاذ ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، وابن يعيش ٧٥ / ٧ ، ٧٦ ، الهج ١٦٢ / ١ .

(٨٠٨) وقيل منصوب على الدم أنظر هامش ابن يعيش ٧٥ / ٧

(٨٠٩) جاء في اللسان " وفي حديث أم سلمة " إِنَّ أُمَّةً كَانَتْ تُهْرَاقُ الدَّمَ " هكذا

جاء على ما لم يسم فاعله ، والد م منصوب أي : تهراق هي الدم ، وهو منصوب على التمييز ، وان كان معرفة ، وله نلائر أو يكون قد أجرى تهراق مجرى نفست المرأة غلاما ، ونتج الفرس مهرا ، ويجوز رفع الدم على تقدير : تُهْرَاقُ دَمَ أَوْهَامِ ،

والأصل ان امرأة كانت تهراق دماؤها ، فلما جعلت المرأة هي المهرقة صالحة ، ورفسح
ضميرها بتهراق ، نصب الدماء على التشبيه بالفعل به على جهة البيان بحقيقة المهرق .
وقال ابن شاذ : ان الكلاب منصوب بـ " رأت " ، و " جرو كلب " منصوب على النداء .
فحمود الى شرح المتن ، ونقل : قد أورد المصنف من صور ذلك صورتين :

الأولى قوله : (دَفَعَ الْمَالَ إِلَى زَيْدٍ) .
الشاهد فيه : ان المفعول الصحيح فيه أقيم مقام الفاعل دون الجار والمجرور ببيان
ذلك ان " دفع " يعمد بنفسه الى مفعول واحد ، فاذا أريدت تحديته الى مفعول ثان
لم يكن بد من حرف الجر ، وهو الى فاذا أريد بناء الفعل للمفعول به أسندته الى المفعول
به الصحيح وارتفع به ، ونشئ الجار والمجرور في محل نصب ، فتقول : دفع المال الى
زيد ، برفع المال ، فلو عكست ، وأقمت الجار والمجرور مقام الفاعل ، ونصب المال بأنه
المفعول كان مقتضا عند أهل البصرة ، وجائزا عند الكوفيين كما عرفت .

الثانية : قوله : (بُلِّغْ بِمِطَائِكَ خِصْمَاءَكَ) .
الشاهد فيه : ان " بلغ " لا يعمد إلا الى مفعول واحد لا غير تقول : بَلَّغْتُ الْمَنْزِلَةَ
والبُلْدَ ، فاذا قصدت أن تحديه الى مفعولين أدخلت حرف الجر على المفعول الثاني ،
وغلت : بَلَّغْتُ بِمِطَائِكَ خِصْمَاءَكَ ، فاذا استغنيت عن تكرار الفاعل أقمت المفعول الصحيح ،

وتكون الألف واللام لا من الإضافة كقوله ت الى " أو يعفو الذي بيد " عقدة
النكاح " أي عقدة نكاحه أو نكاحها .

والهاء في هَرَأَقَ بدل من همزة أَرَأَقَ الماء يُرَيِّقُهُ ، وَهَرَأَقَهُ يَهْرِيقُهُ بفتح الهاء
هَرَأَقَةً " أنظر اللسان مادة " هرق " ٤٦٥٥/٦ .

(٨١٠) هو أبو الحسن طاهر بن أحمد المصري ابن باب شاذ ، وباب شاذ معناها
الفرح والسرور ، وأصله من الديلم ، ولد ونشأ بخصر ، ثم وفد الى مصر
لتجارة اللؤلؤ ، وله مصنفات نحوية كثيرة منها : شرح الجمل للزجاجي ، وشرح
الأصول لابن السراج ، والمصنوع والمقدمة النحوية وشرحها وغيرها ، توفي سنة
٤٦٩ هـ وقيل سنة ٤٧٠ هـ ، أنظر ترجمته في البنية ١٧/٢ ، نشأة النحو ص ١٨٣ .
(٨١١) قال ابن باب شاذ في شرح المقدمة النحوية ص ٣٣٣ ، ٣٣٤ " أي لَسَبَ السَّبَّ
وحقه أن يرفع الكلاب ، ولكنه قد حطى الكلاب على أنه منصوب بولدات ، ويكون =

وهو "خصمائه" ^(٨١٢) مقام الفاعل ، وأسندت الفعل اليه ، ورفعت به ، وبقي الجار والمجرور وهو "بمطائكك" في محل نصب بأنه المفعول به ، وقلت : بلغ بمطائكك خصمائه برفع الاسم المضاف وهو "خصم" فلو عكست وأتمت الجار والمجرور مقام الفاعل ، ونصببت المضاف ، وهو خصم ، كان فيه من الاختلاف ما يكتناه في الصورة الأولى ، قوله : (ولو ذهبت تنصبها مسنداً الى زيد وبمطائكك قائلاً : دفع الى زيد المال ، وبلغ بمطائكك خصمائه) .

اعلم أن الضمير المثنى في قوله : "تنصبهما" يرجع الى "الجار" في الصورة الأولى ، والمضاف وهو "خصم" في الصورة الثانية ولقائل أن يقول : في عبارة المصنف نظير ، فإن مقتضاها أن يكون الفعل في الصورة الأولى مسنداً الى مجرد الاسم المجرور ، وهو زيد دون حرف الجر الذي هو "الى" وفي الصورة الثانية هو مسند الى مجموع الجار والمجرور ، وهو بمطائكك ، وليس الأمر كذلك ، فكان الواجب أن يقول : مسنداً الى " [الى زيد ^(٨١٣)] بتكرير حرف الجر الذي هو الى ، لا بد من اعتقاد ذلك ، ولعل من السهو من التأسخ ، قوله : (كما تقول : منح زيد المال ، وبلغ عطائك خصمائه خرجت عن كلام العرب) . اعلم أن اللام هاهنا في "بلغ" شدة ، وفيما قبله مخففة تقول : بلغت البلد بتخفيف اللام ، فيتمدد الى مفعول واحد لا غير ، فان شددت اللام تعدى الى مفعولين نحو قولك : بلغت زيدا البلد .

= جرو كلب نداء ، كأنه قال : ولو ولدت قفيرة الكلاب يا جرو كلب لعب السب بذلك الجرو ، وليس من الأصل المقدم ، لأنه لا يقام مع وجود المفعول به الصريح مصدر ولا غيره .

(٨١٢) في الأصل (خصم) . (٨١٣) نقص في الأصل .

(٨١٤) في الأصل (بمطائكك)

ولم يشر ابن يمين في شرحه الى الاختلاف بين "بليغ" الأولى ، وبلغ الثانية فالأولى فعلها المبنى للمعلوم ممد الى مفعول واحد ، والثانية فعلها متمد الى اثنين .

انظر ابن يمين ٧ / ٢٤

والصنفى : أنك لو أقمت ما يتمدى بحرف الجر الى المفعول الثانى بما يتمدى بغيره فى إقامة أى المفعولين شئت مقام الفاعل خرجت من كلام العرب ،

ولقائل أن يقول : كيف يكون خارجا عن كلام العرب ، وقد ورد فى الشعر واتفق أهل الكوفة على جواز ذلك ؟^(٨١٥)

قوله : (ولكن إن قصدت الاختصار على ذكر المدفوع إليه ، والمهلوق به قلت : دَفِيعَ الى زيد ، وبلغ بمطائك) .

اعلم أنه لما ذكر أول الفصل أن المفعول به إذا كان صحيحا امتنع إقامة غيره من الفاعيل مقام الفاعل ، قال بحد ، فان لم يكن فى النظم مفعول صحيح استقام إقامة ذلك الفير مقام الفاعل لأن الذى منه من ذلك وجود المفعول الصحيح ، وقد زال التامع ، وساعت إقامة مقام الفاعل .

والذكر من ذلك صورتان :

الأولى : (دَفِيعَ الى زيد) .

الشاهد فيه : أن المفعول غير الصحيح قد أقيم مقام الفاعل ، وأسند الفعل المبنى للمفعول إليه لخلو الكلام عن المفعول الصحيح ، وهو المدفوع ، لأن قصود المتكلم إنما هو الاخبار عن ذكر المدفوع / إليه دون ذكر المدفوع ، فلذلك اختصر الكلام ، وأسقط^{٢٧٦} ذكر المال المدفوع من الكلام .

الثانية : قوله : (بَلِغَ بِمَطَائِكَ) .

الشاهد فيه : أنه أقيم الجار والمجرور ، وهو بمطائك مقام الفاعل ، وأسند الفعل إليه ، لأن غرض المتكلم لم يتعلق بذكر مقدار المصطفى ، فلذلك أسقط من كلامه ، والوجب لصحة ذلك ما ذكرناه فى الصورة المتقدمة ، فان قلت : القائم مقام الفاعل مجهول الجار والمجرور أم أحد ،

قلت : للنحويين فى ذلك ثلاثة أقوال :

١ (٨١٥) ويقول ابن جهم ٧٤/٧ كسر الخاء بالنحو أن ينحو المتكلم به فلام المسرب وسبيل ما يجى من ذلك أن يكون وحلى على الشذوذ .

(٨١٦) الأول : أنه المجموع *

(٨١٧) والثاني : وهو مجرد الاسم المجزور ، وهو اختيار المصنف *

والثالث : وهو اختيار أبي سعيد أنه مجرد الحرف ، ونزل الحرف الجار من قولك : سير يزيد ، وأمثلة خذلة الاسم المضاف ، ونص على ذلك في شرحه ، وفي كتابه المسمى الاقتناع ، وقرره بأوجه ضيقة لا يليق بكتابنا هذا نقلها فيه . (٨١٨)

قوله : (وكذلك لا تقول : ضَرَبَ زيداً ضَرْبَ شَدِيدٍ ، ولا يوم الجمعة ولا أمام الأمير ، بل ترفعه ، وتنصبها) *

أظم أنه لما ذكر أن الجار والمجزور لا يستند إليهما الفعل إذا كان معه مفعول به صحح قال بعده : والنصب ، ونزف الزمان ، ونزف المكان ، فلا يجوز أن يستند الفعل إلى شيء منها ، وترفعه بأقامته مقام الفاعل وتنصب المفعول به ، بل الواجب أن تقيم زيدا مقام الفاعل ، وترفعه باسناد الفعل إليه ، وتنصب ما سواه ، والشعر المفسر المنسوب في قوله : ترفعه يعود إلى " زيد " ، والشعر الموثق المجموع في نصبها يرجع إلى الحد الذي تصرف ، ونزف الزمان والمكان *

(٨١٦) هذا رأى الخليل وابن جنى في سيبويه ٣٥٢/١ قد حذشه عن المضاف على الموضع يقول " فزعم الخليل رحة الله أن هذا يجري على الموضع لا على الحرف الذي عمل في الاسم كما أن الشاعر حين قال : فلننا بالجهال ولا الحديدا أجره على الموضع " *

ولان ابن جنى في سر الصناعة ١٤١/١ " وأظم أن الفعل إذا أوسطه حشر الجر إلى الاسم الذي بعده ، وجره الحرف فإن الجار والمجزور جميعا نفس موضع نصب بالفعل الذي قبلهما ، وذلك قولك : صرت يزيد ، فزيد مجزور وزيد جميعا في موضع نصب " *

وانظر ابن يمين ١/٨ ، ١٠ ، حاشية الصبان على الأشموني ٢٠٠/١

(٨١٧) ليس في كلام المصنف ما يشير إلى هذا الاختيار ، بل كلامه واضح فيه اختياره مجموع الجار والمجزور ، أن لا يرى ٤٠٥ *

(٨١٨) وهو ذهب الفراء أيضا ، أن لا شرح السيراني ٢٢٩/٢ وما بعدهما ، والهمس ١٦٣/١ ، وانظر ابن يمين ٧٦/٧ *

قوله : (وأما سائر المفاعيل ، فمستوية الأقدام لا تفاضل بينها إذا اجتمعت في الكلام في أن البناء لأيتها شئت صحيح غير متنع) •

اطمأن المراد من المفاعيل المصدر ، وظرف الزمان والمكان ، والجار والمجرور وكلام المصنف يحسن أن يكون جواباً عن سؤال مقدر •

بيان ذلك : أنه لما ذكر أول الفصل أن المفعول به الذي يتعدى إليه الفعل بنفسه هو المضمين لا قاضيه مقام الفاعل إذا اجتمعت معه المفاعيل التي يستقيم إقامة كل واحد منها مقام الفاعل ، قيل له : فما تقول في بقية المفاعيل إذا اجتمعت في الكلام ، ولم يكن معها مفعول صحيح هل يتعين شيء من تلك المفاعيل لا قاضيه مقام الفاعل أم هي مستوية في ذلك ؟

فأجاب بأنها بأسرها متساوية في مجرد جواز إقامة كل واحد منها مقام الفاعل فان قلت : فهل بعضها باقائه مقام الفاعل أرجح من بعض وان كانت متساوية في الجواز ؟ قلت : للنحويين فيه خمسة مذاهب :

الأول : قاله أبو البركات : أنه لا ترجيح لبعضها على بعض إذا اجتمعت •
والثاني : قاله عبد المجيد ، ونقله صاحب الأسرار أن الأحسن أن تقيم الأسماء المجرورة مقام الفاعل • (٨٢٠)

الثالث : قاله أبو الحسن ، وحكاها الصمغوني : أنه إذا كان المصدر محدوداً ، أو

(٨١٩) وهذا مذهب البصريين ، واختاره الزمخشري بدليل قوله " فمستوية الأقدام " أي يحل على التماوى •

أنظر شرح المقدمة النحوية لابن باب شاذ ص ٣٣ ، أسرار الحريري ص ٩٠ وابن يمين ٧/٢٦ ، والهمع ١/١٦٣ •

(٨٢٠) قال أبو البركات في أسرار الحرية ص ٩٠ " وزعم بعض النحويين أن الأحسن أن تقيم الاسم المجرور مقام الفاعل لأنه لو لم يكن حرف الجر لم يقيم مقام الفاعل سواه " • وأنظر ابن يمين ٧/٢٦ ، والهمع ١/١٦٣ •

(٨٢١) هو : محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن الصغيرة الصمغوني ، الكوفي ثم البغدادي كان أدبياً نحويًا ، نادم المحتط على الله العباسي ، ولد سنة ٢١٢ هـ • وتوفي في حدود ٢٧٥ هـ •

(٨٢٢)

موصوفا كان رقبته أولى من رفع الثقلين والجار والمجرور *

(٨٢٣)

الراجح نقله ابن درستويه عن الجرجسي في شرح مختصره قال : إنه إذا كان الفاعل

يتمدى إلى المفعول بحرف الجر ثم لم نسم فاعله لم يجوز أن تقيم ذلك المفعول مقام

الفاعل ، لأن معه جارا قد عمل فيه ، ولكك تقيم المصدر مقام الفاعل ، فتقول : ضرب يز

(٨٢٤)

بزيد ضربتان ، وضرب { بزيد } ضرب شديد

والمعنى : ضرب ضربتان بزيد ، وضرب شديد بزيد ، ولكن تقدم الذى فيه حرف

الجر لأنه معرفة ليلي الفعل ، ولأن المفعول به فيحسن الكلام إذا كان المرفوع هاهنا

أنظر هدية المعارفين ١٨ / ٢ ، ١٩ و ذكر السيوطي في البغية ٤٩ / ٢ أنه :

عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري النحوي أبو محمد *

له التبصرة في النحو ، وأثر أبو حيان من النقل عنه ، وله ذكر في جميع

الجوامع *

(٨٢٢) قال الصيمري في التبصرة ٩٠ / ١ (رسالة) : وإنما يقام المصدر مقام الفاعل إذا

شغل الاسم الذى تمده إلى الفاعل بحرف الجر ، لأن المصدر والالف وحروف

الجر تتساوى في إقامتها مقام الفاعل إذا لم يكن معها مفعول به صحيح *

تقول : سير بزيد فرسخان يومين ، وإن شئت رفعت اليومين ونصبت الفرسخين ،

وإن شئت نصبتهما وجعلت بزيد في موضع رفع بما لم يحسم فاعله ، وإن شئت

نصبتهما كلها ، وقد رت المصدر في موضع الفاعل *

فليس في نثر الصيمري ما يدل على ترجيح المصدر إذا كان موصوفا أو محسودا

وإنما هو قاطع بالمساواة بين المصدر والالف وحروف الجر *

ونسب السيوطي في التبع ١٦٣ / ١ هذا الرأي لابن عصفور ، واستدل بقوله

تمالى : " فإذا نفع في الصور نفخة واحدة " ثم قال : " واختار أبو حيان إقامة

الف المكان ، وظل رأيه هذا بقوله : " ووجهه بأن المجرور في إقامته

خلاف ، والمصدر في الفعل دلالة عليه فلم يكن في إقامته كثير فائدة ، وكذا

الف الزمان لأن الفعل يدل على الحدث والزمان مما يجوهه بخلاف المكان ،

فإنما يدل عليه دلالة لزوم كدلالته على المفعول به ، فهو أشبه به مسن

الذكورات فكان أولى بالإقامة *

(٨٢٣) من كتب ابن درستويه الضفوة ، ذكره ابن الأنباري أن الرزمية الألباني ٢١٣

(٨٢٤) زيادة على الأصل ينطلبها المعنى *

نكرة ، وليس المعنى له ، فأنحدث عنه قبيح وإن كان جائزا ، وهى ذلك قولك : ضَرَبَ
 يزيد الأرضَ ضربتين أمت الأرض مقام الفاعل ، ولم تقسم زيدا مقامه ، لأنه مجرور بالباء
 وترك الضربتين منصوختين على أصلهما ، فإذا قلت : ضَرَبَ يزيد على الأرض ضربتان لم تجد
 بدا من إقائه المصدر مقام الفاعل ، وهو الضربتان لأن زيدا ، والأرض قد اشتغلا بالباء ،
 (٨٢٥)
 وعلى .

(٨٢٦)
 الخاص : نقله نصر بن على قال : الترتيب فى الإسناد فى هذا الباب أن يكون إلى المقمول
 الصريح أولا ، ثم إلى المقمول بواسطة ، ثم إلى المكان ، ثم إلى الزمان ، ثم إلى المصدر ،
 وإنما كان الإسناد إلى المصدر أضعف الكلى ، لأن دلالة الفعل عليه أظهر ، والمقمول
 الصحيح لما لم يكن الفعل له إلا طيبة كان الإسناد إليه أقوى .
 (٨٢٧)

قوله : (نقول استخفَّ يزيد استخفافا شديدا يوم الجمعة أمام الأمير أن أسندت إلى
 الجار مع المجرور) .

أعلم أن هذا تصريح منه بأن القائم مقام الفاعل فى صور كون الاسم مجرورا إنما هو مجموع
 الجار والمجرور لا أحدهما .
 (٨٢٨)

وقوله : (أن أسندت إلى الجار والمجرور) يريد أنكلا نصبت المصدر الموصوف ، وتلف
 الزمان وغرف المكان كان الفعل لا محالة مسندا إلى الجار والمجرور وكان هو القائم مقام
 الفاعل .

قوله : (ولك أن تسند إلى يوم الجمعة أو إلى غيره ، وتترك ما عداه منصوبا) .

أعلم أن مدلول هذا الكلام إنما هو استواء المفاعيل فى جواز إسناد الفعل إلى كل واحد منها ،

(٨٢٥) وانظر الهج ١/١٦٣

(٨٢٦) هو : نصر بن على بن محمد أبو عبد الله الشيرازى الفارسى الفصوى النحوى
 يصرى بأبى مريم .

من هجئاته : التفسير ، شرح إيضاح الفارسى ، توفى سنة ٥٦٥ هـ تقريبا

أنظر ترجمته فى البقية ٢/٣١٤ ، ومعجم الأدباء ١٩/٢٢٤ ، ٢٢٥

(٨٢٧) وانظر الهج ١/١٦٣

(٨٢٨) أنظر تفصيل ذلك ٢٠٢

وليس فيه ما يدل على أن بعضها أرجح من بعض في ذلك ، ولا ما يدل على نفي الأرجحية .

قوله : (ولك في المفعولين الضالين أن تحدد الفعل إلى أيهما شئت) .

لقائل أن يقول : أنه يشترط في إقامة كل واحد من المفعولين الذي تحدى الفعل إليهما

بنفسه مقام الناطق ، ورفعه بإسناد الفعل إليه ألا يقع ليس في الكلام ، وقد أهمل / ط

الجنف ذكر هذا الشرط ، وأطلق الحكم بجواز إسناد الفعل إلى كل واحد من المفعولين

وليس الأمر طوعا ذكره .

قال ابن السراج : إذا أظهرت " زيدا " غير مجرور قلت : أعطيت زيدا درهما وكسيت زيدا

ثوبا ، فهذا وجه الكلام .

ويجوز أن تقول : أعطيت زيدا درهما ، وكسيت زيدا ثوبا لما كان الدرهم والثوب مفعولين

وكان لا يلزم على السامع مع الأخذ من المأخوذ منه جاز ، ولكن لو قلت : أعطيت زيدا عمرا ،

كان زيدا هو الأخذ ، لم يجز أن تقول أعطيت عمرو زيدا ، لأن هذا يلبيس ، إذ كان

يجوز أن يكون كل واحد منهما أخذا صاحبه ، وهذا لا يلبيس في الدرهم ، وما أشبهه

لأن الدرهم لا يكون إلا مأخوذا ، وإنما هذا مجاز ، والأول الوجه .

ومن هذا : أدخل القبر زيدا ، أو لبست الجبة عمرا^(٨٢٩) .

(٨٢٩) أنظر أصول ابن السراج ٣٨/١ ، ٣٩

وفصل السيوطي في الهمع ١٦٢/١ هذه المسألة فقال " أن كان الفعل ممسا

يتمدى لأكثر من واحد ، فإن كان من باب أعطى ، ففي إقامة المفعول الثاني

عن الناطق دون الأول أقوال :

لصحة وعليه الجمهور الجواز إذا أمن اللبس نحو : أعطيت زيدا درهما والأحسن

إقامة الأول .

والضع إذا لم يؤمن ، فهنوب الأول نحو : أعطيت زيدا عمرا إذ لا يدرى لو أقيسم

الثاني هل هو أخذ أو مأخوذ ؟

والثاني : الضع مطلقا .

والثالث : الضع أن كان نكرة والأول معرفة ، لأن المعرفة بالرفع أولى ، قياسا على

باب كان ، وعزه أبو ذر الحشني للفارسي .

الرابع : أنه قبيح حيثئذ أي إذا كان نكرة والأول معرفة ، فإن كان معرفة كالأول

كان في الحسن سواء ، وعزى للكوفيين .

ملحوظات الحفظ ٥٠٠/١ ، ٥١ ، وابن يحيى ٢٦/٢ ، ٢٧ .

والخ كور من صور هذا الفصل صورتان :

أولهما : قوله : (أَعْطَى زَيْدٌ دَرَهْمًا) •

الشاهد فيه : أن الفعل الذي هو " أعطى " يتعدى بنفسه الى مفعولين متباينين ،
فإذا بنيت الفعل لما لم يسم فاعله ، وأسندته الى زيد جاز فتقول : أعطى زيد درهما
تفرغ " زيدا " لا فاعلك اياه مقام الفاعل وتترك الدرهم بحالته منصوبا ، ولو عكست ، وأسندت
الفعل الى الدرهم ورفعته ، ونصبته زيدا كان أيضا جائزا ، الا أن الاسناد الى زيد
أحسن ، لأنه آخذ ، وهو فاعل في المعنى بخلاف الدرهم لا يكون الا مأخوذا ، ويستحيل
أن يكون آخذا لزيد •

وثانيهما : قوله : (كُمِيَ عَمْرُو جِبَّةً) •

الشاهد فيه : أن الفعل الذي هو " كسى " يتعدى بنفسه الى مفعولين متباينين تقول :
كسوت عمرا جبة ، فإذا قصدت إسقاط الفاعل من الكلام واقامه أحد المفعولين مقامه
جاز لك أن تقيم مقامه أى المفعولين شئت ، فتقول : كسى عمرو جبة ، وكسى جبة عمرا ،
لأنه لا يلتبس المراد ، لأن عمرا لا يكون إلا مكسي ، ولا تكون الجبة الا مكسوة الا أن
الاسناد الى عمرو أولى من الاسناد الى الجبة لأنه الفاعل في المعنى •

قوله : (لأنه عَاطٍ) •

يريد أنه آخذ ، ومناول له •

قال الجوهري : تقول : عَاطَ الشَّيْءَ تَنَاوَلْتَهُ بِالْيَدِ ، وَالْمُعَاطَاةُ : الْمُنَاطَلَةُ وَفِي الضَّلِّ :
" عَاطٍ بِخَيْرِ أَنْوَاطٍ " ^(٨٣٠) أَيْ يَتَنَاوَلُ مَا لَطَمَ فِيهِ ، وَلَا مَنَاوِلَ ^(٨٣١) •

ويتعلق بهذا الفصل بحثان :

(٨٣٠) المَطْوُ : التَّنَاطُلُ ، وَالْأَنْوَاطُ : جَمْعُ نَوَاطٍ وَهُوَ كُلُّ شَيْءٍ مُطْلَقٌ يَقُولُ : هُوَ يَتَنَاوَلُ
وَلَيْسَ هُنَاكَ مَمَالِيقُ •

يضرب لمن يدعى مالميس يملكه ، وقيل يضرب لمن يتنحل طعاما لا يقوم به

أنظر مجمع الأمثال ٢٤/٢ ، اللسان مادة " عطا " ٣٠٠١/٤ •

(٨٣١) أنظر الصحاح مادة (عطا) ٢٤٣١/٦ •

البحث الأول : قال في كتاب أسرار المربية : وقد زعم قوم أنه يجوز أن يبقى الفاعل
اللازم للفعول به ، وليس صحيح لأنك لو بنيت له للفعول به لكانت تحذف الفاعل ، وحينئذ
يبقى الفعل غير مكمل إلى شيء ، وذلك ممتنع ، لكن أن اتصل به أحد ما ذكرناه من الثلاث
(٨٣٢)
جاء أن تبني عليه .

وإذا أقيم الظرف مقام الفاعل خرج عن الظرفية ، وجعل فمولا به كريد وعمرو ، وامتنع
تضمنه حرف الجر لأن الفاعل لا يتضمن حرف الجر فكذلك وجب نقله عن الظرفية أولا ، ثم
يحد نقله عنها بقاء مقام الفاعل .
(٨٣٣)

فإن قلت : أليس المصدر لم يتضمن الحرف ، فهل ينقل أولا ؟

قلت : اختلف النحويون في ذلك :

فذهب بعضهم إلى أنه لا ينقل لأنه ليس بينه وبين الفعل واسطة وذهب آخرون إلى
أنه ينقل ، واحتجوا على ذلك بوجهين :

أولهما : أن الفعل لا يبد له من الفاعل ، والمصدر لو لم تذكره لكان لا عليه بصحة
فكان وجوده وعدمه سيات ، والفاعل لا يبد منه ، فكذلك ما يقوم مقامه ينبغي أن يجملى

(٨٣٢) أن أسرار المربية ص ٨٩ (رسالة) .

وفصل السيوطي في الهمع القول في هذه المسألة يقول ١٦٤/١ " إذا بنى الفعل
اللازم للفعول ، ففي الخائب أقوال :

أحدها : ضم المصدر كجلب أي الجلوس وعليه الزباجي وابن السيد قال أبو حيان :
ويجمل فيه اختصاص أي الجلوس المجهول .

الثاني : ضم المجهول وعليه الكسائي وهشام لأنه لما حذف الفاعل أسند الفعل
إلى أحد ما يمل في المصدر ، أو الوقت ، أو المكان فلم يعلم أيهم
المقصود فأنضم ضمير المجهول .

الثالث : أنه فارغ لا ضمير فيه وعليه الفراء .

(٨٣٣) وظل ذلك ابن الأنباري في أسرار المربية ص ٨٩ ، ٩٠ قال : " لأنه يتضمن

معنى حرف الجر ، فلو لم ينقل لميلته بالفعل مع تضمن حرف الجر ، والفاعل
لا يتضمن حرف الجر ، فكذلك ما قام مقامه " .

وانظر المختضب ١٠٢/٣ ، وابن يمين ٢١/٢ ، والهمع ١٦٣/١ .

بمفعلة المفعول الذي لا يستغنى الفصل عنه .

وثانويهما : أن المصدر إنما يذكر تأكيداً للفعل ألا ترى أن قولك : سرت سيرا بمفعلة قولك :

سرت سرتاً ، فكما لا يجوز أن تقيم الفعل مقام الفاعل ، فكذلك لا يجوز أن تقيم مقام مفع
(٨٣٤)
ما كان بمفعلة ، فذلك وجب نقل المصدر .

البحث الثاني : في بيان كيفية بناء الفعل لما لم يسم فاعله ، وما كان منه ثلاثياً

أو رباعياً صحيحاً ضم أوله ، وكسر ما قبل أخوه .

وما كان منها زائداً على الأربعة :

(٨٣٥)
فإن كان أوله التاء ضم أوله وثانويهما جوصاً وكسراً ما قبل أخوه .

(٨٣٦)
وإن كان في أوله الفاء ضم أوله وثالثه ، وكسراً ما قبل أخوه .

(٨٣٧)
وإن كان بعده الحرف الذي يضم ألفاً قلبت واواً .

(٨٣٨)
والمستقبل لما لم يسم فاعله يضم أوله ويضخ ما قبل آخره ، وهذا في الفعل الصحيح .

وأما الممثل ، فأنواعه ثلاثة بحسب انقسام الفعل إلى الثلاثي والرباعي ، والزائد عليه .

النوع الأول : في الأفعال الثلاثية ، وهي إما ماضية ، وإما مستقبلية وضروب الخاضع منها

ثلاثة ، لأن الممثل منه قد يكون فاء الفعل ، وقد يكون عنه أوله .

(٨٣٤) وانظر أسرار العربية ص ٩٠ ، وابن جني ٤١/٧ ، والبهج ١٦٣/١ .

(٨٣٥) مثل : تَدَحَّرَجَ الشيء ، تَحَوَّرَ من الأمر بانفعال الثاني للأول في الضم .

انظر الأشعري ٦٢/٢

(٨٣٦) أي إذا كان أوله همزة الوصل ضم أوله وثالثه وكسراً ما قبل أخوه مثل :

أَسْطَقَى الشَّرَابَ ، وَأَسْخَرَجَ الْعَالَّ ، فَشَبَّحَ الثَّالِثَ لِلأَوَّلِ في الضم .

انظر الأشعري ٦٢/٢

(٨٣٧) مثل : قَاتَلَ ، جَاهَدَ ، ذَاكَ تَقُولُ : قَاتَلَ ، جَوَيْدٌ ذُو كَرٍّ ، لأن ضم

الفاء يناسبه قلب الألف واواً .

(٨٣٨) مثل : يَضْرِبُ ، يَحْتَفِرُ

وانظر الأشعري ٦٢/٢

الضرب الأول : في محتل الفاء :

فان كان الفاء واوا نحو وعد قيل في المحلّ وُعِدَ بضم الواو ويجوز همز هذه الواو ، وكق
(٨٣٩)
واو ضبوطة ضا لازما .

وان كانت الفاء يا جري مجرى الصحيح . (٨٤٠)

الضرب الثاني : ما كان حرف الملة فيه في موضع الميم نحو قال ، وخاف وكال ، فتجمل (٨٤١)

في موضع الألف يا ، وتكسر فاء الفعل ، فتقول : قِيلَ ، وخِيفَ ، وَكِيلَ ، ومن المرب من
(٨٤٢)
يشم .

الضرب الثالث : ما كان حرف الملة فيه في موضع لام الفعل نحو : دَعَا ، وَرَمَى ، وَشَرَى ،
(٨٤٣)
وَرَحَى ، فانه يجري مجرى الصحيح الا أنه يبدل من ألفه وواو ، يا ، فيقال :
(٨٤٤)
دَعِيَ ، وَرَمِيَ ، وَشَرِيَ .

وما كان حرف الملة فيه يا ترك على حاله نحو خَشِيَ .

وان كان مستقبلا ، فهي على ما ذكرناه من الأصرب الثلاثة ، فتقول فيما اعطت فاؤه / واوا ٢٢٧
يُودَعُ كالصحيح ، وتقلب ما كانت فاؤه يا الى الواو ، فتقول : يُوَسَّرُ ، والأصل : يُسَّرُ ،
٩

(٨٣٩) في اللسان مادة " وعد " ٤٨٢٢/٦ " وناس يقولون : يَتَّعِدُ يَأْتَعِدُ فهو مَوْتَعِدٌ
بالحمز كما قالوا : يَأْتَعِيرُ في انتصار الجزور .

قال ابن برى : صوابه ياتعد يا تعد فهو مومعد من غير همز ، وكذلك ايتعسر
ياتسر فهو مومسر بغير همز ، وكذلك كره سيبويه وأصحابه يملونه على حركة
ما قبل الحرف المحتل ، فيجملونه يا ان أنكر ما قبلها ، وألفا ان انفتح
ما قبلها ، وواوا اذا انضم ما قبلها قال : ولا يجوز بالهمز لأنه لا أصل له في
في باب الود والبسر ، وعلى ذلك نص سيبويه وجميع النحويين البصريين .

(٨٤٥) مثل : يَسَّرَ تقول فيها يَسِيرَ (٨٤١) في الأصل (فتجمل)

(٨٤٢) الإشطام : الإتيان على الفاء بحركة بين الضم والكسر ، وقد يسمى روما ويجسوز
فيه إخلاص الضم ، فتقلب الألف واوا .

وانظر ابن يمين ٧٠/٧ ، والأشعوني ٦٢/٢ ، وحاشية الصبان على الأشعوني ٦٢/٢ .

(٨٤٣) الصواب : من ألفه التي أصلها واو لأن الواو المتطرفة المتحركة المفتوح ما قبلها
تقلب ألفا ، ندعا أصلها دَعَوَ تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا ، ولا تنقش
الواو على ما هي عليه وكذلك الياء . (٨٤٤) في الأصل (دعا) بالالف .

وانما قلبت الياء واوا لمكونها وانضمام ما قبلها ، وتقول في محتل المين : يُقال ويكّال ،
والأصل : يقول ويكيل مثل يضرب ، فنقلت حركة الواو والياء اللذان هما عين الفعل التي
فائه ، ثم قلبتا ألفا لتحرك كل واحد منهما في الأصل وانفتاح ما قبله .
(٨٤٥)

النوع الثاني : فيما يكون رباعيا .

فاما أن يكون ماضيا أو مستقبلا .

القسم الأول : في الفعل الرباعي الماضي المحتل ، وضروره ثلاثة :

أولها : ما كان موضع الفاء منه حرف الحلة ، فان كان واوا نحو : أودع فجرا ، مجسرى
الصحيح في ضم أوله وكسر ما قبل آخره ، وان كان ياء ضم أوله ، وقلب ياءه واوا لمكونها
وانضمام ما قبلها ويكسر ما قبل آخره نحو أوسر ، والأصل أيسير .

وثانيها : ما كان محتل المين ويكون بالألف نحو أطاع وأمال فانه يضم أوله ويقلب الفه
على كل حال ، فيقال : أطيّس وأيّل .
(٨٤٦)

وثالثها : محتل اللام نحو أغزى ، فيضم أوله ويكسر ما قبل آخره ، ويقلب الفه ياء على كل
حال ، ويقال عند بنائه لما لم يضم فاطمه أغزى .

القسم الثاني : في المستقبل من الفعل الرباعي المحتل ، وضروره أيضا ثلاثة :

الأول : ما احتلت فاء الفعل منه .

فان كان حرف الحلة واوا جرى مجرى الصحيح ، وان كان ياء قلب منها واوا لمكونها
وانضمام ما قبلها نحو يوتر ، ويوقّع .
(٨٤٧)

الثاني : ما احتلت عينه ألفا ، فانه يترك على حاله فيقال : يمطّاع ويكّال .

الثالث : محتل اللام ويبدل من حرف الحلة ألفا على كل حال لانفتاح ما قبلها ، فتقول :

(٨٤٥) وانظر الأشعري ٤ / ٣٢٩ وما بعدها

(٨٤٦) لأن الألف لا تقبل الكسرة فتقلب ياء ويكسر الحرف الذي قبلها .

(٨٤٧) فأصل يوتر : يوتر ، وعند بنائه لما لم يضم فاطمه قلبت الياء التي هي فاء

الكلمة واوا لانضمام ما قبلها .

وأصل : يوقّع : يوقّع فعند بنائه لما لم يضم فاطمه يضم أوله ويفتح ما قبله

آخره دون تغيير كالمصحيح ، فتقول : يوقّع .

بمطى ولفى .

النوع الثالث : فيما كان زائدا على الرصاص ، وضروره ثلاثة نحو ما تقدم .
فالممثل الفاء فى اقفل نحو اقمى ، وأصله اقمى ، فأبدل من الواو تاء ثم ادغمت
التاء فى التاء . (٨٤٨)

والممثل العين نحو اشتاق واختار ، والممثل الذم نحو احتوى واجتوى ، فقول : أتتد
فى اتتد ، وأشتيق فى اشتاق ، وأختير فى اختار ، وأحتوى وأجتوى فى احتوى واجتوى .
والممثل الميم فى انقل [نحو] أنقل ، تقول : أنقيد . (٨٤٩)
والممثل اللام حكاه حكما تقدم . (٨٥٠)

وتقول فى الممثل الفاء فى استفعل نحو استولى استولى ، والممثل الميم نحو استصاد ،
واستفاد تقول فيه : استصيد ، واستقيد .

والممثل اللام نحو استولى واستملى تقول فيه : استولى ، واستملى .

الصف السادس : (أعمال القلوب) (٨٥١)

التفسير ونصده ببحثين :

البحث الأول : قال ابن السراج : هذا الصف من الأعمال التى تنفذ مثقالى غيرك ، ولا
تكون من الأعمال المؤثرة ، وإنما هى أعمال تدخل على المبدأ والخبر ، فتجمل الخبر
يقينا أو شكا ، ألا ترى أنك إذا قلت : كنت عمرا مطلقا فأنما وقع شك فى انطلاق عمرو لا فى
عمرو نفسه ، وكذلك إذا قلت طعت زيدا فأنما استفاد المخاطب قيام زيد لا زيد ،

(٨٤٨) وأنظر الأشعري ٣٢٩/١ وما بعدهما

(٨٤٩) زيادة على الأصل يتطلب المعنى اثباتها .

(٨٥٠) فى ممثل الميم الذى على انقل واقفل نحو اختار وانقاد يجوز فيه اللغات
الثلاث كما هو الحال فى " باع "

تقول : أختور ، وأختير ، وانقود ، انقيد ، والإشمام وشراء الهزة بحركتهما
أنظر الأشعري ٢٦٤/٢ .

(٨٥١) سميت بذلك لقيام معانيهما بالقلب ، وهذه الأعمال تدخل بهد استيفاء فاعلمها
على المبدأ والخبر فتصحبها فمولين .

وأنظر الأشعري ١٨/٢ ، ١٩ ، وحاشية الصبان على الأشعري ١٨/٢ ، ١٩ .

لأنه يعرف زيدا كما يعرفه المتكلم والمخاطب ، كلاهما في المفعول الأول سواء ، وإنما الفائدة في المفعول الثاني كما كان في المبتدأ والخبر الفائدة في الخبر لا في المبتدأ ، والمفعول الأول هو الذي كان متدا ، والمفعول الثاني هو الذي كان الخبر ، فالمعلوم والمضنون هو المفعول الثاني ، والفائدة فيه ، ظوقلت : ظننت زيدا لم يجز ، وكذلك لوقت : ظمت بكرا لم يجز ، لأن المظنون والمعلوم غير زيد إنما بينا لك ظم يكسب الاقتضاء طويلا جائزا لخلو الكلام إذ ذاك عن الفائدة وكذلك لو اقتضت على المفعول الثاني قلت : ظننت مطلقا أو علمت قائما لم يجز لأن الخبر عنه غير مذكور ، فهينسر الكلام خبرا من غير خبر عنه ، وأنه محال ^(٨٥٧) .

وقد شبه أبو علي المفعول الثاني في هذا الباب بالقسم والقسم عليه قال : ان القسم إنما جاء من أجل القسم عليه ، فلا فائدة فيه إلا بعد مجيء جوابه ^(٨٥٣) .
البحث الثاني : قال أبو البركات : " ظننت " تستعمل على ثلاثة أوجه ^(٨٥٤) :
أولها : أن تكون بمعنى الظن ، وهو ترجيح أحد احتمالين على الآخر :
وثانيها : أن تكون بمعنى اليقين ، قال الله تعالى :
" وَرَأَى الْمَجْرُونَ النَّارَ فَلَوْ أَنَّهُمْ وَاقِفُوهَا ^(٨٥٥) " أي : تيقنوا ذلك وعلموه .
وقال الشاعر ^(٨٥٦) :

[٢٤] قَلَّتْ لَهُمْ ظُنُونًا بِالْفَى مُدَجِّجٌ . سَرَاتِهِمْ بِالْفَارِسِيِّ الصَّوَرِ ^(٨٥٧)

-
- (٨٥٢) أنظر أصول ابن السراج ١٢٨/١ وبإبعدها ، وسينويه ١٨/١ ، والمقتضب ٣/٩٥ ، والهمع ١٥٢/١ ، ١٥٣ .
(٨٥٣) أنظر المقصد شرح الإيضاح ٤٩٤/١ ، وأسرار الحربية ص ١٣٤ ، ١٣٥ (رسالة)
(٨٥٤) أنظر أسرار الحربية ص ١٣٢ ، ١٣٣ .
(٨٥٥) سورة الكهف الآية ٥٣ .
وانظر معاني الفراء ١٤٧/٢ ، والكشاف ٤٨٩/٢ .
(٨٥٦) قاله دريد بن الصمة ، أنظر اللسان مادة " ظنن " ٢٧٦٣/٤ .
(٨٥٧) بحره الطويل ، واستشهد به على أن الظن يستعمل بمعنى اليقين .
والمُدَجِّج : اللابس السلاح التام ، والفارسي المدجج الذي دخل في سلاحه كأنه تغطي به .

(٨٥٨)

قال الجوهرى : مراد : أى استيقنوا :

وثالثها : أن تكون بمعنى اتمهضه :

(٨٥٩)

قال الجوهرى : تقول : ظننته اذا اتمهضه .

وأما خلت ، وحسبت فيستعملان بمعنى الظن ، وأما زعت فيستعمل فى القول من غير صحة .

(٨٦٠)

قال الله تعالى : " زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا " .

(٨٦١)

قال الجوهرى : زعم زَعَمًا وزَعَمًا أى قال .

(٨٦٢)

قال ابن السكيت : ويقال للأمر الذى لا يوثق به زعم أى يزعم هذا كذا ، يزعم هذا أنه

والسرارة : اسم للجمع وليس بجمع غده سيبويه . وقال ابن بَرِي : القياس سرارة

مثل فضاة ورطاة وحرارة .

والسرورة والسرورة أدق ما يكون من نصال السهام يدخل فى الدروع .

والسرور : السرور اسم جامع للدروع وسائر الحلق وما أشبهها من على الحلق .

وسمى سروراً لأنه يسرور . فذهب طرفا كل حلقة بالصغار فذلك الحلق المسرور .

والمعنى : أعطوا ذلك وتلقوه .

لأنه أخرجه صخر الوجه ، ولا يحصل ذلك إلا مع اليقين .

وروايته فى اللسان وابن يمشى " فى الفارسي " .

أنظر شرح الميراثى للكتاب ٢٦٤/٢ (رسالة) . وابن يمشى ٨١/٧ واللسان

مادة (دجج) ١٣٢٨/٢ ، ومادة (سرا) ٢٠٠١/٣ .

(٨٥٨) أنظر الصحاح مادة (ظنن) ٢١٩٠/٦ ، واللسان مادة (ظنن) ٢٧٦٣/٤

(٨٥٩) فى الصحاح مادة (ظنن) ٢١٩٠/٦ " وأظننه وأظننه بالطاء والظاء اذا

اتمهمه " وأنظر اللسان مادة (ظنن) ٢٧٦٣/٤ .

(٨٦٠) سورة التغابن من الآية ٧ . وأنظر الكشاف ١١٤/٤ ، وغريب اعراب القسيران

٤٤٢/٢ والأشمونى ٢٢/٢

(٨٦١) " وزعت به أزعم زَعَمًا وزَعَمًا أى كملت " أنظر الصحاح مادة (زعم) ١٩٤١/٥ ،

١٩٤٢ ، واللسان مادة " زعم " ١٨٣٤/٣ وما بعدها .

(٨٦٢) هو : يعقوب ابن اسحاق أبو يوسف بن السكيت ، كان عالماً بنحو الكوفيين ، وطعن

القرآن واللغة والشعر ، وكان رواية ثقة ، أخذ عن البصريين والكوفيين كالفسراء

وأبن عمرو الشهماني وابن الأعرابي ، له تصانيف كثيرة فى النحو ومعانى الشعر

وتفسيره وابن العربى ، توفى سنة ٢٤٤ هـ ، وقيل سنة ٢٤٣ هـ ، وقيل سنة ٢٤٦ هـ

أنظر ترجمته فى : نزهة الألباء ١٣٨ : ١٤٠ ، ومراتب النحويين ص ٩٥ ، والبهية

(٨٦٣)
كذلك

(٨٦٤) وقال في شاعر اللغة : يكون بمعنى الثقل

وأما " علمت " فتعتمد على أصلها ، فتعتمد على مفعولين ، وتكون بمعنى " عرفت " فتعتمد على مفعول واحد ، قال الله تعالى : " لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ " (٨٦٥)

وأما " رأيت " فتكون من رؤية القلب بمعنى العلم ، فتعتمد على مفعولين نحو قولك : رأيت الله غالباً أي علمته

وتكون من رؤية البصر فتعتمد على مفعول واحد : نحو : رأيت زيدا أي أبصرته (٨٦٦)

وأما " وجدت " فتكون بمعنى " علمت " فتعتمد على مفعولين نحو : وجدت زيدا عالماً أي علمته كذلك

وتكون بمعنى أصحت فتعتمد على مفعول واحد تقول : وجدت الضالة وجدت أنا (٨٦٧)
٢٧٧

وتكون لازماً في نحو قولهم : وجد عليه في الغضب وجدته وجد أنا ، نقله الجوهري عن بعضهم ، وأنشد : (٨٦٨)

[٢٥] كَلَانَا رَدَّ صَاحِبَهُ بِفَهْمٍ سَاطِعٍ * عَلَى خِنَقٍ وَوَجْدَانٍ شَكِيدٍ (٨٦٩)

(٨٦٣) أنظر اللسان مادة " زعم " ١٨٣٥/٣

(٨٦٤) أنظر المرجع السابق

(٨٦٥) سورة التوبة الآية ١٠١

وأنظر الكشاف ٢/٢١١

وتكون من علم علمة فهو أعلم أي مشقوق الشقة العليا فتكون لكمة

أنظر الهمع ١/١٤٩

(٨٦٦) وأنظر ابن يعيش ٧/٨١ ، ١٨٢ ، والهمع ١/١٥٠ ، والأشعوني ٢/١٩ ، ٢٠

(٨٦٧) وأنظر الهمع ١/١٤٩ ، واللسان مادة " وجد " ٢٧٢٠/٦

(٨٦٨) فتكون بمعنى : استغنى ، أو هون ، أو حقد

أنظر الصحاح مادة (وجد) ، والهمع ١/١٤٩ ، والأشعوني ٢/٢١

(٨٦٩) أنشده اللحياني لصخر النقي ، وجره الوافر ، واستشهد به على استعمال " وجد " فعلا رزماً وحذره وجد أن من الغضب

ففي اللسان مادة " وجد " ٢٧٢٠/٦ " ووجد عليه في الغضب يجد ويجد "

يقول : وَجَدَ فِي الْحَرْنِ وَجْدًا أَنَا بِالنَّحْ • وَوَجَدَ فِي الطَّلِ وَجْدًا أَنَا وَوَجْدًا أَنَا وَوَجْدًا
(٨٧٥)
أى استغنى •

قوله : (وهى سبعة) •

لقائل أن يقول : توحيث من أفعال القلوب المتعدية إلى مفعولين وهى خارجة عن السبعة،
(٨٧١)

وما ذكره من السبعة سوى أفعال الشك واليقين •

قالوا : الأربعة الأول تسمى أفعال الشك • والثلاثة الأخيرة تسمى أفعال اليقين •
(٨٧٢) (٨٧٧)

قوله : (إذا كن بمعنى معرفة الشئ على صفة)

اعلم أن ظننت وطمعت • وما كان فى مناهض من أفعال الشك واليقين أصلها أن تتعدى إلى
(٨٧٤)

مفعول واحد كقولك : طمعت هذا الأمر • وظننت ذلك الشئ • إلا أنه قد يقع الشك فى

ثبوت صفة الشئ • أو يتعلق العلم بثبوتها له فلا يد من مفعولين • وتكون الفائدة فى المفعول
الثانى دون الأول كما قررناه فى البحث الأول • فهذا معنى قوله : (معرفة الشئ على)
(٨٧٥)

صفة) • ولو كان بمعنى معرفة الشئ نفسه كان له مفعول واحد لا غير كما ذكرناه •

فإن قلت : الضمير الموثق المستتر فى قوله " كن " يرجع إلى الأفعال السبعة أم السبع

الثلاثة الأخيرة لا غير •

• وَجَدَ أَوْجِدَةً وَوَجِدَةً وَوَجْدًا أَنَا : غيب • ورواية المهم فى اللسان :

كلانا رد صاحبه بياض • وتأنيب ووجد أن شديدا

والحق أن صخر الشئ أيا من الحطمة من ولده ففضب طيه • ولأن الحطمة

أولسنة من ولده ففضب طيه • أنظر الصحاح مادة (وجد) • واللهمان مادة

(وجد) وأسرار الصرية ١٢٣ (رسالة)

(٨٧٥) أنظر اللهمان مادة • وجد • ٤٧٢٠ / ٦

(٨٧١) فى الهمج ١٥١ / ١ • وذكر المسلك فى الفتح فىل يتعدى إلى اثنين توحيث •

وتحيث • وشعرت • ودهيت • وتبينت • وأدبت وأهتدت • ونضجت • ودهيت •

وذهب بمعنى حسب • نقله عنه (أبى أبو حيان) فى الاشتقاق ثم قال : يحتاج

فى جعل هذه من هذا الباب صحة نقل عن العرب •

(٨٧٢) وهى : ظننت • وحسبت • وخلت • وزعت •

(٨٧٣) وهى : طمعت • ورأيت • ووجدت • (٨٧٤) فى الأصل (أصلها)

(٨٧٥) أنظر ص ٢١٢ • ٢١٣

قلت : اللاحر رجوعه إلى جومها لأنها مشتركة في إثبات صفة لموصوف كما عرفت إياها بالشك وإياها باليقين ، والمراد بمعرفة الشيء تصويره على ما هو عليه من كونه مشكوكا به أو معلوما .

وفي كلام بعض تلامذة المصنف ما يوهم أن الضمير في " كن " يعود إلى الثلاثة الأخيرة لا غير ، وهي علمت ورأيت ، ووجدت ، وهو محتمل لكن ذلك يقتضي إعمال الأربعة الصقدمة ، وهي كلها في أن كل واحد منها يتعلق بالشيء على صفة كما سبق بيانه .

قوله : (تدخل على الجطة من الجتدا والخبر إذا قصد إضاؤها على الشك أو اليقين) .

اعلم أن الضمير المستتر في " تدخل " مؤنث يرجع إلى الأفعال السبعة جميعها ، والمراد أنه يدخل كل واحد منها على طريق البدل على الجتدا وخبر ، ألا ترى أنك إذا حذفست ثلثت وأخواتها كان الباقي كلاما مفيدا ، وهو زيد مطلق ، ومكر قائم ، وإذا حذفست الفعل من باب أعطيت زيداً درهما ونحوه كان الباقي غير مفيد ، وهو قولك : زيد درهم (٨٧٦)

قوله : (إذا قصد إضاؤها على الشك أو اليقين) .

اعلم أنه ربما وقع في بعض النسخ بالواو ، والصواب أنها هي صيغة " أو " الدالة على أحد الأمرين . (٨٧٧)

والصنف : أنك تنسب المفعول الثاني إلى الأول على ما هو عندك من الشك أو العلم ، وتخبر عن كل واحد منها بقطعه الدال عليه . (٨٧٨)

والمراد بالجزأين جزءا البطة الإسفة ، وهما الجتدا والخبر .

قال أبو البركات : إنما عطف هذه الأفعال ، وليست مؤثرة في المفعول به لأن لها تعلقا بها عطف فيسه ، ألا ترى أن قولك : ثلثت زيدا يدل على الثاني ، والثاني يتعلق به الأول ، وكذلك

(٨٧٦) لأن المفعولين في باب (ظفنت) وأخواتها أصلهما الجتدا والخبر بخلاف سباب

(أعطى وكسى) فليص أصلهما الجتدا والخبر .

(٨٧٧) وفي شرح ابن عيمش ٢٨/٧ بالواو ، وفي الفصل ص ٢٦٠ (أو اليقين)

(٨٧٨) وفي ابن عيمش ٢٨/٧ " وقوله : إذا قصد إضاؤها على الشك واليقين ، تحرز ما إذا قصد إلّاؤها فأنها لا تحمل شيئا " .

سائرهما *

ثم ليس التأثير شرطاً في عطف الفعل ، وإنما شرطه عطسه أن يكون له تعلق بالفعل ،
 [فإذا تعلق بالفعل] ^(٨٧٩) تعدى إليه سواء كان مؤثراً أو غير مؤثر ، ألا ترى أنك تقول :
 ذكرت زيداً ^(٨٨٠) [أعطى] فيتمدى إلى زيد وإن لم يكن مؤثراً فيه إلا أنه لما كان له به تعلق ،
 لأنه يدل على الذكور ، والذي كروا به من المذكورين يعدى إليه ، فكذلك هنا *
 وإنما وجب أن يتمدى إلى مفعولين لأنها لما كانت إنما تدخل على الصيغة والخبر بمصدر
 استثنائها بالفاعل ، وكل واحد من الصيغة والخبر لا بد له من الآخر ، فلهذا وجب
 أن يتمدى إلى مفعولين ^(٨٨٢) *

قوله : (وهما على شراطينهما وأحوالهما في أصلهما) *

اعلم أن الضمير الضمى يرجع إلى الجزأين المنصوبين على المفعولية ، وهما الصيغة والخبر ،
 والمراد بالأحوال كونهما معرفة ونكرة ، وكون الأول مفرداً ، والثاني كذلك ، أو جملة مسمى
 الجمل الأربع التي تقع خبر الصيغة أو الحوادث بالشرائط عود الضمير من الخبر إلى الصيغة ^(٨٨٣)

(٨٧٩) نقص في الأصل * أنظر أسرار العربية ص ١٣٤ (رسالة)

(٨٨٠) نقص في الأصل * أنظر أسرار العربية ص ١٣٤ (رسالة)

(٨٨١) أنظر أسرار العربية ص ١٣٤ (رسالة)

(٨٨٢) وفي ابن يمين ٢٨/٢ " ولما كانت هذه الأفعال داخلة على الصيغة والخبر ، ومحتاجة

صعلق بهما جميعاً لا بأحدهما ، أما تعلقها بالخبر فلأنه موضح الفائدة ، والصيغة

فلا بد من صاحب القصة المشكوك فيها أو الحقيقة وجب أن تنصب بهما لأن الفعل

إذا اشتغل بفاعل ورفع فجميع ما يتعلق به غيره يكون منصوباً لأنه يصير فضلة "

(٨٨٣) وهي الجملة الفعلية ، والأسمة ، والشرطية والظرفية

وزاد صاحب المشرق الجملة المركبة من القسم وجوابه نحو قولك : الضيف أقسم بالله

لأكرضه ، والجملة المركبة من أحد الطرفين كقولك : الخطبة يوم الجمعة ، وزيد

عند عمرو *

أنظر تفصيل ذلك في الورقة (٢٩ و ٣٠) من الكتاب *

على الوجه الذي ذكرناه أول الكتاب في مباحث خبر إن وأخواتها ^(٨٨٤) .

قوله : (ويستعمل أريت استحصال ثلثت) .

أعلمنا قد حكينا فيما تقدم أن الروية إذا كانت بمعنى الحلم فلا بد وأن تتحدى إلى مفعولين .

فإذا دخلت عليها همزة التعميد صارت متعدية إلى ثلاثة مفاعيل تقول : أريت زيدا عسرا

خير الناس ، ويبرئني خالد بشرا مطلقا ، فإذا حذف الفاعل من اللفظ ، بنى الفعل للمفعول

بـه أقيم أحد هذه المفاعيل الثلاثة مقام الفاعل ^(٨٨٥) ، وصار الفعل متعديا إلى مفعولين لا غير

مثل : ثلثت وعلمت وبليتهما .

قول المصنف : (أريت) بضم الهمزة وكسر الراء على البناء للمفعول به نحو ضربت .

والمراد من قوله : أنه يستعمل استحصال ثلثت باب ثلثت وأخواتها وليس المراد خصوص

" ثلثت " وكذلك ليس المراد خصوص " أريت " بل كل فعل يتحدى إلى ثلاثة مفاعيل إذا

بنيت للمفعول بضم الهمزة مفعول واحد ولم يتحد إلى أكثر من مفعولين اثنين لا غير .

والخذ كور من الصور ثلاثة :

الأولى : قوله : (أريت زيدا مطلقا) .

الشاهد فيه أن الفعل إذا كان مبنيا للفاعل كان متعديا إلى ثلاثة مفاعيل

(٨٨٤) قال الشارح في مباحث إن وأخواتها عند قول المصنف " وجميع ما ذكر في خبر

المبتدأ من أصفائه وأحواله وشراعه مقام فيه " .

اعلم أن المراد بالأصناف كونه مفردا أو جملة ، وفيما ذكره تساهل في العبارة من

وجهين : أحدهما : أنه قال أولا والخبر على نوعين مفرد وجملة ، وهما هنا

جملتهما صنفين والمأيرة بين النوع والصنف بينة .

وثانيهما : أنه فيما تقدم حصر الخبر في نوعين . واستعمل هاهنا لفظة الأصناف

وهي جمع .

والمراد بالأحوال كون الخبر مضمنا للضمير أو خاليا عنه ، وكون الخبر ظاهرا

أو مضمرا ، ومعرفة أو نكرة ، وكونه واحدا أو أكثر ، وكون الحائد منه إلى المبتدأ

طفوئا به أو قدرا ، ويؤيد الضمير منه إلى المبتدأ ، وكونه معلوما عند حذفه .

أنظر الورقة (٣٣ و ٣٤) من الكتاب

(٨٨٥) يقصد المفعول الأول لأنه هو الذي يقوم مقام الفاعل في هذا الباب

أنظر ص ١٦١ و ١٦٢ .

تقول : يَرْنِي بِكَرِّ زيدا مطلقا .

فالياء التي هي ضمير المتكلم / فمفعول أول ، وبكر فاعل ، وزيدا المفعول الثاني ، " مطلقا " ^(٨٨٦) ٢٧٨
الثالث ، فلما بنيت للمفعول أسقطت الفاعل ، وهو بكر من الكلام ، ثم أغضض ضمير المتكلم مقام
الفاعل ، ونقلت الضمير المنصوب ، وهو الياء ، إلى الضمير المرفوع وهو التاء ، وتركبت
المفعولين الأخيرين منصوبين بحالهما ، وقلت : أَرَيْتَ زيدا مطلقا على صيغة بناء الفملى
لما لم يسم فاعله .

الثانية : قوله : (أَرَىَ عَمراً ذاهباً) .

والكلام فيها على سياق ما قبلها ، ولا يفارقها الا فى شىء واحد ، وهو أن الضمير المنصوب
فى الصورة الأولى انتفى إلى مرفوع يارز ، وفى هذه الصورة انتقل إلى ضمير مستتر فى " أَرَىَ " ^(٨٨٧)
كما تراه .

الثالثة : قوله : (أين تَرَىَ بشراً جالسا) .

اعلم أن هذه الصورة تخالف ما قبلها من حيث إنها اشتملت على ظرف المكان وهو " أين " ،
وفيه بحث من جهة الفاء الظرف وعدم الخائى .

قال سيبويه : تقول : أين تَرَىَ عبد الله قائما ، وهل تَرَىَ زيدا ذاهبا ولانظن ، عمرا مطلقا ^(٨٨٨) .
قال أبو سعيد : مراد سيبويه أنك إذا جعلت قائما المفعول الأول فقد تقدم الفعل على
المفعولين جميعا فوجب نصب فیهما ، ويكون " أين " ظرفا ملحقا فى صلة قائم ^(٨٨٩) .
ثم قال سيبويه : فان قلت : أين ، وأنت تريد أن تجعلها بمنزلة فيها إذا استغنى بها ^(٨٩٠)
الابتداء .

(٨٨٦) فى الأصل (وزيد) (٨٨٧) وانظر ابن يحيى ٢ / ٢٩٠ .

(٨٨٨) فى سيبويه ٦٢ / ١ . وتقول : أين تَرَىَ عبد الله قائما ، وهل تَرَىَ زيدا ذاهبا
لأن هل وأين كأنك لم تذكرهما ، لأن ما بعدهما ابتداء ، كأنك قلت : أترى زيدا
ذاهبا ولانظن عمرا مطلقا .

(٨٨٩) أنظر شرح السيرافى للكتاب ٢ / ٦٣١ ، ٦٣٢ (رسالة)

(٨٩٠) فى الأصل المخطوط " تجعلها " ، وفى سيبويه " تجعلها " .

(٨٩١)

قلت : أين ترى زيدا ، وأين ترى زيدا

بمعنى أنك إذا جمعت أين خبرا كقولك : أين زيد في الدار ، وفي الدار زيد ، ثم جمعت بالذين بعد أين جاز الإعمال والإلقاء ، فحصر بمفردة قولك : قائما فقلت زيدا بإعمال قلت ، وقام . فقلت زيد بالرفع والإلقاء الذين كما سيأتيك تفسيره . (٨٩٢)

ويجوز أن تقول : أين ترى زيدا قائما على أنه تجعل أين خبر زيد ، وتلحق " ترى " وتنصب " قائما " على الحال ، فالحاصل أن الدار إذا توسطت بين المبهمة والفعل كنت مخيرا في الطرف إن شئت جعلته أحد المفعولين ، وجعلت بشرا المفعول الآخر ، ونصبته جالسا على الحال من " بشر " .

وإن شئت ألغيت الطرف ، وجعلت بشرا مفعولا أولا وجالسا مفعولا ثانيا .

ويجوز أن تلحق على الفعل الذي هو " ترى " لتوسطه ، وترفع بشرا بأنه مبتدأ ، ويكون الطرف خبرا قدما ، وحيث يكون جالسا منصوبا على الحال . (٨٩٣)

قولوه : (ويقولون في الاستفهام خاصة : متى تقول زيدا مطلقا) .

اعلم أن قال : ويقول في الأصل ليس له مفعول صحيح ، وإنما يتعدى إلى المصدر فسمى قولك : قلت حقا ، وقلت باطلا ، وقلت كذا ومعناه : قلت قولاً حقا ، وقولاً باطلا ، فحذف المصدر ، وأقيمت صفة مقامه . (٨٩٤)

وتقع الحكاية أيضا بعد القول ، أو ما هو في معناه ، ولا تقع الحكاية في فعل غيره ، إلا تراءت تقول : قال زيد عمرو شاخص ، وقال بكر ركب الأمير ، ولو قلت : ضرب زيد الأمير راكباً ونحوه لم يكن كلاماً ، فإذا وقع بعد القول اسم مرفوع فهو مرفوع بأنه مبتدأ خبره محذوف أو خبر مبتدأ محذوف ، تقول : الذي أخذت مائة عشر درهماً ، وأنت تقول : ثلاثون درهماً ، فمضرون مرفوع بأنه خبر الذي ، وثلاثون مرفوع بأنه خبر مبتدأ محذوف كأنه قال : هو ثلاثون درهماً لان القول ليس له مفعول ، وإنما المرفوع بعده جملة محكية أو مقطوعة مسننة

(٨٩١) أنظر سيبويه ٦٢/١ ، وشرح السيراني ٦٣٢/٢ (رسالة) .

(٨٩٢) أنظر ص ٢٣٧ وما بعدها .

(٨٩٣) في الأصل المخطوط " منصوب " والصواب بالنصب خبر يكون

(٨٩٤) وأنظر ابن يمين ٧٩/٧ .

(٨٩٥)

جطة كما عرفت *

وتقول إذا أقبل قلت : شجاع * وإذا أدبر قلت : طار * وإذا غضب قلت : حليم يرفع جوع
هذا على تأويل أنه يقتطع من جطة حكية * وأنه خبر لحدثاً محذوف * والمعنى قلت :
هو شجاع وهو طار * وهو حليم *

فان قلت : فهل لهذا الجمل الحكية بعد القول محل من الإعراب ؟
قلت : قال أبو حميد : الجطة الواقعة بعد القول في محل النصب لأنها في موضع المصدر
أى قلت هذا القول * والجمل كلها حكية بعد القول في لغة أكثر العرب * إلا أن ترمض
معنى كلامه فنصب على المصدر فتقول لصن قال : لا إله إلا الله * أو الحمد لله
أو محط رسول الله قلت : حق * ولحق قال : علي بن الله * وإن الضمير يجتمعان
قلت : باطلا * ولحق قال : زيد عالم قلت : حقاً أو باطلا على ما يصح عندك من ذلك *
(٨٩٦)
ولا تجوز الحكاية إذا أردت هذا المعنى * فهذا ذهب أكثر العرب لكن منهم من يجرى
القول مجرى الدلن * فينصب به فحولين * وينصح أن الشدة بعد القول
(٨٩٧)
قال أبو الحسن : لذلك أربع شرائط * أن يكون مستقهما عنه * وللخطاب ولفظ الاستقبال *
وأن يفصل بين حرف الاستفهام * والفعل المستفهم عنه بأجنبي غير الظرف *
(٨٩٨)

(٨٩٥) وأنظر تفصيل الصالة في المعنى ٤١٢/٢ وما بعدها *

(٨٩٦) أنظر شرح السيرافي للكتاب ٦٣٥/٢ وما بعدها (رسالة)

(٨٩٧) أنظر الهمع ١٥٦/١

(٨٩٨) هذه لغة بني سليم

وأنظر سيبويه ٦٣/١ والهمع ١٥٢/١

والأشعري ٣٧/٢ * ٣٨ * وحاشية الصبان ٣٧/٢ * ٣٨

(٨٩٩) ذكر في الهمع أن هذه الشروط على لغة جمهور العرب * وقيل لا يضر الفصل مطلقاً
ولو بأجنبي وعليه الكوفيون وأكثر البصريين ما عدا سيبويه والأخفش * وقيل تتمون
الحكاية في غير المضارع والمضارع لغير المخاطب *
أنظر تفصيل هذه الصالة في :

سيبويه ٦٢/١ * ٦٣ * وابن يمين ٧٩/٧ * والمعنى ٤١٢/٢ وما بعدها

والهمع ١٥٦/١ * ١٥٢ * والأشعري ٣٦/٢ : ٣٨ * وحاشية الصبان ٣٦/٢ : ٣٨ *

وأبو سعيد : لم يعتبر الاستقبال شرطاً في إعمال القول ، وسوى بين قولك : متى قلت ، ومتى تقول (٩٠٠) .

والذكر من الصغر الثلاثة :

أولها : قوله : (متى تقول زيداً مطلقاً) .

الشاهد فيه : أن " متى " للاستفهام ، وتقول للمخاطب ، ولفظ الاستقبال ، ولم يقع بين حرف الاستفهام وبين الفعل المستقبل فصل بأجنبي ، فيساغ بذلك إجراء القول مجرى بساط التفت ، ونصب زيد بأنه مفعول أول ، ونصب " مطلقاً " (٩٠١) بأنه مفعول ثان . وهذا مذهب بعض العرب ، والأكثر منهم على خلافه .

ولقائل أن يقول : قول الصنف : (ويقولون في الاستفهام خاصة) : فيه تساهل في العبارة من وجهين :

الأول : أنه أطلق الحكم بجوازه في صور الاستفهام ، وليس الأمر كذلك وإنما هو مقيد بما ذكرناه من الشروط (٩٠٢) .

الثاني : أن المراد من قوله : (ويقولون) بعض العرب لا كلهم وليس اللفظ يدل بوضعه على إرادة ذلك .

٢٢٨
ط

وثانيها : قوله : (أنقول / عمراً ذاهباً) .

الشاهد فيه : أنه أدخل هزة الاستفهام على الفعل المستقبل للمخاطب ، وهو تقول ،

(٩٠٠) أنظر شرح السيرافي ٢/ ٦٣٥ (رسالة)

وفي الجمع ١/ ١٥٢ " وذهب السيرافي إلى جواز إعمال الماضي بشروط الضارع ، وذهب الكوفيون إلى جواز إعمال الأمر بشروطه أيضاً ، وذكر ابن مالك لإعمال الضارع شرطاً خاصاً وهو أن يكون للحال لا للاستقبال ، وأنكره أبو حيان ، وقال لم يذكره غيره ، وشرط السهيلي ألا يحدث الفعل باللام نحو : أنقول لزيد عمرو مطلق ، لأنه حينئذ يبعد عن معنى الدلن لأن الدلن من فعل القلب ، وهذا قول ممنوع " وأنظر الأشموني ٢/ ٣٧

(٩٠١) في الأصل (عمرو) وليس له ذكر في الصالحة (٩٠٢) في الأصل (وتقول) .

(٩٠٣) أطلق الصنف الاستفهام دون غيره من الشروط لأنه المتفق عليه من معاني النحاة

بخلاف باقي الشروط ، فإنها غير متفق عليها .

فَنَصَبَ بِهِ * عَمَّا * بِأَنَّهُ يَفْعُولُ أَوَّلَ * وَ * ذَاهِبًا * بِأَنَّهُ يَفْعُولُ ثَانٍ * وَالْمَعْنَى : أَنَّهُ
عَمَّا ذَاهِبًا *

قَالَ أَبُو سَمِيدٍ : وَكَذَلِكَ أَقَلْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا * فَجَعَلَ الْحَاضِرَ وَالْمُنْتَظِلَ مِثْلًا فِي الْأَعْمَالِ
وَتَالِثًا : قَوْلُهُ : (وَأَكَلَّ يَوْمًا يَقُولُ عَمَّا مُنْطَلِقًا) *

أَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الصُّورَةَ تَفَارِقُ مَا قَبْلَهَا فِي أَنَّهُ قَدْ وَقَعَ فِيهَا ظَرْفُ الزَّمَانِ فَاصِلًا بَيْنَ هِزَةِ الِاسْتِفْهَامِ
وَبَيْنَ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ تَقُولُ * (٩٠٥)

قَالَ أَبُو سَمِيدٍ : إِذَا قُلْتَ : أَكَلَّ يَوْمًا يَقُولُ عَمَّا مُنْطَلِقًا * فَلَا اسْتِفْهَامَ قَدْ وَقَعَ عَلَى تَفْصِيلٍ *
لِذَلِكَ جَعَلَ فِي مَعْنَى تَالِثٍ * وَكُلُّ يَوْمٍ لَمْ يَفْصَلْ بَيْنَ الْفِعالِ الِاسْتِفْهَامِ وَبَيْنَ تَقُولُ * كَمَا لَمْ
يَفْصَلْ فِي قَوْلِكَ : أَكَلَّ يَوْمًا تَعْرِيسَ * وَكَأَنَّكَ قُلْتَ : أَزِيدُ تَعْرِيسَ كُلِّ يَوْمٍ * * فَكَذَلِكَ هَذَا
كَأَنَّكَ قُلْتَ : أَتَقُولُ عَمَّا مُنْطَلِقًا كُلِّ يَوْمٍ * (٩٠٦)

فَإِنْ قُلْتَ : فَلَمْ يَجْعَلِ الْقَوْلُ نَازِلًا مَنُورَةً الظَّنِّ فِي الِاسْتِفْهَامِ خَاصَّةً

قُلْتَ : قَالَ أَبُو سَمِيدٍ : لِأَنَّهُ أَكْثَرُ مَا يَقُولُ الْحَكَمُ لِمَخَاطَبَةِ أَتَقُولُ كَذَا وَكَذَا فِي كَذَا إِذَا أَرَادَ
مَا يَحْتَقِدهُ وَيُتَلَمَّه *

فَإِذَا قِيلَ : أَتَقُولُ : النِّهْيُ حَرَامٌ مَعْنَاهُ أَتَالِثُ * أَوْ تَحْتَقِدهُ ذَلِكَ * وَفِي التَّلَاقِ كَرَّةً * فَذَلِكَ
أَجْرُهُ مَجْرَى الظَّنِّ فِي صُورِ الِاسْتِفْهَامِ * (٩٠٧)

وَقَدْ احْتَجَّ الْمُصَنِّفُ عَلَى صِحَّةِ هَذَا الْقَوْلِ بِبَيِّنَاتٍ مِنَ الشَّعْرِ :
الْأَوَّلُ : قَوْلُهُ مِيبُوسَ عَنِ الْكَلْبِ (٩٠٨)

(٩٠٤) قَالَ السِّيرَافِيُّ فِي شَرْحِهِ لِلْكِتَابِ ٦٣٥/٢ * وَفِيهِمْ مَنْ يَجْعَلُهُ بِمَنُورَةِ الظَّنِّ إِذَا
اسْتَفْهَمَ الْمَخَاطَبَ خَاصَّةً * فَتَقُولُ : أَتَالِثُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا * وَأَتَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا طَعْسَ
مَعْنَى أَتَالِثُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا وَأَتَالِثُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا * وَأَنْظُرُ الْهَجْعَ ١٥٧/١

(٩٠٥) وَأَنْظُرُ مِيبُوسَ ٦٢/١

(٩٠٦) أَنْظُرْ شَرْحَ السِّيرَافِيِّ ٦٣٧/٢ (رِسَالَةٌ) * وَابْنُ يَحْيَى ٧٩/٢ وَالْهَجْعَ ١٥٧/١

(٩٠٧) أَنْظُرْ شَرْحَ السِّيرَافِيِّ ٦٣٥/٢ (رِسَالَةٌ)

(٩٠٨) قَوْلُهُ الْكَلْبُ بْنُ زَيْدٍ الْأَسَدِيُّ مِنْ قَصِيدَةٍ يَنْدَحُ بِهَا ضَرْعًا عَلَى أَهْلِ الْيَمَنِ

أَنْظُرْ مِيبُوسَ ٦٢/١

[٢٦] (أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لَسْتُمْ تَقُولُونَ) * لَمْ يَكُنْ أَيْبُكَ أَمْ جَاهِلِيْنَسَا (٩٠٩)

الشاهد فيه : أنه أعل " تقول " على ثلثين ، وينولوي المفعول الأول وجهها لا المفعول

الثاني *

وفى شعره :

أَنسُوا مَا تَقُولُ بَنِي لَسْتُمْ تَقُولُونَ * لَمْ يَكُنْ أَيْبُكَ أَمْ مَنَا وَمِنْهَا (٩١٠)

عَلَى الرَّأْيِ الْكَانَةِ لَمْ يَرُدَّهَا * وَلَكِنْ كَانَ غَيْرَ مَكَايِيدِنَسَا

قال عبد المجيد : يريد أهل اليمن ، وينولوي هم ؛ ينولوي بن غالب بن مالك بن النضر ،

وهو قريش ، يريد : أنظن أن قريشا تخفل عن هجاء شعراء نضر ، والقبائل التي منها هؤلاء

الشعراء ، فقد تعرضوا لسب قريش فبهم بمنزلة الذي يربى رجلا ، فقل له : لِمَ رَهْمَتَهُ ،

فقال : إِنَّا رَهْمْتُ كَانَتِهِ وَلَمْ أَرَهُ ، وكان غرضه أن يصيب الرجل ، فيقول : من هجسا

بنى كنانة وبني أسد ، ومن قَرَبَ نفسه من قريش فهو تعرض لسب قريش يحرض عليهم الخلفاء * (٩١١)

(٩٠٩) البيت من قصيدة من بحر الوافر ، واستشهد به على استحصال تقول بمعنى تظن ،

وأنه لا يأمن من الفصل بين الاستفهام والقول بمفعول القول وهو " أَجْهَالًا " جمع

جاهل مفعوله الثاني ، وينولوي مفعوله الأول ، ولمر أَيْبُكَ معترض بين المخطوف

والمخطوف عليه وخبره محذوف أي قسى ، وأم صادلة للهمزة ، والألف للاشباع

والشجاهل : من يستعمل الجهل وليس من أهله *

وانظر سيبويه ٦٣/١ ، والحقائب ٣٤٩/٢ ، وشرح السيرافي ٦٣٨/٢ (رسالة)

وابن حميش ٧٩/٧ ، ٨٥ ، والأشعرى ٣٨/٢ ، والفضل ص ٢٦٠ ، والمهجع ١٥٧/١

وشواهد الميني ٣٧/٢ ، والخزانة ٨٦/١ ، ٢٤/٤ ، وشرح السيرافي ٦٣٨/٢ *

(٩١٠) في الفضل ص ٢٦٠ * وأنكر بعض الفضلاء ذلك وقال إن بيت الكهت :

أَنوَامًا تَقُولُ بَنِي لَسْتُمْ تَقُولُونَ * لَمْ يَكُنْ أَيْبُكَ أَمْ مَنَا وَمِنْهَا *

وفى ابن يحيى * وقال ابن الصنوفى أنشد ه سيبويه للكهت ولم أره في ديوانه

والذي في ديوان شعره * ثم ذكر البيتين

ورواية البيت الثاني * عن الراعي *

أنظرها في ابن حميش ٧٩/٧ ، وهامش سيبويه ١٢٣/١ هارون

(٩١١) وانظر الخزانة ٨٦/١ ، ٢٤/٤ *

(٩١٢)

الثاني : قول عمر بن أبي ربيعة :

[٢٧] (أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونُ يَمِينِهِ غَدٍ •• فَمَتَى تَقُولُ الدُّارُ تَجْمَعُنَا) (٩١٣)

الشاهد فيه : أنه نصب الدار ، تقول " كما تنصبها به " تظن " ، والدار المفعول

الأول ، وقوله : تجمعا جملة فعلية في موضع المفعول الثاني لتقول •

وحكى الأصماني أن صاحبة عمر لما حجت أرسل إليها عمر فوعدها أن تزوره ، فأعطى الرسول الذي بشره بذلك مائة دينار ثم لما أتته التمت منه أن يشيعها إذا صدر الناس ، ففعل ذلك لتوفيقها قال وقد شيعها القصيدة الذي منها هذا البيت ، وهو من قولها فحكاه ، وأعطى القول أعمال الـان ، فنصب به الدار ، وعنى بها البصرة •

وقال أبو محمد : كأنها قالت : ترحل غدا أو بعد غد ، ثم قالت : بل ترحل غدا ، وغد قبل بعد غد ، تريد أن تحرف حاله من بعدها وحزنها على فقد ما ويرى الدار على أنه صعدا ، وتجمعا خبره • وحينئذ تكون الجملة محكية بعد القول ، ولا تكون من قبيل ما نحن فيه •

(٩١٢) من قصيدة مطلعها : قال الخليل غدا تصدنا •• أو شيعه أفلا تشيئنا

أنظر ديوانه ص ٢٢٧

(٩١٣) البيت من بحر الكامل ، واستشهد به على نصب " تقول " المفعولين وهما " الدار " وجملة " تجمعا " كما هو الحال في تظن •

والرحيل : اسم ارتحال القوم للمسير

والمحنى : يقول لرفيقه : إن رحيل الأخت غدا ، فتى تظن الدار تجمعا بهم وأنظر سيبويه ٦٣/١ ، والمقتضب ٣٤٩/٢ ، وشرح السمراني ٦٣٩/٢ (رسالة) واللسان ١٦١١/٣ مادة " رحل " ، وابن جوش ٨٠/٧ ، ٨١ ، والمفضل ص ٢٦٠ ، ١٦١ •

(٩١٤) وهو أحد بن طهمة الأصماني الكرائي ، وقيل هو الحسن بن عبد الله أبو علي الأصماني •

كان صاحب لغة ، جيد المعرفة بفنون الأدب ، إماما في النحو أخذ عن الباهلي صاحب الأصمى والكرواني صاحب الأخفش ، وكان يحضر مجلس الزواج وله من التصانيف : النوادر ، خلق الإنسان ، نقص على النحو ، وغيرها ألف قصيدة على ألف قافية عرضت على أبي حاتم السجستاني فأعجب بها قال حمزة : ولقد أنشد فيها في سنة عشر وثلاثمائة وله ثمان وتسعون سنة •

(٩١٥)

قوله : (وَمَنْ سَلِمَ يَجْعَلُونَ بَابَ قُلْتِ أَرْجَعَ سَلِمَ) أنت

اعلم أن بني سلوم بنهم السنين لم تشتروا في إجراء القول مجرى الدان كون الفعل مستقما عنه

(٩١٦)

بلى الفعل المستقما عنه وغيره سوان في وقوعه موقع أنت ونصب ما بعده به

فإن أبو سميد : ومن العرب من يعلو القول إعطال الدان على كل ما يعلو : تقول : قلت : زيد

(٩١٧)

من الملقا : كما تقول : طمت زيدا من الملقا : وأنت خالد إذا جأ ففقد الهولك أن هذا السب

العرب في " تقول " ونحوه ثلاثة :

(٩١٨)

الأول : وطيه الأثر أنه ليس له مقول به يند به

~~~~~

والثاني : أنه ينزل منزلة " أنت " و " طمت " في سورون الفعل مستقما عنه

(٩١٩)

فينصب مقولين ولا يجوز الاقتدار على أنت ما

والثالث : أنه يجوز إيجاره مجرى الدان والطم في عطيه في مقولين سواء كان الفمصل

(٩٢٠)

الذي هو تقول مستقما عنه أو لم يكن أما بينهما فيدا تقدم

• أنار ترجمته في صحيح الألباء ١٣٩/٨ : ١٤٥ • والبخية ٢٣٦/١ : ٣٢٧ •

• ٥٥٩ •

(٩١٥) وفي سيبويه ٦٣/١ • وزعم أبو الخطاب • سأله عنه غير مرة • أن ناسا من العرب

يوقن بعضهم • ومن بنو سلوم يجعلون باب قلت أجمع على " أنت "

(٩١٦) في الألس ( ينو ) والدواب " بنى " اسم أن

أنار الجمع ١٥٧/١ • والأشعوني ٣٧/٢ • ٣٨

(٩١٧) واختلف النحاة في أعماله باقيا على معناه أو فصحته معنى الدان ناسا بنى على

التفحص • والألم وابن خروف وصاحب البصيا على أعماله باقيا على معناه •

أنار تفصيل المسألة في الجمع ١٥٧/١ • والأشعوني ٣٧/٢ • ٣٨ • وحاشية

الديان على الأشعوني ٣٧/٢ •

(٩١٨) أنار شرح الصيرافي ٦٣٤/٢ ( رسالة )

(٩١٩) أنار سيبويه ٦٢/١ • وشرح الصيرافي ٦٣٤/٢ • والحاشي ٤١٦/٢ • والمجمع

• ١٥٦/١ •

(٩٢٠) وأنار سيبويه ٦٢/١ • ٦٣ • وشرح الصيرافي ٦٣٤/٢ • والمجمع ١٥٧/١

(٩٢١) أي على لغة بني سليم •

• وأنار الجمع ١٥٧/١ •

توليه : ( ولها ما خلا حسبت ، وخلت ، وزعت ما من آخر لا تتجاوز عليها فمولا واحدا ) .

أظم أن الضمير المؤنث في ( ولها ) يرجع إلى ما ذكره من أفعال القلوب المبهمة ، وتوليه ( تتجاوز ) بتامين محجج من فوق ، وفتح الواو على البناء للفاط ، وفي قوله : ( لا تتجاوز عليها ) ضوران :

أحدهما : مؤنث مرفوع مستتر يرجع إلى ما عدا الأفعال الثلاثة .

والآخر : ضمير مؤنث مجرور يعود إلى المحاشي الآخر .

والمعنى : أن ما ذكره من الأفعال السبعة ينقسم قسمين :

أحدهما : لا يتوجه على غير التعمد إلى الفعلين ، ولا يكون له وجه سواء وذلك في

ثلاثة أفعال منها ، وهي : حسبت ، وخلت ، وزعت ، وما تصرف من مستقبل ذلك وغيره .

والثاني : له وجه غير ذلك ، وذلك في أربعة منها ، وهي : أنفث وطلعت ، ورأيت ، ووجدت

وتعمد إلى الفعل واحد لا غير كما سنبينه .

أولها : " أنفثت " يجوز أن تستعمل بمعنى انهمكت ، فتعمد إلى الفعل واحد .

(٩٢٣)

تقول : أنفثت زيدا ، إذا انهمكته / ، وزيد ظنون أي ضمه

وإذا قلت : أنفثت زيدا خارجا ، فإنما وقع الظن بخروجه .

(٩٢٤)

ومنه قوله تعالى : ( وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنٍّ ) بالظاء كما هي قراءة ابن كثير وأبي

عمر والكسائي وحفص .

والمعنى : أنه ليس بضمهم على الغيب ، بل هو التهمة فيما يخبره عن الله تعالى (٩٢٥)

(٩٢٢) في الفضل ص ٢٦١ " لا يتجاوز " بالياء

(٩٢٣) أنظر ص ٢٦٤ ، وسيبويه ٦٤/١

(٩٢٤) سورة التكوين الآية ٢٤

وقال الزمخشري : " بظنن " بضمهم من الظن : وهي التهمة ، وفي مصحف

عبد الله بالظاء وفي مصحف أبي بالضاد : وهو الهمز ، وكان رسول الله صلى الله

عليه وسلم يقرأ بهما .

أنظر الكشاف ٢٢٥/٤ بتصرف

(٩٢٥) أنظر محاشي الفراء ٢٤٢/٣ ، ٢٤٣ ، والإتحاف ٢٣٤

وقرأ باقى الثمانية " بضنين " بالاضاد ، أى يخيل فيكم الغيب ولا يخبر به حتى يأخسه  
(٩٢٦)  
عليه حلوانا كما هى عادة الكتبة .

و " طى " يخلق بالفعل على كل واحد من القراءتين .

وثانيهما : ( " طمت " بمعنى عرفت ) :

وذلك يعمد إلى مفعول واحد ، كقولك : عرفت زيدا

والفرق بين هذا وبين قولك : طمت زيدا مطلقا إذا جمعت : مطلقا المفعول اثنان أنك

لم تخبر عن علم حدث بزید ، وإنما تخبر عن طم حدث لك بانطلاقه .

وإذا قلت : زيدا كان المسمى أنك طمت ذاته إذ ذاك ، ولم تكن عالما بها قبل ذلك بعد لول

الاسم ، وكل واحد منهما من أفعال القلوب ، إلا أن القصور في المسمى إلى مفعولين

الإخبار عن ثبوت صفة لزید فلم يكن بعد من تعديه إلى مفعولين ، والقصور في المسمى

إلى مفعول واحد الإخبار عن العلم بذات زيد لاغير ، فلذلك يلزم يحتج إلا إلى مفعول واحد .  
(٩٢٧)

وثالثهما : " رأيت " إذا أردت به رؤية العين تسمى إلى مفعول واحد ، كما أن أبصرت

كذلك ، فقول : رأيت زيدا ، كما تقول : أبصرت زيدا .

(٩٢٨)

فأما إذا كانت الرؤية للقلب تعدت إلى مفعولين ، ولم يجز الاقتصار عليها كما قررناه .

ورؤية القلب قد تكون علما ، وقد تكون ظنا ، قال الله تعالى في يوم القيامة :

" إِنَّمَا يَرَوْنَهُ بِحُجُبٍ " وَنَرَاهُ قَرِيبًا (٩٢٩) فالرؤية الأولى بمعنى الظن والحسبان والرؤية الثانية

بمعنى العلم واليقين .

والجنى : أحسبونه بعيدا ، ونحن نعلمه قريبا .

(٩٢٦) أنظر الكشف ٢٢٥/٤ ، والاتحاف ٢٣٤

(٩٢٧) وأنظر ابن جني ٨١/٧

(٩٢٨) أنظر ص ٢١٥

(٩٢٩) سورة الماعج الآية ٦٠٦

وأنظر معاني الفراء ١٨٤/٣ ، والكشاف ١٥٧/٤

رابحها : " وَجَدْتَ " فإن أردت به العلم ، ووجود القلب للشيء ، فهو يمتد إلى الشيء  
 مفعولين كقولك : وَجَدْتَ زيداً رجلاً فاضلاً أى علمته كذلك وإن أردت الإصابة والإدراك قلت  
 وَجَدْتَ الضَّالَّةَ ، وَجَدْتَ مَا ضَاعَ مِنِّي ، وكذلك تقول : طلبت زيدا فوجدته أى أصبته وأدركته  
 قوله : ( وكذلك : أَرَيْتَ الشيءَ بمعنى أَبَصَّرْتَهُ أو عَرَّفْتَهُ ) (٩٣١)

اعلم أن المصنف لما فرغ من الكلام في الأفعال السبعة ألحق به الكلام فيما يستعمل استعمالها  
 كما فعل ذلك أولاً فيها يفتتحه إلى مفعولين وذكر من ذلك صورتين :

الأولى : قوله : ( أَرَيْتَ ) بضم الهمزة وكسر الراء على البناء للمفعول به  
 اعلم أن " أَرَيْتَ " على البناء للمفعول قد يكون مفعولاً عن رأى بمعنى علم أو ظن فيتمسك به  
 إلى مفعولين كما بينا ، في الفصل المتقدم (٩٣٢)

وقد يكون مفعولاً عن رأى بمعنى أبصر ، أو رأى بمعنى عرف ، فيتمسك به إلى مفعول واحد لا غير ،  
 نقول : أَرَيْتَ الشيءَ على البناء لما لم يسم فاعله ويكون متمكناً إلى مفعول واحد ، كما أن  
 أبصرته منياً لما لم يسم فاعله يتمسك به إلى مفعول واحد ، وكما أن قولك : عَرَّفْتَهُ مبنياً  
 للمفعول ، له مفعول واحد لا غير .

قوله : ( وضعه قوله تعالى : " وَأَرْنَاكَ مَنَاسِكَكَ " ) (٩٣٣)

اعلم أن الضمير المجرور في قوله " وضعه " يرجع إلى ما كان من الرؤية مفعولاً عن رأى بمعنى  
 أبصر أو عرف .

(٩٣٠) وانظر ص ٢١٥

(٩٣١) في الفصل ص ٢٦١ ، وابن جيمس ٨١/٢ " بَصَّرْتَهُ أو عَرَّفْتَهُ " .

(٩٣٢) انظر ص ٢٤٩ وما بعدها ، وابن جيمس ٨٢/٧

(٩٣٣) في الفصل ص ٢٦١ ( قوله عز وجل )

(٩٣٤) سورة البقرة الآية ١٢٨ .

وانظر ابن جيمس ٨٢/٧

قال في الكشف : أرنا منقول من رأى بمعنى أبصر أو عرف ، وله لك لم يعجوز محمولين \*  
 (٩٣٥)  
 والهمنى : بفتحنا مضبداً أو عرفناهما ، وتصل : هذا بحثنا \*  
 وأصل " أرنا " أرأينا ، فحذفت الهجزة التي هي عين الكلمة في جميع تصاريف الفعل الصنقل  
 (٩٣٦)  
 تخفيفاً ، وصارت الراء محركة بحركة الهجزة ، وهي الكسرة ، وهي قراءة نافع وحقة والكسائي \*  
 وقرأ ابن كثير ويصوب بإسكان الراء ، ووجهه : أنهم شبهوا الضنقل بالضميل ، فمكثوا كما  
 (٩٣٧)  
 مكثوا عين الكلمة في نحو : ففخذ ، وكثف \*  
 (٩٣٨)  
 وقرأ أبو عمرو بالاختلاس محافظة على الأصل بقدر الإمكان \*  
الدورة الثانية : قوله : ( وأنقول : أن زيدا ضالمق )  
 اعلم أنه ذكر في الفصل المتقدم أن القول قد ينزل منزلة الدان ، فيتمدى القول ونحوه إلى  
 (٩٣٩)  
 محمولين ثانياً بيناهم نقطة \*  
 وقال في هذا الفصل إن القول قد ينزل منزلة التفوه ، فيتمدى القول إلى محمول واحد \*  
 كما يتمدى " أنفوه " إلى محمول واحد ، فإذا قلت :  
 أنقول : أن زيدا ضالمق ، فحذفت حقة أن ، وكانت مع محمولها من الاسم والخبر واقعة موقع  
 (٩٤٠)  
 محمول واحد \*

(٩٣٥) أنظر الكشف ٣١١/١ ٣١٢ \* (٩٣٦) أنظر تقريب النشر ص ٩٤  
 (٩٣٧) أنظر الكشف ٣١١/١ \* وتقريب النشر ص ٩٤ \*  
 (٩٣٨) قال في تقريب النشر ص ٩٤ " واختلف عن أبي عمرو ، فروى كثير من الرواة عن  
 من الرواة كذلك ، وروى الآخرون عنه الاختلاس وروى الداني ومن وافقه من  
 الصارفة الإسكان للموسى والاختلاس للدوري ، والهاقون بالإشمام ، وكذا روى  
 الداجوني عن هشام \*  
 وأنظر الكشف ٣١٢/١  
 (٩٣٩) تمّ بمعنى هناك ، وهو للتبديد بمنزلة هنا للتقريب ، والهاء للمكت  
 أنظر اللسان مادة " تميم " ٥٠٨/١ \*  
 (٩٤٠) وأنظر ابن يمين ٨٢/٢

قوله : ( ومن خصائصها ) •

اعلم أن الضمير المجزوء الموث يرجع إلى ما يمتد إلى فعلولين من أفعال القلوب ، والذكور من الخصائص :

الخاصية الأولى : أنه يقتضئ الاختصار على أحد الفعلولين ، وقد ذكرنا طه ذلك ، بخلاف (٩٤١)  
الأفعال التي وصلت منك إلى فيرك نحو : أعطيت وكسوت فإنه يجوز الاختصار على ذكر كسر  
أحد الفعلولين دون الآخر كما بينا فيما تقدم (٩٤٢) •

قال الجبره : إنما اقتنع " ظننت زيدا " حتى تذكر الفصول الثاني ، لأنها ليست أفعالا  
وصلت منك إلى فيرك ، إنما هو ابتداء وخبر ، فإذا قلت : ظننت زيدا مطلقا ، فإنما معناه  
زيد مطلق في ظني ، فكما أنه لا بد للابتداء من خبر ، فكذلك لا بد لهذه الأفعال من  
فعلولها الثاني ، لأنه خبر ابتداء • كما بينا فيما سبق (٩٤٣)

وقول الحنف : ( أن الاختصار على أحد الفعلولين ) إلى قوله : ( وليس لك ) كالحشو  
الحارث في سياق الكلام (٩٤٤) •

والمعنى : أن من خصائصها أنه لا يجوز الاختصار على فعلول واحد لكنه أشار إلى تعهيد ،  
فقال : إن الاختصار على أحد الفعلولين إنما يستقيم / في الفعل الذي يمتد إلى السبب ٢٢٩  
فعلولين الثاني منهما فيرك الأول ، فأما ما كان الثاني فيه نفس الأول وعينه ، فإنه يقتنع  
الاختصار على ذكر أحد الفعلولين ، وذكر مثال ما تنخير فصولا ، وذلك : كسوت ، وأعطيت  
ألا ترى أنك إذا قلت : أعطيت خالد درهمًا ، فالد درهم غير زيد ، بخلاف قولك : ظننت  
بشرا مطلقا ، فإن الفعلول الثاني عين الأول (٩٤٥) •

(٩٤٢) أنظر ص ٢٢١ • ٢١٢

(٩٤١) أنظر ص ٢١٣

(٩٤٣) أنظر المقتضب ٩٥/٢ ، وسهيوه ١٨/١

(٩٤٤) قال الزمخشري : " ومن خصائصها أن الاختصار على أحد الفعلولين في نحو كسوت

وأعطيت ما تنخير فصولا ، غير مقتنع ، تقول : أعطيت درهمًا ، ولا تذكر مسن

أعطيت ، وأعطيت زيدا ، ولا تذكر ما أعطيت • الخ " •

أنظر الفصل ص ٢٦١ •

(٩٤٥) وأنظر ابن عيمش ٨٢٧ ، ٨٢ •



قوله : ( لِنَقْدِهِ مَا عَدَّتْ عَلَيْهِ حَدِيثُكَ )

اعلم أننا قد بينا أن الأخبار في باب ثلثت وأخواتها إنما هو عن العلم أو الظن أو الشك بثبوت  
الضمول الثاني للأول ، وأن نسبة الضمول الثاني إلى الأول كصفة خبر المبتدأ إلى المبتدأ ،  
ولا يخفى أن الخبر إذا اقتطع عن المبتدأ ذهبت الفائدة ، فذلك ما هنا إذا حذف الضمول  
الثاني من اللفظ والمبنى ، ففي الضمول الأول <sup>(٩٤٦)</sup> يُحْد عن الفائدة كما عرّفه .  
فإن قلت : فإن حذف من اللفظ ، وهو مواد في النية والتقدير  
قلت : ذلك جائز ، لأنه إذا كان ضموها وقد را في الكلام لم يلزم كما ذكرناه من ذهب  
الفائدة .

وقد نص على هذا المضمري . وقال : يجوز حذف الضمول الأول ، أو الثاني إذا كان في  
الكلام دليل على أن المحذوف من اللفظ مراد في النية وقد ر في الكلام .  
قوله : ( فأما الضمولان معا فلا طبعك أن تسكت عنهما في البابين )

اعلم أنه لما فرق بين الفعل الذي تنافي ضمولا ، نحو : كسوت وأعطيت وبين الفعل الذي  
اتحد ضمولا ، نحو : حصبت وطعنت ، وذكر أنه يجوز حذف أحد الضمولين فسي  
الأول والاقتصار عليه ، ويقتنع في الثاني الاقتصار على أحد ضموليه ، وأنه إذا ذكر  
أحدهما وجب ذكر الآخر معه ، قال بعده : وما ذكرناه من الفرق بين البابين عند ذكر  
أحد الضمولين فيمر قائم عند إسقاط كل واحد منهما ، بل يجوز إسقاط كل واحد من الضمولين  
جسما عن اللفظ والمبنى في كل واحد من البابين ، باب ما تنافي ضمولا ، نحو : كسوت ،  
وباب ما اتحد ضمولا ، نحو : حصبت ، وقد احتج المصنف على جواز إسقاط الضمولين جوهما  
بالآية والمثل <sup>(٩٤٧)</sup> .

أما الآية ، فقوله تعالى : " وَظَنَنْتُمْ أَنَّ الْمَوْءُودَ " <sup>(٩٤٨)</sup>

(٩٤٦) هذه الكلمة غير واضحة في الأصل المخطوط ، وأغلب الدلائل أنها " بحد " أي : في  
ذكر الضمول الأول وحده دون الثاني بحد عن الفائدة لأن الثاني في الأصل خبر  
عن الأول .

(٩٤٧) وانظر ابن يحيى ٨٣/٧ ، والأشمونى ٣٦/٢ ، ٣٧ .

(٩٤٨) سورة الفتح من الآية ١٢ ، وانظر الكشاف ٥٤٤/٣ ، وفي حاشية الصبان ٣٥/٢  
" لى ظننتم أنقلب الرسول والمؤمنين إلى أهلهم مفتقيا أبدا ، وإن الموءود مطلق "

الشاهد فيه : أنه ذكر الظن مع فاعله ، وأهل ذكر مفعوليه جعلا ، ولو ذكرهما  
 لقال : وظننكم عدم الانقلاب ثابتا ، فصح استظهار جعلا دل ذلك على جوازه .  
 الثاني : قولهم في الظل السائر : " من يصح نحلى " (٩١٩)  
 الشاهد فيه : أنه اقتصر على الفاعل وحده ، واسقط كل واحد من مفعولي " يخل " ولو  
 ذكرهما قال : يخل الصنيع صحيحا ، ويخل جزم يخال ، وفيه ضمير مستمر فاعل يصح .  
 قال أبو البركات : وقد ذهب قوم إلى أنه يقتضى الاقتصار على ذكر الفاعل واسقاط كل واحد  
 من المفعولين جعلا ، معجبا بوجهين :  
 أولهما : أن هذه الأفعال تجاب بها بجاب به القسم كما في قوله تعالى : " وظننوا  
 بالله من محض " (٩٥٠) ، فكذلك لا يجوز الاقتصار على القسم دون القسم عليه ، فكذلك لا يجوز  
 الاقتصار على هذه الأفعال مع فاعليها دون مفعوليها .  
 وثانيهما : أن الاقتصار على الفاعل وحده يجعل الكلام خاليا عن الفائدة لأننا نعلم أن كل  
 فاعل له علم وظن وشك ، فلا معنى للاخبار عنه . (٩٥١)

(٩٤٩) يقال : خَلَّتْ إِخَالٌ بالكسر ، وهو الأنصح ، ونحو أسد يقولون : أَخَالٌ بالفتح وهو

القياس .

والصنف : من يصح اخبار الناس بهما يقع في نفسه طبعهم التكره .

أنظر مجمع الأشكال ٣٠٠ / ٢ وحاشية الصبان ٣٥ / ٢ .

(٩٥٠) سورة فصلت من الآية ٤٨

وظنوا ، أيقنوا ، والمحض المهرب . أنظر الكشاف ٤٥٢ / ٣ ، وقال ابن الأنباري :

" وكأنه إذا وقع النفي بعد الظن جرى مجرى القسم فيكون حكمه حكم القسم "

وهو ذهب أبي الحسن .

أنظر غريب أهراب القرآن ٣٤٦ / ٢ .

(٩٥١) أنظر أسرار المصرفة ص ١٣٤ ، ١٣٥ ، والمقتصد لعمد القاهر ٩٤ / ١ ، وفصل

السيوطي القول في حذف مفعولي ظن وأخواتها وفي ألب النحاة فيه فقال في

البيهق ١٥٢ / ١ " وأما حذفها لغير دليل كالتصاريق على أظن أو أظن من أظن

أو أظن زيدا مطلقا دون قرينه ، ففيه عيب "

قوله : ( وأما قول العرب : ظننت ذاك ، فذاك إشارة إلى الظن كأنهم قالوا : ظننت ،

فاتقصروا ) •

اعلم أن هذا الكلام يرجع إلى نقص وجوابه •

بيان ذلك : أنه لما ذكر أولاً أنه لا يجوز الاعتماد على قوله مفعول واحد في باب ظننت ، قيل له : يقتضي ما ذكرته بقول العرب : ظننت ذاك فإن ذاك مفعول ظننت ، وقد اقتصروا عليه ، فأجاب بأن العرب تعني بذلك الظن تأكيداً للفعل ، وليس ذاك مفعول ، وإنما هو مصدر فلا يتجه ما ذكرتم •

قال سيبويه : وأما ظننت ذاك ، فإنما جاز السكوت عليه لأنك قد تقول : ظننت ، فتقصر • (٩٥٢)  
يعني أن قول العرب : ظننت ذاك إنما يحتمل ذاك الظن لتأكيد ظننت بالمصدر ، ولم يأت بمفعول فيحجج إلى ذكر المفعول الثاني ، فلا فرق بين قولك : ظننت ذاك وبين الاختصار على قولك : ظننت في أن المفعولين كلاهما ساقطان من اللفظ •

والمعنى : إذا عرفت هذا ظهر لك أن معنى قول الصنف ( فذاك إشارة إلى الظن ) أي هو مصدر ، وليس بمفعول به •

وقوله : ( كأنهم قالوا : ظننت فاتقصروا ) •

أي كأنهم لم يذكروا المصدر مع ظننت ، بل اقتصروا على ذكر الفعل والفاعل لاغير ، كما في

أحدها : الضع مطلقاً ، وعليه الأخفش والجري ، ونسبه ابن مالك لسيبويه  
والمحققين كابن طاهر وابن خروف والشاهر بن حمد الفائدة ، إذ لا يخلو الانحسان  
من ظن ما ، ولا علم ما ، فأشبه قولك : النار حارة •

الثاني : الجواز مطلقاً وعليه أكثر النحويين ، منهم ابن المراج والسيرافسني  
وصححه ابن عصفور لوروده •••

الثالث : الجواز في ظن وما في معناها دون علم وما في معناها وعليه الأظم •

الرابع : الضع قياساً والجواز في بعضها ساعاً وعليه أبو الملاء أدرس

وانظر الأشعري وحاشية الصبان ٣٥/٢

(٩٥٢) وظل سيبويه هذا بقوله " كما تقول : ذهبت ، ثم تعطيه في الدان كما تعمل  
ذهبت في الذهاب ، فذاك ههنا هو الظن ، كأنك قلت : ظننت ذاك الظن ،  
وكذلك : خلت ، وحسبت •

وبذلك على أنه الدان أنك لو قلت : خلت زيدا ، وأرّز زيدا لم يجز •  
انظر سيبويه ١٨/١ ، ١٩ ، وابن يميني ٨٣/٢

قولهم : " من يصح يخل " (٩٥٣) ، وهو وجه الصدر مثل قوله تعالى : " وَنَنْتَقِمُ ظَنِّ السَّوءِ " (٩٥٤)

قوله : ( وتقول : ظننت به إذا جملته موضع لك كما تقول : ظننت زيدا في الدار )

اعلم أن الضمير الجدير في " به " يعود إلى غير المذكور

والمعنى : ظننت بزيد ، وهذه عبارة سيويه قال : وتقول : ظننت به أي جملته موضع

(٩٥٥)

لك ، كما تقول : نزلت به ، ونزلت طيبة

يريد أن اتصال هذه الأفعال بحروف الجر كاتبة لها بالظروف ، ولا يحوج إلى ذكر

فمحل آخر

قال أبو سعيد : لو جئت بـ"ألف أو صدر" ، ولم تأت بواحد من المفعولين جاز قولك :

(٩٥٦)

ظننت ظنا ، وظننت يوم الجمعة ، وظننت خلقك

وكذلك حروف الجر إذا اتصلت بها هذه الأفعال ، فهي بمنزلة الظروف تقول : ظننت بزيد

وظننت في الدار ، أي وقع ظني في هذا المكان كما تقول : ظننت يوم الجمعة ، وظننت خلقك

قوله : ( فإن جمعت الباء زائدة بمنزلة " في " ) (٩٥٧) في ألفي بيده لم يجز المكوت طيبة )

٢٨\*

٩٥٨

اعلم أنك إذا قلت : زيد ألفي بيده ، فتكون " يده " مفعول ألفي ، فإذا قلت : ظننت

به ، وقد رت زيادة الباء امتنع جمل الضمير موضع الظن وصار مفعولا لظننت ، وكأنك قلت :

ظننته ، وحيث أنك تكون قد ذكرت أحد مفعولي ظننت ، وذلك يضح من الاختصار طيبة ، ويوجب

(٩٥٨)

ذكر مفعول آخر بعده ، وأن تقول : ظننت به مطلقا ، كما تقول : ظننته مطلقا

(٩٥٣) سبق شرحه ، أنظر ص ٢٢٤

(٩٥٤) سورة الفتح من الآية ١٢ ، وأنظر ص ٢٢٤

(٩٥٥) أنظر سيويه ١٩/١

(٩٥٦) أنظر شرح السيرافي ٣٤٨/١ ، ٣٤٩

(٩٥٧) في الأصل المخطوط " في منزلتها " ، وفي الفصل ، وابن يحيى " بمنزلة " ،

أنظر الفصل ص ٢٦١ ، وابن يحيى ٨٢/٧

(٩٥٨) وأنظر ابن يحيى ٨٢/٧

قال سيبيويه : ولو كانت الباء زائدة بمنزلة ما في قوله : ° كفى بالله ° لم يجوز السكوت عليه . (٩٦٥)

يعنى لو كانت الباء في قوله : ° ظننت بزينة زائدة احتجت إلى ذكر مفعول آخر ، والباء في ° كفى بالله ° زائدة لأن المعنى كفى بالله .

الخاصية الثانية : لأفعال القلوب : أنه يجوز إلحاقها متوسطة ومأخرة كما سنبينه . (٩٦١)  
قوله : ( ومنها أنها إذا تقدمت أعطت ، ويجوز فيها الإعمال والالفاء متوسطة ومأخرة ) .

اعلم أن قوله : ( ومنها أنها ) فيه ضميران :

الأول : ضمها مجرور يرجع إلى المضاف .

والثاني : منصوب يرجع إلى أفعال القلوب .

وضمون كلام المصنف ثلاث دعاوى :

(٩٦٢)

أولها : دعوى وجوب إعطائها إذا تقدمت ، وهو المشهور .

(٩٦٣)

ونقل أبو عمرو الضرى عن قوم أنهم يجوزون إلحاقها وإن كانت متقدمة .

وفي كلام أبي سعيد في باب الأفعال التي تستعمل وتلحق ما يشير إلى صحة هذا النقل . (٩٦٤)

(٩٥٩) قوله تعالى ° كفى بالله شهيدا ° سورة الإسراء الآية ٦٦ .

(٩٦٥) قال سيبيويه ١٩/١ ° لم يجوز السكت عليها ، فكانت قلت : ظننت في السدادة ومثله شككت فيه ° .

(٩٦٦) حنى الإنسان : ترك العمل لغير مانع لذلك أو محلا . وأنظر الجمع ١٥٣/١

(٩٦٧) وأنظر سيبيويه ٦١/١ ، وابن يعيش ٨٥/٢

(٩٦٨) أجاز الكوفون والأخفش البناء المتقدم مستندين إلى بعض الشواهد لقوله :

أرجو وأمل أن تدنو مودتها ° ° وما إخال له ينك تلك تقويل

وقوله : كذلك أدبت حتى صلا من خلقى ° ° أنى رأيت لئلا لشبه الأدب

وخرجه البصريون على تقدير ضمير الشأن أو لام الابتداء أى إخاله لو رأيته

أو لئلا ° ° أو لئلا °

وفى هذا يقول ابن مالك : وأنو ضمر الشأن أو لام ابتداء ° ° فى موعم البناء ما تقدم

وأنظر شرح الكافية لابن الحاجب ٦٨٩/٢ ( رسالة ) ، والتسميل ص ٢١ ، وشرح

الآلفية للرمادى ٢٨٥/١ ، والجمع ١٥٣/١ ، والأشعرى ٢٨/٢ ، ٢٩ .

(٩٦٩) ليس فى كلام الصيرافى فى هذا الباب ما يشير إلى جواز إلحاقها بالأفعال المتقدمة .

وقال عبد الباقي : ان هذه الأفعال اذا وقعت في أول الكلام فاعمالها هو الجيد المجمع عليه ، والفاؤها ضعيف جدا .

واحتج أبو البركات على وجوب الاعمال بوجهين :

أحدهما : أنها اذا تقدمت فقد وقعت على أعلى مراتبها ، فتناسب ذلك وجوب اعمالها ، واحتجاج الفائها .

والآخر : أنها اذا تقدمت ذلك على قوة المنايا بها ، والفاؤها يدل على اطراحها ، وقلة الاهتمام [ بها ] ، فلذلك لم يجز الالفاء مع التقدم لأن الشيء الواحد لا يكون مطرحا ومحتنى به .

وثانيها : دعوى أنها اذا توسطت جاز اعمالها والفاؤها ، تقول : زيدا ظننت قهيمها بالنصب اذا أعطت ، وزيد ظننت قهيم اذا ألقيت .

أما وجه إعمالها بخيرها من الأعمال ، وأما وجه جواز الفائها ، فلأن هذه الأفعال لما كانت ضعيفة في العمل ، وقد مر صدر الكلام على اليقين تناسب ذلك أن لا يغير الكلام عما اتحد عليه ، وجعلت في تعلقها بما قبلها بمنزلة التلويح .

قال عبد الباقي : انما جاز الفاء هذه الأفعال اذا توسطت لأنك اذا ألقيتها لم يخل ذلك بالكلام ، ولم يخرجها أيضا الفاءها من أن تكون متعلقة بالكلام تعلقا مضمولا ، ألا ترى أنك اذا قلت : زيد خلت شاخص ، وبكر علمت قهيم ، وزيد مبتدا ، وشخاص خبره ، والفصل المطبوع في معنى التلويح كأنك قلت : زيد شاخص في علمي ، ونفي ظني ، وليس كذلك ما عدا

بل تحسه يقطع بإعمالها .

يقول في شرحه للكتاب ٢/ ٢٢٤ . فإذا تقدمت هذه الأفعال علمت النصب في المفعولين جميعا ولا يجوز الفاءها كقولك : علمت زيدا مطلقا ، وعلمت أمساك ذاهبا ، فهي في تقدمها بمنزلة ضمرت وأعطيت في الأعمال ، والمفعول الثاني فيها خبر المفعول الأول .

ويقول ٢/ ٢٢٥ . وإذا تقدم الفعل حصل فعل الشك واليقين قبل ورود الاسم فمضى .

(٩٦٥) نقص في الأصل . أنظر أسرار المربية ص ١٣٥ ( رسالة )

(٩٦٦) أنظر أسرار المربية ص ١٣٥ ( رسالة )

(٩٦٧) هارة الفارح فهو واضحة المعنى ، وأغلب الدلائل أن فيها سقطا .

يقول ابن جيمش ٨٥/ ٧ . وإذا أعطيت كان الفعل في حكم الأفعال المؤثرة نحو : =

(٩٦٨)

هذه الأفعال ما يتعدى إلى مفعولين \*

ومثالها : دعوى جواز الإعمال والإلغاء إذا وقعت متأخرة عن الإسمين جعها ، وهما  
المتدأ والخبر تقول في الإعمال : زيد أفعلا ظننت وفي الإلغاء : زيد أفعلا ظننت برفعهما ،  
قال أبو البركات : لأنها وإن كانت متأخرة في اللفظ فهي في النية والتقدير مقدمة إلا أن  
الإلغاء هاهنا أرجح من الإعمال ، وعند التوسط الإعمال أرجح لقرب التوسط من الصدر ،  
(٩٦٩)  
ومعد التأخر عنه به رجعت \*

قال ابن درستويه : ولا بد للظننت ، وإن أضيف عليها في هذين الإسمين من أن تكون  
عاطفة في النية في غيرها ، كأنك أردت : ظننت ذاك ، ولكن حذف تخفيفا واحتمادا على  
معرفة المخاطب \*

وإن شئت جعلت : ظننت خبرا للمتدأ ، وجعلت اسمها ضمير المتدأ والاسم الثاني خبرا  
لظننت ، فنقصه ، فقلت : زيد ظننت خيما ، وإن شئت حذفت الياء ، وأنت تنويعها ،  
فقلت : زيد ظننت خيما وهو ردي على جوازها ،  
(٩٧٠)

وقد استدل المصنف على جواز الفاء هذه الأفعال إذا توسطت بين الإسمين بقول الشاعر (٩٧١)

أبصرت ، وضربت ، وأعطيت \*

وأظم : أنه كلما تبع الفعل من الصدر ضعف عطيه ... الخ \*

وانظر الهج ١٥٣/١

(٩٦٨) وانظر سيبويه ٦١/١ ، وابن يمين ٨٥/٢ ، والهج ١٥٣/١

(٩٦٩) انظر أسرار الصريفة ص ١٣٥ ، والهج ١٥٣/١

(٩٧٠) وانظر ابن يمين ٨٥/٢ ، والهج ١٥٣/١

(٩٧١) هو : جرير ، وقيل : اللعين المنقري بهجو رؤية بن المجاج وقال النحاس : يهجو

بها المجاج ، وقال أبو الحجاج : وجهت اللعين من كفة رؤيته لام ، وهجسز

البيت : وفي الأراجيز خلت اللوم والفشل على الأقواء ، وروي : رأس النوك والفشل ،

وروي : جلب اللوم والكمل \*

انظر المعنى هامش الخزانة ٤٠٤/٢ ، وهامش ابن يمين ٨٥/٢ ، وهامش

سيبويه ٦٥/١ هارون ، والحيوان ٢٦٦/٤ ، ٢٦٧

(٩٧٢)

[ ٣٨ ] ( أبا الأراجيز يا ابن اللوم تود نيسي ، وفي الأراجيز خلت للوم والخور )

الشاهد أنه قدم الخبر ، وهو قوله : " في الأراجيز " ، وآخر البيت وهو " اللوم " ،  
وإدخل " خلت " بينهما ، فالقى عليها لما توسطت فكانت قال : اللوم والخور خلت في  
الأراجيز ، ولكنه أخر البيت للحاجة إلى تقسيم الشعر والقافية ، والرجز ضرب من الشعر  
والأراجيز : جمع أرجوزة ، وهي القطعة من الشعر .

وأما لم يذكر الضيف [ قائله ] (٩٧٣) ، فأنكر هذا البيت لأن النقلة اختلفوا فيه فنقل ابن  
درستويه مع جماعة أن قائله : جرير .

وزعم أبو محمد الأعرابي أن اللعين المنقري هجا بهذه الأبيات رؤية بن الحجاج ، وأنسها

لاصة ، وهي :

(٩٧٥) [ إني ] أنا ابن جلا إن كنت تحرف فسني ، يا رب والحيّة الصم في الجسميل

أبا الأراجيز يا ابن الوقت تودني ، وفي الأراجيز بيت اللوم والغشميل

(٩٧٢) بحر البسيط ، واستشهد به على الفاء خلت حين توسطت بين محوليهما وفي

الأراجيز ، واللوم ، والأراجيز جمع أرجوزة بمعنى الرجز ، وهو ضرب من الشعر

واللوم : هارة عن دناءة النفس ، وضعة لنسب ، والخور : الضحف .

والصمى : يريد أنودني بأراجيزك ، وأنت لا تحسن الشعر والتصرف في أنواعه .

وأي رجزك من الشعر ؟ أن الأراجيز ثلاثة لوم الطيحة ، وضحف النفس .

وأبا الأراجيز : يا صاحب الأراجيز .

وانظر سيجته ٦٦ / ١ ، وشرح الصيرافي ٢ / ٢٢٧ ( رسالة ) ، وابن الصيرافي ١ /

٢٦٩ ، وابن عديم ٨٤ / ٢ : ٨٦ ، والهج ١ / ١٥٣ ، والفنل ص ٢٦٦ ، ٢٦٢ .

(٩٧٣) نقص في الأصل

(٩٧٤) هو : الحسن بن أحمد أبو محمد الأعرابي المعروف بالفندجاني الأسود اللخوي النساب

له من التصانيف : الرد على ابن الصيرافي في شرح أبيات الكتاب ، والرد عليه في

شرح أبيات الاصلاح ، والرد على ابن علي في التذكرة وغيرها

كان حيا ، وقرئ عليه سنة ٤٢٨ هـ .

انظر ترجمته في البنية ٢ / ٣٥٥ ، هجم الأدباء ٣ / ٢٢ : ٢٤

(٩٧٥) نقص في الأصل المخطوط ، انظر الحيوان ٤ / ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، وشواهد المعنى

هاشم الخفافة ٢ / ٤٥٤ ، وهاشم ابن عديم ٢ / ٨٥



ط في الدوائر في رجلين من عَمَلٍ \* عند الرّمان ولا أكوى من المَقْلِي (٩٧٦)  
ورويته من بني مالك بن سعد \* ونحو مالك \* بنو المَقْلِي لأن أم مالك كانت ضرائرها  
تصحبها المَقْلِي (٩٧٩)

وقال ابن درستويه : خلت كأنها في البيت صندأة طخانة إذ كانت قبل الصندأة والخبر في  
رتبة التأخير عن الحمد \* والإلناء مع تقديم الخبر جائز عند سيبويه (٩٨٥)

وإذا ابتدئ بها لم يجز إلفاءها \* ولم تكن إلا عاطلة / إلا في ضرورة الشعر \*  
قوله : ( ويلغى الصدر إلفاء الفعل ) (٩٨١)

اعلم أن الصدر لا يتقدم عليه شيء من محولاته \* ولا فرق في ذلك بين محاد وأفعال  
الشك واليقين \* وبين محاد وغيرها من الأفعال \* ألا ترى أن المصنف قال في الفصل :  
ويجوز فيه الإعمال والإلناء \* ونص على جواز كل واحد منهما في الفعل \* وجزم القول —  
بالإلناء لا غير في الصدر فقال : ( ويلغى الصدر إلفاء الفعل ) \*

والصحة : ويلغى الصدر متوسطاً ومتأخراً كما يلغى الفعل إذا توسط أو تأخر والذي يدل ذلك  
على أن المصنف إنما أراد ما ذكرناه أنه مثل ما ذكره بإلفاء الصدر متوسطاً ومتأخراً \*

(٩٧٦) في هامش ابن يمين " الدواوين "

(٩٧٧) رواية الجاحظ في الحيوان البيت الثاني في موضع البيت الثالث \* وفيه إقواء \*  
وهو اختلاف حركة الروي \*

والحق : حكى الأزهري عن ابن الأعرابي قال : الحَقْل نبات لحم ينبت في قبل  
المرأة \* وهو القرن

أنظر الحيوان ٢٦٦/٤ \* ٢٦٧ \* واللسان مادة " غل " ٣٠١٧/٤

(٩٧٨) في الأصل المخطوط " بنو الحفيلي " والصواب " بنو الحفيلي " خبر محمد أ  
محمد وف والتقدير : هم بنو الحفيلي

(٩٧٩) في اللسان \* وكان ضرائرها إذا سابينها يقتلن لها : يا هؤلاء \*

" ونحو مالك بن سعد وهبط المصباح كان يقال لهم الحَفِيلِي "

أنظر اللسان ٣٠١٧/٤ مادة ( غل )

(٩٨٥) أنظر سيبويه ٦١/١

(٩٨١) معنى إلفاء الصدر : إبطال عطسه لا إبطال إعرابه \*

وأنظر ابن يمين ٨٦/٧

وذكر لذلك ثلاث صور • وما ذكره الحنفى عبارة سيبويه • فإنه قال : اعلم أن الحذف ويلغى  
كما يلغى الفعل • وذلك قولك : معنى زيد أنك ذاهب • وزيد ظنى أخوك • وزيد ذاهب  
ظنى • فزيد يرتفع بالابتداء • وخبره ذاهب • ومعنى ظرف للذهاب وظنى منصوب بفعل  
منصوب بظنى • كأنك قلت : معنى زيد يأن أنك ذاهب وجاز الشاؤم لأنه بين الاسمين  
(٩٨٢)  
وليس بمقدم • (٩٨٣)

فإن ابتدأت وقلت : ظنى زيد ذاهب كان قهحا ضميئا • كما قبح أظن زيد ذاهب •  
يعنى أن قولك : ظنى زيد ذاهب لما قدمت ظنى صار بمنزلة قولك : أظن ظنى زيد ذاهب •  
وأنت لا تقول : أظن زيد ذاهب •

قال : وهو فى أين ومعنى أحسن إذا قلت : معنى أنك زيد ذاهب ومعنى تظن عمرو منطلق  
لأن قبله كلاما • (٩٨٤)

قال أبو سعيد : اعلم أن سيبويه قد أجاز فى هذا الموضع إلغاء الظن وقد تقدم الفصل  
إذا كان قبل الظن شىء يتصل بالفصول الثمانى • وذلك أنه أجاز : معنى تظن عمرو  
منطلق • فعمرو مقدم • ومنطلق خبره • ومعنى ظرف للانطلاق • ومعنى أنك زيد ذاهب •  
فزيد مقدم • وذاهب خبره • ومعنى ظرف للذهاب •

وقد ردد ذلك عليه الجرد وغيره • وقالوا : هذا نقض للباب • وذلك أنه معنى ما تقدم  
الفعل لم يلغ • وأعطى • فوجب أن يحمل ما هنا • (٩٨٥)

وقال الخفرون للكلام : إنما شرط سيبويه أن يتقدم الفعل • وليس قبله شىء فى صلة  
ما بعده • فإذا تقدم شىء ما بعده قبل أن تأتى بفعل المشك • فقد خفى ذلك اللفظ  
على غير المشك والظن • فجاز فيه الإلغاء • كما جاز فى : أين تظن زيد • إذا تقدم الخبر • (٩٨٦)

(٩٨٢) فى الأصل المخطوط " بين الاسم " والصواب بين الاسمين • أى المبتدأ والخبر •

(٩٨٣) أنظر سيبويه ٦٣/١ (٩٨٤) أنظر سيبويه ٦٣/١

(٩٨٥) يقول الجرد " فالذى تلغيه لا يكون مقدا • إنما يكون فى إضخاف الكلام • ألا

ترى أنك لا تقول : ظننت زيد منطلق • لأنك إذا قدمت الظن فإنما تبغى كلامك

على الشك " • أنظر المقضب ١١/٢ • والهمج ١٥٣/١ • ١٥٤ •

(٩٨٦) أنظر شرح الميراثى ٦٤٢/٢ (رسالة) • وابن يحشر ٨٦/٧

وقال بعض شارحي هذا الكتاب : إنما قال : وليس الصدر الظاهر الفعل لأن الفم ليس مراد كما بيناه ، فهو يجوز إعماله والناؤه باعتبار الفعل الذي هو مراد .  
وقوله : ( وليس ذلك في سائر الأفعال ) .

اعلم أن كل فعل يتأخر ضمواؤه بما يخالف أفعال الشك والتعجب لا يجوز إبطال عطيه إذا توصط ، لأن الضمولين في هذا الباب أصلها الصدأ والخبر كما عرفت . فإذا انتهت الفعل بقي الكلام فيبدأ بخلاف غيرها من الأفعال كما بيناه لك .<sup>(٩٨٧)</sup>

الخاصية الثالثة : أن هذه الأفعال تعلق على معنى أنه يطل عليها في اللفظ دون المعنى .<sup>(٩٨٨)</sup>

قال عبد الحميد : الفرق بين التعليل والالفاظ : أن الالفاظ عبارة عن قطعها عن المعنى مع جواز الإعمال . والتعليل : قطعها عن المعنى لطاع ضح عن إعمالها .<sup>(٩٨٩)</sup>  
وهو أحد حروف ثلاثة كما صنفه لك .<sup>(٩٩٠)</sup>

وقال أبو محمد : اشتقاق التعليل من قولهم : ( إمرأة معلقة لأذات يحمل ولا معلقة ) .<sup>(٩٩٠)</sup>  
يذكر لمن تزوج أخين في حديث . ولا يدري السابق ضحها ، فيقال في كل واحد ضحها : أنها معلقة لأذات يحمل ولا معلقة .

وكذلك أفعال القلوب إذا اجتمع مع حروف التعليل بقيت معلقة لأنها معلقة وغير معلقة باعتبار المعنى واللفظ .  
وتلك الحروف ثلاثة :

(٩٨٧) وفي ابن يمين ٨٦/٢ \* يريد في باقي أخوات ظننت لا يجوز : زيد حسب ذائب  
وذلك لكثرة احتمال ظننت فافهمه .

(٩٨٨) وانظر ابن يمين ٨٦/٧ ، والهمج ١٥٤/١ ، والأشعر ٢٩/٢ وما بعدها .

(٩٨٩) وانظر ابن يمين ٨٦/٢ .

(٩٩٠) في الأصل (لثلاثة) .

(٩٩١) وفي اللسان \* والمعلقة من النساء التي قيد زوجها ، قال تعالى : \* فذرهما

كالمعلقة \* . وفي التهذيب : وقال تعالى في المرأة التي لا ينصفها زوجها .

ولم يخل صحتها : \* فذرهما كالمعلقة \* فهي لا أهم ولا ذات يحمل .

اللسان مادة (علق) ٣٠٢٥/٤

(٩٩٢)

أولها : لام الابتداء \*  
وهي اللام المفتوحة التي تكون في جواب اليقين ، وثقع أول الكلام نحو قولك : ظننت لزيمه  
منطلق \*

الشاهد : أن اللام لما فعل بين الفعل ، وبين المفعولين بطل على النصب وأوجب رنسم  
المفعولين جهما كما ترى ، وكان الأصل : ظننت زيدا مطلقا فلما دخل اللام ضع ظننت  
من المصلى لأن ما قبل لام الابتداء لا يعطى فيما بعدها لأنها موضوعة لدخولها على اسم  
له صدر الكلام ، فلو أعطيت ما قبلها فيما بعدها خرج المفعول عن أن يكون له صدر الكلام  
مع دلالة اللام على أنه صدره ، فيلزم الترك بالدليل ، وموضعه نصب بأخبار المعنى .

(٩٩٣)

وثانيها : حروف الاستفهام \*  
نحو قولك : طعت أزيد عندك أم عمرو ، وكذلك تقول : طعت أمهم في الدار ، فترفع " أمهم "   
ولا يجوز نصبها بـ " طعت " لأن الاستفهام منحة من العطى ، لأن ما قبل الاستفهام لا  
يعطى فيما بعده ، أبدا لأن الاستفهام له صدر الكلام كما أن لام الابتداء كذلك .

(٩٩٤)

وثالثها : " ما " الجحد \*  
نحو قولك : طعت ما زيد منطلق ، يرفع المفعولين على الابتداء والخبر ولولا حرف النفس

(٩٩٢) وقد ابن مالك من الصلقات لام القسم كقول الشاعر :

ولقد طعت لتأتين مني \* إن الضايا لا تطيش سها مهيا

وقال أبو حيان : لم يذكرها أحد من أصحابنا .

أنظر المجمع ١٥٤/١ ، والأشعري ٢٩/٢ ، ٣٠

(٩٩٣) قول الشاعر : حروف الاستفهام " تعب غير دقيق ، والصواب : الاستفهام

مطلقا ، سواء أكان أم خروفا ، دخل على المفعول الأول نحو : طعت أزيد

قائم أم عمرو ، أم هو أحد المفعولين نحو : طعت أمهم قام وقوله تعالى :

" لنعلم أي الحزبين أحصى " وقولك : طعت في السفر ، أم ضافا إليه نحو :

طعت أبو من زيد ، أم فضلة نحو قوله تعالى : " سيعلم الذين ظلموا أي مقلب

ينقلبون " .

وأنظر ابن جهمش ٨٦/٢ ، ٨٧ ، والمجمع ١٥٤/١ ، والأشعري ٢٩/٢ ، ٣٠

(٩٩٤) أي " ما " النافية ، وضما : إن النافية نحو : " وظنون إن لم يتم إلا قليلا " ،

وقد ابن الصراح ضما لا النافية نحو : أظن لا يقوم زيد ، وقد الفارسي ضما .

لنصبهما • وإنما بطل على الفعل لأن حرف النفي له صدر الكلام فاضنع أن يعمل صسا قبله فيط بعده •

قوله : ( ولا يكون التعليل في غيرها ) •

اعلم أن الضمير الضمير يمتد إلى أفعال القلوب سواء كانت ضمنية إلى مفعولين • أو إلى مفعول واحد مثل : طعت • وعرفت بمعناها والملة في ذلك ما ذكرناه في اختصاصها بجواز الالفاء • (٩٩٥)

الخاصة الرابعة : لأفعال القلوب أنه يجوز أن يجمع فيها بين ضمير الفاعل والمفعول إذا كانا واحدا في المفعول • ويضغ ذلك في غيرها من الأفعال • إلا ما شذ نحو : عديت • وفقدت • ويكون / ذلك في المتكلم والمخاطب والناشب •

٢٨١  
و

الأول : إخبار المتكلم عن نفسه •

في نحو قوله : طعنتي بضم التاء التي هي ضمير الفاعل •

الشاهد فيه : أن الفاعل هو المفعول • وضمير الفاعل هو : التاء المضمومة وضمير المفعول : الياء الساكنة • والتون الوسطية بينهما هي نون الوقاية وقد سبق الكلام فيها • (٩٩٧) ولو لم تجمع بين الضميرين • وقلت : طعنت نفسي مطلقا جاز • لاتحاد مدلوليهما • (٩٩٨)

وكذلك : ظننت وأخوانتها نحو : ظننتني • وحببتني • كل ذلك بضم التاء التي هي ضمير الفاعل المتكلم • ويضغ ذلك في غيرها • فلا تقول : ضربتني • وشلتني • وإنما تقول : ضربت نفسي • وقطعت نفسي ومنذ كررة ذلك فيط بعده •

• " لعل " نحو : " وما يدريك لعلك يزكى " • وعد ابن مالك منها لو نحو قول الشاعر :

وقد ظم الأقوام لو أن حاتم • • أراد ثرا • المال كان له وفتر

أنظر المصحح ١٥٤/١ • الأشعري ٢٩/٢ = ٢١ •

(٩٩٥) أنظر ص ٢٣٢ وما بعدها • وابن ميمون ٨٧/٢

(٩٩٦) في الأصل " كان " •

(٩٩٧) تحدث الشاعر عن نون الوقاية • وأنها تنفي الفعل عن الكسر بسبب ياء التكسيم • وأنها تدخل على الحرف مثل : إتنى • ولكنني كما تقول : ضربني وأكرسيتني

أنظر الورقة ( ٢٣ و ) من الكتاب •

(٩٩٨) وفي المصحح ١٥٦/١ • وهل يجوز وضع نفس مكان الضمير الأول نحو : ظننت نفسي •

الثاني : قولك مخاطبا لمن بين يديك : وجدتك خارجا بفتح التاء .  
 الشاهد فيه : أن الفاعل هو المفعول ، فالتاء المفتوحة ضمير الفاعل المخاطب والكساف  
 ضمير المفعول ، ولو لم تجمع بين الضميرين قلت : وجدت نفسك خارجا جاز ، لأن المعنى  
 لا يختلف ، فلم قلت مخاطبا لغيرك : ضرتك ، وجمعت بين ضمير الفاعل المخاطب ، وبين  
 ضمير المفعول كان متصفا .  
 (٩٩٩)

الثالث : قولك مخبرا عن غائب : زيد رأى عليا .  
 والمعنى : رأى نفسه ، وفي رأى ضمير مرفوع مستتر هو فاعل رأى والفاعل هو المفعول .  
 والكلام فيه على ما قبله .  
 فان قلت : ما الحجب لجواز ذلك في أفعال القلوب ، واقتناعه في غيرها ؟  
 قلت : ذكرنا في ذلك وجهين :

أولهما : قاله في الحواشي : الذي ضح جواز : ضرتني ، وضررتك كون الشيء الواحد  
 فاعلا ومفعولا ، وكذلك : ظننتني مطلقا وظننتك قائما ، لأن المفعول في الحقيقة السدي  
 تعلق به الظن هو الثاني وذكر الأول لترتيب الثاني عليه فحسب ، فلم يوجب قولك :  
 ظننتني كون الشيء الواحد فاعلا ومفعولا حقيقة ، ولا يلزم ضربت نفسي ، وشتت نفسيك  
 لأنهما لفظان مختلفان ، وإن اتحدا في المعنى .

وأما شتتني ، وضررتك ، فالمفعول والفاعل فهما واحد من حيث اللفظ والمعنى .  
 (١٠٠٠)  
 وثانيهما : قاله عبد المجيد : إنهم إنما كرهوا ذلك في غيرها ، وإن كان هو الأصل  
 لقله كون الشيء الواحد فاعلا ومفعولا في غيرها ، فلو جمعوا بين ضميرها ليسبق إلى الوهم  
 أنهم مختلفان حلا على ما هو أكثر وجودا وأغلب احتمالا ، فقالوا : ضرت نفسي ، وشتت  
 نفسك ، لأنه أدل على اتحاد الفاعل والمفعول ، وأبعد عن اللبس وسبق الوهم إلى غيره .  
 بخلاف أفعال القلوب ، فإنها كثيرا ما يقع فاعلها ومفعولها لنفس واحد ، لأن علم الإنسان

عالمية ؟ خلافه قال ابن كيسان نعم ، والأكثر لا .

وانظر ابن يمين ٨٢/٢ .

(٩٩٩) لأن الفاعل والمفعول شيء واحد في اللفظ والمعنى ، ولا يكون الشيء ضارفا

وضروبا في وقت واحد .

(١٠٠٠) أنظر الحواشي ورقة ٥٢ و ٥٣ وابن يمين ٨٨/٢ ، والجمع ١٥٦/١ .

(١٠٥٤)

وظنه بأمر نفسه أكثر وقوعاً من غيره .

وإذا كان كذا لك ، وقد زال المعنى المستقصى لتشير الأصل في أفعال القلوب ، فحسن الجمع بين الضميرين فيها .

(١٠٥٢)

وقد نقل بعض تلامذة المصنف عبارته بخير واو ، وهو حسن عند التأمل .

قولهم : ( وقد أجرت الحرب : عدت ، وفقدت مجراها ، فقالوا : عدتني وفقدتني ) .

اعلم أنه لما ذكر أن الجمع بين ضميرى الفاعل والمفعول من خواص أفعال القلوب ، استدرك على نفسه ما أطلقه ، فقال : أن عدت وفقدت قد أجرتهما الحرب مجرى أفعال القلوب في ذلك ، وإن لم يكونا منهما ، لأنهما ضد وجدت ، فيكون من باب حلق الشيء على ضده ، وأنه جائز كما يجوز حلق النضير على التظير .

(١٠٥١) وانظر ابن يمين ٨٨/٢ ، والهمع ١٥٦/١ .

(١٠٥٢) عبارة المصنف " ومنها أنك تجمع فيها بين ضميرى الفاعل والمفعول " بالسواو .

انظر الفصل ص ٢٦٢ ، وابن يمين ٨٨/٢ .

وقول الشارح " وهو حسن عند التأمل " يقصد بذلك الفصل بين حديث المصنف السابق عن خصائص هذه الأفعال من الاختصار والالفاء والتعليق وبين حديثه عن الجمع بين ضميرى الفاعل والمفعول فيها .

وأثبت الواو حسن أيضاً لأن الجمع بين ضميرى الفاعل والمفعول فيها بمن خصائصها أيضاً ، فالواو تمطف هذه الخاصية على ما قبلها من خصائص أفعال القلوب ، أو يقصد " واو المطف " في الفاعل والمفعول على أنه قال : ضميرى الفاعل والمفعول . لأنها لشئ واحد ، فلا حاجة لحرف المطف .

(١٠٥٣) في الأصل ( وإن لم تكن ) . (١٠٥٤) في الأصل ( لأنها ) .

(١٠٥٥) وفي ابن يمين ٨٨/٢ " وقد أجرت الحرب عدت وفقدت مجرى ظننت ونحوه .

من الأفعال التي يجوز الضاؤها فيما حكاه الفراء فيقولون : عدتني وفقدتني وذلك لأن ههنا ما يؤول في التحصيل إلى معناها ، ألا ترى أن معنى عدت الشيء ظنه غير موجود ، وإن كانا في معنى الملم أجرياً مجراها مع أن النظر يحيل ههنا ألا ترى أنك إذا قلت : عدتني ، فمعنا ههنا غير موجود . ومحال أن تعلم شيئاً وأنت غير موجود ، لأنك إذا علمت كنت موجوداً وصحتته على الاستمارة ، وأصله ههنا ، وأنا استمير الى التكلم .

وانظر معاني الفراء ١٠٥/٢ ، ١٥٦ ، والهمع ١٥٦/١ .

وقد اخرج المصنف على صحة الجمع بين اظهرين بقول الشاعر \* وهو جِرَانُ الْعَبِيدِ (١٠٠٦)  
[ ٢١ ] لَقَدْ كَانَ لِي قَنَ صُرَتَيْنِ هُمُ مَسْتَنِي \* وَعَمَّا آتَىٰ مِنْهُمَا مَقْرَحُ خُرَجَ

كالحامد فيه : انه قال : هُتْنِي \* فجمع بين ضهري الفاعل والمفعول في غير اتصال  
القلوب \*

والقياس أن يقال : هُتْنًا نَفْسِي \* فحذف الاسم الظاهر الدال على المفعول وأقام الاسم  
الضمر خامسة \* وهو باء الحكم \*

قال الجوهري : جِرَانُ الْبَحِيرِ بِكسر الجيم \* واحمال الراء \* تقدم غشقة بن ذببته النسي  
ضمره \* والجمع : جَرْن \* وكذلك من الفرس \* والموء بالميم المبهلة واسكان الواو :  
السنن من الإبل \* وهو الذي جاوز في السن البازل والمُخْلِفُ \* ضرة المرأة : امسرة  
زوجها \* وتقول : زحزحته من كذا أي : باهتته منه \*

(١٠٠٦) لقب لبعض شعراء العرب \* وهو من نهر واسمه مستورد وقيل : عامر بن الحارث  
بن كلفة يضم الكاف أو فتحها \*

أنظر اللسان مادة " جرن " ٦٠٧/١ ، ٦٠٨ ، والمفضل ص ٢٦٢ \*

(١٠٠٧) صوره الطويل \* وامشبه به على احتمال عد هُتْنِي كصامتني على ما حكاه الفراء \*

فجمع بين ضهري الفاعل في غير اتصال القلوب \*

ورواية الهبت في معاني الفراء " لقد كان بي "

والصنن : لقد كان لي مقروح عن الجمع بين ضرين بأن لا أجمع بين شتين لو

كنت أطم بالذي سينالني من أذاهما وشورهما \*

وأنظر معاني الفراء ١٠٦/٢ \* وابن يحيى ٨٨/٧ ، ٨٩ ، والمفضل ص ٢٦٢ \*

٢٦٣ \*

(١٠٠٨) أنظر الصحاح مادة ( جرن ) ٢٠٩١/٥ ، ٢٠٩٢ ، واللسان مادة ( جرن )

٦٠٧/١ \*

(١٠٠٩) البازل : البعير اذا استكمل السنة الثامنة وطمئن في التامحة وطمئ نايه فهو

بازل \*

والمُخْلِفُ : الشيء المختلف فيه \* يقال : ناقة مُخْلِفَةٌ اذا شك في سننها حتى

يذهب ذلك إلى خلف

أنظر الصحاح مادة ( مود ) ٥١٤/٢ ، واللسان مادة ( يزل ) ٢٢٦/١ \*

ومادة ( خلف ) ٩٦٤/٢ وما بعدها \*



وجوان المود لقب شاعر من نهم ، واسمه المستورد ، وإنما لقب بذلك لقوله يخاطب سيب  
أمرأته في هذه القصيدة :

خُذْ أَهْذَرًا يَا جَارَتِي نَاسِنِي \* وَأَيْتَ جِرَانِ الْمَوْدِ قَمَدًا كَانَ يَصْلَحُ (١٠١٠)

يعني أنه كان قد أخذ من جلد البعير سوطا لضرب به الضرتين ، وكان جدها طريا  
فوضعه في الشص ليحلف ، فرك بهد أيام ، وقد أخذ يحلف ، فازجر أمرأته بذلك  
وخوفها به .

(١٠١١)

قوله : ( ولا يجوز ذلك في غيرها ) .

اعلم أن الظاهر هو الضمير المؤنث إلى أفعال القلوب ، ولا يجوز أن يرجع إلى المذكور من  
أفعال القلوب ، وما ألحق بها ، وهو : عَدَّتْ ، وَقَدَّتْ ، وإنما لم يجر الجمع بين ضمير  
الفاعل والضمول في غيرها لما ذكرناه من الوجهين . (١٠١٢)

قوله : ( فلا تقول : شتنتي ، ولا ضرتك ، ولكن تقول : شتنت نفسي ، وضررت نفسك ) .

اعلم أن التاء التي هي ضمير الفاعل ضمومة في الصور التي يكون ضمير الضمول فيها يا .  
الضلكم كما في شتنتي ، وطمنتني ، وعدتني ونحوه ، وهي مفتوحة في الصور التي يكون ضمير  
الضمول هو الكاف نحو : وعدتك وطمنتك وضررتك ونحوه ، وإنما لا يجوز شتنتني وضررتك  
لأنهما ليسا من أفعال القلوب ، وكل صور افتتح الجمع فيها بين الضميرين جاز لك أن تضع  
اسما ظاهرا موضع ضمير الضمول ، فتقول : ضرت نفسي ، فتكون النفس المضاف إلى ضمير  
الضلكم هي الضمومة إلى ضمير الفاعل / وحينئذ فلا تكون قد جمعت بين الضميرين ، ومثله  
ضرت نفسك .

٢٨١  
ظ

(١٠١٠) أنظر الصحاح مادة ( جون ) ٢٠٩١ / ٥ ، ٢٠٩٢ ، واللسان مادة " جون "

٢٠٨ / ١ ، والفضل ص ٢٦٢ .

(١٠١١) في الأصل المخطوط " غيرها " وكذلك في ابن يعيش ٨٨ / ٧ .

والصواب : غيرها بضمير التنبيه لأن الضمير يعود إلى عدت وقادت .

وهي الفضل : غيرها بالتنبيه . أنظر ص ٢٦٣ .

(١٠١٢) أنظر ص ٢٤٦ .

(١٠١٣) في الأصل ( الضمير )

الصفة الناجية من أصناف الأعمال : كان وأخواتها

التفسير : ونصه و بهذين :

البحث الأول : فنل هذه الجملة : كان هي الأصل في كل فعل على ما ذكره سيديسيه ، ألا  
تري أنها تأتي للزمان الماضي دون الحدث ، والأفعال وضمت لإفادة الأزمنة ، لأن  
المقصود من وضع الأفعال ليس إلا إفادة الزمان ، وألا كانت صيغ المضارع كافية في إنفاذ  
معاني الأحداث ، وإذا ثبت أن إفادة الزمان هو كل المقصود أو معظم من الأفعال ، وثبت  
أن كان تفيد الزمان الذي هو المقصود ، ثم إنها قد تطلق على جميع الأزمنة دفعة واحدة  
من غير ضرورة للحال والاستقبال وذلك قوله تعالى : " وكان الله غفورا رحيما " (١٠١٤)  
فـ " كان " هنا لا تختص بالزمان الماضي فقط ، بل هي مستغرقة لجميع الأزمنة لكونها  
أصلا للأفعال ، ولأنها يجوز دخولها على الأفعال نحو قولك : كان قتل زيد كذا ، وكان  
يفعل زيد ، وقد دخل أيضا في باب التمجيد بين " ما " التمجيد وبين فعله نحو  
قولك : ما كان أحسن زيدا ، ولا يجوز في سائر الأفعال سوى " كان " .

(١٠١٤) سورة الفرقان من الآية ٧٠ ، وصورة الفتح الآية ١٤

أنظر الكشاف ١٠١/٣ ، ٥٥٤٤ ، ٥٥٤٥ .

وقال ابن منظور في قوله تعالى " وكان الله غفورا غفورا " وما أشبهه : " فان  
أبا إسحاق الزجاج قال : قد اختلف الناس في كان ، فقال الحسن البصري :  
كان الله غفورا غفورا لمباد ، ومن عباده قبل أن يخلقهم .  
وقال النحويون البصريون : كان القوم شاهداً بين اليه رحمة فأعلموا أن ذلك ليس  
بعبادة ، وأن الله لم يزل كذلك .

وقال قوم من النحويين : كان وقيل من الله تعالى بمنزلة ما في الحال ، فالمعنى  
والله أعلم والله غفورا غفورا ، قال أبو إسحاق : الذي قاله الحسن وغيره أدخل  
في العربية ، وأشبه بكلام العرب ، وأما القول الثالث ، فصنا ، يؤول إلى ما  
قاله الحسن وسيبويه ، ألا أن كون الماضي بمعنى الحال يقل ، وصاحب هذا  
القول ليس من العجبة قولنا : غفر الله لفلان بمعنى ليفقر الله ، فلما كان في  
الحال دليل على الاستقبال وقع الماضي مؤدياً عنها استخفافاً ، لأن اختلاف  
الفاظ الأفعال إنما وقع لاختلاف الأوقات .

أنظر اللسان مادة " كون " ٢٩٦٠/٥

وإذا كانت أصلاً للأفعال كان تقديمها في الذكر أحسن ، ولهذا قال سييوس : ان \* كان \*  
(١٠١٥) أصل للأفعال كلها \* (١٠١٦)

وقال ابن درستويه : أصل كان ألا يحمدي ، ومنها حدوث الشيء ، وكونه ، تقول : كان  
الأمير أي حدث بمخرقة معه وذهب ، فلما أخرج إلى ذكر المضى في المبتدأ وخبره أدخلت  
\* كان \* على قولك : زيد قائم قلت : كان زيد قائماً \*

والضمي : زيد قائم فيما ضمي ، فأضمت كان هاء قولك : فيما ضمي فأضمت على الأنفصال  
(١٠١٧) الحقيقية في الفاعل والمفعول \*

(١٠١٨) البحث الثاني : ذهب بعض النحويين إلى أن كان وأخواتها ليست بأفعال وإنما هي حروف  
لأنها لا تدخل على الصدر ، وكل فعل يدل على حدوثه \*

وذهب الجمهور إلى أنها أفعال يدل على صحة تصرفها ، ولحقق تاء التأنيث الساكنة بها ،  
وكذلك اتصال تاء الضمير والضمير وواو بها ، فتقول : كانت هند ، كما تقول : قامت دج ،  
وتقول : كمت وكنا ونكون كما تقول : قمت وقمنا ونقوم (١٠١٩)

قال الجوهري : كان إذا جعلت صارة عما ضمي من الزمان احتاجت إلى خبر لأنه دل على  
الزمن فقط تقول : كان زيد قائماً (١٠٢٠)

(١٠١٥) في الأصل ( أصلاً ) بالنصب ، والصواب الرفع خبر ان ، واللفظ كان أسما

(١٠١٦) لم أشر على هذه الصيغة في كتاب سييوس عند حديثه عن هذا الباب لا

نصيحا ولا تلصحا \*

أنظر سييوس ٢١/١ : ٢٨ ، والمقتضب ١٦٧/٣

(١٠١٧) وفي المقتضب ٩٧/٣ \* اعلم أن هذا الباب إنما معناه : الابتداء والخبر وإنما  
دخلت ( كان ) لتخبر أن ذلك وقع فيما ضمي ، وليس بمفعل وصل ضك إلى فيرك \*

وانظر ابن يمين ٩٠/٧

(١٠١٨) في الأصل ( ليس ) أنظر أسرار الصربية ص ١١٢

(١٠١٩) أنظر تفصيل هذه الصالة في

سييوس ٢١/١ ، والمقتضب ٩٧/٣ ، ٩٨ ، وأسرار الصربية ١١٢ ، ١١٣ ،

واللسان مادة ( كون ) ٣٩٦٥/٥ ، ومادة ( ليس ) ١١٢/٥ وما بعدها ،

وابن يمين ٨٩/٧ ، ٩٠

(١٠٢٠) أنظر الصحاح مادة ( كون ) ٢١٨٩٨٦ ، واللسان مادة ( كون ) ٣٩٦١/٥

وتحكي عن الكسائي أنه قال : إن الاسم بعدها مرفوع بأنه فاعلها ، وليس لها خبره  
والمنصوب بعدها إنما انتصب لأنه حال من فاعلها ، وهو باطل لأن خبر " كان " نفسه  
يكون ضميراً نحو : كتبه ، والحال يمنع كونها ضميراً لأن حقها التفكير ، والمضمر لا يكون  
إلا مخرقة (١٠٢٢)

قوله : ( يدخل دخول أفعال القلوب على الصيغة والخبر ) .

اعلم أن كل واحد من هذه الأفعال ممتنع ثبوت الشيء على صفة خاصة فذلك انقصر إلى  
اسمين :

أحدهما : الصفة .

والآخر : الاسم الذي عرضت له تلك الصفة ، كما أن أفعال القلوب لا كان منها ممتنعاً  
مخرقة الشيء على صفة اقتضت اسمين على الوجه الذي قررناه ثمة ، فقد اشتركت هذه  
الأفعال ، وأفعال القلوب في أن كل واحد منهما يحتاج إلى اسمين إلا أنهما مختلفان في

المحل ، وفي جهة الاحتياج .

(١٠٢٤)

أما اختلافهما في المحل فظاهر .

وأما اختلافهما في جهة الاحتياج ، فلأن أفعال القلوب تفيد كيفية جهة ثبوت الخصم  
الثاني للأول من كونه معلوماً أو مذكوراً أو مشكوكاً فيه ، وكان وأخواتها إنما تفيد مجرور  
صدق ثبوت الخبر للصيغة (١٠٢٥)

قوله : ( إلا أنهم يرفعون الصيغة ، وينصبون الخبر ) .

اعلم أنه لما قال : ان " كان " تدخل على الجملة الاسمية دخول ظرف لا زالة أو هم ذلك

(١٠٢١) في الجمع ١١١/١ " وذهب الفراء إلى أن الاسم ارتفع لشبهه بالفاعل وإن الخبر

انتصب لشبهه بالحال ، فكان زيد ضاحكاً مشبه عنه بجاء " زيد ضاحكاً " .

وذهب الكوفيون إلى أنه انتصب على الحال .

(١٠٢٢) وانظر المنصب ١٨/٣ ، والجمع ١١١/١

(١٠٢٣) نية : أي هناك أنظر ص ٢١٢ وفي بعدها .

(١٠٢٤) فأفعال القلوب تنصب كلا من الصيغة والخبر على أنها مفعولان ، وكان وأخواتها

ترفع الصيغة أصلاً لها والخبر نفسه خبراً لها . وانظر ابن يمين ٨٩/٢ .

(١٠٢٥) وانظر ابن يمين ٨٩/٢ ، ٩٠

اشتركا كبط في جميع الأحكام ، فجاء بحرف الاستعانة لإزالة اللبس .

قال أبو البركات : إنما كانت هذه الأفعال رافعة للاسم ، ونافذة للخبر تشبيها لهما  
بالأفعال الحقيقية ، فرفعت الاسم تشبيها بالفاعل ، ونصب الخبر تشبيها له بالضمول (١٥٦٦)

قوله : ( وتبقى الصنوع اسما ، والنصب خبرا ) .

يعني : اسما ضافا إلى ما على نفسه من الأفعال ، فإن كان الماثل " كان " قيل له اسم  
" كان " ، وإن كان الماثل " صار " قيل له اسم صار ، وكذلك الخبر ، وكذلك أخواتها .  
وانما لم يسموا الاسم والخبر فاعلا وفعولا ليعرفوا بينه وبين الفعل الحقيقي في نحوه .  
ضوب زيد عوا .

قال عبد المجيد : " كان " وإن كان فعلا ، فهو فعل ناقص لأنه سلب الدلالة طسسي  
الحدث ، وجوذا للدلالة على الزمان ، فهو زيد شيئا واحدا وغيره من الأفعال يفهم  
مفهومه من زمانا ، ولا يفهم هذا الفعل أغنى " كان " إلا الزمان فقط ، فلا يعطى هذا  
من وظيفة صائر الأفعال وأشباه الاسم من جهة الدلالة على شيء واحد ، إلا أن الفعلية  
قالية ، لأنه أصل في الفعل كما بيناه ، فالحق له لك بما شبهه بالأفعال من جهته  
الحكم لأن ما شبهه بالفعل ، وليس بفعل أضف ما هو فعل في الحقيقة ، فأجوزي كسان  
يجوزي ما شبهه بالفعل ، وليس بفعل ، فادخل على الحدث والخبر ، فرفع الحدث لأنه  
شبهه الفاعل ، ونصب الخبر لأنه شبهه الضمول وليس بفاعل وضمول لما ذكرناه ، ولذلك  
إذا قلت : كان زيد ظلما ، زيد " هو الماثل في الحضي ، كما أن الخبر هو الحدث  
في الحضي ، وليس كذلك إذا قلت : ضوب زيد عوا ، فإن النصب فيه غير العرفي  
كما نراه . (١٥٦٧)

( ١٥٦٦ ) انظر أسرار الصيغة ص ١١٨ ( رسالة )

وما ذكره أبو البركات من ذهب سيبويه والجمهور ، وذهب الزمخشري إلى نصبه

الخبر على الشخص بالحال ، وباقي الكوفيين على الحال .

انظر سيبويه ٦١/١ ، وابن جني ٨٩/٢ ، ٩٥ ، والبيهقي ١١١/١

( ١٥٦٧ ) انظر ابن جني ٨٩/٢ ، والبيهقي ١١٥/١

قوله : ( وَتَقْصَانَهُنَّ مِنْ حَيْثُ إِنَّ نَحْوَهُ : ضَرْبٌ وَقَتْلٌ كَلَامٌ مَتَى أَخَذَ مَوْفُوعُهُ هـ وَتَوَلَّاهُ هـ مَالِسٌ  
يَاخُنِينَ الْمَنْصُوبُ مَعَ الْمَرْفُوعِ لَمْ يَكُنْ كَلَامًا ) .

اعلم أن هذا الكلام وقع بوقع جواب عن سؤال هدر .

بيان ذلك أنه لما وصف هذه الأفعال أول الفصل بكونها ناقصة قيل له : لِمَ وَصَفْتَهُمْ بِهَا  
بكونها ناقصة ؟ فقال : وجع نقصانها أنه لا يجوز أن يقتصر / على اسمها دون خبرها <sup>٢٨٧</sup>  
وان كان يجوز الاقتصار في الفصل الضمدي على فاعله دون مفعوله هـ ألا ترى أنك تقول :  
ضرب زيد هـ ويكون كلاً تاماً مفيداً إسناد الفعل إلى فاعله ولو قلت : كان زيد هـ وأنت  
لهذه الضمى لم يكن هذا إلا أن تأتى بالخبر لما بيناه من أن معناها تقدير الشيء على  
صفة هـ وأن ما هذا شأنه لا بد له من أسكن <sup>(١٠٢٨)</sup> .

قوله : ( ولم يذكر مفعول ولا كان صار هـ وما دام وليس هـ ثم قال : وما كان نحوهن من  
الفعل هـ لا يستغنى عن الخبر ) .

اعلم أن الأفعال الناقصة ليست محصورة هـ وجميع النحويين ضما ثلاثة عشر فعلا سوى انفصال  
القارية بخبر أن <sup>(١٠٢٩)</sup> .

وقد اقتصر بعضهم على ذكر ما هو دون ذلك هـ لكنها عند التحقيق ترجع إلى ما ذكره  
سببه من الأفعال الأربعة <sup>(١٠٣٠)</sup> .

قوله : ( وما كان نحوهن من الفعل ) (١٠٣١)  
يريد ما كان في معناها هـ ويصرف من أفعالها في الحال والمستقبل .

(١٠٢٨) وقال أبو حيان \* نص أصحابنا على أنه لا يجوز حذف اسم كان وأخواتها  
ولا حذف خبرها لا اختصارا ولا اقتصارا .

أما الاسم فلأنه مشبه بالفاعل هـ وأما الخبر فكان قياسه جواز الحذف  
لأنه إن يوصى أصله هـ وهو خبر المبتدأ هـ فإنه يجوز حذفه هـ أو ما آل إليه  
من شبيهه بالمفعول فكذلك هـ لكنه صار عندهم عوضا عن الصدر لأنه نفس  
معناها إله القيام فلا كونه من أكران زيد هـ والأعراس لا يجوز حذفها هـ قالوا :  
وقد تحذف في الضرورة \* أنظر شرح الكافية للرضي ٢ / ٢٢٠ هـ والهج ١ / ١١٦ هـ .

(١٠٢٩) أنظر تفصيل هذه الأفعال وأقسامها هـ واقتراح خبرها بأن في الأشونسسي

٢٥٧ / ٢ وما بعدها .

(١٠٣٠) أنظر سببه ٢١ / ١ (١٠٣١) أنظر سببه ٢١ / ١ هـ وابن جهمي ٢ / ٩٠ .

قوله : ( وما يجوز أن يلحق بها : كفى • وعاء • وقد • وراح ) •

اعلم أن كل واحد من هذه الأفعال الأربعة الأصل فيه أنه وضع للحدث والزمان جهما •  
والأصل أن تتعدى بحرف الجر نحو : أض إلى كذا • وطأ إليه • وقد إلى المسجد •  
وراح إلى السوق • إلا أنه قد يطلب عند الدلالة على الحدث • ويجوز للزمان كما فصل  
ذلك في كان وأخواتها • فنقتضي إن ذاك اسما وخبرا كما مر منه في كان • (١٠٣٢)

ومهم من قال إن هذه الأفعال الأربعة لا تتعدى استعمال كان وإن انصب ما بعدهما في  
بعض صور الاستعمال • فانتصابه على الحال • (١٠٣٤) وأما كفى فلا يهيل إلى النصب بعد مسما •  
وإنما يقال : أض إلى كذا أي وجع إليست • (١٠٣٥)

قوله : ( وقد جاء • جاء • يطأ صا ر في قول العرب : ما جاءت حاجتك )  
اعلم أن • حاجتك • ضوب باسم خبر • جاءت • والقياس بإياها (١٠٣٦)

(١٠٣٢) في الفصل • عاء • أض • أنظر ص ٢٦٢

(١٠٣٣) ذكر السيوطي في اللمع أن قوما من النحاة ضمه ابن طالك الحقوق • صغار •  
ما كان بمصانها • وذلك عشرة أفعال :

أض • وعاء • وجع • واستحال • وقعد • وجا • وجاء • وتحول • وقد • وراح •  
وأضاف ابن طالك أيضا : وثق • ورأى • وذكر أنه لا يعرفهما إلا من غنى باستقراء  
الضم • وأضاف الأشعري : ارتد •

والحق قوم ضمه الزمخشري وأبو الهيثم • والجزولي وابن مضرور بأفعال هذه الباب  
هذا • وراح بمعنى صار أو بمعنى وقع فعلم في قت الفدر • والرواح • أن طس  
تفصيل هذه المسألة في : ابن ميمون ٩٥/٢ • واللمع ١١٢/١ • والأشعري  
٢٢٩/١ • والكافية الشافية ١٠٢/١ • ١٠٣ • والتسهيل ص ٥٣ • ٥٤ •

(١٠٣٤) أنظر ابن ميمون ٩٥/٢ • واللمع ١١٢/١

(١١٣٥) وفي اللسان مادة • أفض • ١١٠/١ • وأض كذا أي : صار • يقال : أض سواد  
عمود برأض • فهذا دليل على أن • أض • يمكن أن تتعدى بدون حرف الجر  
وتنصب الخبر كصار •

وأنظر اللمع ١١٢/١ • والأشعري ٢٢٩/١

(١٠٣٦) حكى سيوطي من بعض العرب : ما جاءت حاجتك بالنصب وعن يونس بالرفع بمعنى :  
ما صارت • فالنصب : على أن ما استفادة • وقد • وفي جاءت ضمير يعود إلى  
ما • • وأدخل الفاني على • ما • لأنها هي العاجة • وقد استعملت •

بيان ذلك : أن جاء مختلف فيه أهل المصيبة .

فذهب قوم إلى أنه يكون لازماً . وتعدي بحرف الجر ، تقول : جاء زيد إلى عمرو ، كما يقال : قام زيد إلى عمرو .

وذهب آخرون إلى أنه ضمه بنفسه ، فيقال : جاء خالد بشرا ، كما يقال : لقي خالد بشرا ، ويكون الظاهر فيه غير التفعّل ، فلا يكون من قبيل ما نحن فيه ، لكن المصرب قد أجوت هجرى صار لضرب من الشبه بينهما .  
(١٠٣٧)

تقول : صار زيد إلى عمرو ، كما تقول : جاء زيد إلى عمرو ، ففى " جاء " من الالتفال ما فى " صار " فلما أجريها هجرى صار جعلوا لها أميا وخبراً كما تراه ، وتكون " ما " الاستفهامية (جاء) ، وفى جاءت " ضمير " ما " وجعلوا ذلك الضمير اسم جاءت ، وجعلوا حاجتك خبرها ، فصار بمنزلة قولك : فقد كانت أختك ، وأنتو جاءت لتأنيث معنى " ما " فكانت قال : أمة حاجة جاءت حاجتك .

قال أبو سعيد : ولا يعرف فى جاء مرفوع الاسم وضرب الخبر إلا فى هذا المثال ، وهو قول الخواج لابن عباس حين اتاهم يستدعى منهم الرجوع إلى الحق من قبل على كرم اللسنة وجبهه .  
(١٠٣٨)

وقد اختلف النحويون فى أنه يقتصر منه على هذا المثال ، ويجوز قياس غيره عليه .  
(١٠٣٩)  
وذكر الحضرى وجهاً آخر ، وهو أنه أنشئ بـ " ما " اسم استفهام فى موضع

= الضمير هو اسم جاءت ، وحاجتك خبرها ، والتقدير : أمة حاجة صارت حاجتك .  
وعلى الرفع : حاجتك اسم جاءت ، و " ما " اسم استفهام خبرها قدم ، لو أن " ما " خبر جاءت قدم لأنه اسم استفهام .

أنظر سيبويه ٢٤/١ ، وابن يمشى ٩١/٢ ، والهمع ١١٢/١ ، والأشعرى ٢٢٩/١ ، ٢٣٠ .

(١٠٣٢) أنظر اللسان مادة " جاء " ٧٣٥/١ ، ٧٣٦ ، والهمع ١١٢/١

(١٠٣٨) أنظر شرح الميرافى ٣٣٤/٢ ، ٣٣٥ ، وابن يمشى ٨١/٢

(١٠٣٩) ذكر الدماهني أن الأندلسى قال : جاء لا تستعمل بمعنى صار إلا فى خصوص

هذا التركيب ، فلا يقال : جاء زيد قائماً بمعنى صار وأن ابن الحاجب طرده فى

غيره ، وجعل منه : جاء البرقفين ونقل هذا المعنى فى الهمع من قوم .



(١٠٤٥)

نصب على أنها خبر جاءت .

ولن جعلت . ما . نافية وجب أن يكون ذلك العنصر مذكور . فيكون المصنف نفسى أن

يكون ذلك على قدر حاجة المخاطب . كما لو كان محتاجا إلى بيان . فطلب منه .

(١٠٤١)

نقال : ما جاءت حاجتك . يحنى لم يحصل هذا على القدر المحتاج إليه .

وأما قولهم : جاء البرق فنهين وصاعين . فيجوز أن يكون فنهين وصاعين منصوبين على الحال . (١٠٤٢)

قوله : ( ولطيرة . قعد . في قول الأعرابي :

(١٠٤٣)

أرغفت شفرته حتى قعدت كأنها حرسه .

الشاهد أنه جمل . قعد . بمعنى صار . فأقننت أسفا مرفوفا وخبرا منصوبا كما تنقضي

الافتعال الناقصة .

وفي . قعدت . ضمير مؤنث اسم قعدت يرجع إلى الشفرة . وفي الاقتصار على هذا المثال .

(١٠٤٤)

ونهاى غيره طيه ما ذكرناه من الاختلاف في . جاءت .

والجمهور أنه يقتصر عليها . ولا يقاس على واحد منهما .

(١٠٤٥)

قال الجوهري : تقول : أرغفت سيفي أى رقصته . فهو مرقف . والشفرة بالفتح : السكين

(١٠٤٦)

المظيم . والحرية . واحدة الجراب . وهى دون الرمح .

• أنظر الجمع ١١٢/١ وحاشية الصبان ٢٢٩/١

(١٠٤٥) ذكر الأشعري هذا الأعراب دون أن ينسبه لأحد . أنظر الأشعري ٢٣٠٠/١

(١٠٤١) في الأصل ( هذه )

(١٠٤٢) هذا ذهب الجمهور وابن مالك لأن الضوب لا يوجد إلا نكرة . وذهب ابن

الحاجب إلى أن ( جاء ) بمعنى صار . وفنهين . وصاعين خبرها

أنظر الجمع ١١٢/١ وحاشية الصبان ٢٢٩/١

(١٠٤٣) فنى قعدت ضمير يعود إلى الشفرة . وكان واسمها وخبرها في موضع نصب خبر

قعدت . وليس المراد التعمد الذى هو فى معنى الجلوس . وإنما المراد الصهورة

والافتعال . فلذلك ضاقت صار . أنظر صفات الفراء ٢٢٤/٢ . وابن بحر

٩٢/٢ . وابن الجوزى ٥/١ . والجمع ١١٢/١ وحاشية الصبان ٢٢٩/١

(١٠٤٤) أنظر ص ٢٥٦

(١٠٤٥) أنظر الصحاح مادة ( رقف ) ١٢٦٧/٤ واللسان مادة " رقف " ١٢٥٤/٣

(١٠٤٦) وأنظر اللسان مادة " شفر " ٢٢٨٧/٤ . ٢٢٨٨ . ومادة " حوب " ٨١٦/٢

قال في شاطئ اللينة : الحربة الآكة \* وهي المبرقة النمل لتأكل رأسها أن تحدها \*  
(١٠٤٧)  
وتقول : إنها أصغر من الرجح \*

قوله : ( وحال الاسم والغير مثلها في الابتداء \* من أن كون المبرقة أسطاً ، والنكرة خبراً  
حده الكلام ) \*

اعلم أن الضمير الموثق في " مثلها " يرجع إلى الحال ، لأنها مؤنثة ، وقوله : ( حد  
الكلام ) مرفوع بأنه غير " أن " \* وحد الشيء في الأصل منتهله \* والمراد منه  
ما هنا بالحد : الأصل \* وإنما كان الأصل ذلك لما ذكرنا في صاحت المقدأ أول الكتاب (١٠٤٩)  
ثم أنه لما قل : أن الأصل ما ذكره نقض ما عا \* بثلاثة أبيات من الشعر ، ثم أجاب فيها \*  
أولها : قول القطامي :

[ ٣٥ ] قَفَى قَبْلَ التَّفَرُّقِ بِأَضْيَافٍ \* \* \* وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ بَيْنَكَ الْوَدَاعُ \* (١٠٥١)

(١٠٤٧) في الأصل ( الحربة ) وانظر اللسان مادة ( حرب ) ٨١٦/٢

(١٠٤٨) في الفصل ص ٢٦٣ ( مثلها في باب الابتداء )

(١٠٤٩) قال الشارح : \* لأن الصخر عنه إذا كان مجهولاً فكأن لم يكن في الأضراس  
عنه فائدة يتصلق بها غرض مقصود \* فإذا قيل رجل قاهه \* أو غلام قائم \* ولم  
يفقه الصانع شيئاً لم يكن عالماً به ولم يخبر بها يتصلق به غرض مقصود \* \*

انظر الورقة ( ٢٨ و ٢٩ ) من الكتاب

(١٠٥٠) القَطَامِي بضم القاف وضحه هو : عمرو بن شَيْم \* أو عمرو بن شَيْم \* والقَطَامِي

لقب غلب عليه \* وهو أول من لقب بصريح الخواني \* وهذا البيت من قصيدة

طويلة يمدح بها زفر بن الحارث الكلابي حين أحاطت به قهين بنو حمسي

الجزيرة \* وأرادوا قتله فحما \* وأعطاه مائة ناقة وخلق ميسله \*

انظر ديوانه ( ٣١ : ٤٢ ) \* ومما عهد التنصيص ٦٤/١

(١٠٥١) البيت من قصيدة من بحر الوافر ، واستشهد به على جعل " موقف " اسم مكان

وهو نكرة \* " المسحوق " أعاد \* خبرها منصوب وهو مفعلة \*

والأولى المكس لا أنه لما أمن اللبس قلب الأمر \* وضاعاً : مرفوع ضاع \* وهي

بخت زفر بن الحارث \* خاطبها لأنه كان أميراً في بيت أبيها \*

والضمي : نفس قبل السفر لنودك \* ثم ذكر ما سببها بعد رجليها من وحشة

فوالله \* فقال : ولا يك موقفك الوداع \* أي لا يك موقف الوداع موقفاً منك \* \*

الشاهد فيه : أنه جعل اسم كان " موقف " مرفعه وهو مكررة فجعل الوداع خبرها فنصبه ،  
وهو معرفة ، وإنما جاز ذلك لأن التذكير فيه يفيد ما يفيد ، التحريف كما سنبينه في البيت  
وفيه رواية أخرى جارية على القياس وهي : ولا يك موقوف بالأضافة إلى ياء الضمك .  
(١٠٥٢)  
والقطاوي يضم الفاف : عمرو بن شبيب ، ولقب بالقطاوي في صفه .  
وضابحة : اسم بنت هذيل ، ويخبرها ، ويجوز أن يقف عليها بالهاء ، ثم أبدل الألف في  
الهاء ، فلا يكون فيهم في قولهم وطمس سيوط .  
(١٠٥٣)  
وحذف النون من " بك " تخفيفا لكثرة الاستعمال ، وظلمة الجزم سكونها .  
ويجوز أن يكون رافعا ومستمطفا ، ويجوز أن يكون دافعا ، أي : لا يجعل الله ذلك  
الحرف مكان آخر موقف ، وظف ذلك على الأمر جطة على جطة ، وطلب منها أيضا نظيرة  
بغزود بها حين أراد الرحيل .  
يضح به زفر بن الحارث الكلابي ، وكان أسير في عليه وأعطاه مائة من الإبل ، ورد  
عليه ماله ، فذهب القطاوي بهذه الفريدة .  
(١٠٥٤)  
قال في الحواشي : أنه ما بأن لا يكون الوداع في موقف .  
(١٠٥٥)

• وانظر سيبويه ٣٣١/١ ، وابن السجاني ٢٩٨/١ ، وابن يمين ٩١/٢ : ٩٣ ،  
والخزانة ٣٩٩/١ ، ٦٤/٤ ، والجمع ١١٩/١ ، ١٨٥ ، والأشعري ٣ /  
١٢٣ ، والفضل ص ٢٦٣ ، ٢٦٤ .  
(١٠٥٢) وظن هذه الرواية يكون اسم " بك " معرفة على القياس  
أنظر هامش سيبويه ٢٤٣/٢ هارون ، وهامش ابن يمين ٩٣/٢ .  
(١٠٥٣) أنظر سيبويه ٣٣٠/١ ، ٣٣١ ، والأشعري ١٢٣/٣ ، وشواهد الميني ١٢٣/٣ .  
(١٠٥٤) ذكر الشارح أن الذي أسره هو : زفر بن الحارث الكلابي ، وفي مهابد  
القصص أن الذي أسره قبيلة قيس بنواحي الجزيرة ، وأرادوا قتله وأن الذي  
حال بينهم ومنعه هو زفر بن الحارث ولذلك مدحه .  
وتجمل : الذي أسره بنو أسد بنواحي الجزيرة  
أنظر مهابد القصص ٦٤/١ ، وهامش ابن يمين ٩١/٢ .  
(١٠٥٥) لم أشر على هذا الرأي في نسخة الحواشي التي بين يدي .

(١٠٥٦)

وثانيها : قول حسان :

[ ٣١ ] كَانَ سَلَاقَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ ••••• يَكُونُ مَزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ  
عَلَى أَنْوَابِهَا أَوْ طَمَسَتْهُمْ قَسِيضٌ ••••• مِنَ التَّفَاحِ قَصَوُوا اجْتِنَسَاءً (١٠٥٧)

السَّلَاقَةُ : أول ما يحصل من ماء المنجب • وهو أرق ما فيه •

وقوله : بيت رأس قالوا : هو موضع بالأردن • وهي قرية بالشام وقيل : رأس خمصاره

والبيت ضاف إليه •

وقيل : أراد وقال اللؤلؤس والحلوات الملوك أطيب من غير •

ومرعى : كان بَيْهَئَةً • وهي الخمر الصبغة الضنون بها • (١٠٥٨)

ومرعى : شبيهة • وهي الخمر المشتراه للشرب • (١٠٥٩)

وقوله : يكون مزاجها عسل وماء جملة في موضع الوصف لسلافة وخبر كان الشدة فسي

البيت الثاني • وهو قوله : على أنوَابِهَا • مصرة : أطل • والاجتناء : أخذ النمر من

(١٠٥٦) هو حسان بن ثابت يدهج النبي صلى الله عليه وسلم ورد على أبي سفيان وكان

قد هجا النبي صلى الله عليه وسلم قبل إسلامه • أنظر ديوان حسان ج ١٩٢٨

(١٠٥٧) للبيتان من قصيدة من بهر الوافر • واستشهد بها على أنه جمل " مزاجها "

في البيت الأول • وهو مصرفة خبر يكون • وجمل " عسل وماء " فكرة اسم يكون •

وأنظر سيرته ٢٣/١ • والمقضب ٩٢/٤ • ٩٣ • وشرح السيراني ٣١٢/٢

وابن السيراني ٣٨/١ • والتنقيص والإيضاح لابن برى ٢٠/١ • والخزانة

٤٥/٤ : ٤٥ • ٦٣ • والمقصد ١٠٤/١ • وابن يمشي ٩٣/٧ • ٩٤ •

والخضل ص ٢٦٤

(١٠٥٨) أنظر اللسان مادة " جنى " ٢٠٢/١ • ومرعى فيمه " مصرة الجناء " يستدل

" مصرة اجتناء "

(١٠٥٩) رواية سيرته • والصحاح • واللسان

أنظر سيرته ٢٣/١ • والتنقيص والإيضاح ٢٠/١ • واللسان مادة " ساء " ١١٠٨/٣

ورواية السيراني والشتري " كان سلافة "

أنظر هامش سيرته ٢٣/١ • ورواية الصحاح " كان سبيطة في بيت رأس •

قال ابن برى : " صوابه من بيت رأس • وهو موضع بالشام "

أنظر التنقيص والإيضاح ٢٠/١ • وصحجم البلدان ٥٢٠/١

الشجر ، ثم طعم ريقها بطعم الخمر ، وقد فرجت بحمل وما ، أو بطعم ثفاح حتى قد  
أجنى .

وطعم مضروب مطوف على اسم كان الشدة .

والشاهد في البيت : أنه جعل " مزاجها " وهو معرفة خبر يكون ، وجعل عمل وما نكرة  
اسم يكون .

وحكى عن أبي عثمان أنه كان يشهد " يكون مزاجها صلاً وما " ويرفع " مزاجها " بـ " يكون " ،  
وينصب " صلاً " بأنت خبر يكون ، ويرفع " ما " بأضمار فعل كأنه قال : ومازجها ماء ،  
ولم يظانر . (١٠٦٠)

ونقل عن بعضهم : يكون مزاجها عمل وما بالرفع فمعها وجه ذلك : أنه يجعل في يكون  
ضمير الأمر والشأن ، ويقع مزاجها بالابتداء ، وما بعده خبره ، والجملة في موضع خبر  
يكون . (١٠٦١)

والله في حتم جعل النكرة في هذا البيت أسط أن الحصل والماء ، وما أثبتهمها مسن  
لأجناس تؤدي نكرته من معرفته في المعنى كما تقول : فلان يأكل خبزاً ويشرب ماء ،  
ويأكل الخبز ويشرب الماء .

يريد أنه يأكل من هذا الجنس ويشرب منه ، فلو قال : يكون مزاجها الحصل والماء لكان  
بمختلفة قولته : عمل وما . (١٠٦٢)

(١٠٦٥) قال السيرافي ٣١٢/٢ وكان أبو عثمان الطائفي يشهد يكون مزاجها صلاً  
وما فيحط وما على المعنى . وانظر القصب ٩٢/٤

(١٠٦١) أو بزيادة " يكون " وما بعدها مبتدأ وخبر ، انظر الفضل ص ٢٦٤ .

(١٠٦٢) ومثل ذلك قولك : خرجت فإذا أسد بالباب ، فتجد معنا معنى قولك خرجت  
فإذا الأسد بالباب لا فرق بينهما ، وذلك أنك في الموضعين لا تريد أسداً  
واحداً معينا ، وإنما تريد خرجت فإذا بالباب واحد من هذا الجنس .  
ومنه قوله تعالى : وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاً وتصدية " بنصب  
صلاتهم ورفع مكاً وتصدية .

انظر هاشم ابن عيسى ٩٣/٢ ، والهمج ١١٩/١ .

يجوز أن ينفذ : يكون مزاجها عمل وما ، يجمل في يكون ضهر " السلافة " ، و " مزاجها " .  
 مقتدا ، وما بعده خبره ، والجملة في موضع خبر يكون ، ولذلك يجوز أن يكون في " يكون " .  
 ضهر من السلافة .

ويمكن قوله : بيت وأمس خبره ، والجملة وصف السلافة .  
 وقولك : مزاجها عمل وما جملة هي وصف ثان .

وكان حسان يهجو بالقصيدة أبا سفيان بن حرب ، وكان قد هجا النبي عليه السلام .  
 وأولها :

تَفَتُّ ذَاتَ الْأَصَابِعِ فَالْجَسَدُ ..... إلى خذراء فزولها خُمُودًا  
 ثم قال بعد أبيات :

لشمتاء التي قد توشى ..... فليس لقلبي طمأ شمسفا  
 وهو أن حسان أنشد ما النبي عليه السلام ، فلما انتهى إلى قوله :

مَجُوتٌ مَحْمُودٌ فَأَجِيتُ مَسْمُومٌ ..... وعند الله في ذاك الجسور

قال له النبي عليه السلام : يا حسان جزاك الله الجنة . فلما أنشده قوله فيه :

فَأَنْ أَيْسَى وَوَالِدَتِي وَعُضَيْسَى ..... لمرض محمد فكسهم وقسما

فقال له النبي عليه السلام : والله هو النار يا حسان ، ثم لما أنشده :

أَتَهْجُوهُ وَلَسْتَ لَهُ بِشَيْءٍ ..... فشركا لخيركمسا الفسدا (١٠٦٤)

قال من حضر : هذا أنصف بيت قاله العرب .

ومثالها : ما نقله سيوطي في باب كان عن ثروان بن فزارة بن عبد بنوت .  
 (١٠٦٥)

(١٠٦٣) أنظر مآخذ النصيب ١/ ٧٣ ، ٧٤ ، وماش ابن يميش ٧/ ٩٣

(١٠٦٤) أنظر ديوان حسان ص ٨ وما بعدها .

(١٠٦٥) نسبة سيوطي في الكتاب ١/ ٢٣ ، والجهد في القضب ٤/ ٩٤ إلى خذاهين

زهير ، وكذا ابن يميش ٧/ ٩٤ ، ٩٥ مالمسرا في ٢/ ٣١٢ ، ونسبه أبو تمام

في كتاب مختار أعمار القبائل إلى ثروان بن فزارة بن عبد بنوت الحامري ، وقيل

هذا البيت : وكان قد رأيت من أهل دار ، دعاهم رائد لهم فمساروا

أنظر ما في ابن يميش ٧/ ٩٤ ، ٩٥ ، والفضل ص ٢٦٤ .

[٣٢] فَأَيْنِكَ لَا تَهْلِي بَعْدَ حَسْبِ أَطْبَى كَانَ أَصْلُهُمْ حَمْسًا  
فقد لحق الأصل بالأصلين : ٥ وراجع اللوم واختلف النجاشي (١٠٦٦)

الشاهد فيه : أنه جعل النكرة اسم كان : ٥ والصيغة خبرها

والذي في الكتاب : أَطْبَى كَانَ أَمْلِكُ أَمْ حَمْسًا (١٠٦٧)

والذي في شمس : أَطْبَى خَالِكَ أَمْ حَمْسًا .

والنجاشي : الأصل : ٥ وراجع اللوم ضناه : ٥ كثر أمليه : ٥ وخالطوا الناس : ٥ وصاروا أكثر من  
الأجواء : ٥ وتغيرت أخلاق الناس فصاروا لا يرجع كل واحد إلى نجارته وأصله : ٥ وما كتمان

طهمس : ٥ وأظهروا أخلاق اللثام : ٥ وذهب المؤن وحش أنهم بقوامته ضنه على

هذا الوصف لا يبالى أنسان بلهم أحجبن كان أم ظهر حجبين ولا يفكر من ولده من الناس .

فان قلت : ان اسم كان ظهر يعود إلى " ظبي " والضمائر معارف وحينئذ لا تكون حسن

صور النفس .

قلت : المشهور عند أكثرهم أن صور النكرة معرفة خلافا لقوم كما حكيناها فيما تقدم (١٠٦٩)

انما كان هذا ! اليه من صور النفس لأن الاستفهام الواقع بعده " ظبي " يقدر بالفعل

لأن الاستفهام انما يدخل على الفعل .

(١٠٦٦) البيان من قصيدة من بحر الوافر : ٥ واستشهد بالبيت الأول على جعل النكرة

اسم كان ( أَطْبَى ) : ٥ والخبر معرفة ( أَمْلِكُ ) لأن كان تشبه الأفعول

الحقيقية : ٥ وهذا ضعيف عند سيده وخاص بالضرورة الشعرية .

وذكر ابن هشام في الضنى أن الصواب أن يكون " ظبي " انما كان معذونة

ضرة بكان المذكورة : ٥ أو صتا : ٥ والأول أولى وأن معرفة الاستفهام بالجملة

الفعلية أولى ضها بالأسوة : ٥ وظن بها قاسم كان ظهر راجع إليه .

وانظر شرح الميراثي ٣١٢/٢ : وابن الميراثي ١٥٦/١ : وابن يعيش ١/٢

٩٤ : والضنى ٥٩٥/٢ : والخزانة ٢٣٥/٣ .

(١٠٦٧) أنظر سيده ٢٣/١

(١٠٦٨) في الأصل : ( نجارهم وأصلهم )

(١٠٦٩) أنظر ص ٢٦١

والخفى : أن كان ظني أمك ، وهو المصود ، وأما تبيين كان للاضطرار لدلالة ما بعده عليه .  
قال في الحواشي : الظني : ظل في الضعف ، والخطر : ظل في القوة ، يقال : أيهما  
كان أبوك ، فلا يزال بك . (١٠٢١)

(١٠٢٢)  
فهذه الأبيات الثلاثة وقع فيها الاسم نكرة ، والخبر معرفة على خلاف القياس  
وجوابه : قوله : ( أنه من القلب الذي يشجع عليه أطن الإلباس )

يؤيد أن الموجب لجواز تنويع الكلام عن الأصل أن المصود مضموم ولا يلتصق على السامع  
سواء تقدمت للمعرفة على النكرة أو عكست على الوجه الذي قرأناه أولا في بيت حسان .  
قال المصنف : ولا يكون مثل هذا إلا في الشعر لقبح اللفظ . (١٠٢٤)

(١٠٢٥)  
قوله : ( وجهتان معروفتان هما ونكرتون ، والخبر مضموم وبطلان بطلانها ) .

اعلم أن الضمير الخفي في " وجهتان " يرجع إلى الضمير والخبر ، وقد أتى للتقليل مقدرة ،  
والخفى : وقد وجهتان لكس ، خلاف الأصل لما يظهري في ما تحت الضمير أول الكتاب . (١٠٢٦)

مثل المحرفين : كان زيد الضال ، وكان خالد / صديقه ، قال النكرتين : ما كان  
وبطل ذلك ، وما كان أحد ، فبطل ، ومثل الجثة : كان زيد أبوه قائم ، فبطل اسم كان .

(١٠٢٥) وقال ابن جني ١٥١/٢ " وقد ذهب بعضهم إلى أن عليها في قولك : أظني  
كان أم حار ، مرتفع بكان ضمرة نفسها كان هذه الظاهرة لأن الاستفهام  
يقضي الفصل ، فلهذا هذا يكون الاسم نكرة والخبر معرفة ، ولا يتضمن ذلك  
على ، لأن الاسم إذا وقع بعد ضمرة الاستفهام ، وإن كان خبرا فمستغلا ،  
فارتفع بالافتداء ، ولا يحسن ارتفاعه بفعل معذوف إلا مع مل .  
وانظر الخفي ١٠١٠/٢ .

(١٠٢٦) انظر الحواشي ٥٦ و ٥٢ ط (١٠٢٢) في الأصل ( النكرة )  
(١٠٢٣) انظر ص ٢٦٥ وقع بعدها . (١٠٢٤) هذا ذهب سيحبه . انظر ٢٢٢/١  
(١٠٢٥) في الفصل ص ٢٦٤ " وجهتان معروفتان هما ونكرتون " ونحن " الخبر جملته  
وهذه بطلانها .

وفي البيت ١١/٧ " بطلانها " شعور الخفي ، وهذه خطأ لأن الضمير  
الضمير المرفوع يعود إلى الجثة بأوامرها لأربعة .  
(١٠٢٦) انظر تفصيل هذه المسألة في النكرة ( ٢٢ ط ) من الكتاب



والجملة الاسمية في موضع نصب على الخبر .

وقوله : ( بتفاسيها ) .

الضمير الموثق يرجع إلى الجملة ، والمعنى : كل واحد من الجمل الأربعة التي ذكرها في

مباحث خبر العقيدة يستقيم وقوعها خبر كان (١٠٧٧)

قوله : ( وكان على أربعة أوجه ) .

اعلم أن كان تنقسم إلى خمسة أصناف :

ناقصة ، وثابة ، وزائدة ، وضمر فيها ضمير الشأن ، ومعنى صار .

وقد أورد المصنف كل واحد من هذه الأقسام الخمسة إلا أنه اختار أربعة ، ولم يعتبر

(١٠٧٨)

مجيئها بمعنى صار ، وإنما أضافه إلى بعض النحاة .

والموجب لذلك أن مجيء كان بمعنى صار من ضروب كان الناقصة وأفرادها فذلك لم يعمده

(١٠٧٩)

وجها خاصا .

فأولها : كان الناقصة .

نحو قولك : كان زيد عالما ، وكان الأصل " زيد عالم " فدخلت لتوجب أن ذلك لزيد في

زمان ماض ، وكذا لك : يكون زيد منطلقا أوجب أن ذلك في الزمان المستقبل ، وقد يكون

ما جملته كان في الزمان الماضي منقطعا ، وغير منقطع نحو قولك : كان زيد غائبا ، وهو

الآن حاضرا ، وغير المنقطع ما كان مستمرا وموجودا في الحال والاستقبال كقوله تعالى :

(١٠٧٧) قال الزمخشري في الفصل ص ٢٤ " والخبر على نوعين مفرد وجملة ، فالمفرد على

ضربين : خال عن الضمير ، ومضمر له . وذلك زيد غلاطك ، وعمرو متللسق ،

والجملة على أربعة أضرب : فعلية ، واسمية ، وشرطية ، وظرفية ، وذلك : زيد

ذهب أخوه ، وعمرو أبوه ، مطلق ، وسكران تمطيه يشكره ، وخالد في الدار " .

وانظر ابن يعيش ١٥٠/٧ ، ١١٦ .

(١٠٧٨) قال في الفصل ص ٢٦٥ " وقيل في قوله :

بعضها تفر والصلى كأنهم صبا . قولا الحزن قد كانت فراخا بيوضها

أن كان فيه بمعنى صار " .

(١٠٧٩) وفي اللسان مادة " كون " ٣١٦١/٥ " ومن أقسام كان الناقصة أيضا أن تأتي =

(١٠٨٥)

"وكان الله غفورا رحيمًا"

وقد تقدم الكلام في أن الناقصة لا بد وأن تكون مجرورة عن الحدث ، وأنها لا تدخل إلا على

(١٠٨١)

جملتها اسمية ، ويمنع دخولها على المفردات ، والجمل القطبية .

وثانيتها : كان الناقصة .

وهي التي في معنى حدث ووقع ، فتكون دالة على شيئين : الزمان والحدث .

نحو : صَرَبَ ، وَذَهَبَ ، والذكور من صوره ثلاث :

(١٠٨٢)

الأولى : قولهم : كانت الكائنة

الشاهد فيه : أن كان هاهنا فعل تام دال على الحدث والزمان .

والثانية : حدثت الكائنة ووقعت ، وكان هذه مع مرفوعها كلام تام غير محتاج إلى الخبر

(١٠٨٣)

والكائنة كناية عن الأمر الشديد ، نحو قوله : "وقعت الواقعة"

(١٠٨٤)

الثالثة : قوله : (القدور كائن)

الشاهد فيه : أن "كائن" اسم فاعل من كان ، والحقنى حاصل وحادث ، وفيه ضمير

مستتر مرفوع يعود إلى المبتدأ ، وكائن بذلك الضمير كلام تام مستغن عن الخبر .

(١٠٨٥)

الثالثة : قوله تعالى : "كن فيكون"

والكلام فيه على نحو ما قبله .

(١٠٨٥) سورة الفرقان من الآية ٧٠ ، وسورة النجم الآية ١٤

وانظر ص ٢٥٠ ، واللسان مادة "كون" ٣٩٦١/٥

(١٠٨١) أنظر ص ٢٥٠ وما بعدها ، وابن يحيى ٩٢/٧

(١٠٨٢) وانظر اللسان مادة "كون" ٣٩٦٠/٥ وما بعدها ، وابن يحيى ٩٢/٧ ،

٩٨ ، والهمج ١١٥/١ ، ١١٦

(١٠٨٣) سورة الواقعة الآية الأولى ، وانظر الكشاف ٥١/٤

(١٠٨٤) المراد ما يقضيه الله ويقدره كائن أى حادث وواقع لا راد له

أنظر ابن يحيى ٩٢/٧ ، ٩٨

(١٠٨٥) سورة البقرة من الآية ١٢ ، كما هو واضح من كلام الشارح ونصها : (بد يسبح

المسرات والأرض ، وإذا قضى أمرا فإنما يقول له كن فيكون

قال في الكشاف ٣٠٢/٤ "كن فيكون" هي كان الناقصة أى : أَحْدِثْ فَهَدَتْ

وانظر ابن يحيى ٩٨/٧

وفي يكون قراءتان : النصب بالمحظف على ما قبله كما في قوله تعالى :

" **أَمَّا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ** " (١٠٨٦)

والتقدير : **أَمَّا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ فَيَكُونُ** .

والرفع على أنه فعل ضارع ، وقد خلاه الجوارم والنواصب (١٠٨٧)

فهذه الصور الثلاثة مشعرة في أن " كان " فيها ناقة لا تحتاج إلى خبر ، ومنها : وجد ، وضع نحوه . (١٠٨٨)

ومثلهما : **كَانَ الَّذِي هُوَ زَائِدَةٌ فِي الْكَلَامِ لِلتَّأَكِيدِ** .

قال أبو سعيد : **وَقَوْلُهُ : تَكُونُ زَائِدَةٌ لِمَا نَعْنِي بِذَلِكَ أَنْ دَخُلَهَا كَخُرُوجِهَا فِي كُلِّ مَعْنَى**

**وَأَنَّهَا نَعْنِي بِذَلِكَ أَنَّهَا لَيْسَ لَهَا اسْمٌ وَخَبَرٌ ، وَلَا هِيَ لَوْحٌ شَيْءٌ ذَكَرَ ، وَلَكِنَّهَا دَالَّةٌ عَلَى الزَّمَانِ ، وَفَاعِلُهَا صَدْرٌ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : زَيْدٌ كَانَ قَائِمٌ ، أَوْ زَيْدٌ قَائِمٌ كَانَ** (١٠٨٩)

يريد كان ذلك للكون ، وقد دلت على الزمان ، لأنك لو قلت : زيد قائم ، ولم تقل كان لوجب أن تكون في ذلك الحال .

وقد أورد الصنف من أضلة " كان " الزائدة ثلاثة :

**الأول : ( قَوْلُهُمْ : إِنْ هِيَ أَفْضَلُهُمْ كَانَ زَيْدًا )**

الشاهد فيه : أن معنى " **إِنْ هِيَ أَفْضَلُهُمْ زَيْدًا** " كان ذلك الكون ، وزيدا منصوب بأنه اسم " **إِنَّ** " ، وكان دالة على الزمان ، وفاعلها الصدر ، ولو لم يقل كان لم يدل ذلك

(١٠٨٦) سورة يونس الآية ٨٢ ، وانظر ابن يعيش ٩٨/٧

(١٠٨٧) قال الزمخشري في الكشاف ٣/٢٣٣ " فان قلت : فما وجه القراءتين في فيكون ؟

قلت : أما الرفع : فلأنها جطة من هتاء وخبر ، لأن تقديرها فهو يكون معطوفة

على فعلها ، وهي أمره أن يقول له كن . وأما النصب : فللمحظف على يقول " .

وانظر تقريب النسخ ص ٩٣ ، ٩٤

(١٠٨٨) وقال سيده ١/٢١ " وقد يكون لكان موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه ،

نقول : قد كان عبد الله أي قد خلق عبد الله ، وقد كان الأمر أي وقع الأمر " .

(١٠٨٩) انظر شرح السجواني ٢/٢٩٣ ( رسالة ) ، وابن يعيش ٩٩/٧ ، والبهج

على الزمان الماضي • ووجب أن يكون ذلك في الحال •  
(١٠٩٠)

(١٠٩١)  
الثاني : قول الشاعر :

[ ٣٣ ] سُرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسْتَأْمَرُونَ • عَلَى كَأَنَّ الصُّوفَةَ الْمِصْرَابَ (١٠٩٢)

(١٠٩٠) وانظر سيبويه ٢٨٩/١ • ٢٩٠ •

وقال السيوطي في الجمع " تختص أيضا بأنها تزداد بشروط : أن تكون بلفظ الماضي • متوسطة بين صند وصند إليه نحو ما كان أحسن زيدا • ولم يترك كان مظهر • ومنه حديث أو نبى كان آدم • وجوز الفراء زيادتها بلفظ الضارع كقوله : أنت تكون طاجد نبيل • إذا تهب شمال بليل وجوز زيادتها أخيرا نحو زيد قائم كان • قياسا على الفاء ظن آخر • ورد بحد م سماعه • والزيادة خلاف الأصل • فلا يحتاج في غير مواضعها المعقادة " انظر الجمع ١/٢٠ • والأشعري ١/٢٣٩ • ٢٤٢ •

(١٠٩١) لم يعرف قائله • على الرغم من شهرة هذا البيت وكثرة تداوله في كتب النحو • وقال العيني : لا يصرف هذا إلا من قبل الفراء •

(١٠٩٢) البيت من بحر الوافر • واشتبهه به على زيادة " كان بين الجار " على " والمجرور " الصوفة المصراع •

والمراد : على الصوفة المصراع كان ذلك الكون •

وهو شاذ • قال أبو حيان : ولا يحفظ في غير هذا البيت

وزيادة " كان " عند الرضى على قسمين :

أحدهما : زيادة حقيقية تزداد غير مفيدة نشي • إلا محض التوكيد ويكون وجودها في الكلام بعد ما على سواء • فلا تحذف ولا تدخل على معنى • ومثالها ههنا البيت المستشهد به هنا •

وثانيهما : زيادة مجازية تدخل على محض • ولا تحذف •

ومثالها : قولهم : ما كان أحسن عليا • وقولهم : إن من أفضلهم كان زيدا • ونذهب ابن عصفور إلى أن زيادتها في الشعر • وأنها تكون أبدا دالة على الضم •

وكلا الدعوتين خلاف المرض • فإنها كلما وقعت زائدة في الشعر • قد وقعت زائدة في النثر • وكفكم العلماء بزيادتها في نحو قوله تعالى :

" كيف تكلم من كان في المهد صبيا " •

ورواية الفصّل " جياذ بنى أبي بكر " • وروى " الخطبة " يدل " الصوفة " =

الشاهد فيه : أن كان في الهيئة زائدة ، والمراد على المسوطة المراب كان ذلك الكون .  
 قال أبو سعيد : وهى هذا قولنا : زيد ظننت مطلق ، فألفيت ظننت ، ولم تعطها ،  
 ومع ذلك فقد أخرجت الكلام عن اليقين إلى الظن . كأنك قلت : زيد مطلق في ظنى .  
 فكذلك قولك : زيد مطلق كان ، فإنه ، وإن لم تعطى كان في اللفظ ، فقد أوجب أن  
 هذا المعنى في زمان ماضٍ . (١٠٩٣)

قال في الشامل : السَّو : مخاف في موهبة ، والسَّرى عن سره وجمع السَّرى : سَرَاة على غير  
 قياس . (١٠٩٤)

قال الجوهري : وجمع السَّرى : سَرَاة ، وهو جمع عزيز ، لأن جمع فصيل على فعله لا يعرف  
 في غيره . (١٠٩٥)

والسَّو : الارتفاع والعلو ، تقول : ضمه سموت وسميت مثل علوت وعليت .  
 وتساموا أيضا : تباروا . (١٠٩٦)

صروى "تسامى" جعل "تساموا" والضمي : ان سادات بنى أبو بكر يركبون

الخيول المربية الأصيلة التي تفضل خيول غيرهم .

أنظر شرح السمراني ٢٩٤/٢ ( رسالة ) ، وشرح اللغ اللطاني ٢٦١ ،

٢٦٢ ، وابن يمين ٩٩/٧ ، ١٠٠ ، والبهج ١٢٠/١ ، وشواهد الميثي ١/

٢٤١ ، والأشعرى ٢٤١/١ ، والفضل ص ٢٦٥ .

(١٠٩٣) أنظر شرح السمراني ٢٩٤/٢ ( رسالة )

(١٠٩٤) أنظر اللسان مادة ( سرا ) ٢٥٠١/٣ وطبعها

(١٠٩٥) أنظر الصحاح مادة ( سرا ) ٢٣٢٥/٦ .

وفي اللسان مادة " سرا " ٢٥٠١/٣ " والمرأة اسم للجمع ، وليس بجمع عند

مبيوه ، قال ودليل ذلك : قولهم : سرات " .

عن الجوهري " وقولهم : قوم سرة جمع سري جاء على غير قياس أن يجمع فصيل

على فمليه ، قال : ولا يحرف غيره ، والقياس سرة مثل قضاة ، ورعاة وعرة " .

(١٠٩٦) وأنظر اللسان مادة " مسا " ٢١٥٢/٣

قال في شاطئ اللغة : تقول : سَوَّم الرجل أغلظ على القوم ، فمات فيهم والخيل الصَوَّمة  
(١٠٩٧) المرسلة وطهيها رُكَّانها .

قال الجوهري : الخيل الصَوَّمة المَرَّمة ، والصَوَّمة المَحَلَّة . (١٠٩٨)

والصَوَّاب من الخيل والإبل خلاف البَخَّاتى والبرَّاديين ، والخَرَّب من الخيل الذى ليس فيه  
(١٠٩٩) عرق منبج . (١١٠٠)

الثالث : قول الصوب ( وَلَدَتْ نَاطَةَ بَنَتْ الخَرَّشَبَ الكَلَمَةَ من بغى حبس لم يوجد كان مثلهم ) (١١٠١)

الشاهد : أن " كان " زائدة على ما ذكره أبو سعيد من التفسير ، وكان دالة على الزمان ،  
(١١٠٢) وفعلها الصدركا بينا ، فيما تقدم . (١١٠٣)

قال في الشاطئ : الخَرَّشَب : بضم الخاء والشين المصجون ، والباء بثقطة من تحت هـ  
(١١٠٤) المفلط الجافى الضابط ، وقفه سمى به .

والكَلَمَةُ : جمع كَلِمٍ ، تقول : رجل كَلِمٌ ، وقوم كَلَمَةٌ مثل : حَافِدٌ وَحَفْدَةٌ . (١١٠٥)

(١٠٩٧) أنظر اللسان مادة ( سوم ) ٢١٥٧/٣ وما بعدها

(١٠٩٨) أنظر الصحاح مادة ( سوم ) ١٩٥٥/٥

(١٠٩٩) انبَخَّاتٍ : جمع بَخَّتٍ ، يقال : جعل بَخَّتِي ، وناقية بُخَّتِيَّة وهي جمع أيضا على بَخَّتٍ ، وبَخَّاتٍ ، وهى الإبل الخرسانة التى تنج من بين عربية وفالج  
أنظر اللسان مادة " بخت " ٢١٩/١

والبرَّاديين من الخيل : ما كان من غير نتاج عربى ، وفرد : يَرْدُون

أنظر اللسان مادة " بردن " ٢٥٢/١

(١١٠٠) وأنظر اللسان مادة " عرب " ٢٨٦٦/٤

(١١٠١) الثالث من أضلة كان الزائدة التى ذكرها الصنف .

(١١٠٢) هذا المثال من زيادة " كان " بين جزأى الجطعة ، فزيدت بين الفمسمم  
" يوجد " والفاطى " مثلهم "

وأنظر ابن يمشى ١٠٠/٢ والأشعوى ٢٤١/١

(١١٠٣) أنظر ص ٢٤٢

(١١٠٤) وفى اللسان مادة " خرشب " ١١٣٢/٢

" الخَرَّشَبُ : اسم ابن الأعرابى : الخَرَّشَبُ : بالخاء الطويل المصنوع "

(١١٠٥) وأنظر اللسان مادة " كمل " ٣٩٣٥/٥

وعنه : أبو قبيلة بن قيس ، وهو حمير بن بهيض بن ريث وظلمهم " مرفوعاً بأنه فاعل يوجد " ورايحها : كان التي فيها ضهر الشأن والحديث ، وتكون الجمل خبرها نحو : كان زيد قائم ، أي كان الشأن والحديث زيد قائم .  
(١١٠٧) وقول الشاعر :

[ ٤٤ ] إِذَا صُتَّ كَانَ النَّاسُ يَصْفَانِ شَائِبَتٌ ، وَأَخْرَجَتْ بِالذِّى كَتَّ أَصْفَحَ (١١٠٨)

قال عبد الحميد : قول النحويين : ضهر الشأن والحديث يعنون به ضهراً تذكره المصوب لتفخيم الأمر ، وتعظيم الشأن كى سمى الخطاب فيثبوت إلى ما بعده .  
(١١٠٩) ٢٨٣  
وذلك يقع فى الحقة والخبر ، ويقع بعد الموالى الداخلة على المبتدأ والخبر . (١١١٠) ولهذا  
الضهر أحكام ستة :

(١١٠٦) وانظر ابن يمين ١٠٥ / ٧ وحاشية الصبان ٢٤١ / ١ .  
(١١٠٧) هو : الحجير السلولى ، قال سيبويه " ومثل ذلك فى الإضمار قول بعض الشعراء : الحجير ، سمعناه من يوثق بمرثته " .  
أنظر سيبويه ٣٦ / ١ ( ٧١ / ١ هارون ) ، وأما ابن الشجرى ٣٣٩ / ٢  
(١١٠٨) البيت من بحر الطويل ، واستشهد به على أنه فى " كان " ضهر الشأن والحديث ، والناس نصفان " جلة من الحقة والخبر فحمل نصب خبر كان .  
وهو " نصفين " ، فتكون " كان " ناقصة ، والناس " اسماء ونصفين " خبرها .  
وهو " صنفان " .  
وانظر المصنف ٤٢٥ / ١ ، ونوادير أبي زيد ص ١٥٦ ، وشرح اللج ص ٢٦٥ ، ٢٦٨ .  
وابن يمين ١١٤ / ٣ وما بعده ١٠٠ / ٧ ، ١٠١ ، والمهملج ٦٧ / ١ ، ١١١ ، والأشعري ٢٣٩ / ١ ، وشواهد المينى ٢٣٩ / ١ .  
(١١٠٩) وقال أبو حيان " وهو ضهر غائب يأتى صدر الجلة الخيرة لا على قصد الحكم اسمها السامح حديثه ، وسمه البصريون ضهر الشأن والحديث إذا كان ذلك " وضهر القصة إذا كان مؤنثاً . . . . .  
وسمى الكوفيون ضهر المجهول ، لأنه لا يدري عنه هم ما يعود عليهم .  
أنظر المهملج ٦٧ / ١

(١١١٠) وانظر سيبويه ٣٦ / ١ ، وابن يمين ١٠١ / ٧ ، والمهملج ٦٧ / ١ ، والشذور ص ١٣٦ .

الأول : أن يكون غير عائد إلى ذكره .

والثاني : أنه يفتح إظهاره بحسب .

والثالث : أنه لا يجوز أن يحذف عليه أو يبدل منه أو يؤكده .

الرابع : أنه لا يفسر بغيره ، وإنما يكون تفسيره بالجر ، إما الإسمة أو الفعلية .

الخامس : أنه يفتح أن تقدم عليه الجملة المفسرة له .

السادس : أنه لا يكون في الجملة المفسرة تاء يعود منها إلى المبتدأ الذي هو ضمير الشأن والحديث . ( ١١١ )

( ١١١ ) ذكر ابن منظور أن من أقسام كان الناقصة أن يكون فيها ضمير الشأن والقصة ،

وتتألف من اثني عشر وجهاً :

لأن اسمها لا يكون إلا ضميراً غير ظاهر ، ولا يرجع إلى ذكره ولا يقصد به شيء ،  
بحينه ، ولا يؤكده به ، ولا يحذف عليه ، ولا يبدل منه ، ولا يستعمل  
إلا في التثنية ، ولا يخبر عنه إلا بجملة ، ولا يكون في الجملة ضميراً ، ولا يتقدم  
على كان ، وهذه الوجوه التي ذكرها ابن منظور عشرة فقط بينما قال " وتتألف منها  
من اثني عشر وجهاً " .

وشترط في الجملة المفسرة له أن تكون خبرية ، فلا يفسر بالإنشائية ، ولا الظهيرة .  
وأن يصح بجزئيتها ، فلا يجوز حذف جزء منها ، فإنه جيء به لتأكيد حسنها  
وتفخيم دلالتها ، والحذف ضار لذلك .

وزعم الكوفون أنه يفسر بغيره ، فقالوا في : غنمته قائما زيد إن الباء ضمير  
الشأن ، وقائم يفسره .

وزعموا أيضاً أنه يجوز حذف جزء الجملة ، فيقال : إِنَّهُ ضَرَبَ وَإِنَّهُ قَامَ عَلَى  
حذف الصنف إليه من غير إرادة ولا إضرار .

وذهب ابن دويمة إلى أن هذا القسم من قبيل كان الناقصة التي ليس لها خبر ،  
ولا تنفقر إلى مرفوع .

قال : لأن هذه الجملة التي بعدها مفسرة لذلك الضمير ، فإذا كانت مفسرة تلتزم

كانت إياها ، فيكون حكمها كحكمه ، ولا يصح أن تكون خبراً مع كونها مفسرة .

وانظر تفصيل الصالحة في : ابن يحيى ١٠١/٢ ، واللسان مادة " كون " ١٥ /

٣٩٦٦ ، ٣٩٦٦ ، والصغرى ٢/٩٠ ، ٩١ ، والجمع ١/٦٧



ومعناها : أن تكون بمعنى صار .<sup>(١١٢)</sup>

قال الله تعالى : " وكان من الكافرين " أي صار .<sup>(١١٣)</sup>

وكذلك قوله : " فكان من المفرقين " أي صار منهم .<sup>(١١٤)</sup>

وكذلك قول الشاعر :<sup>(١١٥)</sup>

[ ٢٥ ] يَتَمَّهَاءَ قَفَرٍ وَالْمِطَى كَأَنَّهُمْ سَـ ... قَطَا الدَّحْنَ قَدْ كَانَتْ فَرَاحًا بِيَوْضَهَا<sup>(١١٦)</sup>

العامد فيه : أن المعنى قد صارت فَرَاحًا بيوضها .

قال أبو محمد : إنما جعلها ذات فَرَاحٍ لأنه أسرع لها ، وياتي شرحه قد تقدم .

(١١٢) أي : خاص أقسام كان .

(١١٣) سورة البقرة من الآية ٣٤ . وانظر الكشاف ١/ ٢٧٣

(١١٤) سورة هود من الآية ٤٣ . وفي الأصل المخطوط " وكان من المفرقين "

وانظر الكشاف ٢/ ٢٧١

(١١٥) هو : ابن أحمر ، ونسبه ابن يعيش ٢/ ١٠ لابن كنزة

(١١٦) البيت من بحر الطويل ، واستشهد به على استعمال كان بمعنى صار

والقدير : قد صارت فَرَاحًا بيوضها

والتمهات : الصحراء ، والقفر : الخالية ، والحزن : الأرض الصلبة .

والمعنى : يصف إبلا بسرعة السير ، يقول : هي في سرعة السير كالقطا السني

فركت بيوضها صارت أفراخا ، ثم في شاعر يسوغة لتصل إلى أفراخها .

وهي " قطا الجون "

وهي : أربهم سهيلا والمطى كأنها . يريد أصحابه .

وانظر ابن يعيش ٢/ ١٠٣ ، واللسان مادة " كون " ٣٩٦١/ ٥ ،

وشرح اللمع ص ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، والفضل ص ٢٦٥ ، والأشعوني ١/ ٢٣٠ ،

والفتند ١/ ٤٠٢ ، والخزانة ٤/ ٣١ .

(١١١٧)

وأما قوله تعالى : " لمن كان له قلب "

يأتى على أربعة أوجه :

إذا قدرت " كان " هى الناقصة ، فيكون " قلب " الاسم ، و " له " خبر مقدم .

وإن قدرتها تامة يكون " قلب " مفعول بـ " له " فاعل

وإن قدرتها زائدة ، فالصغرى : لمن له قلب ، فيكون جملة اسمة ، و " قلب " مفعول

بـ " له " متداً تقدم عليه خبره .

وإن قدرت فيها ضمير الشأن ، فالجملة خبر له كما عرفت .

ولقائل أن يقول : إنه ليس المراد بالقلب الجارحة ، لأن الإنسان لا يخلق إلا بقلب ،

(١١١٨)

وأما المراد العقل والبصيرة .

وحقيقة يستفهم أن تكون " كان " فى الآية بمعنى صار ، فيكون قوله عز وجل " لمن كان له

(١١١٩)

قلب " يتوجه على خمسة أوجه .

ومثلها فى اضمحلال أقسامها الخمسة " كان " فى قوله تعالى :

(١٢٠)

" قالوا كيف نكلم من كان فى العهد صبيهاً "

وإذا جعلها تامة أو زائدة ، أو متضمنة لضمير الشأن ، فقوله : " صبيهاً " منصوب على الحال .

(١١١٧) سورة ق من الآية ٣٧ . وانظر الكشاف ١١/٤ ، وابن جيمش ١٠٢/٧ .

(١١١٨) قال الفراء فى معانى القرآن ٨٠/٣ فى تفسير هذه الآية " يقول : لمن كان

له عقل ، وهذا جائز فى العربية أن تقول : مالك قلب ، وما قلبك معك ، وأين

ذهب قلبك ؟ تريد العقل لكل ذلك " .

وانظر تفسير ابن جرير الطبرى ٩٩/٢٦

(١١١٩) وانظر ابن جيمش ١٠٢/٧

(١١٢٠) سورة صيم الآية ٢٩

قال الزمخشري " كان لا يقع ضمن الجملة فى زمان ماغ مهم يصلح لقريبه ،

وبعيد ، وهو هامنا لقريبه خاصة ، والدال عليه معنى الكلام وأنه مسموع

للنصيب .

ودوجه آخر أن يكون " تكلم " حكاية حال ماضية : أى كيف عهد قبل عيسى أن

تكلم الناس صبيها فى العهد فما سلف من الزمان حتى تكلم هذا " .

انظر الكشاف ٥٠٨/٢

فان قلت : أى فرق بين كان الناقصة ، وبين كان التى هى بمعنى صهار .  
قلت : الفرق بينهما أن " كان " لا تدل على خصوص الانتقال ولا توجيه بخلاف صار ،  
فان وضعها للانتقال كما ستعرفه ولأجل هذه المنايرة قيل : ان " كان " تأنى على  
خاصة أنسام .

قوله : ( ومعنى صار الانتقال \* وهو فى ذلك على أشتمالين ) \*  
( ١١٢١ )

أطمان " صار " تستعمل ناقصة تارة ، وتامة أخرى ، وقد أورد المصنف لكل واحد مسن  
الضمين مثالين :

يقول فى الناقصة : صار الفقير غنيا ، والطين خزفا .

والحنى أنه انتقل من الفقر إلى الثنى ، ومن الطين إلى الخزف ولا بد فيها من الخبر ،  
ولا يقع بعدها إلا الجمل .

ويقول فى التامة : صاونه إلى عمرو ، وكلى حتى صائر إلى الزوال فتم بفاعلها ، ولا يكون  
لها خبر \*  
( ١١٢٢ )

وقال ابن الأنبارى فى إعراب هذه الآية " كان فيها ثلاثا وجهه :  
الأول : أن تكون بمعنى حدث وقع ، فيكون " صيها " منصوبا على الحال مسن  
الضمر فى " كان " .  
والثانى : أن تكون بمعنى " صار " ، فيكون " صيها " منصوبا لأنه خبر " صار " .  
والثالث : أن تكون " كان " زائدة ، و " صيها " منصوب على الحال والحاصل  
فيها على هذا الاستقرار .  
ولا يجوز أن تكون " كان " ههنا الناقصة ، لأنه لا اختصاص لـ " كان " بـ " صار " ،  
لأنه ما من أحد الا كان صيها فى العهد يوما من الأيام وانما تصحبوا من كسلام  
من وجد وصار فى حال الصبي فى العهد .

أنظر قريب إعراب القرآن ١٥٤ / ٢ ، ١٢٥

( ١١٢١ ) أى القول من صفة إلى صفة أخرى ، وهى موضوعة أصلا لـ " وأما استفاد فالقول  
من غيرها لدلالة الفعل على التجدد والحدث فطريق اللزوم لموضوعها ، فحصل

الفرق \* أنظر الاشموني ٢٢٦ / ١ ، ٢٢٢ ، وحاشية الصبان ٢٢٧ / ١

( ١١٢٢ ) وقال ابن يمشى " فهذه ليست داخلية على جملة " ألا تترك لو قلت : زيد السى  
عمرو لم يكن كلاما ، وانما اشتغالها هنا بمعنى جاء ، كما اشتغالها جاء بمعنى  
صار فى قولهم : ما جاءت حاجتك ، أى ما صارت ، ولذلك جاء " ههنا " .

قال أبو سعيد : فأما صار ففيها معنى الانتقال ، وهي قد دخل على جملة لم يكن لها مثل  
فذلك الحال من قبل قولك : صار زيد عالماً ، وصار الطين خزفاً أى انتقل إلى هذه الحال .  
وقد يدخل على غير جملة لما فيها من معنى الانتقال كقولك : صار زيد إلى عمرو ، وأسلمت  
لا تقول : زيد إلى عمرو ، ولكنه بمعنى انتقل إلى عمرو .  
قوله : ( أصبح وأمسى ، وأضحى على ثلاثة ممان ) .

اعلم أن كل واحد من هذه الأفعال الثلاثة يكون ناقصاً ونافياً ، ومعنى صار .  
وقد أهل المصنف تشبيل الناقصة ، وذكر مثال النافية ، ومثال التي بمعنى صار كما سنبينه .  
الأول : ما كان من هذه الثلاثة ناقصاً نحو قولك : أصبح زيد غنياً وأمسى فقيراً ، وأضحى  
كرباً ، فهذه الأفعال تفيد أن ضمون جملتها حصل في هذه الأوقات المعينة ، ألا ترى أن  
قولك : أصبح زيد غنياً معناه حصل غناه وقت الصباح .  
وإذا قلت : أمسى فهو فقيراً ، فالمعنى : أن فقروه حصل وقت المساء .  
وإذا قلت : أضحى كرباً ، فالمراد أن كرمه ثبت وقت الضحى ، فهذا المعنى قول المصنف :  
( يقترن ههنا الجملتان بالأوقات الخاصة التي هي الصباح والمساء والضحى ) .  
وقوله : ( على طريقة كان ) .

اعلم أن إذا قلت : كان زيد مطلقاً ، دللت كان هذه على ثبوت ضمون الجملتين فيها ضمني .  
وليس فيها دلالة على ثبوت ضمون الجملتين في غير الزمان الماضي ، فذلك هذه الانفصال  
الثلاثة تفيد تفيد ضمون ما اقترن بها من الجملتين بالوقت المعين على الوجه الذي ذكرناه .  
( ١١٢٤ )

الصبر ، كما قالوا المجى . قال الله تعالى " وإلى الصبر " .

أنظر ابن يمين ١٠٣/٢

( ١١٢٣ ) أنظر شرح السيرافي للكتاب ٢٩٤/٢ ( رسالة )

( ١١٢٤ ) وقال ابن يمين " فهي ككان في دخولها على المبتدأ ، وإفادة زمانها للخبر ،  
إلا أن أرومة هذه الأشياء خاصة ، وزمان كان يعم هذه الأوقات وغيرها ، إلا أن  
كان لما انقطع ، وهذه الأفعال زمانها غير منقطع ، ألا ترى أنك تقول : أصبح زيد  
غنياً ، وهو غني وقت إخبارك غير منقطع .

أنظر ابن يمين ١٠٣/٢

الثاني : أن هذه الأفعال الثلاثة قد تكون تامة على معنى أنه يتم معناها بالاسم المرفوع ، ولا تحتاج إلى الخبر نحو قولك : أصبح زيد ، أي دخل في هذا الوقت المعين ، وهو الصباح ، وكذلك : أمسى بكر ، وأضحى خالد ، أي دخلا في هذين الوقتين ، وكذلك : أظهر عبد الله ، إذا أردت به أنه دخل في وقت الظهر وأضحى بشار ، وأنت تعنى به دخوله في وقت المساء .

فإن مجرد أظهر وأضحى للدلالة على مجرد الزمان افتقرت إلى خبر وكانت ناقصتين ، وأفادت تفهيد ضحون الجهلة بحصوله في وقت الظهيرة والحنة .  
(١١٢٥)  
قولها : ( وهي في هذا الوجه تامة فيمكن على مرفوعها ) .  
(١١٢٦)

اعلم أنها إنما كانت تامة في هذا الوجه لأنها لم تتجرد للدلالة على مجرد الزمان ، وإنما هي دالة على شيئين الحدث والزمان كما بيناه ، واحتج الضنف على أنهم استعملوا أضحى تامة بدون الخبر بقول عبد الواح بن أسامة :

[ ٣٦٦ ] ومن فعلاتي أني حسستُ الفسرى . إذا الليلة الشهباء أضحى بجليدها (١١٢٧)  
الشاهد فيه : أنه رفع " جليدها " وجعلته فاعلاً أضحى ، واقتصر عليه / ولم يحتج ٢٨٤  
إلى خبر .

وبذلك على أنها تامة أنك لو أسقطت أضحى من الكلام ، لم يبق ما بعده تفهيداً .

(١١٢٥) وانظر ابن يمين ١٠٤/٧ ، والهبج ١١٢/١

(١١٢٦) في الفصل ص ٢٦٦ " يسكت "

(١١٢٧) البهت من بحر الطويل ، واشتبهه به على رفع " جليدها " وجعلته فاعلاً " أضحى " ، واقتصر عليه على أن أضحى تامة بمعنى الدخول في وقت الضحى .  
والفعلات : الأفعال الكريمة ، والليلة الشهباء : كثيرة البرد والثلج والجليد : الثلج .

والضمي : بعض أفعال الجهلة أنى أحسن قرى الضيوف إذا اشتد السهر ، وكثر الثلج ، واقتصر وجه الأرض .

وانظر ابن يمين ١٠٣/٧ ، والفصل ص ٢٦٦ ، والهبج ١١٦/١

ولو كانت ناقصة كان الباقي جطة اسمة فبذرة كما عرّفه فيما تقدم .  
 قال الجوهري : تقول : قَرَيْتُ الضيفَ قَرِيًّا عَلَى قَلْبَيْهِ قَلِيًّا ، وقراء أحسنه إليه ، إذا كسرت  
 القاف قصرت . وإذا فُتحت هددت .  
 (١١٢٨)  
 والشبهة في الألوان البهاض الذي غلب على السواد ، ويقال لليوم ذي الريح البهاردة  
 والصقيع أشهب ، والليله شهباء .  
 (١١٢٩)  
 وقال في الحواشي : إننا وصف الليله بالشبهة لما فيها من الجليد . وهو الذي يستقط من  
 المطر ، فتجد على وجه الأرض ، تقول منه جليدات الأرض فهي مجلولة .  
 (١١٣٠)  
 وإننا خصص قري الأضياف بمثل هذه الليله ، لأن الجذب عنه سكن المادية يكون في الشتاء  
 لفقه الحواشي فيه . وقلة الحبوب وانقطاع الركبان ، ومن يحط الجرة إليهم .  
 الثالث : من معاني هذه الأفعال الثلاثة :

أن تكون بمعنى صار قولك : أصبح زيد غنيا ، وأمسى فقيرا .  
 اعلم أنك إذا جعلت هذه الأفعال الثلاثة بمعنى صار كانت داخله على الجمل الامسية  
 ومجردة عن الدلالة على الحدث ، ودالة على الزمان الحاضر ، وعلى الانتقال من صفة إلى صفة  
 أخرى .

والذي يدل على أن " أنضح " يستعمل بمعنى صار قول عدي :

(١١٢٨) أنظر الصحاح مادة ( قرا ) ٢٤٩١/٦ ، واللسان مادة ( قرا ) ٣٦١٨/٥ .

(١١٢٩) وانظر اللسان مادة " شهب " ٢٣٤٦/٤ وما بعدها .

(١١٣٠) لم أعثر على هذا الرأي في نسخة الحواشي التي بين يدي .

وانظر اللسان مادة " جلد " ٦٥٥/١ .

(١١٣١) هو : عدي بن زيد بن شعراء الجاهلية .

انظر معجمه المتفحص ١٠٥/١ ، ١٠٦ .

[ ٣٧ ] ثَمَّ أَضْحَوْا كَأَنَّهُمْ رَرَقَ جَسَفَ . ف فَالَوْتُ بِهِ الصَّبَا وَالذَّبَّ رَرَقَ

الشاهد فيه : أن المعنى ثم صاروا كأنهم ورق جف .

قال جده الجيد : ولا يستقيم اعتبار الوقت ، لأنهم على هذه الصفة في هذا الوقت وغيره .

وليس غرض الشاعر أنهم في الضحى على هذه الحالة ، لأنه لا معنى لتخصيصه به دون

(١١٣٣)

غيره من الأوقات .

تقول : جَفَّ الثوبُ وغيره إذا زال ما أبيضه من الرطوبة ويبس ، وألوت به أى ذهبت به ريح

الصَّبَا ، وريح الدَّبَّور .

(١١٣٤)

قال الجوهري : تقول : ألوت به فقاء مقرب أى ذهبت به .

فإن قلت : إن العرب قالت : ما أصبح أبزدها ، وما أمسى أدفأها فاستعملوها زائدتين ،

كما استعملت كان زائدة ، فكيف يستقيم قول المصنف : هما على ثلاث معاني ، وهى أربعة ؟

(١١٣٥)

قلت : إن صح ما نقلته ، فهو من الصور انفرادية التى لا يقاس طيها ، فذلك أهمله

المصنف ، ولم يجمعه وجهها رابعا .

قال أبو سعيد : وربما توسعت العرب فى بعض هذه الأفعال فاستعملوه فى معنى كسان

(١١٣٦)

وصار ، فيقولون : أصبح زيد غنيا ، ولا يقصدون إلى وقت الصباح لا غير .

(١١٣٢) بحر الخفيف ، واستشهد به على أن " أضحوا " بمعنى صاروا .

وجف بمعنى يبس ، وألوت : فرقته ههنا وههنا ، والصبا ريح تهب من موضع

يطلع الشمس ، والدبور : تقابلها

والمعنى : أن هؤلاء الطولث الذين ذكرهم فى الأبيات السابقة أبناؤهم صسروف

الأيام ، وفرقت جماعتهم ، فصاروا كأنهم ورق شجر يبس ففرقته أيدي الرياح .

وانظر ابن يعيش ١٠٥/٧ ، والفضل ص ٢٢٦ ، ٢٦٧ ، والهمع ١١٤/١

(١١٣٣) وانظر ابن يعيش ١٠٤/٧ ، ١٠٥

(١١٣٤) أنظر الصحاح مادة ( لوى ) ٢٤٨٦/٦ ، واللسان مادة ( ألا ) ١٧/١ ( وما بعدها .

(١١٣٥) ذكر الأشموني أن " كان " هى التى تزداد دون أخواتها ، وقال : وهو كذلك إلا

ما شذ من قولهم : ما أصبح أبزدها ، وما أمسى أدفأها ، وروى ذلك الكوفيون .

وأجاز أبو على زيادة أصبح وأمسى فى قوله :

عسـد وعينيك وشانـيهمـسـا . . أصبح مشغول بمشغول

وقوله : أعاذل قولى ما هويت فأوسى . . كثيرا أرى أمسى لديك ذنوبى =

(١١٣٦)

وصار ، فيقولون : أصبح زيد غنيا ، ولا يقصدون الى وقت الصباح لا غير .

(١١٣٧)

قوله : ( وظل ويات على محنيين )

الأول فيه ما تضمنه الجملة ان حصل في زمان الليل ، وزمان النهار نقول : ظل زيد

صائحا ، ويات بشر قائما .

وقد أهل الصنف تحليل هذا الضرب ، و مراده ( بالوقتتين الخاصين ) :

الليل والنهار ، وهما اقتران ضمن الجملة بالوقتتين أمرا لازما واحصاءا بسل قرض حصوله

كان محصا بذلك الوقت ، كما ان كان كذلك .

وقوله : ( على طريفة كان ) .

(١١٣٨)

يعنى في تجريد ما للزمان ، وتقديره دخولها على اسم وخبر .

الثاني : أن يكونا بمعنى صار ، فيغير الانتقال من حال الى حال

(١١٣٩)

نحو قوله تعالى : " وإذا بشر أحدكم بالأنتى ظل وجهه مسودا وهو كظيم " .

قال أبو سعيد : نقول : ظل زيد مطلقا ، أى أتى عليه النهار ، وهو مطلق ، وسات

(١١٤٠)

زيد قائما ، أى أتى عليه الليل وهو قائم .

\* وأجاز بعضهم زيادة سائر أفعال الباب اذا لم ينقص المعنى .

أنظر الأشعرى ٢٤١/١ ، وحاشية الصبان ٢٤١/١ ، ٢٤٢

(١١٣٦) أنظر شرح السيراني ٢٩٤/٢ ( رسالة ) ، وابن يعيش ١٠٤/٢ ، ١٠٥

(١١٣٧) وفي الفصل ص ٢٦٧ ، وابن يعيش ١٠٥/٢ ( وظل ويات على محنيين )

(١١٣٨) وأنظر ابن يعيش ١٠٥/٢ ، ١٠٦

(١١٣٩) سورة النحل الآية ٥٨

وقال الزمخشري في الكشاف ٤١٤/٢ : ظل بمعنى صار كما يستعمل يات وأصبح

وأهى بمعنى الصبرورة .

وأنظر معاني الفراء ١٠٦/٢ ، والهمع ١١٤/٢

(١١٤٠) أنظر شرح السيراني للكتاب ٢٩٤/٢ ( رسالة ) ، وابن يعيش ١٠٥/٢



وقال عبد الحميد : نزل تفيد الدوام على الفعل في طول النهار ، ويات تفيد الاستدوام  
على الفعل في طول الليل ، إلا أنهم ملهوا معنى الحدث على ما ذكرنا ، فجوزوها  
لصنف الزمان فحسب ، فإذا قالوا : ظل فلان يعمل كذا ، تبادر إلى الذهن أنه يعمل نفس  
هذا الزمان المخصوص ، وهو الليل كله ، وكذلك إذا قيل : يات زيد يعمل كذا ، فهبط  
منط أنه فعل في هذا الزمان المخصوص ، وهي الليلة كلها ،  
فلم يفتقد ظل ويات إلا الزمان ، ولهذا دخل على الخبر ليكون ذلك لعمومها على ما فات حسن  
ولا لاحتها على الصدور .

ولما قيل أن يقول : ان ظل ويات قد يجتمعان فانه كما أن أصبح وأمس كذلك ،  
نقول : ظل زيد ، إذا دخل في النهار ، ويات بكر إذا دخل في الليل ، كما نقول : أصبح  
خالق إذا دخل في الصباح ، وأمس عاقر إذا دخل في المساء .  
قوله : ( وألقى في أرائها الحرف الثاني من في معنى واحد ) وهو استمرار التفسير  
بفعلها في زمانه .

أظن أنه يريد بذلك ما ذكره من الأفعال الأربعة ، وهي :  
ما زال ، وما بع ، وما انك ، وما نقي .  
وحرف " ما " في قوله : ( ما دام ) ليس حرف نفي ، وإنما هو " ما " الصدور كصيا  
مما يحكى بها .  
ومعنى هذه الأربعة هي : واحد ، وهو استمرار ضمن الجلة مستغرقا للزمان .  
قوله : ( وله دخول النفي فيها على النفي جرت مجرى كان في كونها للإيجاب )

(١١٤١) وانظر ابن يمين ١٠٦/٢

(١١٤٢) عبارة الحنف في الفصل وابن يمين ١٠٦/٢ من " أظن الفصل ص ٢٤٧ .  
وابن يمين ١٠٦/٢ (١١٤٣) أظن من مائة

(١١٤٣) وقال السيوطي في البحر " ما زال وأخواتها تدخل على ما تارة الصفة للموصوف  
في كان قابلا لها على حسب ما قبلها ، فإن كان قبلها مفصلة الزمان دامت كذلك  
نحو : ما زال زيد طالبا ، وإن كان قبلها في أوقات دامت له كذلك نحو : ما زال

اعلم أنه لا فرق بين قولك : كان زيد عالما ، وبين قولك : مازال زيد عالما ، في أن

كل واحدة من هاتين الجملتين تفيد ثبوت العلم لزيد في الزمان الماضي .  
بيان ذلك : أن " زال " نفي ، فإذا نفيت هذا النفي بحرف " ما " صار المعنى اثباتا ،  
وزال عنه معنى النفي (١١٤٥)

قوله : ( ومن ثم لم يجر مازال زيد الا مقبلا ، وخطئ ذو الرمة فيما قاله ) (١١٤٦)

بيان ذلك : أنه يستتبع أن يقال : زال زيد مطلقا ، لأن لزال لا تستعمل الا بحرف

النفي ، فإذا توسط حرف الاستثناء بين اسم زال ، وخبرها بطل ما انتقضت " ما " من

النفي ، وصار وجودها كعدمها ، فلا فرق بين زالت : زال زيد مطلقا ، وبين قولك :

ما زال زيد الا مطلقا . (١١٤٧)

وأما تخطئة ذي الرمة فلأنه أدخل حرف الاستثناء بين اسم " ما تنفك " وبين خبرها ،

فصار التقدير : تنفك مناخة ، وهو متنع لما عرفت .

قال أبو سعيد : وأما " مازال " فـ " ما " للنفي ، و " زال " للنفي فصار المعنى

بد خول النفي على النفي إيجابا ، فإذا قلت : مازال زيد قائما ، ولم يزل بكر مطلقا ،

ولا يزال أخوك في الدار ، فقد أوجب ذلك كله بنفي النفي .

ولا يستعمل " زال " الا مع حرف النفي ، لو قلت : زال زيد مطلقا لم يجر ، فلو قلت :

ما زال زيد الا مطلقا لم يجر ، لأنك لما أدخلت الا انتقض معنى " ما " ، وصار تقديره :

زال زيد مطلقا ، وهذا لا يجوز . (١١٤٨)

= مازال يعطى الدراهم

وقال الأشموني " ومعنى الأربعة ملازمة الخبر المخبر عنه على ما يقتضيه الحال

نحو : مازال زيد ضاحكا ، وما يرح عمرو أزرق العينين " .

أنظر الهج ١١٢/١ والأشموني ٢٢٧/١ ، وحاشية الصبان ٢٢٧/١ .

(١١٤٥) وأنظر ابن يمين ١٠٦/٧ ، والهبع ١١١/١ ، ١١٢ ، والأشموني ٢٢٧/١

وما بعدها .

(١١٤٦) عبارة المصنف في الفصل ، وابن يمين " وخطئ ذو الرمة في قوله " .

أنظر الفصل ص ٢٦٧ ، وابن يمين ١٠٦/٧

(١١٤٧) وأنظر ابن يمين ١٠٦/٧ ، والهبع ١١٩/١ ، ١٢٠ ، والأشموني ٢٤٥/١ ،

٢٤٦ .

(١١٤٨) أنظر شرح السيراني ٢٩٥/٢ ( رسالة )

(١١٤٩)

وقد اختلفت أقاويل أهل العربية الى أربعة في قول ذي الرقة :

[٣٨] حَرَّاجِيحٌ مَا تَنَفَّكَ إِلَّا ضَاخَسَةً ۝ عَلَى الْخَسْفِ أَوْ تَرَىٰ بِهَا بِلْدًا قَفْرًا (١١٥٠)

الأول : قاله الأصمعي : إن ذا الرقة قد أخطأ فيها قاله ، لأن "إلا" لما توسطت بين الاسم والخبر صار التقدير : جواجيح تنفك مناخة ، وهو مقنع فاسد ، كقولك : زال زيد مطلقا . (١١٥١)

الثاني : قاله عبد المجيد : إن قوله : ما تنفك ههنا ليس بمعنى لا تزال بل هي بمعنى لا تنزل ، فان قولنا : ما زال إذا كانت من أخوات كان الناقصة ، ولها خبر ، كان مستقبلا يزال ، وجعل ذلك فرقا بين ما لها خبر ، وبين ما لا خبر لها ، وهذا الحكم الذي اثبتناه

(١١٤٩) ذو الرقة : أحد شعراء العرب المشهورين بالمشق ، وصاحبه هبة بنت مقاتل بن طلحة .

وهذا البيت من قصيدة طويلة تحرف بأحجية العرب ظلمها :

لقد جشأت نفسي عشية مشسوف ۝ ويوم لوى حزوى فقلت لها صبراً  
أنظر ديوانه ص ١٢٣ ، ومما عهد القنصيص ١٦٢ / ١ وما بعده .

(١١٥٠) البيت من بحر الطويل ، واستشهد به على معنى "حرف الاستثنا" بين اسم "ما تنفك" وخبرها ، وهو خطأ منه الأصمعي ، وقد أجيب عنه بأجوبة كثيرة منها : أن "ما تنفك" نامة خلاف يزال ، فتكفي برفعها ، والمعنى : ما تنفك من الاصاب الا في حال اناختها على الخسف الى أن ترضي بها بلدا قفرا ، ويجوز أن تكون ناقصة ، وخبرها على الخسف ، و "مناخة" منصوب على المحسالة أي : ما تنفك على الخسف إلا في حال اناختها . ويجوز أن تكون "إلا" زائدة ، والتقدير : ما تنفك مناخة ، وهذا أحسن الآراء ، لسلامة المعنى مع زيادة إلا ، وحرَّاجِيحٌ : جمع حَرَّجُوج ۝ الناقة الضامرة ، الخَسْفُ : الجوع وهو أن تهبت على غرطف . والمعنى : أن هذه الأبل ما تنفك مناخة على الجوع أو سائلة في الأرض القفرة ، أي أنها لا تخلو من أحد هذين الأمرين . صوى "فلائص لا تنفك" ، و "جواجيح لا تنفك" .

وانظر سيبويه ٤٢٨ / ١ ، وابن يعيش ١٠٦ / ٧ : ١٠٨ ، واللمعان مادة (فكك)

٣٤٥٢ / ٥ ، والخزانة ١٤ / ٤ ، والبهج ١٢٠ / ١ ، ٢٣٠ ، والأشونسى ١ / ١

٢٤٦ ، والفضل ص ٢٦٧ ، والحقى ٧٣ / ١

(١١٥١) ونصب ابن يعيش هذا الرأي للجرجي أيضا ، ونصب ابن هشام في الخفى للأصمعي .

لازم للذي لها خير ، وهي الناقصة ، فكذلك حال \* لا تنفك \* لأنها إذا كانت ناقصة ،  
ولها خير كالـ حكمها حكم لا يزال إذا كانت تامة ليس لها خير كانت في حكم لا يزال ، ومثلها  
لا تفارق ، ولا تنفصل ، وقول ذي الرقة : لا تنفك عنها تامة بمعنى لا تنفصل عن المسير ،  
ولا تفارقه ، فكانه قال : لا تنفك عن المسير والإناخة على الخسف أي : في حال إناختها ،  
فناخة منصوب على الحال ، وليس خيرا لقوله : \* لا تنفك \* (١٥٧)

الثالث : نقله بعد الباقي : أن \* لا تنفك \* ناقصة ، ولها خير ، وهو قوله : طس  
الخسف ، ومناخة حال من صور \* لا تنفك \* ، والمعنى : لا تنفك في حال إناختها  
أي : لا تنفك على الخسف ، وإنما المستفاد في هذا أن تكون داخلة على ما كان خيرا  
كقولك : لا تنفك ، ولا تزال ، فلو قلت : دام زيد إلا ضاحكا حلما جاز ، لأن التقدير :  
دام زيد حلما إلا في حال ضحكته .

واختار هذا القول أبو البركات ، وقال : على الخسف هو الخير ، وتقديره : ما تنفك على  
الخسف إلا كن تمنع أو يرض بها بلدا قفرا (١٥٨)

الرابع : قاله في الحواشي : إنه يريد : لا تنفك عن أو أظنها ، أي لا تنفصل عنها إلا  
ولها وجه لا انفصال إحدى هاتين الحالتين ، إما الإناخة على الخسف في المراحل أو المسير  
في البلد القفر (١٥٩)

ويريد بالانفصال ما يفصل من موضع إلى موضع ، وليس المراد بالانفكاك الزوال ، والحراجيح :  
جمع حرجوج .

قال الجوهري : هي الناقة الطويلة على وجه الأرض .

• وابن جنى •

أنظر ابن جيحش ١٠٧/٧ ، والخفي ٧٣/١ ، والهمع ٢٠/٩

(١١٥٢) أشار إلى هذا الرأي ابن منظور في اللسان مادة ( فلك ) ٣٤٥٢/٥ دون أن

يذكر قائله ، كما أشار إليه السيوطي في الهمع أيضا ، والأشعري كالمسك

دون ذكر صاحبه .

أنظر الهمع ١٢٠/١ ، والأشعري ٢٤٦/١

(١١٥٣) أنظر الإيضاح ١٥٦/١ ( الحالة ١٧ ) .

(١١٥٤) أنظر الحواشي الرقة ( ٥٢ ظ ) .

وقال أبو زيد (١١٥٥) : هي الضامة (١١٥٦)

قوله : على الخسف ، قال في شاطئ اللغة : الخسف عبارة عن القهر والجور والحيل على  
الملك من الأعداء ، والخسف يضم الخاء مثله ، وقيل : الخسف سوء الحال ، وقيل : بل هو  
أسوء الأحوال (١١٥٧) .

قوله : ( وتجيء محذوفا منها حرف النفي ) .

أظلم أنه لما ذكر أنه لا يكون خبر إلا إذا كان في أوائلها الحرف الثاني

قال بعده : ولا يشترط ذكره في اللفظ بل يجوز أن يكون محذوفا من اللفظ ومراد في النية  
والتقدير ، وقد كثر من الصور التي حذف فيها الحرف النافي من اللفظ ، وهو مراد في النية  
أرجح صوره .

أولها : قول امرأة سالم بن قحطان :

[ ٣٩ ] تَزَالُ جِبَالٌ مَرَمَاتٌ أَغْدًا — لَهَا مَا مَشَى يَوْمًا عَلَى خَفِّهِ لِيَجْلَى (١١٥٨)

الشاهد فيه : أنه سقط حرف النفي من اللفظ ، وهو مراد في المعنى والتقدير لا يزال  
قال الجوهري : المَرَمَاتُ والبَرَمُ الجبل الذي جمع بين مفعولين فُقِلَا حبلا واحدا ، ومنه

(١١٥٥) هو : سعيد بن أوس الأنصاري ، كان ثقة مأمونا في رواية الحديث واللغة .

أخذ عنه سيبويه ، والسجستاني

توفي سنة ٢١٥ هـ ، وقيل سنة ٢١٤ هـ ، وله ٩٣ سنة

أنظر ترجمته في مراتب النحويين ص ٤٢ ، ونشأة النحو ص ٩٤

(١١٥٦) أنظر الصحاح مادة ( مرج ) ٣٠٦/١ ، واللسان مادة ( حن ) ٢٣/٢

(١١٥٧) وفي اللسان مادة خسف " ١١٥٨/٢ " والخسف : المهزال والذل ويقال

في الذل خُصِفَ أيضا ، والخسف والخسف الإذلال وتحليل الإنسان ما يكره .

(١١٥٨) البيت من بحر الطويل ، واستشهد به على حذف حرف النفي من تزال واشترط

ابن يمين لجواز ذلك أن يقع في جواب القسم ، وذلك لأن اللبس ، وزوال

الإشكال ، وأن يكون المحذوف " لا " دون غيرها .

وَجَرَمَاتٌ : صعكات ، وأغدا : أهيئها .

والصفي : خلقت يميني لا أزال أعد العيال للجمال ، وأهيئها لها ، وكمان

زوجها كرها يهب الجمال ، فقال لها يوما : عطيَ الجمال وعطيك الحيسال

فأنشدته ذلك .

أنظر ابن يمين ١٠٩/٧ ، والفضل ص ٢٦٢ ، ٢٦٨

أَبْرَحَ النَّسْبُ أَي أَحْكَمَهُ (١١٥٩)

وقال أبو عبيد : البريم الجبل المتحول يكون فيه لوانان ، وربما شدته المرأة على وسطها

(١١٦١)

ومضاه ، ولله يخلق على الصبي يدفع به الحين .

قال أبو محمد : قحطان بضم القاف وسكون الحاء المهبط والفاء ، والشجر في لها يحسرون

(١١٦٢)

إلى الأبل .

(١١٦٣)

وثانها : قول ذي الرمة :

[ ٤٠ ] قَلَّتْ لَهَا وَاللَّيْ أَبْرَحَ قَامِيَسِدًا \* \* \* وَلَوْ قَطَمُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي (١١٦٤)

الشاهد فيه : أن الضمى لا أبرح ، فحذف حرف النفي من اللفظ ، وهو مراد في الضمى

(١١٥٩) أنظر الصحاح مادة ( برم ) ١٨٢٠/٥ ، واللسان ( برم ) ٢٦٨/١ ، ٢٦٩ .

(١١٦٥) هو القاسم بن سلام ، كان إمام أهل عصره في كل فن من العلوم أخذ عن أبي

زيد ، وأبي عبيدة ، والأصمعي وغيرهم .

توفي سنة ٢٢٣ هـ ، أو ٢٢٤ هـ ، وقيل ٢٣٠ هـ .

وهو تصانيفه : الغريب الصنف ، غريب القرآن ، غريب الحديث ، صانعي

القرآن ، الأفعال السائرة وغيرها .

أنظر ترجمته في : مراتب النحويين ص ٩٣ ، طبقات النحويين واللغويين ص

٢١٢ : ١٢١ ، والحنيفة ٢٥٣/٢ ، ٢٥٤ .

(١١٦١) قال ابن منظور : أبو عبيد : البريم خيط فيه ألوان تشده المرأة على حَقْوَيْهَا .

وهذا النص الذي ذكره الشارح لأبي عبيد نسجه ابن منظور للجوهري

أنظر اللسان مادة " برم " ٢٦٩/١ .

(١١٦٢) وأنظر الفضل ص ٢٦٢ ، ٢٦٨ .

(١١٦٣) نسجه الشارح لذي الرمة ، والصواب أنه لم ي نسج القين .

أنظر ديوانه ( ص ١٠٥ : ١١٣ ) .

(١١٦٤) البريم من بحر الطويل ، واستشهد به الشارح على حذف حرف النفي من

أبرح " والتقدير : لا أبرح " .

قال ابن هشام في الضمى " يطرود ذلك في جواب القسم إذا كان الضمى مضارفاً " .

وقال في التوضيح " ولا ينقاس حذف النافي إلا بثلاثة شروط كون الفعل مضارفاً

وكونه جواب قسم ، وكون النافي لا " .

والرواية المشهورة " قللت يهن الله أبرح " .

واسم "أبرج" مستتر ، والخبر قاعدا ، ومن الله مبتدأ ، وخبره محذوف ، وتقديره :  
يعين الله قسماً .

والقصة أنه لما وصل إلى المرأة التي هي معشوقته زجرته ، ومنعته من الإقامة فسي  
جيبها ، فقال : والله لا أبرج حتى أتال حاجتي ولو قتل وقطعت إرأيا إرأيا لما ذهبت .  
والشبه : قول الشاعر :  
(١١٦٥)

[٥١] تنفك تسمع ما يحبس . . . مات بها لك على شكوكه (١١٦٦)

والمرء قد يروجو الرجاء . . . كاهلاً والصوت دونته

الشاهد فيه : أن المعنى لا تنفك ، أي : لا تزال لكمه حذف حرف النفي من اللفظ  
دون المعنى .

وكان أبو بكر رضي الله عنه يكثر من إنشاء هذين البيتين .

وفي معناه ما أنشده أبو الفضائل :

يَقَالُ : فلان مات في كل ساعة . . . ويوشك يوم أن يكون فلاناً (١١٦٧)

ورواية ابن يمين " فقلت لها تالله أبرج " وفي القضب ( ولو ضرسوا )

والأوصال : جمع وصل : الأعضاء . وجواب لو محذوف دل عليه الكلام الأول .

أي : ولو قطعوا رأسي لا أبرج .

وانظر سيبويه ١٢٧/٢ . ومعاني الفراء ٥٤/٢ . والقضب ٣٢٦/٢ .

والخصائص ٣٨٤/٢ . وابن يمين وما مشه ١١٥/٧ . والهمع ٣٨/٢ .

والأشعرى ٢٢٨/١ . والمفضل ص ٢٦٨ . والمغنى ٦٣٧/٢ .

(١١٦٥) هو : خليفة بن براز من شعراء الجاهلية . انظر الخزانة ٤٧/٤ .

(١١٦٦) يحوه الكافي . واستشهد به الشارح على حذف حرف النفي من تنفك .

والنقد ير : لا تنفك تسمع أي لا تزال تسمع مات فلان ومات فلان حتى تكون أنت

الها لك .

واستشهد به ابن الأنباري في الانصاف على مجي خبر كان ضميراً متصلاً

انظر الانصاف ٨٢٤/٢ . وابن يمين وما مشه ١٠٩/٧ . والهمس

ها مشر الخزانة ٧٥/٢ . والمفضل ص ٢٦٨ . ٢٦٩ ، والانصاف ٢٤/٢ ٢٥٥٨

(١١٦٧) البيت من بحر الطول .

والمعنى أن الموت يلحق كل انسان ، فمن الناس من يموت إليه ومنهم من يوشك

أن يلحق بمن يموت .

(١١٦٨)

ورأيتها : قوله في التنزيل : " تالله تنفثوا " تذكروا يوسف  
الشامه فيه : أن حرف النفي محذوف عن اللفظ ، وهو مراد في المعنى ، وقد يسو :  
لا تنفثوا لأنه وقع جواب القسم ، وهو أنه كان فعلا ضارعا لزومه اللام والنون ، أو أحدهما  
في جواب الالتهات كما ستعرفه .  
(١١٦٩)

فلما خلا " تنفثوا " عن كل واحد منهما علم أنه جواب النفي ، وأن حرف النفي محذوف .  
قوله : ( وَمَا أَمْ تَوَقَّيْتُ لِلْفِغْلِ فِي قَوْلِكَ : أَجْلِسْ مَا دَعَتْ جَالِيْسًا كَأَنَّكَ قُلْتَ : أَجْلِسْ دَوَامًا  
جَلُوسِيكَ ) .

اعلم أن " ط " في قولك : مَا أَمْ لَيْسَ لِلنَّفْيِ ، وإنما هي الصدريه وهي التي تدخل على  
الفعل ، فتكون مضمه في ثلثه ير الصدر .  
ودام فعل ماضٍ ، و " ط " ملازم لهذا الفعل ، تقول : والله لا آكل مَا دَامَ نَفْسِي طَبْعًا ،  
والمعنى : لا آكل دَوَامًا إقامة زيد ، أي مدة إقامة ، أو زمان إقامة .  
وإنه كان الزمان ضمرا حصل معنى الظرفية ، ولم يكن بفتح من شيء ، يتعلق به الظرف ،  
إلا ترى أنك لو قلت : اليوم والمساءة لم ينفذ شيئا حتى تأتى بفعل ، أو معنى فعل ، يتعلق  
بـه الظرف ، فكذلك مَا دَامَ لما كان الكلام فيه محولا على معنى الظرفية على الوجه الذي  
(١١٦٩)

### أنظر الحواشي الورقة ٥٢ ظ

وأبو الفضائل هو : ابن أبي بكر بن الخاضعة ، كانت له معرفة باللغة والحديث  
توفي سنة ٥٢٦ هـ في خلافة المسترشد بالله تعالى .  
أنظر ترجمته في نزهة الألباء ص ٢٨٢ .  
(١١٦٨) سورة يوسف الآية ٨٥ .

وقال الزمخشري في الكشاف : " تنفثوا " : أراد لا تنفثوا ، فحذف حرف النفي لأنه  
لا يلتصق بالإتهات ، لأنه لو كان إتهاتا لم يكن يَدْ من اللام والنون .  
أنظر الكشاف ٢/٣٣٩ ، ومحاني الفراء ٢/٥٤ .

(١١٦٩) أنظر الورقة (٣٥٣ ظ) من الكتاب ، وقال الفراء : قالوا : تالله تنفثوا منه :  
لا تزال تذكر يوسف و ( لا ) قد تضمنت الأيمان ، لأنها إذا كانت خبرا لا يضر  
فيها ( لا ) لم تكن إلا بلام ، ألا ترى أنك تقول : والله لا تبتك ، ولا يجوز  
أن تقول : والله آتيناك أن تكون فيه ( لا ) ، فلما تبين عرضها وقد فارقست  
الخبر أضمرت . أنظر محاني الفراء ٢/٥٤ ، وابن جرير ١١١/٢ ، والأشعري ١/٢٢٨ .  
(١١٦٩) في الأصل ( محول ) والصواب : محولا بالنصب ، خبر لكان



فكونا لم يكن له بَدَأَ من مخلق يتخلق به فبدأ عليه يمثل نفسه من فعل أو معناه .  
إذا عرفت هذا نقول المصنف : ( أَجْلَسَ ) بفتح الهمزة على صيغة إخبار الحكم من نفسه  
هو مخلق الظرف المقدر في قولك : مَدَامَ ، وَمَا لَا فيه .

قوله : ( كَلِمَتُهُمْ أَتَمَّكَ خَفَوْتُ النِّجَمَ ، وَقَدِّمَ الْحَاجَّ ) .

يريد أن كل واحد ضمما ضمن للوقت ، والزمان ، لأن المضي وقت الخفوق ، وحين قدوم  
الحاج ، وما تضمنه كل واحد ضمما مطلقا بالفعل الذي قبله ، وهو الإتيان .  
(١١٧١)

قوله : ( وَلَوْ لَكَ كَانَ خَفَرًا إِلَى أَنْ يَشْفَعَ بِكَامٍ ، لأنه ظرف لا بد له من يقع فيه ) .

اعلم أن قوله : ( يَشْفَعَ بِكَامٍ ) يريد أنه لابد من تقديم جملة ، إما فعلية نحو قوله :  
أجلس ، وإما اسمية نحو قولك : زيد قائم ما دام الأمير جالسا ، لأن الاسمية للضميمة للمضي  
والفعل ، وهو ما فيها من الاستناد ، ولـ " ما دام " أحكام أخرى ذكرها بعد ليس .

قوله : ( وَلَيْسَ مَعْنَاهُ نَفْسُ ضَمِينِ الْجُمْلَةِ فِي الْحَالِ ، تقول : ليس زيد قائما الآن ، ولا

تقول : ليس زيد قائما غدا ) .

هذا هو المشهور ، ونذهب قوم إلى أنها تنفي الاستقبال كما تنفي الحال ، وقد سبق الكلام  
في ذلك أول الكتاب .  
(١١٧٢)

قوله : ( وَالَّذِي يَصْدَقُ لَهُ أَنَّهُ فَعَلَ لِحَقِّ الضَّائِرِ ، وتأنيث الساكنة فيه )  
(١١٧٣)

اعلم أن هذا الكلام جواب عن سؤال قدور ، وذلك أنه قد اختلف في ليس ، هل هو

(١١٧٤) وانظر ابن يمين ١١١/٢

(١١٧٥) أنظر حده يشبه عن ما ، ولا المشبهتين بليس في الورقة ( ٣٥ و ) من الكتاب .

وقال الأشموني " ومعناها النفي ، وهي عند الإطلاق لنفي الحال ، ونفي  
التعليق بزمان محتمل " .

وقال العلامة الصبان " قوله : لنفي الحال أي لا تتقاء العدت في الحال ،  
ومرر عليه أنه فعل ماض ، ووزن الفعل الماضي ماض ، ويمكن أن يجاب بأن  
مخالفتها لساكن الأفعال في الدلالة على النفي عارض نشأ من شبهتها بحروف  
في الجحود ، وفي المضي " .

انظر الأشموني ٢٢٢/١ ، وحاشية الصبان ٢٢٢/١

(١١٧٦) في الفصل ص ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، وابن يمين ١١١/٢ ، والذي يصدق أنسه  
فعل لحوق الضائر ، وتأنيث الساكنة فيه .

فعل أو حرف ، فكان قائلا قال : لم قلت أن ليس فعل حتى يستقيم جعلها فردا مسن  
أفراد كان الناقصة ؟

فقال : الدليل على أنها فعل لحرق الضائربها ، وثاء التأنيت الماكهة ولناقل أن يقول :  
في عبارة الحذف تساهل ، فإنه أطلق الضائر والمراد به الضائر التي تحصل بالأفعال<sup>(١١٧٤)</sup>  
كما قرئنا أول الباب<sup>(١١٧٥)</sup>

قال أبو سعيد : وكان أصل " ليس " يفتح اللام ، وكسر اليا ، مثل صيغة البحر ، فخشوه ،  
والزموه التخفيف ، لأنه لا يقصر للزوم حالة واحدة ، وانما اختلفت أبنوة الأفعال  
لاختلاف الأوقات التي تدل عليها ، وجعلوا البناء الذي خصوه به ماضيا لأنه أغسف<sup>(١١٧٦)</sup>  
الأبنية .

وبعد الأفعال يستعمل فيها الماضي والمستقبل إلا ليس ومادام فإنها لا مستقبل لها<sup>(١١٧٧)</sup>  
تقول : أتوك مادام زيد صاحبك ، ولا يقال : ما يدوم زيد صاحبك وذلك أن قولك مادام  
ليس لها إلا طريقة واحدة ، فاختر بناء واحد وإنما يستعمله القائل فيها وقع ، ويستقر  
اتصاله ودوامه ، والفعل الذي يقع على دأه مستقبل .

وصيغة الهمير بالتخفيف الياء ، في رأسه ، فهو منه ، ولا يشتطح الالفات يونس  
وشحالا ، والأصل في يائه الكسر<sup>(١١٧٨)</sup>

(١١٧٤) في الأصل ( لا تنصل ) . (١١٧٥) أنظر ص ٢٥٩ .

(١١٧٦) أنظر شرح السيراني ٢/٢٩٥ ( رسالة )

وفي السجع ١١٥/١ " وأما ليس فذهب الجمهور أن وزنها فيل بالكسر خفف ،  
ولزم التخفيف لنقل الكسرة على الياء ، واستدل لذلك بأنها لو كانت بالفتح  
لصارت إلى لاس بالقلب كباع ، أو بالضم لقليل فيها : لست بضم اللام ، ولا يقال  
إلا لست بضمها .

قال أبو حيان : على أنه قد سجع فيها لست بالضم ، فدل على أنها تثبت مرة  
على فيل ، ومرة على فيل . وحكى الفراء أن بعضهم قال : ليست بكسر اللام<sup>(١١٧٧)</sup>  
وانظر ابن جني ١١٢/٢ ، واللسان مادة " ليس " ٤١١٢/٥ ، ٤١١٤ .

والخفف ٢٥٨/١ ، ٢٥٩ .

(١١٧٧) وانظر السجع ١١٤/١

(١١٧٨) أنظر اللسان مادة " صيد " ٢٥٢٣/٤ وما بعدها .

قوله : ( وهذه الأفعال في تقديم خبرها على ضمير )

اعلم أن هذه الأفعال يجوز تقديم خبرها على اسمها ، ولا فرق في ذلك بين ما لم يكن أوله كـ " ما " نحو : كان ، وصار ، وبين ما كان أوله " ما " نافية كانت أو هدرية .  
(١١٧٩)

وفي تقديم خبرها على نفسها تفصيل يحصره ثلاثة أقسام :  
أولها : الأفعال التي يكون أولها حرف " ما " نحو : زال ، وطء ، فلا يجوز تقديم أخبارها على " ما " .

أما في النافية ، فالنفي له صدر الكلام ، كما أن الاستفهام كذلك ، وكما أن الاستفهام لا يحل ما بعده فيها قبله نحو : أعمرأ ضوب زينة ، فكذلك النفي لا يحل ما بعده فيها قبله نحو : قائما مازال زيدا .  
(١١٨٠)

وقال ابن كيسان : يجوز تقديم خبر مازال عليها ، وذلك لأن " ما " للنفي ، وزال أيضا فيها معنى النفي ، والنفي إذا دخل على النفي صار إيجابا ، فيكون قولك : مازال زيد قائما ، بمنزلة كان زيد قائما ، وكما يستقيم أن يقال : قائما كان زيد ، فكذلك يجوز أن تقول :

(١١٧٩) ما ذكره الشارح ذهب البصريين ، لأنهم يجوزون تقديم الخبر على الجهد ، قال تعالى " وكان حقا علينا نصر المؤمنين " وقوله " ليس البر أن تولسوا وجوهكم " وضمه الكوفيون في الصحيح لأن الخبر فيه ضمير الاسم ، فلا يتقدم على ما يحود عليه ، وضمه ابن معط في داء ، وروى بأنه مخالف للمصاحف والقهاص ، وضمه بعضهم في ليس تشبيها بـ " ما " وهو محجوج بالسحاح ، وذكر الأشعري أن محل جواز توسط الخبر ما لم يحضر ما يوجب ذلك أو يخصصه .  
وانظر ابن عبيد ١١٣/٧ ، والمصح ١١٧/١ ، والأشعري ٢٣٢/١  
(١١٨٠) هذا ذهب البصريين .

انظر ابن عبيد ١١٣/٧ ، والمصح ١١٧/١  
(١١٨١) هو : محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان البغدادي أبو الحسن ، كان أدبيا نحويا .

توفي سنة ٢٩١ هـ وقيل سنة ٣٢٠ هـ  
ومن تصانيفه : غلب النحو ، ما اختلف فيه البصريون والكوفيون المذهب في النحو ، وغيرها

انظر توجيحه في : أنباء الرواة ٥٩/٣ ، تاريخ بغداد ٣٣٥/١ ، هدية العارفين ٢٣/٢ ، والمهية ١٨/١ .

(١١٨٢)

قائما ما زال زيد \*

وأجسروا على أمه لا يجوز تقديم خبر ما دام عليه ، وذلك لأن \* ما \* فيها مع الفصل

(١١٨٣)

بمنزلة الصدور ، وممحل الصدور لا يتقدم \*

وثانيتها : الأفعال التي ليس في أولها \* ما \* نحو : كان ، وأصبح ما عدا ليس ، يجوز

تقديم أخبارها عليها نفسها ، فنقول : قائما كان زيد وإنما جاز ذلك لأن الخبر لما كان

شبهها بالضمول ، والمائل / فيه تصرف جاز تقديمه عليه كالضمول نحو : عمرا

(١١٨٤)

ضرب زيد ، وأخاك أكرم بكر ، لقوة المائل وتصرفه \*

والشبه : \* ليس \* وفيها خلاف بين أهل المصرة والكوفة قال الكوفيون : يجوزونها مجرى ما زال \*

(١١٨٥)

ويحتمون عن تقديم خبرها عليها ، فلا يقال : قائما ليس زيد \*

(١١٨٦)

والبصريون : يجوزونها \*

وقول المصنف : ( وقد غولف في ليس ، فجعل من الأول ، والأول هو الصحيح ) \*

ينضمون دعوتين :

(١١٨٢) في تقديم خبر ما زال عليها ثلاثة أقوال :

أحدها : الضع مطلقا سواء نعت بها أو غيرها وعليه الفراء

والثاني : الجواز مطلقا ، وعليه سائر الكوفيين وابن كيسان

والثالث : وهو الأصح وعليه البصريون الضع ان نعت بها ، والجواز ان نعتت

بغيرها ، أنظر الانصاف ١١٥/١ وما بعدها ( الصائفة ١٧ ) ، وابن يمين

١١٣/٢ ، ١١٤ ، والهمع ١١٧/١ ، والأشعري ٢٣٣/١

(١١٨٣) وأنظر ابن يمين ١١٤/٢ ، والهمع ١١٧/١ ، والأشعري ٢٣٢/١ ، ٢٣٣

(١١٨٤) وأنظر ابن يمين ١١٣/٢ ، والهمع ١١٧/١

(١١٨٥) ووافقتهم الجرد ، والنزاج وابن السراج والصيرافي والفارسي والجرجاني وأكثر

المتأخرين منهم ابن مالك ، وعليهم في ذلك : القياس على فعل التعجب ، ونعم

ويشعر بعض المحققين ، وشبهها بما النافية ، أنظر الهمع ١١٧/١ ، والأشعري

٢٣٤/١ ، ٢٣٥ ، والانصاف ١٦٠/١ وما بعدها \* الصائفة ١٨ \*

(١١٨٦) ونعم ابن جني للمجموع ، وأجاز ابن برهان والزمخشري ، والشلوبين وابن عصفور

وعليهم في ذلك : تقديم محموله في قوله تعالى " ألا يوم يأتيهم ليس بمبرورين عنهم "

أنظر الهمع ١١٧/١ ، والأشعري ٢٣٥/١

(١١٨٧) في الفصل وابن يمين ( فجعل من الضرب الأول )

أنظر الفصل ص ٢٦٩ ، وابن يمين ١١٢/٢

أحد بها : أن من الناس من منع تقديم خبرها عليها ، والحقها بالضرب الأول ، وهي  
الأفعال التي أوائلها " ما " وهم أهل الكوفة .

والدعوى الثانية : أن من الناس من الحقها بكان وأخواتها ، ما ليس أوله " ما " وهم أهل  
الهمزة .

وقوله : ( والأول هو الصحيح ) .

معناه : ما حكمت به أولا هو الصحيح ، وذلك أن قوله أولا : ( وما عداها يتقدم  
خبرها على اسمها ) .

وعليها حكم ضمه بأن ليس يجوز تقديم خبرها عليها ، لأن ليس فرد من أفراد الأفعال  
الضائبة لما أوله " ما " .

فإن قلت : فهل يجوز تقديم اسمها عليها ؟

قلت : اتفقوا على ضمه ، لأن الاسم شبهه بالفاعل ، ويضغ تقديم الفاعل على فعله كما  
قررناه فيما مضى . ( ١١٨٨ )

قوله : ( وعلى سبيليه في تقديم الظرف وتأخير بين اللفظ ضمه والمستقر ، فاستحسن  
تقديمه إذا كان مستقرا نحو قولك : ما كان فيها أحد خير منك ، وتأخيرها إذا كان لفظا  
نحو قولك : ما كان أحد خيرا منك فيها ) . ( ١١٨٩ )

اعلم أن المراد بكون الظرف إذا كان مستقرا أنه محتاج إليه ، مناسب تقديمه ، ليشعر  
من أول الأمر أنه خير ، لا فضلا ولنحو .

ووجه استحسان تأخير الظرف الذي هو فضلا ولنحو أن التأخير مستحق للفضلات ، لأن فيه

( ١١٨٨ ) ظل الشارح اقتناع تقديم الفاعل على فعله ، فقال : " لأنه لو تأخر  
الفعل عن الاسم خرج الاسم عن كونه فاعلا ، وصار مبتدأ ، ولم يكن الفصل  
بعده منه ، وإنما هو منه إلى الضمير المستكن في الفعل في نحو :  
زيد ضرب " . أنظر الورقة ( ٢٥ و ) من الكتاب .

( ١١٨٩ ) نقص في الأصل المخطوط ، ضمت في الفصل وابن يمين  
أنظر الفصل ص ٢٦٩ ، وابن يمين ١١٤ / ٧

إذ أنا بأنها بطرحة ومستغنى عنها وتحقيق الفرق : أن قولك : أحد اسم كان ، فـسـان  
 رفعت \* خبراً \* هناك كان صفة جارية على \* أحد \* ، وكان قولك : " فيها " هو الخبر  
 وأن نصبت \* خبراً \* هناك ، كان خبر كان ، واستغنت كان باسمها وخبرها عن ذكر الظرف  
 الذي هو قولك : فيها ، وصار الظرف مستغنى عنه كالمطرح عن الاعتبار .  
 قوله : ( ثم قال : وأهل الجفاء يقرءون " ولم يكن كفواً له أحد " )  
 (١١٩٠)

أظم أن الضمير المستتر المرفوع في " قال " يرجع إلى سيبويه ومذهب سيبويه أن أحداً  
 اسم يكن \* و \* كفواً \* خبره \* وقوله : " له " محشو ولغو ، ومع ذلك هو مقدم على  
 اسم كان وتنبأ ما ذكره سيبويه أن يكون متأخراً عن الاسم والخبر جميعاً إلا أنه قد م  
 هاهنا لأوجه ثلاثة :  
 (١١٩١)

الأول : قاله في الكشف : إن هذا الكلام إنما سيق لنفي المكافأة عن ذات الله سبحانه  
 وتعالى ، وهذا المعنى مستفاد من هذا الظرف فكان لذلك أهم ، فناسب تقديمه ، ليكون  
 ذلك دليلاً على زيادة الاعتناء به .  
 (١١٩٢)

الثاني : أن سقوطه يبطل معنى الكلام ، ألا ترى أنك لو قلت : ولم يكن كفواً أحد ، لم  
 يكن له معنى ، وإذا كان سقوطه من الكلام يبطل معناه ، صار كالظرف المستتر وساغ تقديمه .  
 (١١٩٤)

(١١٩٥) وأنظر ص ٢٧/١ ، وابن جني ١١٤/٢ ، ١١٥  
 (١١٩٦) سورة الإخلاص الآية ٤ ، وأنظر معاني الفراء ٢٩٩/٣ ، ٣٠٠ ، والكشاف ٢٩٩/٣  
 (١١٩٧) أنظر سيبويه ٢٧/١ .

وقال ابن الأنباري في غريب أعراب القرآن ٥٤٧/٢ " وأحد الاسم يكن وكفوا خبرها  
 وله طغى ، وقيل : له خبرها ، لأنه يصح الناء الظرف إذا تقدم ، ويكون  
 كفوا منصوب على الحال من أحد ، ويجوز أن يكون في موضع نصب على الحال على  
 أن يجعل صفداً " أحد " ، فلما تقدم عليه انتصب على الحال لأن وصف النكرة  
 إذا تقدم عليها انتصب على الحال ، ويجوز أيضاً أن يكون متعلقاً بما فيه مسن  
 معنى الفعل .

وأنظر أعراب القرآن للنحاس ١٥٥٢/٣ ( رسالة )

(١١٩٣) أنظر الكشف ٢٩٩/٤

(١١٩٤) وأنظر ابن جني ١١٥/٢ .

الثالث : أن مواضع فواصل الآي حسن تقديمهم • ويريد بأهل الجفاء الأعراب لا يملكون

(١١٩٥)

كيف هو مكتوب في المصحف لقوة التأخير في أنفسهم • إذا لم يكن خبراً •

(١١٩٦)

قال الشاعر :

﴿ ٤٢ ﴾ [ لَنَقُصِّرَنَّ قُرْبًا جُلُوزًا • • • مَا دَامَ فِيهِمْ فَصِيلٌ حَيْثُ ]

(١١٩٧)

فَقَدْ دَجَا اللَّيْلُ فِيهَا هَبِيلًا

الشاهد في هذا أنه قدم " فيهم " على فصل • وجعله لفوا • لأنه جمل فصل

اسم مادام • وحيا خبره •

وما يسوغ أيضا التقديم لك لو حذف " فيهم " انقلب المعنى لأنك إذا قلت : مادام فصل

حيث • فالمراد أبدا • كما نقول :

(١١٩٨)

ما طلعت شمس • وما طأج قصري •

وقوله : جُلُوزًا يحذف وجهين :

أحدهما : أن يكون فيها لقربا • ومعناه شديدا •

والآخر : أن يكون اسم ناقة جلدية • ثم خسم

(١١٩٩)

ونقل صاحب الاستخارة عن أبي جعفر أن " كانوا " مضروب على الحال لأنه نعت منكسرة

(١١٩٥) وانظر ابن يمين ١١٥/٧

(١١٩٦) هو : ابن مادة كما في الخزانة ٦٥/٤ • واللسان مادة • جلد • ٦٥٦/١ •

وأشده في مادة " هيا " ٤٧٤٣/٦ • ونحوه • وقال " وأنشد سيبويه • الخ

(١١٩٧) ثلاثة أبحاث من الرجز المشطور • واستشهد به على تقديم " فيهم " وهو لفو

قرب يقرب قرابة مثل كتب يكتب كتابة • والاسم القرب بالتحريك وهو سير الليل

لورد الفد • والجلدي بالضم السريع الشديد • وقيل : جلدي مثاوي مرضم

جلدية • وهي اسم ناقة فيهم : في الأهل • ولم يجز لها ذكر • والفصيل :

ولد الناقة • والصفي : لا أعذر مادام فيهم فصل يطبق السير •

وانظر سيبويه ٢٧/١ • والقضيب ٩١/٤ • وابن يمين ٥٦/٧ • ١١٥ •

والخزانة ٥٩/٤ • ٦٥ • وشرح أدب الكاتب للجوالقي ص ٦٥ •

(١١٩٨) وانظر ابن يمين ١١٥/٧

(١١٩٩) هو : أبو جعفر النحاس أحد من معك المصري • تلقى هادي • اللغة المربية

في مصر • ثم ارتحل إلى العراق • تلقى عن الأخفش الصغير والراجز وغيرهما •

(٢٥٥) تقدم فانتصب على الحال • وحينئذ يكون الطرف مستقرا جاء على ما يقتضيه القياس •  
قال أبو محمد : الرواية عن المصنف في الكشف والفصل جوهرا مستقرا يفتح القاف • والمراد  
(٢٥١) به الموضع •

ويؤكد هذا النقل قول ابن السراج إذا كان الطرف غير محل ساء الكوفيين الصفة  
(٢٥٢) التامة • وجعل البصير لفوا •  
(٢٥٣) والجافى : الفليط العروس الأخلاق •  
(٢٥٤) الصنف الثامن من أصناف الأعمال : القارية

وهي أعمال :

أولها : هي •

قال أبو البركات منهم من زعم أنه حرف •

• ومن ملقاه : أعراب القرآن • والضعف في اختلاف البصير والكوفيين والفتاحة  
والكافي •

توفي سنة ٣٣٧ هـ • أنظر توجيذه في :

نزهة الألبا ص ٢١٧ • ٢١٨ • وأنها ١٠١/١ • ١٠٤ • ونشأة النحو

ص ١٣٧ •

(٢٥٥) لم أشر على أن لهذا النقل في كتاب أعراب القرآن لأبي جعفر النحاس وإنصبا  
قال ١٥٥ ٢/٣ • كذا • خبر يكن • واحد : اسم يكن • هذا قول أكثر النحويين  
على أن محذو بن يزيد فظ سيبه في اختاره أن يكون الطرف خيرا إذا قد •  
لأنه يختار أن في الدار زيد جالسا خطأ بالآية • لأنه لو كان ( له )  
الخبر لم ينصب ( كذا ) على أنه خبر ( يكن ) • على أن سيويه قد أجاز  
أن يقدم الطرف • ولا يكون خبرا • • وأنظر غريب أعراب القرآن ٥٤٧/٢ •

(٢٥١) أنظر الكشف ٢٩٩/٤ • والفصل ص ٢٦٩

(٢٥٢) أنظر أصول ابن السراج ١٤٠/١ وما بعدها ( رسالة )

(٢٥٣) وأنظر اللسان مادة ( جفا ) ٦٤٦/١ •

(٢٥٤) في الفصل وابن يمين • ومن أصناف الفعل أعمال القارية • وهي قولهم :

أعمال القارية أي تفيد طارية وتقع الفعل الكائن في أخبارها • ولهذا المعنى

كانت محمولة على باب كان في رفع الاسم ونصب الخبر • والجامع بينهما دخولهما

على الجند والخبر • والآلة المحنى في الخبر •



- وهو لا يخرج عليه ، والمشهور أنه فعل ماض لاتصال الضمائر التي تختص بالأفعال به .  
 وحسب الفاء : والألف والواو نحو : عسيت ، وعصيا ، وعصوا ولحقوق ناء التانيث الساكنة  
 المختصة بالأفعال به ، نحو : عسيت المرأة أن تفعل كذا ، كما يقال : قاتلت وقمذت .  
 قال في شاطئ اللغة : وعسى يكون ظننا ، ورجاء ، وشكاً ونقينا وحسب من الله واجهية لأن  
 الكرم إذا طمع فعل . وقال الجوهري : عسى من الله واجبة في جميع القرآن إلا قوله :  
 " عسى وبه إن تطلقن أن يبدله " (٢٥٧)  
 ولا يقال منه : يفعل ، ولا فاعل (٢٥٨)  
 وضمهم من يقول : صدره مصاة ، وضمهم من لا يجعل له صدر رأ ويكون على أحد وجهين :  
 (٢٥٩)

- وانظر ميهوب ٢١/١ ، ٤٧٧ ، والنقضب ٢٨/٣ ، ٦٩ ، والفصل ص ٢٦٦  
 وابن جني ١١٥/٢ ، والبهج ٢٨/١ ، والأشعرى ٢٥٨/١  
 (٢٥٥) قال أبو البركات : يمكن هذا من ابن السراج ، أنظر أسرار العربية ص ١٥٩  
 (رسالة) ، وقال ابن هشام في الحضي ١٥١/١ " عسى فعل مطلقاً ،  
 لا حرف مطلقاً خلافاً لابن السراج وشمس ، ولا حين يفتل بالضمير المصوب كقوله :  
 تقول بنتي قد أنسى أنساك ، يا أبتا طلك أو عساك  
 خلافاً لميهوب ، حكاه عنه السيرافي .  
 وقال الأزهري : عسى حرف من حروف القاربة ، وفيه تنج وطمح .  
 وانظر اللسان مادة " عسا " ٢٩٤٩/٤  
 (٢٥٦) وانظر اللسان مادة ( عسا ) ٢٩٤٩/٤  
 (٢٥٧) سورة التحريم من الآية ٥  
 وانظر الصحاح مادة ( عسا ) ٢٤٢٦/٦ ، والكشاف ١٢٢/٤ ، واللسان  
 مادة " عسا " ٢٩٤٩/٤  
 (٢٥٨) لأنه من الأفعال غير المضروفة  
 قال الجوهري : لا يتصرف لأنه وقع بلفظ الماضي لما جاء في الحال .  
 أنظر اللسان مادة " عسا " ٢٩٤٩/٤  
 (٢٥٩) أنظر اللسان مادة " عسا " ٢٩٥٥/٤

أحد هـ : أن يكون بمعنى قارب ، فينتقل إلى اسم وخبر ، كما أن كان الناقصة كذلك .  
(٢١٠)

والآخر : أن يكون بمعنى قرب ، ولا يكون لها خبر ، وتكون مع فاعلها كلام تام ، كما  
(٢١١)  
سيأتيك تفصيله .

قوله : ( أحد هـ : أن تكون بمعنى قارب ، فيكون لها مفعول ومنصوب إلا أن منصوبها

مشروط فيه أن يكون أن مع الفعل مأولا بالصدر كقولك : عسى زيد أن يخرج ، عسى

٢٨٦

و

بمعنى قارب زيد / الخروج )

أعلم أن " زيد " في هذا الوجه فاعل عسى ، وأن يخرج مفعولها وهو بمعنى الخروج .

ولا يكون خبره اسما ، فلا يجوز أن تقول : عسى زيد مطلقا .  
(٢١٢)

وكما قولهم : عسى الفؤاد يفرح . فشان نادر ، لخرج الاسم فيه خبرا ، ونقد يأتي عسى

الأشغال مالا يأتي في غيرها .  
(٢١٣)

وسياتيك الكلام في هذا المثال مستقصى .  
(٢١٤)

(٢١٥) وانظر ابن يمين ١١٦/٢ ، والمفني ١٥١/١ ، والبهج ١٣٠/١

(٢١٦) وانظر المفني ١٥١/٢ ، ١٥٢ ، (٢١٦) وانظر القضب ٦٨/٣ ، ٦٩ .

(٢١٧) الفؤاد : تصغير فار ، والأيوس : جمع يؤس ، وهو الشدة أصل الحقل : قال

ابن الأعرابي : إنما عرض بالرجل أي لملك صاحب هذا اللقيط ، قال : ونصب

" أيوس " على معنى عسى الفؤاد يصير أيوسا ، ويجوز أن يقدر عسى الفؤاد أن

أن يكون أيوسا .

قال أبو طي : جمل عسى بمعنى كان ، ونزله منزله

وهذا المثل يضرب للرجل يقال له : لعل الشرجاء من قبلك .

انظر مجمل الأشغال ١٧/٢ ، وسيبويه ٤٧٨/١ ، والقضب ٢٠/٣

وابن يمين ١١٩/٢ .

(٢١٨) وانظر المفني ١٥٢/١ ، واللسان ( مادة عسا ) ٢٩٤٩/٤ ، ٢٩٥٠ .

(٢١٩) أنظر ص ٣٠٤ .

قال عبد المجيد : إنما وجب دخول أن الناصبة على الفعل المضارع في خبر عسى السني  
بمعنى قارب ، لأن عسى موضوعة لجارية الاستقبال وأن الناصبة تخلص بالفعل المضارع  
للاستقبال ، فتاسب لذلك إلزام الفعل أن الناصبة التي هي علم الاستقبال تخليفاً للمصود  
عسى وأن ، وما علمت فيه في موضع نصب بأنه خبر عسى .  
(١٢١٦)

ولا يمتثل المصدر في موضع أن والفعل في هذا الموضع ، فلا يقال : عسى زيد الخروج .  
وقوله تعالى : " أن يأتي بالفتح " (١٢١٧)

الشاهد فيه أن قوله : " أن يأتي " في موضع نصب خبر عسى .  
ونقل عبد الجبار عن قوم أنه في موضع رفع بدلاً من اسم الله تعالى حيث لا يكون التقدير :  
عسى أن يأتي ، ولا يكون من هذا الضرب وإنما يكون على هذا القابل من الضرب الثاني  
كما ستعرفه .  
(١٢١٨)

قوله : ( والثاني : أن يكون بمنزلة قريب ، فلا يكون لها إلا حرفون إلا أن مرفوعة أن مع  
الفعل في تأويل المصدر ، كقولك : عسى أن يخرج زيد ، في معنى قرب خروجي ) .  
أعلم أن عسى " إذا كانت بمعنى " قرب " لا يكون لها خبر ، وإنما يكون لها فاعل لا غير .

(١٢١٦) وظاهر كلام سيوطي أنه لا تجوز خبر ( عسى ) من ( أن ) ليس مقصوراً على  
الضرورة ، وإنما يجوز في الشرط قلّة ، وجملته الأعم من الضرورة .  
انظر سيوطي وماضيه للأطعم ٤٢٨/١ ، والمقضب ٢٠/٣ .  
(١٢١٧) سورة البائدة من الآية ٥٢ ، ونصها " عسى الله أن يأتي بالفتح " .  
وانظر الكشاف ٦٢٠/١ ، وغريب أعراب القرآن ٢٩٦/١ .  
(٢١٨) هذا على رأي الكوفيين .

قال الميوطي في السمع " فزعم الكوفيون أنه بدل من الأول بسدّل المصدر  
فالمعنى في كاه أو عسى زيد أن يقسم ، قرب قيام زيد ، فقد الاسم وأخبر  
المصدر " .

انظر السمع ١٣٤/١ ، واللمنى ١٥٢/١ .  
(١٢١٩) أي تكون ( عسى ) تارة بمعنى قريب ، وتكفى بظاهرها .

وذلك أن الناصبة والفعل المضارع فإذا قلت : عسى أن يقوم زيد ، فكأنك قلت : قسرت  
قيام زيد ولا يستعمل المصدر أيضا هاهنا ، فلا يقال : عسى قيام زيد ، و " زيد " رفع  
بـ " يقوم " ، وأن وما عطيت فيه في موضع رفع بـ " عسى " .  
(١٢٢٥)

قال في الإقناع : ويجوز أن يكون " زيد " في قولك : عسى أن يقوم زيد رفعا بـ " عسى " .  
وأن في موضع نصب ، وقد تقدم على الفاعل والأظهر أن موضع أن مع صلته رفع بأنه فاعل  
عسى ، كما كان " زيد " مرفوعا بأنه فاعل في نحو : عسى زيد أن يخرج .  
ولهذا اقتنع أن يحذف " أن " هذه ، لأن من شروط الفاعل أن يكون اسما لفظيا ومعنى ،  
ولو حذف " أن " الناصبة ، وقلت : عسى يخرج زيد ، فقد جعلت الفعل فاعلا ، وأنه  
مستغنى لأن الفاعل يخبر عنه ، ولا يخبر إنك يكون عن الاسم لا عن الفعل .  
(١٢٢٦)

فإن جعلت زيدا في نحو : عسى يخرج زيد ، فاعل عسى ، وجعلت يخرج في موضع الخبر  
صحت المسألة ، لأن المفعول لا يطلع في اقتضاها الاسمية مبلغ الفاعل ، ألا ترى أنه قسم  
يقوم مقام المفعول ما ليس باسم نحو : ظننت زيدا قام أبوه ، نقولك : قام أبوه جملته  
فعلية ، وقد قامت مقام المفعول الثاني لظننت ، وأما الفاعل فلا يجوز أن يقع قط إلا اسما  
لفظيا ومعنى لما بيناه .  
(١٢٢٣)

(١٢٢٥) وانظر ابن يمين ١١٨/٢ ، والمنفى ١٥٢/١  
(١٢٢٦) وقال ابن يمين " ويجوز في قولك : عسى أن يقوم زيد ، أن يكون زيد مرفوعا  
بـ " عسى " ، وأن يقوم في موضع نصب بأنه خبر تقدم ، ويكون في الفمصل  
على هذا التقدير ضمير من زيد يظهر في التثنية والجمع ، نحو قولك : عسى  
أن يقوم الزيدان ، وعسى أن يقوموا الزيدون ، لأن التقدير : عسى الزيدان  
أن يقوموا ، وعسى الزيدون أن يقوموا .  
فيجوز لك في ذلك ، وما كان نحوه وجهان أبدا ، أحدهما : أن يكون ان  
والفعل في موضع مرفوع ، وأن يكون في موضع منصوب بأنه خبر تقدم .  
انظر ابن يمين ١١٨/٢ ، والمنفى ١٥١/١ وما بعدها .  
(١٢٢٢) انظر الأشعرى ٤٢/٢ ، ٤٣  
(١٢٢٣) قال سيبويه " وأعلم أن من الحرب من يقول : عسى يفعل يشبهها بكاد يفعل ،  
فيفعل حينئذ في موضع الاسم المنصوب في قوله : عسى الفور أبوسا .  
وقال ابن هشام في المنفى " فإذا قلت : عسى أن يضرب زيد عمرا فلا يجوز .

قوله تعالى : " ومن أن تكرموا شيئا وهو خير لكم " (١٠٢٤)

الشاهد فيه : أن " والفعل في موضع رفع فاعل عسى ، ولهن في عسى ضمير .

وثانيها : كاد .

ومعناه : قارب الفعل ، ولم يفعل بعده ، تقول : كدت أقمله وما فعلته .

وحكى سيهويه عن بعد الحرب : كدت أقمل كذا بضم الكاف . (١٢٢٥)

قال : بعد تقي أبو الخطاب أن ناسا من العرب يقولون : كيد زيد يفعل كذا ، وما زال (١٢٢٦)  
زيد يفعل كذا ، يريدون كاد وزال ، فنقلوا . الكسر إلى الكاف في فعل ، كما فعلوا في فعلت . (١٢٢٨)  
(١٢٢٧) (١٢٢٩)

كون زيد اسم عسى ، لئلا يلزم الفصل بين صلة أن ومحمولها ، وهو " عوا " بالأجناس ، وهو زيد .

ونظير هذا المثال قوله تعالى : " عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا " .

أنظر سيهويه ٤٧٨/١ ، وابن يمين ١١٨/٢ ، والمفني ١٥٤/١ .

(١٢٢٤) سورة البقرة الآية ٢١٦ ، وأنظر الكشاف ٣٥٦/١ ، وابن يمين ١١٨/٢ .

(١٢٢٥) أنظر سيهويه ٤١٠/١ ، وقال ٣٦١/٢ " وكذلك كدت تكاد اعلت من فعل يفعل ، وهي نظيرة ميت في أنها شاذة ، ولم يجئ على ما كثر وأطرد من فصل وقيل . " .

أي هو ما شذ في باب فعل بالنسب فان مضارعه لا يكون الا يفعل بالنسب ، كما اعلت من قصوت عن فعل يفعل ، ولم يجى قصوت على ما كثر في فعل ، وهو يفعل .

وأنظر اللسان مادة " كود " ٣٩٥٢/٥ ، ومادة " كيد " ٣٩٦٥/٥ .

(١٢٢٦) هو : عبد الحميد بن عبد المجيد أبو الخطاب الأخفش الأكبر ، وهو شيخ

يونس ، أخذه عنه سيهويه اللثة وشيئا من النحو ، وروى عنه في كتابه

نحو ٤٧ مرة ، ولم تحرف سنة وفاته الا ما ذكرنا أنه كان اماما في المدينة

فديها ، وقيل توفي سنة ١٢٧ هـ .

أنظر ترجمته في : طبقات الزبيدي ص ٣٥ ، ونزهة الألبا ص ٤٤ ، وقد صنف

سيهويه ١/١ هارون

(١٢٢٧) في الأصل ( وما زيد ) (١٢٢٨) في الأصل ( كاد وا )

(١٢٢٩) أنظر سيهويه ٣٦٠/١ ، وضبطه مطبع الكتاب ( فعل ) بفتح الميم ، و( فعلت )

بفتحها أيضا ، والصواب الكسر فيهما .

أنظر سيهويه ٣٤٢/٤ ، ٣٤٣ هارون ، واللسان مادة " كيد " ٣٩٦٥/٥ .

وزعم الأصمعي : أنه سمع من العرب من يقول : لا أفعل كذا ولا كؤدأ فجعلها من الواو .  
(٢٣٠)  
وهي ضرفة تقول : كاد ، وفي الضارح يكاد .  
(٢٣١)

قوله : ( ولها اسم وخبر ، وخبرها مشروط فيه أن يكون فعلا ضارحا مأولا باسم فاعلي )  
(٢٣٢)  
كقولهم : كاد زيد يخرج (

اعلم أن كاد يقع بعده اسم مرفوع ، وفعل ضارح في الحال .  
(٢٣٣)

كاد زيد يخرج ، فزيد اسم كاد ، وخبره يخرج ، وثبت يثبت من التثنية ما لا يثبت من الواو ،  
فإذا قلت : كاد زيد يخرج ، كأي للخروج أقرب من أن تقول : عسى زيد أن يخرج كما  
(٢٣٤)  
منقول .

قوله : ( مأولا ) يخرج الواو على صيغة البناء للمفعول ، وقوله ( باسم فاعلي )  
اعلم أن عسى فيه أن ، والفعل الضارح مأول باسم : المصدر وفي كاد بخلافه ، فإن  
الفعل الضارح فيه مأولا باسم الفاعلي ، فمعنى قولك : كاد زيد يخرج ، كاد زيد خارجا .  
(٢٣٥)

(٢٣٠) وقال ابن سيدة : من ترجمة كؤدأ \* كاد كؤدأ وكادأ ومكادأ كسَم وقارب ولم يفعل .  
وهو بالياء أيضا ، ولا كؤدأ ولا هَمَّا أي لا يثقلن عليك ، وهو بالياء أيضا \*  
وقال ابن منظور : وبعض العرب يقول : لا أفعل ذلك ولا كؤدأ بالواو \*  
انظر اللسان مادة \* كؤدأ \* ٣٩٥٢/٥

(٢٣١) وانظر ابن يمين ١٢٠/٧ ، واللسان مادة ( كؤدأ ) ٣٩٥٢/٥ ، ومادة  
( كيد ) ٣٩٦٥/٥

(٢٣٢) في الفصل ص ٢٦٩ \* باسم الفاعلي \* (٢٣٣) في الأصل ( فالحال )  
(٢٣٤) وقال ابن يمين ١٢١/٧ \* أن الأصل في عسى أن يكون في خبرها أن ، لمسا  
فيها من الطمع والاشفاق ، وهما معنيان يقتضيان الاستقبال ، وأن مؤذنة  
بالاستقبال ، وأصل كاد ألا يكون في خبرها أن ، لأن المراد بها قرب حصول  
الفعل في الحال إلا أنه تقيد تشبيه عسى يكاد فمزج من خبرها أن \*  
وانظر ص ٣٩٣ وما بعدها .

(٢٣٥) وقال ابن يمين ١١٩/٧ \* ولما كان الخبر فعلا محضا مجردا من أن ، قد روي  
باسم الفاعلي ، لأن الفعل يقع في الخبر موقع اسم الفاعلي نحو : زيد يقسم  
والمراد قائم .

ودل على أنه منصوب قول الشاعر : فابت إلى فهم وما كنت آيها . . . الخ \*  
وانظر الانصاف ٥٥٤/٢ ، ٥٥٥

قوله : ( وقد جاء على الأصل : وما كدت آيئاً ، كما جاء : عسى الفوير أبوساً . )

اعلم أن الأصل في خبر عسى أن يكون اسماً ، وكذا الأصل في خبر كاد أن يكون اسم فاعل ،  
إلا أنهم هجروا هذين الأصلين ، وجعلوا خبر عسى أن مع الفعل المضارع ، وخبر كساد  
الفعل المضارع بدون أن وسنذكر طسدة ذلك .

وجعلوا الأصل نمياً منسياً ، لكن من العرب من استخرج إلى الأصل المتروك في بعض الصور  
واستعمل الاسم في موضع أن والفعل المضارع في خبر عسى ، واسم الفاعل في مكان الفاعل  
المضارع في كاد ، فقال في كاد في قول الشاعر :

( ٢٣٦ )  
فَأَيْتُ إِلَى قَهْمٍ وَمَا كَدَّتْ آيئاً \* \* \* \* \* وكَمْ مَثَلُهَا فَارَقَتْهَا وَهِيَ تَصْفُرُ

( ٢٣٨ )  
قال صاحب المشرق : ولم يسمع خبر كاد أسطاً إلا في هذا البيت .  
وقائمه : تأبط شراً .

الشاهد فيه : أنه وضع اسم الفاعل موضع الفعل المضارع ، والأصل وما كدت أروب .

فهم : اسم قبيلة ، والأوب : الرجوع .

( ٢٣٩ )  
وقال في عسى : عسى الفوير أبوساً .

الشاهد فيه : أن القياس فيه : عسى الفوير أن يبأس ، لما عرفت من أن خبر عسى  
أنما يكون أن مع الفعل المضارع ، إلا أنهم رجعوا إلى الأصل المتروك ، وجعلوا الخبر اسماً ،

( ٢٣٦ ) استخرج إلى الأصل : أي طال إلى الأصل ، ومنها : استخرج الفصن : اختر  
بالرجح .

أنظر اللسان مادة " روح " ١٢٦٣/٣ وما بعده .

( ٢٣٧ ) سبق شرحه ص ٤٣ ، ٤٤ .

( ٢٣٨ ) وقال ابن منظور " قال ابن سید : قال سيدي : لم يمتثلوا الاسم  
والصدر والذين في موضعها يفعل في كاد وعسى ، يعني أنهم لا يقولون كاد  
فاعلاً أو فعلاً ، فترك هذا من كلامهم للاستغناء بالشئ عن الشئ ، وربما خرج  
في كلامهم ، قال تأبط شراً :

فَأَيْتُ إِلَى قَهْمٍ وَمَا كَدَّتْ آيئاً \* \* \* \* \* وكَمْ مَثَلُهَا فَارَقَتْهَا وَهِيَ تَصْفُرُ

أنظر اللسان مادة ( كد ) ٣٩٦٥/٥

( ٢٣٩ ) وانظر ص ٢٦٢ .

فقالوا : عسى النوير أبوسا أجرو مجرى قارب ، فكانه قيل : قارب النوير أبوسا .  
وهو على زنة أقفل ، ومثل أكلب ، وهو جمع يأس ، أو يؤس وهو الشدة ، والنوير :  
تصغير الفار ، وقيل هو ماء / لكتب معروف . (١٢٤٥)  
قال الأصمعي : أصله أنه كان قازمه ناس ، فانبهار عليهم فهلكوا أو أتاهاهم عند  
فقتلهم ، فصار مثلا لكل شيء يخاف أن يأتي منه شر . (١٢٤٦)  
وقال السيدانسي : أصل المثل فيما يقال من قول الزبانية حين قالت لقومها عند رجوع قصير  
الخص من الحواشيها ، وصه الرجال ، وكان النوير على طريقه : عسى النوير أبوسا .  
أي لعل الشراياتكم من قبل النوير . (١٢٤٧)  
وجاء رجل إلى عوررض الله عليه يحفل لقيطا ، فقال عوررض الله عليه عيسى  
النوير أبوسا ، قال ابن الأفراسي : إنه عرض بالرجل أي لملك صاحب هذا القبط . (١٢٤٨)  
قال أبو البركات : هو منصوب بعسى ، لأنهم أجرو مجرى قارب ، وقيل : أنه منصوب  
على معنى عسى النوير يصير أبوسا ، أو يكون أبوسا . (١٢٤٩)  
وقال أبو علي : أنه جعل عسى بمعنى كان ، ونزله منزله . (١٢٥٠)  
يضرب للرجل يقال له لعل الشر جاء من قبلك .  
قوله : ( وقد شبه عسى بكان من قال :  
[ ٤٤ ] عسى الكرب الذي آهيت فيسه . \* \* \* يكون ووا . \* \* \* فوج قريش ) (١٢٥١)

- (١٢٤٥) قاله ابن الكلبي . أنظر ابن عبيد ١١٩/٢  
(١٢٤٦) أنظر مجمع الأمثال ١٧/٢ ، وابن عبيد ١١٩/٢ ، والخزانة ٢٨/٤ ، ٢٩ .  
وهجم البلدان ٢٢٥/٤  
(١٢٤٧) أنظر مجمع الأمثال ١٧/٢ (١٢٤٨) أنظر مجمع الأمثال ١٧/٢ ، والخزانة ٢٨/٤ ، ٢٩  
(١٢٤٩) أنظر أسرار الصربية ص ١١ ، وابن عبيد ١١٦/٢ ، والصفى ١٥٢٥/١  
(١٢٥٠) أنظر مجمع الأمثال ١٧/٢ ، واللسان مادة " صا " ٢٩٤٩/٤ ، وما بعده .  
(١٢٥١) في الأصل ( كان ) .  
(١٢٥٢) أنظر المسائل المفضلة للفارسي ص ٢١٣ ، والصفى ١٥٣/١  
(١٢٥٣) قائمه : هدية بن الخشرم المذرى من قصيدة من بحر الوافر قالها في الحبس .  
والكرب : الهم ، وروى ( أميت ) بفتح التاء وضمة ، والفتح أولى لأنه يخاطب  
ابن صه أبا نهر وكان صه في الحبس ، وروى ( عسى الهم ) .



اعلم أن ضمن هذا الفصل مائتان :

المسألة الأولى : أنه يجوز حذف " أن " الناصبة للفعل المضارع الواقعة في خبر عسى .  
 فيقال : عسى زيد يقوم ، وانطباع حذف أن في خبرها خطأ لها على كماله ، لكن كسمل  
 واحد منها مشاركة لصاحبه في قارة الفعل المضارع ، واحتج الحنف على جواز الحذف  
 في عسى بقول الشاعر :

عسى الكرب الذي أميت فيه \* يكون وراءه فتح في سبب

الشاهد فيه : أنه حذف أن من الفعل يحد عسى ، وجعل الفعل هو الخبر ، وهو  
 قليل ، وهو في موضع خبر عسى ، والكرب : اسمها والذي : نعت الكرب ، والثاء مفتوحة  
 للخطاب ، وجوز ضمها على الخبر عن نفسه كما منكره في قصته ، وفتح : الجيم  
 اسم يكون ، والخبر الظرف ، ويجوز أن تكون ثاق ، وفتح فاعلها ومضمر لا يحذف أن إلا  
 بشرط أن تأتي بالعين على يدها ، لأنها للاستقبال ، كما أن أن كذلك هو قول الشاعر :  
 ( ٢٥٠ ) ( ٢٥١ )

وانظر سيبويه ٤٧٨/١ ، والمغضب ٢٠/٣ ، وأسوار الصبغة ص ١١٥ والكشاف

٣٣٦/٤ ، وابن يعيش ١١٧/٧ ، ١١٨ ، والخزانة ٨١/٤ : ٨٧ ،

والحنفي ١٥٢/١ ، والبهج ١٣٠/١ ، والأشعرى ٢٦٠/١ وشواهد المحقق

٢٦٠/١ ، والفضل ص ٢٧٠ .

( ٢٤٩ ) في الأصل ( مع ) والصواب ( من ) لأن المحذوف أن وحدها : وليس الفعل

محذوفا معها .

( ٢٥٠ ) في الأصل ( قولك )

( ٢٥١ ) هو : قسام بن ربيعة السهمي ، كما نسبته أبو تمام في باب العرائض من الحماسة .

وهو رابع أربعة أبيات له . انظرها في ابن يعيش ١١٨/٧ ، ١١٩

[ ٤٤ ] غنى طيب • من طيس • بعد مطهر • • • • • متطهر • غسيلات الكلى والجوانح  
 وبت الاستشهاد فائده : هدية بن مشرم • وكان فصيحاً هداً من ياديه الحجاز ، وقبله :  
 يورقنى اكشباب أبهى قصير • • • • • ثقلنى من كآبهم كوسيب  
 فقلت له هداك الله مهلاً • • • • • وخير القل ذو اللب الحبيب  
 صى الكرب الذى أصيت فيه • • • • • يكون وراءه • فسر ثم سيب  
 يخاطب ابن عمه أبا نجر • وكان معه فى السجن • ولهذا قلنا يجوز ضم الفاء • • • • •  
 • أصيت • وخبها •

الضم له • والفتح لا بن عمه •  
 وكان هدية قد قتل ابن عم زهارة بن زيد العارضى • فعلى الى محاربة • فادعى عبد الرحمن  
 قتل أخيه • فقال له محاربة : ما تقول يا هدية • فقال : أريد الجواب شعراً أم نثراً ؟  
 فقال : شعراً • فأنشأه • فقال هدية هو تجل القصيد الذى أولسه :  
 ألا بالقوصى الغواصب واللاهوى • • • • • وللهم يردى نفسه ولو لا يدرى  
 وقال فيه :  
 فلاة أجلا مهبه بجلالته • • • • • ولانه اضياع من يترك للفسير  
 وقال بعده :  
 فان كنت فى أم الفلا فضوق هنا • • • • • ذرطاً وان صير قصير للصمير  
 فقال محاربة : يا هدية أراك قد أقبرت • فقال : هو فاك • فطلب منه عبد الرحمن أن

( ١٢٥٢ ) الهبت من بحر الطويل • واشتهد به على حذف أن من خبر عن الخرون

بالسين • وجعل السين عوضاً عنها •  
 قال ابن هشام : وهو ناد رجدا  
 وثلاث : جمع ظلة • شدة المطر وحرارته  
 والكلى : جمع كلىة • والكليتان من الانحن وخبره  
 والجوانح : جمع جانحة • وهى الضلوع القصار التى فى هدم الصدر •  
 والصنى : لعل البطن المغلوب من هذه القهولة فى القتال ينقص من البطن  
 الغالب منها فيه • فحذف ما فى داخله من شدة المطر وحرارته •  
 وانظر ابن عيسى ١١٨/٧ • والصنى ١٥٣/١ • والهج ١٣٠/١ • واللسان  
 مادة • ظل • ٣٦٨٥/٥ وما بعدها • ومادة • كلا • ٣٩٢٥/٥ • ومادة  
 • جنح • ٦٩٧/١ •

أن يقيد به فكه معاوية قتل هدية • ووجهه إلى المدينة ليمسح بها حتى يبلغ ابن  
زائدة • فقال الشعر الذي منه بيت الاستمهاد في السجن • ثم لما بلغ ابن زائدة أرسل  
مطلب القود • وكان وإلى المدينة أنه ذاك سعيد بن العاص • فعرض عليه عشر ديت •  
فأبى إلا القود • فدفعه إليه فقتله صبرا •

(٢٥٣)

قال ابن الصوب : هدية أول هبة قتل بالمدينة بعد النبي عليه السلام •  
اعلم أن • أن • إذا كان بجانب عسي • كقولك : عسي أن يخرجوا لم يجز حذفه • فلا  
تقول : عسي يخرجون • ويجوز حذفه إذا لم يكن بجانب عسي • فتقول في قولك : عسي  
زيد أن يخرج : عسي زيد يخرج •

(٢٥٤)

(٢٥٥)

قال عبد القاهر : والأحسن ألا تحذفه بكل حال •

السؤال الثانية : أنه يسوغ أن الناصبة على الفعل الضارع الواقع خبر كاد • فقال :  
كاد زيد أن يقوم لما بينه وبين عسي من المشابهة •

(٢٥٦)

والقراء لا تشبه أن على فعلية الضارع • لأن كاد أبلغ في تشويق الشيء من الحال • وعسي  
أذهب في الاستقبال لما شتموه لذلك طارت أن الناصبة التي هي علم الاستقبال فيها •

(٢٥٧)

(١٢٥٣) أنظر الخزانة ٨١/٤ : ٨٧ • وأما القالي ٢١/١ : ٢٢

(١٢٥٤) وأنظر ابن عيمش ١١٨/٢ • والمفني ١٥١/١ وما بعده •

(١٢٥٥) أنظر المقصد ٣٥٦/٢ •

(١٢٥٦) لأن عسي معناه الاستقبال • وقد يكون بعض المستقبل أقرب إلى الحال من

بعض • فإذا قال : عسي زيد يقوم • فكانه قرب حتى أشبه قرب كاد • وإذا

أدخلوا أن في خبر كاد • فكانه بعد عن الحال حتى أشبه عسي •

أنظر ابن عيمش ١٢٢/٢

(١٢٥٧) هذا ذهب جمهور النحويين • وكان أبو عمرو والأصمعي يقولان لا يقول عسي :

كاد أن يفعل • وأنا يقولون : كاد يفعل وخصه سببه بالضرورة الشعرية •

قال : • وأما كاد فإنهم لا يذكرون فيها أن •

ثم قال • وقد جاء في الشعر كاد أن يفعل شبهه بعسي • والراي الراجح :

صفة دخول أن في خبر كاد • ولكنه أقل من دخولها في خبر عسي • لأنه

جاء في الشعر الفصح • فمن ذلك ما أنشد ابن الأعرابي :

• يَكَادُ لَوْلَا سَيْرُهُ أَنْ يَطَّصَّ •

(٢٥٨)

واحتج المصنف على جواز دخول أن في خبر كاه بقول الشاعر :

{ ١٥ } ..... قد كاه من طول الليل أن يصحبا

(٢٦٠)

الشاهد فيه : أنه أدخل أن على [ خبر ] كاه تشبيها بمضى \*

وقوله : من طول ضلعي \* كاه \* لا \* يصحح \* لأنه في الصلة حيث \* وأن وما

بعد ما في موضع نصب بمنزلة أن بعد عسى \*

قال الحضري : ولا يجوز أن يكون خبرا لكاه \* ولا لمضى \* لأنها حدث مع صلتهما \*

والحدث لا يكون خبرا عن الشخص \*

لا يقال : عسى زيد القيام \* ولا يكون خبرا عنه انما \* إلا في موضع الصالحة \* قولهم :

(٢٦١)

إنما أنت أكل وشرب \* وزيد صوم وفطر \*

وفي الحديسيت \* كاه النضر أن يكون كفسرا \*

أنظر سيبويه ٤٧٨/١ \* والكامل للجبر ٢٤٢/٢ \* والانتصاف ٥٦٧/٢ \* وما

ابن يمين ١٢٢/٧ \* والبهج ١٣٠/١ \* والأشعري ٢٦١/١ \* وحاشية

الصبان ٢٦١/١ \* والانتصاف ٥٦٦/٢ \* ٥٦٧ \*

(٢٥٨) هو : روضة بن المجاج \* وسوى روضة باسم قطعة من الخشب يشعب بها الإنا \*

أنظر طحطاك ديوانه ص ١٧٢ \* ومعه التنصيص ٦/١ \* ٧

(٢٥٩) صدر البيت :

رَبِّحْ عَفَا الدَّهْرَ طَوَّالًا فَامْحَى \*

وهو من بحر الزجر \* واستشهد به على إجراء كاه مجرى عسى في مجرى \*

خبرها فعلا قرونا بأن \*

والرَّبِّحُ : الدار حيث كانت \* وَعَفَا : اندرس \* وَامْحَى : أصله انمحي \* وهو

مطأوح محى \* أزاله \* وَاصْح : ضارع صح أي ذهب وانقطع \*

وانشده اللخمي : ربح عفا الدهر دأبا وامحى \*

ويروى : ربح فلان من بعد ما قد انمحي \*

ويروى : رسم \* والرسم : أثر الدار \*

أنظر سيبويه ٤٧٨/١ \* والمقتضب ٧٥/٣ \* وابن يمين ١٢١/٧ \* وما

١٢٢ \* واللسان مادة \* وصح \* ٢٦١/٥ \* والخزانة ٩٠/٤ \* والفضل

ص ٢٢٠ \* والانتصاف ٥٦٢/٢ \* والانتصاف ٥٦٦/٢ \* ٥٦٧ \*

(٢٦٠) زيادة على الأصل يطلب المعنى إثباتها \*

(٢٦١) وفي البهج ١٣٤/١ \* أما القرون بها \* فزم الكوفون أنه بدل من الأول \*

ولا تقع أن وصلتها خبرا عن الشخص في مثل هذا إلا في قولهم :

(٢٦٢)

[٤٦] لَمَلَّ الذِي قَادَ النَّوَى أَنْ يَرْتَهَبَا ..... (٢٦٢)

فإنها في المصنف خبر لمل ، وهو شاذ .

(٢٦٣)

وهي الاستشهاد بمرى الرؤية ، ولم أجدها في ديوان شعور .

والحمض : أنه يحذف رجا درست أنظروا لمهده بها كونه .

٢٨٧

يقال : صَحَّ الشئ بالصاد والحاء المجهلين إذا / ذَهَبَ

(٢٦٤)

قال الجوهري : صَحَّ الشئ صَوَحًا ذَهَبًا وانقطع .

قوله : ( وللمرب في خمس ثلاثة ذاهب ) .

اطمان " مس " قد يلحقها الضائر المعروفة والضمومة ، وقد يليها الاسم الظاهر .

وقد يليها أن مع الفعل الضارع .

فهذه أربعة ذاهب ، وقد أهلك المصنف فيها ذاهبا واحدا ، واقتصر على ثلاثة ، فغوردها

بدل الصدر ، فالمعنى في كاد ، أو مس زيد أن يقوم قرب قيام زيد ، ففسد

الاسم وآخر الصدر .

وزعم الجرد أنه فصول به لأنها في معنى قارب زيد الفعل ، وهذا أرا مسن

الاخبار بالحد من الجثة ، وردا بأن أن هنا لا قبول بالمصدر ، وانها

جى بها لتدل على أن في الفعل تراخيا . . . الخ .

وانظر الصفح ١٥١/١

(٢٦٢) شطر بيت من بحر الطويل ، لم أشر على قائله ، أو على الشطر الثاني منه

واستشهد به على دخول أن على خبر لعل في الشعر شذوذا

قال مهوسه : " وقد يجوز في الشعر أيضا لعل أن أقمل " .

وقال ابن هشام " ويقترب خبرها بأن كثيرا حط على مسي كونه :

لملك يوما أن تَلِسَمَ مَلِصَمَةً . . . طبعك من اللان يدعك أجدهما " .

أنظر مهوسه ٤٧٨/١ ، والمقضب ٧٣/٢ ، ٧٤ ، والمفنى ٢٨٨/١ والصاح

٤٥٥/١ مادة ( صح )

(٢٦٣) أي : لم أجده القصيدة التي منها هذا البيت في ديوان شعوره وقد أثبت هذه

القصيدة في طبقات ديوان رؤساء ، أنظر طبقات ديوانه ص ١٧٧ .

(٢٦٤) أنظر الصاح مادة ( صح ) ٤٥٥/١ ، واللسان ( صح ) ٢١٤/٥

(٢٦٥)

على الترتيب الذي ذكره المصنف :

أولها : عسى الخى لعقبا أحد الضمائر العرفية .  
وصورها أربعة عشر بيتا :

ثلاثة للمخاطب ، وثلاثة للغائب ، وهذه الستة قد تكون لفظا كقولك تكون لموتك ، فتبلغ اثني عشر ، وخامس أخوين :

أحدها : للمتكلم .

والثاني : له مع غيره ، فتكون الأربعة أربعة عشر بيتا ، كما بينا ، وثاني على أحد المتصوب ثلاثة :

للمخاطب تارة ، وللغائب تارة ، وللمتكلم أخرى إما وحده ، أو مع غيره كما استوفاه لك .

مثال عسى الذي للمخاطب قول المصنف :

( عسى أن تفعل ) (٢٦٦) وصيغتها إلى عسى :

(٢٦٥) وذكر ابن يعيش أن عسى في اتصال الضمير بها على ثلاثة مذاهب :

أحدها : أن تكون كلمي في اتصال الضمير بها واستقراره فيها تقول : عسى  
أن تفعل كذا يا هذا .

وفي التنبيه : عسى . وفي الجمع عسىم كما تقول : لست ولستما . ولستم .  
وتقول للمتكلم : عسى أن أفعل . وفي التنبيه والجمع عسىما وتقول في الغائب :  
زيد عسى أن يفعل . وفي التنبيه : الزيدان عسا أن يقوموا . وفي الجمع :  
الزيدون عسوا أن يقوموا .

وفي المونث : عست . وفي التنبيه : عسنا . وفي الجمع : عسين أن يفعل .  
والثاني : أن تكون في موضع رفع فاعلة ، فتقول : زيد عسى أن يفعل والتنبيه :  
الزيدان عسى أن يفعلا . وفي الجمع : الزيدون عسى أن يفعلوا .  
وفي المونث : هند عسى أن تقوم ، والتنبيه : الهندان عسى أن يقوما . والجمع :  
الهندات عسى أن يقمن .

وفي هذا الوجه ضحطة من درجة ليس ، لعدم تحطيم الضمير فلا يظهر عسى  
تنبيه ولا جمع بخلاف ليس . وذلك لغلبة الحرفية عليها وجودها وهي متصرفها  
لفظا وحكما .

والثالث : قولهم : عساك أن تفعل . وعساك . وعساكم . أنظر ابن يعيش ٢ /

١٢٢ . ١٢٣ يتصرف . وأنظر اللسان مادة عسا . ٢٩٥ . ١ /

(٢٦٦) في الفصل ص ٢٢٠ " عسى أن تفعل كذا " .

وصوره ست :

ثلاثة للذكر : عسى أن تفعل • وعسى أن تفعل • وعسى أن تفعلوا •  
 وثلاثة للمؤنث : عسى أن تفعل يا هذه بكسر التاء • وعسى أن تفعل يا امرأتين •  
 وعسى أن تفعلين يا نسوة •

ومثال الغائب : قوله : ( عسى زيد أن يفعل • وعسى • إلى عشرين )

وأبينة ستة :

للذكر ثلاثة : عسى زيد أن يفعل • وعسى • وعسى •  
 وللمؤنث ثلاثة : عسى هذه أن تفعل • وعسى • وعسى •  
 مثال المتكلم وحده : عسى • وله مع غيره : عسى •  
 فجعل ضمائر هذا المذهب مرفوعة في المجرور • والضمي • والجمع والخبر والمؤنث •  
 وثانيتها : عسى المجرور من الضمائر التي ناطقها أن الناصبة مع الفعل المضارع •  
 وأبينة أربعة عشر كما في الأول •

تقول للمخاطب : عسى أن تفعل • وعسى أن تفعل • وعسى أن تفعلوا • للذكر •  
 وتقول للمؤنث : عسى أن تفعلين يا امرأة • وعسى أن تفعلين يا امرأتين • وعسى أن تفعلين  
 يا نسوة • وفي الغائب كذلك • (٢٦٨)  
 وللمتكلم : عسى أن أفعل • وعسى أن تفعل •  
 فتكون عسى على كل حال واحدة لا يلحق بها شيء من الضمائر •  
 وقد أحلى الصنف من هذا الضرب ذكر أمثلة الغائب والمتكلم بأسرها وأمثلة المؤنث من أمثلة المخاطب  
 كما تراها في الأصل • (٢٦٩)

(٢٦٧) في الفصل ص ٢٢٠ \* عسى زيد أن يفعل كذا •

(٢٦٨) تقول في الذكر : عسى أن يفعل • وعسى أن يفعل • وعسى أن يفعلوا •

وفي المؤنث : عسى أن تفعل • والهناء أن عسى أن يفعل • والهناءات  
 عسى أن يفعلن •

وانظر ابن جهمس ١٢٣/٢ •

(٢٦٩) قال الصنف في الفصل ص ٢٢٠ \* والثاني لا يتجاوزوا عسى أن يفعل وعسى

أن يفعل • وعسى أن يفعلوا •

وفى الزمان : عساك أن تملأ • عساك : عساكن •

وست للفائب : ضياء ثلاث المذكور : عسا ، أن يفمل ، عسا ، عسا (١٢٧٢) (١٢٧٣)

وَمَا ظَنُّوا لِلْعَذَابِ : وَمَا ظَنُّوا : عَذَابِي . لَمْ يَحْدُدْ ، وَعَسَانَا لَمْ يَحْدُدْ .  
وَالضَّالُّ بِطَرَفِهِ : إِنَّا كَانُوهُمْ \* قَارِبٌ \* فَهُوَ نَاقِصٌ . (٢٢٤)

وجاز لحق الضمان الصرفية والضمنية : فنقول : مهت أن تفعل.

وكذا نصر الفصل في ابن يحيى ٢/٢٢٢ بالياء في الأمثلة الثلاثة وعلو ذلك  
فالذي أمثلة الحنفية وشركه للقبس على ما ذكرنا هو أمثلة المخاطب  
ولهذه القاص كما ذكر الشارح ، إلا إذا كانت نسخة الشارح فيها الأمثلة الثلاثة  
بالفاء للمخاطب .

كما أهمل أهله الضخم ، والجنون من أبنية الصغاب للقياس على ما ذكره مصنف  
الأهنة ،

( ١٢٧٠ ) في الأصل ( ستة ) • ( ١٢٧١ ) ( ستة )

(١٢٧٢) في الأصل ( ثلاثة )

(١٢٧٣) ذكر الشارح أن عسى التي لحقتها الضائرة المضمومة لها أبلغ عشرة صورة :

منها مت للمخاطب ، ومت للشائب ، ومنا ان للحكم

ومقد حده منه عن الغائب ذكر ثلاثا فقط منها واحد وهو عساهن لجسمه  
الأنثى ذكره مع الذكر

والصواب أن يقال : ثلاثة للذكر : عمله أن يفعل ، وصاحبه وصاحبه .

وثلاثة للموت: صاما أن تفعل ، وصاما ، وصامنا

(۱۲۷۴) ای محتاج الی اسم و خبر :



(٢٧٥)

كما تقول : تاريت أن أفعل • وكذلك الهوائى •

وما كان ببعض قرب اضنع لحوق الضمائر • وكان على طريقة واحدة •

نقول : عسى أن يخرج • كما تقول : قرب أن يخرج •

ولفائل أن يقول : أن المصنف أصل حسى الناقصة الى اسمها ظاهر بجميع أشكالها • كقولك :

حسى زيد أن يخرج • وحسى الزيد أن يخرج • وحسى الزيدون أن يخرجوا الى تمام الأمثلة •

قوله : ( وتقول : كاد يفعل الى كَدَن ) •

اعلم أن " كاد " لا تلحقها الضمائر المفصولة • وتلحقها الضمائر المرفوعة والمرفوعة يكون

للثلاث سعة • وللخفاط سعة • وللحكيم اثنتان • وقد أشار المصنف الى واحد من هذه

الأوجه الثلاثة • وتفصيل أشكالها ما فصلناه في كتابنا • (٢٧٦)

قوله : ( ويحذف المرب يقول : كدت بالضم ) (٢٧٧)

قال سيده : ومن المرب من يضم " كد " الكفة • ويجمله من كاد يكون (٢٧٨)

(٢٧٥) للتحفة في إلحاق ضهور النصب ببعض في قولهم : عساني • وعماك • ومساما •

ثلاثة في أصل :

الأول : ذهب سيده : أنها أجريت مجرى لعل في نصب الاسم ورفع الخبر • لها أجريت لعل مجراها في اقتران خبرها بأن • وقال والدليل على أنها منصوبة أنك إذا هبت نفسك كانت هلاكتي • فتقول عساني • ولو كانت الكاف مجرورة لقال عساي • ولكنهم جعلوها بمنزلة لعل في هذا الموضع •

الثاني : أنها بابتداء على عطية مثل كان • ولكن استعير ضمير النصب مكان ضمير للرفع • قاله الخفش

ورد ابن هشام هذا الذهبيا من : أحدهما : أن إنباء ضمير عن ضمير آخر ثبت في

المفصل • والثاني : أن الخبر قد ظهر مرفوعا في قوله :

قلت : صامها نار كاس وطها • • تشكى فأنتى تعوها فأعود صا

الذهب الثالث : أنها بابتداء على إصالتها على كان • ولكن قلب الكلام فجعل

الخبر عنه خبرا وبالممكن • قاله الجبرد والفارسي

أنظر سيده ٣٨٨/١ • وابن يمش ١٢٣/٢ • والفهش ١٥٣/١ • والبهج

١٣١/١ • ١٣٢

(٢٨٦) أنظر ص ٣٠١ وما بعده • (٢٧٧) وفي الأصل ص ٢٧١ ( يتولون )

(٢٧٨) أنظر سيده ٤١٠/١ • ٣٦١/٢ • واللسان مادة " كود " ٣٩٥٢/٥ •

ومادة " كد " ٣٩٦٥/٥

قوله : ( والفصل بين معنى كاد ومعنى أن عسى لفارقة الأمر على سبيل الرجاء والطبع  
تقول : عسى الله أن يشق مرضك ) (٢٨٠)

تريد : أن قرب شفائه مرجو من عند الله ، مطوع فيه ، وكاد لفارقه على سبيل  
الوجود ، والحصول ، تقول : كادت الشمس تغرب ، تريد أن قربها من الغروب قد حصل )

اعلم أنهم جعلوا الفعل بعد \* كاد \* بمنزلة الفعل الواقع في الحال لدلائلها على شدة  
الفارقة .

ومعنى ليست كذلك ، لأن الفعل بعده لم يثبت قرب وقوعه لعدم دلائلها على القرب ، وإنما  
يدل على مجرد الطبع والتوقع ، فإذا قلت : كاد زيد يذهب ، فقد أخبرت أن قرب ذهابه  
حصل وطمح ، ولو قلت : عسى زيد أن يذهب ، فإنك لم تخبر بقرب ذهابه وإنما أخبرت  
بأن ذهابه مرجو وشوق .

قال هذا القاهر : إن كاد تفيد من الضرب ما لا تفيد عسى ، فإذا قلت : كاد زيد يخرج ،  
كان الخروج أقرب من قولك : عسى زيد أن يخرج ، ولأنه لا يستقيم أن يقال : كاد زيد  
يقدم بعد سنة ، ويصح أن يقال : عسى بكر يتقدم بعد سنة ، وكذلك تقول : عسى الله  
أن يدخلني الجنة برحمة . (٢٨١)

قوله : ( وقوله عز وجل : " إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكُنْ يَرَاهَا " على نفي فارقة الرؤية  
وهو أبلغ من نفي نفس الرؤية )

(٢٢٩) في الفصل ص ٢٢١ " عسى وكاد " وكذا ابن يعيش ١٢٤/٧ .  
(٢٨٥) في الفصل ص ٢٢١ " مريض " وفي ابن يعيش ١٢٤/٧ " مريضك " .  
(٢٨٦) في الفصل ص ٢٢١ " مرجو من عند الله تعالى " وابن يعيش ١٢٤/٧ بدون  
لفظ " تعالى " .

(٢٨٢) أنظر المختص ٣٦٠/١ ، ٣٦١ .

(٢٨٣) سورة النور من الآية ٤٠ .

وفي الأصل المخطوط " حتى إذا أخرج " الخ " وليست " حتى " من الآية  
وقال الفراء في تخريج هذه الآية : " قال بعض المفسرين : لا يراها وهمس  
الصحن ، لأن أقل من الظلمات التي وصفها الله لا يرى فيها الناظر كفه . "

اعلم أنك إذا أدخلت حرف النفي على \* كذا \* نقلت : كذا كذا زيد يقوم \* احتل وجهين :  
أحدهما : أن يكون القيام وقع كما نقل تعالى : \* فبحوها وما كادوا يفعلون <sup>(١٢٨٤)</sup>

صحت أن يكون القيام لم يقع كما في قوله تعالى : \* إذا أخرج يدك لم يكد يراها \* .

قال صاحب المشرق : والنفي في هذا فيئة انصاع ، لأن حرف النفي دخل على فعل ٢٨٧  
ظ

القارية ، والنفي هو الفعل الذي هو خبره ، فكان وجه الكلام : كاد زيد لا يقوم ، لأنه  
ما قبل لقوله : كاد زيد يقوم فالفعل هنا على \* وقارية وقربك هجبة كما أن الفعل نه  
منه ، وقارية نفسه هجبة ، فنه لم يفعل الفعل وقارب أن يفعلها وما هنا فعل الفعل .

وقال بعضهم : أنا هو مثل ضربه الله ، فهو يراها ، ولكنه لا يراها إلا بطيئا  
كما تقول : ما كنت أبلغ إليك وأنت قد بلغت ، وهو وجه الصيغة  
وقال الزمخشري : لم يكد يراها ما لفه في لم يراها ، أي لم يقرب أن يراها فضلا  
عن أن يراها \*

وقال ابن جني : قد اضطربت آراء الجماعة في هذه الآية فمنهم من نظر النسي  
الصفي ، وأعرض عن اللفظ ، وذلك أنه جعل الكلام على نفس القارية ، لأن كساد  
هناها قارب ، فصار التقدير : لم يقارب رؤيتها ، وهو اختيار الزمخشري ، والذي  
مجمعهم على ذلك ما تضمنته الآية من المبالغة بقوله : \* ظلمات بعضها فوق  
بعض \* .

ومنهم من قال : التقدير : لم يراها ولم يكد ، وهو ضعيف ، لأن لم يكد ان كانت  
على ما بها فقد نفى أول كلامه بآخره ، وذلك أن قوله : لم يراها بمنزلة نفى  
الرؤية ، وقوله : ولم يكد فيه دليل على حصول الرؤية ، وهما متناقضان  
ومنهم من قال : إن يكد زائدة ، والمراد لم يراها ، وعليه أكثر الكوفيين  
والذي أراه : أن الصفي إنه يراها بعد اجتهد وأمس من رؤيتها ، والذي  
يدل على ذلك قول تأبط شرا :

فأبت إلى فهم وما كنت أبينا

والمراد : ما كنت أروى ، كما يقال : ملوت وما كنت أسلم \*

أنظر معاني الفراء ٢٥٥/٢ ، وجالسي ثعلب ١٤٢/١ ، والمختضب ٢٥/٣ ،

والكشاف ٦٩/٣ ، ٧٠ ، وابن جني ١٢٤/٢ ، ١٢٥ ، وشرح الكاشفة

للرعي ٢٨٤/٢ ، ٢٨٥ ،

(١٢٨٤) سورة البقرة الآية ٧١

وقال الزمخشري : وما كادوا يفعلون \* استغفال لاستغنائهم واستغناء لهم \*

وقارب أن لا يفعله \*

وأما الوجه الآخر : فالنفس فيه على أصله \* وهو نفس لهن قال : كاد زيد يقوم \* لأن هذا أوجب الخافية \* ونفى الفعل \* فكذا دخل خوف النفس على حرف الخافية نكاه \* ونفى الفعل فهو خبره متفيا على حاله \* فهذا اختيار صاحب المشرق (٢٨٥) وقال عليه المجيد : اختلف الناس في كاد إذا دخل عليها خوف النفس إلى ثلاثة مذاهب : فقال قوم : معناها الإثبات \* كأنه كان أو لم يكن.

وقال قوم : يكون معناها في النفي الإثبات \* ونفى المستقبل كالأفعال وقال آخرون : هو كالأفعال في النفي والمستقبل جصا \* وهو الصحيح والنفي يدل عليه

• وأنهم لفظوا لهم الشرط \* وكثرة أمثالكما فهم ما كادوا يفعله \* وما كسادت تنهين سوا لا تنهم \* وما كاد ينقطع شوط إسهامهم فيها وتمتعهم \* وقيل : وما كادوا يفعله لئلا تضم \* وقيل لخوف الضيعة في ظهور الفاعل أنظر الكشاف ٢٨٨/١ • ٢٨٩ •

(٢٨٥ •) وقيل المصطفى في المصح هذه الصلابة فقال ١٣٦/١ \* يؤم قوم أن نفى كاد إثبات للخبر \* وإثباتها نفي له \* وماح ذلك على الألسنة حتى قال بعضهم طغوا

فيها \* أتتوى هذا المصروف في لفظة \* • جرت في لسان جرهم ونحوه إذا استعملت في معرض الجحد أثبت \* • وإن أثبت قامت هام جعوه واستدل لذلك بقوله تعالى " قد جعوهما وما كادوا يفعلون " وقد ذهبوا ويقولون : " يكاد يفعله بضم " ولم يرض \* •

والضيق : أنها كسائر الأفعال \* نفى نفي \* وإثباتها إثبات \* إلا أن معناها خافية لا وقوع الفعل \* فنفيها نفي لعارض الفعل ويلزم نفي الفعل ضرورة أن لو لم يقارب الفعل لم يقع منه الفعل \* وإثباتها إثبات لعارض الفعل \* ولا يلزم من عارضه وقوعه \* فتقولك : كاد زيد يقوم معناه : قارب القيام ولم يقوم وضعه " يكاد زنها يرضى " • أي قارب الإضاة إلا أنه لم يرضى •

وتقولك : لم يكن زيد يقوم \* لم يقارب القيام فضلا عن أن يحدث وضعه \* وضعه إذا أخبر به لم يكن بوضعا \* • لم يقارب أن يراها فضلا عن أن يرى \* ولا يكاد يمشي \* • أي لا يقارب إقامته فضلا عن أن يمشيه \* وعلى هذا الرجاء وغيره •

ونذهب قوم منهم ابن جني إلى أن نفيها يدل على وقوع الفعل بمحض بطله لا بصفة •

علما بأن كل فعل لم يدخل عليه حرف النفي، فمنه على حسب ما وضعه، فإذا دخل عليه النفي كان نفيًا لذلك المفعول من نسب إليه، وهذا أمر عام، فوجب أن تكون "كان" كذلك طردا للحاج وحجة من قال: "إنها للإثبات":

أما في الموضع قوله تعالى: "قد يحوها وما كادوا يفعلون" (٢٨٦) وقد ذهبوا وأما في الموضع فخطئة الشعراء في الرمة في شعره كما استبينت وما احتجوا به ضعيف.

أما الآية فمحمولة على معنى أنهم وما كانوا أن يفعلوا قبل الذبح، يشبه لصحة هذا التأويل ما سبق من تحتملهم، وانتم احتجهم أمرا بعد أمر، والاشتمال بالضممتين شأن من لا يفعل ولا يقارب أن يفعل، وفعلهم بعد ذلك لا يخفى نفي ما مضى من الفعل قبله، ولولا ما دل على الذبح من قوله: "قد يحوها"، ونحوه لم يفهم من نفي الفعل إلا نفي القارعة، وسيأتي الكلام في بيت في الرمة فنعود إلى الكلام في قوله تعالى: "لم يكن يراها" (٢٨٧).

وقد اختلف الناس في تأويل هذه الآية، وضاع الاختلاف فيها، فوضع "كاد" إذا نغمت وقع الفعل، وأكثر الضمير على أن المفعول إليه لا يراها.

فصل في هذا في التفسير ثلاثة أوجه:

الأول: أن التفسير: لم يرها، ولم يكن [رأى] جماعة من النحويين وهو خطأ، لأن قوله: لم يرها جزم بنفي الرمة وقوله لم يكن إذا أخرجهما على كسب الحاج كان التفسير: ولم يكن يراها، كما هو صريح به.

وما كادوا يفعلون، فاتهم فعلوا بعد بطة، والجواب أنها محمولة على وقتين.

أي قد يحوها بعد تكرار الأمر عليهم بذبحها وما كادوا يذبحونها قبل ذلك، ولا قاربوا الذبح، بل أنكروا ذلك، فشد الإنكار بدليل قولهم: "أنتخذنا همزاً".

وانظر للخصب ٧٥/٣ وابن عبيش ٢٥٠/٧، والأشعري ٢٤٨/١.

(٢٨٦) سورة القرفة الآية ٧١، وانظر ص ٣٠٥.

(٢٨٧) انظر ص ٣٠٩، ٣١٠.

(٢٨٨) انظر ص ٢٥٠/٢، وتفسير الجلالين ٥٦/٢.

(٢٨٩) زيادة على الأصل، يتطلب المفعول إثباتها.

(٢٩٠) قال الجوزي في الخصب ٧٥/٣، فمنها: والله أعلم، لم يرها ولم يكسبه.

أي لم يدن من رؤيتها.

وانظر ابن عبيش ٢٤٢/٧، والهج ١٣٢/١، والأشعري ٢٦٨/١.

في الآية ، فإن أراد هذا القائل : لم يكن يراها ، وأنه رآها بعد جهد تناقض ،  
لأنه نفى الرؤية ثم أثبتها ، وإن كان معنى : لم يكن يراها ، لم يرها البتة على خلاف  
الأكبر في هذا الباب فينفى أن يحل عليه من غير أن يقدر : لم يرها .

(٢٩١)

الثاني : أن كاد زائدة ، وهو بعيد .

الثالث : أن " كاد " ماضياً خرجت على معنى قارب ، والصحي : لم تقارب رؤيتها ، وإذا  
لم يقاربها باعدها .

قال في الكشف : لم يكن يراها هالفة في لم يرها ، أي لم يقرب أن يراها فضلاً عن أن يراها .  
وإذا وقفت على هذه الصاحح ، تقول المصنف : ( على نفى مقارنة الرؤية ) .

هنا : محمول على نفى مقارنة الرؤية ، لا بد من هذا الإضمار

(٢٩٢)

قوله : ( ونظير ذلك قول ذي الرمة :

[٤٧] إِذَا غَيَّرَ الْهَجْرَ الْحَبِيبَ لَمْ يَكُنْ رَسِيمُ الْهَوَى مِنْ حَبِّ مَيَّةٍ يَبْسُرُ

الشاهد فيه : أن المعنى لم يقرب من البراح ، فإياله يبرح .

(٢٩١) هذا ذهب أكثر الكوفيين ، أنظر ابن عيسى ١٢٥/٢

(٢٩٢) أنظر الكشف ٢٩/٣

(٢٩٣) هذا البيت من قصيدة لذي الرمة مضمونها :

أفترلني ملام عليكمسا ، على النأي والناش يود وينصح

أنظر ما ضار ابن عيسى ١٢٥/٢

(٢٩٤) بحوره الطويل ، واستشهد به المصنف على أنه ينفي بـ " لم يكن " مقارنة

الفعل ، وأن في هذا هالفة عن نفى الفعل نفسه كما نفى هنا مقارنة زوال رسيم

الهوى من حب مئة ، ليدل ذلك على فضل تمكن حبها من قلبه .

والنحاة يستشهدون بهذا البيت على أن بعضهم قال : إن النفي إذا دخل على

كاد تكون في الماضي للإثبات ، وفي المستقبل كالأول .

وقيل يكون للإثبات أي لإثبات الفعل الذي دخل عليه كاد في الماضي وفهمي

المستقبل .

أما في الماضي فقولهم تعالى " وما كادوا يفعلون " والمراد أنهم قد فعلوا

الذبح ، وأما في المضارع فلن الشعر : قد خطأوا ذا الرمة في قوله : إذا غير

المجر ، الخ .

قوله : غَيْرَ مِنْ قَوْلِكَ : غَبَرْتُ الشَّيْءَ ، فَغَبَّرْتُ ، وَالْمَحْبَبِينَ ، بفتح النون على صيغة الجمع ،  
والتَّوَسَّيْسِ : التَّابِتِ الْإِلَازِمِ لِمَكَانَةٍ .

قال في شاطئ اللغة : رَسَّ الحَبَّ ، وَوَسَّيْسَهُ : أَثَرَهُ وَبَقِيَّتَهُ ، وَبَيَّةٌ : اسْمُ امْرَأَةٍ ، وَيَبْرَحُ :  
يَزُولُ ، وَضَهُ لَا أَبْرَحُ أَفْعَلُ ذَا النِّأَى لَا أَزَالُ أَفْعَلُهُ .

قال عبد الحميد : رَوَى أَنَّ عُبَيْدَةَ قَسَالًا ، قَدِمَ ذُو الرِّمَّةِ الْكُوفَةَ ، فَوَقَفَ يَنْشُدُ النَّاسَ بِالْكَاسَةِ  
قَصِيدَتَهُ الْحَاثِيَةَ الْعَرَبِيَّةَ :

هِيَ الْبَرَّةُ لِلْأَسْقَامِ وَالْهَمِّ وَالْمَصْنَى . . . وَهِيَ الْهَوَى فِي الْقَلْبِ يَتَنَبَّهُ الْبَسْرُ  
وَكَانَ الْهَوَى يَنْلِي يَمْعَى فَيَنْصَحِي . . . وَحَبْلِكَ عِنْدِي يَسْتَجِدُّ وَيَبْسُرُ  
إِذَا غَيْرَ الْهَجْرِ الْمَحْبَبِينَ لَمْ يَكُنْ . . . رَسِيمِ الْهَوَى مِنْ حَبِّ مَيْمَةِ يَبْسُرُ  
فَلَمَّا اسْكَتْ ، نَادَى لَهَا ابْنَ شَهْرَةَ : أَرَأَيْتَ قَدْ بَرَحَ ، فَشَقَّ عَلَيْهِ ، وَجَمَلٌ يَتَأَخَّرُ بِنَاقَتِهِ  
وَيَفْكُرُ ، ثُمَّ قَالَ :

إِذَا غَيْرَ الْهَجْرِ الْمَحْبَبِينَ لَمْ أَجْسِدْ . . . وَرَسِيمِ الْهَوَى مِنْ حَبِّ مَيْمَةِ يَبْسُرُ  
(١٢٩٨)  
قال هُذَيْلٌ : فَلَمَّا انْصَرَفَتْ حَدَّثَتْ أَبِي بِذَلِكَ فَقَالَ : أَخْطَأَ ابْنَ شَهْرَةَ حَيْثُ أَنْكَرَ عَلَى ذِي الرِّمَّةِ

وروايته في دلائل الإعجاز ، والفصل ( إذا غير النأي ) أي البعد .  
وروايته في اللسان :  
إذا غير النأي المحبين لم أجسد . . . رَسِيمِ الْهَوَى مِنْ ذِكْرِ مَيْمَةِ يَبْسُرُ  
أنظر دلائل الإعجاز ص ٢٢٤ ، وابن يميشر، وهامشه ١٢٥/٧ ، ١٢٦ ، واللسان  
رسم \* ١٦٤١/٣ ، والفضل ص ٢٧١ ، والأشمونى ٢٦٨/١ ، وحاشية  
الصبان ٢٦٨/١ ، ٢٦٩ .  
(١٢٩٥) وأنظر اللسان \* رسم ١٦٤١/٣ (١٢٩٦) سوق بظاهر الكوفة مشهور .  
(١٢٩٧) هو محمد بن شجرة الضبي الكوفي ، كان قاضيا لأبي جعفر على سواد الكوفة .  
وكان شاعرا حسن الخلق جوادا . . . توفي سنة ١٤٤ هـ .  
أنظر ترجمته في المعارف لابن قتيبة ص ٢٠٧ .  
(١٢٩٨) هو هُذَيْلُ بْنُ مَدَانَ الْفِيلِ الصَّنَاعِي ، أَخَذَ النُّحُوذَ مِنْ أَبِي الْأَسْوَدِ الدَّوْلِيِّ ،  
وَرَوَى الْأَشْمَارَ ، وَرَوَى شِعْرَ جَرِيرٍ وَالْفَرَزْدَقَ ، وَكَانَ لَزِيْزًا ، مِنْ أَبِيهِ فِيلَسَةً  
يَنْفَقُ عَلَيْهِمْ كُلَّ يَوْمٍ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ فَقَالَ مَدَانُ : إِنْ فَصَّوْهَا إِلَيَّ ، وَأَكْفَيْكُمْ  
الْحَوْنَ ، وَأَعْطَيْكُمْ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ كُلَّ يَوْمٍ ، فَدَفَّصُوهَا إِلَيْهِ فَأَثَرَى وَتَنَّى قَصْرًا ، فَلَمَّا  
قِيلَ مَدَانَ الْفِيلِ . . . أنظر ترجمته في الميضية ٢٣٣/٢ .

ما أنشده ، وأخطأ ذو الرمة حيث غير شعره بقول ابن شبرة ، وإنما هذا كقوله تعالى :  
(٢٩٩)

\* ظلمات بعضها فوق بعض إذا أخرج يده لم يكد يراها  
وإنما هولم يراها ، ولم يكد على الوجه الذى بيناه ، فوط تقدم .  
(١٣٠٥)

قال عبد القاهر : ان سبب الشبهة فى ذلك أنه قد جرى فى العرف أن يقال ما كاد  
يفعل ، ولم يكد يفعل فى قمل ، وقد قمل ، على معنى أنه لم يفعله إلا بحمد

الجهد ، وحده أن كان فى الظن بعيدا أن يفعله كقوله تعالى : \* قد يحوها وما  
(١٣٠١)

كادوا يفعلون \* فلما جاء بحرف النفى فى " كاد " على هذا السبيل ، توهم ابن شبرة

أنه [ إذا ] قال : لم يكد رسيس الهوى من حب حمة يبرح { قد } زعم : أن الهوى يسرح  
(١٣٠٢)

وزال \* ووقع لدى الرمة مثل ما ظننه ابن شبرة وليس / الأمر كالذى ظنناه ، فان السدى ٢٨٨

يقضيه اللفظ / أنه إذا قيل : لم يكد يفعل ، وما كاد يفعل ، أن يكون المراد أن الفعل

لم يكن من أصله ، ولا قارب أن يكون ، ولا ظن أنه يكون ، وكيف يشك فى ذلك ، وقد

طمنا أن كاد وضع لأن يدل على شدة قرب الفعل من الوقوع ، وعلى أنه شارف الوجود ،

وإذا كان كذلك كان محالا أن يوجب نفسه وجود الفعل ، [ لأنه يودى ]  
(١٣٠٤)

إلى أن يوجب نفى قاربه وجوده ، وأن يكون قولك : ما قارب أن يفعل مقتضيا على البتة

أنه قد فعل ، وإذا ثبت ذلك ، فسيهلك أن تنتظر ، فعلى لم يكن المعنى على أنه قد

كانت هناك صورة تقتضى ألا يكون الفعل ، وحال يبيحه معها أن تكون ، ثم تنير الأسمر

كالذى نواه فى قوله تعالى : \* قد يحوها وما كادوا يفعلون \* فليس إلا أن تلازم الظاهر ،

وتجعل المعنى على أنك تزعم أن الفعل لم يقارب أن يكون ، فضلا عن أن يكون ، فهذا

كلام عبد القاهر وهو يرجع إلى بعض ما ذكرناه أولا عن الوجه .  
(١٣٠٥)

(٢٩٩) سورة النور الآية ٤٠

(١٣٠٠) هذه القصة بنصها فى دلائل الإعجاز لمحمد القاهر ص ٢٧١ ، ٢٧٢

(١٣٠١) سورة البقرة الآية ٧١ (١٣٠٢) نقص فى الأصل ، أنه لولا دلائل الإيجاز ص ٢٧٢

(١٣٠٣) فى الأصل ( وزعم ) (١٣٠٤) هذه الجملة مكررة فى الأصل ،

(١٣٠٥) أنه لولا دلائل الإعجاز ص ٢٧٢ ، ٢٧٣



وثالثها : أوشك .

ومعناها القارئة ، وهو مأخوذ من قولهم : أوشك فلان يوشك إيشاكاً ، إذا أسرع .  
قال الجوهري : تقول : يوشك أن يكون كذا بكسر الشين ، والمادة تقول : يوشك بنفسح الشين ، وهي لغة رديئة .  
(١٣٠٦)

قوله ( يستعمل استعمال عسى في ذهبيها ، واستعمال كاد ، تقول : يوشك زيد )

أن يجي ، ويوشك أن يجي . زيد ، ويوشك زيد يجي . )

أظن أن أوشك تكون بمنزلة عسى مرة ، ومنزلة كاد أخرى ، فإذا كانت بمنزلة عسى جسام ناقصة واحتاجت إلى خبر نحو قولك : يوشك زيد أن يخرج ، وجاءت أيضاً تامة ، واستغنيت عن الخبر نحو : يوشك أن يخرج زيد .

(١٣٠٧)

ويكون المعنى في الأول قارب ، وفي الثاني : قرب

فهذا هو مراد المصنف بقوله : ( في ذهبيها )

وإذا كانت يوشك بمنزلة كاد لم تجز إلا ناقصة محتاجة إلى الخبر كقولك : يوشك زيد يخرج ، ومتى استعملت بمعنى عسى دخلت أن الناصبة على الفعل الضارع ، وإن استعملت بمعنى كاد لم تدخل أن على الفعل كما عرفت .

وليس مراد المصنف أن أوشك بمعنى عسى لأن بين معنييهما تضاد وتناف ، لأن عسى تدل

على الطمع والرجاء ، وأوشك لا تدل على ذلك ، وإنما تدل على مجرد القارئة .

(١٣٠٨)

ولهذا قال عبد القاهر : احتمال يوشك بمعنى كاد أولى من احتمالها بمعنى عسى .

(١٣٠٦) أنظر الصحاح مادة ( وشك ) ١٦١٥/٤

" وفي اللسان مادة " وشك " ٤٨٤٤/٦ " وقال بعضهم : يوشك أن يكون

الامر ، ويوشك الأمر أن يكون ، ولا يقال : أوشك ولا يوشك ، وقال بعضهم :

أوشك الأمر أن يكون .

(١٣٠٧) وقال سيبويه " وتقول : يوشك أن تجي ، وأن محولة على يوشك ، وتقول :

توشك أن تجي ، فان في موضع نصب ، كأنك قلت : قاربت أن تفعل "

أنظر سيبويه ٤٧٨/١ ، ٤٧٩ ، وابن يمين ١٢٦/٧

(١٣٠٨) أنظر المختصر لعبد القاهر ٣٦١/١ وما بعدها .

(١٣٠٩)

وقول الشاعر :

[ ٤٨ ] يوشك من فسر من ضيقه \* في بعض غرائبه يوافقها  
(١٣١٠) من لم يمت غبطة يمت هرمًا \* الموت كأم فالمرء ذائقها

\* من \* فاهي يوشك \* ويوافقها في موضع مشغول يوشك \* وفي بعض غرائبه في صلة يوافقها \*  
أصله يوافقها في بعض غرائبه \* أي في بعض الأحوال التي هو فيها غافل عن الموت يقع  
بـ \* ومن لم يمت غبطة أي وهو شاب صحيح \*

يقال : إن غبطة فلان إذا مات صحيحًا جلدًا أو شابًا \* يقول : من لم يموت وهو شاب مات وهو  
هرم \* والموت لا يد أن يقع \*  
(١٣١١)

وراجعها : كَرَبَ \*

(١٣١٢)

قال الجوهري : كَرَبَ أن يفعل كذا \* أي كاد \*

قال في شامل اللغة : تقول : كَرَبَ الشيء إذا دنا \* وضمه : كَرَبَتِ الشمس تحرب \* والضمي :  
(١٣١٣)  
دنت للمضيئ \*

(١٣١٤)

ولقائل أن يقول : أن الصنف نص على أنها تكون بمعنى كاد كذا ذكره الجوهري وغيره \*  
وقال عبد القاهر : إن كرب كما تكون بمعنى كاد تكون بمعنى عسى فلا تدخل النون الناصبة  
عليها إذا كانت بمعنى كاد \* وتدخل عليها إذا استعملت بمعنى عسى \* تقول طس الأول :

(١٣٠٩) قائله : أمة بن أبي الصلت من أبيات يذكر فيها الموت والبعث وكان من يقصر  
بذلك قبل الإسلام \* ويتعبد على دين إبراهيم عليه السلام \* فلما بعث محمد  
صلى الله عليه وسلم كسروا به \* وعاد إلى ما كان عليه من عبادة الأصنام حتى  
هلك \* أنظر ديوان أمة ص ٤٢ \*

(١٣١٥) البهت من بحر القمحر \* واستشهد به على استعمال يوشك استعمال كاد في  
مجيء خبرها ضارفاً غير متصل بأن \*

وقال الأظم \* الشاهد فيه اسقاط ان بعد يوشك ضرورة كما أسقطت بعد عسى \*  
والصنف في الكلام إتيانها \* وأنظر سيبويه \* وهامشة للأظم ٤٧٩/١ \* وابن يمين  
١٢٦/٧ \* وابن السيرافي ١٦٠/٢ \* ١٦١ \* والهمع ١٢٩/١ \* ١٣٠ \* والأشعري  
٢٦٢/١ \* وشواهد الميضي ٢٦٢/١

(١٣١١) أنظر اللسان مادة " هط " ٢٥٨/٥ \* وأما (١٣١٢) أنظر الصحاح مادة كرب ٢١١/١  
(١٣١٣) وأنظر اللسان مادة (ز كرب) ٣٨٤٥/٥ (١٣١٤) وزعم بعضهم أنها مسن \*

(١٣١٥)

كرب يخرج زيد وعلى الثاني : كرب أن يخرج زيد •

ومما فيها : أَخَذَ بمعنى القارصة •

قال الحضري : هي بمعنى الأخذ في الشيء • وأبداه الفعل تقول :

أخذ زيد يحسن • فمستعمل الفعل المضارع من غير أن الناصبة • ولا تكون إلا ناقصة كما  
(١٣١٦)  
أن كاد كذلك •

ومما فيها : جَمَلَ •

تقول : جمل زيد يفعل كذا • أي أخذ يفعل • فمستعمله من غير أن الناصبة •

قال في شاطئ اللغة : جمل بمعنى صنع إلا أنه أعم • تقول : جمل يفعل كذا • ولا تقول :  
(١٣١٧)  
صنع •

وجمل : أي صَبَّرَ • وجمل بمعنى خَلَقَ • وهو واجع إلى الصنع •

قال الحضري : هي للأخذ في الشيء • وأبداه الفعل كما أن أخذ كذلك •

ومما فيها : طَفِقَ بفتح الطاء المحلطة • وكسر الفاء •

قال في شاطئ اللغة : طَفِقَ يفعل كذا • أي جعل يفعل كذا ولم يزل وطَفِقَ بفتح الفاء  
(١٣١٨)  
لغة • والكسر أجود •

وقال في الكشف : قرأ أبو السمال الآية " وطَفِقًا " بالفتح • (١٣١٩) (١٣٢٠) (١٣٢١)

قال الجوهري : يقال : تَخَصَّصَ الفم أي خَرَزَتْهَا • (١٣٢٢)

(١٣١٥) أنظر المختصر ٣٦٢/١ وطبعها • وسيبويه ٤٧٨/١ • والمقتضب ٧٥/٣ •  
وابن يمين ١٢٦/٧ •

(١٣١٦) يجب ترك أن • لأنها للحال وأن للاستقبال • ولا يكون الشيء للحال والاستقبال  
في وقت واحد • وكذا باقي أفعال الشروع • أنظر الأشعري ٢٦٢/١ •

(١٣١٧) وأنظر اللسان مادة ( جمل ) ٦٣٧/١ • والمقتضب ٧٥/٣ •

(١٣١٨) وقال ابن منظور في اللسان " قال ولغة رديئة طَفِقَ : ابن سيده طَفِقَ بالفتح  
يطفق طغوقا لفن من الزجاج والأخشاب " •

أنظر اللسان مادة " طفق " ٢٦٨١/٤ • والكشاف ٧٣/٢ • وابن يمين ١٢٧/٧ •

(١٣١٩) من القراء الأربعة عشر • أنظر تقريب النشر ص ٣١ •

(١٣٢٥) الآية " وطفقًا يخصفان طينهما من ورق الجنة " من الآية ٢٢ سورة الأعراف •

ومن الآية ١٢١ من سورة طه • وأنظر الكشاف ٧٣/٢ • ٥٥٧ •

(١٣٢١) أنظر الكشاف ٧٣/٢ •

(١٣٢٢) أنظر الصحاح مادة ( خصف ) ١٣٥٠/٤ • ١٣٥١ • واللسان مادة ( يصف ) ١١٧٤/٢ •

وقوله تعالى : " يَخْصِفَانِ " معناه يَلْزِقَانِ بعض الورق ببعض ليسترأ به عورتها .  
 ونقل صاحب المصنف في شواذ القراءات أربع قراءات من الشواذ في " يَخْصِفَانِ " يطول تفصيلها .  
 قال الخليل : لا ذكرنا من هذه الأفعال الدالة على المقارنة تفصيل نقلها على ثلاثة أقسام :  
 منها النعراض : وهي عسى ، ويوشك .

ومنها للأخذ في الشيء ، وأخذ الفعل : وهي أخذ ، وجعل ، وطلق .  
 ومنها للمقارنة الفعل : وهي كاد ، وكرب .  
 فما كان منها لخبر النعراض استعمل بخير أن ، وتستعمل كاد في الخبر بأن محلا على عسى .  
 وكلها تطلب اسما وخبرا إلا ما دخلت عليه أن ، ولا يكون خبرها إلا فعلا أو جملة من متبدا  
 وخبر .

قول الشاعر :  
 [ ٤٩ ] وَفَتْةً جَمَلَتْ قُلُوصَ ابْنِي سَهَيْلٍ . . . مِنَ الْأَكْوَارِ مَرْتَمَهَا قَرِيبَ

(١٣٢٣) لعله عيسى بن عبد العزيز بن عيسى اللخمي الموفى سنة ٦٠٤ هـ ، أنظر  
 الهنية ٢٣٦/٢ .

(١٣٢٤) وفي اللسان مادة " خصف " ١١٧٤/٢ " وفي قراءة الحسن " وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ " .  
 أدغم التاء في الصاد وحرك الخاء بالكسر لاجتماع الساكنين ، وبعضهم حول حركة  
 التاء فتحها حكة الألف في " وَأَنْظِرِ الصَّاحَّحَ " (خصف) ١٣٥٠/٤ ، ١٣٥١ .  
 (١٣٢٥) وأنظر المقضب ٢٥/٣ ، والأشعوني ٢٦١/١ وما بعدها .

(١٣٢٦) وهي أفعال الشروع ، وهذه يقتض دخل أن على خبرها ، لأنها للحال ، وأن  
 للاستقبال ، وكوب إذا استعملت بمعنى عسى كثر دخول أن في خبرها ، وإذا  
 استعملت بمعنى كاد قل دخولها في خبرها . أنظر الأشعوني ٢٦٢/١ .

(١٣٢٧) وأنظر سيبويه ٤٧٨/١ .

(١٣٢٨) هذا البيت من أبيات الحماسة ، ولم يعمز إلى أحد ، وقبله  
 فَلَمَّتْ بِنَاظِلٍ إِلَّا الْمَسَّتْ . . . بِرَحْلِي أَوْ خِيَالَتَهَا الْكَسْدُوبَ

وهو من بحر الوافر ، واستشهد به على معنى خبر جعل جملة اسمية ، وهي

" مرتعها قريب " ، والأصل أن يكون خبرها فعلا مضارعا .  
 والقُلُوصُ : الناقة الشابة ، والأكوار جمع كَوَّرَ : وهو الرَّحْلُ أي الضل ، والمرتع :  
 العرى ، والمعنى أقبلت قلوص هذين الرجلين قريبة المرتع من حالهم لما بها  
 من الأمية . ويروي " بنتي زياد " ، " بنتي سهيل " .

وأنظر الخفي ٢٣٥/١ ، والأشعوني ٢٥٩/١ ، وحاشية الصبان ٢٥٩/١ .

فقولهم : مرتحمها قريب خبر جمل ، وقد جاء الخبر اسما منصوبا ، كما نقلناه فيما تقدم .  
 (١٣٢٩)  
 وقد يضم في كاد ضمير الأمر والشأن ، قال الله تعالى :  
 (١٣٣٠)  
 " من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم  
 فالجمله التي هي " يزيغ " في موضع خبر كاد ، وهي مفسرة للاسم على أحد الوجهين .

• ٢٦٥ • وشونكده المني ٢٥٩/١ •

(١٣٢٩) كقول الشاعر :

فأبت إلى فهم وما كدت آيسا ش • وكم ظلمها فارتقها وهي تصفر  
 فقد استعطى خبر كاد اسما مفردا ، وقياسه الفعل الضارع  
 وتولهم في المثل

" هي النور أبوسا " ، فأبوسا خبر عسى ، وقياسه الفعل الضارع الضرون بأن  
 وانظر ص ٢٩٨ • ٣٥٣ •

(١٣٣٠) سورة التوبة الآية ١١٧

قال الزمخشري في الكشاف ٢/٢١٨ : " وفي كاد ضمير الشأن وشبهه ميوسه  
 بقولهم : ليس خلق الله مثله ، وقرئ : تزيغ بالتاء ، وفي قراءة عبد الله : من  
 بعد ما زاخت قلوب فريق منهم " .

وقال ابن الأنباري : " فيه ثلاثا وجه :

الأول : أن يكون في ( كاد ) ضمير الشأن والحديث ، وهو اسمها ويزيغ  
 قلوب جملة مركبة من فعل وفاعل في موضع نصب لأنه خبر كاد وهي تفسير لضمير  
 الشأن •

وجاز لضمير الشأن في ( كاد ) دون ( عسى ) لأنها أشبهت كان الناقصة ،  
 فإنها لا تستغنى عن الخبر بخلاف عسى فإنها قد تستغنى عن الخبر إذا وقعت  
 ( أن ) بعدها •

والثاني : أن القلوب رفع بكاد لأنه اسمها ، وتزيغ خبرها وتقديره : كاد قلوب  
 فريق يزيغ ، وهو قول أبي المباسم الجرجاني •

والثالث : أن يكون في ( كاد ) ضمير القبول لتقدم ذكر أصحاب النبي عليه  
 السلام في قوله : " لقد جاء الله على النبي والمهاجرين والأنبياء " .

تقدمه : كاد قبول يزيغ قلوب فريق منهم • وهذا قول أبي الحسن الأخفش •  
 والوجه الأول أوجه الأوجه •

أنظر غريب إعراب القرآن ١/٤٠٦ • والمقضب ٣/٢٥٠ •

الجنف الناس من أصناف الفصل / فعلا الذم وهما : نعم ومن  
 وقد اختلف فيهما • فذهب أهل البصرة إلى أنها فعلان ماضيان لا يتصرفان •  
 وقال أهل الكوفة : إنها اسمان •

وحجة المصريين ثلاثة أوجه : -

الأول : أن الضمير متصل بهما على حد اتصاله بالأفعال • كأنهم قالوا : نعمنا  
 وجلسنا • ونمضوا رجلا • كما قالوا : لأمنا • وقاموا • (١٣٣٣)  
 (١٣٣٤)

الثاني : أن تاء التانيث التي لم يقطعهما أحد من الحروف هاء في الوقف متصل بهما • كما تنصل  
 بالأفعال •

نحو : نعمت المرأة • ونمت الجارية • (١٣٣٥)

الثالث : أنها منها على الفتح كالأفعال الماضية • ولو كانا اسمين لما بينهما على  
 الفتح من غير علة •

والذي تصك به الكوفيين : - (١٣٣٦)

أولها : دخول حرف الجر طيهما •

(١٣٣١) نعم : لانشاء الصدح المام على سبيل الجالفة • ومن لانشاء الذم المام  
 على سبيل الجالفة •

وانظر ابن يمين ١٢٧/٧ • والنصيح ٩٤/٢ (ط - الحلبي)

(١٣٣٢) وهو رأى الكسائي من الكوفيين •

انظر الانصاف ٩٧/١ (المسألة ١٤) • وابن يمين ١٢٧/٧ • والنصيح

٩٤/٢ (ط - الحلبي) • (١٣٣٣) في الأصل (بها)

(١٣٣٤) حكى ذلك الكسائي عن العرب • انظر ابن يمين ١٢٧/٧ •

(١٣٣٥) وفي الحديث • من ترضأ يوم جمعة فيها ونحمت • ومن اغتسل فالغسل أفضل •

وتقول : نمت المرأة حمالة الحطب •

انظر النصيح ٩٤/٢ (ط - الحلبي) • وحاشية من ٩٤/٢ •

(١٣٣٦) انظر تفصيل ذلك في الانصاف ٩٧/١ وما بعدها (المسألة ١٤) •

(١٣٣٧)

قال الشاعر :-

[ ٥٥ ] أَلَمْتُ بِنَعْمِ الْجَارِ يَوْ لَفَ بَيْتِهِ • أَخَا قِلَّةٍ أَوْ مَعْدِمِ الطَّالِ مَصْرَمًا (١٣٣٨)  
(١٣٣٩)

وقال بعض العرب : نعم السير على بيت الصير •

وحكى أن بعضهم يشرب مولودة • وقيل له : نعم المولودة مولودتك فقال : والله ما هسي

بنعم المولودة • تَصَرَّتْهَا بَكَاءً • مَرَّهَا سِرْقَةً • (١٣٤٠)

وحرف الجر لا يدخل إلا على الاسم •

وثانيها : أن العرب قالت : يانعم المولى ويانعم النصير •

فنداء نعم يدل على أنه اسم • لأن النداء من خصائص الأسماء •

وثالثها : أنه لا يحسن اقتران الزمان بهما • ولو كان فمليين لحسن الاقتران كسائسـ

الأفصال • فلا يجوز أن يقال : نعم الرجل أهي ولا بيت الغلام غدا •

(١٣٣٧) هو حسان بن ثابت الانصاري • من قصيدة له مظلماها :-

أَلَمْ تَعَالَ الرِّيحَ الْجَدِيدَ التَّكَلَّمَ • يَدْفَعُ أَشَدَّ أَخِ فَبِرْقَةٍ أَظْلَمًا  
أَبَسَ رَسْمَهُ أَوْ الْحَى أَنْ يَتَكَلَّمَ • وَهَلْ يَنْطِقُ الْمَصْرُوفُ مَنْ كَانَ أَبْكَمًا  
أَنْظُرْ هَاشِمُ بْنُ يَحْيَى ١٢٧/٧ • ١٢٨ •

(١٣٣٨) البيت من بحر الطويل • واستشهد به الكوفيون على أسبهة نعم وبيت بدلول دخول

حرف الجر في قوله " بنعم " وحروف الجر من علامات الأسماء •

وقيل : أن حرف الجر دخل على معذوف أي يقول فيه نعم الجار •

وقيل : أنه من باب حذف الموصوف غير القول • والتقدير : بجار نعم الجار

والجار : من يستجير به الناس من الفقر والحاجة فينزلون في حصاه •

ولف بيته : بناء الفعل للمجهول : أي يجعل القل يألف بيته •

أخو قلة : الفقير الذي لا يجد كفايته • والمعدم : الذي لا يجد شيئاً

والصرم : من الصرم وهو القطع • ومنه قالوا : ناقة صرم • وناقة صرمه التي انقطع

لبشها وجف • والمعنى : أنه يمدح نفسه بأنه نعم الجار الذي يألف بيته

القل والمعدم ويرى الشطر الثاني : لذي الحرف ذمال كثير ومعدم •

وانظر الانصاف ٩٢/١ وابن يحمش ١٢٧/٤ • ١٢٨ • والانصاف من الانصاف

• ٩٢ • ٩٢/١

(١٣٣٩) قاله وجل سار إلى محبوبته على حمار بطي • السير • أنظر التصريح (٩٤/٢) (ط - الحلبي)

(١٣٤٠) قال الشيخ بمن في حاشيته على التصريح (٩٤/٢) (ط - الحلبي)

وراجعها : أنها لا يتصرفان • ومن خصائص الأفعال صحة التصرف وذلك يفتح من اعتقاد كونها  
فعلين •

وخاصتها : أنه قد جاء من الصوب أنهم قالوا : نعيم الرجل زيد  
وليس في أمثلة الأفعال شيء على وزن نعيم •  
قال أبو البركات : ما ذكره الكوفون ضحي • (١٣٤١)

أما الأول : فلأن حرف الجر انصا دخل عليها على تقدير الحثاية • ولا مانع منه في الأفعال  
كقول الشاعر :-

(١٣٤٢)

[ ٥٥ ] والله ما ليلى بنام صاحبها • • • • •  
وتقدير الكلام فيما استشهدوا به : نعم السير على غير مقبول فيه بضم الميم • ألت بجار  
مقول فيه نعم الجار • وط هي مملوذة مقول فيها نعم المملوذة كما أن التقدير في قوله :  
والله ما ليلى بنام صاحبها • • • • •  
ما ليلى مقول فيه نام صاحبها • إلا أنهم حذفوا الموصوف • وأقاموا الصفة مقامه • فمحرف  
الجر ليس له اخلا على الفعل من جهة لئلا ذكرناه •

قوله : ويومها سرقة يضملي أنه بالراء المهملة • والمعنى : أنها لا تقدر على  
الكسب • فط تجربته والدها سرقة من زوجها • ويحتل الزاى الصيغة أى سلبها •  
والمعنى : أنها لا تقدر على الفطنة والجهاد • -  
(١٣٤١) أنظر تفصيل ذلك في الانصاف ١١ ٢/١ وط بعدها ( الصالة ١٤ )  
(١٣٤٢) الشطر الثاني : ولا مخالط اللبان جانبها

قائله القنائى • وبحره الرجز • فإن حركت الهاء فمن مريح الكاثل واستشهد به  
البصريون على دخول حرف الجر على الفعل في الظاهر • فهو مؤول على حذف  
موصوف ويقا • فكذا دخلها على نعم ويمن •  
والتقدير : ما ليلى بليلى مقول فيه نام صاحبها • أو ما ليلى بمقول فيه نسسم  
صاحبها • فحرف الجر دخل على محذوف وهو "مقول"  
ورواية اللسان :- تالله ما زيد بنام صاحبها • ولا مخالط اللبان جانبها  
ورواية الصاعقنى كما ذكر الحينى :

مصرع ما زيد بنام صاحبها • • • • • ولا مخالط اللبان جانبها  
والليان : لهن الجانب من الميم • وانظر اللسان مادة "نوم" ٢٥٨٤/٦ •  
والانصاف ١١ ٢/١ • والخزانة ١٠٦/٤ • والأشمونى ٢٧/٣ • وشواهد الحينى



قال أبو البركات : إنما حذفوا الصفة التي هي هؤل • وأوقفوا الصحنى موقفها • لأن حذف القول في كتاب الله • وكلامهم وأشعارهم أكثر من أن يحصى • (١٣٤٣)

وأما الثانى : فلأن المقصود بالنداء محذوف • والتقدير : يا الله نعم المولى ونعم النصير أنت •

وأما احتياج الاقتران والتصرف شبهة • فلا شبهة • وإنما لزيادة المدح والذم • فبطلت دلالتها على الزمان مقصورة على الآن • لأنها إنما تدح أو تذم بما هو موجود فى المصداق والذموم لا بما كان وزال • ولا بما سيكون فى المستقبل •

وأما قول العرب : نعيم فرأيت شاذة يقرها قدامى • ولو صحت فالجاء فيها إنما نشأت من إشباع الكسرة • (١٣٤٤)  
(١٣٤٥)

٢٢/٣ • والانتصاف من الانصاف ١١٢/١ • وحاشية الحداد على شرح الأزهري ص ٢٩ •

(١٣٤٣) أنظر الانصاف ١١٣/١ •

وقال ابن هشام • وأكثر من ذلك كله حذف القول نحو :  
• والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم • حتى قال أبو على • حذف القول من حديث الجحر قل ولا حرج • أنظر الصغرى ٦٣٢/٢ • (١٣٤٤)  
هو : محمد بن المستنير أبو على النحوى المعروف بخطرب • لازم سيبويه • وكان يدليح اليه • فإذا خرج رآه على باب • فقال له : ما أنت إلا تطرب ليهل • فلقب بـ •

وأخذ عن يحيى بن حمزة •

وله من التماثيف : المثلث • والنوادر • وأعراب القرآن • وغيرها • ونفسه سنة ٢٠٦ هـ •

أنظر تنقيحاً فى مصمى الأدباء ١٩/٤٣ • ٥٤ • والهيبة ٢٤٢/١ • ٢٤٣ •

(١٣٤٥) وأنظر الانصاف ١٢١/١ • وابن يمين ١٢٨/٢ • ١٢٩ •

قوله : ( وضعا للفتح المأم ، والذم المأم ) •

اعلم أنه يهتد بالمأم : معنى الفتح • وصلى الذم الشامل لجميع أفراد الجنس من غير دلالة

على خصوصية صفة معينة •

قال أبو سعيد : نعم وشي فعلان ماضيان موضوعان للفتح والذم فنعم للفتح المأم • وشي  
(١٣٤٦)

للذم المأم •

(١٣٤٧)

قوله : ( وفيهما أربع لفات ) •

اعلم أن كل اسم أو فعل كان على قِيلَ يفتح الفاء وكسر الحين إذا كان ثانيا من حروف الحلق

جاز فيه ما ذكره من اللغات الأربعة •

وحروف الحلق ستة : المبهمة • والحاء • والخاء • والميم • والثين • والهاء •

ونعم وشي لظننا في الأصل على زنة فعل مثل ضحك • وكان الثاني منهما حرف الحلق وهو

الحين في نعم • والمبهمة في شي جاز فيها فعل يفتح فاء الكلمة • وكسر عنيها نحو : حمد •

وندم •

(١٣٤٨)

قال الشاعر : -

[ ٥٢ ] فَيَدُّهُ لِيَنِي قَهِيَّ عَمَسَلَى • مَا أَصَابَ النَّاسَ مِنْ شَرٍّ فَشَبَّ

(١٣٤٦) أنظر شرح المسيراني للكتاب ٥٥٣/٣ ( رسالة )

(١٣٤٧) وفي اللسان • وفيهما أربع لفات : نيم يفتح أوله وكسر ثانيه • ثم تقسول :

نيم • فتنبع الكسرة الكسرة • ثم تطرح الكسرة الثانية فتقول : نيم بكسر

النون وسكون الميم • ولك أن تطرح الكسرة من الثاني • وتترك الأول مفتوحا

فتقول : نيم الرجل يفتح النون وسكون الميم •

أنظر اللسان مادة " نعم " ٤٤٨٣/٦ • والانصاف ١٢١/١ •

(١٣٤٨) هو : طريقة بن المجد من قصودنه الرائية المشهورة •

أنظر ديوانه ص ٧٣ •

مَا أَقَلَّتْ قَدَمٌ نَأْمِيْلَهَا •• نَعِمَ السَّاعُونَ فِي الْأَمْرِ الْمَجِيْرِ (١٣٤٩)

ولقائل أن يقول : ان الشعر يدل على أن فتح فاء الكلمة ، وكسر عينها لغة مستعملة ،  
(١٣٥٠)  
وليس فيه ما يدل على أن ذلك هو الأصل •

(١٣٤٩) والقصد من بحر الرمل ، واستشهد بالبيت الثاني على استعمال نَعِمَ بفتح  
النون وكسر العين لغة في نَعِمَ ، وبني الأصل •  
وأقلت : رفعت • والمَجِيْر : اسم فاعل من أَجَرَ فلان على فلان أى غلبه •  
فممنه الغالب الذي لا يطاق لشدة •  
والحمى : نفس فداء هذه القبيلة ما أقلت قدمي جسمي لأنهم نعم الساعون  
في الأمر الشديد الذي لا يطيق غيرهم القيام بمثله • ويروى صدر البيت الثاني :  
ما أقلت قدمي إنهم • ويروى : قدمي بدل قدمي •  
ويروى صدر البيت الأول في شرح السيراني :  
نقل لبني قيس على ما •• أصاب الناس من شرفهم

ويروى : من سموهم •  
وأما ناسر ميبوه ٤٠٨/٢ ، والقضب ١٤٠/٢ ، وشرح السيراني ٥٥٤/٣ ،  
والانصاف ١٢٢/١ ، واللسان مادة ( نعم ) ٤٤٨٣/٦ ، وشرح الكافية  
للرضي ٢٩٠/٢ ، والمفضل ص ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، والانصاف ١٢٢/١ •  
(١٣٥٠) صح الزخشي بأن بناء قَيْل هو الأصل ، والأبنية الثلاثة فرج طية ، فقال :  
" وفيهما أربع لغات قَيْل بوزن حَيْد وهو أصلها "

وظل ذلك ابن جهم بقوله " والذي يدل أن هذا البناء هو الأصل أنه يجوز  
فيه أربعة أوجه • وذلك إما يكون قَيْل كان على قَيْل مما عينه حرف حلق ، وأيضا  
فأنه لا يخلو من أن يكون قَيْل أو قَيْل أو قَيْل ، فلا يكون قَيْل بالفتح ، إذ لو  
كان مفتوح العين لم يجز إسكانه لخفة الفتحة • ألا ترى أنهم لم يقولوا في نصوص  
جَيْل • وَحَلَّ • جَيْلٌ وَحَلَّ • كما قالوا : كَيْف • وَحَيْدٌ فِي كَيْفٍ وَحَيْد • وكسر  
أولهما دل على أنه قَيْل • ون قَيْل بالضم • لان الثاني لو كان ضموا لم يجز  
كسر الأول ، لأنه لا كسرة بعده فيكسر الأول للكسرة التي بعده •

وليس في أبنية الثلاثى من الأفعال الحاضية التي يعصى فاعلوها إلا هذه الأقسام  
الثلاثة • فصح مما ذكرناه أنه قَيْل مثل عَيْل •

وصا ذكره ابن منظور في اللسان يدل أيضا على أن قَيْل هو الأصل قال : " وفيها  
أربع لغات : نَعِم بفتح أوله وكسر ثانيه • ثم تقول : نَعِم فتفتح الكسرة الكسرة • ثم  
تطرح الكسرة الثانية فتقول : نَعِم بكسر النون وسكون العين • ولك أن تطرح

الثانية : نَعَمْ وَيَشْنُ بفتح فاء الكلمة واسكان عينها ، وفيه خروج عن الأصل من وجه واحد لا غير

وهو إسكان عين الفعل ، والذي دعاهم إلى ذلك طلب التخفيف كما كثر استعماله •

الثالثة : كسر فاء الكلمة ، واسكان عينها ، وفي هذه اللغة مخالفة الأصل من وجهين : -

نقل حركة فاء الفعل من الفتح إلى الكسر ، واسكان عينه •

قال الجوهري : إنهم لما أرادوا كسر الفاء واسكان العين كسروا في أول الأمر فاء الكلمة إتياعا لكسرة العين ، فاجتصح كسرتان :

إحداثها : أصلية • والثانية عرضية ، فراءوا التخفيف ، فسكروا كسرة العين (١٣٥١)

الرابعة : نَعَمْ وَيَشْنُ بكسر فاء الفعل وعينه جميعا طلبا للاتباع وهذه اللغة وإن كانت

مخالفة للأصل من وجه واحد ، فهي أثقل من اللغات الثلاثة التي قبلها •

قوله : ( وكذلك كل فعل أو اسم على قَيلَ ثانٍ من حروف الحلق كَشَيْدَ وفَخِيذَ ) •

أظن أنه لا دليل على هذه الدعوى سوى النقل والاستقراء •

وشَيْدَ : فصل ماضٍ ثانٍ من حروف الحلق ، وهو الهاء •

وفَخِيذَ : اسم والثانوى منه حرف الحلق ، وهو الخاء •

قوله : ( ويستعمل ساء استعمال يمش ) •

يريد بذلك أن ساء يستعمل للذم الحام من غير دلالة على صفة معينة ، كما يمش كذلك •

واخرج على هذه الدعوى بما تراه من الآية ، وسيأتيك تفسيرها (١٣٥٢)

(١٣٥٣)

قوله : ( وفاعله ) أي مظهر صرف باللام ، أو ضاف إلى الحرف • وإما ضمير

مسير بشكرة منصوبة ، ويحذف ذلك اسم مرفوع ، وهو المخصوص بالمدح أو الذم (١٣٥٤) ٢٨٩

الكسرة من الثاني ، وتترك الأول مفتوحا ، فتقول : نَعَمْ الرجل بفتح النون

وسكون العين • أنظر الفصل ص ٢٧٢ ، وابن يعيش ٢٨/٧ ، واللعان

مادة " نعم " ٤٤٨٣/٦ ، والتصح ٩٤/٢ ، ٩٥ ( ط - الحلبي )

(١٣٥١) أنظر الصحاح مادة ( نعم ) ٢٥٤٢/٥ •

(١٣٥٢) الآية : " ساء " مثلا القوم الذين كذبوا بآياتنا •

صورة الأعراف الآية ١٧٢ • أنظر ص ٣٤٣

(١٣٥٣) في الفصل ص ٢٧٣ ، وابن يعيش ١٣٠/٧ ، وفاطمة •

(١٣٥٤) في الأصل ( والذم ) ، وفي الفصل ص ٢٧٣ ( هو المخصوص بالذم أو المدح )

اعلم أن ضمون هذا الكلام أن نعم ويش ، وما هو في معناها من هذا الباب يلزم ذكر شئين :

أحدهما : الاسم الذي يستحق به المدح أو الذم ،

والآخر : المصدوح أو المذموم ،

وذلك قولك : نعم الرجل زيد ، ويش الخادم بكر ،

فالاسم الذي يستحق به المدح أو الذم هو الاسم الذي تحمل فيه نعم أو يش ، وهو الدال

على المعنى الذي يستحق به المدح أو الذم ، والآخر هو زيد ،

فإذا قلت : نعم البراز زيد ، فالمعنى الذي استحق به المدح البراز زيد ،

فنعم فعل ماض ، والبراز فاعله ، وهو دال على المعنى الذي يستحق به المدح ، وزيد

مفعول على أحد وجهين :-

إما بأنه مبتدأ ، وما قبله خبره ، وإما بأنه خبر مقدم ، مذكوف ، كما سنبينه لسك (١٣٥٥)

وليس الرجل في هذا الباب واحد بمعناه ، إنما هو قولك : أخاف الأسد والذئب ، والمعنى

(١٣٥٦)

تهدد واحداً منهما بمعناه ، وإنما تريد هذين الجنسيتين .

(١٣٥٥) أنظر ص ٣٣٥ : ٣٣٨

(١٣٥٦) قال في التصريح ٩٥/٢ ( طه الحلبي ) " مرفعين بآل الجنسية على أحد

القولين أو المهدية على القول الآخر ، ثم اختلف القائلون بالجنسية على قولين :

أحدهما : أنها للجنس حقيقة ، فالجنس كله مدوح أو مذموم ، والخصوص

مذموم تحته لأنه فرد من أفراد ، ثم نرى عليه كما ينص على الخاص بعد المصام

الشامل له ولغيره ، ونسب إلى سيويه ، ورد بأدائه إلى التكاثر في نحو

قولك : نعم الرجل زيد ، ويش الرجل عمرو ،

والثاني : أنها للجنس مجازاً ، لأنك لم تقصد إلا مدح معين ، ولكك جعلته

جسم الجنس بمالفة .

واختلف القائلون بالمهد على قولين أيضاً :

أحدهما : أنها لمعهود ذهني ، فهي مشاربها إلى ما في الأذهان من حقيقة

رجل ، كما تقول : اشتر اللحم ، ولا تهد الجنس ، ولا مضمودا تقدم .

والثاني : أنها للمهد في الشخص المدوح ، كأنك قلت : زيد نعم هو .

قال ابن مكيون والجواليقي ، ومالهما : نعم المحبة ، ويش الشراب .

والصواب في اعتقادي أن آل في فاعل نعم ويش للجنس حقيقة لأن نعم للمصمد

العام ، ويش للذم العام ، ففأطهما عام لطابق معناه ، ولو جعل خاصاً

قال الله تعالى : \* والمصور إن الإنسان لفسى خسرو (١٣٥٧)

فهذا واقع على الجنس يدل على قوله : \* إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات (١٣٥٨)

قال في الحواشي : اللام في فاعل نعم مثل اللام في قوله :

[ ٥٣ ] وَلَقَدْ أَمَرْنَا اللَّيْمَ بِسُبْحَنِ ..... (١٣٥٩)

يعني ليس لتحريف المهد ، ولا لتحريف الجنس (١٣٦٤)

وما أضيف إلى الألف واللام بمنزلة ما فيه الألف واللام ، وذلك قولك : نعم أخو المشيرة أنت ، ومن صاحب الدار بكسر . (١٣٦١)

لكن نقض للنقض ، لأن الفعل إذا أسند إلى عام عم ، وإذا أسند إلى خاص

خص . وانظر سيبويه ١/٣٥٠ ، ٣٥١ ، والمقتضب ٢/١٤١ : ١٤٣ ،

وشرح ابن عيسى ٢/١٣٥ ، ١٣١ ، وشرح الرضي للكافية ٢/٢٩٠ ، والهمج ٢/٨٤٢

(١٣٥٧) سورة المصور الآية ٢٥١ ، وانظر الكشاف ٤/٢٨٢ ، وخشبة إعراب المصراع القرآن ٢/٥٣٣ ،

(١٣٥٨) سورة المصور من الآية ٣ ، وانظر غريب إعراب القرآن ٢/٥٣٣ ،

(١٣٥٩) الشطر الثاني : فَضَيْتَ نَمَتْ قَلْتُ لَا يَمْنُونِي .

وقائله : هولد من بني ملول ، وحمزة الكاظمي .

واستشهد به على أن ال في " اللئيم " للجنس ، ومثلها ال في فاعل نعم ومن ، ولذلك نمت بالجمة " يسهني " .

والمعنى : لا أهتم بالسب الذي سمعته من اللئيم لما مررت عليه .

وانظر المفتي ١/٢٠١ ، ٢/٤٢٩ ، ٦٤٥ ، والأشعري ١/١٨٠ ، وحاشية

الصبان ١/١٨٥ ، واللسان مادة ( نسم ) ١/٥٠٨ .

(١٣٦٠) انظر الحواشي ورقصة ٥٢ ظ

(١٣٦١) وذكر المصنف النوع الثالث لفاعل نعم ومن وهو : الضمر المحذوف بنكرة منصوبة

وبعد ذلك اسم مرفوع هو المخصوص بالذم أو المدح ، وذلك قولك : نعم صاحبها

زيد ، ومن غلاما بشرو .

ولم يشر الشارح لهذا النوع في شرحه ، واكتفى بضم المصنف .

انظر ص ٣٢٢ ، وانظر الأشعري ٣/٣٣ ، وحاشية الصبان ٣/٢٣ .

قال نصر بن علي : إنَّ فاعل [ نعم ] يذكر ليعلم أن المدح هو من هذا الجنس  
فيتمس المصوم والكسرة ، كما أن لفظ نعم يقتضى عموم أنواع ما يمدح به ، لأن قولك : نعم ،  
يستغرق جميع أنواع المدح ، فكذلك فاعله ينهض أن يستغرق جميع أنواع الذين يجوز إضافة  
المدح إليهم ، ثم يكون المخصوص بالمدح واحداً من جملتهم ، فقولك : نعم الرجل زيد  
معناه : المدح من جملة الرجال زيد ، فزيد هو المخصوص بالمدح من جملة الرجال ،  
فكذلك يجب أن يكون فاعل نعم جنساً مستغرقاً لما ذكرناه من أن نعم غاية في المدح يستغرق  
جميع أنواع المدح ، والمدح مختص من بين جميع الجنس بالمدح البالغ فيه ، وكذلك حكم  
نعم في السند (١٣٦٣)

قوله : ( وفي ارتفاع المخصوص هذه هيان )

اعلم أن المراد بالمخصوص : المدح ، وتقدير الكلام : المخصوص بالمدح [ أو السند ] (١٣٦٤)  
وذلك أنك إذا قلت : نعم الرجل ، كان فاعل نعم : ما شائنا في جنس الرجال ، ولا تختص  
فرداً من أفسراد ذلك الجنس .

فإذا قلت بعد ذلك : زيد ، فقد خصصت ذلك المدح به ، وكأنك قلت : المخصوص بهذا  
المدح زيد .

ومثله : فيه ذه هيان .

يريد فيه وجهان :-

الأول : أن يكون " زيد " متقدماً ، ونعم الرجل خبر ، وقد تقدم عليه وتقديره : زيد  
نعم الرجل ، لكك قدمت الخبر ، وهو الجملة الفعلية .

قال المصنف : المدح في تقديم المبتدأ على الخبر أبلغ منه في صورة تأخير عنه  
فإذا قيل : خالد نعم الرجل ، كان المدح فيه أتم وأبلغ من قولك : نعم الرجل خالد . (١٣٦٥)

(١٣٦٢) زيادة على الأصل يتطلب المعنى إثباتها . (١٣٦٣) أن لوص ٣٣٤

(١٣٦٤) زيادة على الأصل يتطلب المعنى إثباتها .

(١٣٦٥) وقال ابن عبيد ١٣٥/٧ " وإنما أخر المبتدأ وحده أن يكون قدماً لأمرين :-

أحدهما : أنه لما تضمن المدح العام أو الذم مجرى مجرى حروف الاستفهام فسي

دخلها معنى زائد ، فكما أن حروف الاستفهام متقدمة ، فكذلك ما أشبهها .

الأمر الثاني : أنه كلام مجرى مجرى المثل ، والأمثال لا تخير ، وتحمل على

فإن قلت : إذا جمعت الجملة الفعلية خبر المبتدأ ، فأين الراجع منها على المبتدأ الذي

هو شوط في صحة الكلام وإعادته ؟

قلت : اشتمال الخبر على المبتدأ يقضى عن الراجع ، لأن فاعل نعم لما كسان

شائما في الجنس كان المصوح فردا من أفراد الجنس ، فاستغنت الجملة عن الراجع  
(١٣٦٦)

لذلك ، وصار هذا كقول الشاعر :

{ ٥٤ } فَأَصَا الْفِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ ، وَلَكِنَّ سَيِّراً فِي عِرَافِ الْهَوَاكِيبِ (١٣٦٧)

الشاهد فيه : أن قوله : لا قتال لديكم جملة اسمية ، وقعت خبراً عن المبتدأ ، وليس

فهيما عائداً الى المبتدأ ، لأن قوله : لا قتال نفى عام ، لأن " لا " تنفي الجنس ، فاشتغلت

على جميع أفراد القتال ، فصار اشتمال الخبر على مبتدئه بمنزلة المائد منه الى المبتدأ .

الفاظها ، وان كسارت اللحن

وانظروا المصحح ٩٧/٦ ( طبعه الخطيب ) ، والأشعرى ٣٧/٣ .

(١٣٦٦) هو : الحوث بن خاله المخزومي ، وهذا البيت مما حجا به قديما بنى أسعد

وقوله : - فَصَحَّمْ قَهْشاً بِالْفَرَارِ وَأَنْتُمْ ، قَدْ وَنَّ سَوْدَانَ عِلَّامِ الضَّاكِبِ

وَالْقَحَّةَ : يضم القاف والهم وتشديد الدال : الطويل ، وقيل : الطويل المنق

السودان : أراد به الأشراف ، وهو جمع سَوْدَ الذي هو أسود وهو أفعل مسمى

المسادة ، ويوى ( مسيدان ) أنظر ابن يمش ١٣٤/٧ ، و حاشيته

الـ سوتى على المفسى ٥٩/١ ، والبيت غير منسوب في المختضب ٧١/٢ .

(١٣٦٧) البيت من بحر الطويل ، واستشهد به الشارح على أن قوله : " لا قتال لديكم "

جملة اسمية وقعت خبراً عن المبتدأ ، وليس فهيما عائداً الى المبتدأ ، لأن قوله :

لا قتال نفى عام .

والميراث : جمع عَرَضٍ ومنها الناحية ، والواكب : الجماعة .

أنظر المختص ٣٦٦/١ ، والمفسى ٥٦/١ ، والخزانة ٢١٧/١ ،

والتصريح ٢٦٣/٢ ، والأشعرى ٢٥٦/١ ، واللسان مادة ( عسرس )

٢٨٩٥/٤ ، وها مشر ابن يمش ١٣٤/٧ ، ١٣٥ .



(١٣٦٨)

وكذلك قبول الشاعر \*

[٥٥] فَنَامَا الصَّدُورَ لَا صَدُورَ لَجَفَرٍ \* وَلَكِنْ أَعْجَازًا شَدِيدًا ضَرِيرَهَا

وكذلك جميع الجمل الواقعة خبر الأمر والشأن لا عائده فيها \* لأنها نفس الأمر والشأن \*  
فاستغنت كذلك عن المائد \*

(١٣٧٠)

الثاني : أنه يجوز أن يكون الصدوح \* وهو زيد مرفوعاً بأنه خبر مبتدأ محذوف \*

يوسان ذلك : أن التكميل لما قال : نعم الرجل \* قيل له : من هذا المذوح \* فقال :

(١٣٧١)

زيد \* أي هو زيد \* وحذف المبتدأ كثير في كلامهم \*

وقال الحضري : لا يجوز رفع زيد باعتبار أنه خبر \* واحتج على ذلك بأنه يستقيم  
أن تدخل عليه المواصلة الداخلة على المبتدأ \* وذلك ينافي كونه خبراً \*

(١٣٧٢)

(١٣٦٨) نسب البيت في الخزانة ٥٥١/٤ لرجل من الضباب \* وقيل لثوبة بن الحصير \*

(١٣٦٩) يحمر الطويل \* واستشهد به الشارح على حذف الحائد من الجملة

الاسمية " لا صدور لجعفر " الواقعة خبراً للمبتدأ ( الصدور ) لأن قوله :

لا صدور نفسى عام أشتمل على جميع أفسراد الصدور \*

وصدر البيت في ابن يحيى \* فأما صدور \*

أنظر المقتصد لمجد القاهر ٣٦٦/١ \* وابن يحيى ١٣٤/٧ \* ١٣٥ \*

والمان مائة ( ضرر ) ٢٥٧٤ / ٤ \*

(١٣٧٠) وهو ذهب الجمهور \* ومنهم الجرس والجرد وابن المراج والفارسي وابن

جنى وغيرهم \*

ونذهب ابن مفسر إلى أنه مبتدأ حذف خبره \*

ونذهب ابن كيسان إلى أنه يدل من الفاعل \* ورد بأنه لازم والبدل للمسمى

بلازم ولأنه لا يصلح لمباشرة نعم \*

أنظر ابن يحيى ١٣٥/٧ \* والتصريح ٩٧/٢ ( ط - الخطيب ) والأشعر ٣٧/٣ \*

(١٣٧١) أنظر مواضع حذف المبتدأ في المبنى ٦٢٩/٢ \* ٦٣٠

(١٣٧٢) وقال الدمامي : " ورجع ابن الحاجب في شرح الفصل الوجه الثاني بأنه ليس فيه

مما هو خلاف الأصل الا حذف المبتدأ وهو كثير شائع \*

وأما الوجه الأول : فإن فيه تقديم الخبر الذي هو جملة على المبتدأ \* وخلو الخبر

الذكور من عائده إلى المبتدأ \* ووقوع الظاهر موقع الضم \* وبأن الإبهام والتفسير

على الوجه الثاني تحقيقى \* وعلى الأول تقديمى \* أنظر حاشية الصبان ٣٧/٣ \*

قوله : ( فالأول على كلام ، والثاني على كلامين ) •

(١٣٧٣)

اعلم أنك إذا جعلت المدوح ، وهو زيد مهتداً تقدم عليه خبره ، وهو الجملة الفعلية ، كان الكلام جملة واحدة ، وكانت هذه الجملة اسمية وإن كان الخبر فيها جملة فعلية •

وإن جعلت زيدا مرفوعاً على تأويل أنه خبر مهتداً محذوف كان الكلام جملتين :-

الأولى : فعلية ، وهي نعم الرجل •

والثانية : اسمية ، وتلك هي زيدا •

وعلى هذا التأويل يكون في الكلام إضمار ، وهو خلاف الأصل ، وطعن التأويل

الأول يكون الكلام سليماً عن الإضمار ، ولكن فيه تقديم وتأخير وهو أيضاً خلاف الأصل •

(١٣٧٤)

وعلى هذا سهاق الكلام في بسم الله

قوله : ( وقد حذف المخصوص إذا كان معلوماً ) •

اعلم أنه لا يجوز حذف شيء من الكلام إلا بشرط أن يقتضيه ذلك الكلام دليل يدل على ذلك المحذوف ، فإذا حذف زيد المحذوف من اللفظ ، فلا بد من أن يكون مقدراً في المعنى

ومواد في الوجود الذهني وإذا حذف المخصوص لفظاً كان المحذوف على التأويل الأول

مقدراً ، وعلى الثاني جملة ، لأن الساقط من اللفظ أن ذاك شيئان المهتد وخمسة

٢٨٩  
ظ

كما عرفت •

وقد أورد المصنف من صور حذف المخصوص اثنين :

(١٣٧٥)

الأولى : قوله : لنعم العبد أنه أواب •

الشاهد فيه : أن قوله : نعم العبد جملة فعلية ، وليس بعدها ذكر المخصوص ، وهو

مراد لدلالة ما تقدم من القصة عليه •

(١٣٧٣) فسمى الأصل ( وهمي )

(١٣٧٤) وانظر ابن عبيد ١٣٥/٢ ، والتصحيح ٩٧/٢ ( ط - المصلي )

والأشعري ٣٧/٣ ، وحاشية الصبان ٣٧/٣ •

(١٣٧٥) \* إننا وجدناه صابراً نعم العبد إنه أواب •

سورة ص الآية ٤٤ • وانظر الخضاب ١٤٥/٢ ، والمقتصد ٣٧٠/١ •

٣٧١ • والكشاف ٣٧٧/٣ •

والمعنى : نعم المبدأ أيوب .

فالخصوص في الآية أيوب . وحسن حذفه لصا ذكرناه .

قال عبد المجيد : الباء في " وجدناه " هو المقصود بالمدح . ونعم المبدأ تابع لـ " صابر " .

حصل على ما حصل عليه ، وهو في موضع المفعول الثاني لـ " وجدناه " .

وكذلك قوله تعالى : " ووهبنا لداود سليمان نعم المبدأ " (١٣٧٦)

فـ " سليمان " هو المدح . وقد تقدم مضموها . ولا يحتاج الى تكريره . (١٣٧٧)

الثانية : قوله تعالى : ( فنمهم الماهدون ) (١٣٧٨)

الشاهد فيه : أن المدح محذوف عن اللفظ . ومراد في المعنى . وتقديرو : فنمهم

الماهدون نحسن .

وهذا على قولنا : ان الكلام جملة . فان قلنا انه على جملتين كان المحذوف في كل واحدة

من الآيتين جملة اسمية . وتلك الجملة في الآية الأولى هو أيوب . وفي الثانية : هم نحن .

قال الجوهري : نقول : مهدت الفراش مهداً مطعماً ، ووطأته ، وتمهيد الأمور تمهيداً

(١٣٧٩)

واصلاحها .

قوله : ( ويؤث الفمل ويثنى الاسمان ويجممان )

اعلم أن ههنا ما ذكره الثلاث عساو : -

الأولى : أن نعم ويثنى يؤثسان

(١٣٨٠)

وفي عبارة المصنف اجمال . لأن قوله : ( ويؤث الفمل ) يدل [ على ] مجرد

جواز التأنيت . وليس فيه ما يدل على أن تأنيده لازم لكه يوث الجواز بقوله : ( نعمت المرأة

(١٣٨١)

ههنا ) . وبين عدم اللزوم بقوله : ( نعم المرأة دعاء )

(١٣٧٦) سورة ص الآية ٣٠ وانظر الكشاف ٣/ ٣٧٣ . ٣٧٤ .

(١٣٧٧) وانظر ابن جرير الطبري ٢٣/ ٩٦ . وحاشية يسن على التصريح ٩٧/ ٢ (ط - الحلبي)

(١٣٧٨) سورة الذاريات الآية ٤٨ . وانظر القصد ١/ ٣٧٢ . وغريب إعراب القرآن ٢/ ٣٩٢ ،

والكشاف ٤/ ٢٠ .

(١٣٧٩) انظر الصحاح ٢/ ٥٤١ صادة ( مهد ) . واللسان ( مهد ) ٢/ ٤٢٨٦ .

(١٣٨٠) زيادة على الأصل يتطلبها المعنى .

(١٣٨١) حكاه نعم ويثنى في التأنيت الجواز لأن الفاعل فيهما جنس . والجنس ذكر .

ولقائل أن يقول : وإنَّ عبارة إجمالاً من وجه آخر .

بما أن ذلك : أنه محتمل أن يكون هذا التأنيت الجائز إثباته واجح أو مرجوح أو مساوٍ وليس في الكلام ما يدل على تعيين أحد الأقسام الثلاثة .

فإن قلت : إنَّ قوله : ( وإنَّ شئت ) تفيد التخيير ، والتخيير لا يقع إلا بين متساويين . قلت : التخيير يدل على التساوي في أصل الجواز لا غير ، وليس فيه ما يدل على التساوي من جميع الوجوه .

قوله : ( وقالوا : هذه الدار تَمَصَّتِ البلدة . لما كان البلد الدار ) .

اعلم أنه لما ذكر مثال الفعل الذي فاعله مؤنث في اللفظ والمعنى كما هو في الأصل ، أراد أن يبين أن تأنيت الفاعل لفظاً غير مُسَرِّط في تأنيت الفعل بل لو كان الفاعل مذكراً من حيث اللفظ ، ومؤنثاً من حيث المعنى كهي تأنيته الممنوع في جواز تأنيت الفعل .

واحتج على ذلك بمثال واحد من هذا الباب ، وهو قولهم : هذه الدار تَمَصَّتِ البلدة .

الشاهد فيه : أن البلدة مذكرة لفظاً ، وهو مؤنث في المعنى ، لأنه في معنى الدار ، وهي مؤنثة ، فلما كان البلد في معنى المؤنث استقام تأنيت فعل البلدة لذاته .  
(١٣٨٢)

قال في الحواشي : لما كان معنى البلدة والدار شيئاً واحداً ، أنه لذلك ، ثم يبين أن

اعتبار المعنى على الوجه الذي ذكره ثابت في غير باب نعم ونعم وأورد من ذلك صورتين : الأولى : قول العرب : صَمْنٌ كَانَتْ أَمْسَكَ .  
(١٣٨٤)

وإذا لم تحصل على المعنى .

ولذلك قال المصنف : " هوئذ الفعل " ليدل على مجرد جواز التأنيت وأمثالته التي ذكرها تدل على أنه يقصد جواز التأنيت والتذكير ولا يقصد لزوم أو عدم لزوم .

أنظر الفصل ص ٢٧٤ . وابن يمين ١٣٦/٢ .

(١٣٨٢) فهم من الحصول على المعنى . وأنظر ابن يمين ١٣٦/٢ .

(١٣٨٣) أنظر الحواشي ورقة ٥٣ و

(١٣٨٤) أنظر مواضع تأنيت الفعل مع فاعله في الأشعرى ٥٠/٢ : ٥٤ .

الشاهد فيه : أنه لما كان معنى التصدير المستكن في كان • ومعنى الأم شيئاً واحسناً  
استقام تأنيث كان لذلك • وكذلك صيغة مَنْ مذكورة من حيث اللفظه ومعناها في هذه الصورة  
(١٣٨٥)

التأنيث • لأن المراد منها " أمـك " •  
(١٣٨٦)

الثانية : قول ذي الرمة في وصف ناقة :-

[ ٥٦ ] أَوْ حَرَّةً عَطَلَتْ نَجَبًا مَجْفَرَةً • دَعَائِمُ الزَّوْرِ نَحَمَسَتْ زَوْقَ الْهَلَسِ (١٣٨٧)

والمعنى : أو ناقة حرة • والحرة بالحاء والراء الصهلون الكريمة من الإبل • والميسطل :  
بالعين المبهمة الطويلة المنق من الإبل والنساء •

وقال الجوهري : النَّجَجُ : بالثاء بثلاث نقط • والباء بنقطة من تحت مفتوحين • والجسيم  
ما بين الكاهل إلى الظهر • ويقال نَجَجَ كُلُّ شَيْءٍ وَسَطَهُ • وَمَجْفَرَةٌ : عظيمة الجفَر •  
(١٣٨٨) (١٣٨٩)  
وهو الوسط • والنزور : أعلى الدسمدر •

وقوله : دَعَائِمُ الزَّوْرِ : أي عظامه • والزورق : ضرب من السفن والمراد بالهلك هنا  
الأرض • يقال : هذه بلدتنا أي أرضنا • كما يقال : هذه حرتنا والمراد منها الأرض •

(١٣٨٥) أنظر الحواشي ورقة ٥٣ و • وأنظر ابن يمين ١٣٦/٧ •

(١٣٨٦) وهو من قصيدة لذي الرمة طح بها بلال بن أبي بودة •

وقبله :- ومنهل آجن قفصر محاضره • خضر توابه ذي عروبي ليسيسر  
فرجت من خوفه الدلما يحطنى • عوج من الحبد والأسرايلم تود  
أنظر الفضل ص ٢٢٤ •

(١٣٨٧) البهت من بحر الميسط • واستشهد به على تأنيث نعم لكون المخصوص بالمدح مؤنثا  
وإن كان الفاعل مذكرا • كما أنه هنا مع أنه مضاف إلى مذكر • وهو زورق الميسط  
لأنه يريد الناقة • فأنت حملا على المعنى •  
وظله قول الراجز :-

نَحَمَسَتْ جِزَاءَ الْمُتَقِيمِينَ الْجَنَّةِ • دَارَ الْأَصَانِي وَالْحَسَنِي وَالْيَمِينَةِ

أنظر الحواشي ورقة ٥٣ و • وابن يمين رهاشه ١٣٦/٧ و ١٣٧ • والفضل ص ٢٢٤

(١٣٨٨) أنظر الصحاح ٣٠١/١ مادة ( نَج ) • واللسان مادة ( نَج ) ٤٦٨/١ •

(١٣٨٩) في الأصل المخطوط " وَمَجْفَرٌ " والصواب " مَجْفَرَةٌ " صفة لحررة أي ناقة عظيمة الجفر  
أي الوسط •

وأنظر اللسان مادة " جضم " ٦٤٠/١ •

والشاهد في الهمزة : أنه أنت نعم ، وفاعله مذكروا في اللفظ من حيث أنه في معنى الوجود  
لأن معناه : نعمت مفعله للفحاسة •

الثانية من الدعوى الثلاث : أنه يجوز تثنية فاعل نعم ويشعر •  
تقول : نعم الرجلان أخراك •

الشاهد فيه : أنه يعني كل واحد من الاثنين • وهذا : اسم الفاعل والمخصوص •  
قال أبو حنيفة : مراد المصنف من قوله : ( ويشعر الاثنين ) الرجل والمرأة  
في قوله : نعم الرجل زيد • ونعمت المرأة هند •  
قوله : ( ونعمت المرأة هند ) •

الشاهد فيه : أن المخصوص واحد من حيث اللفظ • ومعنى من حيث المعنى لأن المصنف سوف  
عليه كالشيء الواحد •

الثالثة : أنه يجوز جمع فاعل نعم ويشعر • والمخصوص جميعاً كقولك : نعمت النساء بنات عمك •  
قوله : ( ومن حق المخصوص أن يجانس ) •

اعلم أن المدح يشترط فيه أن يكون نوداً من أفساده الفاضل • ألا ترى أن زيدا في قولك :  
نعم الرجل زيد فهو من أقران الجنس الذي هو الرجل • ولو قلت : نعم الرجل فرس أو حمار  
كان كلاماً فاسداً • لأن الفرس لا يصدق عليه أنه رجل • وكذلك الحمار •  
وقد أورد المصنف اثنين في معرض الاستقراء • وأجاب عنهما : -

( ١٣٩٠ ) وانظر ابن يمين ١٣٧/٢ •

( ١٣٩١ ) وقال ابن يمين : حق المخصوص بالمدح أو الذم أن يكون من جنس فاعله • لأنه  
إذا لم يكن من جنسه لم يكن به تعلق • والمخصوص إما أن يكون مبتدأً وما قبله  
الخبر • فهلزم أن يكون من جنسه ليندل عليه بموصوفه • ويكون دخوله تحت بمنزلة  
الذكر الراجح إليه • وإما أن يكون خبر مبتدأ محذوف • فهو كالتفسير  
للخاضع • وإذا لم يكن من جنسه لم يصح أن يكون تفسيرا له مع أن المراد بنعم  
الرجل زيد أنه محصور في جنسه • وإذا قلت : نعم الرجل خالد • كان  
المراد به أنه موصوف في جنسه • •  
انظر ابن يمين ١٣٧/٢ •

الأولى : قوله : " ساءَ مثلاً القوم الذين كذبوا بآياتنا " (١٣٩٢)

وجه الاعتراض : أن فاعل ساء هو المثل الضمر \* والقوم هو المخصوص بالذم \* وليس

الأول جنساً للثاني / \*

٢٩٥  
٥

وجوابهما من وجهين :-

أولهما : أن التقدير : مثل القوم \* حيث قد يكون المخصوص مجانساً للفاعل \* محذوف المضاف  
وأقيم المضاف إليه مقامه \* (١٣٩٣)

وثانيهما : أن التقدير : ساء أصحاب مثل القوم بالنصب \* والتقدير : ساء الأصحاب أصحاب  
مثل القوم \*

قال في الكشف : لصا أضمر اسم ساء انتصب أصحاب مثل صلى التحيز لأن تقديره : ساء  
الأصحاب مثل \* وحيث قد يكون القوم الذي هو مخصص بالذم مجانساً للفاعل \* وفردا من أفساد  
جنسه \* وقرأ الجحدري : ساء مثل القوم \* (١٣٩٤)

ففاعل ساء حيث قد يكون غير ضمير \* والمصنف قد اقتصر على الجواب الأول \* وهو تقدير  
مضاف محذوف في الاسم المخصوص \* (١٣٩٥)

(١٣٩٢) سورة الاعراف الآية ١٧٧

وانظر الكشف ١٣١/٢ \* وغريب إعراب القرآن ٣٧٩/١ ، ٣٨٠ \*

(١٣٩٣) وانظر غريب إعراب القرآن ٣٨٠/١ ، وابن يمين ١٣٧/٢ ، ١٣٨ \*

(١٣٩٤) انظر الكشف ١٣١/٢ \*

(١٣٩٥) ما ذكره المصنف في الفصل هو الجواب الأول \* وذكر في الكشف الجوابين \*

قال في ١٣١/٢ " أي مثل القوم " أو ساء أصحاب مثل القوم \*

فقوله : مثل القوم إشارة إلى الجواب الأول ، محذوف المضاف وأقيم المضاف إليه  
مقامه \*

وقوله : ساء أصحاب مثل القوم إشارة إلى الجواب الثاني \*

وانظر الفصل ص ٢٧٥ \*

(١٣٩٦)

الثانية : قوله تعالى : " يمشى مثل القوم الذين كذبوا بآيات الله " <sup>مفسر</sup>  
وجه الاعتراض : أن فاعل يمشى " مثل القوم " والذين هو المخصوص بالذم . وليس من جنس  
الفاعل . وجوابه من وجهين :-

أولهما : أن الضاف محذوف عن المخصوص . والأصل : مثل الذين وحينئذ يكون المخصوص  
بالذم من جنس الفاعل . وفردا من أفراد . ثم حذف الضاف . وأقيم الضاف إليه مقامه .  
ويكون محل " الذين " رفعا .

وثانيهما أن يكون " الذين " صفة للقوم . وحينئذ يكون محله جرا ولا يكون المخصوص مذكورا  
في الآية . بل هو محذوف عن اللفظ . ومراد في المعنى .  
(١٣٩٧)  
والتقدير : يمشى مثل القوم الكذابين مثلهم .

وحكى في الكشف وجها ثالثا . وهو أن التقدير : يمشى مثلا مثل القوم الذين كذبوا بآيات  
الله .  
(١٣٩٨)

والمعنى : يمشى المثل مثلا مثل القوم . وحينئذ يكون الفاعل . والصير كلاهما محذوفان عن  
اللفظ . وهو خلاف ما ذكرناه في مباحث هذا كما ستعرفه .  
(١٣٩٩)

(١٣٩٦) سورة الجمعة الآية ٥ . وانظر الكشف ١٠٣/٤

وقال ابن الأنباري في غريب أعراب القرآن " في موضع الذين وجهان :

أحدهما : الرفع والجور . فالرفع على تقدير حذف الضاف . وتقديره يمشى مشل  
القوم الذين كذبوا . فحذف " مثل " الضاف الصريح وأقيم الضاف إليه مقامه .  
والجور على أن يكون ( الذين ) وصفا للقوم الذين كذبوا بآيات الله ويكسبون  
الخصوم بالذم محذوف . وتقديره : مثلهم .

(١٣٩٧) وانظر ابن عيسى ١٣٨/٧ .

(١٣٩٨) انظر الكشف ١٠٣/٤ .

(١٣٩٩) انظر ص ٣٥١ : ٣٥٣ .



قوله : ( وحيدا مما يناسب هذا الباب )

أظم أن وجه المناسبة أن " حيدا " كلمة يصدق بها • وهي تدل على الطح العام • كما  
(١٤٠٠)  
أن " نعم " كذا لك •

قال صاحب الإقناع : حيدا مثل نعم ومثمن في الحاصل • إلا أنه يليه كل شيء •  
وحب فعل • وذو اسم • فجعلنا اسما واحدا • نقول : حيدا عهد الله رجلا • فحيدا رفع  
بالابتداء • وعهد الله خبره • ورجلا نصب على التمييز • كأنك قلت : حيدا عهد الله مسمين  
(١٤٠١)  
الرجال •

ويجوز أن يكون نصبه على الحال إذا أردت الترجلة • فان قلت : حيدا رجلا عهد الله كأن  
(١٤٠٢)  
النصب في " رجلا " على الحال أقوى •  
(١٤٠٣)  
وفيه وجه ثالث نذكره فيما بعد •

قوله : ( ومعنى حب صار محسوبا )

(١٤٠٤)  
قال الأصمعي : قولهم : حب يخلان معناه ما أحبه إلى •  
وقال الفراء : معناه : حب يضم الباء • ثم اسكت • وادغم في الثانية طلبا للتخفيف فهما  
(١٤٠٥)  
كثرا استحصاه •

(١٤٠٦) تزيد حيدا على نعم بأنها تشعربان المذموم محبوب وقريب من النفس •

أنظر ابن يمين ١٣٨/٧ • والأشعري ٤٠/٣ •

(١٤٠١) يشير الخبراني بهذا إلى أن حيدا مثل نعم ومثمن في الحاصل والاحتياج إلى المحسوس  
مخصوص بالمدح • ويرى ما يركب من أنها مركبة من فعل وهو " حب " •  
وفاعل وهو " ذا " ثم ركبنا ففعلها لاسحة على الفعلية لأن الاسم أشرف • ويستقل  
به الكلام • ويقع فيه التركيب كثيرا • وهذا التركيب مبتدأ • والصرف بعد خبره  
وهذا مذموب المبرود وابن السراج أيضا • أنظر سيبويه ٣٠٢/١ • والقنطري  
١٤٥/٢ • وابن يمين ١٤٠/٧ • والتصريح ١٠٠٠٩٩/٢ ( ط - الحلسي ) •  
وقضايا التركيب ص ٢٨٨ • (١٤٠٢) لأن الأكثر في الحال أن يكون مشتقا  
بغلاف التمييز فالأكثر فيه أن يكون جامدا • أنظر الأشعري ١٢٠/٢ •

(١٤٠٣) أنظر ص ٣٥٣ • (١٤٠٤) أنظر الصحاح مادة " حب " ١٥٥/١ •

واللسان مادة ( حب ) ٧٤٣/٢ •

(١٤٠٥) أنظر الصحاح مادة ( حب ) ١٥٥/١ • وابن يمين ١٣٨/٧ • ونسب ابن  
منظور هذا الرأي في اللسان إلى أبي عبيد قال ٧٤٣/٢ مادة " حب " • وقالوا :

وقوله : ( وفيه لفتتان ) •

الضمير الجور يحوط إلى حب • ولا يرجع إلى حبه • فمن فتح الحاء تركها على ما كانت عليه بعد تحكين الباء • ومن ضمها نقل الضمة من الباء إلى الحاء •

(١٤٥٦) (١٤٥٧)

قوله : ( وعليهما روى قول الشاعر : -

[ ٥٧ ] قَلَّتْ أَقْلُوهَا عَنْكُمْ بِحُزْنٍ بِهَا • وَعَسَّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تَقْتُلُ (١٤٥٨)

الشاهد فيه : أنه روى بفتح الحاء • وروى أيضا بضمها •

والضمير الضمى الجور في قوله : وعليهما يحوط إلى فتح الحاء وضمها • ويجوز أن يكون

(١٤٥٩)

طائعا إلى اللاتين • والباء في " بها " كالباء في كفى بالله •

(١٤١٥)

ومقتولة : نصب مسلي الحال •

• حَبَّ بفلان أي ما أحبه إلى • قال أبو عبيد : معناه : حَبَّ بفلان بضم الباء • ثم سكن وأدغم في الثانية •

(١٤٥٦) في الفصل ص ٢٧٥ " وعليها " بالضمير المفرد المؤنث • ولملح خطأ في النسخ •

(١٤٥٧) هو : الأخطل من قصيدة مدح بها خالد بن عبد الله بن أسيد بن أبي المصيص

بن أمية • وكان أحد أجواد العرب في الإسلام •

وقبله : - وجاءوا بهيمانية هي بعد ما • يحمل بها السائق الذئ وأسفل

أنظر الفضل ص ٢٧٥ •

(١٤٥٨) البيت من قصيدة من بحر الطويل واستشهد به على معنى • حب بضم الحاء وفتحها

للمدح • وجاء فاعلها بالباء الزائدة • فقوله : بها في موضع الرفع بحسب •

ومقتولة : مفعولة نصب على التمييز أو الحال •

والمعنى : يتحدث عن الخمر وضمها فحدثها بخرجها بالياء •

وانظر ابن عمير ١٢٩/٧ • ١٣٨ • ١٤١ • والفضل ص ٢٧٥ • والأشعري

٤٢/٣ • وشواهد المعنى ٤٢/٣ • وحاشية الصبان ٤٢/٣ •

(١٤٥٩) أي زائدة • والضمير في موضع رفع بحب •

(١٤١٥) ويجوز نصبها على التمييز • واستشهد بذلك صاحب الفضل •

أنظر الفضل ص ٢٧٥ • وشواهد المعنى ٤٢/٣ • وحاشية الصبان ٤٢/٣ •

قوله : ( وأصله حَبَبٌ ) يريد أن الأصل في حب على اللغتين جميعاً فَمَلَّ بفتح فاء الكلمة ،  
وضم منها . ( ١٤١١ )

واحتجوا على أن الأصل ذلك بوجهين : -

أولهما : أن اسم الفاعل منه حَبِيبٌ على زنة فَمِيلٌ ، وفَمَلَّ أكثر ما يجي فاعله  
على فَمِيل نحو شَرَفَ ، فهو شَرِيفٌ ، وظَرَفَ فهو ظَرِيفٌ ، ولَطَفَ فهو لَطِيفٌ .

وثانيهما : أنه حكى عن بعض العرب أنه نقل الضمة من الباء إلى الطاء فيما ذكرناه مسن  
الشمس . ( ١٤١٢ )

( ١٤١١ ) وله ابن يمشي مذهبا آخر في قول المصنف " وفيه لفتان " فقال : " وفيه  
لفتان حَبَبٌ وأَحَبُّ ، وأحبت أكثر في الاستعمال .

قال الله تعالى " قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحبكم الله " .  
فهذا من أحب ، وقال سبحانه " ها أنعم أولاً " تحبونهم ولا يحبونكم " وقال عليه  
السلام " من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه " وقال : أحب حببك هو ناسا .  
فأما حبيب فتعدد في الأصل ، ووزنه فَمَلَّ بفتح الميم قال الشاعر :  
فسوالله لولا تَصَرُّ ما حَبَبْتُهُ . . . ولو كان أدنى من عِيُونٍ ومَشْرِقٍ  
فإذا أريد به المدح نقل إلى فَمَلَّ على ما تقدم ، فنقول : حَبَّ زيد أي صار  
محبوبا ، ومنه قوله : وحَبَّ بها مقسولة حين تنقل .

فضم الفاء منه دليل على ما قلناه ، وكذلك قول الآخر هجرت فحبيب وحَبَّ من  
يتجنب " ثم ذكر رأى الفراء في حب ، وأن أصلها حَبَبٌ على وزن فَمَلَّ بضم  
الهمزة ككُرَّم ، واستدل بقولهم : حَبِيبٌ ، فَمِيلٌ بابه فَمَلَّ ، ثم قال :  
" والصواب ما ذكرناه ، لأنه قد جاء ضمها ، وفَمَلَّ لا يكون ضمها ، فأصل  
قولهم : حبيب فلا دليل عليه ، لأنه هنا مفعول فحبيب ، ومحبوب واحد ،  
فهو كجريح وقتيل بمعنى مجروح وقتول وحبيب من حَبَّ إذا أريد به المدح  
فاعمل كظريف .

أنظر ابن يمشي ١٣٨ / ٧ ، ١٣٩ .

( ١٤١٢ ) يقصده قول الشاعر :

فقلت اقتلوها عنكم بصراجهما . . . وعب بها مقسولة حين تنقل  
فأصل : حَبَّ : بضم الطاء ، وحَبِيبٌ ، فنقلت ضمة الباء إلى الحاء .

قولهم : ( وهو منه إلى اسم الإشارة ) •

اعلم أنك إذا أسندت الفعل الذي هو حب إلى اسم الإشارة • وهو ذا • صار مفعلة كقوله :  
وقد اختلف الفحويون فيه إلى ثلاثة أقوال : •

الأول : وسلكه أكثرهم : أن الخلب عليها الاسمية • لأن جانب الاسمية أقوى • (١٤١٣)

الثاني : أن الخلب الفعلية لأن الجزء الأول ضمها فعمل • والقوة للجزء • (١٤١٤)

الثالث : أنه لا خلب لواحد ضمها • وإنما هي جطة مركبة من فعل ماض • واسم هو الفاعل • (١٤١٥)

(١٤١٣) هذا ذهب إليه والمبرد وابن السراج والسيوطي • أنظر سيبويه ٢/١ • ٣٠ •

والتصريح ٩٩/٢ : ١٠٠ (ط - الحلبي) • والأشعري ٤٠/٣ •

(١٤١٤) وهذا رأى الأخفش • واستدل على ذلك بأن الجزء الأول أكثر حروفًا • واعترض

على هذه الاسمية بأنه يلزمه حذفه • تخالف الخبر والخبر عنه • ومن تعبير

ما ليس بهم • وهو المندرج وقولهم : لا تحبذ • فجاءوا لها بخارج •

أنظر التصريح ١٠٠/٢ (ط - الحلبي) •

(١٤١٥) هذا قول ابن درويش وابن برهان وابن خروف وابن كيسان وابن مالك • لأن

الأصل عدم التخيير • ولاقتضاهم على حب إذا حذف هذا • كقول :

فحبذا ربنا وحسبنا

أي : وحبذا ربنا • فحذف ذا • ولم يتخير المثنى • ولا يفعل ذلك لسمك

بضمها وإن صا وأخواته من المركبات التي تخير حكمها بالتركيب •

واستدل بدعي التركيب بأنفراد الإشارة • ويلزم الانفراد والتفكيك وباعتناع

الفصل •

أنظر تفصيل ذلك في ابن جني ١٣٩/٧ : ١٤١ •

والتصريح ٩٩/٢ : ١٠٠ (ط - الحلبي) • والأشعري

٤٠/٣ • واللسان مسادة (حبيب) ٢٤٤/٢ •

والهشيم ٨٨/٢ • ٨٩ •

قوله : ( إلا أنهما جريا بعد التركيب مجرى الأفعال التي لا تنفخ )

اعلم أن هذا جواب عن دخل مقدر .

بيان ذلك أنه لما ذكر أن أصل هذا فعل ضم إلى اسم قيل له : لو كان الأمر على ما ذكرته

لجاز أن يقال : بهذا يضم الحاء على لغة من قال قبل الإسناد حب بالضم (١٤١٦) ولجاز

أيضا تذكير الفعل وثانئته باظهار تذكير الفعل وثانئته . ولجاز أن يثنى الفاعل ويجمع .

فأجاب بأن هذا إنما لم يتغير بعد التركيب لأنه مجرى مجرى المثل فلزم طريقة واحدة .

واقنع تنفيذه . وإقامة غير " ذا " من أسماء الإشارة مقاصد (١٤١٧)

قوله : ( وهذا الاسم في مثل إيهام الضمير في نعم )

اعلم أن اسم الإشارة ، وهو " ذا " الذي هو فاعل حب ، والضمير في " نعم " كل واحد منهما

مبهم شائعا ، فنقول المصنف : ( وهذا الاسم ) : يريد بالاسم فاعل حب ، وهو " ذا " .

وقوله : ( في مثل ) يريد أنه مماثل في الإيهام للضمير نعم . (١٤١٨)

(١٤١٦) وهي لغة قالها الفراء .

(١٤١٧) وهذا رأى ابن مالك أيضا ، فهو قولهم في المثل " الصيف ضيقت اللبن " يقال لكل واحد .

وقال ابن كيسان : لأن المشار إليه صدر ضاف إلى المخصوص محذوف أي بهذا حسن هند ، وكذا الباقي .

ورده ابن الحلج بأنه لم ينطق به في وقت .

وقال الفارسي في الهندديات ، لأن ذا جنس شائع فالترحم فيه الأفراد كاعسل

نعم ومن الضمير . ولهذا يجمع التمييز ، فيقال : حسمذا زيد رجلا .

أنظر التصحيح ١٠٠/٢ ط - الحسلي

(١٤١٨) وأنظر ابن معين ١٤٢/٢ .

قوله : ( وَمِنْ شَمِّ فَسَّرَ بِمَا فَسَّرَ بِهِ ) •

اعلم أن هذا الكلام يضمن ثلاث ضمائين : •

الأول ضما : يرجع إلى هذا الاسم • وهو ذ •

والثاني ضما : يرجع إلى نعم •

والثالث : وهو الضمير المجزوء يعود إلى " صا " • والتقدير : ومن ثم فسروا إذا بصا

فَسَّرَ نَحْمَ بِهِ • وهو الفكسرة المنصوبة •

وقوله : ( وَمِنْ شَمِّ ) هنالك • ومن هناك • وهو للتجديد بفضلة هنا للتقريب • ( ١٤١٩ )

والمعنى : من أجل / اشتراكهما في الإيماء ففسر كل واحد من الاسمين بفكرة منصوبة عن ٢٩  
ظ

فقال : بهذا رجلا زيد • كما يقال : نعم رجلا زيد •

اعلم أن ذا يصدق على كل شيء مذكور • فإذا قلت : ذا لم يحلم من ذلك خصوصاً أشرت

إليه • وجاز أن يكون المشار إليه رجلاً أو امرأة أو فرساً أو حماراً إلى غير ذلك من أصناف

الموجود الحاضر عندك • فإذا قلت : رجلاً زال الإيهام • وتعين صنف المراد • وهكذا ( ١٤٢٥ )

الكلام في نعم رجلاً •

( ١٤١٩ ) وانظر اللسان مادة " شمم " ٥٥٨ / ١

( ١٤٢٥ ) وفي اللسان " وقال أبو الهيثم : ذا اسم كل مشار إليه يحاين يراه التكلم والمخاطب • قال : والاسم فيها الذال وحدها مفتوحة • وقالوا : الذال وحدها

هي الاسم المشار إليه • وهو اسم مهم لا يحرف ما هو حتى يفسر ما بعده •

كقولك : ذا الرجل • ذا الفرس • فهذا تفسير ذ • ووقعه وخفضه سوا •

قال : وجعلوا فتحه الذال فرقاً بين التذكير والتأنيث • كما قالوا : ذا أخوك

وقالوا ذي أختك • فكسروا الذال في الأُنثى وذاة في مسح فتحة الذال فس

المذكور أُنثى • ومع كسرتها للأُنثى يا • كما قالوا : أنت • وأنت •

انظر اللسان مادة " ذا " ١٤٢١ / ٣ وط بعدهما •

قوله : ( غير أن الظاهر قُضِيَ على المضمر بأن استغنوا عنه عن الفسر قيل :

حبذا زيدا • ولم يقولوا : نعم زيدا ) •

اعلم أن مراده بالظاهر فاعل حَبَّ • وهو ذا • وقوله : قُضِيَ بضم الفاء على البناء للضمير •

ويان ما ذكره وتوجهه أنه لما ادعى أولاً أن فاعل حَبَّ • ضمير نسم متساويان في الإبهام • وفي كون كل واحد منهما مفسراً بنكرة منصوبة قال بعده : وهما إن تساويا من هذين الوجهين • فقد افتراضاً عن وجه واحد • وهو أنه يجوز حذف المصير في حبذا • ومنع حذفه في نعم المفضضة للضمير • فتقول في حبذا رجلاً زيدا : حبذا زيدا • وحذف النكرة المصيرة • وهما : رجلاً •

وإن قلت : نعم رجلاً زيدا • اقتنع أن حذف رجلاً • وتقول : نعم زيدا • فهذا هو الفرق بين ذا • وضمير نعم • (١٤٢٢)

قوله : ( ولأنه كان لا يُفصل المخصوص عن الفاعل في نعم • ويفصل في حبذا ) • اعلم أنه لما ادعى أن اسم الإشارة قُضِيَ على ضمير بها ذكره من الاستغناء عن النكرة المصيرة فسر هذه الدعوى بوجهين : -

الأول : من حيث النقل • وهو أن العرب قالت : حبذا زيدا • ولم تقبل : نعم زيدا • الثاني : من حيث المعنى • وذلك أن حذف المصير من نعم يقتضي إلى الاشتباه • والتماس اسم الفاعل باسم المندرج • وهذا الاشتباه والالتماس متسلف في حبذا عند حذف المصير •

بيان ذلك أنك إذا قلت : نعم رجلاً الفلام • لم يقع شك في أن الفلام هو المخصوص بالمدح • فإذا حذف النكرة المصيرة • وهى رجلاً قلت : نعم الفلام • وحينئذ يقتضيه الالتماس • لأن الفلام اسم جنس فيحتل أن يكون الفلام فاعل نعم • وحينئذ لا يكون فسر نعم ضمير ويحصل أن يكون الفلام هو الاسم المخصوص • ويكون فاعل نعم ضميراً فمسمياً ولا كذلك • فإنك إذا قلت : حبذا رجلاً الفلام • ثم حذف رجلاً • قلت : حبذا الفلام • لأن الفلام هو المخصوص بالمدح من غير شك وتردد • ولا يجوز أن يكون فاعل حسب •

لأن ذا هو الفاعل • وهو ظاهر في اللفظ فاقنع مع ظهور الفاعل التردد في الغلام بمعنى  
كونه هو المخصوص •

والمراد من قوله : ( لا ينفصل ) أي لا يتصور على الوجه الذي بينه •

قال عبد القاهر : إنه وقع بعد هذا معرفة ونكرة كانت المعرفة مرفوعة والنكرة منصوبة •  
قوله : هذا رجلا زيدا •

وأن وقع بعده اسم واحد • فهو مرفوع لا محالة معرفة كان أو نكرة تقول هذا زيد • وهذا  
رجل رأيت • ولا بد في النكرة من أن تكون مخصصة كما ذكرناه • (١٤٢٣)

فإن قلت : بطاذا ترتفع المعرفة في قولك : هذا زيد رجلا • وعلى أي شيء تنصب النكرة •  
قلت : للمرفوع أوجه خمسة :-

الأول : أن تجعل هذا مبتدأ • وزيد خبره • (١٤٢٤)

الثاني : أن تجعل ذا مرفوعا • وب "هب" ارتفاع الفاعل بفعله • وتجعل زيدا هذا مفعلا •

الثالث : أن تجعل زيد خبر مبتدأ محذوف • كأنه لما قال : هذا قيل : من هو • فقيل :  
زيد أي هو زيد •

(١٤٢٣) لأن هذا تفهيم المصداق العام • ومخصوصها بعد هذا العام •

فإن قلت : هذا زيد رجلا • فأنت تعني أن المصداق زيد من جنس

الرجال • ولا تقول : هذا رجل • لأن تخصيص النكرة • لأن كلا

من هذا • والنكرة يفسد المصوم • فيحتاج إلى ما يخصص

هذا المصوم فتقول : هذا رجلا رأيت •

وانظر المختصر لعبد القاهر ٣٦٣/١ وما بعدها

(١٤٢٤) هذا ذهب سيبويه وأكثر النحاة لأن هذا بعد التركيب ظهت عليها

الاسمية فهي مبتدأ والاسم بعدها خبر •

انظر المختصر ١٤٥/٢ •



الرابع : أن تجعل "زيد" متقدماً ، وهذا خبر مقدم .  
 الخامس : أن تكون ذات زائدة ، ويرتفع "زيد" بـ "ب" ، "حب" ، فيمكن قاصلاً  
 له .

وأما انتصاب النكرة فعلى التمييز أو الحال .  
 ونقل عنه المجيد قولاً ثالثاً فقال : ذهب بعض النحويين إلى أن اسمه إن كان  
 الاسم جامداً كان منصوباً على التمييز كقولك : هذا زيد رجلاً ، وإن كان  
 مشتقاً فهو منصوب على الحال نحو قولك : هذا زيد وأكهنه .  
 (١٤٢٥)

(١٤٢٥) وانظر الأسماء ٤٢/٢ ، ٤٣ .

(١٤٢٦)

الصنف المباشر من أصناف الفعل : فعلا التمجيد .

التفسير : وتصدده بأربعة أحوال :-

المبحث الأول : قالوا : التمجيد لفظ يأتي في كلامهم لما يراد به المبالغة في الوصف . وذلك

أن يكثر فعل من فاعله . أو يكثر صفة من ذي وصف فهضوا صيغة التمجيد أصلا للسامع  
(١٤٢٧)

بزيادة ذلك الوصف في التمجيد منه على المجهول في أمثلة

وكذلك لزم لفظ التمجيد حقيقة واحدة . ولم يتصرف غيره من الأفعال لهدل على  
(١٤٢٨)

التمجيد . ولو لا ذلك لكان كسائر الأفعال . ولأنه يحسن فيه قولك : صدق أو كذب .

(١٤٢٦) قال : فعلا التمجيد بلفظ التشبيه . والتمجيد بمعنى واحد . لأنه يكون

بلفظين : أحدهما : صا أفعله . والثاني : أفعل به . وهما الصفتان

القاسمتان .

أنظر ابن يعيش ١٤٢/٢ . والتصحيح ٨٦/٢ (ط - الحلبي) . والأشعرى ١٧/٣

(١٤٢٧) وعرفه ابن يعيش بقوله : " أعلم أن التمجيد معنى يحصل منه التمجيد عند

مشاهدة صا بجعل سببه . ويقبل في المادة وجود مثله . وذلك الحسن

كالحسن والحسنة .

وعرفه السهول بقوله : " هو استعظام فائدة في وصف الفاعل غنى صبيها

وخرج بها التمجيد منه عن نظامه . أو قل نظيره قاله ابن منظور .

وعرفه الأشعرى بقوله : " هو استعظام فعل فاعل ظاهر الصفة بالتمسك

كثيرة .

وعرفه الهلالي بقوله : " أفعال يحدث في النفس الشعور بالتمسك

بجعل سببه .

قال الصبان : " ومن ثم قيل : إذا ظهر السبب بطل التمجيد .

أنظر ابن يعيش ١٤٢/٢ . والتصحيح ٨٦/٢ (ط - الحلبي) . والأشعرى

١٦/٣ . وحاشية الصبان ١٦/٣ .

(١٤٢٨) في الأصل ( لـ )

(١٤٢٩) وقال سيبويه ٣٧/١ : " يتأوه أبدا من فعل وفعل وفعل وفعل . هذا لأنهم

لم يبدوا أن يتصرف . فجعلوا له مثلا واحدا يجرى عليه . فشه هذا بما ليس

من الفعل نهولات وما . وإن كان من حسن وكرم وأعطى . كما قالوا آجدل فجعلوا

أصلا . وإن كان من الجدال وأجرى مجرى أفكسل .

وقال أبو سعيد : إن التعجب من الشيء لا بد وأن يكون زائدا في معنى ما تعجب منه على غيره نادرا في بابيه لأن فيه تفجيلا • ولا يجوز أن يقال لزيد إذا كان في أول مراتب الحسن :

(١٤٣٠)

ما أحسن زيدا لأنه لا يتفصيل فيه •

وهو ضيق من بنات الثلاث • إما إلى أقمل • وإما إلى أقمل به • ومعنى على الوقف لأنه على لفظ الأمر •

فأما الأول : وهو أقمل • فلا بد من أن يلزمه "ما" • تقول : ما أحسن زيدا • ومسا

(١٤٣١)

أجمل بكسرا •

(١٤٣٠) أنظر شرح السيرافي ٤٤١/١ • والقصد للجرجاني ٣٧٣/١ •

(١٤٣١) و"ما" هذه تعجبه أجتمعا على اسمتها • لأن في أحسن ضميرا يعود

عليها • والضحية لا يعود إلا على الأسماء • وأجتمعا أيضا على أنها

مستندة • لأنها مجردة عن المواصل اللفظية • وروى عن الكسائي أنها لا موضح

لها من الإعراب • وهذا شأن لا يقدح في الإحصاء • واختلف النحاة في معناها :

ذهب جمهور البصريين إلى أنها نكرة خاصة بمعنى شيء • واعتدوا بها لتضمنها

معنى التعجب • والجملة الفعلية بعدها في موضع رفع خبر • وذهب الأخفش إلى

أنها معرفة ناقصة • أي موصولة بمعنى الذي والجملة بعدها صلة لها • فلا

موضع لها من الإعراب • أو نكرة ناقصة أي موصوفة بمعنى شيء • وما بعدها

من الجملة الفعلية صفة لها وخبر المبتدأ على القولين صمد وف وجوبا •

والقدرة : الذي • أو شيء • أحسن زيدا شيء عظيم • وذهب الفراء وابن درست

إلى أن "ما" استقبالية • ونسب إلى الكوفيين •

وخص النحاة التعجب بـ "ما" دون غيرها من الأسماء • قيل لإيهامها والشيء

إذا أهتم كان أفصح لصحته • وكانت النفس مشوقة إليه لا احتضاله أمورا •

والصواب ما قاله البصريون • فهي نكرة تامة مبهمة • كما قالوا : شيء جاء بك

أي ما جاء بك إلا شيء • ونحو قوله تعالى "فَنِعِمَّا هِيَ" أي نعم شيئا هي • فلما

أريد الإيهام جعلت بخير صلة ولا صفة إذ لو وصفت • أو وصلت لكان الأمر معلوما •

وأنظر تفصيل ذلك في :

الإنصاف ١٦٦/١ وما بعدها (الصائلة ١٥) • وابن جني ١٤٢/٧ • ١٤٣ •

والتصحيح ٨٦/٢ • ٨٢ (طه الحلبي) • والأشعري ١٧/٣ • ١٨ • والهمص

• ٩٥/٢

وتقول : يا هذا أَكْرَمُ بَرِيدٍ ، فيكون لفظه لفظ الأمر في قطع الفهم وإسكان آخره ، ومحمنا  
(١٤٣٢)

عنه الجمهور على خلاف الأمر كما سطرته .  
البحث الثاني : اتفقوا على أن أَحْسَنَ في قولك : يا هذا أَحْسَنُ بَرِيدٍ فعل واختلفوا فيه  
في قولك صبا أَحْسَنَ زَيْدًا :-

(١٤٣٣)  
فذهب أهل البصرة إلى أنه فعل صاخر ، وقال أهل الكوفة أنه اسم مفعول واحتج  
القاظون بأنه فعل بأوجه ثلاثة :-

أولها : أنه ينصب الممارف والفكرات ، وأقول إذا / كان اسما إنما ينصب النكرات  
خاصة على الضمير نحو أَكْبَرُ فُلِكَ مَيْلًا ، وَأَوْفَرُ فُلِكَ مَيْلًا .

وثانيها : أنه مفتوح الآخر ، وذلك يدل على أنه فعل ، ولأنه لو كان اسما لوجب  
أن يكون مرفوعا لقومته خبرا .

وثالثها : أنه إذا وصل بهاء الضمير ، فإن نون الوقاية تصحبه ، نحو : ما أَحْسَنَ  
وهذه النون إنما تصحب الضمير في الفعل خاصة للقيمة من الكسر في نحو : أَكْرَمَنِي ، وَأَعْلَانِي  
(١٤٣٤)

ولا تدخل الاسم في نحو : فَلَاحِشٍ وَصَاحِشٍ ، وحجة الكوفيين أيضا من ثلاثة أوجه هي :-  
عدم تصرفه ، وصحة تصغيره ، وأنه لا يعمل بعمل يصح في نحو : ما أَقْوَمَ ، وما أَبْيَضَ  
(١٤٣٥)

ولو كان فعلا لوجب أن يعمل كما عمل في نحو : أقام وأباع إذا عرضه على البيع  
والجواب مما ذكره :-

أما عدم التصرف ، فلأنهم لم يضموا حرفا يدل عليه التصرف صحة

(١٤٣٦) أنظر ص ٦٧ + ٦٨

(١٤٣٣) أنظر تفصيل ذلك في الانصاف ١/ ٢١٦ وما بعده (المسألة ١٥) .

(١٤٣٤) وما جاء فيه دخول نون الوقاية على الاسم أو الحرف ، فهو شأن لا يقاس

عليه ، أنظر ابن يحيى ١٤٣/ ٧ ، وحاشية الصبان ١٨/ ٣ .

(١٤٣٥) فنقول في التعجب : ما أَقْوَمَ ، وما أَبْيَضَ ، فتصح عنده ، وهما

التصحيح إنما يكون في الاسماء نحو : زَيْدٌ أَقْوَمُ من عمرو ، وأبيض منه ولو كان

فعلا لأعرب عنه بقلبها ألفا نحو أَسَامَ وأَسَاعَ .

وانظر الانصاف ١/ ٢٦٦ (المسألة ١٥) ، وابن يحيى ١٤٣/ ٧ .

(1857)

واحدة لهكون وليلا على المعنى الذى راموه

قال عبد الجهد : إنما لم يتصرف هـ لأن صفة المضارع تصلح للحال والاستقبال والتعجب  
 إنما يكون فيما هو للحال هـ أو كان فيما مضى هـ ولا يكون التعجب مما لم يقع هـ فلما  
 كان المضارع يصلح للحال والاستقبال كونهما أن يتصرفوا إلى صيغة تحصل المستقبل الذي  
 لا يقع التعجب منه هـ

وأما صحة تصغيره في بعض الصور ، فلمشا بهتمه الأسماء في لزومه طريقته  
(١٤٣٧)

(1437)

واحدة وحملها له على باب أنفل الذي للتفضيل واليه الفسحة •

قال أبو البركات: إن التصغير هنا لفظي • والصواب به تصغير المصدر لا تصغير الفعل • لأن هذا الفعل لما منع من التصرف • ولم يولد له • كان ذلك هو هذا الفعل ذكرا لصدوره • فلما أرادوا تصغير المصدر صفوه بتصغير فعله • لأنه يقوم مقامه ويدل عليه • فالتصغير في اللفظ لفعل المصجب • وهو في الحقيقة لصدوره • (١٤٣٨)

(1834)

عليه ، فالنصفي في اللفظ لقول النجيب : وهو في الحقيقة لمصدره .

البحث الثالث: أن التعجب لا يكون إلا في الأفعال التي على ثلاث أحرف نحو: حَسَنَ •  
وَدَهَبَ • فَإِنْ زَادَ عَلَى ثَلَاثِ أَحْرَفِ نَحْوُ: انْطَلَقَ واستخرج والقدر وقع التعجب على الصدر •  
فنقول: ما أحسن انطلاقه وما أهدى استخراجه • وما أعجب اقتضاده •

فتقول : ما أحسن الخطابه وما أشد استخراجہ وما أعجب اقتضاده .

(١٤٣٦) وأضاف ابن محسن وجهاً ثانياً في الرد على الكوفيين في عدم التصرف ١٤٣٧/٢.

١٤٤ " ووجه ثان أن المضارع يحتمل زمانين الحال والاستقبال والتعجب

انصا يكون معا هو زوجون مشاهد

والصاغ قد تعجب منه • لأنه شق قد وجد • وقد يتصل آخره بأول الحال  
ولذلك جاز أن يقع حالا إن اقترن به • فلو استعمل لفظ الصاغ لم يحصل  
التعجب مما وقع من الصاغين • فمصدر اليقين شكا \*

التمجيد مما وقع من الزمانين • فمخير الحنين شكا •

(١٤٣٧) وحكم بعض النحاة على ما جاء مصنفنا منه بالشذوذ على قول الشاعر :-

يَا مَا أَصْلَحَ غَيْرُنَا شَدَقْنَا ۝ من هو لَسَائِكُن الضَّالِّ وَالشَّامِرِ

أنظر حاشية الصهان ١٨/٢ • وشرح الشواهد للعيني ١٨/٣ •

(١٤٣٨) ونص كلام: أي البركات في الإنصاف " والتصغير اللاحق فعل الضمجب إنصافا

يتناولوه لفظاً لا معنى من حيث كان موجهاً إلى الصدر ، وإنما رفضوا ذلك كسر  
الصدرها هنا لأن الفعل إذا أزيل عن التصرف لا يؤكده بذكر الصدر ، لأنفسه  
خرج عن صلب الأعمال ، فسلموا ورفضوا الصدر ، وأثروا تصحيحه ففسروا

الفعل لفظاً • وجهوا الضمير إلى المصدر • أنظر الإيضاح ١٣٦/٥ •

ولا تقول : ما أطلقه ، وما أخرجه ، وما أقدره ، وإنما تقدر من قدر : ما أقدره ،  
ومن خرج : ما أخرجه .

وإن أردت أفعل به قلت : أشدد باستخراجه ، وأحسن بانطلاقه والألوان والمحبوب  
بهذه المفردة تثول في أسود ، وأحمر ، وحول وزرق ، وصم : ما أشد أسودانه ، ومما  
أشد أحمراره أو سواده وحمرته . (١٤٣٩)  
تقول : ما أسود ، وما أحمر ، وما أبيض ، وما أعور ، وكذلك جميع الألوان  
(١٤٤٥)  
والمحبوب .

وقد بينا فيما تقدم أن أفعل من كذا بمنزلة فعل التمجيد فيها ذكواته . (١٤٤١)  
قال عبد القاهر : ما أفعل ، وأفعل به ، وأفعل منه كذا هذه الثلاث أخوات ، فكسل  
موضع جاز فيه أحدهما جاز فيه الآخرين ، وكسل موضع لم يجز فيه أحدهما  
(١٤٤٢)  
لم يجز فيه الآخرين .

البحث الرابع : أن فعل صالم يسم فاعله بمنزلة الألوان والمحبوب في امتناعه من التمجيد ،  
فلا يقال في : ضرب زيد : ما أضربه ، ولا زيد أضرب من عمرو ، بمعنى أن الضرب  
الذي وقع عليه أشد .

وإنما يقال : ما أشد ضربك زيداً ، أو ضرب زيد ، أو ما أشد ضرب زيد . (١٤٤٤)

(١٤٣٩) لأن صدر خير وسود الثلاث الدال على لون : مواداً وحصرة .  
أنظر أوضح المسالك ص ١٥١ وما بعدها .  
(١٤٤٥) فإن أردت بقولك : ما أحمره ، الهلابة جاز ، وكذلك أن أردت بقولك :  
ما أبيضه ، وما أصفوه كثرة البيض والصفير جاز ، إذا قلت : ما أسوده ،  
وأردت السود أي الميابة جاز . أنظر ابن حميش ١٤٥/٧ ، ١٤٦ .  
(١٤٤١) يقصد بذلك اتفاق أفعل التفضيل وفعل التمجيد في شروط الصياغة . أنظر تفصيل  
هذه الشروط في الورقة (٢٣٩ ط ٢٤٠ و) من الكتاب وأنظر ابن حميش  
١٤٤١/٧ .

(١٤٤٢) أنظر القصد ٢٨٢/١ ، ٢٨٣ .

(١٤٤٣) في الأصل (يضرب) .

(١٤٤٤) في الأصل (زيد) .

وَضَرَبَ زَيْدٌ أَشَدَّ مِنْ ضَرْبِ عَمْرٍو • وَنَحْوُ ذَلِكَ وَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ فِي أَعْمَالٍ قَالُوا : نَفْسِي  
رُهِيتُ مَا أَرْهَاهُ • وَفِي جَنٍّ مَا أَجْنَسُهُ • وَفِي حُمِدٍ مَا أَحْصَدُهُ • وَفِي شَيْءٍ مَا أَشْهَرُهُ •  
وَفِي قَرْفٍ مَا أَعْرَفُهُ • وَهَذَا أَرْهَى مِنْ هَذَا • وَأَحْمَدُ وَأَشْهَرُ وَأَعْرَفُ •

قال الشاعر :

[ ٥٨ ] وَمَا قَامَ ضَاغِثٌ فِي قَلْبِي • • • فَنُطِقُ إِلَّا بِالَّذِي هُوَ أَعْلَمُ (١٤٤٦)

وكذلك قولهم : مَا أَحْبَبَهُ إِلَى النَّاسِ • هُوَ مِنْ حَبٍّ • وَتَقُولُ : هَذَا أَحَبُّ مِنْ هَذَا • وَلَا يَحْتَصِرُ  
ذَلِكَ فِي كَسَلٍ فَعَلٍ بَلْ يَكُونُ فِي الْغَالِبِ حَيْثُ يَكُونُ الْفَعْلُ لِلْمَقُولِ بِصَمْنَى فَعَلِ الْفَاعِلِ مِثْلُ :  
شَيْءُهُ رُهِيتُ إِلَّا تَسْرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : شَيْءٌ زَيْدٌ كَانَ بِصَمْنَى اشتهر في أَنَّكَ لَا تَقْصِدُ أَنْ  
تَجْعَلَ زَيْدًا مَقْمُولًا وَإِنَّمَا تَرِيدُ وَقَوْلُ الشَّهْرَةِ عَلَيْهِ • وَلَسْتَ تَرِيدُ أَنَّ إِنْسَانًا طَافَ بِهِ النَّاسُ  
حَتَّى اشتهر • كَمَا تَرِيدُ فِي قَوْلِكَ : ضَرَبَ زَيْدٌ أَنَّ إِنْسَانًا أَوْقَعَ الضَّرْبَ لَا مَحَالَةَ عَلَيْهِ • وَكَذَلِكَ  
رُهِيتُ زَيْدٌ بِصَفَرَةٍ ضَلَفَ (١٤٤٧) وَمَا أَحْصَدَهُ • وَمَا أَعْرَفَهُ بِصَفَرَةٍ صَارَ مَحْمُودًا • وَصَمْنَى  
(١٤٤٨)  
مَعْرُوفًا •

قوله : ( هَذَا نَحْوُ قَوْلِكَ : مَا أَكْرَمَ زَيْدًا • وَأَكْرَمَ بِهِ )

اعلم أن التمجيد لهم مخصوصا بهذه الألفاظ

قال : صاحب المشرق : للتمجيد ألفاظ تدل على • ويختص بها في الغالب هذان البناءان •

(١٤٤٥) وانظر القصد لعبد القاهر ٢٨٣/١ • والتصحیح ١٢/٢ (ظ - الحطبي) •

والأشعري ٢٢/٣ •

(١٤٤٦) قائله الفرزدق من قصيدة في بحر الطويل واستشهد به الفارسي على معنى • أفعل

من عَرَفَ الصَّحْنَى لِلْجَهْلِ وَهُوَ قَلِيلٌ • يتوقف فيه على مَا سَجَّعَ مِنَ الضَّرْبِ •

واستشهد به سيهويه على نصب ( فَنُطِقُ ) على الجواب ولا عجرة به حصول

الا • وروايته في سيبويه وغيره : إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَعْرَفُ • وروى الشطرس

الأول : وَمَا قَامَ ضَاغِثٌ قَائِلٌ • والندى : مجلس القوم وضد شتم

وانظر ديوان الفرزدق ص ٥٦١ • وسيهويه ٤٢٥/١ • والقصد ٣٨٥/١ •

والخزانة ٦٠٧/٣ • والأشعري ٣٠٤/٣ • وشواهد المصنف ٣٠٤/٣ •

(١٤٤٧) الصَّيْلُفُ : مجاوزة القدر في الظرف والبراعة • والادعاء فوق ذلك تكبرا •

أنظر اللسان مادة " صلف " ٢٤٨٣/٤ • وما يحدها •

(١٤٤٨) وانظر القصد ٣١٣/١ • والتصحیح ١٢/٢ (ظ - الحطبي) والأشعري ٢٢/٣ •

قال الله تعالى : \* فما أصبرهم على النار \* (١٤٤٩) وقال تعالى : \* أسمع بهم وأبصر \* (١٤٥٥)

وسياتيك البحث في كل واحد منهما مفصلاً في صفته ، وفي إعرابه .

قوله : ( ولا يَنْتَهِيانِ إِلَّا مَا يُنْتَهَى مِنْهُ أَفْصَلُ التَّنْضِيلِ ) .

اعلم أن ما أفعله في التمجيد ، وأفعل مثله في التفضيل كلاهما من واحد ، كما يوناه (١٤٥١)

في البحث الثالث

قال أبو البركات : إنما جعل فعل التمجيد مثقولا من الثلاثي دون غيره لوجهين :-

الأول : أن الأفعال على ضروب : ثلاثي ، ورباعي ، فجاز نقل الثلاثي إلى

رباعي ، لأنه نقل من أصل إلى أصل ، وانفتح نقل الرباعي إلى الخماسي ، لأنك

تنقله من أصل إلى غير أصل ، لأن الخماسي ليس بأصل في الأفعال .

الثاني : أن الثلاثي أخف من غيره ، فاحصل زيادة الهمزة ، وما زاد عليه ثقيل ،

فلم يحصل الزيادة ، وإنما كانت الهمزة أولى بالزيادة لأنها أقرب إلى الألف وحسوف

الصوت واللين / أولى بالزيادة ، ولما كانت الألف أحق بالزيادة ، لأنها أخف ، <sup>٢٩٩</sup>

وكان الابتداء بها مستحذرا ، والتمهيد الابتداء بالحرف الساكن عند الأكثروا فاصوا الهمزة

(١٤٥٢)

مقامها لأنها أقرب إلى الألف

قوله : ( ويتوصل إلى التمجيد ما لا يجوز بناؤه مما منه يصل ما يتوصل به إلى

التفضيل ) .

اعلم أن هذا الكلام جواب عن سؤال قد ر

بهمان ذلك : أنه لما شرط في الفعل المثقول عنه أن يكون ثلاثيا فغيره مما ليس

بثلثي ، ولا عيب ، قيل له : فكيف السبيل إلى التمجيد من الفعل الرباعي ، وغيره من

غيره الثلاثي ، ومن أفعال المصوب والألوان وان كانت ثلاثة مجردة ؟

(١٤٤٩) سورة البقرة الآية ١٧٥ . وانظر المختضب ١٨٣/٤ ، والكشاف ٣٢٩/١ .

(١٤٥٥) سورة مريم الآية ٣٨ . وانظر الكشاف ٥٠٩/٢ .

(١٤٥١) أنظر ص

(١٤٥٢) وأجاز ابن درمشويه الابتداء بالساكن ، وألف كتابا سماه كتاب جواز الابتداء

بالحرف الساكن . أنظر ص

(١٤٥٣) أنظر أسرار الموجهة ص ١٥٦ ، ١٥٧ ( رسالة ) .



فأجاب بأنه يتوصل إلى ذلك بما ذكره في أقبل منك • وهو أن يصاغ أقبل مما يصاغ منه  
ثم يحذف مصداقها على الوجه الذي تقدم •

نحوه : ( إلا ما شذ من نحو : ما أملاه • وما أولاه للمصروف )

اعلم أن الصنف لما شذ في الفعل الذي يحمل منه أقبل في التعجب أن يكون ثلاثياً  
مجرداً • كان ما صيغ من الأفعال الضيدة شاذاً على خلاف القياس • وهو خلاف ما ذهب  
إليه • فإنه قال في كتابه : وماؤه أبداً من قَمَل • وقَمِلَ وقَمَلٌ [ وأقبل ] (١٤٥٤)  
فجعل أقبل الهاء من أقمل قياساً غير شاذ • (١٤٥٥)

قال أبو سعيد : تقول : ما أعطى زيد • وأصله أعطى • والهمزة التي في أعطى قبل  
التمجيد زائدة • لأنه من صلا يمدوا إذا تناولوا هذه الهمزة الزائدة • فصار صلا •  
(١٤٥٦)  
ثم زاده الهمزة التي للتعجب •

وقال ابن السراج : هو على حذف الزوائد • لأن الأصل عطلا يمدوا إذا تناولوا • وأعطى  
غيره إذا تناولوا • وكذا لك وللي • وأولى غميره • (١٤٥٧)

قال الخضرى : وأجاز سيده التعجب من الفعل الرباعى بالهمزة قياساً نحو أكرم • وأعطى  
وأعلم • وأخرج • وأولى لكثرة جيرانه في كلامهم • مجرى ما أعطى للدهم • وأولاهم  
للمصروف • وأناه للدينار • وما أشبهه من أضاع • هذه الهمزة • ورد إلى قَمَل ثم  
تعجب • فلم يكن فيه كثير عمل • ثم دخلت همزة التعجب • فكان اللام يفتخِر • (١٤٥٨)

(١٤٥٤) نقص في الأصل • أنظر سيده ٣٧/١ •

(١٤٥٥) وانظر تفصيل المسألة في : المختضب ١٨٥/٤ وما بعدها • وابن عمير  
١٤٤/٧ • وشرح الكافية للرشى ٢٨٦/٢ • والتصحيح ٩١/٢ ط •

الطبرى • والأشعرى ٢١/٣ • ٢٢ •

(١٤٥٦) أنظر شرح الميراثى ٤٤٧/١ • (١٤٥٧) أنظر أصول ابن السراج ٥٨/١ (رسالة)

وقال في التصحيح " وذهب ابن السراج وطائفة إلى الجواز لأنهم أجروا مجرى  
الثلاثى مجرد من الزوائد لا مجرى الضيد • بدليل قولهم في الوصف ضه : تَقِيَقْ  
وَمَطِيَقْ • وتفسير " أنظر التصحيح ٩١/٢ (ط • الطبرى )

(١٤٥٨) وذهب ابن عمير إلى أن التعجب من فعل قياس مطرد • ومن أقبل صمغ لا

يجاوز ما ورد عن العرب • ونسب ذلك لسيده وكلام سيده صريح في جواز  
مجهله من أقبل قياساً هللدا قال " وماؤه أبداً من قَمَل وقَمِلَ وقَمَلٌ وأقبل • • •

وهذه الأقوال متقاربة .

قوله : ( ما أشهاها ) مطوف على ما قبله ، وهو قوله : ( من نحو ما أعطاه )

قوله : ( نحو ما أشهاها ، وما أمقته ) .

اعلم أن المعنى : ما أشد كونها مشتهاة ، وما أشد كونه مسقوتا ، وإنما يبرزه ، وفصله عما قبله ، لأن جهة الشذوذ مختلفة ، لأنها في الأول من جهة كون الفعل زائدا على ثلاثة أحرف ، وفي الثاني من جهة أن الصاعضة فعل مالم يسم فاعله ، وقد عرفت في البحث الرابع أنه يستزله الألوان والحيوب في امتناعه من التعجب ، والقياس أن يكون من القائل لأنسك تقول : شهييت الطعام ، ومقت الرجس . ( ١٤٥٩ )

قوله : ( وذكر سيبويه أنهم لا يقولون : ما أقيه استغناء عنه بما أكثر قائلته ) ( ١٤٦٠ )

قال الجوهري : تقول : قال الرجل يقييل قيلولته إذا نام وقت القائلة ، وهو وقت الظهيرة ، وما أكثر قائلته أي ما أكثر نومه ولا يقال : ما أقيهله . ( ١٤٦١ )

إذا عرفت هذا فصيغة قال فعل ثلاثي ، وليس بليون ولا عيب والقياس أن يستقيم بناء فعل التعجب منه ، فيقال : ما أقيهله كما يقال من صرط أصبره ، إلا أنهم لما كانوا قد استعملوا بناء آخر يفيد هذا المعنى ، وشاع فيها بينهم ، وكثر دوائره على المستعملين استغنوا به عن استعمال البناء الذي يقتضيه القياس ، وهو ما أقيهله .

ونذهب الأخفش إلى جواز قياسه في كل فعل ثلاثي دخلت فيه زوائد كاستفعل ، وأفعل وانفعل ، لأن أصلها ثلاثة أحرف ، وقاسه على ما أعطاه ، وما أولاه ، وتابعه في ذلك أبو المياض المبرد ، ونذهب ابن خروف وجماعة إلى المنع ، لأن الحلة التي من أجلها امتنع بناء هـ من المزيد غير الجارى مجرى المجرى موجودة هنا ، وهي عدم الهنسية وحذف زوائدها لغير موجب مع وجود الخنى من ذلك بأشد وأشد ، ونحوه هـ . أنظر سيبويه ٣٧/١ ، وابن عيسى ١٤٤/٢ ، ١٤٥ ، والتصحيح ٩١/٢ ( ط - الطبى )

( ١٤٥٩ ) وأنظر سيبويه ٢٥٢/٢ ، وشرح السيراني ١٦٥/٦ ( رسالة )

( ١٤٦٠ ) قال سيبويه " ولا يقولون في قال يقييل : ما أقيهله ، واستغنوا بما أكثر قائلته ، وما أنومه في ساعة كذا وكذا ، كما قالوا : تركت ، ولم يقولوا : وقد عست " .

أنظر سيبويه ٢٥١/٢

( ١٤٦١ ) أنظر الصحاح مادة ( قيل ) ١٨٠٨/٥ ، واللسان مادة ( قيسل )

٢٧٦٦/٥ وما بعده هـ

قوله : ( كما استغنوا بتركك عن وذرت ) •

اعلم أن قولك : يَهْذِرُ مَهْذَرًا : يتركه ، والقياس أن يقال في ماضيه وَذَرْتُ ، إلا أنه لما

(١٤٦٢)

كثر استعمالهم تركت في الماضي أغنى بذلك عن قولهم : وَذَرْتُ •

قوله : ( ومعنى ما أكرم زيدا : شيء جعله كرها ) •

اعلم أن الكلام في فعلى التمجيد يتعلق بطرفين :-

أحدهما : بالمسمى •

والثاني : باللامسراب •

الطرف الأول : فنى معنسا موصيا :

فقال ابن السراج : إذا قلت : ما أحسن زيدا • كأنك قلت : شيء حسن زيدا • ولم

تذكر أن الذى حسنه شيء بعينه • فلذلك لو صحت أن تكون مبهمة غير مخصوصة • كما

قالوا : شيء جاء بك • أى صا جاء بك الا شيء • كما قالوا : شرأ أمرؤ أناب • أى

صا أمره الا شر فلما كان الأمر مجهولا جمعت " ما " امما عاما بخير صلة • ولو

(١٤٦٣)

وصلت لكان الأمر مملوصا •

(١٤٦٢) وفى اللسان • يقال : " تَزَرَّدَا • ورعنا • ولا يقال : وذرنه ولا ودعنه •

وأما فى النجاء فيقال : يَهْذِرُ وَيَهْذَرُهُ • وأصله وذروه يقال ويهضمه

يمسه • ولا يقال : واذر ولا وادج ولكن تركه فأنسا تشارك •

أنظر اللسان صادة " وذر " ٤٨٥٥/٦ •

(١٤٦٣) أنظر أصول ابن السراج ٥٧/١ ( رسالة ) • والمختصم لحيد القاهر

٣٧٤/١ • ٣٧٥

وقال الخليل : " ما بمنزلة شيء " كأنك قلت : شيء أحسن زينة هذا ، ومحمدي  
 أحسن أي حسنه ، وأصاوه إلى هذا الحسن ، ولو لم يكن : شيء أحسن من هذا الله لم يكن شيء  
 تعجب ، لأن " شيء " اسم فغير مهمم ، و " ما " مهمم ، وإنما وضع " ما " للتعجب  
 من قول إيهامها ، لأن التعجب مدغم للأمر ، وكأنه إذا قال : ما أحسن هذا الشيء  
 فقد جعل الأسماء التي يقع بها الحسن شكاً في هذا الله ، فلا يصلح لذلك إلا بلفظ مهمم ،  
 ولو قال : شيء ، أحسن هذا الله ، لأن قد قصر حسنه على جهة دون سائر جهات الحسن ،  
 وقد أنكر بعض النحويين على الخليل قوله : ما أحسن هذا الله بمنزلة شيء ، أحسن  
 هذا الله ، لأنك تقول : ما أعظم الله <sup>(١٤٦٥)</sup>

قال أبو حميد : وليس هذا الاعتراض شيء ، لأوجه أربعة  
 أولها : أن محسن قولنا : ما أعظم الله بمنزلة شيء ، يعظم الله ، وذلك الشيء يحسن به  
 من يعظمه من عباده ، لأن عباده يعظمونه  
 وثانيها : أن العواء بذلك الشيء ، مادل خلقه المحترمين على أنه سبحانه عظيم محسن  
 عجائب خلق السموات والأرض وما بينهما / من الأفلاك والكواكب والبهائم والبحار <sup>٢٩٢</sup>  
 والحيوان ، والنسبات

(١٤٦٤) قال مهدي : هذا باب ما يحصل عمل الفمل ولم يجز مجرى التفصيل  
 ولم يحسن تحريكه ، وذلك قولك : ما أحسن هذا الله ، زعم الخليل أنه  
 بمنزلة قولك : شيء ، أحسن هذا الله ، ودخل معنى التعجب ، وهذا تشبه  
 ولم يشك مسلم به

أنظر مؤلفه ٣٢/١ ، والمقضب ١٧٣/٤ ، وشروح الرضى للكافية  
 ٢٨٨/٦

(١٤٦٥) أنظر المسألة الخامسة ص ٣٥٥

وثالثهما : أن يقال : من أعظم الله • يرجع ذلك القوم • الله فتكون عظمت ثابتة له من ذاته لا من غيره فربما بينه وبين خلقه لأن العظيم من خلقه قد عظمته غيره • فصار ما عظمه ذلك الغير لها ولا عظمته له من نفسه بخلاف عظمته الله تعالى • فإنها ثابتة له من قبل ذاته • لا من جهة غيره •

ورابعها : أن المراد من قولنا : ما أعظم الله مجرد إخبار بأنه عظيم ولا يقدر فيه شيء عظمته • وكذلك المراد من قولنا : ما أعظم الله الإخبار عن كونه عظيما • لأن الألفاظ الجارية عليه تعطل عليها مناسبات جلاله • ألا ترى أن لعل وضعها للشك • وإذا جرت في كلام الله تعالى اضطلع عليها على ما وضعت له وجعلت للمعنى كى لصا سبق (١٤٦٦)

قوله : (كذلك) : أمر أقمده عن الخروج • ومهمهم أشخصه عن مكانه تريد أن قصده •  
وشخصه لم يكونا إلا لأمر •

اعلم أن هذا أجواب عن سؤال مقدر •

بمعان ذلك : أنه لما أمر • ما • بشيء • كما هو ذهب الخليل وسيمويه • وأتباعهما • فصل له : ما ذكرته يفتى إلى الابتداء بالاسم المذكور • والقياس بإياه •

فأجاب بأن المراد يستندى بالتكروه إذا كانت في معنى الفاعل كقولهم : أمر أقمده عن الخروج • الشاهد فيه : أن • أمر • مجزأ • وهو تنكرة • وما بعده خبره • والمعنى : ما أقمده عن الخروج إلا أمر • فيكون أمر في معنى فاعل فلذلك حسن الابتداء • (١٤٦٨)

(١٤٦٦) أنظر شرح السيراني ١/٤٤١ وما بعدهما •

وذكر الشارح أن كلمة (لعل) حليقة في الترتيب • وقد تضمنت معنى اليقين أو الظن •

أنظر الورقة (٣) من الكتاب • والمعنى ٢٨٧/١ : ٢٨٩ •

(١٤٦٧) في الفصل ص ٢٧٦ (ومهمهم أشخصه) وهو خطأ •

(١٤٦٨) وأنظر ابن عيسى ١٤٦/٧ •

وكذا للقولهم : مِهِمُ اشْخَصَهُ عَنْ مَكَانِهِ .

الشاهد فيه : أن " مِهِمُ " نكرة ، وقد ساء الابتداء بها لكونها في معنى فاعل ، لأن

(١٤٦٩)

التقدير : ما اشْخَصَهُ عن مكانه الاشْخَصَ .

والشخص : الذهاب ، تقول : شَخَّصَ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ شَخْوصًا أي ذهب ،

(١٤٧٤)

واشْخَصَهُ غيره .

قوله : ( إلا أن هذا النقل من كل قَمَلٍ خلا ما استثنى منه مختص باب التعجب ) .

أعلم أن قوله : " مختص " مرفوع بأنه خبر " أن " .

والمعنى : أن النقل من قَمَلٍ ونحوه إلى ما أقبل لا يكون إلا في باب التعجب ،

وفي عبارة الحنف نظر من وجهين : -

أحدهما : أن معرف الاستثناء مقطوع ، ولم يسم يأت به ، واكتفى بقوله : وهذا

النقل من قَمَلٍ خلا ما استثنى منه ، كان أحسن .

والثاني : أن الحنفل عن قَمَلٍ ونحوه إنما هو مجرد أقبل ، وذلك غير مختص بالتعجب

بل كما يكون نقل أقبل للتعجب يكون أيضا للتفصيل ، لأنهما من واحد .

قوله : ( خلا ما استثنى منه ) .

يريد ما ذكره في مبحث أقبل هناك ، فإنه ثمة امتثنى ما زاد على ثلاثة أحرف ، وما كان

من الميوب ، والألموان على الوجه الذي ذكرناه .

قوله : ( وفي لسانهم أن يجعلوا لبعض الأبواب شأنا نيم لغيره لمصنف ) .

أعلم أن هذا جواب عن اعتراض مقدر .

بيان ذلك أنه لما ذكر أن هذا النقل مختص بالتعجب ، ولا يجوز في غيره .

قوله له : فلم يمنع هذا النقل في غير باب التعجب ؟

(١٤٦٩) وإن الراي يجهش ١٤٦/٧ .

(١٤٧٤) أنظر اللسان مادة " شخص " ٢٢١ ٢/٤ .

فأجاب لأن من لغتهم وشأنهم أن يخصصوا بعض الأبواب بأحكام وتخصيصهم الباب بذلك  
يسدل من حيث الإجمال على أن ذلك الباب إختص بمعنى أوجب تخصيص ذلك الحكم به ،  
ويجب اعتقاده وجود المعنى المخصص في ذلك الباب دون غيره ، وحذارا من التفرقة  
بين المتساويين •

قال أبو محمد : من ذلك قولهم : اللهم اغفر لنا انشاء المصايبة • ولا يجوز : اللهم  
اغفر لهم انشاء المصايبة • (١٤٧١)

قوله : ( وأما أكرم يزيد ) •

اعلم أنه لما فرغ من بيان معنى أحد بناءى التعجب • وهو : ما أكرم زيدا شرع بعد  
في بيان البناء الآخر • وهو : أكرم يزيد •

قوله : ( فقبل أصله أكرم زيد ) •

اعلم أنه في " ما أكرم " جزم القول بأن معناه : شيء أكرم زيدا كما بيناه • (١٤٧٢)  
وذكرها هنا خلاف ذلك • بيانه : أنه لم يجزم بما هو معناه • وانما قيل :  
( قبل أصله ) • فأضاف الحكم إلى غيره • والموجب لهذا أنه لا يختار ما ذكره  
في معنى أكرم يزيد • ويمتنع خلافه كما ستعرفه • (١٤٧٤)

(١٤٧١) لأن المعنى في المتكلم غير المعنى في الغائب •

وقال ابن يعيش " قوله وفي شأنهم أن يجعلوا لبعض الأبواب شأنا ليس  
لغيره لمعنى • وذلك نحو ما • ولا • ولات • ألا ترى أن ما • ولا •  
ولات تشبه بله • فتميل عملها من رفع الاسم • ونصب الخبر • كما أن  
ليس كذلك • فلم يتصرفوا في " ما " كتصرفهم في ليس فصنعوا من تقسيم  
الخبر على الاسم فيها • ومن دخول إلا على الخبر • وقصروا " لا " •  
على المحل في النكرة دون المعرفة • وقصروا لات على المحل في الأحيان  
• ومن غيرها • وأن كان مجرى الجمع في الشبه واحدا فافهم •  
أنظر ابن يعيش ١٤٧/٧ •

(١٤٧٢) في الأصل : شيء •

(١٤٧٣) أنظر ص ٤٦٣ (١٤٧٤) أنظر ص ٣٧١

قوله : ( أى صار ذا كرم ، كَأَغْدَ البَحِيرِ أى صار ذا غَدَّة )

اعلم أنك إذا قلت : أكرم يزيد ، فصيغة أكرم لفظها لفظ الأمر ، يدل على قطع النفس ، وإمكان آخره ، وإنما المعنى فيه : التمجيد .  
قال ابن السراج : المعنى إذا قلت : أكرم يزيد ، وأحسن بخالد : كرم زيد جدا ، وحسن بخالد جدا ، وقولك : " يزيد " فى موضع رفع بأنه فاعل ، لأنه لا فعل إلا بفاعل ، وزيد فاعله ، لأن زيدا هو الذى كرم ، والباء زائدة ، وإنما لزمنا هاهنا الفاعل لعمى المتكلمين ( ١٤٧٥ )  
وليخالف لفظه لفظ مائر الأخبصار .

فإن قلت : كيف صار زيد هاهنا فاعلا ، وهو فى قولك : ما أكرم زيدا مفعول ؟ قلت : أن الفاعل فى هذا الباب ليس هو شيئا غير المفعول ، ألا ترى أنك إذا قلت : ما أحسن زيدا ، ففعل لك : فَعَّوْهُ ، وأضح منناه وتقديره ، قلت هللى ما فسرناه : شئ أحسن زيدا ، وذلك الشئ الذى أحسن زيدا ليس شيئا غير زيد ، لأن الحسن لو حل فى غير زيد لم يحسن هو ، وكان ذلك الشئ مثلا وجهه ، أو عينه ، وإنما ظلت لك وجهه وعينه تمثيلا .

وَالْمَدَّةُ : هى التى تكون فى اللحم ، الواحدة مَدَّة .  
قال الجوهري : مَدَّةُ الْبَحِيرِ طَاعُونُهُ ، وقد أَغْدَ ، فهو مَغْدٍ أى به غَسَّة ( ١٤٧٦ )

( ١٤٧٥ ) هذا مذهب جمهور البصريين .  
أنظر الأصول لابن السراج ٦٠ / ١ ( رسالة )  
وابن حيش ١٤٧ / ٧ ، ١٤٨ ، والتصريح ٨٨ / ٢ ( ط - الحلبي ) ،  
والأشموني ١٨ / ٣ ، ١٩ ،  
( ١٤٧٦ ) وقال الأصمسي : الْمَفِدَّةُ : الفضيلان ، وقد أَغْدَ القوم أصابت إيلهم المَفِدَّةُ .  
أنظر الصحاح مادة ( غدد ) ٥١٦ / ٢ ، والمسلان مادة ( غدد )  
٣٢١٥ / ٥ وما بعدهما .



قال عبد القاهر : إذا قلت : يا غلام أكرم زيداً ، وكذلك يكون الواحد والاثني والجمع والمذكر والمؤنث على لفظ واحد ، لأنك لست تأمرهم بالإكرام ، وإنما تريد أن تقول لهم : ما أكرم زيداً . (١٤٧٧)

قال أبو البركات / : وقد ذهب بعض النحويين إلى أن الجار والمجرور في موضع نصب ، ٢٩٢  
وقد روا في الفعل ضميراً هو الفاعل كما قدروا في قولهم : ما أحسن زيداً . (١٤٧٨) ط  
قوله : ( إلا أنه أخرج على لفظ الأمر ما معناه الخبر ، كما أحسن على (١٤٧٩)  
لفظ الخبر ما معناه الدعاء في قولهم : وحيث الله ) .  
اعلم أن هذا جواب عن سؤال مقدر .

بيان ذلك : أن قولك : أكرم يزيد ، لفظ "أكرم" لفظ أمر وما ذكرناه في تفسيره يقتضي أن يكون خبراً ، والأمر والخبر متنافيان فكيف يستقيم تفسير أحدهما بالآخر ؟

(١٤٧٧) وإنما التزم أفراداً وتذكيره لأنه كلام جرى مجرى المثل ، والأشكال لا تغير عن حالها . أنظر المقتصد ٣٧٦/١ ، والتصريح ٨٩٠٨٨/٢ (ط - الحلبي)  
(١٤٧٨) هذا ذهب الفراء والزجاج والنخعي وابن كيسان وخروف "فـ" أفعل " في التمجيد عندهم لفظه ومعناه الأمر حقيقة ، وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية والباء للتمدية له أخلة على المفعول به لازادة ، مثلها في : أمر يزيد .  
واختلفوا في مرجع الضمير المستتر في أفعل :-

قال ابن كيسان من الكوفيين : الضمير للضمين المدلول عليه بأحسن كأنه قيل أحسن يا حسن يزيد ، أي دم به والزمه ، ولذلك كان الضمير مفرداً على كل حال ، لأن ضمير المصدر كالمصدر لا يثنى ولا يجمع ، واستحسنه ابن طلحة .

وذهب الفراء والزجاج وابن خروف والنخعي إلى أن الضمير المستتر في أفعل للمخاطب المستدعي منه التمجيد ، وكان القياس أن يقال في التأنيت : أحسن وفي التشية أحسن ، وفي الجمع أحسنوا وأحسن ، وإنما التزم الأفراد والتذكير لأنه كلام جرى مجرى المثل ، والأشكال لا تغير .

أنظر أسرار العربية ص ١٥٨ ، والتصريح ٨٩٠٨٨/٢ (ط - الحلبي) .  
والمفنى ١٥٦/١ .

(١٤٧٩) في الأصل ( خرج ) (١٤٨٠) في الأصل ( خرج )

فأجاب : بأن من أضاف الجواز ورود الأمر بمعنى الخبر ، وعكسه وهو ورود الخبر بمعنى الأمر .

أما ورود الخبر بصيغة الأمر ، فنحو قولهم : أكرم يزيد ، فإن معناه : صار زيد ذا كرم .  
(١٤٨١)

وهذه قضية خبرية ، وقوله أريدت في لفظ الأمر .

وأما ورود الأمر بصيغة الخبر ، فنحو قولهم : وَحِمَّةُ اللَّهِ ، فإن هذه جملة خبرية ، ومعناها :

الأمر ، لأن المراء : اللهم ارحمه .

(١٤٨٢)

وقد عرفت فيما تقدم أن الدعاء صنف من أضاف الأمر

قوله : ( والباء مزيدة مظهرها في كفى باللسه ) .

اعلم أن الاسم الذي دخل عليه الباء هو الفاعل في الحقيقة ، ونحو الباء على الفاعل قليل

بالنسبة إلى دخولها على المفعول ، وهذه الباء زائدة كما في قوله تعالى : " كفى بالله

(١٤٨٣)

شهيدا

والمحنى : كفى الله شهيدا .

(١٤٨٤)

" وكفى بالله وليا " والتقدير : وكفى الله وليا .

قوله : ( وفي هذا ضرب من التحصيف ) .

اعلم أن قوله : هذا ضلوق بما نقبل " من " أن أصل : أكرم يزيد أي صار ذا كرم .

(١٤٨٥)

والتحصيف : هو الأخذ على غير الضمير والطريق .

ووجه التحصيف فيما ذكره مرة أن فيه مخالفة الأصل من وجهين : —

الأول : نقل معنى لفظ الأمر إلى معنى الخبر .

والثاني : أن فيه تقدير زيادة الباء في المرفوع ، وهو قليل ونهما اختاره تكون الباء زائدة

(١٤٨٦)

في المنصوب ، وهو كثير .

(١٤٨٢) أنظر ص ١٥٦

(١٤٨١) في الأصل ( هذا )

(١٤٨٣) سورة الاسراء من الآية ٩٦ .

قال الزجاج : دخلت ( الباء ) لتضمن كفى معنى اكف .

أنظر الكشاف ٤٦٧/٢ ، والمحنى ١٥٦/١

(١٤٨٤) صورة النساء من الآية ٤٥ (١٤٨٥) أنظر اللسان مادة (صف) ٢٩٤٣/٤

(١٤٨٦) وانظر مواضع زيادة الباء في المحنى ١٥٦/١ : ١١١ .

قوله : ( وعندى أن أسهل منه مأخذا أن يقال : أنه أصر ) •

اعلم أن الأصل في كل كلام أن يحمل على حقيقته ، وصيغته أفعل حقيقة في الأمر ، فوجب أن يحصل عليه [ مراعاة ] للأصل • وحصله أكرم هاهنا على حقيقته يكون بأحد اعتبارين : -

أحدهما : أن يكون أمرا لكل أحد بأن يصفه بالكرم •  
والآخر : أن يكون أصرا لكل أحد بأن يصيره ذا كرم • (١٤٨٨)

وتكون على كل واحد من هذين الاعتبارين واقعة على المفعول • وإذا جملت أكرم أمرا صار ما كان فاعلا في مذهب الجمهور مفعولا •

بهان ذلك : أنك إن قدرت أكرم بحملى صار • كان زيد مفعولا بأنه فاعل • ولم يكن فسى أكرم ضمير لما عرفت من أن الفعل الواحد لا يكون له فاعلان •

وإن قدرته أمرا ضمير ضمير هو فاعل • [ ويكون اللاحق ] منصوبا بأنه مفعول به • (١٤٨٩)

قوله : ( أنه أمر لكل أحد بأن يجعل زيدا كريما • أى بأن يصفه بالكرم ) •

اعلم أن هذا هو أحد ما ذكرناه من الوجهين •

(١٤٨٧) زيادة على الأصل يتطلبها المعنى •

(١٤٨٨) وذكر ابن يعيش أن هذا الرأي يحكى عن أبي اسحاق الزجاج ونسبه الزمخشري إلى نفسه • وذكر في الباب وجهين : -

أحدهما : أن تكون مزيدة للتأكيد على حدها في قوله تعالى :

" ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة " والمراد أيديكم •

والوجه الثاني : أن تكون للتعديد • ويكون معنى أكرم مزيد صير الكرم في زيد • كما

يقال : نزلت بالجبل أى في الجبل •

ورد ابن يعيش هذا الرأي بأصور :

منها : أنه وإن كان بلفظ الأمر • فليس بأمر • وإنما هو خبر محتمل للصدق والكذب •

فصح أن يقال في جوابه صدقت أو كذبت لأنه في معنى يحسن زيد جدا •

ومنها : أنه لو كان أمرا لكان فيه ضمير المأمور • فكان يلزم تشبيته وجمعه وتأنيسه على

حسب أحوال المخاطبين •

ومنها : أنه كان يصح بالقاء كما يصح ذلك في كل أمر نحو : أكرم بعمرو فيشرك •

وأجمل بخالد فيعطيك على حدة قولك : أعطني فأشرك • فلما لم يجر شئ من ذلك

دل على ما ذكرناه فاعرفه • أنكر ابن يعيش ١٤٨/٧ بتصوفه والتصريح ٨٩/٢

(١٤٨٩) زيادة على الأصل يتطلبها المعنى •

قوله : ( والباء مزيدة مثلها في قوله تعالى : " ولا تلقوا بأيديكم " <sup>(١٤٩٠)</sup> للتاكيد والاختصاص ) .  
اعلم أن الفعل على هذا التأويل معتمد بالهمزة ، والباء فيه زائدة في الضموم به لأجل  
التاكيد والاختصاص ، كما أن الباء في قوله : " بأيديكم " زائدة لذلك ، والأصل : ولا  
تلقوا بأيديكم .

قوله : ( أو بأن يصيره ذا كرم ) .

اعلم أن هذا هو ما ذكرنا من الوجه الثاني ، وهو معطوف على ما قبله والتقدير : أنه أمر لكل  
أحد بأن يصيره ذا كرم .

قوله : ( والباء هاهنا للتمدية ) <sup>(١٤٩١)</sup> <sup>(١٤٩٢)</sup> .

اعلم أنك إذا قدرت أن أفعل للضرورة لا للتمدية صار الفعل لازماً ، واحتاج نفس  
تمديه إلى الضموم به إلى الهمزة <sup>(١٤٩٣)</sup> .

قوله : ( هذا أصله ) .

اعلم أن خوف الإشارة بمنطق بحمله على الأمر على ما ذكره من الاعتبارين والضمير المجرور  
في " أصله " يرجع إلى قوله : أكرم .

قوله : ( ثم جرى مجرى الضل ) فلم يغير عن لفظ الواحد في قولك : يا رجلان أكرم بزيده ،  
وبما رجال أكرم بزيده ) <sup>(١٤٩٤)</sup> .

اعلم أن هذا جواب عن اعتراض قدور .

(١٤٩٥) في الفصل ص ٢٧٦ " ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة " . سورة البقرة الآية ١٩٥

قال في الكشف " الباء في " بأيديكم " مزيدة مثلها في أعطى بيده للضفاد " .

أنظر الكشف ٣٤٣/١ ، والصفحة ١٠٨/١

(١٤٩١) ( هاهنا ) زيادة على نسخة الفصل وابن يعيش .

(١٤٩٢) أي : داخل على الضموم به لا زائدة ، والهمزة للنقل .

أنظر الجمع ٩٥/٢ ، والصفحة ١٠٢/١ ، والتصريح ٨٨/٢ ( ط - الحلبي ) ،

وحاشية الصبان ١٩/٣

(١٤٩٣) وأنظر ابن يعيش ١٤٧/٢ وحاشية الصبان ١٩/٣ .

(١٤٩٤) في الأصل ( الوجه المسند ) .

بهمان ذلك : أنه قال : إن قوله : **أَكْرَمُ** أمر لكل واحد على ما ذكره من التأويلين . قيل  
له : إنه لو كان **"أكرم"** أمرا كان متضمنا للضمير لا محالة . لأن الفعل لا بد له من  
فاعل . وقياسه أن تختلف صيغته في التشبة والجمع . والتذكير والتأنيث . فيقال : **بها**  
رجلان **أكرما** يزيد . **بها** رجال **أكرموا** يزيد . **بها** هند **أكرمت** يزيد **بها** هندات **أكرمت** يزيد  
فتأتى بضمير الاثنين . والجماعة . والصنوت . فلما لم يختلف . وكان على صيغة واحدة  
دل ذلك على أن حقيقة الأمر غير مراد منه .

فأجاب : بأنه أجرى مجرى المثل . وقد عرفت غير مرة أن الأمثال لا تغير عما استعملت عليه .  
ولقائل أن يقول : قد نقل ابن جنى عن بعض أصحابنا أن **أفعل** هاهنا حقيقة في الأسيرة  
(١٤٩٥)  
(١٤٩٦)  
وروي عن الأخفش . (١٤٩٧)

وحينئذ فلا يحسن من المصنف إضافة هذا القول إلى نفسه .

(١٤٩٥) هو أبو الفتح عثمان بن جنى . وأبو جنى "معرب كنى" مملوك رومى  
لسليمان بن فهد الأزدى .

وصو : لفاته تهبو الأفكار . فإنها مع كثرتها في غاية الاتقان فيها في النحو :  
الخصائص . وسر الصناعة . والخف كروا الوث . والمصتب . والجمع وغيرها .  
تسوفى بهنداد سنة ٣٩٢ هـ . أنظر ترجمته في : نزهة الألباس ص ٢٤٤ : ٢٤٦ هـ  
والهنية ١٣٢/٢ . ونشأة النحو ص ١٧٣

(١٤٩٦) قال ابن جنى "ونهب بعض ماخرى أصحابنا إلى أن هذا لفظ الأمر ومضاهه  
وأن المأمور هنا هو المحدث عنه في قولهم **ها أكرم زيد** . **بها** . **بها** . فكانه  
قال : يا امرأة **أكرم** باشى . **بها** . وهذا تمصيف وتخليط وعدول عن الصواب . . .  
الخ . . . أنظر المصنف ٣١٧/١ .

(١٤٩٧) يحكى هذا الراى الزجاج من البصريين . والفراء من الكوفيين وابن خسرود  
والزمخشري من الشافعيين .

أنظر ابن معمر ١٤٨/٧ . والتصريح ٨٨/٢ ( ط - الحلبي )

قوله : ( واختلّفوا في ما ) •

أظن أن المذهب المنقولة في " ما " هذه ثلاثة :-

أولها : ذهب سيوري • وعليه الجمهور أن " ما " في قولك : ما أحسن زيدا : اسم تام  
غير موصولة • وغير موصوفة • ومعناها : شيء • كما سبق • (١٤٩٨)

وأحسن : فعل التمجيد • وفيه ضمير الفاعل • وهو جملة فعلية خبر " ما " • وزيدا  
هو الذي وقع عليه فعل التمجيد • ويكون منصوبا أبدا ولو رفعته • وقلت : ما أحسن زيد  
خبر المسمى • وصارت " ما " نافية بمنزلة قولك : لم يحسن زيد •

قال أبو سعيد : تأنك قلت في التحويل / وإن لم تتكلم به شيء • أحسن زيدا • وجعلت <sup>٢٩٣</sup> و

" ما " التي هي موضوعة للتعجب بمنزلة اسم مبتدأ • وما بعدها من الفعل خبر لها •  
وفيه ضمير منها • والتعجب منه فمحل الفعل الذي هو خبر " ما " • (١٤٩٩)  
(١٥٠٠)

فإذا قلت : ما أكرم زيدا • فتقديره في الإعراب : خالد أكرم زيدا • وأكرم : فعل  
ماض • وفيه ضمير من خالد • كما أن في أحسن ضمير من " ما " • وليست " ما " •  
في التعجب مثلها في سائر المواضع • لأن " ما " إذا كانت في غير الاستفهام • والمجازاة  
بمنزلة الذي تحتاج إلى صلة • و " ما " في التعجب غير موصولة • وتقديرها تقدير اسم  
تام كزيد • وعمرو • (١٥٠١)

وثانها : قاله الأخفش : إنها اسم موصول بمنزلة " الذي " • وتجمل أحسن زيدا صلة  
لها • والخبر محذوف • (١٥٠٢)

(١٤٩٨) أنظر ص ٣٥٥ • ٣٦٤ (١٤٩٩) أنظر شرح السيراني ١/٤٤١ •

(١٥٠٠) في الأصل ( ما أحسن زيدا )

(١٥٠١) وأنظر ابن يحيى ١٤٩/٧ •

(١٥٠٢) وروى عنه أيضا : أنها نكرة موصوفة بمعنى شيء • والجملة الفعلية بعدها  
صفة لها • والخبر محذوف وجوبا على الرأيين •

أنظر ابن يحيى ١٤٩/٧ • والتصحيح ٨٢/٢ (ط - الحلبي)

والأشعري ١٨/٣ •

قال ابن السراج ، وقد طعن على هذا القول بأن الأخبار إنما تحذف إذا كان في الكلام ما يدل عليها . (١٥٠٣)

والشبهة : أنها مضمنة معنى الاستفهام ، كأنه قيل : أي شيء أكرهه وهي أيضا على القول اسم تام غير موصولة ، ولا موصوفة .

وعلى هذا التأويل تكون مضمنة معنى الإنشاء ، وتكون الجملة غير مختلة للتصديق والتكذيب . (١٥٠٤)  
قوله : ( ولا يتصرف في الجملة التمجية بتقديم ولا تأخير ولا فصل ) .

اعلم أن مضمون ما ذكره حكمان :-

أحدهما : اختراع التقديم والتأخير في التمجية .

والآخر : أنه لا يجوز الفصل بين فعل التمجيد ، والتعجب منه بالظرف ، ولا شيء من حروف الجر ، ولا بغيرهما .

قال في الحواشي : من الجمل ما أجري مجرى المفردات ، فكما لا يجوز التصرف في المفردات في تغيير صيغها كذلك بعض الجمل ، من تلك : الأمثال وفعل التمجيد ، وفعل المسدح [ والسند ] . (١٥٠٥)

والفرد من صور التقديم والتأخير صورتان :-

(١٥٠٦) قال ابن السراج " قال الأخفش : إذا قلت : ما أحسن زيدا ( فما ) في موضع الذي ، وأحسن زيدا صلتها ، والخبر محذوف .

وأنتج من يقول هذا القول بقولك : حمك ، لأن فيه معنى النهي ولم يسر له بخبر ، وقد طعن على هذا القول بأن الأخبار إنما تحذف إذا كان في الكلام ما يدل عليها ، وهذا الباب عندى يضارع باب كان وأخواتها لأن جهة أن الفاعل فيه ليس هو شيئا غير المفعول ، ولهذا ذكره سيبويه جانب باب كان وأخواتها ، إذ كان باب كان الفاعل فيه هو المفعول " وانظر التصريح ٨٧/٢

(١٥٠٧) هذا وأى الفراء وابن درستويه ، ونقله ابن مالك في شرح التمهيد عن الكوفيين .

أنظر التصريح ٨٧/٢ ، والأشعري ١٧/٣ .

(١٥٠٨) نقص في الأصل . أنظر الحواشي الورقة ٥٣ ظ





قال أبو سعيد : هذا قول الأخفش والمبرد ، وكثير من النحويين وحجتهم : أن التمجيب كالمثل ،  
والأمثال مقصورة على منهاج واحد . (١٥٠٧) وذهب الجرمي مع جماعة إلى جوازه ، لأن الحرف المشبه  
بالفعل ، وهو إن وأخواتها يجوز فيها الفصل بينها وبين الاسم بالarf ، فالإن يجوز الفصل بين  
الفعل وبين مفعوله أولى ، لأن المشبه بالشيء دون ذلك الشيء ، ولأن العرب قالت : ما  
أحسن بالرجل أن يصدق ، وتقديره : ما أحسن بالرجل الصدق .  
الشاهد فيه : أنهم قد فصلوا بين فعل التمجيب ومفعوله بالجار والمجرور . (١٥٠٨)  
قال أبو سعيد : وهذا القول أصح وأجود . (١٥٠٩)

(١٥٠٧) أنظر شرح السيراني ٤٤٦/١ ، والتبصرة للصيرى ٢١٩/١ (رسالة)  
(١٥٠٨) هذا ذهب الفراء والجرمي والغازني والزجاج والفارسي وابن خروف والشلوبين ،  
واستشهدوا بما ورد عن العرب ، وفيه الفصل مثل :  
ما أحسن بالرجل أن يصدق ، وما أقيح به أن يكذب .  
وقول أوس بن حجر :

أقيم بدار الحزم ما دام حزمها . . . وأحمر إذا حالت بأن أتحولا  
فصل بإذا الظرفية بين آخر ، ومفعوله ، وهو أن وصلتها .  
وقوله : ما أحسن في الهيجا لقائها ، وقوله :  
وأحب إلي أن يكون القسم ما .

وأنظر الهمع ٩١/٢ ، والتصريح ٩٠/٢ (ط - الطبع)

(١٥٠٩) أنظر شرح السيراني ٤٤٦/١ ، والتبصرة ٢١٩/١  
وأما سيبويه فقد صرح بضع التقديم أو إزالة شيء عن موضعه فقال " ولا يجوز  
أن تقدم عبد الله ، وتؤخر ما ، ولا أن تزيل شيئا عن موضعه " .  
وأجاب ابن يمين على قول العرب : ما أحسن بالرجل أن يصدق بقوله " إن هذا  
وإن كان قد ورده عن العرب ، فقد فارق ما نحن فيه ، وذلك أن التمجيب وإن كان  
واقعا في المثل على أن وصلتها ، فيرجع التمجيب في المعنى إلى الرجل المجرور :  
وذلك أن وصلتها صدر والصادر واقعة من فاعليها والمدح والذم إنما يلحقان  
الفاعلين ، فلما كان يرجع التمجيب إلى الرجل لم يقبح الفصل به إذا كان المستحق  
أن يلي فعل التمجيب في الحقيقة " .

والصواب ما ذهب إليه الفراء والجرمي ومن وافقهما لقوة حجتهم ولأن الطرف والجار  
والمجرور يتوسع فيهما بما لا يتوسع في غيرها .  
أنظر سيبويه ٣٧/١ ، وابن يمين ١٥٠/٧ .

قوله : ( ويقال : ما كان أحسن زيدا ) .

اعلم أن القائلين باقتناع الفصل بالظرف • وحرف الجر انتقوا على جواز الفصل بين " ما " وبين " أحسن " بـ " كان " .

فتقول : ما كان أحسن زيدا • فيدخل كان ليعلم أن ذلك فيما مضى • كما تقول : من كان

ضرب زيدا • تريد : من ضرب زيدا • وليس من الأعراب وجهان :

أولهما : أن تجعل في كان ضمير " ما " وهو اسم كان • وأحسن خبر كان • والجملة • أعني كان وما بعدها خبر " ما " . ( ١٥١١ )

وثانيهما : أن تكون كان زائدة • كأنك قلت : ما أحسن زيدا ثم أدخلت كان لتدل على الماضي وفي كان ضمير الكون على ما ذكرناه من معنى كان إذا كانت زائدة • ( ١٥١٢ )

وتقول : ما أحسن ما كان زيد • بالرفع • وما أحسن ما صنع خاله وشكون • ما • الثانية في محل

النصب بوقوع الفعل عليها • وزيد رفع بـ " كان " وهي في معنى المصدر • كأنه قال : ما أحسن كون زيد • وما أحسن صنع خاله • ( ١٥١٣ )

ولقائل أن يقول في عبارة المصنف تساهل من وجهين :-

( ١٥١٠ ) في الفصل ص ٢٧٧ ( ما أحسن زيدا ) بحذف ( كان ) وهو خطأ •

( ١٥١١ ) هذا رأى الميراثي • وحكاه الزجاجي •

ورده ابن يحيى بقوله : " وفيه بحد " لأن فعل التمجيد لا يكون إلا أفعل

منقولاً من فعمل • فجعله على غير هذا البناء عديم النظر •

أنظر ابن يحيى ١٥٠/٧ •

( ١٥١٢ ) وهذا هو الصواب للمحافظة على صيغة التمجيد • وهي وإن كانت طعنة إلا أن

معناها باق • وهو الزمان الماضي • وهذا ذهب المحققين كابن السراج •

وأبى على الفارسي • أنظر ابن يحيى ١٥٢/٧ •

( ١٥١٣ ) وأنظر المقتضب ١٨٥/٤ • ١٨٦ • وابن يحيى ١٥٠/٧ • ١٥١ •

الأول : أن الفصل قد يكون بالظروف • وحرف الجر • وهو المختلف في جوازه • وقد يكون بخيرهما •  
(١٥١٤) وهو ممتنع بالإجماع • وليس في عبارته ما يدل بوضعه على محل الاختلاف •

الثاني : أن الفصل بكان جائز بالإجماع • وكلامه مطلق من غير تفصيل • والأجل • أن يقول :  
ولا فصل إلا بكان •

وأعلم أنه لا يجوز أن يرد إلى الاستقبال • فلا يقال : ما يحسن زيدا • لأن الطح والذم لا  
يكونان إلا فيما وقع • ووجه • ولا يمدح الإنسان • ولا يذم بما ليس فيه • ولا يتمجب من النكرة  
فلو قلت : ما أحسن رجلا لم يجز • لأن كل أحد يعلم أن الدنيا لا تخلو من رجل حسن •  
(١٥١٥)

قوله : ( وقد حكى : ما أصبح أبودها • وما أمسى أدفأها ) بالهجنة •

أعلم أنهم اتفقوا على جواز الفصل بكان • واتفقوا أيضا على أنه يمتنع الفصل بخير أصبح وأمسى من  
أخوات كان بأسرها •

(١٥١٦)

وأختلفوا في جواز الفصل / بأصبح وأمسى •  
٢٩٣  
ط

(١٥١٤) قول الشارح • وهو ممتنع بالإجماع غير دقيق • فقد جوز الجرمي وشام الفصل بالحال  
نحو : ما أحسن مقبلا زيدا • وجوز الجرمي أيضا الفصل بالصدر • نحو : ما أحسن  
إحسانا زيدا • وجوز ابن كيسان الفصل بلولا • نحو : ما أحسن لولا يخله زيدا • وجوزوا  
الفصل بالنداء في الكلام الفصيح • فقول على رضى الله عنه لما رأى عمار بن ياسر مقتولا :  
أعز على أبا المظان أن أراك صريحا مجدلا • واختاره ابن مالك •

ولو قال الشارح : وهو ممتنع عند الجمهور لكان أفضل •

وانظر المصح ٩١/٢ • والتصريح ٩٠/٢ ( ط - الحلبي )

(١٥١٥) وإذا خصت النكرة جاز التحجب منها نحو : ما أحسن رجلا اتقى الله •

ومنع الفراء التحجب ما فيه ( أل ) المهدية نحو : ما أحسن القاضى إذا كنت تهمد  
قاضيا بينك وبين المخاطب عهد فيه • وأجازه الجمهور ومنع الأخفش أيا الموصول  
بالحاض نحو : ما أحسن أيهم • وأجازه سائر البصريين •

انظر المصح ٩١/٢ • والتصريح ٨٩/٢ ( ط - الحلبي )

(١٥١٦) عبارة الشارح هنا غير دقيقة • فقد ذكر أنهم اتفقوا على جواز الفصل بكان • واتفقوا

أيضا على أنه يمتنع الفصل بخير أصبح وأمسى من أخوات كان • ثم ذكر بعد ذلك

أنهم اختلفوا في الفصل بأصبح وأمسى • ولم يذكر شيئا عن هذا الاختلاف سوى رأى

أبي سعيد الذى أنكر هذا الفصل • وأنه غير جائز • وليس من كلام سيبويه •

والصواب : أنهم اتفقوا أيضا على أنه يمتنع الفصل بأصبح وأمسى ولم يمتنع عن هذا

الاجتماع سوى الأخفش • الذى حكى : ما أصبح أبودها وما أمسى أدفأها •

قال أبو سعيد : وليس قولهم : ما أصبح أبودها ، وما أمسى أدفأها في كلام سييوه ، وهو غير جائز ، وذلك أن الذين قالوا : ما أصبح أبود الفداة ، جعلوا أصبح بمنزلة كان ، وأصبح لا تشبه كان في هذا الموضع من وجهين : —

أحدهما : أن أصبح لا تكون زائدة مثل كان .

والوجه الثاني : أنك إذا قلت : كان فقد دللت على الماضي ، ولم توجب له في الحال شيئا . وإذا قلت : أصبح ، فقد أوجبت له دخوله فيه ، وبقائه عليه ألا ترى أنك تقول : كان زيد غنيا ، ولا توجب له الغنى في حال إخبارك ، وتقول : أصبح زيد غنيا ، فتوجب له الدخول في الغنى (١٥١٧) والخروج عن الفقر .

قوله : ( والضمير للفداة ) .

ولقائل أن يقول : إنه أهمل تفسير الضمير في قوله : ما أمسى أدفأها والضمير فيها يعود إلى المشية .

(١٥١٨)

قال الحضرمي : حكى هذا عن الأخفش ، وهو ثقة فيما نقل .

وأما ما أبودها ضمير غدوة ، وفي أدفأها ضمير عشية ، ولم يجر لهما ذكر ، والمعنى : ما أبودها ، وما أدفأها .

— وأنت الضمير لأنه أراد الفداة والمشية .

وانظر ابن يحيى ١٥١/٢ ، ١٥٢ .

(١٥١٧) أنظر شرح السيرافي ٤٤٩/١ ، والتبصرة ٢٢٠/١ ،

وابن يحيى ١٥١/٢ ، ١٥٢ .

(١٥١٨) وانظر ابن يحيى ١٥١/٢ ، ١٥٢ .

الصف الحادي عشر من أجناف الأفعال : الفعل الثلاثي

المنفرد : اعلم أن الفعل الثلاثي نوعان : مجرد ، ومزيد .

والمجرد ثلاثة أبنوة لا غير :-

فعل نحو : شَرِبَ ، وَقِيلَ ، شَا . : شَرِبَ ، وَقِيلَ نحو : ظَلَمَ (١٥١٦)

فنفرد كل واحد منهما بفتح

أولهما : ففعل : يفتح الميم ، ومنه متعد ، وغير متعد ، وقد سبق تفسيرهما ، وما بينهما من

اللفظيات ومشارعها يأتي على أحد أوجه ثلاثة :

بكسر الميم ، ومنحونها ، ومفتوحها ، لكن المصنف لم يعتبر الثالث ، وهو : يَقَعْلُ مفتوح

الميم ، ولم يحده أصلا كما ستحرفه (١٥٢٢)

نقول في المتعدي : شَرِبَ يَشْرِبُ ، وَقَتَلَ يَقْتُلُهُ .

وتقول في اللازم : جَلَسَ يَجْلِسُ ، وَقَعَدَ يَقْعُدُ .

وثانيهما : قيل : بكسر الميم ، ومنه متعد ، ولازم ، ومشارع يأتي على أيضا على أحد

وجهين :- يَقَعْلُ : يفتح الميم ، وَيَقْعِلُ بكسرها .

نقول في المتعدي : شَرِبَ الماءَ يَشْرِبُهُ ، وَوَعَدَ يَقْعُدُهُ .

قال الجوهري : تقول : قَدَّ وَهَّ يَحْهَّ بالنسب فيهما أي أحبه ، فهو واهق . (١٥٢٣)

وتقول في اللازم : قَرَحَ يَفْرَحُ ، وَوَثِقَ يَثِقُ .

قال الجوهري : تقول : وَثِقْتُ بفلانٍ أَثِقُ بالكسر فهما إذا اتَّخَذْتَهُ . (١٥٢٤)

(١٥١٦) وانظر سيبويه " باب بناء الأفعال " ٢/٢١٤ ، ٢١٥ ، والمقتضب ٢/١١٠ ،

وأين يمشي ١٥٢/٧

(١٥٢٥) في الأصل (منهما) بضمير الضنى .

(١٥٢١) أنظر المتعدي وغير المتعدي ص ١٦٨ وما بحثها .

(١٥٢٢) أنظر ص ٣٧٥ .

(١٥٢٣) أنظر الصحاح مادة (ووق) ٤/١٥٦٨ ، واللسان مادة (ووق) ٦/٤٩٢٧ .

(١٥٢٤) في الصحاح مادة (ووق) ٤/١٥٦٢ " وَثِقْتُ بفلانٍ أَثِقُ بالنسب فيهما ثِقَّةٌ إذا اتَّخَذْتَهُ " .

وانظر اللسان مادة " ووق " ٦/٤٧٦٤

والثبته : فَعَلٌ : بضم العين ، ولا يكون متعديا ، وضارعه يجي على وجه واحد وهو  
 يَفْعَلُ بضم العين ، نحو : كَرَّمَ يَكْرُمُ . (١٥٢٥)

قوله : ( وأما فَعَلٌ يَفْعَلُ فليس بأصل ) .

اعلم أنه لما فرغ من ذكر ضارع كل واحد من الأمثلة الثلاثة أورد على كل واحد منها نقضا .  
 ثم أجاب عنه .

بيان ذلك : أنه لما ذكر أن ضارع فَعَلٌ بفتح العين يأتي على وجهين : بالكسر ، والضم  
 كما ذكره ، وقيل له : فقد جاء بالفتح نحو : مَنَعَ يَمْنَعُ فأجاب بأن الفتح في الماضي  
 والمستقبل ليس بأصل ، ولكونه غير أصل لم يستعمل إلا بشرط أن تكون عينه أولاه أحد  
 حروف الحلق ، وهي ستة : الههزة ، والهاء ، والحاء ، والميم ، والخاء ، والفين .  
 نحو : ذَهَبَ يَذْهَبُ ، وَدَحَ يَدْحُ ، وَأَشْبَاهُهُمَا . (١٥٢٨)

(١٥٢٥) وانظر المقتضب ١١٠/٢ ، وابن يحيى ١٥٢/٢ .

(١٥٢٦) في الأصل ( منها ) بضمير الشئ .

(١٥٢٧) أنظر من ٣

(١٥٢٨) وفي سيبويه ٢٥٢/٢ \* باب ما يكون يَفْعَلُ من فَعَلٍ فيه مفتوحا ، وذلك إذا  
 كانت الههزة ، أو الهاء ، أو العين ، أو الخاء ، أو الفين ، أو الخاء ، لا ما أو  
 عينا ، وذلك قولك : قرأَ يَقْرَأُ ، وَبَدَأَ يَبْدَأُ ، وَخَبَأَ يَخْبِئُ ، وَجَبَسَ يَجْبِسُ ، وَقَلَعَ  
 يَقْلَعُ ، وَنَفَعَ يَنْفَعُ ، وَفَرَّغَ يَفْرِغُ ، وَسَبَحَ يَسْبَحُ ، وَضَمَعَ يَضْمَعُ ، وَصَنَعَ يَصْنَعُ ، وَدَبَحَ  
 يَدْبَحُ ، وَفَنَعَ يَفْنَعُ ، وَسَلَخَ يَسْلَخُ ، وَنَسَخَ يَنْسَخُ .

هذا ما كانت هذه الحروف فيه لامات ، وأما ما كانت فيه عينات ، فهو كقولك :  
 سَأَلَ يَسْأَلُ ، وَثَارَ يَثَارُ ، وَذَالَ يَذَالُ ، وَذَهَبَ يَذْهَبُ ، وَفَهَرَ يَفْهَرُ ، وَفَهَرَ  
 يَفْهَرُ ، وَفَحَرَ يَفْحَرُ ، فَعَلَ يَفْعَلُ ، وَفَعَلَ يَفْعَلُ ، وَفَحَرَ يَفْحَرُ ، وَفَحَرَ يَفْحَرُ ،  
 وَفَحَرَ يَفْحَرُ .

وأما فتحوا هذه الحروف لأنها سقلت في الحلق ، فكروها أن يتناولوا حركة ما قبلها  
 بحركة ما ارتفع من الحروف ، فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيزها ، وهو  
 الألف ، وأما الحركات من الألف والياء والواو ، وكذلك حركوهن إذ كن عينات .

وانظر المقتضب ١١١/٢ ، وابن يحيى ١٥٣/٢ ، ١٥٤ .

قال أبو حمزة : إن هذه الحروف التي من الحلق مستثناة على اللسان والمركبات الثلاث :  
الضم ، والكسر ، والفتح ، كل حركة منها مأخوذة من حرف من الحروف ، فالضمة مأخوذة  
من الواو ، والكسرة من الباء ، والفتحة من الألف ، وتخرج الواو من بين الشقيين ، وتخرج  
الباء من وسط اللسان ، وتخرج الألف من الحلق .

فإذا كانت حروف الحلق عناء أو لامعات ثقل عليهم أن يضموا ، أو يكسروا ، لأنهم إذا  
ضموا فقد تكلفوا الضمة من بين الشقيين ، لأن منه مخرج الواو ، وإن كسروا ، فقد  
تكلفوا الكسرة من وسط اللسان ، وإن فتحوا ، فالفتحة من الحلق ، فثقل الضم ، والكسر ،  
لأن حرف الحلق مستقل ، والحركة بالضم والكسر متباعدة منه ، فحركوه بحركة من صوته  
وهي الفتح ، لأن ذلك أخف عليهم ، وأقل مشقة .  
(١٥٢٩)

وإنما ذكر المصنف حروف الحلق على هذا الترتيب ، لأنه اعتبر مخرج كل حرف ، كما كان  
مخرجه قدما قدمه في الذكر ، فالمهزة مخرجها أول الخان ، ثم يليه مخرج الباء ،  
وهلم جرا إلى الثمين ومخرجها آخر خان حروف الحلق .

قوله : (إلا ما شذَّ نحو: أَيْ يَأْبَى ، وَرَكَ يَرْكُنُ) ،

اعلم أنه لما ذكر أن فَعَلَ يَقَعْلُ بالفتح فهمها لا يكون فصلا كانت معية أولاه أحد  
حروف الحلق ، قيل له : يقتضيه ما ذكرته بهذين المثالين فإن الطاء والصقل مقصوح  
اليمين مع فقدان ما ذكرته من الشرط ، فإن المستقل من كل واحد من المثالين لم يوجد  
فيه أحد حروف الحلق ، وهو مقصوح اليمين .

(١٥٣٠)

وأجاب بأن ذلك شاذ ، فلا يقدح ، ويقتصر فيه على المصوغ .

(١٥٢٩) أنظر شرح السيرافي ٢٠٠/٦ ( رسالة )

(١٥٣٠) المثال الأول الذي ذكره المصنف وهو: أَيْ يَأْبَى ، الفاء فيه حرف من حروف الحلق .

وإذا كان حرف الحلق في موضع الفاء لم يفتح له شيء ، وذلك أن الفاء لا تكون إلا  
ساكنة في ( يفعل ) ، وإنما تتحرك في السحتل بحركة فيرها نحو: يقول ، ويبيع .  
والمثال الثاني: رَكَ يَرْكُنُ له حرف من حروف الحلق وكان محذوف من السرى  
يذهب في ذلك كله إلى أنها لغات قد اختلفت وهو فيها أخوه ألف أسهل ، لأن الألف  
تقارب المهزمة ، ولذلك شبه «يَرْكُنُ» بـ «يَأْبَى» بفتح الـ «يَأْبَى» .

وأنظر سبويه ٢٥٤/٢ ، والقنطري ١١٢/٢ ، وشرح الشافعية ١١٩/١ ، وأبو الحسن

بشمس ١٥٤/٢ ، وحاشية الصبان ٢٤٠/٢ ، ٢٤١ .

قال الميداني : وأما ركن يركن كما رواه أبو عمر فإنه من اللفظة المتداخلة ، يحنون أن ركن يركن وركن يركن لفتان ، ثم أخذوا الماضي من أحدهما ، والمستقبل من الآخر ، فقالوا :  
(١٥٣١)  
ركن يركن .

قوله : ( أما فِعْلٌ يَفْعُلْ نحو فَعِلَ يَفْعُلْ ، وَمِثْلُهُ ) .

اعلم أن هذا نقض على ما ذكره في المثال الثاني .

بيان ذلك : أنه لما ذكر أن مثال فِعْلٌ يَأْتِي ضارعه على وجهين لا غير : القح والكسر قيل له : ينتقض ما ذكرته بهذين المثالين ، فإن الماضي في كل واحد منهما على فِعْلٍ ، وضارعهما مضوم العين .

(١٥٣٢)  
فأجاب : بأن ذلك من تداخل اللغات .

قال الجوهري : تقول : فَعَلَ مِنْهُ / شَيْءٌ يَفْعُلْ مثل دَخَلَ يَدْخُلْ ، وفيه لفة أخرى مثل خَدَرَ ٢٩٤  
يَخْدَرُ حكاها ابن السكيت ، وفيه لفة ثالثة مركبة منهما فَعِلَ يَفْعُلْ بالضم ، وهو شأن  
(١٥٣٣)  
لا نظير له .

(١٥٣١) انظر نزهة الطرف للميداني ص ٧٩ وما بعدها ، وابن يمين ١٥٤/٧  
وفي اللسان مادة " ركن " ١٧٢١/٣ وكان أبو عمر وأجاز ركن يركن بفتح الكاف  
من الماضي والفابر ، وهو خلاف ما عليه الأبنية في السالم .  
وقوله : وهو خلاف ما عليه الأبنية في السالم أي : لأن باب فَعَلَ يَفْعُلْ  
بفتح العين في الماضي المضارع يشترط فيه أن يكون حلقى العين رأو اللام  
وقال بعضهم : ركن يركن بفتح الكاف في الماضي والآتي ، وهو نادر .  
وقال الجوهري : وهو على الجبع بين اللختين .  
(١٥٣٢) قال كراع : ركن يركن ، وهو نادر ، ونظيره فَعِلَ يَفْعُلْ ، وَحَضِرَ يَحْضُرُ ، وَنَعِمَ  
يَنْعَمُ .

انظر اللسان من مادة " ركن " ١٧٢١/٣ ، وابن يمين ١٥٤/٧  
(١٥٣٣) انظر الصحاح مادة ( فعل ) ١٧٦١/٥ ، واللسان مادة ( فعل ) ٣٤٢٩/٣ .



قال سيبويه : هذا عند أصحابنا انما ينبغي على لختين ، وكذلك نعيم يضم ، وقت تيموت ،  
(١٥٣٤)

وكذلك تكاد ، هذه عبارة سيبويه :

قوله : ( وكذلك فعل ينحلي نحو كات تكساد )

يريد أنه من تدخل اللغات ، وقد سبق الكلام في معناه .

(١٥٣٥)

قوله : ( والمزيد فيه خاصة بضمير بناء تيمر في إنشاء التقاسيم بحون الله )

اعلم أنه حصر مزيد الثلاثي في مختصرة الصمى المفيد في أربعة وثمانين بناء ، اثنا

عشر منها لللاحق ، اثنا عشر لغير اللاحق .

وزادها هنا فيها بناء آخر ، وهو تحفل نحو تمسكن كما سيرد عليك بيانها .

(١٥٣٧)

قوله : ( والزيادة لا تخلو إما أن تكون من جنس حروف الكلمة أو من غير جنسها كما ذكرنا

في أبنية الأسماء ) (١٥٣٨)

(١٥٣٩)

اعلم أنه يريد بالجنس ما كان مماثلًا للحرف الذي قبله نحو : الباء في جلبب ، وضريب ،

(١٥٣٤) أنظر سيبويه ٣٦١/٢ ، واللسان مادة ( كيد ) ٣٦٥/٢ ، ومادة ( كسد )

٣٦٦/٥ ، ومادة ( قتل ) ٣٤٢٩/٥ ، وابن يعيش ١٥٤/٧ .

(١٥٣٥) في الفصل ص ٢٧٨ ( بحون الله تعالى )

(١٥٣٦) كتاب ( الحفيد ) من كتب الزمخشري التي لم يشر طبعها بعد ، ولم تشر إليه معظم

كتب التراجم .

ولعل هذا الكتاب خصه الزمخشري لحام الصرف .

(١٥٣٧) في الفصل ص ٢٧٨ ، ابن يعيش ١٥٤/٧ ( كما ذكر )

(١٥٣٨) قسم الشارح في أبنية الأسماء الزيادة إلى قسمين :

أحد هما : تقسيمها باعتبار كونها من جنس الحروف الأصلية ، ولا يكون ذلك إلا

مكررا ومن غير جنسها .

والآخر : تقسيمها من حيث كون الزيادة لللاحق أو لغيره ، أنظر الزمخشري

( ٢٤٦ و ) من الكتاب .

(١٥٣٩) كرروا لام الفعل وهو حرف أصلي ليلحق ببناء د حرج ، كما فعلوا ذلك في الاسم

من نحو : دهدد ، وقودد ، وذلك قياسا على طرد .

فتقول في : ضرب ضريب ، وخرج خرج ، إذا أردت الحاتة بد حرج .

أنظر ابن يعيش ١٥٤/٧ .

(١٥٤٠)

وأما التي من غير جنسها ، فتحو الهزة في أكرم ، والواو في حوقل

قوله : ( وأبنية الخريد فيه على ثلاثة أضرب ، موازن للرباعي على سبيل اللاحاق ، وموازن

له على غير سبيل اللاحاق ، وغير موازن له ) •

(١٥٤٣) (١٥٤٣)

اعلم أنما قد بينا فيما تقدم معنى الأصل والمزيد

والضمير في ( فيه ) يرجع الى الثلاثي •

قال الصيمري : معنى اللاحاق : أن تدخل الزيادة على بناء من أبنية الأصول إما كان أو

فعلا ، فيوافق لفظه بالزيادة لفظ البناء من أبنية الأصول في حركاته وسكونه من غير أن

تكون الزيادة واوا مضموما ط قبلها ، أو ياء مكسورا ط قبلها ، أو ألفا في حشو الكلمة حتى

(١٥٤٤)

لو صرف منه فعل لوافق مصدره مصدر الأصول •

إذا عرفت هذا فنفس كل ضرب من الأضرب الثلاثة به شبه •

الضرب الأول : فبدأ الحق من بنات الثلاثة بالأربعة •

قال أبو سعيد : أنه الحق من ذوات الثلاثة : بدحج ستة أبنية حتى طارت على مثال :

(١٥٤٤)

دَحَجَ بزيادة حروف مختلفة فيها •

قال الحارثي : وهذا اللاحاق على قسمين :

مطرد ، وغير مطرد •

(١٥٤٠) أي : أن تكون الزيادة من جملة حروف الزيادة التي يجمعها ( اليوم نسه )

من نحو جهور ، ويقرئ ، وفيهما الواو والياء لتلحقا بدحج ، وذلك مسجوع

يوقف عند ما قالوه من غير مجاوزة له الى غيره ، انظر ابن يمين ١٥٤/٧ •

(١٥٤١) في الأصل ( الأبنية ) (١٥٤٢) في الأصل ( الأصل )

(١٥٤٣) الأصل : ما بقى في كل تصاريف الكلمة كحروف ضرب •

والخريد : ما سقط في بعض تصاريف الكلمة نحو : الهزة في أحمر ، والألف في

ضارب

أنظر الورقة ( ٢٥٥ ط ) من الكتاب •

(١٥٤٤) أنظر التبصرة ٧٥٤/٢ ، وقال ابن جني " اعلم أن اللاحاق إنما هو بزيادة في

الكلمة تبلغ بها زنة الملحق به لضرب من التوسع في اللغة "

أنظر النصف ٣٤/١

(١٥٤٥) أنظر شرح السيرافي ٢٥/٦ ( رسالة ) •

فالمطرود الذى لا ينكسر ، وهو أن يكون موضع اللام من الثلاثة مكررا للاحاق نحو : مهدد ،  
وقرود فتقيل : فى ضَرْبٍ : ضَرْبٍ ، وفى عِلْمٍ : عِلْمٍ ، وفى ظَرْفٍ : ظَرْفٍ ، اذا احتجت الى  
ذلك فى شعر أو سجع .

وغير المطرود : هو اللاحاق ، والياء والألف يقدم عليه الا بأن يسمع ، فاذا اسمع قيل : الحق  
يكذا بالواو والياء ، وليس بمطرود ، وانما هو موقوف على السماع .  
وقد جعل المصنف المطرود ثلاثة أقسام :

القسم الأول : ملحق بالرباعى ، وأبنيته ستة ، وقد أوردها المصنف .  
أولها : شَمَلٌ .

الشاهد فيه أن الأصل شَمَلٌ ، والحق بزيادة حـ بين جنس لام الفصل نحو : جَلَبٌ .  
قال أبو سعيد : ومعنى : شَمَلٌ : أخذ من الفعل بعد لقاطعه ما تبقى من شيء .  
وقال ابن جنى فى شرحه : يقال : شَمَلْتُ الرِّبْلَ أَلْبَسْتُهُ شَمَلَةً .

وهذا اللاحاق من موضع اللام قياسى لا يتوقف على السماع .  
وثانيها : حَوَقَلٌ .

الشاهد فيه : أن الواو زائدة ، ووزنه فوعِل .

مثال : دَحْرَجَ ، تقول : حَوَقَلَ الشيخ حَوَقَلَةً ، وحقيقا اذا كبر ، وفتر عن الجماع .

قال ابن جنى : هو الشيخ الضعيف اذا أدبر عن النساء ، وقد يستعمل فى كل مدبر .

قال : حدثنى محمد بن يزيد ، قال أنشدنى مسعود بن بشر المازنى ، وقد أتيت

أعده فى موضعه الذى مرضه بفارس ، فقال : أنشدنى الأصمعى فى مرضه الذى قد مات فيه :

(١٥٤٦) أنظر تفصيل ذلك فى المصنف شرح كتاب التعريف ٤٣/١ ، ٤٤ .

وقال ٤٥/١ " قال أبو عثمان : فهذا الذى ذكرت لك أنه مطرود فى اللاحاق ،  
والذى تقدم قبله من الملحق بالواو والياء ليس بمطرود الا أن يسمع ، ولكك ان  
سئلت عن مثاله جعلت فى جوابك زائدا بازاء الزائد ، وجعلت البناء كالبناء  
الذى سئلت عنه " .

(١٥٤٧) أنظر شرح السيرافى ٢٥/٦ (رسالة) ، واللسان مادة " شمل " ٢٩/٤ وما بعدها .

(١٥٤٨) أنظر النصف شرح تصريف المازنى ١٣/٣ .

(١٥٤٩) وفى المقتضب ١٠٧/٢ " وتلحق به الثلاثة بالواو ثانية ، فيكون على فوعِل ، وذلك نحو :  
حوقل ، كما تلحق اسما نحو : كثر وجوب ، والمصدر كالمصدر " . وانظرا ٢٤٤/١ ، وابن  
يحيى ١٥٥/٧ .

(١٥٥٠) وانظر اللسان مادة ( حقل ) ١٤٦/٢ : ١٤٧ : ١٥٥١ . لم أشر له على ترجمة .

[٥٩] يَا قَمِّمٌ قَدْ حَوَّلْتُ أَوْدُنُوتَ . . . وَمَعَضَ حَيْقَالُ الرِّجَالِ الْمَوْتَ (١٥٥٢)

وَالشَّهَاءُ : بَيَّطَرُ

الشاهد أن الياء فيه مزيدة للألحاق ، ووزنه فيعمل مثل د حوق

تقول : بَيَّطَرُ الْبَيْطَارَ وَالشَّوْشَ إِذَا مَشَى جِدَّةً لَيْدَ أَوَيْسِهِ .

ويقال أيضا : بَيَّطَرُ الْجَرْحَ بَيَّطَرَةً ، وَبَيَّطَرَهُ بَطْرًا ، وَبَيَّطَرُ بَيَّطَرُ ، وَبَيَّطَرُ ، مَبْطَرُ . (١٥٥٣)

والزيادة في هذا المثال ، وما قبله متوسطة بين فاء النمل وبينه كما نراه . (١٥٥٤)

ورابعتها : جَهَّوْرٌ .

الشاهد فيه : أن الواو فيه مزيدة واقعة بعد هين النمل ، وقبل لامه وزنه : فقول . (١٥٥٥)

تقول : جَهَّوْرٌ بِالْقَوْلِ أَيْ رَفَعَ صَوْتَهُ ، وَجَهَّوْرٌ مِثْلُهُ ، تقول : هُوَ رَجُلٌ جَهَّوْرِيٌّ الصَّوْتِ . (١٥٥٦)

قال ابن جنى : الواو والياء في هذه الأفعال لا يكونان إلا زوائد لانهما لا يكونان أصولا في (١٥٥٧)

فوات الأربعة فلا في الضعيف .

(١٥٥٢) البيت من بحر الرجز ، وقائله ربيعة . أنظر ديوانه ١٧٠ ، ١٧١ في الزيادات

والبيت مفرد هناك ، واستشهد به على استعمال ( حيقال ) على وزن فيعال

بمصدر فعمل . والقياس في مصدره فحالة كد حرج د حرجة ، ولكنه جاء فيقال كحيقال .

ويروى : وبعض حوقال بفتح الحاء ، وأراد المصدر ، فلما استوحش من أن يصير الواو

ياء فتحه .

ويروى : وشر حيقال ، وبعد حيقال ، وبعد حوقال .

أنظر المنصف ٣٨/١ ، ٣٩ ، ٧/٣ ، والمقتضب ١٦/٢ ، وابن يعيش ١٥٥/٧ ، واللسان

مادة ( حقل ) ٩٤٧/٢ .

(١٥٥٣) وفي اللسان ، ويطر الشئ بَيَّطَرَةً وَبَيَّطَرَةً بَطْرًا ، فهو مَبْطَرٌ وَبَطِيرٌ : شَقَّةٌ . والبَطْرُ :

الشَّقُّ ، ومنه سمي البَيَّطَارُ بَيَّطَارًا وَالبَطِيرُ ، وَالبَيَّطَرُ ، وَالبَيَّطَارُ وَالبَيَّطَرُ مثل هزير والبيط

معالج الدواب . . . أنظر اللسان مادة ( بطر ) ٣٠١/١ ، والمنصف ٨/٣

(١٥٥٤) وأنظر المقتضب ١٠٧/٢ ، وابن يعيش ١٥٥/٧ .

(١٥٥٥) وفي المقتضب ١٠٧/٢ وتلحق الواو ثالثة فيكون على فعمل نحو جهور كلامه جهوره ،

كما يلحقه اسما ، وذلك قولك جدول ، والمصدر كالمصدر .

(١٥٥٦) أنظر اللسان مادة ( جهر ) ٧١٠/١ ، والمنصف ٨/٣ .

(١٥٥٧) أنظر المنصف ٨٤/١ ، ٨٥ .

وخامسها : قَلَنْتَن •

الشاهد فيه : أن النون زائدة متوسطة بين عين الفحل ولاه • ووزنه فَعْلَل •

تقول : قَلَسَيْتَ بِهَا إِذَا أَلَسْتَهُ الْقَلَسَوَة (١٥٥٨) •

قال ابن جني : يقال : قَلَسَيْتَ بِالْقَلَسَوَة أَقْلَسِيْمَ قَلَسَاءَ •

وقال بعضهم : قَلَسْتَهُ بِالنون أَقْلَسْتَهُ قَلَسَةً • وقالوا : قَلَسَيْتَ فَعْلَلِي يَتَقَلَسِي بِهَا (١٥٥٩) •

وسادسها : قَلَسَى •

الشاهد فيه : أن الياء زائدة • ووزنه فَعْلَى • وَقَلَسَ قَذْفَ يَقْلَسِي • فهو قَالِس • (١٥٦٠)

فهذه الأبنية الستة مطابقة بدخرج • ودخلت عليها هذه الزيادات للإلحاق • ومصدرها مصدر

دَخَج • تقول : شَطَلْتَهُ • وَحَوَّقَلْتَهُ • وَبَيَّظَرْتَهُ • وَقَلَسْتَهُ • وَقَلَسَاءَ •

وأصل قَلَسَاءَ : قَلَسِيَّة • وَلِكُلِّ قَلَبٍ أَلْفٌ لَنَحْرِكِ • وانفتاح ما قبلها • كما تقول : دَخَجْتَهُ

دَخْرَجَةً • وكذلك في المضارع تقول : شَطَلَّ يَشَطِّلُ • وَحَوَّقَلَ يَحَوَّقِلُ • كما تقول : دَخَجَّ يَدَخُجُّ

وتقول : شَطَلْتَهُ / فَشَطَلَّ • كما تقول : دَخَرَجْتَهُ فَدَخَرَجَّ •

٢٩٤

فهذه الأمثلة الستة على وزن بنات الأربعة • وطابقة بها • كما كانت مصادرنا مصادر بنات

الأربعة كما بيناه لك •

(١٥٥٨) أنظر اللسان مادة ( قلس ) ٣٧٢٠/٥ •

(١٥٥٩) أنظر النصف ١٣/٣ • واللسان مادة ( قلس ) ٣٧٢٠/٥ •

(١٥٦٠) وفي اللسان " ( الْقَلَسَ ) : أن يبلغ الطعام إلى الحلق ملء الحلق

أو دونه • ثم يرجع إلى الجوف • وقيل هو القيء • وقيل : هو

القذف بالطعام وغيره • وقيل : هو ما يخرج إلى الفم

من الطعام والشراب • والجمع أَقْلَاسٌ •

أنظر مادة " قلس " ٣٧١٩/٥ • والمقتضب ١٠٧/٢

(١٥٦١)

القسم الثاني : فيما كان من الثلاث طحا بنزيد الراعي الذي هو على زنة تَفَمَّلَ .  
قوله : ( وتَفَمَّلَ يَبْنِي مَا لَوْ فَفَلَّ )

أعلم أنا سند لمعنى المطاوعة في صاحب الفمل ، وأخذ ور من صوره مست :-

الأولى : تَجَلَّبَبَ .

قال أبو سعيد : وقد تلحق التاء في الأفعال الطحقة فتصيرها بعزلة [تدحرج]

قال أبو عثمان : تقول تَجَلَّبَبَ يَجَلَّبَبُ جَلْبَبَةً إذا ألبس البلب وهو الحلقه . (١٥٦٤)

قال في شامى اللغة : البلب ثوب واسع دون الرداء ، وقيل : الرداء

وقد تَجَلَّبَبْتُ بِالْجِلْبَابِ لِبَسْتُهُ ، و لَبِيسِي غَسِيرِي . (١٥٦٥)

(١٥٦١) وفي القنص ١٠٨/٢ " فأما الأفعال فتلحقها الزيادة ، فيكون الفعل على

( تَفَمَّلَ ) ، وهو الفعل الذى يتع لى ( فَمَّلَ ) وذلك نحو : تَدَحَّرَجَ ، و

تَسَرَّفَ ، لأن التقدير : دَحَرَجْتُهُ فَتَدَحَّرَجَ ، والمصدر ( التَفَمَّلَ ) .

(١٥٦٢) أنظر ص ٤٢٥ وما بعدها .

(١٥٦٣) نقص فى الأصل . أنظر شرح السيرانى ٢٦/٦

وقال ابن يمين : " فأما قوله فى تَجَلَّبَبَ و تَجَوَّبَ و تَشَبَّطَ و تَرَهَوَّكَ إنها طحقات

بتدحرج فكلهم فيه تسامح ، لأنه يؤم أن التاء مزيدة فيها للملاحاق ، وليس

الأمرك ذلك ، لأن حقيقة الملاحاق فى تَجَلَّبَبَ إنما هى بتكرير الباء ألحقت جلبب بدحرج

، والتاء دخلت لمعنى المطاوعة كما كانت تدخل فى تدحرج ، لأن الملاحاق لا يكون

من أول الكلمة ، وإنما يكون حشوا أو أخيرا ، وكذلك تَجَوَّبَ ، و تَشَبَّطَ و تَرَهَوَّكَ

و تَرَهَوَّكَ الملاحاق بالواو والياء لا بالتاء على ما ذكرنا " . أنظر ابن يمين ٥٥/٢ ١٥٦٤

(١٥٦٤) أنظر المصنف ٦/٢ .

(١٥٦٥) وفى اللسان : وَالْجِلْبَابُ : القميص ، و الْبَلْبَابُ : ثوب أوسع من الخممار

دون الرداء تدعى به المرأة رأسها و صدرها ، وقيل : ثوب واسع دون

اليلدقة تلبسه المرأة ، وقيل : اليلدقة

أنظر مصنف ( جلب ) ٦٤٩/١ ، ٦٥٠ .

## الثانية : تَجَوَّرَبَ •

الشارح فيه : أنه قبل دخول التاء على زنة فَوَعَلَ ، فلما ألحقته التاء صيرته بمنزلة تدحرج •  
قال أبو محمد : التاء والواو كلاهما زائدتان ، وهو مصر •

## الثالثة : تَشَيَّطَنَّ •

الشارح فيه : أن الأصل شَيَّطَنَّ على زنة فَيَحِلَّ من شَطَنَ يَشْطُنُ إذا بَعَدَ ، فلما ألحقته التاء صار على زنة تدحرج (١٥٦٦) •

قال أبو سعيد : وليست بمنزلة تَمَالَجَ ، وتَسَرَّغِيرَ ملحقين ، لأن التاء منهما لحقت عامل وكسر ، وليسا ملحقين بدحرج ، ولحقت الياء شَيَّطَنَّ وهو ملحق • (١٥٦٧)

## الرابعة : تَرَهَّوَكَ • بالكاف •

قال في الشاطي : الرَّهَّكَانُ : مَشَى مع تقديم المصدر وتأخير النهر وقد رَهَكَ رَهْكَاً وَرَهَّكَاناً ، وهو الذئب والمجن ، والترهوكُ التحرك من رخاره • (١٥٦٨)

قال أبو محمد : مَرَّ الرجل يَتَرَهَّوَكُ وكأنه مصر ، والواو فيه مزيدة لأنها وقعت موضع الواو في مَهَّوَكَ •

## تسوس : سهوكه فسهوك •

قال الجوسري : معناه : إذا أدير وهلك ، والواو فيه مزيدة تقولهم سهكت الريح الأرض إذا أطار ترابها (١٥٦٩) •

(١٥٦٦) وانظر مادة ( شطن ) في اللسان ٢١٦٤/٤ وما بعدها

(١٥٦٧) قال السيرافي " وقد تلحق التاء هذه الأفعال الملحقة فتسير بمنزلة تسدحرج

تقولك : تَشَيَّطَنَّ وتَجَبَّيَّ كما تقول : تدحرج ، وليست بمنزلة تَمَالَجَ وتَكَسَّرَ ،

لأن تمالج وتسرغير ملحقين بدحرج ، ولحققت التاء تَشَيَّطَنَّ وتَجَبَّيَّ ، ونما

ملحقان " • شرح السيرافي ٢٦/٦

(١٥٦٨) وانظر اللسان مادة ( رَهَكَ ) ١٢٤٦/٣

(١٥٦٩) في الصحاح مادة ( سهك ) ١٥٩٢/٤ " سهوكه فسهوك " أي أدير وهلك ،

وسهوكه يسهوكه سهوكاً لغة في سهكت •

وانظر اللسان مادة ( سهكت ) ٢١٣٤/٣ •

الخامسة : تَمَسَّكْنَ •

قال أبو سعيد : وقد ألحق بتدحرج " تَمَعَّكَلْ " بزيادة الميم ، فقالوا : تَمَسَّكْنَ ، وَتَمَسَّدْنَ ، ولم تود هذه الميم للإلحاق إلا مع التاء ، لأنه لم يسمع مَسَّكْنَ ، ولا مَسَّدْنَ • (١٥٢٠)

السادسة : تَغَاظَلْ •

قال أبو محمد : الرواية عن المصنف بالفين المعجمة ، تقول : تَغَاظَلْ يَتَغَاظَلْ تَغَاظَلًا ، كما تقول : تَحَجَّجَ يَتَحَجَّجُ تَحَجُّجًا •

الشاهد فيه : أنه على وزن بنات الأربعة ، ومصدره كصدر تدحرج (١٥٢١)

السابعة : تَكَلَّمَ •

ومساق الكلام فيه على نحو ما قبله ، ولقائل أن ينول : إن التاء إنما تراه هاهنا فسي أول الأصول التي هي ملحقة بالرباعي ، فيصير بالتاء على مثال تدحرج نحو : يَجَلَّجُ ، وَشَيْئَانِ ، وهذا المعنى مفقود في تَغَاظَلْ وَتَكَلَّمَ ، فإن التاء فيه ما زيدت على غاظَلْ وَكَلَّمَ ، وإنما غير ملحقين بتدحرج ، وقد نذر المصنف في كتابه المسمى بالمفيد : أن قولك : تَغَاظَلْ من مزيد الثلاثي لغير الإلحاق ، وهو خافض لما ذكره هاهنا •

(١٥٢٢)

ويؤيد ما ترواه ما قاله الصيمري في أسسوله حيث قال : كذلك فَعَلَّ وفَاعَلَّ لا يكونان ملحقين لأر ~~مصدر فاعل~~ مفاعلة ، ومصدر تَفَعَّلَ تَفَعَّلَ ، وقديزاده في أول الأفعال الملحقة ، فيصير على مثال تدحرج نحو حَوَّلَ ، وَيَبَيَّرَ ، ولا يجري في هذا المصير نحو : تَكَلَّمَ ولا تَغَاظَلْ نحو : تقاتل •

(١٥٢٠) أن شرح السيرافي ٢٦/٦ •

(١٥٢١) وفي المقتضب : " ومصدر ( تَغَاظَلْ ) إنما هو ( التَغَاظَلْ ) نحو : تَغَاظَلْ

تَغَاظَلًا ، فاستوت ههنا وهذه في السكون والحركة لما استوت أفعالها " •

أن المقتضب ١٠٨ / ٢ • وابن يمين ١٥٦ / ٧ •

(١٥٢٢) لم تشركب التراجم إلى هذا التناوب ، ولم تذكر للصيمري سوى كتاب

التبصرة ، ولمسلم من الكتب التي لم يشر عليها أحد ممن ترجم لسه •

أن المصنف ديدة المصنفين ١٨ / ٢ ، ١٩ ، والخمسة ٤٩ / ٢ •

ومسند التبصرة ص ١٤ •



لأن التاء في تَقَمَّلَ وتَفَاعَلَ زيدت على قَمَّلَ وَفَاعَلَ ، وهما غير ملحقين ، فجزئاً مجزأهما قبل  
(١٥٧٣)  
زيادة التاء .

القسم الثالث : ما كان من الفعل الثلاثي ملحقاً بجزيد الرباعي الذي هو على زنة : اقْمَلَّلَ  
(١٥٧٤)  
نحو : أخرجهم ، والمذكور منه اثنتان :

أولهما : اقْمَنَسَ .

قال ابن جنى : أنهم أرادوا أن يبلغوا بنات الثلاثة بنات الأربعة بزيادة هذه النون في  
هذا الموضع ، فلما كانت النون في أخرجهم ثالثة ساكنة كانت في اقمنس كذلك ، ولما كان  
بعدها في أخرجهم حرفان جعلوا بعدها في اقمنس ميمين .

أحدهما : أصلية ، والأخرى : زائدة ، ليلحقوا البناء بالبناء ، واقمنس معناه : اجتمع .  
قال أبو عمرو : سألت الأصمعي : ما الأقمنس فقال : هكذا تقدم بطلمه وأخر صدره .  
وثانيهما : اقْمَلَّلَ .

نحو قولك : اسلنقى ، قال الجوهري تغزل : اسلنقى الرجل إذا نام على ظهره ، وهو اقْمَلَّلَ .  
(١٥٧٦)  
قال أبو سعيد : وقد ألحق أيضاً من بنات الثلاثة بنات الأربعة بناءً آخران ، وهما  
اقْمَلَّلَ بزيادة حرف من موضع لام الفعل ، واقْمَلَّلَ بزيادة ياء بعد اللام وذلك نحو : اقمنس  
واسلنقى .

(١٥٧٣) يقول الصرمي في التبصرة في هذا الموضع " فمن ذلك ما ألحق من أبنية الأفعال  
الثلاثة ببناء الرباعية ، وهي سنتة :  
قَوَّلَ : نحو قَوَّلَ ، وقَمَّلَ نحو بَيَّطَرَ ، وقَمَّلَ نحو جَمَّرَ ، وقَمَّلَ نحو جَمَّسَ ،  
وقَمَّلَ نحو قَلَمَسَ ، وقَمَّلَ بزيادة حرف من جنس لام الفعل نحو شَدَّالَ .  
فهذه الأبنية ملحقه بدخول ومصادرها كصدور ، أنظر التبصرة ٢ / ٧٥٤ (رسالة) .

(١٥٧٤) وفي القمضب " والملحق به من بنات الثلاثة يكون على ضربين :  
أحدهما : أن تضاعف اللام ، فيكون الوزن (اقمئل) وأحدى اللامين زائدة ،  
وذلك نحو : اقمنس .

والوجه الآخر : أن تزداد ياء بعد اللام فيكون (اقمئلي) وذلك نحو : اسلنقى ،  
ولا يكون اللاحق به من بنات الثلاثة غير أخرجهم لأن النون إنما اتحدت بين حرفين  
من الأصل فلا يكون فيما ألحق به إلا كذلك " . أنظر القمضب ١٠٨ / ٢ ، وأنظر  
سيبويه ٣٣٤ / ٢ ، والنصف ٨٩ / ١ ، واللسان مادة ( جلب ) ٦٤٩ / ١ .

(١٥٧٥) أنظر النصف لابن جنى ٨٧ / ١ ، ١٣ / ٣ ، واللسان مادة ( قمنس ) ٣٦٩١ / ٥ ، ٣٦٩٣ .

(١٥٧٦) أنظر الصحاح مادة ( سلق ) ١٤٩٧ / ٤ ، واللسان مادة ( سلق ) ٢٠٢٢ / ٣ ،  
والنصف ١٤ / ٣ .

قال : ومعنى : اَقْمَسَسَ : ثَبَّتَ وَتَمَكَّنَ ، وَاسْلَنْقَى : تَصَامَ عَلَى اِمْرِهِ ، فَالْعَقُّ هَذَا بَا حَرْجِهِمْ وَفِي  
اَحْرَجِهِمْ زِيَادَتَانِ ، الْاَلِفُ وَالنُّونُ وَالْبَاقِي مِنْهَا ، وَهُوَ اَرْبَعَةُ اَحْرَفٍ : الْحَاءُ ، وَالرَّاءُ ، وَالْجِيمُ ، وَالْحِيمُ  
(١٥٧٧) **أصول** .

والَّذِي فِي اَقْمَسَسَ ، وَاسْلَنْقَى مِنَ الْحُرُوفِ الْاَصْلِيَّةِ ثَلَاثَةُ اَحْرَفٍ ، فَانِ الْاَصْلُ : قَمَسَ ، وَسَلَقَ ، ثُمَّ زَيْدٌ  
طَمَسَسَ قَمَسَ مَسِينٌ اُخْرَى وَعَلَى سَلَقَ يَاءٌ ، فَضَارِعَةٌ بِحَرْفِ حَرْجِهِمْ ، ثُمَّ زَيْدٌ طَمَسَ بِاِزْيَادَةٍ  
عَلَى حَرْجِهِ مِنَ الْاَلِفِ الْوَصْلِ وَالنُّونِ ، وَلَيْسَ لِلْاِلْحَاقِ ، لِأَنَّهُمَا زَائِدَتَانِ فِي ذَوَاتِ الْاَرْبَعَةِ .  
(١٥٧٨) **قوله** : ( وَجَدَ آتَى الْاِلْحَاقِ اِنْجَادَ الصَّدْرَيْنِ ) .

اعلم أن كل زيادة كانت على وزن بنات الأربعة ، وكان مصدرها مثل مصدر بنات الأربعة ، فتلك  
الزيادة تكون للإلحاق على ما ذكرناه من التفسير ، وأن تساوي في الوزن دون المصدر لم تتغير  
الزيادة للإلحاق ، وعلى هذا / مازاد على بنات الأربعة .  
(١٥٧٩) **هذا** تمام الكلام في الموازن للرباعي على سبيل الإلحاق .

**الضرب الثاني** : في الموازن للرباعي على سبيل الإلحاق .  
والذكر من أبنية ثلاثة : —

أَفْعَلَ : نَحْوَ أَخْرَجَ ، وَفَعَّلَ : مِثْلُ أَخْرَجَ : جَرَّبَ ، وَفَاعَلَ : نَحْوُ : قَاتَلَ .  
فهذه توازن : لَمْ يَخْرُجْ ، بِمَعْنَى أَنَّ الْمُتَحَرِّكَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا يَاءٌ ، الْمُتَحَرِّكُ ، وَالسَّاكِنُ بِإِزَاءِ السَّاكِنِ ،  
إِلَّا أَنَّ مَعَادِمَهَا تَخَالَفَ صَدْرُ الرَّبَاعِيِّ ، أَلَّا تَرَى أَنَّ مَصْدَرَ أَفْعَلَ إِفْعَلًا ، وَمَصْدَرُ فَعَّلَ تَفْعِيلًا .  
(١٥٨٠) **هذا** .

( ١٥٧٧ ) أنار شرح السيرافي ٢٦ / ٦ ، ٢٧ .

( ١٥٧٨ ) وقال ابن جنى " إنما سوى بين اقمسس و اسلنقى لأجل النون الثالثة فيهما " .

ولأن في آخر كل واحد منهما زيادة ، وإن كانت في اقمسس لا مكررة ، وفي اسلنقى

ياء مزيده ، وأنهما قد اضملا في زيادتهما ، وأنهما ملحقان .

انظر المصنف شرح تصريف الطازمي ٨٦ / ١ .

( ١٥٧٩ ) وانظر ابن عيسى ١٥٦ / ٧ .

( ١٥٨٠ ) وانظر سيبويه ٢٤٣ / ٢ ، والمقتضب ٧٤ / ١ ، ١٠٠ / ٢ ، ١٠١ .

(١٥٨١)

ومصدر قاعلى مفاعلة ، وهنله المصدر تخالف مصدر الرباعى ، فقد فاع شرط الالحاق

الشرب الثالث : فى الزيادة التى لا توازن الرباعى .

والله نور من أنوارهم ، وهى : -

إنطلق ، وأقندر ، واستخرج ، وأشهب ، وأشهب ، وأغدودن ، وأعلوط .

(١٥٨٢)

فكل واحد منها لا يوازن الفصل الرباعى ، ولا يزيده كما تراه .

(١٥٨٣)

وتقول : أغدودن النبت إذا طال واسترعى ، وأعلوط المهر إذا ركب عرياً ، هذا قول أسي

(١٥٨٤)

عبيدة .

(١٥٨٥)

وقال الأصمى : المعنى أغتسقة .

(١٥٨٦)

قوله : ( فما كان على فملى فهو على معان لا تضبط سمعة وكثرة )

اعلم أن مضمون هذا الفصل ثلاثة أشياء ، وهى بيان معنى فملى بالفتح ، وفملى

بالكسر ، وفملى بالضم .

نفرد لكل واحد منها ضميراً يختص به .

(١٥٨٩) وفى سيبويه ٢٤٣/٢ " وأما فاعلت فان المصدر منه الذى لا ينكسر أبداً مفاعلة ،

جملوا الميم عوضاً من الألف التى بعد أول حرف منه ، والهاء عوض من الألف التى قبل  
آخر حرف ، وذلك قولك : جالست مجالسة ، وقاعدته مفاعلة ، وشاريته مشارة .

وقال فى ٢٤٤/٢ " وقد قالوا : ماريته مراء ، وقائلته قتالا ، وجاء فمال على

فأطعت كثيراً كأنهم حذفوا الاء التى جاء بها أولئك فى قتال ، ونحوها ، وأما المقاطعة

فهى التى تلزم ، ولا تنكسر كلزوم الاستفصال استقصت .

وانظر المقتضب ١/٧٣ ، ٢/٩١ ، ١٠٠٠ ، والنصائص ٢/٣٠٤ ، وابن يمين ٧/١٥٦ .

(١٥٨٩) وانظر المقتضب ١/٢٠١ ، ٢/١٠٩ ، وابن يمين ٧/١٥٦ .

(١٥٨٩) وفى اللسان " وأغدودن النبت إذا أخضر حتى يضرب إلى السواد من شدة ريته .

بأنكسر اللسان مادة ( غدق ) ٣٦١٩/٥ ومطبعها .

(١٥٨٩) ٥٥ \* صرح المصنف : توفى سنة ٢٥٧ على الراجح . أنظر تحقيقه فى نزهة الألبا ٨٤ : .

(١٥٨٥) أى تملق بمنطقه وعلاه .

انظر اللسان مادة ( علط ) ٣٥٧٠/٤ ، والنصف ٣/١٣

(١٥٨٦) فى الفصل ص ٢٧٨ ( كثرة وسبعة )

الضرب الأول : فَيَقْعَلُ •

نحو ضَرَبَ ، ونَصَرَ ، وَفَضَعَ ، وهو أخف الأبنية لفتح عينه ، ولذلك كثود ورائه على السنتهم ، واستعمالهم إياه لعمان مختلفة غير محصورة بخلاف قَعَلَ بالكسر ، فإنهم تعرضوا لما يقارب حصير معانيه ، وقالوا : يَنْتَشِرُ فيه الأعراش ، ونحوها مع اضدادها ، وخصوصاً قَعَلَ بالضم بالفتح والفتح تكون في الأشياء كما متصرفه • (٥٨٧)

ولكنه معاني قَعَلَ المفتوح المين لم يحج المصنف على ذكر تلك المعاني ولم يقرر ما لا يقرر ، وتحددها ، وإنما اقتصر على ذكر باب المغالبة لأنه محصور في باب قَعَلَ يَقَعُلُ على ما تقتضيه

قال سيبويه : إذا قلت : قَاعَلْتَهُ فقد كان من غيرك إليك مثل ما كان منك إليه حين قَعَلْتَهُ قَاعَلْتَهُ ، وذلك مثل : ضَارَبْتَهُ ، وفَارَقْتَهُ ونحوهما ما يكون الفعل فيه بين اثنين • (٥٨٨)

فإن غلب أحدهما كان على قَعَلَ يَقَعُلُ بضم المضارع ، وإن كان المستعمل في الأصل على يَقَعُلُ بالكسر •

قال سيبويه : اعلم أن يَقَعُلُ من هذا على مثال يَخْرُجُ • (٥٨٩)

يريد أن مكسور المين ينقل إلى مسومها كما سنبينه •

والذكر من صور المغالبة مت •

الأولى : قوله ( كَارَمَنِي فَكَرَّمَهُ أَكْرَمَهُ ) •

الشاهد فيه : أن عين الفعل هو الراء ، فلما أردت المغالبة نقلته إلى أَقْعَلَ يَقْعَلُ ، فكذلك الراء مفتوحة في كَرَّمَهُ ، ومضمومة في أَكْرَمَهُ •

قال عبد الحميد : إذا قلت : كَارَمَنِي اقتضى ذلك ، أن يكون من غيرك إليك كَرَّمْ مثل ما كان منك إليه ، وذلك لا يكون إلا من اثنين نحو : ضَارَبْتَهُ ، وشَاتَمْتَهُ ، فإن غلب أحدكما صاحبه في الكلام كان على قَعَلَ يَقَعُلُ كما ذكرناه في هذا المثال •

(٥٨٢) أنظر ص ٢٠١

(٥٨٨) أنظر سيبويه ٢٣٩/٢

(٥٨٩) أنظر سيبويه ٢٣٩/٢

ولقائل : أن يقول : إن المصنف لم ينص على هذا القيد الزائد ، وهو غلبة أحد طرفي صاحبه ، ولا بد منه ، وقد أورده سيبويه في كتابه ونسب عليه <sup>(١٥٩٠)</sup> والهمزة في أكثره أحد حروف المضارعة لا تكون إلا مفتوحة لقولك : أضربه ، وأشتمه ، وأقتله .

الثانية : قوله : ( كأشروني فكشرتة أشروه ) .

الشاهد فيه : أن الاء عين اللمة ، وهي مفتوحة في الماضي ، وهو كشرته ، ومضمومة في المستقبل ، وهو أشروه . <sup>(١٥٩١)</sup>

(١٥٩٢)

قال الجوهري : يقال : كأثرناهم فثرتناهم أي غلبناهم بالثرة .

الثالثة : قولك : (عآزني فمززته أعزّه) .

الشاهد فيه : أن الزاي الأولى هي عين الفعل ، وهي مفتوحة في قولك : فمززته لكونه ماضياً .

ومضمومة في قولك : أعزّه ، لأنه مضارع ، إلا أنهم نقلوا ضمة عين الفعل إلى فائه ، ثم آدغموا

عين الفعل في لامه ، فقالوا : أعزّه .

(١٥٩٣)

قال الجوهري : تقول : عآزه أي غلبه .

الرابعة : قوله : (خآصني فخصمته أخصه) <sup>(١٥٩٤)</sup>

الشاهد فيه : أن الاء عين التلمة ، وهي مفتوحة في قولك : فخصمته لأنه ماضٍ ، ومضمومة

في قولك : أخصه لأنه مضارع .

(١٥٩٥) أنظر سيبويه ٢/٢٣٩ (١٥٩١) في الأصل (أشرو) .

(١٥٩٦) وتقول : كأشروهم فكشروهم يكرؤنهم : كانوا أكثر منهم .

أنظر الصحاح مادة (كشر) ٨٠٣/٢ ، واللسان مادة (كشر) ٣٨٢٨/٥

(١٥٩٧) في الصحاح مادة (عزز) ٨٨٦/٣ " وعزّه أيضا يحزّه عزور غلبه " .

وفي اللسان " وعزّه يحزّه عزراً : قهره وغلبه ، وفي التنزيل العزيز " وعزّيتي في الخطاب " أي غلبني في الاحتجاج ، وقراً بعضهم : وعآزني في الخطاب " أي غلبني .

أنظر اللسان مادة (عزز) ١٩٢٧/٢

(١٥٩٨) في الأصل (خاصمته) وفي المفصل وابن يميشر (خآصني) .

أنظر المفصل ص ٢٧٨ ، وابن يميشر ١٥٦/٧

ولقائل أن يقول : ان الجوى نقل خلاف هذا ، وقال : تقول : خَاصَمْتُ فَلَانًا فَخَصَمْتُهُ  
( ٥٩٥ )

أَخْصِمُهُ بالكسر ، ولا يقال بالضم ، وهو شاذ .

الخاصة : قوله : ( هَاجَانِي فَمَجَّوْتُهُ ) .

الشاهد فيه : أن عين الفعل هو الجيم ، فلذلك كانت الجيم مفتوحة في الماضي ، وضمومة  
في المضارع .

والهجو نقيض المدح ، فقد اشتركت هذه الخمس ( ٥٩٦ ) في أن الفاعلة فيها من  
الجانبيين ، وأن الضمك زاد على صاحبه في ذلك الوصف الذي وقعت فيه الفاعلة .

السادسة : قوله : ( إِمَّا مَا كَانَ مِمَّنْ الْفَاءُ كَوَعَدَتْ ، أَوْ مِمَّنْ الْمِيمُ ، أَوْ الْلامُ مِمَّنْ  
بَنَاتُ الْيَاءِ كَبِمَّتْ ، وَرَمِيَتْ ) .

لقائل أن يقول : الأجمل بالمتصف أن يقول : كَوَعَدَتْ مِنْ بَنَاتِ الْوَاوِ لِأَنَّ مَا تَنْبَغُ عَنْ بَنَاتِ  
الْيَاءِ حَكْمُهُ حَكْمُ الصَّحِيحِ ( ٥٩٨ ) .

واعلم أن هذا الاستثناء متصل .

( ٥٩٥ ) أنظر الصحاح مادة ( خِصَم ) ١٩١٢/٥ ، ١٩١٣ ، وفي اللسان  
وحكى ثعلب : خَاصِمُ الْمَرْءِ فِي تَرَاثُ أَبِيهِ أَنْ تَعْلُقَ بِهِ ، فَإِنْ أَصْبَحَ  
وَالَا لَمْ يَضْرُكْ التَّلَامُ .

وَخَاصَمْتُ فَلَانًا فَخَصَمْتُ أَخْصِمُهُ بالكسر ، ولا يقال بالضم ، وهو شاذ ومنه قرأ  
حزرة " وَهُمْ يَخْصِمُونَ " لأن ما كان من قولك : فَاعَلْتَهُ فَقَعَلْتَهُ ، فان يقلل  
منه يرد إلى النقص إذا لم يكن حرف من حروف الحلق من أن باب كان ، من  
الصحيح : عَالَمُهُ قَعَلْتَهُ أَعْلَمَهُ بالضم ، وَفَاخَرْتَهُ فَخَفَرْتَهُ أَفْخَرَهُ بِالْفَتْحِ ،  
لأجل حرف الحلق .

أنظر اللسان مادة ( خِصَم ) ١١٧٧/٢ .

( ٥٩٦ ) في الأصل ( نقيض النظم ) ، وأنظر اللسان مادة ( هِجَا ) ٤٦٢٧/٦ .

( ٥٩٧ ) في الأصل ( الست ) .

( ٥٩٨ ) وفي اللسان " وأما ما كان من الممثل مثل : وَجَدْتُ ، وَبِعْتُ ، وَرَمَيْتُ ، وَخَشَيْتُ ،  
فلن جميع ذلك يرد إلى الكسر ، إلا ذوات الواو فإنها ترد إلى الضم ، تقول :  
رَأَيْتُهُ فَرَضْتُهُ أَرَضُوهُ ، وَخَافْتُهُ فَخَفَّتْ أَخُوهُ ، وليس في كل شيء ذلك ، لا يقال  
نَزَعْتُهُ فَنَزَعْتُهُ لَأَنَّهُمْ يَسْتَعْنُونَ عَنْهُ بِخَلْبَتِهِ " . أنظر اللسان مادة ( خِصَم ) ١١٧٧/٢ .

بهمان ذلك : أن قوله أول الفصل : ( وباب المصالية مختص بفعل يفعل )  
معناه : أنه لا تكون المصالية إلا في هذا الباب ، ولا تكون في باب آخر ، ثم قال : وقد جاءت  
في باب آخر ، وهو فعل يفعل بكسر الميم في المناسي فيما ذكره من الصور ، فلذلك كان  
الاستثناء مضملا .

والفرد من رسوم الاستثاء ثلاث :-

أولها : ممثل الفاء واوا نحو : وعدت ، ووجدت .  
ثانيها : وأعدني فوعدتني أوعده بكسر الميم على زنة أقيله / بالكسر إلا أنهم حذفوا  
الواو لما ذكرنا فيما تقدم ، وقالوا : أوعده ووزنه حينئذ أعيله ، والفاء مطروقة ولم  
يقولوا في مثل هذا أقيله بالضم لما فيه من الشل .

وثالثها : ممثل الميم نحو : بليعته فبعتته بيمه لما تقول في الصحيح : ضاربتني فضربتني  
أضوتته ، إلا أنهم لما أعلوا الطاء ، وسكوا عين الفعل سقطت من اللفظ لم يكون لا بالراء  
وعين الميم ، وإنما سكنت الميم لما عرفت من أن ياء الضمك إذا اتصلت بالفعل سكنت لا مد  
نحو : قمت وغرمت وكذلك أعلوا المناسي فسكوا ، فقالوا : أبيعهم ، والأصل : أبيعهم بكسر  
الياء على زنة أقيله بالكسر ، ولا يقال فيه : أفضل بالضم لأن الياء تنقلب واوا ، فيفضي  
إلى الاشتباه بما عينه واو ، لأنه خروج من الأخف إلى الأثقل .

وثالثها : ممثل لام الفص ياء نحو : رايته فريته أريته بفتح الياء ، إلا أنهم سكوا الياء  
لما عرفت .

وزن المناسي في الأصل : أقيله بكسر الميم النملة ، ولو وضعت الميم التي هي عين الفعل  
انقلبت الياء واوا لانضمام ما قبلها ، ولم يأت في ما روي يروا ، لأنه خروج من الأخف إلى  
الأثقل .

قوله ثم نحو : قولك : خايرته فخرته أخيرة (٥٦٠٠)

(٥٥٩٩) وقد اختلف النحاة في علة حذف ياء السواو .

فقال البصريون : إن النملة هي وقع الواو بين ياء وكسرة ، وقال الكوفيون :  
إن النملة هي قصد عدم الفرق بين الفعل المتعدي ، والتمل اللازم .

انظر الانصاف ٢/٢٨٢ (السألة ١٢) .

(٥٦٠٠) في الأصل (خخيرته) . وأما اللسان مادة (خير) ٢/٢٦٨ وما بعدها .

الشاهد فيه : أن عين الفعل فيه يا ، وقد جاء ضارعه على (١٦٠١) أَفْعَلُهُ والكلام فيه على الوجه الذي ذكرناه في بايحتة .

ولقائل أن يقول : أن المصنف اقتصر في التمثيل على معتل الميم ، وأهمل تمثيل المثاليين الآخرين ، وبما معتل الفاء بالواو ، ومعتل اللام من بنات اليا ، وما كانت لام من ذوات الواو (١٦٠٢) فان [عين] ضارعه مضمومة .

تقول : رَاضِيَّتَهُ فَرَعَوْتَهُ أَرْضُهُ ، وَخَاوَفَنِي فَخَفَّتَهُ أَخُوْنُهُ .

قوله : ( وعن الكسائي أنه استثنى ما فيه أحد حروف الحلق ، فانه يقال : أَفْعَلُهُ النَّاسُ ) اعلم أن الكسائي استثنى أصرا رابعا ، وهو بل ما كان فيه حرف من حروف الحلق من أي باب كان من الصحيح تقول : فَاخَرْتَهُ فَخَرَّتَهُ أَفْخَرَهُ يَفْخَحُ الْخَاءُ فِي الْمَضَارِعِ ، لِأَجْلِ أَنَّ الْخَاءَ مِنْ حُرُوفِ الْحَلْقِ ، وَالْحَلَةُ فِي ذَلِكَ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي أَنَّ يَفْعَلُ بِالْفَتْحِ لَيْسَ أَصْلًا فِي بَابِ قَمَلٍ الْمَفْتُوحِ لَمْ فِيهِ (١٦٠٣) مِنَ الثَّقَلِ .

قوله : ( وحكى أبو زيد : شَاعَرْتَهُ أَشْعَرَهُ ، وَفَاخَرْتَهُ أَفْخَرَهُ بِالضَّم ) .

اعلم أن هذا اعترا على مذاب السكائي ، ورد اما قاله ، لأن ما ذكره من المثاليين مضمن حرف الحلق ، وهو الميم في الأول ، والخاء في الثاني .

( ١٦٠٤ ) وقد استعطت العرب ضامي كل واحد منهما مضموما على أَفْعَلُهُ بِالضَّمِّ .

قوله : ( وقال سيبويه : وليس في كل شيء يكون هذا ، ألا ترى أنك لا تقول : نَاَزَعَنِي فَتَزَعْتَهُ ) (١٦٠٥) استثنى عنه بخلبه .

اعلم أنه لما في من صور الاستثناء استئناف الكلام في مسألة أخرى ، وقال : ليس كل شيء يقال فيه هذا ، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول : نَاَزَعْتَهُ فَتَزَعْتَهُ أَنْزَعَهُ ، وإنما تقول : نَاَزَعْتَهُ فَخَلَبْتَهُ أَغْلَبْتَهُ .

( ١٦٠١ ) في الأصل ( وقد جاء على ضارعه على )

( ١٦٠٢ ) نقص في الأصل .

( ١٦٠٣ ) أنظر اللسان مادة ( فخر ) ٣٣٦١/٥ ، وابن يمين ١٥٧/٧ .

( ١٦٠٤ ) أنظر اللسان مادة ( شعر ) ٢٢٧٣/٤ ، ومادة ( خصم ) ١١٧٧/٢ ،

وابن يمين ١٥٧/٧ .

( ١٦٠٥ ) أنظر سيبويه ٢٣٦/٢ .



قالوا : وانما ترك ما يقتضيه القياس في هذا المثال لأن النجمة على الزاي ثقيلة ، لأنها من حروف الصغير ، والمين بعدها .<sup>(١٦٠٦)</sup>

الضرب الثاني : قَمِلَ . بكسر المين ، وهو مستعمل في الأكثر في ثلاثة أشياء : —

الأعراس نحو : مَسَمٌ ، ومَرَضٌ .

والأخوان مثل : حَزَنَ ، وَكَبَ ، والأفراح مثل جَفَلَ وَأَشَرَ وَجَدَلَ بالجيم والذال الممجمة .

معناه : نَمِرَجَ<sup>(١٦٠٧)</sup> ، وَأَشَرَ بالشين الممجمة بمعنى تَبَيَّنَ وَفَرِحَ ، وهو شدة الفسح .  
(١٦٠٨) والنشاط .

الضرب الثالث : الألوان كَأَدِمَ ، وَشَيْبَ ، وَسَوَدَ

ولهذه الألفاظ مختص بهذه الثلاثة ، بل قد استعمل في غيرها نحو بَعَجَ وَعَلِمَ وَرَكِبَ

إِلخ .<sup>(١٦٠٩)</sup> ما لا يدخل في العدد والإحصاء<sup>(١٦١٠)</sup>

ولقائل أن يقول : في عبارة المصنف تساهل .

(١٦٠٦) وقال ابن يمين : " وقد حكي أبو زيد شَاعَرَتْهُ أَشْعَرُهُ أَي غلبته في الشعر " .

وَقَاغَرَتْهُ أَفْغَرُهُ بِالضَّم ، وهذا نص على أنه لا يلزم فيه الفتح ، ولا يكون

ذلك في كل شيء ، ألا ترى أنه لا يقال : نازعني فَزَعَتُهُ كأنهم استغنوا

منه بغلبته كما استغنوا عن ودعته وودعته بترته فاعرفه .

أنظر ابن يمين ١٥٧/٧ ، واللسان مادة ( نزع ) ٤٦٩٥/٦ وما بعده .

(١٦٠٧) أنظر اللسان مادة ( جذل ) ٥٧٨/١ .

(١٦٠٨) وفي اللسان " أَشَرَ الرَّجُلُ بِالشَّرِّ أَشْرًا فَهُوَ أَشَرُّ وَأَشَرُّ وَأَشْرَانُ : مَرَحٌ " .

أنظر اللسان مادة ( أشر ) ٨٩/١ .

(١٦٠٩) في الأصل ( إلا ) .

(١٦١٠) وفي ابن يمين : " وقد جاء في الأوان قالوا : أَدِمَّ الرَّجُلُ أَدَمَ يَقْوَى الشُّقْرَةَ ، وَشَيْبَةَ

الشيء شهبته ، وهو بيان غلب على السواد .

يقال منه أشهب الرأس أي كثرت بياضه ، وقالوا سَوَدَ الرَّجُلُ بمعنى أسود .

فقال نصيب : سَوَدْتُ وَلَمْ أَطْلِكْ سَوَادِي " .

أنظر ابن يمين ١٥٧/٧ .

بيان ذلك : أن هذه الأشياء الثلاثة تكون في هذا البناء أكثر منها في غيره من الأبنية .  
 قوله : ( يكثر فيه ) لا يدل على اختصاصه بزيادة عن غيره من الأبنية : بل جاز أن تكسونه  
 كثيرة فيه . وفي غيره من الأبنية ، فالأولى أن يقال : هذه الأشياء فيه أكثر من غيره .  
 الضرب الرابع : فَعَلَّ : بضم الميم .

يكون للخصال التي تكون للأشياء كحَسَن ، وَجَّح ، وَصَفَر ، وَكَبَّرَ (٥٦١١)  
 قال في الحواشي: المراد بالخصال الترائف ، وهو لفظة سيبويه . (٥٦١٢)

ولذلك لم يأت متعديا ، لأن الطبايع والصفات التي وضع لها إذا اعتبرت لم يكن شيء منها  
 متعلقا بغيره . (٥٦١٣)

قوله : ( وَتَفَعَّلَ يَجْسِي مَطَاوِنَ فَعَلَّلَ )

اعلم أن تَفَعَّلَ لا يكون إلا لازما ، ونوعا على وجهين :  
 أحدهما : أن يكون مأخوذا من فَعَّلَ المتعدى إلى فَعْمُولٍ .  
 والاخر : أن يكون متعذبا بمعنى أنه لا تعلق له بفعل آخر .  
 وقد أورد المصنف لكل واحد من هذين الوجهين مثالين :-  
 يقول في الأول : جَوْرَتْ فَجَوَّرَبَ .

الشاهد فيه : أن جَوْرَتْ على زنة فَوَّسَلَتْ ، وهو من غدت الثلاثي وطبق بالرباعي كما بيناه  
 فيها تقدم . (٥٦١٤)

(٥٦١١) وفي ابن يمشي " وأما فَعَّلَ بالنسب فبناؤه موزع للتراث والخصال التي يكون عليها  
 الإنسان من حسن وقبح ، ونحوهما ، فمن ذلك حَسَنَ الشيء يَحْسَنُ ، وَطَسَحَ  
 يَطْسَحُ ، وَوَسَمَ يُوَسِّمُ ، وَجَمَلَ يَجْمَلُ ، وَجَبَحَ يَجْبَحُ ، وَسَبَّحَ وَجْهَهُ يَسَبِّحُهُ ، وَقَالُوا :  
 في منته : شَتَعٌ يَشْتَعُ فهو شَلِيج ، وَجَمَّحَ وَجْهَهُ جَمْهَوَةٌ ، وَقَالُوا : شَرَفَ وَتَرَفًا ،  
 وَسَهَّلَ سَهْوَةً ، وَصَمَّبَ صُصْبَةً ، وَقَالُوا : عَاقَمَ الشيء ، وَضَحَّفَ إلى غير ذلك مما لا  
 يطاد ينحصر ، وبابه ما ذكرناه فاعرفه " . أنظر ابن يمشي ١٥٧/٢ ، ١٥٨ .

(١٦٩٢) أنظر الحواشي ورقة ٥٣ ظ ، ولم أعثر على تفسير سيبويه للخصال بالترائف  
 كما نص عليه الترمذ في الحواشي .

أنظر سيبويه ( باب في الخصال التي في الأشياء ) ٢٢٣/٢ .

(٥٦٥٢) وأنظر سيبويه ٢٢٣/٢ .

(١٦٥٢) أنظر ص ٣٩١ .

وهو متعد إلى مفعول ، فإذا نقلته إلى تَفَعَّلَ صار لا زماً ، كقولك : تَجَوَّبَ ، ومثل ذلك :  
 جليبيج ، إلا أن الزيادة في هذا المثال من موضع اللام ، وهو قياس مطرد ، والزيادة في الأول  
 (١٦١٥)  
 من موضع المين ، وهو غير قياسي ، والموجه فيها إلى المصباح .  
 فان قلت : إن صيغة تَفَعَّلَ بهذه الحروف من مزيد الرامى ، والكلام هاهنا في معنى مزيد  
 الثلاثى الطحق ، فهلاً أعمل ذكره هاهنا ، وأرأى إلى مباحث الفعل الرامى .  
 قلت : المقصود هاهنا إنما هو مزيد الثلاثى الطحق بتدحرج ، ويدل عليه وجهان : -  
 الأول : أنه في تقسيم / الثلاثى ذكر الفصل الثلاثى أولاً ثم ذكر بعده أبنية المزيد فيه ، <sup>٢٩٦</sup>  
 ثم بعد ذلك شرع في بيان معاني هذه الأفعال ، فبدأ ببيان أمثلة المجزوء كما ذكره في الفصل  
 الذى قبله ، فلذلك كان من المناسب أن يذكر في هذا الفصل معاني أبنية الثلاثى المزيد ،  
 ليكون الترتيب في بيان المعاني على نسق الترتيب في تقسيم الأبنية .  
 الثانى : أن ما ذكره من الأمثلة الأربعة بأسرها على أبنية مزيد الثلاثى وليس فيها من أبنية  
 مزيد الرامى كما تراه ، فدل ذلك أن المقصود من تَفَعَّلَ هنا إنما هو مزيد الثلاثى ، إلا أن  
 هذا الحكم شاع لمزيد الثلاثى ، ولمزيد الرامى ، فلاشراكهما في ذلك ، جاء بصيغة تَفَعَّلَ  
 ليستغنى بذلك عما هاهنا عن ذكره في الرامى .  
 هذا تمام الكلام فيما هو من فَعَّلَ المتعدي ، وهو الوجه الأول .  
 الثانى : ما كان متجلاً مقطوعاً عن غيره كما ذكره من الثلاثين ، فإن تَفَعَّلَ فيها غير مأخوذ  
 من فعل آخر متعد .  
 قال الجوهري : تقول : اقتَضَيْتَ أى اقتَضَيْتَ من الشئ ، واقتَضاب الكلام ارتجاله ، تقول :  
 (١٦١٦)  
 هذا شعر مقتضب ، وكتاب مقتضب .

(١٩٢٥) أدلر ص ٢٨٩ ، ٣٩٠

(١٦١٦) أدلر الصحاح مادة (قضب) ٢٠٣/١ ، واللسان مادة

(قضب) ٣٦٦٠/٥

(١٦١٧)

وقد فسرنا تَهْوِكَ ، ويهان معناه فيط تَهْوِكُ م .

(١٦١٨)

وأما تَهْوِكَ ، فهو ضرب من المشي ، يقال : تَهْوَيْتُ في مَهْوٍ إذا تَهَوَّيْتُ .

ولقائل أن يقول : إن المثال الأول ليس مقتضيا ، بدليل أنه يستقيم أن تقول : تَهْوَيْتُ

(١٦١٩)

تَهْوَيْتُ كما حذره عن صاحب السائل فيط تَهْوِكُ م .

وحيث أن يكون من باب جَوْرَيْتُ فَجَوْرَبَ ، لأنه لا يشترط في المطاوع أن يذكر معه ما هو مطاوع فيه ،

فقول : تَكْسَرُ الانْحَاءَ ، وَتَجْرِبُ الرَّجْلَ وإن لم يذكر معه الفعل المطاوع له ،

قوله : ( وَتَفْعَلُ بِجِيٍّ فَفَعْلٌ ) .

اعلم أن تَفْعَلَ بتشديد العين قد جاء على معان مختلفة ، والمذكور من تلك المعاني :-

أولها : أن يكون مطاوع فَعْلٍ نحو : كَسَرْتُهُ فَكَسَرْتُ ، وَقَطَعْتُهُ فَتَقَطَّعَ .

(١٦٢٠)

الشاهد فيه : أن تَكْسَرُ مطاوع كَسَرْتُهُ على الوجه الذي ذكر .

ولو قلت ابتداء تَكْسَرُ الجذع ، وتقطع الجبل ، ولم تذكر المطاوع له ، وهو فعله المحمدي كان

مستقيما .

وثانيها : أنه يكون بمعنى التكلف للشيء والمشي به .

والمذكور من صورته مستاء وليس :-

تَشَجَّعَ ، وَتَصَبَّرَ ، وَتَصَرَّأَ ، والمعنى : أنه تماطى فلهذا الفعل لقصته تحصيله ، ألا ترى أن

(١٦٢١)

معنى تَشَجَّعَ أنه استعمل الشجاعة ، وتكلف نفسه إياها ليحصل .

(١٦١٧) تَهْوَيْتُ : إذا أدهر وحلك . أنظر ص ٣٩١ .

(١٦١٨) أنظر ص ٣٩١ .

(١٦١٩) أنظر ص ٣٩١ .

(١٦٢٠) وقال الشمالبي : تَفْعَلُ يكون بمعنى فَعْلٍ نحو : تَخَلَّصَ إِخْلَصَ . كما قال

الشاعر : تَخَلَّصْتَنِي مِنْ غَلْفِ الشَّيْءِ مُعَمَّأً . . . وَكَتَرْنَا فِي ضَمَانِ إِسَاءَةٍ .

انظر في اللغة وأسرار العربية ص ٢٩٦ .

(١٦٢١) وقال الشمالبي : يكون بمعنى التكلف نحو : تَشَجَّعَ إِثْرَهُ وَتَحَكَّمَ وَهَيَّوْنَ لِأَخَذِ

الشئ نحو : تَأَدَّبَ وَتَفَقَّهَ وَتَكَلَّمَ . يكون تَفَعَّلَ بمعنى أَفْعَلَ نحو : تَعَلَّمَ بِمَعْنَى

أَعْلَمَ كما قال القوامي : تَعَلَّمَ أَنْ يَعْصِيَ الشَّرَّ خَيْرٌ . . . وَأَنْ لِيَهْذِهِ الدُّمُ انْقِشَاعًا

انظر في اللغة وأسرار العربية للشمالبي ص ٢٩٦ .

قال أبو سعيد : إذا أراد الرجل أن يدخل نفسه في أمر حتى يضاف إليه ، ويكون من أعلمه ،  
فإنك تقول : تَقَمَّلَ بشهيديه الممين ، وذلك نحو : تَشَجَّعَ ، وَتَصَبَّرَ ، وَتَحَلَّمَ ، وَتَصَبَّرَ .  
قال أبو زيد : مَرَّوُ الرجل صار ذا مَرْوَةٍ ، فهو مَرَّوٌّ عَلَى قَمِيلٍ ، وَتَمَرَّأَ تَلَفَ الحَرْوَةُ .  
وضه قسول حاتم :-

[ ٦٠ ] تَحَلَّمَ مِنَ الْأَدَبِ تَحَلُّمًا وَاسْتَبَقَ وَهَمًّا . وَلَنْ تَسْتَطِيعَ الْحِلْمَ حَتَّى تَحْلُمَا (١٦٢٢)

الشارح فيه : أن قوله : حَتَّى تَحْلُمَا من باب تكلف المشي لقصد تحصيله ونون الأديين مفتوحة ،  
لأنها نون الرفع ، وإن كان الحرف الذي قبل الياء مفتوحا كما في قوله تعالى :  
لَمَنِ الصَّافِيَتَيْنِ \* كما ذكرناه في جميع الأساطير القصورة . (١٦٢٢)

(١٦٢٢)

قوله : ( قال سيبويه : وليس هذا تبال ، لأن تبال يطلب أن يصير حليما ) .

اعلم أن من الفروق بين تَحَلَّمَ وَتَجَافَلَ : أن تجافل وتغافل عنه أن الرجل يرى من

نفسه غير الذي هو عليه ، وتَحَلَّمَ وتشجَّع معناه : أنه يطلب أن يصير حليما شجاعا .

قوله : ( وضه تَقِيمَ وَنَسْتَرُ ) .

اعلم أن الضمير في قوله : ( وضه ) يحتصل أن يعود إلى معنى التكلف ويحتمل أن يعود

راجعا إلى باب تبال .

(١٦٢٢) أنظر شرح السيراني للكتاب ١٢٩/٦ .

(١٦٢٣) أنظر اللسان مادة ( صرأ ) ٤١٦٥/٥ وما بعدها .

(١٦٢٤) البيت من بحر الطويل ، واستشهد به على مجيء تَقَمَّلَ بمعنى التكلف لا بمعنى

الطاووعة ، والمجنى : تلف نفسك الحلم واحطها عليه ، واستيق ود أقارسك

بتحلى ما نواه منهم ما لا يسوك ، فإنك لن تستطيع أن تكون حليما حتى تكلف

نفسك الحلم وتأخذها به .

أنظر ديوان حاتم ص ١٥٨ ، وسيبويه ٢٤٥/٢ ، وشرح السيراني ١٣٥/٦ ،

وابن معن ١٥٨/٢ ، ومختارات ابن الشجري ص ١٤ ، والفضل ص ٢٢٩ .

(١٦٢٥) " لحن المصطفين الأخيار " سورة ص من الآية ٤٧ ، وأنظر الكشف ٣٢٨/٣

(١٦٢٦) لثلا يانبس مع المقصور في حالة الجر والنصب بفتحة الصحيح ، ألا ترى أنك تقول

في جمع مصطفى : رأيت مصافين ، وهرت بمصافين .

أنظر الورقة ١٨٥ ظ من الكتاب .

(١٦٢٧) أنظر سيبويه ٢٤٥/٢ .

(١٦٢٨)

والمعنى : أنه يقال : تَقَيَّسَ الرجل إذا دخل في قَيْسٍ حتى يضاف إليهما ويكون من أهلها .

(١٦٢٩)

وكذلك تَنْزَرُ إذا دخل في نمب نَسْمَزَار .

وانما فصل المصنف عذرين الصالحين عما قبلهما من الأمور المعنوية ، وذلك أن حصول تلك

الصالحات للإنسان ممكن بواسطة ما أوتيه على مباشرة أسبابها ، وبذل الجهد في طلبها بخلاف

تَقَيَّسَ وَتَنْزَرُ ، فإنه يستحيل أن يتصف بنسبهما من ليس منهما .

وثالثها : ما يكون فيه تَفَقُّلٌ بمعنى استَفْقَلَّ .

قال أبو حميد : أصله استَفْعَلْتُ الشيء في معنى طلبته واستدعيت ، وهو الأكثر ، وما خرج عن

(١٦٣٠)

هذا فهو يحفظه ولا يقاس عليه .

وقد دخل استَفْعَلَّ ما هنا ، قالوا : اسْتَعْدَّ لَمْ ، وَتَحَدَّ لَمْ ، وَاسْتَتَبَّرَ ، وَتَكَبَّرَ ، كما يشعارك

تَفَاعَلْتُ ، وَتَفَعَّلْتُ الذي ليس في هذا المعنى ، ولست استباط ، وذلك قولهم : تَيَقَّيْتُ

(١٦٣١)

وَاسْتَوْقَيْتُ ، وَتَبَيَّنْتُ ، وَاسْتَبَيَّنْتُ ، وَتَبَيَّنْتُ وَاسْتَبَيَّنْتُ ، ومثل [ تَجَمَّلْتُ وَاسْتَجَمَّلْتُ ] الشيء :

طلبت مجلته ، وَبَيَّنْتُ وَاسْتَبَيَّنْتُ كأنه طلب بيانه .

ورابعها : أن تكون تفعل لأخذ الشيء بهذا الشيء نحو جوده وتحس الوقت حسوة بعد حسوة

وتعرق اللحم عرقه بهذا عرقته ، وغرب اللبن فواقا بعد فواق ، فهاخذ نفسه شوما بهذا الشيء .

وليس بمسرة واحدة ، ولكمه في مهلة على الوجه الذي ذكرناه .

(١٦٢٨) وفي اللسان " وقيس : أبو قبيلة من حضر ، وهو قيس عيلان واسمه : الناس من

مضر بن نزار ، وقيس لقبه ، يقال : تَقَيَّسَ فلان إذا تشبه بهم أو تحسك منهم

بسبب ، إما بحلف أو جوار أو ولا ، قال رؤي :

وقيس عيلان ومن تَقَيَّسَا "

أنظر اللسان مادة ( قيس ) ٣٢٩٤/٥ .

(١٦٢٩) وفي اللسان " والتنزَرُ : الانتساب إلى نزار بن معد ، ويقال : تنزَرُ الرجل إذا

تشبه بالنزيرية ، أو أدخل نفسه فيهم ..... الخ .

أنظر اللسان مادة ( تنزور ) ٤٣٩٤/٦ .

(١٦٣٠) أنظر شرح السيراني للكتاب ١٢٨/٦ ، والتسهيل عن ١٩٨ ، ١٩٩ .

(١٦٣١) نقص في الأصل .

وتقول : تفهم ، وتسمع ، وتبصر ، والمعنى : أنه حصل ذلك شيئاً بعد شيء ، وإنما

(١٦٣٢)

فصل هذه الثلاثة شيئاً قبلها لأنها معان ذهنية وما قبلها أمور هي جواهرية أرخنة .

(١٦٣٣)

قال الجوهري : تقول : تَعَرَّقَ إذا أخذ ما عليه من اللحم شيئاً بعد شيء ، وتَفَرَّقَ : إذا

شرسه فَوَاقاً بعد فَوَاقٍ ، والفَوَاقُ ما بين الحلبتين من الوقت لأن الناعسة تحلب ثم تسترك

(١٦٣٤)

سَوِيحَةً يرضعها الفصيل لتدر اللبن ثم تحلب ثانياً .

وخاصتها : أن يكون المراد من تَفَعَّلَ حقيقة الإيجاد والجعل والمذكور من صورة ثلاث .

وقد اختلف النسخ ، فوجد في بعضها : تَدَيَّرَت المكان أي اتخذته داراً وفي بعضها : تَبَوَّات

الدار ، وفي نسخة قرئت على المصنف : تَأَلَّتْ المال .

(١٦٣٥)

قال أبو محمد : المبتدأ تَدَيَّرَت المكان موضع تبوَّات الدار .

(١٦٣٦)

وعن الممراني : تَلَّتْ للمصنف تَدَيَّرَت تَفَيَّمْتُ وليس تَفَيَّمْتُ ، إلا أنه لم تصح فيه الواو ، فقال :

هو كما تقول ، فقلت : قَلِمَ أَثْبَتَهُ في باب تَفَعَّلْتُ ؟ فقال : لأن عبد القاهر أورده في باب فَعَّلْتُ .

(١٦٣٧) الصواب في ما اعتقه غرض ما ذكره الشارح فالمعاني في استمطام وتطلم واستكبر وتكبر .

••• النع معاني ذهنية ، وكذلك : تفهم ، وأما تسمع وتبصر فهما بحاسة السمع

والبصر .

(١٦٣٨) أنظر الصحاح مادة ( عرق ) ١٥٢٣ ، ١٥٢٢ / ٤ .

وفي اللسان " عَرَّقْتُ المذلمَ وَتَعَرَّقْتُ إذا أَخَذْتَ اللحمَ منه بأسنانك نهشاً .

وعلم مصروق إذا ألقى عنه لحظه " • أنظر اللسان مادة ( عرق ) ٢٦٠٦ / ٤ .

(١٦٣٩) أنظر الصحاح مادة ( فوق ) ١٥٤٦ / ٤ ، ١٥٤٧ ، وفي اللسان " والفَوَاقُ ،

والفَوَاقُ ما بين الحلبتين من الوقت ، لأنها تحلب ثم تترك سَوِيحَةً يرضعها

الفصيل لتدر ثم تحلب ، يقال : ما أقمَ عنده إلا فَوَاقاً " .

أنظر اللسان مادة ( فسوق ) ٣٤٨٨ / ٥ .

(١٦٤٠) في نسخة الفصل المطبوعة ( تَدَيَّرَت المكان ) وكذا في ابن يعيش .

أنظر الفصل ص ٢٧٩ ، وابن يعيش ١٤٧ / ٧ .

(١٦٤١) هو : علي بن محمد بن علي بن أحمد بن يارون الممراني الخوارزمي أبو الحسن

يلقب بحجة الأفاضل ، وفخر المشايخ ، قرأ على الزمخشري قصار أئبر أصحابه صنف

التفسير ، واشتقاق الأسماء ، المواضع والبلدان ، توفي سنة ٥٦٠ هـ =

(١٦٣٧)

فقلت له : في أي كتاب أورده ؟ فقال : في ذكرى الساعة مكانه ، فقلت : هل أضرب عليه بالقلم ؟ فقال : نعم ، فقلت : أكتب مكانه ؟ فقال : الأمر بيدك ، أكتب مكانه شيئاً يوافقه نحو : تجوأت اتخذتها مساءة ، وتأملت الحال أي جعلته أثلة أي أصلاً ، وتوسدت التراب أي اتخذته وساءة (١٦٤٠)

قال عبد الحميد : تقول : وسدت الشيء فتوسد إذا جعلته تحت رأسه .  
وتقول : تبنيك زيدا : اتخذته ابنما ، وانما فعله لأن اتخذه ابننا لا يصيره ابننا بخلاف ما قبله (١٦٤١).

وساد سياً : أن تكون تفعل بمعنى التجنب والإزالة .  
والذكر من صور أرسح :-

الأول : قولك : تحوب بالحاء المهملسة مفتوحة ، وهو الأثم .  
وقال : حبت بكذا أي أئمت ، تحوب حوياً ، والتحوب أيضا بمعنى التوجع والتحزن ، فإذا قلت : تحوب فمناه أزال الحوب عن نفسه .  
الثانية : قولك : تأثم خالداً .

أنظر ترجمته في معجم الأديب ١٥٣/١٤ ، ٦١/١٥ ، والبغية ١٩٥/٢

(١٦٣٧) هذا الكتاب من كتب عبد القاهر الخفوة .

(١٦٣٨) أي تمكنت منها . أنظر اللسان طاء ( بسوا ) ٣٨٠/١ وما بعدها .

(١٦٣٩) أنظر اللسان طاء ( أشل ) ٢٨/١ وما بعدها .

(١٦٤٠) أنظر اللسان طاء ( وسد ) ٤٨٣٠/٦

(١٦٤١) ولذلك قال الصنف ( ومنه تبناه ) .

(١٦٤٢) وفي اللسان " والحوب والحسوب والحاب : الأثم ، فالحوب بالفتح

لأهمل الحجاز ، والحوب بالضم لغيم ، والفتوسة المرة الواحدة منه " .

أنظر اللسان طاء ( حسوب ) ١٠٣٥/٢ وما بعدها .



(٥٦٤٣) (٥٦٤٤)

فالمعنى أن خالسداء في جنس الاسم

الثالث : قولك : تَهَجَّدَ بِشَر

أى هجر النعم ، وتجنبه .

قال الجوهري : هَجَّجَهُ وَتَهَجَّجَهُ \* أى قام ليلا ، وَهَجَّجَهُ وَتَهَجَّجَهُ أى سهر وهو من الأضداد (٥٦٤٥)

الرايعة : تَحَسَّرَ

قال الجوهري : الحَسَرَّ : الأثم \* ومعنسه ظاعر (٥٦٤٦)

وتفعل إذا كان بمعنى التجنب والإزالة كان مشاكلا لهجرة السلب في قولك : تَحَسَّرْتُ إِذَا أزلت

شكواه ، وأجمعت الكتاب إذا أزلت عجزه وأعربته .

ولقائل أن يقول : تتمثل ليمان آخر سوى ما ذكره المصنف ، وهى ثلاثة : -

الأول : أن تكون بمعنى تقاطع نحو : تَمَعَّدَ وَتَمَاعَدَ .

الثاني : أن تكون بمعنى فعل قولك : تَقَسَّمْتُ ، والمعنى : قَسَّمْتُ ، وكذلك : تَقَطَّعْتُ

بمعنى : قَطَّعْتُ .

(٥٦٤٧)

الثالث : أن تكون لغير هذه المعاني نحو تَكَلَّمَ وَتَبَسَّسَ

(١٦٤٣) فى الأصل (زيدا) .

(١٦٤٤) وفى اللسان : وتأثم الرجل : تاب من الاثم واستغفر ضمه ، وهو على السلب كأنه

سلب ذاته الاثم بالتوبة والاستغفار ، أو رام ذلك بهما .

أنظر اللسان مادة (أثم) ٢٩/١ .

(١٦٤٥) أنظر الصحاح مادة (هجد) ٥٥٥/١ ، واللسان مادة (هجد) ٤٦١٦/٦

(١٦٤٦) والحرص أيضا الناقة الضامرة ، ويقال : الطويلة على وجه الأرض عن أبى زيد .

والحرص : خشب يشد بحضه الى بعض يحصل فيه الموتى ، عن الأصمعي .

أنظر الصحاح مادة (حرج) ٣٠٤/١ .

(١٦٤٧) وجمع ابن مالك معانى " تفعل " فقال فى التسهيل ص ١٩٨ ١٩٩

" وضها تفعل وهو لمطاوعة فعمل ، وللتكلف ، والتجنب ، والصبرية ،

وللتلبس بمعنى ما اشتق منه ، وللمعمل فيه ، وللاتخاذ ، وللبواصلة

المطل فى مهلة ، ولموافقة استفعل ، وموافقة الجرد ، والاخفاء عنه وعن

فستعمل ، ولموافقته " .

قوله : ( وَتَفَاعُلٌ يَكُونُ بَيْنَ اثْنَيْنِ فَصَاعِدًا ) •

اعلم أن تفاعل لا بد وأن يكون متعديا من كل واحد منهما إلى صاحبه ، وما كان منه في الأصل متعديا إلى مفعول واحد لا يكون في اللفظ متعديا نحو : تَضَارَبْنَا وَتَشَارَكْنَا لا نقول فيسسه : تَضَارِسْنَا ، ولا تَشَارَكْنَا ، وإنما يقال تَضَارَبْنَا وَتَشَارَبْنَا •

قوله : ( من أن يكون من فاعل المتعدي إلى مفعول • أو المتعدي إلى مفعولين فإن كان من المتعدي إلى مفعول كضارب لم يمتد • وإن كان من المتعدي إلى مفعولين نحو : تَنَازَعْنَا الحديث • وَبَنَيْنَا الثَّوْبَ ، وَنَاصِيئَةُ الْبَرِّ شَاءَ ) •

اعلم أن ما كان متعديا إلى مفعولين • فإنه يجوز التلفظ بأحدهما كما ذكره من الأمثلة الثلاثة ، ألا ترون أنك تقول : تَنَازَعْنَا الحديث • ويكون الفعل متعديا إلى مفعولين • فإذا بنيت نفسه تفاعل نقص منه مفعول واحد • وتعدى إلى الآخر • فتقول : تَنَازَعْنَا الحديث • وكذلك : تَبَنَيْنَا الثَّوْبَ • وَنَاصِيئَةَ الْبَرِّ شَاءَ • فيكون التفاعل بالنسبة إلى المفاعلة بمنزلة البناء للمفعول بالنسبة إلى التعدية •

قوله : ( ويجنس ليريك الفاعل أنه في حال ليس فيها نحو : تَفَاعَلْتُ وَتَجَاهَلْتُ ) •  
اعلم أن هذا معنى ثان لتفاعل • وحاصله راجع إلى الأخبار عن النافع بأنه في الحقيقة على غير المعنى الذي اشتق منه • فإذا قلت : تَجَاعَلْتُ زيد فمعناه أنه على حال الجهل في الصورة • وليس عليها في الحقيقة • وكذلك : تَفَاعَلْتُ وَتَحَمَّسْتُ •

( ١٦٤٨ ) وفي الفصل ( وتفاعل لما يكون من اثنين فصاعدا ) وكذا في ابن يمين •

قال الثعالبي " تفاعل يكون بين اثنين • وبين الجماعة نحو : تَجَاهَدْنَا • وَتَنَازَعْنَا • وَتَحَاكَمْنَا • ويكون من واحد نحو : تَرَامَى لِسَاهُ • ويكون بمعنى أظهر نحو : تَفَافَسُوا وتواضعا وتساكرا إذا أظهر غفلة وجهلا ومريضا وسكرا • وليس يضاف ولا جاعل ولا مريض ولا سكران • أنالسر فقه اللغة وأسرار المصرية للثعالبي ص ٢٩٦ •

والتسهيل ص ١٩٦ •

( ١٦٤٩ ) وأنالسر فقه اللغة وأسرار المصرية للثعالبي ص ٢٩٦ •

والتسهيل ص ١٩٩ •

قَسْوَاءُ : ( ويجوز لبريك الفاعل ) بالرفع في الفاعل \*

وفي بعض النسخ لبريك الفاعل بالنصب ، وكلاهما جائزان ، والرفع أحسن ، وضمه قول الشاعر :

{ ٦٦٠ } قَسْمَا زَرَّتْ مَسَابِي سِنٍ خَسْرًا \*

بالخاء والزاي المجهمين بعدهما راء مهملة \*

الشاهد فيه : أنه وصف جفته بالخزر مع انتفاء عنه حقيقة \*

( ٦٥١ )

قال الجوهري : تقول تَخَازَر الرجل إذا ضيق جفته ليحده الذئب \*

قال أبو محمد : البيت لصرو بن الماص في يوم صفين ، ويروى للنجاشي

ويروى فيما ألن لغيرهما وبمده :-

( ٦٥٢ )

\* تَسْمَمَ كَسْرُ الطَّرْفِ مِثْنُ فِطْرِ مَسْرُور \*

( ٦٥٣ )

\* أَلْفَتْنِي السَّوِي بِمَسِيدِ الصُّنْفَرِ \*

( ٦٥٤ )

\* ذَا صَوْلَةٍ فِي الصَّهْلَاتِ الْكُسْبَرِ \*

( ٦٥٥ ) البيت من مشطور الربيعي ، واختلف في قائله :

قال ابن بري : هذا الرجز يروي لصرو بن الماص ، وهو المشهور ، ويقال

أنه لأوطاة بن سُهَيْبَة تحث به عمرو بن الماص رضي الله عنه \*

ويروى للنجاشي كما ذكره الشراح ، ويروى لغيرهم \*

واستشهد به على استعمال : تَخَاذَر بِمَعْنَى أَلْهَر الْخَزَر ، والخَزَر : كَسَمَر

الصين بصرها خلقة ، وقيل : موضع الصين وصرها ، وقيل : هو النمر

الذي كأنه في أحد الشقين ، وقيل هو أن يفتح عينه ويضمها ،

وقيل : هو حَوْل إحدى الصينين \*

والمعنى : تَلَفَّتْ نَفْسِي لِأَلْهَارِ الْخَزَر \*

أنظر سيبويه ٢/٢٣٩ ، والمقتضب ١/٧١ ، وابن يمين ٧/١٥٩ ، واللسان

مادة ( خزر ) ١١٤٧/٢ ، مادة ( صر ) ٤١٢٩/٥ \*

والصاحح مادة ( خزر ) ٦٤٤/٢ ، وشيخ السيرافي ٦/١٢٧

( ٦٥٦ ) " كَوْلَا : نَمَاهُ وَتَبَاهُلُ " أنظر الصحاح مادة ( خزر ) ٦٤٤/٢

واللسان مادة ( خزر ) ١١٤٧/٢ \*

( ٦٥٦ ) في اللسان : ( المين ) • أنظر اللسان مادة ( صر ) ٤١٢٨/٥ \*

( ٦٥٧ ) في اللسان : ( وَجَدْتَنِي ) • أنظر اللسان مادة ( صر ) ٤١٢٨/٥ \*

( ٦٥٨ ) في اللسان البيت الرابع هو : • أَخِيلَ مَا حَمَلْتُ مِنْ خَيْرٍ وَشَرِّ •

فَقَوْلُهُ : كَمَرَتْ الطَّرْفَ مِنْ غَيْرِ عَمُورٍ : تَفْسِيرُ التَّخَاذُرِ ، وَالْأَلْوَى : الَّذِي يَلْتَوِي عَلَى خَصْمِهِ  
بَعِيدِ الْمَسْتَمِرِّ : أَيْ يَمْرُؤُ فِي الْخُصُومِ إِلَى مَقَامٍ لَا يَضُرُّ إِلَيْهِ غَيْرُهُ ، الْمَصِيلَاتُ : الدَّوَائِسُ  
(١٦٥٥) وَالْوَحْدَةُ مَصِيلَةٌ ، النَّسَبُ : مَعَ الْكِبَرِ مَسْئَلُ الْفَضْلِ وَالْقَضَى ،  
قَوْلُهُ : ( وَجَسَنْزَلَتْ فَمَسَلَتْ ) •

اعْلَمْ أَنَّ قَوْلَكَ : تَفَاعَلَتْ تَعْدُ يَسْتَمِطُ بِمَعْنَى فَعَلَتْ ، فَلَا يَقْتَضِي اثْنَيْنِ بَلْ يَكُونُ الْقَاطِعُ وَاحِدًا  
لَا غَيْرَ ، وَالْمَذُورُ مِنْ صَوَرِهِ ثَلَاثٌ :-

(١٦٥٦)

أَوَّلُهَا : قَوْلَكَ : تَوَانَيْتُ فِي الْأَصْرَادِ اقْصُرْتُ فِيهِ وَأَهْمَلْتُسَ •

الشَّاهِدُ فِيهِ : أَنَّهُ عَلَى زَنْةٍ تَفَاعَلَتْ ، وَالْجَرَادُ مِنْهُ وَنَيْتٌ بِمَعْنَى أَهْمَلْتُ •

وِثَانِيهَا : قَوْلَكَ تَقَانَيْتَ •

(١٦٥٨)

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : أَنَّهُ بِمَعْنَى سَأَلْتَهُ قَضَاءَ دِينِي ، فَهُوَ بِمَعْنَى فَعَلْتُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ •

٢٩٧

و

وِثَالِثُهَا : قَوْلَكَ : / تَجَاوَزَتْ الْغَايَةَ •

(١٦٥٨)

الشَّاهِدُ فِيهِ : أَنَّ الْمَعْنَى : جَاوَزَتْ الْغَايَةَ وَعَبَّرَتْهَا •

قَوْلُهُ : ( وَمَطَاوِي فَاعَلَتْ نَحْمُو : بِأَعَدَّتْهُ قَبَّاعَةً ) •

اعْلَمْ أَنَّ تَفَاعَلَ قَدْ يَجِيءُ مَطْلُوعٍ فَاعِلٌ يَقُولُ : بِأَعَدَّتْهُ قَبَّاعَةً •

فَالْحَاصِلُ أَنَّ تَفَاعَلَ يَسْتَمِطُ لِمَا فِي أَرْبَعَةِ :-

• أَنْذَلِسَ مَادَّةُ ( مَرَر ) ٤١٧٨/٥

• ( ١٦٥٥ ) فِي الْأَصْلِ ( النَّسَبُ ) •

• ( ١٦٥٦ ) وَأَنْذَلِرَ اللِّسَانَ مَادَّةُ ( وَنَسَى ) ٤١٢٨/٦

• ( ١٦٥٧ ) وَفِي اللِّسَانِ " وَيُقَالُ : تَقَانَيْتُهُ حَقَّقْتُ فَقَضَانِيهِ أَيْ تَجَاوَزْتُهُ فَبَجَزَانِيهِ " •

• أَنْذَلِرَ اللِّسَانَ مَادَّةُ ( قَضَى ) ٣٦٦٦/٥

• ( ١٦٥٨ ) وَأَنْذَلِرَ اللِّسَانَ مَادَّةُ ( جَوَز ) ٧٢٤/١ ، ٧٢٥ •

لما يكون بين اثنين ، وليريك الفاعل أنه في حال ليس فيه ، ويحتمل فعلت ، ومطاوع  
فَاعَلْتُ (٥٦٥)

قسموه : ( وأَفْعَلَّ للتعدي في الأكثر )

(٥٦٥)

قال أبو سعيد : هذا الباب يسمى نقل الفعل عن فاعله وتصييره مفعولا .

بيان ذلك : أن الفعل الثلاثي إذا أردت أن تعمل الفاعل فيه مفعولا بحيث يفاعل أخسر  
فيصير ما كان فاعلا مفعولا .

وعلاوة نقل الفعل أن تزيد همزة في أوله ، أو تزدد بين الفعل ، وزيادة الهمزة في أوله  
أكثر وأعم .

فإن كان الفعل غير متعد تعدى إلى واحد ، كقولك : ذهب زيد ، وأذهب خاله زيدا ،  
وجلس بشرا ، وأجلس بشر عمرا .

فإن كان الفعل متعديا إلى مفعول صاوب بالنقل متعديا إلى مفعولين ، لأن فاعله يصير  
مفعولا ، كقولك : لبس زيد الثوب ، وألبس زيدا الثوب ، ودخل خالد الدار ، وأدخل  
عمرو خالد الدار .

وإن كان متعديا إلى مفعولين تعدى بالنقل إلى ثلاثة ، ولا يكون أكثر من ذلك ، فنقول :  
علم زيد عمرا خارجا ، ثم نقول : أعلم الله زيدا عمرا خارجا ، وقد يجوز أن يكون  
الفعل بحيث يصير فاعله مفعولا على غير ذلك النقل الذي ذكرته لك ، وذلك  
نحو قولك : زاده مالك ، وزاد الله مالك ، ونقص مالك ، ونقص الله مالك (٥٦٦)

(٥٦٦) وجمع ابن مالك طائفة فقال في التمهيد ص ١٩٩ " ومنها تفاعل للاشتراك  
في الفاعلية لفظا ، وفيها وفي المفعولية معنى ، ولتحليل تارك الفعل كونه فاعلا ،  
ولحاطة فاعل الموافق أفعل ، ولموافقة الجعز والإغناء عنه " .

(٥٦٦) أدلر حديث الشارح عن التعدي بالهمزة وتشديدها الفعل ص ١٢٢ • ١٢٣  
وشرح السيرافي ٩٤/٦ ( رسالة )

(٥٦٦) وفي اللسان " نَقَصَ الشَّيْءُ يَنْقُصُ نَقْصًا وَنَقْبَانًا وَنَقِصَةً وَنَقَصَهُ " هو يتعدى ، ولا  
يتعدى ، وأنقصه لغة " .

أدلسر مادة ( زيست ) ١٨٩٧/٣ ، ومادة ( نقص ) ٤٥٢٣/٦ .

وقد أورد المصنف من جعل الفعل ستة :-

أولها : التي للتمدية نحو : أَجْلَسْتَهُ وَأَمْسَكْتَهُ .

الثانية : أن الفعل فيها لازم ، فلما دخلت الهزة صار الفعل متعديا إلى مفعول واحد ،

وذلك أن الفاعل الذي كان قبل لحوق الهزة صار بعد لحوقها مفعولا كما بيناه لك فيما تقدم (١٦٦٢)

ولتأني أن يقول : أن المصنف اقتصر على التمثيل بالفعل اللازم ، وأما : بحر ما كان من الأفعال

(١٦٦٣)

متعديا إلى مفعول واحد ، وإلى مفعولين ، وقد بيناه

وثانيها : أن يكون الفعل للتعريض للشئ ، وأن يجعل بسبب منه

والذي تور من صورته خمس وهي :-

أَقْتَلْتَهُ ، وَأَبَحْتَهُ ، وَأَعْبَرْتَهُ ، وَأَسْقَيْتَهُ ، وَأَسْقَيْتَهُ .

قال أبو سعيد : ويجوز أَمْلَأْتَهُ على أن تعرضه لأمر ، وذلك أَمْلَأْتَهُ أي عرضته للقتل ، وكذلك :

أَبَحْتَهُ أي عرضته للبيع ، قال : ويجوز قَبَّرْتَهُ ، وَأَقْبَرْتَهُ ، فَقَبَّرْتَهُ : دَفَنْتَهُ ، وَأَعْبَرْتَهُ

جعلته قبرا ، ويقال : سَقَيْتَهُ فشرب ، وَأَسْقَيْتَهُ جعلته ماء ، وَسَقَيْتَهُ

قال الخليل : سَقَيْتَهُ مثل كَسَوْتَهُ ، وَأَسْقَيْتَهُ مثل أَلْبَسْتَهُ .

والصواب هو الأول ، لأن كسوته معناه : جعلته كموة ، وإن لم يلهمها ، وألبسته إذا

جعلته لابسا فألبسته مثل سقينه ، وكسوته مثل أسقيته على ما ذكر من الفرق بين سقينه

وأسقيته

(١٦٦٤)

وبعض أهل اللغة ذكر أنه لا فرق بينهم

(١٦٦٣) أنظروا ١٧٢

(١٦٦٢) أنظر ص ١٧٣

(١٦٦٤) أنظر شرح السيرافي ١٥١/٦ (رسالة)

وفي مسبوته ٢٣٥/٢ وتقول : سَقَيْتَهُ فشرب ، وَأَسْقَيْتَهُ : جعلته ماء ، وَسَقَيْتَهُ

ألا ترى أنك تقول : أسقته نهرا ، وقام الخليل : سقته وأسقته أي جعلته ماء

وسقيا ، فسقته مثل كسوته ، وأسقته مثل ألبسته

ونقل ابن منظور عن ابن سيده : سَقَاهُ سَقِيًّا وَسَقَاهُ وَأَسَقَاهُ

ثم قال : أبو الحسن : يذهب إلى التسوية بين فَعَّلْتُ وأَفْعَلْتُ ، وأن أفعلت

غير منقولة من فعلت لشرب من المعاني تَقَلَّ أدخلت

أنظر اللسان مادة (سقى) ٢٠٤٢/٣

إذا عرفت هذا فنقول المصنف :-

(١٦٦٥)

( ومنه أعتبرته ) الضمير المجزور في منه يرجع إلى أفعل السبى المتميز وإنصافاً

فصله عما قبله لأن الأول له تعلق بفعل الخير ، والثاني يتعلق بفعل المتكلم •

قوله : ( وجعلته بهيب منه ) يتضمن ثلاث معاني بارزة :-

أولها : يرجع إلى المتكلم • وثانيها : يعود إلى المتميز •

وثالثها : يرجع إلى المفعول • وهو الشيء المصير به •

هذا تمام الكلام في المعنى الثاني من معاني أفعل •

وثالثها : أن يجئ أفعل لصيرورة الشيء ذاكذا ، والمذكور من صوره على اختلاف مراتبها •

ثلاثة عشر •

فالمرتبة الأولى : صورها أربعة :-

أفعد البمير ، وأجرب الرجل ، وأنحز ، وأحبال •

قال أبو سعيد : وتقول : أجرب الرجل وأنحز وأحبال أى صار صاحب جرب ونحاز وحبال (١٦٦٦)

في طالع •

(١٦٦٧)

قال الجوسري : أجرب الرجل : جربت إبله •

والتحاز بالنون والحاء والمهمل ، والزاي المعجمة : داء يأخذ الإبل في رثاتها فتسويل

سُملاً شديداً ، يقال : بعير نحاز ، وبسه نحاز •

ويقال : أنحز القوم إذا أصاب إبلهم التحاز ، وأحبال الرجل إذا حالت إبله فلم تحمل • (١٦٦٨)

(١٦٦٥) في الأصل ( فمل )

(١٦٦٦) أنظر شرح السيرافي ١٠١/٦

(١٦٦٧) أنظر الصحاح مادة ( جرب ) ٨/١ • واللسان مادة ( جرب ) ٥٨٢/١ •

(١٦٦٨) وأنظر اللسان مادة ( نحز ) ٤٣٦٦/٦ •

(١٦٦٩) وفي اللسان " وحملت الناقة تحصيلاً جيداً لم تحمل " والسواو

في ذلك أعرق •

أنظر مادة ( حيل ) ١٠٧٣/٢ •

المرجئة الثانية : سورها خص ونسب :-

أَرَابَ ، وَالْأَمَ ، وَأَسْرَمَ النخلَ ، وَأَخَصَدَ الزرعَ ، وَأَجَزَّ .

قال أبو سعيد : قولهم : الْأَمَ الرجل أي صار صاحب لائمة أي صاحب من يلومه ، فإذا

صار صاحب لوم قيل : مُلِمٌ ، كما يقال لصاحب الابل الجربى مُجْرِبٌ .

ويقال : إنه قيل له : الْأَمَ ، لأنه استحق أن يُلَمَ ، وقالوا : أَرَابَ كما قالوا الْأَمَ أي

صاحب ريبة ، كما قالوا : الْأَمَ وأَرَابَ غير متعد ، وأَرَابَ متعد ، لا تقل : أَرَابَ

لأنه لم يفعل بك الإربة ، ولا تقل : أَرَبْتَهُ لأنه لم يفعل به شيئا ، وإنما استوجبت الإربة

أي صرت صاحب ريبة .

( ١٦٧١ )

وقال بعض أهل اللغة : رابنى إذا تبينت منه الريبة ، وأَرَابَ إذا اتهم بها ، ولم يتبين

( ١٦٧٢ )

وقولهم : أَصْرَمَ النخلُ أي استحق أن يصرم أي أن يجهنم ويقطع .

( ١٦٧٣ )

قال الجوسرى : أَصْرَمَ النخلُ أي حان له أن يصرم ، وقولهم : أَحْصَدَ الزرعَ على هذين

التأويلين أي استحق أن يحصد أو حان له أن يحصد .

قوله : ( وَأَجَزَّ ) بالجيم والزاي المحجمة المشددة .

قال الجوسرى : يقال : هذا من اليزازِ ، واليزازُ أي زمن الحصاد وسمرام النخل ، وأَجَزَّ

( ١٦٧٤ )

القوم أَجَزَّتْ غنيمتهم أو زرعهم ، وتقول : جززت البئر والنخل والصوف أَجَزَّهُ جزأ .

( ١٦٧٥ ) أنظر شرح السيراني ١٠٣/٦ ( رسالة )

( ١٦٧٦ ) وفي اللسان " وأَرَابَ الرجل : صار ذا ريبة فهو مريب ، وأَرَابِنِي جعل فورية

حناطه سيويه . التمهذيب : أَرَابَ الرجل يُرِيب إذا جاء بتمهية ، وأرربت فلانا

أي اتهمته ، ورابني الأمر ريبا أي نابني وأصابني ، ورابني أمره يريبني أي

دخل على سرا وخوفا ، قال : ولغة رديئة أَرَابِنِي هذا الأمر .

أنظر مادة ( ريب ) ١٧٨٨/٣ وما بعدها ، وشرح السيرافي ١٠٤/٦ ١٠٥٤

( ١٦٧٢ ) أنظر اللسان مادة ( صرم ) ١٤٣٧/٤ وما بعدها .

( ١٦٧٣ ) أنظر الصحاح مادة ( صرم ) ١٩٦٥/٥ .

( ١٦٧٤ ) أنظر الصحاح مادة ( جزز ) ٨٦٨/٣ .

واللسان مادة ( جزز ) ٦١٥/١ وما بعدها .



وفي قسوله : (أَجَزَّ) ضمير مرفوع فاعل أَجَزَّ يرجع إلى الزرع ، ولا يجوز أن يكون مفعولاً  
إلى النخل .

قال أبو سعيد : أَجَزَّ النخل معناه : استحق أن يُبَزَّ ، أو حان له أن يجزَّ فلأنهم  
(١٦٧٥)  
صاروا أَجَزَّ .

المرتبة الثالثة : / صورها المذنونة أربع وهي :-

(١٦٧٦)  
أَبْشَرَ وَأَفْطَرَ وَأَكْبَّ وَأَنْشَعَ الغيم تقول : بَشَرَهُ بمولود فأبشَرَ أي صار ذا بَشَارَةٍ ، فطَرَهُ  
الغائم فأفطَرَ أي صار ذا فطر ، وكَسَبَهُ لوجهه فأكْبَّ أي صار ذا كِبَابٍ ، وَأَنْشَعَ السحاب  
(١٦٧٧)  
(١٦٧٨)  
(١٦٧٩)  
أي صار ذا إِنْشَالٍ .

قال أبو سعيد : وقد جاء فَعَلْتُهُ إذا أردت أن تجعله شيئاً ، وذلك فَعَلْتُهُ فَأَفْطَرَهُ ، وبشرته  
(١٦٨٠)  
فأبشَرَهُ ، وهذا النحو قليل .

فإن قلت : فلم رتب المصنف هذه الصور على ثلاث مراتب ؟

قلت : لأن دلالة أفعل على الضرورية في الصور التي وقعت في المرتبة الأولى ، ولأنهم  
دلالة غيرها من الصور ، لأنه لا بد في غيرها من نوع من التلطف حتى تكون بمعنى الضرورية كما

يؤنها ، وامتنع لهم ما وقع في المرتبة الثالثة قليل جداً كما نقلنا عن أبي سعيد .

فللهذا الممضى انقسم هذا الضرب إلى ثلاثة أصناف .

(١٦٧٥) أنظر شرح السيرافي للكتاب ١٠٣/٦ (رسالة)

(١٦٧٦) وأنظر اللسان مادة (بشر) ٢٨٦/١ وما بعدها .

(١٦٧٧) وأنظر اللسان مادة (فطر) ٣٤٣٥/٥

(١٦٧٨) التَّبَابُ : التشير عن الأبل والنعم ونحوها ، وقد يوسف به فيقال : تَبَّعَهُ تَبَّابٌ .

أنظر اللسان مادة (كب) ٣٨٠٤/٥ .

(١٦٧٩) وأنظر اللسان مادة (قشع) ٣٦٣٧/٥ .

(١٦٨٠) أنظر شرح السيرافي ٩٩/٦ (رسالة)

وراجعها نَقَطَ الشيء معناها وجود الشيء على صفة نحو : أَخَذَتْهُ أي وادته محمودا ،  
وَأَحْيَيْتُ الأرض أي وجدتها حية النبات .

(١٦٨١)

قال أبو حميد : يقال لمن يصادف الشيء على صفة أقبلته أي صادفته كذلك .

قوله : ( وفي كلام عمرو بن معد يكرب لجاشع السلمي : لله دُرُكُم يا بني سليم  
قاتلناكم فما أَجِينَاكُمْ ، ما أَلْتَنَا كَسَمَ فَمَا أَبْغَلَنَا ، وما جِينَاكم فَمَا أَنْحَمَانَا ) .  
قال في الحواشي : جاء عمرو بن معد يكرب إلى جاشع السلمي فقال له جاشع : حاجتكم ؟  
فقال : صلة مثلي ، فأعطاه فرسا من بنات النبراء ودرعات حصينة وسيفا مباركا ، وصاحبه  
فيها كذا وكذا دينارا ، فقال عمرو بن معد يكرب : لله دُرُكُ بني سليم . الحديث مشهور .

قال :

(١٦٨٣)

[٦٢] فَلَمَّه مَثُولًا وَنَائِلًا . . . صاحب هيجا يوم هيجا وجاشع

(١٦٨٤)

وقوله : نَائِلًا أي مطايا ، وهو مطوف على " مَثُولًا " وليس من النوال .

(١٦٨٥)

والرواية : ما أَلْتَنَا كَسَمَ بِالْمَدِّ وَالْهَمْزَةِ عَلَى زَنَةِ فَاعَلْنَاكُمْ .  
والصنى : قاتلناكم فما وجدناكم جيناء ، وسألتناكم فما ودناكم بخلا ، وما جيناكم فمستأناكم .  
وجدناكم محميين .

(١٦٨١) " قولك : أَبْخَلْتُ الرجل أي وجدته بخيلا " أنظر شرح السيرافي ١٠٢/٦

( رسالة ) وفي اللسان " يقال : أَتَيْنَا فلانا فَأَحْبَدْنَا وَأَنَّهُ مَنْهَ أَي وَجَدْنَا نَاكًا

مَحْمُودًا أَوْ مَذْمُومًا ، ويقال : أَتَيْتُ مَنْعًا كَذَا فَأَحْبَدْتُهُ أَي صَادَفْتُهُ مَحْمُودًا

مُوافِقًا ، وذلك إذا رزيت سُكَّاهَ أَوْ مَرْعَاهَ " .

أنظر مادة ( حمد ) ٩٨٨/٢ .

(١٦٨٢) في الأصل المخطوط ( م. اشمي ) : وجاشع : اسم رجل من بني تميم وهو :

جاشع بن نرام بن طالف بن حذافة بن طالف بن عمرو بن تميم .

أنظر اللسان مادة ( جاشع ) ٦٢٩/١ .

(١٦٨٣) البيت من بحر الطويل ، ويصح به عمرو بن معد يكرب وجاشع السلمي بالكسر

والشبه لا تكرار له وكثرة عالياه إياه . وقوله : نَائِلًا : أي مطايا ، وهو مطوف

على مَثُولًا وليس من السؤال . أنظر الحواشي الورقة ( ٥٣ : ٥٤ و ) .

(١٦٨٤) أنظر حواشي المفضل الورقة ٥٣ ط ٥٤ و

(١٦٨٥) في المفضل وابن يمين ( سألتناكم )

أنظر المفضل ص ٢٨٠ ، وابن يمين ١٥٩/٢ .

وخامسها أن يكون بمعنى السلب وإزالة تقولك : أشكيت أن أزلت شكواه ، وبمعنى قولهم : شكى

إلى السلطان فأشكاه ، وكذلك أعجمت الكتاب إذا أعجمته وأزلت عجمته .

وسادسها : أن يجزئ بمعنى فعلت .

والخامس من صورته ثلاث : —

الأولى : قَلْتُ البيعَ وأَقْلَنْتُ .

الثانية : أن أقلت بمعنى قَلْتُ ، وعين الكلمة محذوفة ، والأصل : قَلَيْتَ ثم حذفت الياء بعد

نقل نسرتها إلى القاف ، ووزن قَلْتُ : قَلْتُ .

قال الجوهري : تقول : أَقْلَنْتُ البيعَ إِقْلَانًا ، وهو فسخسه ، وربما قالوا : قَلَيْتُ البيعَ ،

(١٦٨٨) وهي لغة قليلة .

الثالثة : قوله ( شَغَلْتُ وَأَشْغَلْتُ ) .

قال الجوهري : تقول : شَغَلْتُ فلانًا فأنا شاغل ، ولا يقال : أَشْغَلْتُ لأنها لغة رديئة .

قال أبو سميد : وقد يكون قَلْتُ وَأَفْعَلْتُ بمعنى واحد لأن كل واحد منهما لغة لقوم ، ثم

يختلط فتستعمل اللغتان تقولك : قَلْتُ البيعَ وأَقْلَنْتُ وَأَشْغَلْتُ (١٦٩١) .

الثالثة : قوله : ( بَكَرَ وَأَبْكَرَ ) .

(١٦٨٦) في الأصل ( وهو فسخسه )

(١٦٨٧) في الأصل ( قتله البيع )

(١٦٨٨) أنظر الصحاح مادة ( قسيل ) ١٨٠٨/٥ .

وقال ابن منظور " وحكى اللحياني أن قَلَيْتَ لغة ضميعة "

أنظر اللسان مادة ( قسيل ) ٣٧٩٨/٥ .

(١٦٨٩) في الأصل ( وأشغله ) .

(١٦٩٠) أنظر الصحاح مادة ( شغل ) ١٧٣٥/٥ .

وأنظر اللسان مادة ( شغل ) ١٦٨٦/٤ .

(١٦٩١) أنظر شرح السيراضي ١٠٦/٦ ( رسالة )

أد لم أنه وجد في نسخة قريت على الصنف بالنون ، وكذلك هو في شرح أبي سعيد ، وقد وقع  
 في كثير من النسخ بالباء (١٦٩٣) وكلاهما سائغ ، ولا تفاوت بينهما في جهة الاستدلال  
 والتقريب .

قوله : ( وَفَعَلَ يَوْأَخَى أَفْعَلٌ )  
 أعلم أنهما يتوآخيان في ثلاثة أشياء : - (١٦٩٤)

الأول : أن فَعَلَ يكون للتمدية كما أن أَفْعَلٌ كذلك .  
 قال أبو سعيد : الباب أن يكون نقلاً لَفَعَلَ كما يقال : عَرَفَ وعَرَفَتْ ونَهَلَ ونَهَلَتْهُ ، وَفَسَحَ  
 وفسحته ، وأما خَطَأَهُ فإنه أراد تسميته مخطئاً ، كما أنك حيث قلت : فسحته وزيتها  
 أي سميتها بالزنا والفسق ، كما تقول : حييته أن استقبلته بحيات الله ، وتقول : سقيته  
 ورجيته أي : سقاك الله ، ورواك الله .  
 والأكثر في الباب فيما نسبته إلى الشيء أن يكون على فعلت كقولك : لحيت ، وخطأته ، وجهلته ،  
 وشمله ، أي يدعى به له أو عليه كقولك : جدته ، وعقرته ، أي قلت له : جدته الله ،  
 وعقراله .

(١٦٩٢) في النسخة المحققة لشرح السيراني ( يتر وأبتر ) بالباء ، ولم يشر المحقق إلى  
 وجوه نسخة فيها ( نكر وأنكر ) بالنون .

أد رشح السيراني ١٠٦/٦ ( رسالة )

(١٦٩٣) في نسخة الفصل ( ط - بيروت ) بالباء ، وكذلك في شرح ابن عيسى ( ط بيروت )  
 أنظر الفصل من ٢/١ ، وابن عيسى ١٥٩/٢

(١٦٩٤) وذكر الثعالبى لفعل ثلاثة معاني : -

أحدها : التثنية نحو قوله تعالى : " وَغَلَقْتُ الْأَبْوَابَ " .  
 وثانيها : أن يكون بمعنى أَفْعَلٌ نحو : خَبَرْتُ وأخبر ، وَكَرَّمْتُ وأكرم .  
 وثالثها : أن يكون مناداً لأفْعَلٌ نحو : أَفْرَطْ إذا جاوز الحد ، وفَرَطْ إذا قصير .  
 وقال ابن فالك : ومنها فَعَلَ ، وهو للتمدية والتكثير ، والمسلب والم توجه ، ولجعل  
 الشيء بمعنى ما صيغ منه ، واختار حكايته ، ولموافقته تفعل وفعل ، ولانغنا  
 فيها . أنظر فقه اللغة وأسرار العربية من ٢٦٥ ، والتسهيل من ١٩٨ .

وقالوا : أَشْفَيْتُهُ بِمَعْنَى شَفَيْتُهُ تَعْنِي بِالدَّعَاءِ ، فَدَخَلَ [أَفْعَلْتُ] عَلَى فَعَلْتُ كَمَا  
(١٦٩٦)  
تَدْخُلُ فَعَلْتُ عَلَيْهِمْ ، يَسْرِدُ أَنْ الْأَصْلَ وَالْبَابَ فِي نَقْلِ الْفِعْلِ وَتَخْيِيرِهِ أَفْعَلْتُ وَقَدْ اسْتَعْمَلُوا فِيهِ  
فَعَلْتُ كَهَرَجَتْ وَفَزَعْتُ .

وَالْأَصْلُ فِي الدَّعَاءِ وَالتَّسْمِيَةِ فَعَلْتُ ، وَقَدْ ادْخَلُوا عَلَيْهِ أَفْعَلْتُ ، فَقَالُوا : أَشْفَيْتُهُ فِي مَعْنَى دَعَوْتُ  
لَهُ بِالشِّفَاءِ .

فَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ : ( فَزَعْتُهُ وَفَزَعْتُهُ ) . دَخَلَ فِيهِ فَعَلْتُ عَلَى أَفْعَلْتُ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ نَسِيَ  
تَعْنِيهِ فَرَحَ أَفْرَحْتُهُ ، وَدَخَلَ عَلَيْهِ فَرَحْتُهُ وَدَا الْأَصْلَ فِي نَقْلِ فَرَحْتُهُ ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ فَرَعْتُهُ .  
وَقَوْلُهُ : ( وَضَعْتُهَا خَطَايَاهُ وَفَسَقَتْ ) مِنْ بَابِ التَّسْمِيَةِ وَالدَّعَاءِ ، وَالْأَصْلُ فِي فَعَلْتُ ، لَكَسَمِ  
قَدْ تَدْخُلُ عَلَيْهِ أَفْعَلْتُ فَتَقُولُ : أَخْطَايَاهُ ، وَأَفْسَقَتْ ، فَفَعَلْتُ فِي الْمَثَلَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ كَالْفَرَسِ ،  
وَأَفْعَلْتُ كَالْأَصْلِ ، وَفِي بَقِيَةِ الْأَمْثَلَةِ بِالْمَعْنَى مِنْ ذَلِكَ ، لِأَنَّ فَعَلْتُ مِنْهَا كَالْأَصْلِ ، وَأَفْعَلْتُ  
كَالْفَرَسِ .

الثَّانِي : أَنْ فَعَلَ وَأَتَمَّلَ يَكُونَانِ لِلتَّسْلُبِ وَالتَّنْحِيَةِ .  
وَالْمَذْكُورُ مِنْ عَوْدِهِ أَرْجَحُ .

الْأَوَّلَى : فَزَعْتُهُ .

الثَّانِيَةِ فِيهِ : أَنَّ الْمَعْنَى أَزَلْتُ الْفَرْسَ عَنْهُ ، وَرَفَعْتُ خَشَوْفَهُ .

الثَّانِيَةِ : تَعَذَّيْتُ عَنْهُ أَيْ أَزَلْتُ مِنْهَا الْقَذَى .

قَالَ فِي شَاوِلِ اللُّغَةِ : الْقَذَى : تَرَابٌ ، وَنَحْوُهُ مِمَّا يَقَعُ فِي السَّيْنِ / (١٦٩٧)  
٢٩٨  
وَقَالَ الْجَوْشَرِيُّ : الْقَذَى فِي السَّيْنِ وَفِي الشَّرَابِ مَا سَقَطَ فِيهِ ، وَتَقُولُ : أَتَعَذَّيْتُ مِنْهُ جَعَلْتِ

(١٦٩٨)  
فِيهِ الْقَذَى ، وَقَدْ يَتَبَّاهُ تَعَذُّيَةً أَخْرَجْتَ مِنْهَا الْقَذَى .

(١٦٩٥) نَقَسَ فِي الْأَصْلِ . أَنْ لَرِ شَرْحِ السِّيَرَانِي ١٠٠/٦ .

(١٦٩٦) فِي سَبِيحَتِهِ " جَدَّعْتُهُ وَفَرَّعْتُهُ " أَيْ قَلَّتْ لَهُ : جَدَّعَكَ اللَّهُ وَفَرَّعَكَ اللَّهُ ، وَأَقْنَعْتَهُ ،

أَيْ قَلَّتْ لَهُ أَيْ " . أَنْ لَرِ سَبِيحَتِهِ ٢/٦٣٠ ، وَاللِّسَانُ طَائِدَةٌ (جَدَّعَ) ٥٦٧/١ ،

وَطَائِدَةٌ (عَقَرُ) ٣٠٣٦/٤ ، وَشَرْحِ السِّيَرَانِي ٩٩/٦ ، ١٠٠ .

(١٦٩٧) أَنْ لَرِ اللِّسَانُ طَائِدَةٌ (عَذَى) ٣٥٦٢/٥ ، وَمَا جَعَلْتِ .

(١٦٩٨) أَنْ لَرِ الصَّحَاحُ طَائِدَةٌ (عَذَى) ٤٢٦٠/٦ .

الثالثة : جَلَّتْ البَحِيرُ .

الشاهد فيه : أن معناه : تَوَقَّتْ جِلْدَهُ .

قال الجوسري : تَجَلَّيْتُ البَرْزُومَ مِثْلَ سِلْخِ الشاة ، يقال : جلد . زوره وقلما يقال : سلخ . (١٦٩٩)

الرابعة : قَسَوَتْ البَحِيرُ .

الشاهد فيه : أن المعنى فيه التنحية والإزالة أي أزلت قَرَادَهُ والقَرَادُ واحد القِرْدَانِ ، يقال : قَرَدَ بحيرته أي انزع منه القِرْدَانِ (١٧٠٠) . فمبين التلمة مشددة في كل واحدة من هذه الصور الأربعة ، ومعناها الإزالة والتنحية .

والثالث : أن قَمَلَ وَأَقَمَلَ مشتركان في كون كل واحد منهما بمعنى قَمَلَ ، والذكر من أمثله ثلاثة : -

الأول : زَلَّتْهُ من مكانه وزَلَّتْهُ .

قال الجوسري : زَلَّتِ الشَّيْءُ من مكانه أَرَبَاهُ زَيْلًا لغة في أزلته . (١٧٠١)

الثاني : عَشِنَتْهُ وَعَوْنَتْهُ .

قال الجوسري : تقول : عَاشَنِي فلان ، وَأَعَانَنِي وَعَوْنَنِي وطَوْنَنِي إذا أعطاك المونس ، واعتاضه وتموَّنَ . أنشد المصنوع (١٧٠٢)

(١٦٩٠) أنظر المسحاح مادة ( جلد ) ٤٥٨/٢ .

وقال ابن الأعرابي : أَخَزَرَتِ الضَّانَ وَحَلَقَتْ الحِمَزَى ، وَجَلَّتْ البَطْلُ لا تقول

العرب غير ذلك . أنظر اللسان مادة ( جلد ) ٦٥٣/١ .

(١٧٠٠) وفي اللسان : وَقَرَدَهُ : انتزع قَرَادَهُ ، وهذا فيه معنى السلب ، وتقول منه : قَسَوَتْ

بحيرته ، أي انزع منه القِرْدَانِ ، وَقَرَدَهُ : ذَلَّلَهُ وعو من ذلله ، لأنه إذا قَسَرَدَ

سكن لذله وذُلَّ . أنظر مادة ( قسر ) ٣٥٧٥/٥ .

(١٧٠١) يقال : زَالَ الله زَوَالَهُ ، وَأَزَالَ الله زَوَالَهُ بمعنى إذا دعا عليه بالبلاء والهلاك .

أنظر المسحاح مادة ( زيل ) ١٧٢٠/٤ .

وقال ابن بري : صواب زَلَّتْ زَيْلًا أي أزلته ، وزلته زَيْلًا أي يَسْرَتُهُ .

أنظر اللسان مادة ( زيل ) ١٩٠١/٣ .

(١٧٠٢) أنظر المسحاح مادة ( عوش ) ١٠٩٣/٣ .

واللسان ( عوش ) ٣١٢٠/٤ ، ٣١٢١ .

الثالث : قوله : ( يَزِيْرُهُ وَصَيَّرْتُهُ ) •

قَالَ الْجَوْنِي : تقول : يَزِيْرُ الشَّيْءَ أَيْ يَزِيْرُهُ مِيزًا : عَزَلْتُهُ وَفَرَزْتُهُ ، وَكَذَلِكَ مِيزْتُهُ تَمِيْزًا فَتَمَازَ ،  
(١٧٠٣)

وَأَمَّا زَ ، وَتَمَيَّرَ ، وَاسْتَمَازَ لَهُ بِمَعْنَى •

قوله : ( وَمَجِيْئُهُ لِلتَّكْثِيْرِ هُوَ الْغَالِبُ عَلَيْهِ ) •

اعلم أنه لما نقل أنه يستعمل فيما ذكره من المعاني الثلاثة التي ذكرنا ما وهي : جعله فرحا ،  
ونسيته الى الخطأ ، وأزلت فرجه ، قال بعده : ويحيى للتكثير ، ومجيئه لهذا المعنى أكثر

من مجيئه لنفسيره •

والتكثير يكون على أحد أو به ثلاثة ، أما بتكثير المفعول ، أو بتكثير الفاعل •

قوله : ( قَدَّمْتُ الثِّيَابَ ، وَغَلَّقْتُ الْأَسْوَابَ ) •

تفسير نشأ من المفعول •

وقوله : ( تَجَسَّوْلَ وَتَطَوَّفَ ) تكثير نشأ من الفعل نفسه ، فإن معناه أنه يكثر الجولان والطواف •

وقوله : ( بَرَكَاتِ النَّعَمِ ، وَرَيْحِ الشَّاءِ ، وَمَوْتِ الصَّالِّ ) •

تفسير نشأ من الفاعل •

قال في الشايل : بَرَكَ البعيرُ بَرُوكًا إِذَا كَانَ قَائِمًا فَلْيَقِفْ بِالْأَرْضِ •

(١٧٠٤)

وَالصَّبْرُ كَمَنْ يَضَعُ الْبُرُوكَ ، وَرَيْحُ الْخَنَمِ مَا وَانَا لَأَنَّهُ تَمِيْزٌ فَيَسْ •

قوله : ( وَلَا يَقَالُ لِلْوَاحِدِ ) •

قال أبو محمد : لا يقال : بَرَكَ البعيرُ ، وَلَا رَيْحُ الشَّاءِ ، وَلَا مَوْتُ البعيرِ •

وفيه تنبيه على أن المال لا يطلق إلا على الجمع •

ولغايل أن يقول : إِنْ فَعَلَ يَأْتِي لِحَاثِ أخر سور ما ذكره المصنف •

أحدنا : أن تكون بمعنى بار بصفة كذا ، نحو : عَجَزَتِ الْمَرْأَةُ ، وَشَبَّتِ أَيْ سَارَتْ عَجُوزًا يَوْثِيَا

(١٧٠٥)

وَالثَّانِي : أن تجيء ولا يراد بها شيء من هذه المعاني ، نحو : كَلَّمَ يَدْلَمَ وَتَوَبَّ وَجَسَّ •

قوله : ( وَنَاقَ لَأَنْ يَكُونَ مِنْ غَيْرِكَ إِلَّا مَا تَنَاقَ إِلَيْهِ كَقَوْلِكَ : قَاتَلْتُهُ وَغَارَتُهُ ) •

(١٧٠٣) أنار اللسان ٨٦٢/٣ مادة ( م س ي ز ) • واللسان مادة ( م ي ز ) ٤٣٠٢/٦

(١٧٠٤) وأنار اللسان مادة ( ي ز ) ٢٦٥/١ وما بعده • ومادة ( ر ي ن ) ١٥٥٨/٣

(١٧٠٥) وأنار التسهيل ص ١٤٨ •

(١٧٠٦)

اعلم أن فاعلت يأتي على أربعة أوجه :-

أولها : وهو الأصل الذي وضع له أن يقتضى فاعلين يكون أحدهما منصوبا في اللفظة والاخر مرفوعا في المعنى نحو قولك : قابلت زيدا وضارته . ولما كان واحدا منهما فاعلا ومفعولا رفعوا أحدهما ونصبوا الآخر .

قال عبد القاهر : وهذا هو أول الأفعال التي يجوز فيها جعل أن واحد شئت من الشيئين فاعلا ، والاخر مفعولا ، ومثله قولك : أصابني خير وأصبت خيرا ، ولا يجوز هذا في المفعول الذي لا حادثة في الفعل ، ألا ترى أنك لو قلت : ضربت زيدا لم يجوز أن يكون زيدا فاعلا ، فليسو قلت : ضربني زيد لم يفقد ما يفيد نصب زيد ، إنما كان في قوله : قاتلت زيدا ، وقاتلني زيدا . (١٧٠٧)

وقوله : ( فَإِذَا شِئْتَ الذَّالِبَ قُلْتَ : فَأَعْلَيْتَنِي فَقَمَلْتَنِي ) .

اعلم أن موضع قاتلت لما يكون بين اثنين ، وذلك أن يفعل كل واحد منهما ما يفعل الآخر ، فان كان المتكلم هو الذالِب على صاحبه قيل : ضارني ضربه ، وقاتلني فقتلته ، كما بيناه : في مباحث المغالبة في فعل ما : ان على قصص . (١٧٠٨)

وثانيهما : أن يجيء فاعلت بمعنى فَعَلْتُ .

قال البرهان : يقال : سَفَرْتُ أَسْفَرُ سَفُورًا أي خرجت إلى السفر فأنا سَافِرٌ وقوم سَفَرٌ مشمل صاحب وصحب ، وسافر مش راكب وركاب . (١٧٠٩)

(١٧٠٦) وقال الثعالبي " فاعل يكون بين اثنين نحو : ضارته وضارته وحارته وقاتله ، ويكون بمعنى فَعَلْتُ تقول الله عز وجل " قَاتَلَهُمُ اللَّهُ " أي قتلهم ، وسافر الرجل ، ويكون بمعنى فَعَلْتُ نحو : غاضف الشيء وغضفه . "

وقال ابن مالك " وضما فاعل لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظا ، والاشتراك فيهما معنى ، ولمواثقة أفعل ذي التعدية والمزيد ، ولأنهما ضمما . "

أنظر في اللغة وأسرار الموصية ص ٢٩٦ ، والتسهيل ص ١٢٩ .

(١٧٠٧) أناس المقتصد لعبد القاهر ٤٤/٢ ط

(١٧٠٨) أناس ص ٣٩٥ : ٣٩٧ .

(١٧٠٩) أناس الصحاح ٦٨٦/٢ مادة ( سفر ) ، واللسان مادة ( سفر ) ٢٤/٣ ص ٢٠ .



وثالثها : أن تكون بمعنى أفعلت ، تقول : عافاك الله بمعنى أغفأك الله ، وطارقت النمل  
وعسوا قائم مقام أطرقت النمل .

(١٧١٠)

قال عبد القاهر : وليس أطرقت بفصيح .

قال الجوهري : طارقت الرجل بين نملين أي خصفت أحدهما فوق الآخر . (١٧١١)

ورابعها : أن يكون بمعنى فعلت مشدد الحين .

نحو قولك : ضحكت الشيء وضاحكته ، ونعمته الله وناعته ، وتقول : امرأة ضحكة وناعمة .

قال أبو سعيد : وقد يبدى فاعلت ولا يراد بها طي اثنين لنمل بنوا عليه الفعل كما بنوا على  
أفعلت ، كقولك : تألمته وعافيته ، وعافاه الله ، وسافرت ، وقالوا : ضاحكت وضحكت ، وناعته  
ونعته . (١٧١٢)

كما قالوا : عافيتهم .

ولقائل أن يقول : إن فاعل قد جاء بمعنى آخر سوى ما نقله المصنف وهو : تفاعل نحو :

تسار وسار ، وشادل وجادل .

وقوله : ( وانفعل لا يكون إلا مطلقا فعل نحو : كسرت فأنكسر وحطمت فأنحطمت ) . (١٧١٣)

(١٧١٠) لم أشر على هذا النمل لعبد القاهر .

(١٧١١) في الصحاح مادة ( طوق ) ١٥١٦/٤ \* وطارق الرجل بين النملين إذا ساهر

بينهما أي ليس أحدهما على الآخر ، وطارق بين نملين أي خصفت أحدهما فوق

الأخرى \* ، ويقال الأصمى : طارقت الرجل نعليه إذا أطبق نعلاه على نعل

فخزيننا وهو الطرائي والجلد الذي يضر بها به الطراق .

أنظر اللسان مادة ( طرق ) ٢٦٦٤/٤ .

(١٧١٢) أنظر شرح الصيرافي ١٢٤/٦ ( رسالة ) .

(١٧١٣) وقال الجوهري \* وقد يدخل عليه ( أنفعل ) إلا أن الباب ( انفعل ) وإن لم يـ

قولك : كسرت فأنكسر ، فإن المعنى : أني أردت كسره فبطلت به إرادتي ،

وكذلك قطعته فأنقطع ، وشويت اللحم فأنشوى ، ودفعته فاندفع .

أنظر المختضب ١٠٤/٢ ، وسيبويه ٢٣٨/٢ .

وفهم اللغة وأسرار العربية ص ٢٨٤ ، ٢٩٢ .

وأيضاً مختضب ١٥٦/٧ ، والتسهيل ص ٢٠٠ .

قال أبو سعيد : معنى قولنا مطاوعة : أن المفعول به لم يتضمن معاً رامي الفاعل ، ألا ترى أنك تقول فيدا انفتح ما رقص فلم يندفع وكسرت فلم يفسر ، أي أوردت أسباب الكسر عليه فلم يفسر . (١٧١٤)

(١٧١٥)

وقال عبد القاسم : معنى الصلابة : أنه قبل الفعل ، ولم يمتنع عنه .

٢٩٨

ونو / معنى ما ذكره أبو سعيد ، والحناء : التمسر .

ظ (١٧١٦)

قال البوسري : تقول : حطمت حطماً أي كسرت فأنحطم ، وتحام وتحاليم : التمسير . والأصل في هذا البناء أن يكون مطاوعاً قهلاً .

وقد جاء مطاوعاً لأفعل شاذاً فيصا ذكره المصنف من السور ، وهي أرسج : —

الأولى : قولهم : أفتحته فأنفتح ، الشاهد فيه أن انفعل ما هنا قد جاء مطاوعاً لأفعل على خلاف الأصل قال في الشامل : تقول : أفتح من الأمر قهراً ، وأفتحهم : إذا رخص بنفسه فيه من غير مد رخصة . (١٧١٧)

وذكره

الثانية : قولك : أغلقت الباب فأنغلق .

الشاهد فيه : أن انفعل على زنة أفعل ، وهو مطاوع أقملت على خلاف القياس .

(١٧١٨)

الثالثة : قوله : أسفقت الباب فأنسف ، أي ردتته فأنسف ومنه ثوب سفيق أي ضيق .

الشاهد فيه : أن أنسف على زنة أفعل ، وقد جاء مطاوعاً أسفقت شاذاً على خلاف القياس .

الرابعة : أزعجه فأنزعج .

(١٧١٩)

قال الجوهري : تقول : أزعجه بالريح : أي قلعه بهلته من مكانه وأنزعج بنفسه .

(١٧١٤) أنظر شرح السيراني ١١٥/٦ (رسالة) .

وقال الجبري في المختص ١٠٤/٢ " وأفعال المطاوعة أفعال لا تتعدى إلى مفعول ،

لأنها إخبار عما تريد من فاعلها " .

(١٧١٥) أنظر المختص ٥٥/٤ .

(١٧١٦) أنظر الصحاح مادة ( حطم ) ١٩٥/٥ ، واللسان مادة ( حطم ) ١١٦/٢ وطبعه نا .

(١٧١٧) أنظر اللسان مادة ( قحم ) ٣٥٣٩/٥ .

(١٧١٨) وفي اللسان " وسفقت الباب سفقاً وأسفقت فأنسف أي أغلقت ، والبناء لغة أو

مبارزة ، وسيأتي ذكره ، أبو زيد : سفقت الباب وأسفقت إذا ردتته .

قال أبو منصور : معناه : أسفقت . أنظر اللسان مادة ( سفق ) ٢٥٣٠/٣ .

(١٧١٩) وفي الصحاح مادة ( زعج ) ٣١٦/١ " أزعجه : أي ألقه وقلعه من مكانه =

(١٧٢٠)

قال في المال : أَرَجَحْتَهُ فَخَصَّ ، وَانْزَجَ مَسْتَحْطِلٌ بَيْنَ النَّاسِ ، وَالْقِيَاسُ بِهِ نَفْسُهُ .

ولقائل أن يقول : انما لم يكثر استعمال الفعل لملاوط لأن العمل واجب اختلاف كونه جاريا على

(١٧٢١)

القياس وناسب أن يجعل صنفًا من أصناف الفعل ، ولا يظن الشذوذ فيه

(١٧٢٢)

قوله : ( ولا يقع إلا حيث يكون طالع وتعتبر ) .

اعلم أن الصنف استدل على نفسه بهذا الكلام ما أطلقه أولا .

بيان ذلك : أن المطاوعة لا تكون إلا محبة يتصور علاج وتأثير وهو فعل الجوارح نحو : كسرتَه فَانْكَسَرَ ، وقَطَعْتَه فَانْقَطَعَ ، ولا يجوز أن تقول : طَحَسْتَه فَانْعَلَمَ ، ولا عَرَفْتَه فَانْعَرَفَ وذلك أنك إذا قلت : عَرَفْتَهُ كُنتَ مَعْرِفًا ، وتَقَرَّرَ ذَلِكَ فِي قَلْبِكَ ، وتصورة لك ، وليس في قولك : بَيَّنَّتْ صورته في قلبي فعل أحد تَمَّه حتى تقول : طَاوَعَنِي الَّذِي أَصْبَحَ بِالنَّهْلِ عَلَى مَا أُرِيدُ . وكما لا يكون لعرفت مطاوعة ، كذلك لا يكون لعلمت ، وإنما علمت مطاوعة أضربت ، وعرفت مطاوعة أعرفت ، وذلك أنك إذا قلت : عرفت فقد أخبرت بذلك التحدث بأحد أفعال ، فيجوز أن تقول : طَاوَعَنِي وَقِيلَ : كما تقول : صَوَّرْتَهُ فَتَصَوَّرَ ، فأبش كل فعل ينصب مفعولا يكون له مطاوع ويختلصه المعنى ، فلم يكن يجوز أن تقول : طَحَسْتُهَا سَوْرَةً ، وطَحَسْتُهَا سَوْرَةً مُنْطَلِقًا بِمَعْنَى صَيَّرْتُهَا فِي عِلْمِ الْقَصِيرِ بِجَازٍ أَنْ تَقُولَ : انْعَلَمَ ، كما تقول : صار مطاوعا . فاما أن يكون علمت بمعنى صار كذا ، فمن المحال التماس المطاوع منه كما أنشأنا ذلك في غير المحدثي نحو : ذهب وخرج . ومثل ذلك : عد منه وفقدته ، ولا يجوز أن تقول : انعمم وانفقد لأجل أن عدم وان كان ينصب مفعولا ، فليس هناك فعل يوجب به ، كما يكون في كسرت ، وإنما هو بمنزلة قولك : لم أجد في أن المعنى انتفاء الوجود والحقيقة تسوؤل إلى قولك : فات وزال ، فكما لا يتصور في شيء من هذا مطاوع كذلك لا يجوز في عدم .

• وانزعج بنفسه " وانظر اللسان مادة ( زعج ) ١٨٣٢/٣ .

( ١٧٢٠ ) وفي اللسان " ولو قيل : انزعج وازد مع لكان قياسا ، ولا يقرأون أزعجته فزعج " .

• انظر مادة ( زعج ) ١٨٣٢/٣ .

( ١٧٢١ ) وفي سيبويه ٢٣٨/٢ " ونظير فعلته فانفعل وانفعل أفعاله فعل ، نحو

أدخلته فدخل ، وأخرجته فخرج ، ونحو ذلك " ، وانظر المنتضب ١٠٤/٢ .

( ١٧٢٢ ) وانظر ابن يعيش ١٥٩/٧ ، ١٦٠ .

قلل عبد القاهر : يعني هذا على أن يكون هناك فعل يصح أن يقال : إنه قبله ، وأنت إذا قلت : عدت زيدا لم يمكنك أن تقول : إني أحدثت به فعلا وتعدى عدت إليه ، فتقول : أي عدت ؟ فتريد البهجة فمضوا .

قوله : ( ولهذا قولهم : انمدم كان خطأ ) (١٧٢٤)

اعلم أنه لما ذكر أن لا يقع إلا حيث يكون علاج وتأثيره ، لزم أنه أن يكون قولهم انمدم خطأ ، لأنه ليس فيه علاج على ما بهنك لك .

فصله : ( وقالوا : قلته فأنقال ، لأن القائل يعمل في تحريك لسانه ) .

اعلم أن هذا الكلام يرجع إلى نقص وجوابه .

بيان ذلك : أنه لما شرط في بناء الفعل أن يكون من فعل الجوارح

فمسل له : ينتقض ما ذكرته بقولهم : قلته فأنقال ، فإن أنقال قد جاء مطاوعا لقولك : قلت ،

مع أنه ليس من فعل الجوارح ، وذلك يدل على أن كونه علجا ليس بشرط .

فأجاب بأن الشرط موجود في قلت ، لأن التكلم يحرك لسانه ، وهذا التحريك من فعل الجوارح .

قال عبد القاهر : المعنى فيه أجريت له لسانى فجري ، وأخرجته من فمى ففجر . (١٧٢٦)

واعلم أن الفعل لا يكون ضمديا قط ، وإنما هو للمطاوعة ، وهو بمنزلة بناء الفعل للمفعول

به في أنه ينتقض فمولا ، لأن المفعول يصير فاعلا ، ألا ترى أنك إذا قلت : انكسر القلم كان

مرفوعا بحد أن كان مفعولا في قولك : كسرت القلم ، كما أنك إذا قلت كسر القلم كان كذلك .

(١٧٢٣) أنظر المختصر ٥٥/٤

(١٧٢٤) وجارة الفصل ، وابن يحيى ( ولهذا كان قولهم انمدم خطأ )

أنظر الفصل من ٢٨١ ، وابن يحيى ١٥٩/٧ .

(١٧٢٥) أنظر الصفحة السابقة .

(١٧٢٦) في القصد " أجريت له لسانى فجري " وأخرجته من فمى ففجر .

أنظر القصد ٥٥/٤ ط

قوله : ( وَاتَّعَمَلْ يَشَارِكُ اتَّعَمَلْ فِيهِ الْمَطَاوِئَةُ ) •

اعلم أن اتعمل يأتي على ضربين خمسة : •

(١٧٢٧)

أولها : أن يتام نظام اتعمل ، على معنى أنه يصدق اتعمل حيث يصدق اتعمل •

والط كبر من ذلك صورتهما : •

(١٧٢٨) اجدهما : قولك : فَعَمَلْتُ فَاغْنَمْتُ وَأَنْفَعْتُ •

قال الجوهري : فَعَمَلْتُ فَاغْنَمْتُ ، وكل شيء غنيت فقد غنيت • (١٧٢٩)

قال أبو سعيد : تَعَمَلْتُ فَعَمَلْتُ فَاغْنَمْتُ وَأَنْفَعْتُ • (١٧٣٠)

الشاهد فيه : أن غنت طاوع شقين ، أحدهما : اتعمل ، والآخر : اتعمل •

المهمة الثانية : قولك : تَسَوَّيْتُ تَأَشَوَّيْتُ وَأَتَشَوَّيْتُ •

والسلام فيه كما ذكرناه •

٢٩٩  
٩

وثانيتها : أن يجزئ اتعمل / بمعنى تفاعل •

فيكون له فاعلان أو أكثر نحو قولك : اِخْتَصَمَّ زَيْدٌ وَعَسِرَ ، والحنى : تَخَاصَّ ، والقوم

اِخْتَصَمَوْا بمعنى : تَخَاصَّوْا ، واِجْتَوَرَوْا بمعنى تَجَاوَرَوْا •

(١٧٣١)

الشاهد فيه : أن اتعمل في هذه الصورة بمعنى تفاعل •

(١٧٢٧) وأنظر سيبويه ٢/٢٣٨ ، والفتضب ٤/١٤٤

(١٧٢٨) في الأصل ( إِحْدَاهُمَا )

(١٧٢٩) أنظر الصحاح مادة ( فَعَمَلْتُ ) ، ٥/١٩٩٨ ، واللان مادة ( فَعَمَلْتُ ) ، ٥/٢٣٠٢

وما يصددها •

(١٧٣٠) أنظر شرح السيرافي للكتاب ١١٦/٦ ( رسالة ) •

وهذه عبارة سيبويه قال : " باب ما طاوع الذي فعله على فعل وهو يكون على

اتعمل واتعمل ، وذلك قولك : كَسَرْتُهُ فَاكْسَرْتُ ، وحَطَمْتُهُ فَاكْطَمْتُ ، وحَمَرْتَنِي

فَاكْحَمْتُ ، وشَرِبْتُ فَاكْشَرْتُ ، وبَحِثْتُ فَاكْبَحْتُ ، واَشْتَوَيْتُ فَاكْشَوَيْتُ ، وغَنِمْتُ فَاكْغَنِمْتُ ، واَنْفَعَمْتُ

عَرَبِيَّةً فَاكْعَرَبْتُ ، وصَرَفْتُ فَاكْصَرَفْتُ ، وقَطَعْتُ فَاكْطَعْتُ " •

أنظر سيبويه ٢/٢٣٨ •

(١٧٣١) وأنظر ابن جوش ٧/١٦٠ ، ١٦١ ، والتسهيل ص ١٩٩ ، ٢٠٠

فان قلت : ألهمهم أن الواو مشحركة في اجتوروا ، وقبلها مفتوح ، فهلا قلت ألفا كما همسوا  
الباب في اعتلالها .

قلت : قال الطائفة : وهذا يجزئ على أصله ، لأن هذه معنى ما لا يحل كما جاء في سبور .  
وتحليل ، لأنهم في معنى اسبور وأحول اجتوروا وازد وروا ، واهتوشوا ، لأن هذه : تجاوروا  
وتزاحروا ، وهم لا يشي ، ولولا ذلك لاهل ، ألا تراهم قالوا : اختاروا ، واتبعوا حين لم يكن  
في معنى تفاعلوا بهذا أنه إنط وجب تصحيح الميم في تجاوروا ، وتزاجروا لمكون ما قبل الواو  
فلما كان اجتوروا ، وازد وروا ، واهتوشوا ، صحيحا لم يكن التصحيح آتية لتكون كل واحد منهما  
بمعنى الآخر ، وكذلك جميع ما أشبه هذا .

وإنما أعلموا : اختاروا ، واتبعوا لأنهم للبناء بمعنى : تباينوا وتباينوا ، فجاء على  
ما تبقى له من الاعتلال (١٢٣٣)

وثالثها : أن يجزئ أفضل بمعنى الاعتقاد .  
والله كور من صوره ضمن :-

الأولى : إذ تبسج . بتشديد السين

والعنى : اتخذ ذبيحة ، والأصل فيه : اتخذ على زنة أفضل ، فابدلت تاء أفضل  
بـ الا ، ثم ادخلت الدال الأولى في الثانية ، وسبأته الكلام فصار قلت فيه تاء أفضل عن  
أصلها فضلا في قسم المشترك (١٢٣٤)

(١٢٣٢) اهتوشوا : بمعنى تهاوشوا ، وهو الاختلاط يقع بين النجوم ، أنظر المصنف ٨/٣

(١٢٣٣) أنظر المصنف شرح تصريف المازني ٢٥٩/١ : ٢٦١

(١٢٣٤) فصل الشارح في قسم المشترك من الكتاب القول في تاء أفضل فذكر إبدال الطاء

من التاء في نحو أصطبر ، وإبدال الدال المصهولة من التاء في نحو : أزد جسر  
وآزده ان ، وأد كسر ، ولعله هو في اجتمعا ، وأجده في اجتر

أنظر الورقة ( ٣٧٦ ط ٣٧٧ و ) من الكتاب .

الثانية : قوله : ( اَطْنَحْ ) بالشديد •

الشاهد فيه : أن الأصل فيه : اطنح على مثال : اضمحل • ثم قلبت الراء طاء • وادغمت (١٧٣٥)

الطاء الأولى في الثانية • وسلفه كرسلة ذلك وأمثلة في مباحث اضمحل •

(١٧٣٦)

قال أبو حمزة : اَطْبَحْتُ في معنى طَبَخْتُ أي اتخذت طهيها •

الثالثة : قوله : ( اَشْنَوَى ) •

قال أبو حمزة : نقول : شَوَيْتُ فاشنوى • وحضهم يقول : فاشنوى • يعني فاشنوى •

(١٧٣٧)

وقد يقال : أشويته بمعنى شويته أي اتخذته مشويًا •

الرابعة : اَكْثَلَّ •

الشاهد فيه : أن الأصل فيه : اَكْثَلَّ على زنة اضمحل • ثم قلبت الراء التي هي عشرين

الكسرة ألفا لمحركها وانفتاح ما قبلها فنقول : كَثَّشْتُ بمعنى : كَثَّلْتُ له • واكثت عليه أخذت

ضيه •

(١٧٣٨)

قال الجوهري : يقال : كَالَّ المصطى • واكَّال الأخط •

الخامسة : قوله : ( اُتْمَنَ ) •

الشاهد فيه : أن الأصل : اُتْمَنَ على زنة اضمحل •

قال أبو حمزة : معناهما : كال لنفسه • ووزن لنفسه • وإنما فصل بينهما لأن لهذا مالاوعا

في الحضي كقولهم : وزنت له فانزن • وكنت له فاكال • يقال : كال البائع • واكال المهنري

أي أخذه طحيلًا • وأخذه موزونًا •

ورأيها : أن يكون اضمحل منزلة فعل في المعنى •

نحو : قَمَرَاتٌ وقَمَرَاتٌ • وخَطَفٌ واخْتَطَفٌ •

اعلم أن مراده بقوله : قَمَلٌ : ما كان من أمثلة المجرد من الثلاث سواء كانت هي الفعل

مفتوحة • أو لم تكن •

(١٧٣٥) أنظر الورقة ( ٣٧٦ • ٣٧٧ ) من الكتاب •

(١٧٣٦) شرح السيرافي للكتاب ١١٦/٦ ( رسالة ) •

(١٧٣٧) شرح السيرافي للكتاب ١١٦/٦ ( رسالة ) •

(١٧٣٨) أنظر الصحاح مادة ( كيل ) ١٨١٤/٥ ، واللسان مادة ( كيل ) ٣٩٦٨/٥

وصلا بمدها •

قال الجوهري : الخَطَفُ : الاستلاب ، وقد خَطَفَهُ بالكسر يَخْطِفُ خَطْفًا ، وهي اللفظة الجيدة ،  
 وفيه لغة أخرى حكاهم الأخفش خَطَفَ بالفتح يَخْطِفُ بالكسر ، وهي قليلة رديئة لا تكاد تعرف ،  
 وقد قرأ بها يونس في قوله تعالى : " يَخْطِفُ أَبْصَارَهُمْ " (١٧٣٩)  
 (١٧٤٠)

وخاصتها : أن تكون الفعل للزيادة .

كقولك : اكْتَسَبَ في كَيْسٍ ، واعتَصَلَ في عَيْلٍ .

اعلم أن معنى الكلمات أقوى من فعلت ، قال الله : " لَهَا مَا كَسَبَتْ وَظِمَّهَا مَا اكْتَسَبَتْ " (١٧٤١) .

فأوقعت " كَسَبَتْ " على الخير ، و " اكْتَسَبَتْ " على الشر ، لأنه مستعمل لكونه  
 ضياعاً عنه ، فكان الفعل فيه أشد ، وإنما كان كذلك لأن الضمى يتغير بتغير اللفظ ،  
 كما تغير في قَطَعَ وقَطَعَ .

قال في الكشاف لما كان الشر مأثماً تشبه النفس ، وهي محدبة إلى وأصارة به كسمات  
 في تحصيله أعلى وأحد ، فجعلت لذلك مكتسبة فيه ، ولما لم يكن كذلك في باب الخسر ،  
 وصفت بها لا دلالة فيه على الاحتمال . (١٧٤٢)

(١٧٣٩) هو يونس بن حبيب الضبي الولاء البصري أبو عبد الرحمن ، كان بارداً في النحو  
 من أصحاب أبي عمرو بن الحلاء ، سمع من العرب ، وروى عنه ميمون فأكثر ،  
 وله قياس في النحو ، وقد ائتمن بفرد بها ، سمع من الكماشي والقراء .  
 قارب يونس التصحيح سنة ولم يتزوج ولم يتصر ، مولده سنة تصحيح ، ومات  
 سنة ثنتين وثلاثين ومائة .

أنظر ترجمته في أخبار النحويين البصريين ص ٣٢ ، ٣٣ ، الخ ٢٦٥ / ٢ ،  
 ونشأة النحويين ص ٦٥ ، ٦٦ .

(١٧٤٠) سورة البقرة : من الآية ٢٥

أنظر الصحاح مادة ( خطف ) ١٣٥٢ / ٤ ، واللهمان مادة ( خطف ) ١٢٠٥ / ٢ ،  
 والكشاف ٢١٨ / ١ ، ٢٢٩ .

(١٧٤١) مسورة البقرة من الآية ٢٨٦ ، وانظر السجاني ١٣٥ / ٦ .

(١٧٤٢) أنظر الكشاف ٤٥٨ / ١ .



وقال عبد الجبار : انفصل يدل على شدة وكلفة .

وقال عبد الجود : الآفة تشير إلى لطف الله تعالى بعباده ، وعلى زيادة رخصته إياهم لأنه أثبت لهم ثواب ما فعلوه من الخير على أى صفة وجسد ، ولم يلزمهم عقاب الفعل إلا عند وجوده على صفة اليهالة والاعتمال .

قوله : ( قال سيده : أَمَا كَسَبَتْ فَأَيُّ يَقُولُ : أَصَبَتْ ، وَأَمَا اكْتَسَبَتْ فَيُحْوِلُ لِلتَّصَرُّفِ وَالطَّلَبِ ) (١٧٤٣)

اعلم أن لفظة سيده : أَمَا كَسَبَتْ تَلَفُظُ أَصَابَ ، وَاكْتَسَبَتْ هُوَ التَّصَرُّفُ وَالطَّلَبُ ، وَالْاِجْتِمَاعُ بِخِزْلَةِ الاضطراب ، هَذَا لَفْظٌ سِيَّيْهِ . (١٧٤٤)

وحينئذ قول الصنف : ( وَالْاِجْتِمَاعُ بِخِزْلَةِ الاضطراب ) . يحتفل وجهين :

أحدهما : أن يكون الاعتمال مجزوا ، وتكون الواو عاطفة .

والثاني : أن يكون الاعتمال مرفوعا ، وتكون الواو للاستئناف .

قال الجوهرى : الاضطراب الحركة ، واضطرب أمره : اختل ، والحق يضطرب : أى يضرب (١٧٤٦)  
بعضه [بعضا] ، وأحصل الرفق أشهر ، فإن الجوهرى قال : أحصل معناه : اضطرب (١٧٤٧)  
فى الفصل . (١٧٤٨)

قال الشاعر : . . . إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَبِيكَ يَحْتَسِبُ . . . (١٧٤٩)  
[١٣] . . . إِنَّ لَسَمَ يَجِدُ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَنْكَل . . .

(١٧٤٣) وفى الفصل ص ٢٨٢ ( وأما اكتسبت فهو التصرف والطالب )

(١٧٤٤) أنظر ميبويه ٢/٢٤١ ( ٧٤/٤ هارون )

(١٧٤٥) فى الفصل ، وابن يحيى ( الاعتمال )

أنظر الفصل ص ٢٨٢ ، وابن يحيى ٧/١٦٠

(١٧٤٦) أنظر الصحاح ١/١٦٨ مادة ( ضرب )

(١٧٤٧) نقص فى الأصل يتطلب الحذف اثباته .

وانظر اللسان مادة ( ضرب ) ٢٥٦٥/٤ وما بعده .

(١٧٤٨) أنظر الصحاح مادة ( فصل ) ١٧٧٥/٥ ، واللسان مادة ( عمل ) ٣١٠٨/٤ .

(١٧٤٩) المتن من نسخة من الرجز المصنوع من شواهد سيبويه مجتذولة القائل واستشهد

بهما على احتمال " يحتفل " بمعنى اضطرب فى العمل ، وفى اللسان : واعتمال

الرجل : عمل بنفسه ، وقيل : العمل لخبره والاعتمال : لنفسه . أنظر سيبويه

٤٤٣/١ ، والخصائص ٢/٣٠٥ ، واللسان مادة ( عمل ) ٣١٠٨/٤ ، والجمع ٢/٢٢ =

طلب ( استعمل لطلب الفعل )

قال أبو سعيد : إن الأصل في استعملت الشيء طلبته واستدعته ، وهو الأكثر ، وما خرج عن هذا فهو يحفظه ، وأحسن بالباب ( ١٧٥٥ )

وهو يأتي على أربعة أوجه : -

أولها : وهو الذي وضع له في الأصل : أن يكون لاستدعاء الفعل / وطلبه ، وقد أورد <sup>٢٩٩</sup> <sub>ظ</sub> الجنف من صوره أرمسا : -

الأولى : قوله : ( استخفه )

قال الجوهري : استخفه خلاف استقلبه ( ١٧٥١ )

قال أبو سعيد : ومعنى : استخفه طلب خفقه ، كما أن استخفه طلب حقه ( ١٧٥٢ )

وخف فعل لازم ضمير مفعول ، فلما دخلت عليه السنين والتأهت إلى مفعول

الثانية : قوله : ( امتحصله )

قال أبو سعيد : معناه : طلب إليه الحصول ، تقول : على زيد عصلا وأعطى غيره ، ثم تقول : استحصل عمرو زيدا ، وصار الفاظ فصولا

= والأشهر ٢٢٢/٢ والصاح مادة ( عمل ) ١٧٧٥/٥

( ١٧٥٠ ) أنظر شرح السيراني ١٢٨/٦ ( رسالة )

وقال الثعالبي " استعمل يكون بمعنى التكلف نحو : استعملت أي تعظم ، واستكبر أي تكبر ، ويكون استعمل بمعنى الاستدعاء والطلب نحو : استعلمت ، واستمسكت ، واستوهبت ، ويكون بمعنى قمل نحو : استقر أي قسّر ، ويكون بمعنى صار نحسو : استنوق الجمل ، واستنصر البهات " . أنظر فقه اللغة وأسرار العربية ص ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، والتسهيل ص ٢٥٠ ، والنصف ٢٧/١ ، ٧٨

( ١٧٥١ ) واستخف به أهما " . أنظر الصاح مادة ( خفف ) ١٣٥٢/٤ ، واللسان صادة ( خفف ) ١٢١٣/٢

( ١٧٥٢ ) أنظر شرح السيراني ١٢٩/٦ ( رسالة )

( ١٧٥٣ ) أنظر شرح السيراني ١٢٩/٦ ( رسالة ) ، واللسان مادة ( على ) ٣١٠٨/٤

الثالثة : قوله : ( استمجله ) .

والمعنى طلب مجله .

قوله : ( وتترجمجلا أى تر طالبا ذلك من نفسه مكلفها إياه )

اعلم أن مضمون هذا الكلام يرجع إلى اعتراضه وجوابه : —

بيان ذلك : أنه لما ذكر أن استعمل لطلب الفعل ، والطلب أمر نمى يقتضى طالبا ومطلوبا  
فيه ، وذلك يقتضى تعددا وتغايرا بين الطالب والمطلوب ، وليس فيما ذكره من المثال تعددا ،  
وذلك يدل على أن استمجلته ليس عبارة عن الطلب .

وأجاب بأن التعدد هاهنا حاصل باختلاف الجهة ، وإن كان الشخص واحدا ، كهو لك : كلف

زيد نفسه المجلة ، وحينئذ يكون السؤال مردودا .

قال أبو حمزة : استمجلت زيدا : عجلته ، فإذا قلت : استمجلت غير محمد إلى مقول ،  
فحنك طلبت ذلك من نفسه وكلفها إياه . ( ١٧٥٤ )

الرابعة : استخرجته .

قال أبو حمزة : استخرجته أى لم أزل أطلب إليه حتى خرج .  
( ١٧٥٥ )

وقد يقولون : أخرجه شبهوا بانترجه .

( ١٧٥٦ )

وذكر أبو بكر مبركان ضمن أصحابنا الذين فهم التفسير : أن استخرجته استدعت خروجه .  
( ١٧٥٧ )

وقنا بحد وقت ، وأخرجه هنك : أخرجه دفعة كما تقول : انترجه .

( ١٧٥٤ ) أنظر شرح السيراني ١٢٩/٦ ( رسالة ) ، واللسان مادة ( عجل ) ٢٨٢١/٤ .

( ١٧٥٥ ) أنظر شرح السيراني ١٢٩/٦ ( رسالة ) ، واللسان مادة ( خرج ) ١٢٥/٢ أو ما بحثها .

( ١٧٥٦ ) هو : محمد بن علي بن اسماعيل ، سمع من المبرد ، وأخذ عن الزجاج ، ومحمد صيته

في النحو ، ومن مصنفاته : شرح شواهد سيبويه ، وشرح كتاب سيبويه ولم يتم ، وشرح

كتاب الألفاظ ، وكتاب في النحوى ، والمجموع على الصل ، ونسبها .

توفى سنة ٣٤٥ هـ .

أنظر ترجمته في هدية الحارفين ٤٢/٢ ، ونشأة النحو ص ١٤٩ ، ١٥٠ .

( ١٧٥٧ ) أنظر شرح السيراني ١٢٩/٦ ( رسالة ) .

قال الجداني : استخرج جنى أخى • لأن استعمل بأتى بمعنى أنمل نحو : أنته واستفقد • (١٧٥٨)

قال أبو حنيفة : استخرجته لا يكون إلا بحيلة وعلاج بخلاف الإخراج •

قال عبد القاهر : استعملت بمنزلة أفعلت في أنه يريد ضمولا • ألا ترى أن نطق لا يتمدى •

واستنطق يتمدى إلى فعل • ويستوى فعلت وأفعلت في جنى استعمل ضملا • فنقول : من

أستنى استثنى ومن نطق استنطق • ولهذا جعل بعضهم هذه السين من الأسماء التي يتمدى بها الفصل • ونزلها منزلة مفعلة المقعد بسنة • (١٧٥٩)

وثانيها : أن جنى استعمل ومعناه الحصول من حال إلى حال •

والذي كثر من أمثله أربعة : —

الأول : قولهم : استقيت الشاة •

قال في الشامل : التهيؤ للذكور من الحيض إذا كبر • ويشتمل في اللفظ كما يستعمل (١٧٦٥)

المستتر فيهمسها •

واستقيت المعنى : صارت تيسا • وذلك إذا تشبهت به في الحركة والجسادة •

الثاني : قولهم : استنوق الجصم •

(١٧٦٦)

قال أبو حمزة : منك أنه تخلق بأخلاق الناقة وأشبهها •

قال الجوهري في الشمل : استنوق الجمل أى صار ناقة يضرب للرجل يكون في حذبه أو صفة

شبه • ثم يخلط بنحو • وينقل إليه •

(١٧٥٨) أنظر ترجمة الطرف للمصداق ص ١٦ •

(١٧٥٩) أنظر المقصد ٥٦/١ •

(١٧٦٥) وأنظر اللسان مادة (نوى) ٤٦٥/١ •

(١٧٦٦) أنظر شرح السيرافي ١٦٩/٦ (رسالة) •

وأنظر سيبويه ٢٤٥/٢ • والنصف ٧٨/١ • وفيه اللحن وأسسوا

المعروف ص ٢٨٥ • وابن جني ١٦٦/٢ •

وأصله أن طرفه بن العبد كان عند بعض الطسوك \* (١٧٦٢)  
والصوب بن طس بنشدته شفا في وصف  
جصيل \* (١٧٦٣) ثم حوله إلى نمت ناقة \* فقال طرفه \* قد استنوق الجصيل \* ويقال أيضا  
استجلى البعير أي صار جيلا \* وانطسج جيلا إذا أرسج \*

الثالث : قولهم : استجسر الطين \*

ومعناه : أنه صار حجرا بعد أن كان طينا \* (١٧٦٥)  
يضرب فلا للرجل الضعيف إذا اشتد وقوى \*

الرابع : قولهم : استفسر البهات \*

قال ابن السكيت : البهات طائر لونه يميل إلى الخبوة دون الرخمة وهو بطل الطيران \* (١٧٦٦)  
وقال الفراء : البهات الطير شرارها \* ولا يصيد منها \* وفي الهاء ثلاث لغات : الفصح  
(١٧٦٨) والضم والكسر \*

قال الجوهري : استنصر : صار كالنصر في القوة عند الصيد بعد أن كان من ضفاف الطير \* (١٧٦٩)  
وضوب للضعيف يصير قويا \* وللذليل يقوى بعد الذل \*  
قال الجوهري : معناه : من جاور نسا غر بنسنا \* (١٧٧٥)

(١٧٦٢) كان عند عمرو بن هند \* أنظر هامش الصحاح مادة (نموق) ١٥٦١/٤ \*  
(١٧٦٣) قال ابن بوي : \* والبهت الذي أنشده الصيب بن طس هو قوله :  
وانى لأضى التهم عند لخصاوه \* \* \* يحتاج عليه الصبحية مكسدا  
والصبحية : من سات النوق دون الجطل \* وينسب البهت للخص حال طرفه بن العبد \*  
وقال ابن بوي أيضا : وأنشد الفراء :  
مززتكم لو أن فككم مهزة \* \* \* وذكر أن التأنيت فاستنوق الجصل  
أنظر اللسان مادة (نموق) ٤٥٨١/٦ \*

(١٧٦٤) أنظر الصحاح مادة (نموق) ١٥٦١/٤ \*

(١٧٦٥) وأنظر اللسان مادة (حجر) ٧٨١/٢ \*

(١٧٦٦) أنظر اللسان مادة (بخت) ٣١٨/١ \*

(١٧٦٧) أنظر اللسان مادة (بخت) ٣١٧/١ \* وهو نسب بن منظور هذا الرأي لابن سيده \*

(١٧٦٨) أنظر اللسان مادة (بخت) ٣١٨/١ \*

(١٧٦٩) أنظر نزهة الطرف للمبدئي من ١٦ \*

(١٧٧٥) أنظر الصحاح مادة (نصر) ٨٢٧/٢ \* واللسان مادة (بخت) ٣١٨/١ \*

وثالثها : أن يكون استعمل بمعنى الوجهان والإصابة على صفة .  
قال عبد القاهر : وهذا من الأصول لا طرأ (١٧٧١)

قال سيبويه : تقول : استجده أي أصبه جيدا . واستكرهه أي : أصبه كريها . واستعظمته  
(١٧٧٢)

أي : أصبه عظيما . واستسمنته أي أصبه سمينا .  
وحقيقة يكون الباب في استعملت الشيء أن يكون لشيئين : -

أحدهما : الطلب ، والآخر : الإصابة ، كما عرفت .

ورابعها : ما يكون استعمل فيه بمعنى فعمل .

تقول : عملا قريه . واستملا . وقتر في المكان . واستقر فيه .

قال أبو سميد : وعمل هذا يحفظ حفظا ، ولا يكس عليه .  
(١٧٧٣)

قال عبد القاهر : إن المعنى في لفظ استعمل يتغير قليلا ، فإن استعمل واستقر أقوى من عملا وقتر .  
(١٧٧٤)

قوله : ( واقموسل )

معناها : المبالغة والتوكيد ، والخ كور من صوره ثلاث : -

الأولى : اخشوشن .

وأصله : خشن ، وهو ضد اللين ، فلما ضاعفت الميم ، وزدت واوا بين الميمين ، وسكنت أول

حرف منه ، وجئت باللف الوصل صار الوزن اقموصل ، قلت : اخشوشن ، فأفاد هذا النقل  
(١٧٧٥)

زيادة تأكيد وبها لغة لم تكن قبله .

الثانية : قوله : ( اعشوشيت الأرض )

والأصل : أعشيت إذا صارت ذات عشب .

وفيه زيادة مبالغة وتأکید .  
(١٧٧٦)

(١٧٧١) أنظر المقصد ٥٢/٤ و

(١٧٧٢) أنظر سيبويه ٢٣٩/٢ و

(١٧٧٣) أنظر شرح السيرافي ١٢٩/٦ (رسالة) و

(١٧٧٤) أنظر المقصد ٥٣/٤ و

(١٧٧٥) وفي اللسان : واخشوشن الشيء : اعتدت خشوته . وهو للمبالغة قولهم : أعشيت

الأرض وأعشوشيت . والجمع خششن .

أنظر اللسان مادة ( خشن ) ١١٦٨/٢ و

قال سيويه : سألت الخليل بن خشن \* واخشوشن \* فقال : لأنهم أرادوا المبالغة والتوكيد / \*  
(١٧٧٧) كما أنه إذا قال : اعتوشبت الأرض ، فإنما يريد أن يجعل ذلك عاماً كثيراً قد بالغ .

الثالثة : قولهم : ( أحلولى الشيء ) \*

اعلم أن الأصل : حَلَا \* والكَلَو : نفّس النمر \* فلما أرادوا المبالغة قالوا : أحلولى \*  
(١٧٧٨) (١٧٧٩)

قال الجوهري : حَلَا الشيء \* وأحلولى مثله \*

وقد عدله حميد بن ثور بقوله :-

(١٧٨٠) [٢٤] فلما أتى طامان بعد انفصاله \* عن الضح وأحلولى د طامان يريد ههنا \*

(١٧٨١) ولم يجئ انعطوف متدياً إلا في هذه الحروف \* وحرف آخر \* وهو : أعرويت القسوس \*

(١٧٧٧) أنظر سيويه ٢٤٤/٢ \* (١٧٧٨) وانظر اللسان مادة (حلا) ٩٨٢/٢ \*

(١٧٧٩) أنظر الصحاح مادة (حلا) ٢٣١٧/٦ \*

وحكى ابن بَرى قول الجوهري : أحلولى مثله \* وقال : قال قيس بن الخطيم :-

أمر على الباغي ويغلظ جانبي \* ولدو القصد أحلولى له وألسين \*

أنظر اللسان مادة (حلا) ٩٨٢/٢ \*

(١٧٨٠) البهت من بحر الطويل \* وقائده حميد بن ثور الهلالي (ديوانه ص ٧٣)

واستشهد به على مجيئ (أحلولى) متدياً \*

وأحلولى : استمر واستطاب \* والكلمات : جميع د مث بالفتح \* وهو السهل من الرض

الكثير النبات \* يريدوها : يجيئ فيها وينذهب \*

والمعنى : يتحدث عن ولد ناقة ضى طامان بعد فصاله عن أمه \* وقد استطاب النبات

الكثير \* وهو يذهب ههنا ههنا في السهل \*

ورواية ابن يحيى : فلما ضى \* ورواية اللسان : د ثارا \* أنظر سيويه ٢٤٢/٢

(٧٧/٤ هارون) ، والنصف ٨١/١ \* وابن يحيى ١٦٢/٧ \* واللسان مادة

(حلا) ٩٨٣/٢ \*

(١٧٨١) أنظر الصحاح مادة (حلا) ٢٣١٧/٦ \*

وقال ابن سيده : وأعرورى الفرس : صار عراً \* وأعروره : ركبه عراً \* ولا يستعمل إلا مفرداً ،

وكذلك : أعرورى البعير \* وشبه قوله :

وأعرورت المَلَطَ المَوْضِعَ تَرْكُهُ \* أم الفوارس بالله تداء \* والريح عسة

وهو انعطوف \* واستعاره تأبط شراً للمملكة فقال :

يظل بمومة ويسى بخيرها \* جحوظان عرورى ظهور المبالكة \*

أنظر اللسان مادة (عرا) ٢٩٢٥/٤ \*

الصفحة الثاني عشر من أصناف الأفعال : الفعل الرباعي

أظم أنا قد يهضم فيما تقدم أن الفعل الرباعي ما كان على أربعة أحرف حروفها كلها أصلية لا زيادة [فيها] . (١٧٨٢)

نحو : دَخَرَ • وللمجرد منه بناء واحد بخلاف الثلاثي • فإن للمجرد منه ثلاثة أبنية كما عرفت . (١٧٨٣)

قال أبو الفتح : إنما كثرت أبنية ذوات الثلاث في كلامهم • لأنه أصل الأصول • وهو أقبل ما يكون عليه الكلم • حرف يهضم • حرف يحشى به • وحرف يوقف عليه . (١٧٨٤)

قوله : ( يكون ضمها نحو : دَخَرَ الحجر • وسَرَفَ الصبي • وغير ضمه نحو : دَرَسَخ • وقَرَّضَ )

اعلم أن الفعل الرباعي يحذف على ضربين :

لازم • وشبهه • كما أن الثلاثي كذلك •

وقد ذكر المصنف من كل ضرب مثالين :

فالفعل الأول • والثاني ضمه إلى مفعول • وهو الحجر في الأول والمبني في الثاني •

والفعل في المثال الثالث والرابع لازم لا مفعول له • وقد يهضم فيما تقدم معنى سَرَفَ • (١٧٨٥)

وأما دَرَسَخَ بالذال والراء المهملين والباء بنقطة • والخاء المعجمة •

قال الجوهري : دَرَسَخَ الحمامة لذكرها تخضمته • وطاوسته • وكذلك : درخ الرجل

إذا طأطأ برأسه • وسط ظهيرة • (١٧٨٦)

(١٧٨٢) زيادة على الأصل يتطلبها المعنى •

(١٧٨٣) أنظر ص : ٣٨٢ • ٣٨٢ •

(١٧٨٤) أنظر النصف ٣١/١ • ٣٢ •

(١٧٨٥) عرفت : أحسن هذا •

وأنظر اللسان مادة (سرف) ٢٠٠١/٣ •

(١٧٨٦) أنظر الصحاح ٤٢٥/١ مادة (درسخ) •



(١٧٨٧)

وقال في الشامل : د ربح فلان طأطأ رأسه مرفوح ، وعدا ، وبالحاء أعرف

(١٧٨٨)

والبرهمة : إداة النظر يسكون الطرف ، والفعل منه : رهيم

وربما وقع في بعض النسخ : د ربح إلى طأطأ وبرهم : أي حده النظر وهو من تصرف النساخ ونقلهم

(١٧٨٩)

ما وجدوه مكتوبا على الحاشية إليه

(١٧٩٠)

وإنما الرواية عن المصنف ما نقلناه

(١٧٩١)

قوله : وللزيد فيه من الرباعي بنساء ان أقفّلل نحو : أخرجهم ، وأقفلل نحو : أقفّلل

لنقل أن يقول : ان الحنف أحصل بناء ثالثا ، وهو تفعلّل

قال الجديس : وأما منسجه الرباعي فثلاثة أبهية :

(١٧٩٢)

تفعلّل مثل : تخرج ، وأقفلل مثل : أخرجهم ، وأقفلل نحو : أقفّر

وقال الحنف في كتابه المسمى بالهدى : أبهية الزيد من الرباعي ثلاثة ، وأوردتها على الوجه

الذي ذكرناه

(١٧٩٤)

(١٧٩٣)

وقال ما هنا فيما تقدم في أبهية الزيد : تجلب طحق بته خرج ، وقد سبق تفسير أخرجهم

(١٧٨٧) وانظر اللسان ص ١٣٥٠ / ٢ ( د ربح )

(١٧٨٨) وانظر اللسان ص ٢٧١ / ١ ( برهم )

(١٧٨٩) في الأصل ( الس )

(١٧٩٠) وانظر الفصل ص ٢٨٢ ، وابن يمين ص ١٦٢ / ٧

(١٧٩١) قوله : ( من الرباعي ) زيادة ليست في الفصل ، ولا شرح ابن يمين

أنظر الفصل ص ٢٨٢ ، وابن يمين ص ١٦٢ / ٧

(١٧٩٢) أنظر نزهة الطرف للهداني ص ١١

(١٧٩٣) أنظر ص : ٤٠٣

(١٧٩٤) قال الشارح " أخرجهم الجيش أخرجهم ما ، ومخرجهم ما على

الهاء للمفصول : أي مضموم بعضه إلى بعض ، وهو من مزيد الرباعي

وفي اللسان " أخرجهم القوم : ازدحموا ، والمخرجهم : المدد الكثير

أنظر الورقة ( ٢٤٥ و ) من الكتاب

واللسان ص ٨٢٤ / ٢ ( خرجهم )

قال في الشامل : اقشعرار الجلد : اسم لا مصدر • وكل ما يخير فهو مقشعر • ويقال :  
اقشمرت الأرض من الحبل • ومن شدة الشتاء • واقشعر الجلد من الجرب • واقشعر  
الفت : لم يجد بهتاً • (١٧٩٥)

قوله : ( وكلا ينشأ من مزيد غير متحد ) •

اعلم أنه يريد بالبناء بين : افعلَّل • وافعلَّل • فلا يجوز أن تقول : اخرجتته • ولا  
اقشمرتته • وإنما تقول : اخرجتم زيد واقشعر خاله • وسندكر علة ذلك •  
قوله : ( وهما نلتيرا انفعل • وأفعل في الثلاثي ) • (١٧٩٦)

اعلم أن قوله : ( وهما ) : يرجع إلى مزيدى الرباعى • وهما : افعلَّل وافعلَّل نحو :  
اخرجتم • واقشعر •

وقوله : ( نلتيرا ) الأصل : نلتيران • إلا أنه سقطت النون للاضافة وضممون كلامه  
حكمىان :-

أولهما : أن اخرجتم من مزيد الرباعى [ نلتير ] انكسر من مزيد الثلاثى •  
وثانيهما : أن اقشعر من مزيد الرباعى نظير اخرجتم من مزيد الثلاثى •  
فإن قلت : إن قول الحنفى : ( نلتيرا انفعل وافعل ) مجمل •

بيسان ذلك : أن لا تلا لوقال : الزيدان نلتيرا الصمران • لم يكن ما وقعت به المشابهة  
بينهم • معلوما • ولم يفد هذا الاطلاق إلا مجرد إثبات المشابهة بين الزيدان والصمران •  
أما أن تلك المشابهة من أى جهة كانت فغير معلومة • فجاز أن يكون المراد الإخبار عن  
المشابهة بينهما فى كل واحد منهما • وجودا • أو جهونا • أو انسياانا إلى غير ذلك

(١٧٩٥) وانظر اللسان مادة ( قشعر ) ٣٦٣٩/٥ •

(١٧٩٦) وفى الفصل ( وهما فى الرباعى نظير انفعل وأفعل وافمال فى الثلاثى )

وفى شرح ابن يمين " وهما فى الرباعى نظير انفعل وأفعل • و " افمال " •  
التي ذكرت فى نسخة الفصل مثل اشهاب من الزيادة فى الثلاثى التي لا توازن  
الرباعى • ولا مزيد •

أنظر الفصل ص ٢٨٢ • وابن يمين ١٦٢/٧ • وص ٤٩٥ •

(١٧٩٧) زيادة على الأصل يتطلبها المعنى •

من الأوصاف الذاتية والضرورية ، فذلك هنا يحتمل أن يكون المراد أنهما مقتضيان في اللزوم ،  
وعدم التعمد ، ويحتمل أن يكون المراد أنهما مقتضيان في دخول الزيادة المخصوصة على  
كل واحد منهما ، ألا ترى أن أخرجهما فيه ألف ونون زائدتان ، كما أن انكسر كذلك ونسى  
اقشعر ألف وتضميف كما في أحجرو مثله .

قلت : ان لفظة المصنف وإن كان مجصلا عنه تجريد النظر إليه ، لكن سياق كلامه بنفسه  
إجماله ، لأن ما ذكره بعد ذلك يدل على أن المراد إثبات المصاولة بينهما في اللزوم ،  
وعدم التعمد .

نسوه : ( قال سيويه : | وليس في الكلام | أخرجهما : لأنه نظير انفعل فسي  
(١٧٩٨)  
الثلاثين زادوا نونا ، وألف وصل كما زادوا نونا في هذا ) .

اعلم أن هذا الكلام منه احتجاج على أن انفعل نظير لقولك : انفعل في اللزوم عدم التعمد ،  
فهد لك أن سيويه أخبر أنه استقرأ كلام العرب ، ولم يجد لهم استمطوه مقدها ، وحيث استمطوه  
إنما استمطوه لازما ، وأشار سيويه إلى علة لزومه / ، فقال : إن انفعل من مزيد  $\frac{٣٥٥}{ظ}$   
الثلاثي نحو انكسر لا يتعمد ، فالحقوا به انفعل من الثلاثي ، والوجه لهذا اللاحق أن كل  
واحد منهما فيه ألف وصل ، ونون زائدتان .

فان قلت : ان الألف والنون في انفعل ومقتا جهما قبل فاء الفعل كما تراه ، ولا كذلك  
انفعل ، فان النون فيه واقعة بعد الحين ، واقتربها من هذا الوجه يناسب عدم التعلق  
أحدهما بالآخر .

قلت : ان سيويه على الواقع ، وذلك أن اللزوم وعدم التعمد في انفعل ثابت بالاجتماع ، وما  
ذكره من اشتغاله على زيادة الألف والنون يناسب اللاحق ، وقد اقترن اللاحق فدل ذلك على  
وجوبه وعلى أن ما ذكرتموه من الفرق لا يخلو .

(١٧٩٨) نقص في الأصل ، أنظر سيويه ٢٤٢/٢ ، والفصل ص ٢٨٢ ، وابن جهميش  
١٦٢/٢ .

(١٧٩٩) في سيويه ، والفصل ، وشرح ابن جهميش ( لأنه نظير انفعلت في بنسبات  
الثلاثة ) .

أنظر سيويه ٢٤٢/٢ ، والفصل ص ٢٨٢ ، وابن جهميش ١٦٢/٢ .

قوله : ( وقال : ليس في الكلام افعلته \* ولا افعالته \* وذلك نحو : احمرت \* واشهبته \*

ونظير ذلك من بنات الأربعة : اطأنت واشمازت ) ( ١٨٠٠ )

اعلم أن الضمير المستتر في "قال" يرجع إلى سيبويه ( ١٨٠١ )

وحاصله يرجع إلى الاحتجاج بقول سيبويه على ما ذكره من الدعوى الثانية وهي افعل نحسو

اقشعر من مزيد الرباعي نظير افعل نحو احمر من مزيد الثلاثي \*

وهناك : أن سيبويه قال : ليس في الكلام من أبنية مزيد الثلاثي شيء على زنة احمر واصفر \*

ويكون محمدا \* فلا نقول : احمرته \* ولا اصفرته \* وانما يستعمله لازما \* فنقول : احمر ( ١٨٠٢ )

البسر \* واصفر الرطب \*

وكذلك ليس في أبنية مزيد الثلاثي شيء على زنة اشهبته \* ولا يكون محمدا \* فلا يستقيم أن

( ١٨٠٣ )

يقال : اشهبته \* وانما يستعمل لازما فيقال : اشهب الزرع \* وقد سبق تفسيره \*

( ١٨٠٠ ) هذه النقطة مكررة في الأصل \*

( ١٨٠١ ) في سيبويه \* ليس في الكلام احمرنجه لأنه نظير افعلت في بنات الثلاثة زادوا نهمه

نونا وألف وصل كما زاد وحما في هذا \* وكذلك : افعلت لأنهم أرادوا أن يهلفوا

به احمرنجه \* وليس في الكلام افعلته \* وافعليه \* ولا افعالته \* ولا افعلته \*

وهو نحو : احمرت \* واشهبته \* أنظر سيبويه ٢/ ٢٤٢ \*

( ١٨٠٢ ) البسر : ما لَوْن ولم ينضج \* وإذا نضج فقد أرطب \*

وقال الأصمعي : إذا اخضرجه واستدار فهو خلال \* فإذا انقلب فهو البسر \* فإذا

احمرت فهي شقحة \*

وقال الجوهري : البسر أوله طلع \* ثم خلال \* ثم بلح \* ثم بسر \* ثم رطب \* ثم تمر \*

أنظر اللسان صادة ( بسر ) ٢٨٠/١ \*

( ١٨٠٣ ) قال الشارح \* اشهب على زنة افعال شدة اللام \*

قال الجوهري : نقول اشهب الزرع إذا هاج وبقي في خلاله شيء أخضر \* والصد رضه

اشهباب \* وزنه افعال \*

انظر الورقة ( ٢٥٢ ظ ) من الكتاب \* وأنظر اللسان مادة ( شهب )

٢٣٤٦/٤ \*

ثم لصا بين أن هذا الحزب من أبنية الثلاثي لازم • وغير محمد قال بحده : ونظيره من أبنية  
زيد الرهاى : اطمأنت • واشطرزت بالهجر •  
ومثله : انما كان بين زيد الرهاى على زنة اقمّل نحو : اقمّر واطمأن فهو نظير احمر •  
واشهاب في أنه لا يكون حمدا • فلا يقال : اقمّر واطمأنته • كما لا يجوز أن يقال :  
احمرته • واشهابته •

(١٨٠٤)

فهذا حاصل ما ذكره سيهية •

ولنأخذ أن يقول : إن في عبارة الحنفية ثلثا من أوجه ثلاثة :-

الأول : أنه لو قال : وقال سيهية ليس في الكلام اطمأنته لأنه نظير اقمّل في الثلاثي • كان  
أجدر وأحسن • لأنه يكون ضامها لقوله في المعنى الأولى : قال سيهية : وليس في الكلام اخرجته  
لأنه نظير اقمّل في الثلاثي • لكنه نوك هذه المناسبة فقدم زيد الرهاى على زيد الثلاثي فسي  
الصورة الثانية • فقدم فيها زيد الثلاثي على زيد الرهاى كما تركه •

الثاني : أنه لو قال : ونظير ذلك من بنات الأربعة اقمّرت كان أولى • لأنه قال أولا : واقمّل  
نحو اقمّر • ألا تركه في الصورة الأولى قال : ليس في الكلام اخرجته • فجاء بحين المثال الذي  
ذكره أولا في قوله : اقمّل نحو اخرجته •

(١٨٠٤) وقال ابن حميش " قد تقدم القول على هذين الهنا • ين • وأن بناء اخرجته بنا •

مطروعة • فهو بخلة اقمّل في الثلاثي • ولذلك لا يتمدى لأنه إذا  
طاوع لا يفضّل بنويه شيئا • وكذلك اقمّلت واقمّلت لا يتمدى شيء من ذلك •  
فلا يقال : اخرجته • ولا احمرته • ولا اشهابته • لأنها مختصة  
بالأسوان • فهي جارئة مجرى الخلق • فلا تتجاوز الفاعل  
فأمسره •

أنظر ابن حميش ١٦٢/٧ •

الثالث : أنه أدرك أفعاله في الكلام مع أنه خارج عن الوجود ، وهو بخلاف ما وضع  
(١٨٥٥) .

حشروا في الكلام ، وستنفي عنه .

قال الجوهري : اطمأن الرجل اطمئناناً ، وطمأنه : أي سكن ، واطمأن مثله على الإبدال ،  
(١٨٥٦)

وطمأن ظهره ، وطمأنه بمعنى على القلب .

(١٨٥٧)

وقال في الحواشي : سلمته فاسلني ، وطمأنته ، واطمأن واطمأن فلولب عنه .

ومنحطف على ما ذكرناه بحثان :-

البحث الأول : قال الطائفي : ولحق ألف الوصل أول الأفعال من بدأت الأربعة ، وتضاعف اللام ،

فهيكون الحرف على أفعال نحو : اطمأنت واقشعرت { هذه ركبتا الادغام } ، كما أدرك باب  
(١٨٥٨) (١٨٥٩)

احصرت ، وما كان نحوه من الثلاثة .

(١٨٥٥) ذكر الشارح " أفعال " هنا ، واعتبر به على الحذف مع أنه لم يذكر في متن

الحذف ، واكتفى بانفعل ، وافعل ، وكذلك ابن يمين في شرحه للفصل .

أنظر ص : ٤٤٢ .

ونهما أرى أن اعتراض الشارح على الحذف اعتراض شاذ ، لأن الحذف بعد أن ذكر

بنائي الحذف فيه من الرباعي ، وهما : اقمئل ، نحو : حرنجم ، واقمئل نحو

اقشعر ، ذكر أن كلا الهاتين غير ضمد ، وهما في الرباعي ناير انفعل واقمئل

واقفال في الثلاثي فهو يهده مبرور التثنية بين زيد الرباعي ، ويهد التسلايس

في عدم الضمد ثم ذكر ما قاله سيهويه ليدعم حجة فيما ذهب إليه .

ومثل يهد ذلك باطمأنت واشأززت ولم يذكر ما مثل به أولاً ، وهو اقشعر أحسد

بنامي زيد الرباعي للتثنية في الأمثلة وليس حتماً عليه أن يهد نفس المثال الذي

ذكره أولاً .

(١٨٥٦) أنظر الصحاح مادة ( طمن ) ٢١٥٨/٦ ، ٢١٥٩ ، وأنظر تفصيل ذلك في اللسان

مادة ( طمن ) ٢٧٠٢/٤ .

(١٨٥٧) لم أقصر على هذا الرأي في نسخة الحواشي التي بين يدي .

(١٨٥٨) تقصر في الأصل . أنظر الحذف ٨٩/١ .

(١٨٥٩) أنظر الحذف ٨٩/١ .

قال أبو الفتح : ان أصل اضمَلَّ : اضمَلَّ (١٨١٥) فاعلى هذا ينهض أن يكون أصل اطمَن اطمَن ، فكروها  
اجتماع مطنين متحركين ، فأسكوا الأول ، ونقلوا حركته الى ما قبله ، ثم ادغمت اللام الثانية  
في اللام الثالثة ، فصار اطمأن كما ترى .  
وبدل على أن أصل اطمأن ، وأنهم انصا فعلوا ذلك كراهة اجتماع مطنين متحركين أنسمه  
إذا سكن الآخر ضمها عاد الهاء الى أصله ، ألا ترى أنك تقول : اطمأنت ، فمبين  
النون الأولى لصا سكنت النون الأخيرة ، فجرى ذلك مجرى شدة وضيق ، ثم لما أسكوا  
اللام ظهرت الحين (١٨١٢) وقيل : شددت ، وضغمت ، وكذلك قصة إحمرة أصله : احمسرت  
بأظهار الراءسين ، ثم تنكبوا الجمع بين مطنين متحركين ، وأسكوا الراء الأولى ، وأدغموها  
في الغي بعدها ، فصار احمسرت ، ألا ترى أنك إذا أسكت اللام الأخيرة ظهرت الأولى ، وذلك  
قولك : احمسرت ، واصفورت (١٨١٣)

فان قلت : ألهم أنهم قد جمعوا بين مطنين متحركين في نحو : جلب وأقمتمس ، وذلك بدل  
على بطلان ما ذهبت من كراهة اجتماع مطنين متحركين .  
قلت : الأصل أن يقال : جلب وأقمتم بادغام الحرف الأول من الحرفين المثلثين في الثاني ،  
ألا أنه ضغ منه فصلا ذهبتوا صانع ، وذلك أنهم انصا بنوا جلب ، ونحوه لأن طحسق  
يذهب ، ونحو أقمتمس لأنهم صلحوا بحرجم ، ولم أدغموا فاك ما قصدوا مسس  
اللاحق (١٨١٤) وهكذا الكلام في اشمازت /

٣٠١  
و

قال الجوهري : اشماز الرجل اشمازاً تنقيش . (١٨١٥)

- |                                            |                                   |
|--------------------------------------------|-----------------------------------|
| (١٨١٠) في الأصل (افصال)                    | (١٨١١) في الأصل (وظن)             |
| (١٨١٢) في الأصل (وظنت)                     | (١٨١٣) أنظر النصف ١٠/١            |
| (١٨١٤) أنظر النصف ١٠/١                     |                                   |
| (١٨١٥) في الصحاح مادة (شمر) ٨٨١/٣          | اشماز الرجل اشمازاً : انقبض       |
| وقال أبو زيد : ذهب من الشيء ، وهو الظهور . |                                   |
| وقال أبو حنيفة : الشمازة من اشمازت .       |                                   |
| وفي اللسان : الشمر : التنقيش .             | اشماز اشمازاً : انقبض واجتمع بعضه |
| الى بعض .                                  |                                   |
| أنظر اللسان مادة (شمر) ٢٣٢٤/٤              |                                   |

البحث الثاني : قال ابن جني : أنهم لا يعنون بقولهم : هذا الحرف زائد أنه لو كان من الكلمة  
لدلت بحذفه على ما كانت تدل عليه ، وهو فيها ، ألا ترى أن الالف من ضارب زائدة ،  
ولو حذفها ، سقطت : ضرب لم يدل على اسم الفاعل بحذف الحذف ، كما كانت تدل عليه قبل ال  
الحذف ، وكذا قولهم : ضروب ، لو حذف الميم ، والواو لم يكن ما بقي من الكلمة دالا  
على اسم المفعول ، كما يدل عليه ضروب بكسالة ، بل لم يكن يمكن النطق بهذه الكلمة ،  
وما أشبهها بحذف الميم لأن الضاد بعدها ساكنة ، والابتداء بالساكن [متنوع] (١٨١٦)  
وما زاد في ضرب من أدلة قولهم : استضرب ، فالهضوة ، والسين والتاء زوائد ، لأنهم  
ليسوا في ضروب شيء من ذلك ، ومثاله : استفعل وكذلك : يضرب ، الياء زائدة ، ومثاله  
يفعل ، والزيادة في وسطه قولهم : ضروب ، والواو زائدة ، ومثاله : فمول ، والزيادة في  
آخره قولك : ضربان ، فالالف والنون زائدتان ، ومثاله : فملان .  
فالأصول يقابل بها في المثال : الفاء ، والميم ، واللام ، ويلفظ بالزائد بعينه في المثال ،  
ولا يقال أصل به فاء ، ولا هين ، ولا لام لأنه لو كان أحد الثلاثة لكان أصلا زائدا ، ألا  
ترى أنك تقول في ضروب : فمول ، فتأتي في فمول بالواو التي كانت في ضروب بعينها ، لأنها  
زائدة ، فان تكرر الثاني من الأصول وهو الميم كررت في المثال الميم بازاءه ، [فتقول] (١٨١٨)  
في ضرب ، ففعل فتفعل الميم من ففعل ، لأنها بازاءه الراء من ضرب ، فان تكرر الأصل  
الثالث ، وهو اللام ، كررت في المثال اللام بازاءه فتقول : في ضرب : ففعل ، جئت في المثال  
بلاصين ، كما كان في ضروب يا ، ان .  
فان تكرر الأصلان كلاهما كررت في المثال الميم واللام كليهما ، تقول في ضروب : ففعل  
زدت عليه عينا ، ولا ما ، كما زدت في ضروب را ، وباء . (١٨١٩)

- (١٨١٦) نقص في الأصل . أنظر النصف ١/٢٢ .  
(١٨١٧) نقص في الأصل . أنظر النصف ١/٢٢ .  
(١٨١٨) نقص في الأصل . أنظر النصف ١/٢٢ .  
(١٨١٩) أنظر النصف ١/١١ : ١٣ ، والأشعري ٢٥١/٤ .



والفناء لم يكرر في كلام العرب الا في حرفين :-

( ١٨٢٥ )

أحدهما : مرميت

( ١٨٢٦ )

والثاني : مرميس

قال الشاعر :-

( ١٨٢٢ )

{ ٦٥ } : داهية مرميس

( ١٨٢٥ ) المرميت : الداهية • وقال بعضهم : ان التاء بدل من السين

أنظم اللسان مادة ( موت ) ٤١٦٨/٥ •

( ١٨٢٦ ) وفي اللسان • والمرميس : الأطس • ذكره أبو عبيدة في باب فعاليسيل •

وضمه قولهم في صفة نمرى : والكفيل المرميس •

قال الأزهري : أخذ المرميس من المرم • وهو الرخام الأطس • وكسفه بالسسين

تأكيده •

والمرميس : الأرض التي لا تنبت • والمرميس : الداهية • والدرميس • قال : وهو

فمفحميل • بتكرير الفاء والمسين • فيقال : داهية مرميس أى شديدة •

قال محمد بن السري : هي من الرأسة •

أنظر مادة ( مرس ) ٤١٨٥/٥ • وشوح السيراقي ٥٦٨/٦ •

( ١٨٢٢ ) اليه من محض الوجع • لم أعثر له على قائل •

ويؤيده في النصف : داهية حه بأ • مرميس •

واستشهد به من أن الفاء لم تكرر في كلام العرب الا في حرفين مرميت • ومرميس •

وعندهما ابن جنى حرفا واحدا • لأن مرميس : الداهية والشدة ومرميت في

منه • وماله من القمل • فمفحميل • لأنه من المراتة • وهي العدة •

أنظر النصف ١٣٥١٢/١ •

ونسأله من الفعل فمقميسل ؟ لأنه من التراسمة ، وهي الشدة •  
 قال ابن جنى : وإنما بسطت هذا الموضع لأن أكثر من يتمرر للناس في هذا المصاحف  
 مع الأكل والزائد ولا يحرف الفرض ففهمها ، ولا حقيقة ما يراه بهما ، فكشفت الممضى  
 ليشترك في معرفته المقصد والمتمكن •  
 ( ١٨٢٣ )  
 قوله : ( كمل القسم الثامن من كتاب الفصل ، واللغة المشكورة على كماله  
 والمسئول أن يمنح التوفيق في القسم الثالث ، وهمين وسريسة أنه الضم المأمول ) •  
 قال أبو محمد : هذه كلمات المصنف ولقد طبعه ، وأما نحن فنشكر الله على كمال  
 نعمته ، ونسأله تعالى أن يمنح التوفيق في كلا القسمين الباقين •  
 ونسألهما بجسوده وكسره •

## خاتمة:

هذا بحث وضعته عن علم من أعلام الإسلام الجليلين في مختلف أنواع المعرفة هو الإمام أبو عبد الله محمد بن عمر القرشي الملقب بفخر الدين الرازي الحنفي ( ٦٠٦ هـ ) وثبت بتحقيق المجلة الثالث ( الأعمال ) من كتابه عرائس المحصل من نكاحات الفاضل . والإمام فخر الدين الرازي كان من أعلام أهل زمانه في الفقه وطول اللغة والمنطق والفقه الكلاسيكية والطب والحكمة والبيضا . والهندسة والتفسير . وقد شاع لفظه في كل ذلك . ولما انتفع به طلاب المعرفة في كل بلد وصحبه يلقون المعلم به . ويعرفون من طروقه ومعارفه .

ولما كانت شهرته ونهوضه في علوم الكلام والتفسير والطب قد جعلت شهرته في النحو والصرف . وآثاره المديدة في هذه العلوم والحرف قد طغت على آثاره في النحو والصرف . فقد حاولت أن أقف على هذا الجانب الهام من شخصية الرجل الملحة . وكان من أضخم آثار الإمام فخر الدين الرازي في مجال النحو والصرف شرحه : لفصل الزمخشري . فوفقت عند هذا الشرح . بل هدت إلى الفصل نفسه . فحدثت عن منهج الزمخشري فيه . وعن مادته وطريقة عرضها . وعن صاحبها وشخصيته فيه وأسموه . فمن بعد . ثم تناولت شرح الفصل الموجود فيها والفقود . ووفقت بعد ذلك على شرح الإمام فخر الدين أصف وأعرض . وأدوس وأوازن . إذ أن هذا الشرح هو حق الآن الطوبى الوحيد إلى فخر الدين الرازي بفضل النظر عن القضايا النحوية الضائرة في تفسيره .

على هذا الأساس من السير الضمير . والتسلسل المحكم كان تتابع الفصول في نطاق البحث . وعلى هذا الأساس أيضا جاءت النتائج متصلة في خواتم الفصول . تملأ كل طائفة منها إلى الطائفة التي تليها .

ولقد كانت النتائج الأتممة من أبرز ما قدمته لنا هذا البحث في قصته الأساسية والتحقيق :

(١) أن كتاب الفضل لجار الله الرازى يعد من أنفس مؤلفات النحو والصرف الحنفى  
نقى بها الملأ شرحاً وتعليقاً ، ويرجع ذلك إلى مكانة مؤلفه ، وبراغمته فسي  
المريية ، وحكمه من أسرار أساليبها .

(٢) وأن الإمام فخر الدين الرازى من الشخصيات العلمية التى لعمت أسماؤها فى أفسق  
أواخر القرن السادس وأوائل القرن السابع الهجرى ، وآثاره الموجودة بيننا فى شتى  
أنواع المعرفة والمعلوم تعد ثروة طمة ضفة أفاد منها الملأ على اختلاف مشاربهم  
ومقاصدهم ، فهو الفسر البراع ، والنقمة الحقيقى ، والأديب الحصيف ، والتجهر  
فى علوم الكلام ، والجدع فى الطب والهندسة والحكمة والكيمياء ، وصاحب العقليصة  
الغدة فى النحو والصرف .

(٣) وأن هذا البحث قد أضح معالم شفعية الإمام فخر الدين النحوية ، وأظهره حسن  
خلال نظريته العامة إلى النحو وتطبيقه لهادى أصول النحو من قوايل وسماج  
وأجماع ومن موقفه إزاء مسائل الخلاف بين النحويين طما من أعلام النحو الجريمن  
وظلمة فذة استطاعت أن تجمع آراء أئمة النحو ، وتستقصى ذاهبهم وتعرضها فسي  
تحميل محكم وأسلوب سليم واضح .

(٤) وأن هذا البحث قد قدم إحصاء مقتضى لآثار الإمام فخر الدين فى مختلف المعلوم ،  
وابتات كل صنف على حدة .

(٥) وأنه كانت هناك نتائج تتصل بكتاب الفضل نفسه استطاع هذا البحث أن  
يصل إليها ، وبين أوجه الاختلاف أو الاتفاق بين نص الفضل والمطبوع ونصه فى  
شرح ابن عيسى وبين نص الفضل فى هذا الموضع ، مما يدل على تعدد نسخ  
الفضل .

(٦) وأن الإمام فخر الدين الرازى كان من شيوخ المتكلمين ، وكانت شائسته بالكلام تتفرق  
شائسته بكل فن حتى إن له نفسه أضاف ماله فى غيره من المؤلفات ، وكان  
واسع الثقافة كبر الإحاطة ، فحاول أن يستثمر جوانب ثقافته فى النحو ، فكسان

هذا الطرح والتداخل بين العلوم كسائر المتكلمين الذين كان لهم في تاريخ ثقافتنا

أبعد الأثر في الطرح بين العلوم .

(٧) وأن هذا البحث أول نص يحقق من نحو الإمام فخر الدين الرازي في أبواب منتظمة

من كتاب كامل .

(٨) وأن الإمام فخر الدين الرازي قلما تميز من بين النحاة بذهب خاص أو رأي مستقل ،

فقد جمع حشداً هائلاً من آراء الأعلام من النحاة لا فرق بين بصري النخبة أو كوفيها ،

وإن كان يعمل في عرضه لذهب سيوييه وجمهور البصريين .

(٩) وأن هذا الكتاب سجل حافل بخصوصائصة النحو والصرف في الأفعال ، ولذا يعد

مجموعة من الكتب في كتاب واحد .

(١٠) وأن هذا البحث قد أضاف للحكمة العربية كتاباً جديداً من تراث القرن السابع

الهجري للإمام فخر الدين الرازي ، ومن خلاله وقفنا على نحو الرازي ، وعرفنا

بواجهته في الشرح والتعليل والتوجيه .

ومنه

فخلاصة القول في الإمام فخر الدين الرازي أنه كان موسوعة طليعة قلما توفرت لمثله .

وأما محمد رضا للمبكرة الصلحة التي جعلت طماء الغرب والشرق في العصر الحديث

يقفون أمامه صارفة سخافة في الطب - فمجبين مستفيدين منها مشيدون بحيلته الفذة .

فقد أفرد له المستشرق الألماني الدكتور ناير هوف طبيب الميون المشهور الذي أقام في

مصر هذه طهارة كتاباً خاصاً ترجم له فيه وأشاد بها ابتكره في الطب .

ولم يغفل الكتابة عنه في العصور المتأخرة أصحاب دوائر المعارف الإسلامية عريضة

أو انكليزية أو ألمانية أو فرنسية ، فكلها كتبت عنه وتناولت آثاره بالبحث الحديث .

هذا ما وقفنا عليه إليه ، فما رأه الباحث منه سديداً ، فلهذه الاله أن يهدينا

لوجه إلى الصواب ، وما رأه فيه غير ذلك ، فاستغفر الله منه ، وأنعوه أن يوفقنا

غفرى إلى الصواب ، أنه أكرم منول .